A/HRC/42/CRP.1

3 September 2019
Arabic and English only

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والأربعون
09-27 أيلول/سبتمبر 2019
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر 2014

تقرير بالنتائج التفصيلية التي توصّل اليها فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن *

موجز

يُقدّم هذا التقرير كملحق للقرارA/HRC/42/17 ويتضمن النتائج التفصيلية لما توصّل إليه فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن المكلف بالتحقيق في انتهاكات الأطراف في النزاع منذ أيلول/ سبتمبر 2014 .

اختار بعض أطراف النزاع، وبالتحديد حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر عدم التعاون مع فريق الخبراء البارزين. ردت سلطات الأمر الواقع على الأسئلة المطروحة كتابة ووافقت على زيارة فريق الخبراء إلى صنعاء، لكن عدم تعاون الحكومة والدول الأعضاء في التحالف حال دون وصول اليمن. بالرغم من القيود المفروضة على الوصول، جمع فريق الخبراء مجموعة واسعة من الأدلة المتعلقة بادعاءات انتهاكات للقانون الدولي في اليمن منذ أيلول/ سبتمبر 2014.

وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن أطراف النزاع في اليمن مسؤولة عن مجموعة من انتهاكات

* The information in this report should be read in conjunction with the Report of the Group of Eminent International and Regional Experts as submitted to the United Nations High Commissioner for Human Rights (A/HRC/42/17).

GE.19-15009(A)
1915009

الرجاء إعادة الاستعمال

حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. من المحتمل أن تصل بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى جرائم حرب. يمكن الاطلاع على موجز هذه النتائج في A/HRC/42/17.

يقدم هذا التقرير الاستنتاجات المفصلة التي توصل إليها فريق الخبراء فيما يتعلق بالتأثير العملي لهذه الانتهاكات على حياة اليمنيين المدنيين، والذي كان هائلا وواسع النطاق. القصف والغارات الجوية تخلق شعورًا بعدم وجود مكان آمن للاختباء من القتال. الألغام الأرضية التي تركها الحوثيون تقتل وتشوه الناس بعد فترة طويلة من تهدئة المعارك. إن الحصار واعتماد الحصار العسكري كأسلوب قتال والهجمات التي تؤثر على المواد الأساسية لبقاء السكان على قيد الحياة والعوائق التي تحول دون إيصال المساعدات جميعها يحرم السكان من المواد الأساسية وسط الأزمة الإنسانية غير المسبوقة. يتم إعتقال الأشخاص واحتجازهم بشكل تعسفي واخفاءهم وتعذيبهم وسوء معاملتهم بما في ذلك العنف الجنسي. يعيش السكان في خوف من الاعتقال أو الاستهداف بأي شكل من الأشكال لاعتبارهم معارضين. تنشط أطراف النزاع بتجنيد الأطفال بما في ذلك عن طريق القوة وتقيّد عمل النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني.

حدّد فريق الخبراء عددًا من الأفراد الذين قد يتحملون مسؤولية الانتهاكات والجرائم المحتملة. ينبغي التحقيق مع الأفراد المعنيين بغرض مقاضاتهم. وقد تم إبلاغ أسمائهم على أساس سري للغاية إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان.

أدى فشل الأطراف في الاعتراف بمسؤوليتها عن أي انتهاكات ورفضها اتخاذ أي خطوات ذات مغزى لتصحيح المواقف التي نتج عنها انتهاكات إلى إنتشار إنعدام المساءلة، الأمر الذي يشجع على مزيد من التجاهل لحقوق المدنيين اليمنيين والتحريض على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في اليمن. تتحمل الحكومة اليمنية مسؤولية معالجة الانتهاكات على وجه الاستعجال. تتحمل سلطات الأمر الواقع والدول الأعضاء في التحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مسؤولية جسيمة ويجب عليها اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين داخل صفوفها. يقع العبء أيضًا على المجتمع الدولي، وخاصة الدول التي لها تأثير على أطراف النزاع، لإدانة واتخاذ الخطوات المناسبة لمنع حدوث الانتهاكات ومساعدة اليمن في ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم. علاوة على ذلك، فإن استمرار توريد الأسلحة للأطراف المشاركة في النزاع في اليمن يديم الصراع ومعاناة السكان .

قام فريق الخبراء ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بصياغة توصيات ملموسة في التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/30/31 وA/HRC/33/38 وA/HRC/36/33 وA/HRC39/43 و A/HRC/42/17) مثلها مثل العديد من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية. يجب أن تنفذ هذه التوصيات على الفور.

يكرر فريق الخبراء التأكيد على أن الخطوات اللازمة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في اليمن قد نوقشت باستمرار، ولم يعد يوجد أي مبرر لعدم اتخاذ خطوات مجدية للتصدي لها. أفضل طريقة لحماية المدنيين اليمنيين هي وقف القتال من خلال التوصل إلى تسوية سياسية تتضمن تدابير للمساءلة .

المحتويات

I. المقدمة والولاية 4
II. المنهجية 7
أ. معيار الإثبات 7
ب. إسناد المسؤولية 9
جـ. حماية المصادر والضحايا والشهود 9
د. مصادر الأدلة وطرق إجراء المقابلات والقيود ذات الصلة بالوصول 9
III. الإطار القانوني 14
أ. المقدمة 14
ب. القانون الواجب التطبيق 14
جـ. التحليل القانوني 19
IV. التعاون مع فريق الخبراء البارزين 28
V. السياق، الخلفية، وتطورات الوضع السياسي 29
VI. الحالات الرمزية 38
أ. معركة عدن (مارس/آذار – تموز/ يوليو 2015) 38
ب. عدن والجنوب (2016- 2019) 67
جـ. تعز، خط المواجهة المستمر 96
د. الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع 125
و. المهرة (2017- 2019) 207
VII. التحليل الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس 211
VIII. تأثير النزاع المسلح على الأطفال 228
IX. قضايا مواضيعية 253
أ. الانتهاكات المتعلقة بالحالة الإنسانية 253
ب. أثر النزاع على الأقليات والمهاجرين 281
جـ. الاستخدام العسكري وتدمير المواقع الدينية والثقافية 290
X. المساءلة 295
XI. الاستنتاجات والتوصيات 317
Annex I: Mapping of military and security apparatus and armed groups 326
Annex II: Selected communications with parties related to access restrictions **Error! Bookmark not defined.**
Annex III: Maps of Yemen ..... **Error! Bookmark not defined.**

I. المقدمة والولاية

1. إن مجلس حقوق الإنسان، وإذ يساوره القلق إزاء التقارير المستمرة التي تفيد عن انتهاكات القانون الدولي في اليمن، وتحديداً تلك الناشئة مباشرة عن النزاع المسلح المستمر، طلب في قراره 31/36 المؤرخ 29 سبتمبر/أيلول 2017، من المفوض السامي لحقوق الإنسان إنشاء فريق معني باليمن من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين (فريق الخبراء) من أجل رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

2. وكُلف الفريق إجراء استقصاء شامل لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولمجالات القانون الدولي الأخرى المختصة والقابلة للتطبيق التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع منذ أيلول/سبتمبر 2014، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية المحتملة لتلك الانتهاكات، فضلاً عن إثبات الوقائع والملابسات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة، وتحديد المسؤولين عنها حيثما أمكن، وتقديم التوصيات، حسب الاقتضاء، بشأن تعزيز احترام حقوق الإنسان، وحمايتها والإعمال بها، وتقديم التوجيه بشأن الوصول إلى العدالة والمساءلة والمصالحة والتعافي.

3. وتنص ولاية فريق الخبراء على "المشاركة مع السلطات اليمنية وجميع أصحاب المصلحة" وبخاصة وكالات الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، ودول الخليج وجامعة الدول العربية، "بهدف تبادل المعلومات وتقديم الدعم للجهود الوطنية والإقليمية والدولية بغية تعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن."

4. وينص القرار 31/36 الذي اتخذه المجلس بتوافق الآراء على الطلب إلى المفوض السامي تعيين الخبراء في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2017، وطلب إلى فريق الخبراء تقديم تقرير مكتوب وشامل إلى المفوض السامي قبل الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس في أيلول/سبتمبر 2018، يليه حوار تفاعلي، وشجّع جميع أطراف النزاع المسلح على إتاحة الوصول للخبراء والتعاون معهم بشكل كامل وشفاف. كما يطلب القرار من المفوض السامي توفير الدعم القانوني للجنة الوطنية للتحقيق في اليمن من خلال بناء القدرات، وتوفير المساعدة الفنية والمشورة والدعم القانوني. [1]

5. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2017، أنشأ المفوض السامي فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين، حيث عيّن تشارلز غاراوي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، وكمال الجندوبي (تونس) وميليسا بارك (أستراليا) خبراء، والسيد الجندوبي رئيساً. وتدعم فريق الخبراء أمانة مؤلّفة من موظفين تقنيين تابعين لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومقرّها بيروت. وهي تتألف من منسّق، ومحقّقين ومحلّلين في مجال حقوق الإنسان، ومن مستشارين في مجال القانون، والشؤون العسكرية، وحماية الطفل، والنوع الجنساني، وموظفي الدعم اللغوي والأمني

[1] الإسم الرسمي هو *اللجنة الوطنية للتحقيق في إدعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان*

والإداري. وقد بدأ أول موظفي أمانة المفوضية العمل في كانون الأول/ديسمبر 2017؛ فيما بدأت غالبية أمانة المفوضية العمل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير 2018؛ ولم يصل الموظف الأخير من الولاية الأولى إلا في أوائل حزيران/يونيو 2018. أما النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء، على النحو الوارد في الوثيقة A / HRC / 39/43، فقد رُفعت بحلول أواخر تموز/يوليو بغية تحريرها تقنياً قبل انعقاد دورة المجلس.

6. في 28 آب / أغسطس 2018، أصدر فريق الخبراء تقريره المكتوب الأول الذي تضمن النتائج والتوصيات الأولية التي أحالها المفوض السامي إلى المجلس خلال دورته التاسعة والثلاثين (A / HRC / 39 / 43). وقد تضمنت هذه الوثيقة أيضاً تقرير المفوض السامي حول المساعدة التقنية المقدّمة للجنة التحقيق الوطنية. عقب تقديم تقريره إلى المجلس، أجرى فريق الخبراء حواراً تفاعلياً في 26 أيلول/ سبتمبر 2018 في جنيف.

7. في 28 أيلول / سبتمبر 2018، اعتمد المجلس القرار 16/39 الذي مدّد ولاية فريق الخبراء لمدة سنة أخرى، وطلب رفع التقرير التالي الصادر عن الفريق إلى المفوض السامي لتقديمه في الدورة الثانية والأربعين للمجلس في أيلول / سبتمبر 2019. وتبقى الولاية قابلة للتجديد وفقاً لما أذن به المجلس. وصدر القرار 16/39 بتصويت 21 صوتا مقابل 8 أصوات ، مع امتناع 18 عضواً عن التصويت. وقد عارضته بوروندي والصين وكوبا ومصر وباكستان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

8. قام فريق الخبراء في تقريره الأول الذي يغطي الفترة من 1 أيلول / سبتمبر 2014 إلى 30 حزيران / يونيه 2018، "باستقصاء حوادث تستند إلى خطورة الانتهاكات المزعومة، وأهميتها في إظهار أنماط الانتهاكات المزعومة، والوصول إلى الضحايا والشهود والوثائق الداعمة، والمواقع الجغرافية للحوادث"، مع الإشارة الى عدم قدرته على توثيق "العدد الكبير للحوادث ذات الصلة" التي وقعت خلال تلك الفترة، مشيراً إلى أنه نظر في التقرير الذي يوضح أنماط الانتهاكات الرئيسية وأنواعها. كذلك، أشار التقرير الأول إلى العديد من القضايا التي لم يتمكن فريق الخبراء من التحقيق فيها بشكل كامل، مشيراً إلى الانتهاكات والتجاوزات المزعومة التي تتطلب مزيدًا من التحقيق.

9. تمشياً مع الولاية المجدّدة في القرار 16/39، هذا التقرير الذي يعرض للنتائج المفصّلة التي توصّل اليها الفريق، والذي لا بدّ من قراءته كتقرير استكمالي، بالاقتران مع تقرير آب/أغسطس 2019 الصادر عن فريق الخبراء الدوليين والاقليميين البارزين، كما أحيل الى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A / HRC / 42 / 17) ، يغطي القضايا المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في اليمن بين أيلول/سبتمبر 2014 وحزيران/يونيو 2019.

10. وعلى الرغم من تزايد التضييق على الوصول الذي اصطدم به فريق الخبراء في أعقاب تجديد ولايته في أيلول / سبتمبر 2018، واصل هذا الأخير العمل سعياً للوفاء بولايته من خلال إعطاء الأولوية للتحقيق في الحوادث التي وقعت منذ أيلول/سبتمبر 2014 على أساس خطورة الانتهاكات المزعومة وأهميتها في إبراز الأنماط. وقد تمّ اختيار الحالات والحوادث المشار إليها في هذا التقرير على هذا الأساس. وخلال فترة الولاية الثانية، ساهمت الأمانة المؤلّفة من الموظفين الفنيين في المفوضية بتوفير الدعم مع زيادة في الموارد بالمقارنة مع العام السابق. وبدأ فريق انتقالي صغير من موظفي أمانة المفوضية العمل بعد تجديد الولاية في تشرين الأول/أكتوبر 2018، فيما بدأت غالبية أمانة المفوضية العمل في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى شباط/ فبراير 2019، ووصل آخر أعضاء الأمانة في أوائل نيسان/ أبريل 2019. أما النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء على النحو الوارد في / A HRC / 42/17 فكان المطلوب لتقديمها بحلول نهاية تموز/يوليو من أجل إخضاعها للتحرير الفني قبل انعقاد دورة المجلس.

11. هذا التقرير المفصّل وتقرير المفوض السامي الذي يتضمن استنتاجات فريق الخبراء / A) HRC / 42/17) يستندان إلى المعلومات التي قام فريق الخبراء بجمعها وتحليلها منذ إنشائه، بما في ذلك الأدلة المتعلقة بالمسائل والقضايا المشار إليها في تقرير فريق الخبراء الصادر في آب/ أغسطس 2018، وأدلّة إضافية تمّ جمعها خلال السنة الأولى من الولاية واستحالت الإشارة إليها أو استخدامها في ذلك التقرير أو بقيت قيد التحقيق، والمعلومات الأخرى التي تمّ جمعها وتحليلها بين آب/ أغسطس 2018 وحزيران/ يونيو 2019.

12. يعرب فريق الخبراء عن امتنانه للمساعدة والدعم اللذين حصل عليهما من الهيئات الحكومية وغير الحكومية ومن وكالات الأمم المتحدة والشركاء العاملين في اليمن. ويشير فريق الخبراء الى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحكومة اليمن، والتي تعاونت كلها مع فريق الخبراء في عامه الأول، أرسلت الى قيادة الأمم المتحدة قوائم المسائل المفصّلة التي انتقدتها في التقرير الأول الصادر عن فريق الخبراء، وأشارت إلى أنها لن تتعاون مع فريق الخبراء بعد تجديد ولايته في أيلول/ سبتمبر 2018. وقد نظر الفريق في جميع المسائل المذكورة في هذه الرسائل؛ في حين أن كثيراً من هذه المسائل هي تكرار لما أثير سابقًا وتمّ الرد عليه خلال الحوار التفاعلي في أيلول/سبتمبر 2018 ، فقد أثيرت مسائل أخرى للمرة الأولى، جرى أخذها في الاعتبار عند التخطيط والتنفيذ للتحقيقات التي أُجريت خلال فترة ولاية الفريق المتجددة. بعد أن تمكّن فريق الخبراء من الوصول إلى اليمن وتسنّت له الفرصة لمقابلة المسؤولين الذين يمثلون أطراف النزاع خلال ولايته الأولى، لم يتمكن من زيارة اليمن خلال فترة الولاية الثانية لأن طلباته المتكررة للحصول على إذن للقيام بالزيارات بقيت بدون إجابة. وحدها سلطات الأمر الواقع وافقت كتابةً على استقبال فريق الخبراء، لكن هذه

الزيارة لم تتحقق لأن الحكومة اليمنية لم توافق على تأشيرات الدخول المطلوبة[2]. وبقيت طلبات الفريق المتكررة لعقد اجتماعات مع المسؤولين في الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منذ أيلول/ سبتمبر 2018 بدون جواب حتى وقت صياغة هذا التقرير.

II. المنهجية

13. اتّبع فريق الخبراء أفضل الممارسات والمنهجيات الراسخة لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان[3]، بما يكفل التقيد الصارم بمبادئ "عدم الإضرار"، والاستقلالية، والنزاهة، والموضوعية، والشفافية، والاستقامة في جميع مراحل عمله.

أ. معيار الإثبات

14. تمشيا مع الممارسة المعمول بها في هيئات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، نظر فريق الخبراء فيما إذا كانت لديه "أسباب معقولة للاعتقاد" بأن حوادث وأنماط سلوكية فردية قد وقعت. وقد اعتمد فريق الخبراء على هذا الموقف باعتباره معياراً لإثبات استنتاجاته الوقائعية التي سمحت بتحديد ما إذا كانت مثل هذه الحوادث والأنماط السلوكية ترقى إلى انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وحيث كان ذلك مناسباً، الى جرائم دولية.

15. أشار فريق الخبراء في هذا التقرير إلى الحالات التي وجد فيها أسبابًا معقولة للاعتقاد بأنه ينبغي أن تواصل سلطة مختصة التحقيق في الحوادث أو الأنماط السلوكية. وهذه النتائج ترتكز على ما حصل عليه الفريق من مجموعة معلومات موثوق بها، بما يتفق مع مواد أخرى، والتي على أساسها يعتبر شخص منطقي وحذر في العادة أن الحادث أو النمط السلوكي قد حصل فعلاً. إن معيار الإثبات المتمثّل "بالأسباب المعقولة للاعتقاد" هو دون المعيار المطلوب عادةً في الإجراءات الجنائية للوصول الى الإدانة. لكن يُعتبر كافياً للمطالبة بإجراء مزيد من التحقيقات من جانب سلطة مختصة، وقام فريق الخبراء بتطبيقه على هذا النحو.

16. للتوصل الى الاستنتاجات الوقائعية التي تستند إلى التحقيقات، اتّبع فريق الخبراء منهجية معيار الإثبات المعتمدة، حيث يشترط وجود على الأقل مصدر مباشر للمعلومات موثوق به، يدعمه بشكل مستقل مصدر واحد على الأقل من المعلومات الموثوقة أو أكثر.

[2] كما فعل العام الماضي، يستخدم فريق الخبراء في هذا التقرير مصطلح "سلطات الأمر الواقع" للإشارة إلى السلطات الموجودة في صنعاء، حيث ان أنصار الله كحركة سياسية هي الجهة الفاعلة الرئيسية (بدعم من الرئيس السابق صالح حتى مقتله في كانون الأول/ ديسمبر 2017. يتم دعم سلطات الأمر الواقع من قبل جماعة مسلحة، يشار إليها باسم "الحوثي"، والتي تتضمن اللجان الشعبية التابعة لها. قبل وفاة الرئيس صالح، كان يشار إلى هذه الجماعات المسلحة باسم مقاتلي "الحوثي – صالح".

[3] انظر مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، وبعثات تقصي الحقائق بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني – التوجيه والممارسة، 2015.

17. اعتبر فريق الخبراء أن ما يلي هي مصادر معلومات مباشرة: المقابلات مع الضحايا؛ المقابلات مع شهود عيان مباشرين على حدث ما؛ أشرطة الفيديو، والصور الفوتوغرافية، وصور الأقمار الصناعية، والوثائق التي تم التأكد من صحتها؛ المراسيم، واللوائح، والتوجيهات الصادرة عن الحكومات؛ البيانات المتاحة للجمهور والصادرة عن أطراف النزاع، بما في ذلك البيانات التي يتم الإدلاء بها عبر وسائل الإعلام الحكومية؛ الإحصاءات، والدراسات الاستقصائية، والتقارير وغيرها من المعلومات الكمية والنوعية التي تصدرها منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها.

18. نظر فريق الخبراء في ما يلي لأغراض تأكيد المعلومات الآتية من مصادر مباشرة، وللسماح بفهم القضايا ضمن السياق: المعلومات، بما في ذلك شهادات الشهود، وتحليل الحالة، ووصف أنماط السلوك وغيرها من المواد، من منشورات أو إسهامات مقدمة من الأمم المتحدة، والحكومات، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية؛ شهادات خطية أو شهادات شهود موثقة أخرى مقدمة لمنظمات حقوق الإنسان ذات السمعة الطيبة حيث تمكن فريق الخبراء من التحقق من صحة المنهجية المستخدمة للحصول على البيان. في الحالات حيث اعتمد فريق الخبراء على المعلومات الواردة في المنشورات، كان الهدف مناقشة المنهجية والنتائج و / أو التحليل مع المؤلف كلما أمكن ذلك.

19. لدى تقييم مصداقية وموثوقية كل مصدر مباشر، نظر فريق الخبراء، في جملة أمور، في الوسائل التي حصل الشاهد من خلالها على المعلومات؛ أسباب قيام الشاهد بتقديم المعلومات؛ الموقع الفعلي للشاهد بالنسبة الى الحدث أو الحادث؛ التحيزات المحتملة بما في ذلك الانتماءات السياسية والمصالح الشخصية؛ الموقع المادي الذي قدم فيه الشاهد البيان وإذا كان لهذا الأمر أن يؤدّي إلى الإكراه أو يتسبب في جعل المصدر يوفّر معلومات غير دقيقة بسبب اعتبارات السلامة؛ وقدرة الشاهد على تذكر الأحداث بدقة بالنظر إلى الوقت الذي مرّ منذ وقوع الحادث والعوامل التي قد تضيف الى أو تنتقص من قدرة الشاهد على تذكر الموقف بدقة.

20. قام فريق الخبراء أيضًا بتقييم صحة المعلومات من خلال النظر في صلتها بالتحقيق واتساقها الداخلي وتماسكها ومنطقها واتساقها مع معلومات أخرى وتأكيد تلك المعلومات عليها. كما ميّز فريق الخبراء بين موثوقية المصدر ومصداقيته وصحة المعلومات المقدمة. لذلك، لم يفترض الفريق أن الشاهد، الذي يُعتبر مصدرًا ذات مصداقية وموثوقًا به، سيوفر بالضرورة معلومات دقيقة وصحيحة تمامًا في جميع جوانب شهادته.

21. حيث يشير هذا التقرير إلى سرد للشاهد، قام فريق الخبراء بتقييم البيان على أنه صادق وذات صلة، ما لم يرد خلاف ذلك. أدرجت إفادات الشهود وروايات الأحداث في التقرير لإبراز الأدلة فقط، ولا ينبغي اعتبارها الأساس الوحيد للحكم في المسائل قيد التحليل.

22. حدّد فريق الخبراء أيضا الحوادث والأنماط السلوكية التي شعر أنها قد تؤدي إلى نتائج في المستقبل بعد إجراء مزيد من التحقيقات، لا سيما في الحالات حيث قد يكون الوصول متاحاً بشكل أفضل. يتم تحديد مثل هذه الحوادث والأنماط السلوكية على أنها مزاعم تتطلب مزيدًا من التحقيق.

ب. إسناد المسؤولية

23. بذل فريق الخبراء، وفاءً بولايته، بجهود لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات. عندما وجد معلومات تربط بين جناة مزعومين وانتهاكات أو أنماط محددة من الانتهاكات، أحيلت هذه المعلومات إلى المفوض السامي على أساس السرية التامة.

24. في الحالات حيث لم تتوفّر معلومات كافية لتحديد أفراد معينين مسؤولين عن الانتهاكات، تم تحديد الطرف أو المجموعة المسؤولة، حيثما أمكن، في هذا التقرير، وإلى الحد الذي تسمح به المساحة، في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يحتوي على نتائج فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين في اليمن.

ج. حماية المصادر والضحايا والشهود

25. قام فريق الخبراء وأمانته بجمع معلومات حول الوضع في اليمن من خلال جملة أمور من بينها إجراء مقابلات مع الضحايا، وعائلات الضحايا، واللاجئين، والنازحين، وممثلي المجتمع المحلي، والسلطات المحلية، وأعضاء المنظمات غير الحكومية، والمسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة.

26. كأولوية، استخدم فريق الخبراء أفضل الممارسات في مجال تقصّي الحقائق الهادفة إلى ضمان سلامة وأمن الشهود والضحايا. وتحقيقًا لهذه الغاية، لا يتضمن هذا التقرير سوى المعلومات التي أعطت فيها المصادر موافقة مستنيرة وحيث لا يؤدي الإفصاح إلى أي تحديد للهوية أو إلى أي ضرر.

27. تقع المسؤولية الأساسية عن حماية الضحايا والشهود والأشخاص الآخرين المتعاونين مع فريق الخبراء على دول الإقامة والجنسية. يشكر فريق الخبراء الضحايا والشهود الذين تبادلوا تجاربهم.

28. تمشيا مع سياسات الأمم المتحدة الحالية بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها ومعالجتها، تم تصنيف المعلومات التي قدمها الشهود والمواد السرية الأخرى على أنها سرية للغاية[4].

د. مصادر الأدلة وطرق إجراء المقابلات والقيود ذات الصلة بالوصول

[4] نشرة الأمين العام عن حساسية المعلومات وتصنيفها ومعالجتها ST/SGB/2007/6

1. طرق جمع الأدلة والقيود ذات الصلة بالوصول

29. استعرض فريق الخبراء كمية كبيرة من المعلومات ذات المصدر الأولي والثانوي، وأجرى أكثر من ستمائة مقابلة مع ضحايا وشهود خلال فترة التحقيق بعد تمديد ولايته في أيلول/سبتمبر. وحرص فريق الخبراء قدر المستطاع على أن تشمل المقابلات المنظور الجنساني ومجموعة واسعة من الأشخاص من مختلف الانتماءات على الصعيد العرقي والديني والسياسي والجغرافي، وذلك بشكل عام وعلى ضوء حادث أو نمط سلوكي معيّن قيد المراجعة. وتمّ إجراء المقابلات شخصيًا كلما كان ذلك ممكنًا، في بيئة آمنة وخاصة وبحضور مترجم موثوق به ومحترف عند الاقتضاء. وأجريت مقابلات أخرى عن بعد، من خلال قنوات اتصال آمنة ومع اتخاذ احتياطات إضافية لضمان موثوقية وسلامة الشخص المستجوب.

30. تستند النتائج الواردة في هذا التقرير إلى التحقيقات المستقلة التي أجراها فريق الخبراء. كلما كان ذلك متاحًا ومناسبًا، نظر الفريق في معلومات آتية من مصادر أخرى وذلك كجزء من عملية مراجعة الأدلة الداعمة أو المبررة ذات الصلة. وتوصل فريق الخبراء إلى استنتاجات مستقلة بشأن المحتوى، سواء بالنسبة للحوادث الفردية أو حيثما كان ذلك مفيدًا لأغراض تحديد ما إذا كان هذا السلوك جزءًا من نمط ما. في جميع الحالات التي فحص فيها الفريق المعلومات الخارجية المتعلقة بحوادث وأنماط السلوك، توصّل إلى استنتاجات مستقلة خاصة به بعد تقييم موثوقية المعلومات والمصداقية للمصادر التي جاءت منها.

31. في عام 2018، عندما مُنح فريق الخبراء وأعضاء الأمانة حق الوصول إلى اليمن، تمت زيارة عدن وصنعاء وصعدة والحديدة. كما جرت زيارات في عام 2018 إلى جيبوتي والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وسويسرا.

32. من خلال الزيارات إلى اليمن والبلدان التي استضافت نازحين يمنيين في عام 2018، أجرى فريق الخبراء وأمانته مقابلات شخصية مع الضحايا والشهود وغيرهم ممن لديهم معلومات مباشرة عن الحوادث والأنماط السلوكية التي شهدها اليمن منذ أيلول/ سبتمبر 2014. كما استكمل فريق الخبراء المقابلات الشخصية بالمقابلات عن بعد.. وعلى الرغم من أن فريق الخبراء والأمانة واجها قيودًا أمنية ولوجستية وإدارية كبيرة في ترتيب بعض الزيارات المخطط لها لليمن في عام 2018 ، ولم يتمكنا في النهاية من زيارة جميع المحافظات المتضررة (لا سيما تعز)، وفّرت الزيارات إلى اليمن والبلدان المجاورة أدلة مباشرة وثانوية كافية ذات صلة بولاية فريق الخبراء.

33. للأسف، واجه فريق الخبراء قيودًا كبيرة أعاقت عمله عقب صدور تقريره الأول في آب/ أغسطس 2018، إذ لم يُمنح الخبراء وأعضاء الأمانة تأشيرات من جانب الحكومة اليمنية أو المملكة العربية السعودية. على الرغم من هذه القيود، قام فريق الخبراء في عام 2019 بزيارات إلى دول أخرى لمقابلة نازحين يمنيين. اتّبع فريق الخبراء أفضل الممارسات التي تتطوّر باستمرار والتي

تعلّمها من هيئات تقصي الحقائق الاخرى التي تواجه قيوداً في الوصول، ونجح في جمع مجموعة من الأدلة الموثوقة وذات المصداقية التي استندت إليها في استنتاجاته. على سبيل المثال، أجرى فريق الخبراء مقابلات شخصية خارج اليمن مع ضحايا وشهود وغيرهم ممن لديهم معلومات مباشرة عن الحوادث قيد التحقيق. كما استكمل فريق الخبراء المقابلات الشخصية بالمقابلات عن بعد.

34. استعرض فريق الخبراء صور الأقمار الصناعية وحصل على تحليل خبير من يونوسات[5] التي استكملت استعراضها الداخلي للصور. واستعرض فريق الخبراء الوثائق، والصور، ومقاطع الفيديو، بما في ذلك تسجيلات أدلى بها شهود على حدث ووثائق قضائية، بما في ذلك ملفات الادعاء، تضمنت شهادات مفصّلة واستجواب المحتجزين. تم التوصّل الى النتائج باستخدام فقط المواد التي تمكّن فريق الخبراء من المصادقة عليها. وقام فريق الخبراء أيضًا بجمع واستعراض وتحليل المعلومات المستقاة من مجموعة متنوعة من المصادر المفتوحة. ومن الأمثلة عن هذه المصادر وسائل التواصل الاجتماعي، والأخبار، ووسائل الإعلام، والصور الجغرافية والمنتديات. وقد خدم تحليل المعلومات المستقاة من هذه المصادر في تحقيق غرضين. أولاً، المعلومات المستقاة من المصادر المفتوحة استُخدمت في بعض الأحيان كمصدر أولي للمعلومات المتعلقة بحوادث أو أحداث محددة، ووفّرت أساسًا لمزيد من التحقيقات التي سعى خلالها الفريق للتحقق من وجود أدلة كافية تدعمها. ثانياً، المعلومات المستمدة من المصادر المفتوحة استُخدمت في بعض الأحيان للتأكيد والتحقق من المعلومات المقدمة إلى فريق الخبراء من خلال الممارسات التحقيقية التقليدية في مجال حقوق الإنسان، مثل المقابلات مع الشهود والضحايا والخبراء. في جميع حالات مراجعة مواد المصادر المفتوحة، تمّ إثبات صحة المحتوى ودقته ومصداقيته من خلال أفضل الممارسات للأساليب التحليلية الحالية للمصادر المفتوحة.

35. على الرغم من القيود المفروضة على الوصول والناتجة عن عدم الرغبة في التعاون والخوف الذي تسبّب به تهديد بعض الأطراف للشهود والضحايا والمنظمات التي تعاونت مع فريق الخبراء، تمكّن هذا الأخير من جمع الأدلة لدعم النتائج الواردة في هذا التقرير. ويلاحظ فريق الخبراء أن النتائج الواردة في هذا التقرير، على الرغم من محدوديتها الناتجة عن محدودية الموارد، والوقت، والوصول، تهدف الى عيّنة دلاليّة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في اليمن، لا سيما الأخطر بينها. ويؤكد فريق الخبراء مجدداً أن تحقيقاته حتى الآن لم تتطرق إلا إلى عدد صغير للغاية من المزاعم، ويوصي بمواصلة التحقيقات في الحوادث والأنماط السلوكية التي نوقشت في تقريرَيه المرفوعين الى مجلس حقوق الانسان (A/HRC/39/43 وA/HRC/42/17).

2. دعوات للمساهمة

[5] يونوسات هو البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار).

36. بالإضافة إلى جمع الأدلة عن طريق إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود المعروفين ومصادر مباشرة أخرى علم فريق الخبراء بوجودهم مسبقاً، وجّه هذا الأخير دعوات عبر مذكرات رسمية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والى وكالات الأمم المتحدة وإداراتها وهيئاتها وإلى منظمات إقليمية لتقديم معلومات ذات صلة بالتحقيقات. كما عمّم فريق الخبراء على نطاق واسع دعوات عامة لتقديم إسهامات مكتوبة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات والأفراد المهتمين بإطلاع فريق الخبراء على المعلومات وذلك في شباط/فبراير 2018 وشباط/ فبراير 2019. ويعرب فريق الخبراء عن تقديره لكافة المنظمات والأفراد الذين وفّروا معلومات استجابةً للدعوات لتقديم المساهمات.

3. رسائل إلى أطراف النزاع بينها قوائم المسائل وطلبات الوصول إلى اليمن

37. في نيسان/ أبريل 2018، أرسل فريق الخبراء رسائل تفصيلية إلى أطراف النزاع طلب فيها منحه إمكانية الوصول إلى اليمن، وعقد اجتماعات مع المسؤولين، فضلاً عن إعطائه توضيحات ومعلومات مكتوبة حول عدد من المسائل المتعلقة بالتحقيقات التي يجريها[6]. وطلب فريق الخبراء ردودًا من الأطراف بحلول أيار/ مايو – حزيران/ يونيو 2018 حتى يتمكن من إدراج المعلومات التي ترده في التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين. كما أرسل فريق الخبراء استفسارات مفصّلة حول حالات / حوادث محددة في حزيران/يونيو 2018.

38. التقت الحكومة اليمنية ومسؤولون من قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية التي تدعم الحكومة اليمنية ("التحالف")[7] مع فريق الخبراء في آذار/ مارس 2018، ومع أعضاء من الأمانة في الرياض في تموز/ يوليو 2018. وقدمت الحكومة اليمنية والتحالف رداً مكتوبًا مشتركًا لفريق الخبراء في آب/ أغسطس 2018، وصل بعد إرسال تقرير فريق الخبراء للنشر. وقد أُخذ التقرير هذه الردود في الاعتبار، وقد استُخدمت لإعداد استفسارات أخرى وُجهت إلى الأطراف في نيسان/ أبريل 2019. والتقى ممثلون من سلطات الأمر الواقع مع فريق الخبراء وأمانته في صنعاء في آذار/ مارس 2018، حيث تمت مناقشة بعض المسائل التي أثيرت كتابيًا، إلا أنّهم لم يردّوا كتابيًا على قائمة المسائل الصادرة في نيسان/ أبريل 2018.

39. في عام 2019، أرسل فريق الخبراء رسائل متعددة إلى أطراف النزاع يطلب فيها مجدداّ الوصول إلى اليمن، وعقد اجتماعات لمناقشة المسائل المفصّلة في الرسائل، وردوداً خطية على المسائل التي تحتاج الى المزيد من المتابعة والتي وردت في الردّ المشترك الصادر عن الحكومة اليمنية والتحالف في آب/ أغسطس 2018. لم يستجب التحالف والحكومة اليمنية للطلبات المكتوبة،

[6] "قائمة المسائل" أُرسلت إلى أطراف النزاع في العامين 2018 و2019 ويمكن الاطلاع على ردود أطراف النزاع عبر موقع فريق الخبراء البارزين: http://www.ohchr.org/en/HRBodies/HRC/YemenGEE/

[7] عند إنشاء التحالف في آذار/ مارس 2015 كان يتضمن البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسنغال والسودان والإمارات العربية المتحدة. انسحبت قطر من التحالف في حزيران/ يونيو 2017 وانسحب المغرب، وفق تقارير، في شباط/ فبراير 2019.

وأعربا بوضوح عن عدم رغبتهما في لقاء الفريق أو التعاون معه، بما في ذلك عدم الاستجابة للطلبات المتعددة للوصول إلى اليمن. وردّت سلطات الأمر الواقع في أواخر نيسان/ أبريل 2019 بأن فريق الخبراء مخوّل لزيارة صنعاء لإجراء تحقيقاته وأرسلت المزيد من الردود على قائمة المسائل التي أرسلها فريق الخبراء في 31 أيار/ مايو و10 تموز/ يوليو و29 تموز/ يوليو 2019 (انظر المراسلات المرفقة).

4. الاعتبارات والتحديات المنهجية المحيطة بالأشخاص المستضعفين والحالات الحساسة

40. للتحديات والافتقار إلى أماكن آمنة لإجراء مقابلات مع الشهود والتحقيق في الانتهاكات المزعومة في اليمن كان لها أثرٌ خاص على عملية التحقيق في الحالات التي تؤثر على الأشخاص الأكثر ضعفًا وتهميشًا، لا سيما في حالات العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات ضد الأطفال. كان لكل من المساحات المادية والخصوصية الإلكترونية شواغل تحد بشدة من قدرة الناس على التحدث بحرية. ما أن خطر الانتقام، والشواغل المتعلقة بـ "الشرف"، والتبعية النفسية والاجتماعية، والاستغلال، والعزلة، والتهميش، وبقاء غالبية الناجين في مناطق النزاع في حالة رعب وتهديد الجناة، قد شكلت كلها تحديات خطيرة أمام العديد من تحقيقات الفريق. أما الانتهاكات التي تمّ التحقق منها في هذا التقرير فهي مؤشرات على احتمال وجود المزيد من العنف الجنساني وانتهاكات اخرى ضد الاشخاص الاكثر ضعفاً من جانب أطراف النزاع والذي يتطلب المزيد من التحقيق.

5. رصد حقوق الإنسان من قبل المفوضية السامية لحقوق الانسان

41. أصدر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ثلاثة تقارير عن حالة حقوق الإنسان في اليمن خلال الفترة التي تغطيها ولاية فريق الخبراء ("تقارير المفوضية")[8]. وقد استندت المعلومات الواردة في التقارير الثلاثة إلى مراقبة حقوق الإنسان من جانب مكتب المفوضية في اليمن.

42. إعتمد في تقرير المفوض السامي لعام 2015 (A/HRC/30/31)، وتقرير المفوض السامي لعام 2016 (A/HRC/33/38)، وتقرير المفوض السامي لعام 2017 (A / HRC / 36/33) الذي يغطي طوال الفترة من أيلول/ سبتمبر 2014 إلى حزيران/ يونيو 2017، معيار الإثبات نفسه الذي اتبعه فريق الخبراء، أي "الأسباب المعقولة للاعتقاد". وتشير التقارير إلى أن المفوضية تستخلص النتائج فقط عندما يتم الوفاء بهذا المعيار. وقد أجرى فريق الخبراء مراجعة مستقلة للحوادث المشار إليها في التقارير.

[8] أنظر A/HRC/36/33 (2017) و A/HRC/33/38 (2016) و A/HRC/30/31 (2015)

III. الإطار القانوني

أ. المقدمة

43. ينص قرار مجلس حقوق الإنسان 36\31، الممدد بموجب القرار 39\16 على أن تكمن ولاية فريق الخبراء – من جملة ما تضمنه القرار – في استقصاء "شامل لجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي التي ارتكبها جميع الأطراف في النزاع."[9] في سياق حالة النزاع في اليمن، اختار فريق الخبراء، كما فعل في تقريره الأول، رصد الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

44. يتم وصف الوضع في اليمن بشكل أساسي على أنه نزاع بين الحكومة اليمنية المدعومة من قبل التحالف الدولي بقيادة المملكة العربية السعودية والحوثيين. لكن يوجد أيضًا عددًا من النزاعات المسلحة غير الدولية الأخرى المنفصلة ولكن المترابطة والتي تشارك فيها جماعات مسلحة مختلفة، سواء كانت تابعة لأطراف النزاع الرئيسي أو تدعمها. يُطبّق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن بناءً على قانون المعاهدات والقانون العرفي.

ب. القانون الواجب التطبيق

1. القانون الدولي الإنساني

45. يستند القانون الدولي الإنساني إلى مبادئ معينة. تجد هذه المبادئ التعبير القانوني في قواعد مفصلة، تكون ملزمة لجميع أطراف النزاع. وتشمل المبادئ مبدأ التمييز بين العسكريين والمدنيين ومبدأ التناسب. تمثل القواعد نفسها توازنًا بين المخاوف الإنسانية والضرورة العسكرية. لا يجوز الاستئناف في الضرورة العسكرية خارج القواعد، لأنها تُؤخذ في الاعتبار عند صياغتها سابقًا.[10] يقوم ممثلو الدول بمن فيهم المستشارون العسكريون بصياغة قواعد المعاهدات.

46. يعتبر النزاع بين القوات المسلحة التابعة للحكومة اليمنية (يُشار إليها لاحقاً بإسم "القوات المسلحة اليمنية") والحوثيين بمثابة نزاع مسلّح غير دولي بين دولة طرف وجماعة مسلّحة غير تابعة للدولة. تواجدت شروط النزاع المسلّح، وبالأخص وصول الأعمال العدائية إلى درجة الشدة اللازمة، طوال الفترة الزمنية قيد الاستعراض. النزاعات المسلحة غير الدولية ينظّمها قانون المعاهدات وبالتحديد المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 (سيتم ذكرها لاحقًا كالمادة 3

[9] A/HRC/RES/36/31 الفقرة 12 (أ)

[10] على الأقل في النزاعات المسلحة الدولية، تستند القواعد إلى المساواة بين المتحاربين. في النزاعات المسلحة غير الدولية، لا يوجد أي أساس سياسي لتأكيد هذه المساواة. في حين أن القتال قد يبدو في كثير من الأحيان وكأنه قتال في نزاع مسلح دولي، فإن وضع المقاتلين كمجرمين في القانون المحلي له مجموعة متنوعة من العواقب على قواعد النزاعات المسلحة غير الدولية، بما في ذلك احتمال تنفيذها وتطبيقها من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية.

المشتركة) والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها (أيضًا سيتم ذكره لاحقًا كـ"البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977") واليمن طرف فيها وكذلك القانون الدولي الإنساني العرفي.

47. بالإضافة إلى المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، ينطبق البروتوكول الإضافي الثاني على النزاع بين القوات المسلحة اليمنية والحوثيين. في الواقع، يصل مستوى تنظيم سلطات الأمر الواقع والحوثيين، وسيطرتها على أجزاء من الأراضي اليمنية إلى عتبة التطبيق المحدد في المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني.

48. كما أن اليمن ملزم بمعاهدات أخرى صدق عليها، لا سيما فيما يتعلق بوسائل وأساليب الحرب. تعتبر اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لعام 1997 والتي صادق عليها اليمن ذات أهمية خاصة في السياق الحالي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اليمن لم يصدّق على اتفاقية عام 1980 أو بروتوكولاتها التي تحظر أسلحة تقليدية معينة أو اتفاقية 2008 بشأن الذخائر العنقودية.

49. الجماعات المسلحة من غير الدول ملزمة – بحسب توفر الشروط المتعلقة بمستوى تنظيمها ومدى سيطرتها على الأراضي[11] – بموجب المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني. يُطبّق تعبير طرف في النزاع من دون تمييز بين الأطراف التي هي دول والأخرى غير الرسمية المتورطة في النزاع، على الرغم من أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بطبيعتها ليست في وضع يمكّنها من التصديق على معاهدات القانون الدولي الإنساني.[12] وقالت سلطة الأمر الواقع في ردها على قائمة القضايا التي أرسلها إليها فريق الخبراء البارزين في سنة 2019 أن قواتها تحترم التزاماتها الدولية بحماية المدنيين وفقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ذكرت سلطات الأمر الواقع أنها تعتبر نفسها ملزمة بإتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لعام 1997 والتي صادق عليها اليمن.[13] كما يُعد القانون الدولي الإنساني العرفي ذات صلة بشكل خاص في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة غير الدولية والتي تعني أطراف النزاع التابعة وغير التابعة للدولة. القواعد العرفية هي نتاج ممارسة الدول، مصحوبة برأي مفاده أن هذه الممارسة مطلوبة (استلزم الرأي القانوني) أو المسموح بها على وجه التحديد. وقد تمثل دراسة القانون العرفي التي أجرتها اللجنة الدولية[14] نقطة انطلاق مفيدة في تحديد الوضع العرفي لأي قاعدة. والواقع أن من المقبول عموما، على النحو المبين في دراسة القانون العرفي، أن معظم القواعد المنطبقة على النزاعات

[11] أنظر المادة 1، البروتوكول الإضافي الثاني

[12] See e.g. Françoise Bouchet-Saulnier, "The Practical Guide to Humanitarian Law", MSF, December 2013, on Non-State Armed Groups, p. 438 ff.

[13] 31 أيار/ مايو 2019، رسالة من سلطات الأمر الواقع ردًا على السؤال رقم 15.

[14] Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, "Customary International Humanitarian Law,", ICRC/Cambridge, 2005
(سيتم ذكرها لاحقًا كـ"دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي").

المسلحة الدولية تنطبق أيضا، بموجب القانون الإنساني الدولي العرفي، على النزاعات المسلحة غير الدولية.[15]

50. إن مشاركة التحالف الدولي بقيادة السعودية في آذار/ مارس 2015 بناءً على طلب من الحكومة اليمنية وبدعمٍ منها لا يغير من الطابع غير الدولي للنزاع. نظرًا لأن التحالف الدولي يدعم اليمن كدولة طرف في نزاع ضد جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، لا يوجد أي نزاع بين دولتين طرفين وهذا شرط أساسي لاعتبار النزاع دوليًا. أصبحت الدول الأعضاء في التحالف الداعم لحكومة اليمن أطرافًا "محاربة" في النزاع المسلح غير الدولي الموجود مسبقًا بين اليمن والحوثيين منذ تدخل التحالف في آذار/مارس 2015. دول أعضاء التحالف ملتزمة باحترام القانون الدولي الإنساني الدولي الواجب التطبيق بما في ذلك المادة 3 المشتركة باتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 بالإضافة إلى القانون العرفي.

51. صدّق جميع الدول الأعضاء في التحالف على اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977. إلا أن أغلبية الدول الأعضاء الحاليين في التحالف (المملكة العربية السعودية والبحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة) لم تصدّق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. كما أن هذه الدول الأعضاء ليست طرفًا في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، باستثناء السنغال. المسألة أكثر تعقيدًا أما في ما يتعلق بالاتفاقية لحظر أسلحة تقليدية معينة وإثنين أو أكثر من بروتوكولاتها، فإن جميع أعضاء التحالف أطرافًا فيها باستثناء مصر والسودان. الأردن والكويت والسنغال قد صدّقت على البروتوكول الثاني الخاص بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، فيما غالبية دول التحالف ليست طرفًا في الاتفاقية أو في صيغتها الأصلية البروتوكول الأول بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها (باستثناء البحرين والسنغال) وفي البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب (باستثناء الأردن).

52. كما لا يزال يوجد في اليمن العديد من النزاعات المسلحة غير الدولية الأخرى والمختلفة من حيث مستويات الشدة بين القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مثل القاعدة في شبه الجزيرة العربية وما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك ما بين جماعات مسلحة مختلفة غير تابعة للدولة والتي أحيانًا تدعم أو تعارض طرفًا معينًا في النزاع الأساسي بين القوات المسلحة اليمنية والحوثيين. تلزم الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني جميع المجموعات بحسب مستوى تنظيمها وسيطرتها على الأراضي، لكنها في حدها الأدنى مقيدة بالالتزامات المنصوص عليها في المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع.

[15] عندما تشير الهوامش إلى دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، ينبغي أن تؤخذ على أنها تشير إلى السلطات القانونية المختلفة المذكورة في التعليق على القواعد الفردية.

53. كذلك ذات أهمية للفترة المشمولة في التقرير هي عمليات استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار في الأراضي اليمنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن نطاق عملياتها ضد القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية. وفق تقارير، هذه العمليات بدأت لدعم حرب الحكومة اليمنية ضد تنظيم القاعدة باعتباره جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، وبالتالي يتم التحقق فيها من منظار نزاع مسلح غير دولي. من حيث القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق، فإن الولايات المتحدة طرف في اتفاقيات جنيف الأربع، لكنها لم تصدق على بروتوكولاتها الإضافية لعام 1977. كما أنها ملزمة بالقانون الدولي العرفي. تم النظر في جزء المساءلة في التزامات الولايات المتحدة أمام القانون الدولي الإنساني كدولة ثالثة في النزاع الرئيسي إلى جانب دول أخرى.[16]

54. إن إلتزامات الدول كطرف ثالثة بضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وفقًا للمادة 1 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع (سيتم ذكرها لاحقًا بـ"المادة 1 المشتركة")، هي أيضًا ذات أهمية خاصة في هذا السياق. وينطبق هذا بشكل خاص على أي دولة تؤثر أو قد تقدم الدعم لأطراف النزاع مثل فرنسا والجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية.

2. القانون الدولي لحقوق الإنسان

55. إن القانون الدولي لحقوق الإنسان يظل ذات صلة بالكامل في ما يخص السياق الحالي. إن التطبيق المتزامن للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أي سريان قانون حقوق الإنسان في حالة النزاع المسلح، قد تم قبوله على نطاق واسع. عالجت محكمة العدل الدولية القضية أولاً في رأيها الاستشاري لعام 1996 بشأن *مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها*[17]، وأكدت كذلك التطبيق المتزامن للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في رأيها الاستشاري لعام 2004 بشأن *الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة*. في هذا الرأي الإستشاري الأخير، قررت محكمة العدل الدولية أن "الحماية التي توفرها اتفاقيات حقوق الإنسان لا تتوقف في حالة النزاع المسلح، إلا من خلال إعمال أحكام تقضي بعدم التقيد".[18] في الواقع، كما تنص المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجوز للدول أن تتخذ تدابير تقيد التزاماتها بمقتضى الاتفاقية وبموجب شروط صارمة فقط، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ العامة.لكن، لا يُسمح بالخروج عن الالتزامات إلا في بعض حقوق الإنسان، وليس الأساسية منها، والتي يُنتهك عدد منها بانتظام في اليمن كما هو موضح في هذا التقرير.

[16] انظر التعليق حول المادة 1 من معاهدات جنيف، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 144.

[17] محكمة العدل الدولية، *مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية*، فتوى 8 تموز/ يوليو 1996، تقارير محكمة العدل الدولية 1996، الفقرة 25

[18] محكمة العدل الدولية، *الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة*، فتوى 9 تموز/ يوليو 2004، تقارير محكمة العدل الدولية 2004، الفقرة 106.

56. إن التزامات اليمن باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها دون أي تمييز، تحددها المعاهدات ذات الصلة التي صدق عليها اليمن، وكذلك بموجب القانون العرفي. اليمن طرف في الاتفاقيات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان باستثناء اتفاقية عام 1990 لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية عام 2006 لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. لقد انضم اليمن إلى كلا البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، أحدهما له أهمية خاصة في السياق الحالي حيث أنه يتعلق بمشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، لم يقبل اليمن أي إجراء لتقديم الشكاوى الفردية، باستثناء الإجراء المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. أخيراً، قبل اليمن إجراء التحقيق بموجب هذا الأخير، وكذلك بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب[19].

3. القانون الجنائي الدولي

57. اليمن ليس طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،[20] ولا حتى معظم أعضاء دول التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.[21] ومع ذلك، فإن مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب معترف به منذ وقت طويل بموجب القانون الدولي العرفي.[22] تشمل جرائم الحرب الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، فضلاً عن الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي. يسرد نظام روما الأساسي الأفعال التي تعتبرها المحكمة الجنائية الدولية كذلك، وينعكس ذلك في القانون الدولي العرفي في هذا الصدد.[23]

58. وفقًا للقانون الجنائي الدولي، يكون الأفراد من أعضاء القوات المسلحة مسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبوها أو حاولوا ارتكابها، وللمساعدة في ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو المساعدة أو التحريض عليها. التخطيط أو التحريض على ارتكاب جريمة حرب هو أيضا طريقة للمسؤولية. القادة والرؤساء الآخرون مسؤولون جنائيا عن جرائم الحرب المرتكبة عملا بأوامرهم. علاوة على ذلك، قد تكون هذه الأخيرة مسؤولة جنائياً عن الفشل في منع أو قمع أو الإبلاغ عن جرائم الحرب التي يرتكبها مرؤوسوها. يمكن أن يكون الأفراد الأعضاء في الجماعات المسلحة غير الحكومية، وكذلك رؤسائهم، مسؤولين بشكل متساو عن جرائم الحرب بموجب القانون الجنائي الدولي[24]. بالإضافة إلى ذلك، يخضع أعضاء الجماعات المسلحة غير الحكومية للمحاكمة أمام محاكم الدولة التي يعملون فيها وكذلك أمام محاكم الدول الأخرى التي تطبق الاختصاص العالمي.

[19] أنظر الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول حالة تصديق اليمن (https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=193&Lang=EN)

[20] وقع اليمن على نظام روما الأساسي في 28 كانون الأول/ ديسمبر 2000، لكنه لم يصدق عليه قط.

[21] الأردن والسنغال هما الدولتين الوحيدتين الطرفين في نظام روما الأساسي من بين الدول الأعضاء في التحالف.

[22] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 151.

[23] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

[24] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 151-153.

ختامًا، الأفراد، بما في ذلك الأطراف الثالثة والتي قد يمكن تحميلها مسؤولية جنائية عن القيام بتقديم العون أو التحريض أو المساعدة في ارتكاب جرائم الحرب.

ج. التحليل القانوني

59. في هذا التقرير، يتم عادةً تضمين التحليل القانوني المتعلق بالانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي، إذا كان ذلك مناسبًا، بعد وصف الوقائع في كل قسم رمزي. ومع ذلك، نظرًا لأن بعض المجالات متعددة القطاعات وتعقيداتها تتطلب بعض الدقة، فقد اختار فريق الخبراء تطويرها في هذا القسم. من حيث القانون الدولي الإنساني، هذا هو الحال بصفة خاصة لاستهداف القانون واستخدام الأسلحة. فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، أضيفت توضيحات بشأن مدى التزامات الجهات المعنية.

1. القانون الدولي الإنساني

60. تطور القانون الدولي الإنساني عبر مسارين رئيسيين. في حين أن كلاهما موجود منذ القدم، فقد تطورا بشكل منفصل على شكل معاهدة. تناول المسار الأول سير الأعمال العدائية وكان يحكمه في المقام الأول مصالح الدول. غالبًا ما يشار إلى هذا المسار باسم "قانون لاهاي"، في أعقاب اعتماد العديد من القواعد بشأن سير الأعمال العدائية في مؤتمري لاهاي للسلام لعامي 1899 و1907.[25] وتناول المسار الثاني في البداية في ضحايا الحرب بحتًا، وكان يقتصر في البداية على المقاتلين ويشار إليه غالبًا باسم "قانون جنيف"، الذي انبثق من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1864 بشأن الجرحى والمرضى في ساحة المعركة وإنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر. في حين اجتمع هذان المساران في البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، لا يزال يوجد اختلافات فلسفية بينهما. وهكذا، فإن "قانون جنيف" يتعامل بشكل أساسي مع الأمور من وجهة نظر الضحية، في حين أن "قانون لاهاي" يركز أكثر على موقف أطراف النزاع أنفسهم. يتجلى هذا في القانون على أفضل وجه في مسائل الاستهداف. سيتم النظر في الأجزاء التالية في الاستهداف، استخدام الأسلحة، وتنفيذ وتطبيق القانون.

(أ) قانون الاستهداف

من وماذا يمكن استهدافه؟

[25] أنظر على سبيل المثال، القواعد المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، المضمنة في الملحق 4 في ما يخص احترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي 1907.

61. تنظم قواعد منفصلة عمليات استهداف الأشخاص والأعيان، لكن في كلتا الحالتين، تستند إلى التمييز بين العسكريين (بما في ذلك أولئك الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية) والمدنيين.

الأشخاص

62. في أي نزاع مسلح دولي، يمكن لطرف في النزاع استهداف العناصر المقاتلة في القوات المسلحة من الجانب الآخر، بغض النظر عما كانوا يفعلونه في ذلك الوقت أو إذا كانوا يشكلون تهديدًا أم لا[26]. الاستثناء الوحيد هو إذا توقف العناصر المعنية عن المشاركة في القتال (عجزوا عن القتال) بسبب جروح أو أمراض أو استسلام أو غرق سفينة أو في حالة إنقاذ طائرة معرضة للخطر أو الوقوع في الأسر. تتكون القوات المسلحة لدولة طرف في النزاع من قوات مسلحة نظامية وأي ميليشيات تقاتل كجزء من هذه القوات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الميليشيات التي تقاتل من أجل دولة طرف في النزاع بموافقة أو قبول ذلك الطرف، إذا حققت أربع شروط تراكمية، يمكن اعتبارها أيضًا قوى بإمكانها المشاركة في النزاع وأن تتعرض للهجوم. من أجل اعتبارها كذلك، على الميليشيا أن يكون لها شعار مميز ثابت يمكن التعرف عليه عن بعد، وذلك لتمكين خصومها من التمييز بينها وبين المدنيين. ليس من الضروري ارتداء زي موحد كامل. إنما أي علامة مميزة، مثل أغطية رأس معينة، تكون كافية. يجب ارتداؤها في جميع الأوقات أن تكون مرئية للعدو أو على الأقل عند المشاركة في نشاط عسكري.[27] الشرط الثاني هو أن يحمل أفراد الميليشيا أسلحتهم بشكل علني. والثالث هو أنه يجب أن يقودهم شخص مسؤول عن مرؤوسيه، أي أنه ينبغي وجود نظام قيادة وتحكّم فعال. أخيرًا، يجب على أفراد الميليشيا القيام بعملياتهم وفقًا لقوانين وأعراف الحرب.[28] إن الأفراد المقاتلين في القوات المسلحة والميليشيات المؤهلة لتكون مقاتلة ضمن نزاع مسلح دولي، محاربون، وهو اعتبار موجود فقط في النزاعات المسلحة الدولية. يحق لهم القتال، أي أنه لا يمكن محاكمتهم لمجرد قيامهم بالقتال. عند وقوعهم بالأسر أو الاستسلام يحق لهم عادة أن يُعاملوا كأسرى حرب.

63. في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، لا يمكن جعل المدنيين هدفًا للهجوم. في النزاعات المسلحة الدولية المدنيون جميعهم أشخاص غير مقاتلين. في النزاعات المسلحة غير الدولية، يكون الموقف أكثر تعقيدًا لأنه يبدو للوهلة الأولى أن جميع الأشخاص باستثناء القوات المسلحة لدولة ما هم من المدنيين.[29] ومع ذلك، قد لا يكون هذا هو الحال بالضرورة. على أي حال، يفقد

[26] بعض أفراد القوات المسلحة، مثل أفراد الخدمات الطبية ورجال الدين العسكريين، هم أفراد في القوات (على سبيل المثال، يرتدون الزي العسكري ولديهم رتب) لكن لا يُسمح لهم بالمشاركة في القتال.لا يمكن استهدافهم بشرط ألا يشاركوا في القتال، ولكن يكونوا عرضة للخطر بسبب مواقعهم. يمكن للعاملين الطبيين العسكريين حمل أسلحة صغيرة للدفاع عن مرضاهم. انظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 3.

[27] النشاط العسكري لا يقتصر على مجرد إطلاق النار من الأسلحة، إنما يشمل أيضًا، على سبيل المثال، جمع الإمدادات العسكرية.

[28] اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، الأنظمة المرفقة، الفقرة 1، انظر في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 4.

[29] هذا نتيجة عدم إعطاء صفة المقاتلين ضمن النزاع المسلح غير الدولي.

المدنيون حمايتهم من الهجوم عندما يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية ولوقت محدد. يمكن أيضًا مقاضاتهم على جرائم عادية، مثل القتل وحمل الأسلحة النارية وما إلى ذلك، والتي ارتكبت أثناء القتال[30].

64. ونشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر "وثيقة توجيهات تفسيرية حول مفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية" في العام 2009.[31] تشير هذه الدراسة إلى أنه يتم رفع الصفة المدنية عن الجماعات المسلحة المنظمة التي تشكل القوات المسلحة لطرف مسلح من غير الدولة في نزاع مسلح غير دولي، ولكن يقتصر هذا الأمر على الأفراد داخل الجماعة المسلحة الذين تكمن مهامهم في الاستمرار في المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. في حين أن الوثيقة تُعد مثيرةً للجدل في بعض الجوانب، يبدو أن هؤلاء الأفراد كانوا ليفقدوا حمايتهم المدنية على أي حال لمشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية.

65. في النزاعات المعاصرة، خاصة تلك التي يوجد فيها تباين كبير في الموارد العسكرية، ليس من غير المألوف أن يحاول المقاتلون الاندماج مع السكان المدنيين. هذا يمكن أن يصعّب على الخصم عمليًا التمييز بين المقاتلين والمدنيين المحميين. يجب التمييز بين هذه الصعوبات الحقيقية والحالة التي تفترض فيها الدولة أن جميع المدنيين يدعمون المقاتلين ويتصرفون وفقًا لذلك. لا يفقد أفراد السكان المدنيين الحماية، مقارنة بأفراد الجماعات المسلحة، إلا إذا شاركوا بشكل مباشر في القتال ويفقدون الحماية فقط لمدة مشاركتهم.

66. إذا كان المدنيون يعملون في منشأة عسكرية، مثل مصنع للذخيرة، فإنهم لا يفقدون وضعهم كمدنيين ولكنهم يتحملون المخاطر المترتبة على العمل في مثل هذا الموقع.

67. بينما يوجد افتراض في قانون المعاهدات، على الأقل في ما يخص النزاعات المسلحة الدولية، بأن الشخص هو مدني، لا يبدو أن هذا هو الحال في القانون العرفي[32]. لذلك يبدو أنه يجب اتخاذ قرار، بحسن نية، في كل حالة على حدة. من المؤكد أنه ليس من الممكن الافتراض بأن الشخص مقاتل

<u>الأعيان</u>

68. في حين أن القواعد أوضح بقليل في حالة الأعيان، فإن تطبيقها لا يخلو من الصعوبة. لكي تكون عرضة للهجوم، يجب أن يكون الهدف هدفًا عسكريًا.[33] أي هدف ليس هدفًا عسكريًا يُعتبر

[30] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 1 و5 و6.
[31] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التوجيه التفسيري حول مفهوم المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية بموجب القانون الدولي الإنساني، أيار/ مايو 2009.
[32] أنظر بشكل عام إلى دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 6.
[33] لا يقتصر الهدف على الأعيان مثل المباني والمركبات. يمكنه، على سبيل المثال أن يكون مساحة من أرض.

هدفًا مدنيًا ولا يمكن أن يكون موضع هجوم.[34] المكان المخصص عادةً للأغراض المدنية وتم استخدامه لأغراض عسكرية، قد يصبح هدفًا عسكريًا.

69. حتى يُعتبر هدفا عسكريا، على الهدف أن يستوفي اختبارًا ذو شقين. يجب عليه أن يكون بطبيعته أو موقعه أو الغرض منه أو استخدامه مساهم مساهمة فعالة في النشاط العسكري وأن تدميره أو أسره أو تحييده في الظروف السائدة في ذلك الوقت، يجب أن توفر ميزة عسكرية محددة.[35] تنطبق نفس القاعدة على كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. في حين يبدو أن صياغة القاعدة مقبول عمومًا، تتوسّع الولايات المتحدة الأمريكية في تفسيرها لمفاهيم المساهمة والمزايا العسكرية أكثر من العديد من الدول الأخرى، بحيث تُشمل الأنشطة والأصول التي تساهم بطرق غير عسكرية في استمرار القدرة على خوض الحروب.[36] من المرجح أن يوسّع هذا التعريف نطاق الأهداف الاقتصادية بإعتبارها أهدافًا قانونية. ومع ذلك، يبدو أنه لا يغطي سوى الأنشطة الاقتصادية التي تساهم مساهمة حقيقية في قدرة العدو على القتال، وليس جميع الأنشطة الاقتصادية الموجودة في منطقته.[37] من غير الواضح ما إذا كان النهج الموسّع ينطبق على الأهداف غير الاقتصادية، مثل الأعيان التي تُستخدم لحشد الدعم للدولة[38].

70. لا بد من ملاحظة بعض ميزات التعريف. لا يوجد فئة أو قائمة منصوص عليها بالأهداف العسكرية.كل هدف محتمل يجب النظر فيه على أساس فردي. الجسور، على سبيل المثال، ليست أهدافًا عسكرية بحد ذاتها. إنما يجب النظر في كل جسر لتحديد ما إذا كان استخدامه، في الظروف السائدة في ذلك الوقت، يساهم في العمل العسكري وأن أضراره أو تدميره سيوفر ميزة عسكرية. وبالمثل، من الناحية القانونية،لا يوجد ما يُسمى بهدف ذات "الاستخدام المزدوج." عندما يتم استخدام شيء لأغراض عسكرية ومدنية، مثل محطة لتوليد الكهرباء، فإن السؤال الأول هو ما إذا كانت تشكل هدفًا عسكريًا. إن استخدامها من قبل المدنيين أو فائدتها ليس له صلة بهذا القرار. إن واقع أن الطاقة المنتجة تستخدم في حقيقة الأمر للأغراض المدنية لن يؤخذ في الاعتبار إلا في المرحلة الثانية من الحسابات، بمعنى آخر، كيف ينبغي مهاجمتها وما إذا كان من الحكمة العسكرية مهاجمتها[39] .

[34] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 7.
[35] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 8.
[36] وزارة الدفاع دليل قانون الحرب (كما تم تعديله) 5.6.6.2 (سابقًا 5.7.6.2)
[37] يساهم بيع النفط أو الغاز على سبيل المثال، ماديًا في الخزينة العامة، إنما لا يبدو وأن أي مصنع صغير في ذات ملكية خاصة ينتج الأدوية وغيرها من المنتجات الصيدلانية يمكنه فعل ذلك، حتى لو كان يصدّر بعض المنتجات.
[38] على سبيل المثال، محطة إذاعية أو تلفزيونية لا تُستخدم لنقل الرسائل إلى القوات المسلحة ولكن تُستخدم برامجها عمومًا لتشجيع الدعم الحكومي. تم لاعتراف بالدعاية كنشاط حكومي عادي ضمن محاكمة فريتش؛ حكم المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ، 41 AJIL (1947)، صفحة 172 و328. بعد حملة قوات شمال الأطلسي ضد كوسوفو، أسّس المدعي في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة فريق للتحقيق في حملة القصف الخاصة بقوات شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الإتحادية، بحسب اللجنة، في الفقرة 76: إذا حدث الهجوم... لأن المحطة كانت جزءًا من الآلة الدعائية، يكون الأساس القانوني أكثر إثارة للجدل. قد يساعد تعطيل الدعاية الحكومية في تقويض معنويات السكان والقوات المسلحة، لكن تبرير هجوم على منشأة مدنية على هذه الأسس وحده قد لا يفي بمعايير "المساهمة الفعالة في العمل العسكري" و"الميزة العسكرية المحددة" التي تتطلبها البروتوكولات الإضافية..."
[39] يجب أن تؤخذ مسألة التناسب في الحسبان – وهذا موضّح أدناه. يجب التذكير، فقط لأن الهدف يمكن مهاجمته قانونيًا، هذا لا يعني أنه من الحكمة العسكرية مهاجمته. القانون ليس بديلًا عن ممارسة القرار العملياتي.

71. ليس من الواضح ما إذا كان يوجد افتراض بموجب القانون العرفي بأن الأعيان التي تستخدم عادة لأغراض مدنية، مثل المدارس والمنازل، ينبغي افتراضها مدنية[40].

72. يبدو أن التوجيهات القانونية، حول كيفية اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان الهدف عسكري أم لا، قليلة جداً، إلى جانب القاعدة العامة التي تنص على وجوب تفسير الالتزامات القانونية الدولية وتطبيقها بحسن نية (مبدأ العقد شريعة المتعاقدين). وفقًا للمبادئ القانونية العامة، يجب اتخاذ القرار على أساس المعلومات المعروفة في ذلك الوقت. لا يمكن تحديد مدى قانونية القرار عبر الاستفادة من الإدراك المتأخر. هذا لا يزال يترك أسئلة مثل جدية المهاجم في البحث عن المعلومات بلا هوادة، ومدى الحاجة إلى تحديث هذه المعلومات ومراجعتها للتأكد من دقتها باستمرار والاحتياطات الواجب اتخاذها لضمان عدم فساد المعلومات من المتعاونين من أجل تصفية حسابات أو تحقيق مكاسب شخصية محتملة.

73. يوجد أعيان معينة محمية بشكل خاص من الهجوم. يستفيد من هذه الحماية مباني ووسائل نقل وموظفي القطاع الطبي، على سبيل المثال.[41] هذا لا يعني أنه لا يمكن مهاجمتها أبدًا، لكن يجب أن يتوفر دليل قوي على أن مثل هذا المكان لم يكن في الواقع على ما يبدو عليه. عندما تكون المشكلة هي "الاستخدام المزدوج" للمستشفى، على سبيل المثال حيث يتم إطلاق نيران الأسلحة من السقف أثناء رعاية المرضى داخل المبنى، يجب إيلاء قدر كبير من العناية لحماية الجرحى والمرضى. ومن الأمثلة الأخرى للحماية الخاصة، العاملون في المجال الإنساني وموظفو حفظ السلام الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية وكذلك الممتلكات الثقافية والتي تشمل الممتلكات الدينية. [42] قد يتم تحديد أماكن أو مناطق معينة بشكل خاص من قبل الأطراف كأماكن لحماية المدنيين العزل و/ أو الجرحى والمرضى. هذه الأماكن يجب أن تكون منزوعة السلاح. عندما يتم الاتفاق على هكذا مناطق من قبل أطراف النزاع، فإنها تخضع أيضًا لحماية خاصة.[43]

القيود المفروضة على كيفية إمكانية مهاجمة هدف بشكلٍ قانوني

74. بعد التحديد ما إن كان الغرض هدفًا قانونيًا، يتعين على الطرف المهاجم النظر في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب أو على الأقل تقليل الخسائر في صفوف المدنيين. يجب أن تؤخذ هذه الأمور بعين الاعتبار قبل بدء الهجوم. بالإضافة إلى ذلك، يوجد عناصر أخرى يجب مراعاتها أثناء

[40] يوجد مثل هذا الافتراض في قانون المعاهدات في النزاعات المسلحة الدولية: البروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، الفقرة 52(3). أنظر بشكل عام إلى مناقشة القاعدة 10 ضمن دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي.
[41] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 25-30
[42] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي ، القواعد 31-33 و38-41.
[43] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي ، القواعد 35-37.

الهجوم. يتعين على الطرفين اتخاذ الاحتياطات العامة لتجنب الإصابات المدنية غير الضرورية.[44] يوجد التزام عام على الطرف المدافع بحماية السكان المدنيين والممتلكات المدنية من آثار الهجوم.[45] يوجد شرط محدد مفاده أنه يجب على الأطراف، بقدر الإمكان، تجنب إقامة الأهداف العسكرية في المناطق المكتظة بالسكان.[46] هذا يعني أن السكان موجودين بالفعل في وقت اتخاذ القرار بشأن تحديد مكان الهدف. يوجد أيضًا شرط محدد يتمثل في إبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية، "بالقدر الممكن" أيضًا[47]. تشمل طرق الوفاء بهذه الالتزامات الإخلاء وتحذيرات بحدوث الغارات الجوية وضمان توفر الإمداد الكافي من الملاجئ وما إلى ذلك. عمليًا، قد يكون من الصعب الفصل بين السكان المدنيين والأهداف العسكرية المحتملة.[48] إذا تعذر تحريك الهدف، قد يكون الحل الوحيد هو إخلاء السكان. إذا لم يكن طرف النزاع نفسه في وضع يسمح له بتنظيم عملية إخلاء، فإن الفقراء والمسنين والمرضى والعجزة هم الفئات التي من المحتمل أن تتأثر سلبًا بشكل خاص. إنما، وبشكل عام، يُتوقع من أطراف النزاع أن لا تضع أي عائق أمام الإخلاء الطوعي، وعندما يتعذر هذا الأمر، ربما لأسباب أمنية، يُتوقع من طرف النزاع أن يوفر تسهيلات بديلة مناسبة مثل الملاجئ الإضافية. يوجد شرط عام ضمن القانون الدولي الإنساني في ما يخص عدم التمييز، يعززه حظر لا يجوز التحلل منه بموجب قانون حقوق الإنسان. إذا كان من المعروف وجود مجموعة من السكان المدنيين الخاضعين لسيطرة الطرف المعني لا تتمتع بالحماية الجيدة مثل بقية السكان، فإن هذا قد يثير قضايا تمييز.

75. كما يتعين على الطرف المهاجم اتخاذ الاحتياطات اللازمة في التخطيط للهجوم أو تنفيذه. الهجمات العشوائية محظورة.[49] وهذا يعني الهجمات التي لا تستهدف هدفًا عسكريًا محددًا.[50] علاوة على ذلك، عند تحديد كيفية تنفيذ هجوم ضد هدف عسكري، يتعين على الطرف النظر في العواقب المتوقعة للهجوم على السكان المدنيين والممتلكات المدنية. لا يمكن إجراء مثل هذه الحسابات ما لم يفكر الطرف في كيفية القيام بالهجوم، بما في ذلك السلاح المستخدم. كما تحظر الهجمات التي تؤدي نتائجها إلى إلحاق ضرر مفرط بالمدنيين والممتلكات المدنية مقارنةً بالميزة العسكرية المتوقعة من الهجوم ككل.[51] مثال على الهجوم غير المتناسب ولكن العشوائي هو الهجوم الذي يستهدف هدفًا عسكريًا محددًا ولكن عندما يكون الضرر المتوقع أكبر بكثير من الميزة العسكرية المكتسبة. من خلال تغيير السلاح المقترح أو التكتيك المقترح للهجوم قد يكون من الممكن تقليل التأثير المتوقع على المدنيين ("الضرر الجانبي") إلى حد يجعل الهجوم مشروعًا. يجب

[44] ضمن النزاع المسلح، يُعتبر كل طرف مهاجم ومدافع على حد سواء، بناءًا على السياق. استخدام الهجوم والدفاع لا يتعلق بالطرف الذي بدأ النزاع المسلح ولكنه يشير إلى دوره في الحالة المعينة قيد النظر.
[45] أنظر بشكل عام دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 22.
[46] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 23.
[47] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 24.
[48] يوجد ظروف حين يكون موقع الهدف العسكري فيها مسألة اختيار متعمد كما حدث أثناء حرب الخليج العام 1991، عندما كانت طائرة عسكرية عراقية متمركزة وسط آثارًا تاريخية.
[49] أنظر بشكل عام دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 11.
[50] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12.
[51] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 14.

التشديد على أنه بمجرد وقوع إصابات بين المدنيين وحده لا يعني أن الهجوم كان غير قانوني. من أجل أن يكون عدد القتلى المدنيين دليلاً على هجوم غير قانوني، من الضروري إثبات أن المدنيين كانوا الهدف أو أن الهجوم كان عشوائيًا أو أن الخسائر المتوقعة كانت مفرطة مقارنةً بالميزة العسكرية المتوقعة.

76. لا يجب تطبيق مبدأ التناسب فقط في التخطيط للهجوم ولكن في جميع الأوقات أثناء تنفيذ الهجوم. وبعبارة أخرى، إذا اتضح أثناء تنفيذ الهجوم أن الظروف أو العواقب ليست كما كانت متوقعة وأن الهجوم سيؤدي إلى ضرر مفرط بالمدنيين، يجب إلغاء الهجوم أو تعليقه.[52] علاوة على ذلك، فإن الاحتياطات في الهجوم تتطلب من طرف النزاع أن يفعل كل ما هو ممكن للتأكد من أن بالإضافة إلى ذلك، يجب إعطاء المدنيين إنذارًا مسبقًا بالهجوم، إلا إذا لم تسمح الظروف بذلك.[53]

77. وبالإضافة إلى ذلك، ما لم تسمح الظروف بذلك، يجب توجيه إنذار مسبق إلى المدنيين بهجوم ما.[54] تتطلب هذه القاعدة إعطاء تحذير فعال. هذا يعني أنه يجب أن يكون تحذيرًا يمكن اتخاذ إجراءات بشأنه. يمكن للمرء أن يتصور إعطاء تحذير، في ظروف، لا يمكن فعل شيء بشأنه. ومع ذلك، يكون ذلك تحذيرًا وينبغي توجيهه عادة، رهنا بضرورة تجنّب ترهيب السكان المدنيين. صياغة هذه القاعدة مهمة. ليس الأمر أنه يجب إعطاء تحذير إذا كان ذلك ممكنًا. المفترض إعطاء تحذير. الغرض من هكذا قاعدة هو تمكين المدنيين من تجنب الأذى إما بمغادرة المنطقة أو اللجوء إلى الأماكن الآمنة.[55] يُطلب من الطرف المهاجم أيضًا النظر في التأثير المحتمل للهجوم على البيئة الطبيعية ولا يمكنه شن هجوم يكون فيه التأثير المتوقع غير متناسبًا. هذا يثير قضية ذات صلة في كل تطبيق لمبدأ التناسب. عند النظر في التأثير المتوقع، يحق للطرف المهاجم افتراض أن كل شيء سيعمل كما هو مخطط له؛ أن الأسلحة ستعمل كما يفترض أن تعمل وأن التدابير الوقائية حول منشأة ستعمل كما يفترض أن تعمل؟ إذا لم يكن كذلك، ما هو الاختبار؟ ليس من المعقول الإشارة إلى أن المهاجم يجب أن يتصور أسوء السيناريوهات حيث يؤول كل شيء على نحو خاطئ.

استخدام الأسلحة

78. لقد ثبت بالفعل أن خيار السلاح المستخدم في الهجوم سيؤثر على تحديد التناسب. كما يوجد قواعد عامة حول استخدام الأسلحة. كما إن بعض الأسلحة هي موضوع حظر محدد أو تنظيم محدد لكيفية استخدامها.

[52] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 19.
[53] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 16.
[54] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 20
[55] المرجع نفسه، المجلد 2، الجزء 1، الفصل 5F

79. لا يمكن استخدام السلاح الذي بطبيعته يتسبب "إصابات زائدة أو معاناة غير ضرورية" للمقاتلين.[56] القواعد العامة الأخرى المتعلقة باستخدام الأسلحة مستمدة في نهاية المطاف من الالتزام بحماية السكان المدنيين. لذلك، على سبيل المثال، يحظر استخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، بسبب الخطر الذي تشكله على المدنيين.[57] وبالمثل، يُحظر أيضًا استخدام سلاح يُحتمل أن يكون عشوائيًا بطبيعته بطريقة عشوائية، مثل استخدام سلاح، مهما كان تصويبه دقيقًا للأهداف، والذي يُتوقع أن يؤدي إلى خسائر مفرطة. ليس مطلوبًا من أي طرف نزاع استخدام أكثر الأسلحة " تقنية" ودقة في ترسانته للقيام بأي هجوم معين بشرط أن يكون السلاح المستخدم قانوني وأن تكون العواقب المتوقعة لاستخدامه قانونية.

80. تُعتبر قانونية الأسلحة أو أنظمة الأسلحة فيما يتعلق بطبيعتها أو استخدامها في النزاع في اليمن موضع شك في عدد من الحالات، لا سيما في القصف والنيران غير المباشرة في المناطق السكنية واستخدام الحوثيين للألغام الأرضية المضادة للمركبات والأفراد دون أي محاولة لاتخاذ خطوات لحماية السكان المدنيين من آثارها.

2. القانون الدولي لحقوق الإنسان

81. كما ورد في تقرير العام الماضي[58]، تظل الحكومة اليمنية مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان على كامل أراضيها، بما في ذلك الأجزاء التي فقدت السيطرة عليها. يقع على عاتق اليمن التزام أساسي بحماية السكان اليمنيين من التدخل الضار من جانب جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، وهو التزام ببذل العناية الواجبة[59]. أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الدولة الطرف ملزمة بضمان احترام الحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضًا في أجزاء من أراضيها الخارجة عن سيطرتها الفعلية، في حدود سلطتها الفعلية[60]. الواقع أن التزام الدولة بحماية الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية يشمل أيضاً ما يهدد التمتع بحقوق الإنسان من جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، بما في ذلك سلطات الأمر الواقع.[61] ومع ذلك، وفي ضوء

[56] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 70.
[57] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 71.
[58] A/HRC/39/43 ، الفقرة 13
[59] أنظر على سبيل المثال أكاديمية القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في جنيف، *إلتزامات حقوق الإنسان للجهات الناشطة المسلحة من غير الدول: استكشاف ممارسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة*، موجز الأكاديمية رقم 7، كانون الأول/ ديسمبر 2016، (https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/InBrief7_web.pdf)
Casey-Maslen, G. Giacca, Dr. A. Bellal, *International law and armed non-State actors in Afghanistan,* International Review of the Red Cross, 31 March 2011 (https://www.icrc.org/en/international-review/article/international-law-and-armed-non-state-actors-afghanistan), p.67.
[60] استنتاج ملاحظات لجنة حقوق الإنسان حول جمهورية مولدوفا، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، الفقرة 5 (CCPR/C/MDA/CO/2).
[61] أكاديمية القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في جنيف، *إلتزامات حقوق الإنسان للجهات الناشطة المسلحة من غير الدول: استكشاف ممارسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة*، موجز الأكاديمية رقم 7، كانون الأول/ ديسمبر 2016

المعوقات العملية، تُعتبر التزامات حقوق الإنسان للحكومة اليمنية، في المناطق الخارجة عن سيطرتها حاليًا، قائمة قدر الإمكان، أي أنها ستعتمد على مستوى سيطرة الدولة المتبقي على هذه المناطق. كحد أدنى، فهي تنطوي على التزام سلبي بعدم عرقلة التمتع بهذه الحقوق الإنسانية. وأقرت الحكومة اليمنية إلى حد ما بهذا الالتزام في مذكرة موجهة إلى فريق الخبراء البارزين في آب/ أغسطس 2018 تؤكد فيها التزام اليمن التام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأنها لن تتسامح مع أي انتهاك يُرتكب ضد مواطنيها في جميع الأراضي اليمنية سواء ارتكبت في مناطق خاضعة لسيطرتها أو مناطق تحت سيطرة الحوثيين[62].

82. يُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضًا جماعة أنصار الله باعتبارها سلطة الأمر الواقع وتمارس وظائف شبيهة بالحكومة ولديها سيطرة ميدانية على مناطق معينة من اليمن[63]. هذا هو الحال على الرغم من استمرار الحكومة اليمنية بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في كامل أراضيها، كما ذكر أعلاه. ومن المسلم به حاليا على نطاق واسع بما في ذلك من قبل مختلف أجهزة وهيئات الأمم المتحدة[64] وكذلك علماء القانون[65]، أن الكيانات المسلحة غير التابعة للدولة عليها التزامات في ما يخص حقوق الإنسان، سيما عندما تمارس السيطرة الميدانية على مناطق معينة. ويمكن اعتبار هذه الالتزامات نابعة من حقيقة أن هذه الكيانات من غير الدول تخضع لقانون الدولة التي تعمل فيها، وتظل قابلة للتطبيق في المنطقة الخاضعة لنفوذها بحكم الواقع[66]. في ردها على قائمة فريق الخبراء البارزين حول القضايا الموجهة إلى وزارة الشؤون الخارجية في صنعاء في كانون الثاني/ يناير

15.ص (https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/InBrief7_web.pdf),

[62] انظر المذكرة المشتركة المؤرخة 8 آب/ أغسطس 2018 والموجهة إلى فريق الخبراء من حكومة اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

[63] A/HRC/39/43 الفقرة 14

[64] فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان لسلطات *الأمر الواقع* غير الحكومية والممارسات ذات الصلة للأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، أنظر أكاديمية القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في جنيف، *إلتزامات حقوق الإنسان للجهات الناشطة المسلحة من غير الدول: استكشاف ممارسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة*، إلتزامات حقوق الإنسان للجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول: استكشاف ممارسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، موجز الأكاديمية رقم 7 ، كانون الأول/ ديسمبر 2016 (https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/InBrief7_web.pdf), p. 26-27.

[65] Andrew Clapham, *Human Rights Obligations of non-State actors,* 2006; Daragh Murray, *Human Rights Obligations of Non-State Armed Groups*, Hart Publishing, May 2016 (see https://www.ejiltalk.org/book-discussion-introducing-daragh-murrays-human-rights-obligations-of-non-state-armed-groups-2/); Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, *Human Rights Obligations of Armed Non-State Actors: An Exploration of the Practice of the UN Human Rights Council*, Academy In-Brief No. 7, December 2016 (https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/InBrief7_web.pdf), p. 18-21; S. Casey-Maslen, G. Giacca, Dr. A. Bellal, *International law and armed non-State actors in Afghanistan,* International Review of the Red Cross, 31 March 2011 (https://www.icrc.org/en/international-review/article/international-law-and-armed-non-state-actors-afghanistan), p. 23, with references to Nigel Rodley, 'Can armed opposition groups violate human rights?', in Kathleen E. Mahoney and Paul Mahoney (eds), *Human Rights in the Twenty-first Century*, Martinus Nijhoff, The Hague, 1993, p. 300; and Liesbeth Zegveld, The Accountability of Armed Opposition Groups in International Law, Cambridge Studies in International and Comparative Law, Cambridge University Press, Cambridge, 2002, p. 149.

[66] Francoise Bouchet-Saulnier, MSF, *The Practical Guide to Humanitarian Law*, under "Non-State Armed Groups" (https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/non-state-armed-groups/).

2019، يشير الأخير صراحة إلى امكانية تطبيق معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة اليمنية.

83. نطبق المنطق نفسه على الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة والتي تعمل داخل اليمن والتي تلتزم بقانون حقوق الإنسان إذا مارست سيطرتها على مناطق معينة من الأراضي اليمنية .كان هذا هو الحال، على سبيل المثال، عندما اكتسب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مؤقتًا السيطرة الميدانية على أجزاء من ساحل حضرموت في العام 2015.

84. إن إنكار هذه الالتزامات من شأنه أن يخلق فعليا ثغرة في مجال حماية السكان الذين يعيشون تحت سيطرة كيانات غير تابعة للدولة خاصة فيما يتعلق بالأعمال التي لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالصراع وبالتالي لا يشملها القانون الإنساني الدولي بما في ذلك الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[67].

85. يفترض أن يكون لدى التحالف التزامات بحقوق الإنسان فيما يتعلق باليمن وأن يُطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان خارج الحدود الإقليمية. وبالفعل، فقد ثبت أن نطاق تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يعتمد فقط على الحدود الإقليمية لدولة ما، بل يعتمد أيضًا على مناطق تحت ولايتها القضائية أو سيطرتها الفعلية، حتى لو كانت خارج حدود الدولة السيادية.[68] في حين أن بعض الدول تنكر أن قواتها المسلحة ملتزمة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان عندما تعمل في خارج حدودها[69]، سيكون من الصعب رفض هذا التطبيق خارج الحدود الإقليمية إذا كانت القوات الأجنبية هذه تتمتع بمستوى معين من السيطرة على شخص أو منطقة أو منشأة معينة. في سياق اليمن على سبيل المثال، قد ينطبق ذلك على مراكز الاحتجاز و/أو القواعد العسكرية التي قد يمكن اعتبارها خاضعة لسلطة إحدى الدول الأعضاء في التحالف، بصورة أساسية المملكة العربية السعودية أو الامارات العربية المتحدة. كذلك الدول الأجنبية العاملة في منطقة دولة أخرى، فهي مقيدة بالتزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان لهذه الدولة.

IV. التعاون مع فريق الخبراء البارزين

أ. التعاون خلال الولاية الأولى أيلول/ سبتمبر 2017 – آب/ أغسطس 2018

[67] في بعض الحالات، أعلنت الجماعات المسلحة من غير الدول إلتزامها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وربما أيضا لكسب الشرعية.

[68] فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار، الفقرة 109.

[69] S. Casey-Maslen, G. Giacca, Dr. A. Bellal, International law and armed non-State actors in Afghanistan, International Review of the Red Cross, 31 March 2011 (https://www.icrc.org/en/international-review/article/international-law-and-armed-non-state-actors-afghanistan) p. 18 (with references).

86. في عام 2018، عقب إنشاء مجلس حقوق الإنسان الفريق بموجب القرار 31/36، مُنح فريق الخبراء وأعضاء الأمانة حق الوصول إلى اليمن، وقاموا بزيارات إلى عدن وصنعاء وصعده والحديدة.

87. حالت القيود الأمنية واللوجستية والإدارية الكبيرة دون القيام بالزيارات المقرّرة الى المحافظات المتضررة الأخرى، ولا سيما تعز. ألغيت المهمة المخطط لها في تعز في عام 2018 بعد زيادة القيود الأمنية التي فرضتها إدارة السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة بعد مقتل أحد موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعز في أبريل / نيسان 2018.

88. بفضل تعاون أطراف النزاع والبلدان المستضيفة للنازحين اليمنيين، في عام 2018 تمّ القيام بزيارات إلى جيبوتي والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية. كما زار فريق الخبراء سويسرا لعقد اجتماعات مع ممثلي الدول والمنظمات ذات الصلة ولتقديم استنتاجاته إلى مجلس حقوق الإنسان.

89. يعرب فريق الخبراء عن امتنانه لجميع الذين ساعدوا في تسهيل عمله خلال ولايته الأولى.

ب. التعاون خلال الولاية الثانية من أيلول/ سبتمبر 2018 إلى آب/ أغسطس 2019

90. عقب إصدار التقرير الأول لفريق الخبراء في آب/ أغسطس 2018، قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحكومة اليمن وأعضاء آخرون في مجموعة الدول العربية بما في ذلك مصر بإبلاغ فريق الخبراء بأنها لن تتعاون معه أو تدعم عمله.

91. صحيح أن الأمانة أبقت على اتصالاتها غير الرسمية بالحكومة اليمنية، إلا أنّ عدم القدرة على الوصول الفعلي إلى اليمن في عام 2019 بسبب عدم تعاون التحالف والحكومة اليمنية معاً، أثّر سلباً على عمل فريق الخبراء. ويؤكد فريق الخبراء من جديد أنه على الرغم من أنه وجد طرقًا للتغلب على العقبات الناشئة عن عدم تعاون الأطراف، فقد أصبح واضحًا أن بعض الأطراف حاولت بشكل متعمد عرقلة عمل الفريق.

V. السياق، الخلفية، وتطورات الوضع السياسي

92. إنّ أي مناقشة مفصّلة للتاريخ السياسي اليمني هي خارج نطاق هذا التقرير، لكن يتم إجراء استعراض موجز لعمق واتساع جذور النزاع الحالي من أجل تحديد السياق الذي نشأ منه، وكذلك

لشرح خلفية مختلف الفاعلين المشاركين في النزاع المسلح الذين يغيّرون تحالفاتهم باستمرار. وتلي مراجعة للأحداث المتعلقة بالنزاع المسلح في اليمن خلال الفترة التي تغطيها الولاية الحالية لفريق الخبراء: من أيلول/ سبتمبر 2014 إلى حزيران/ يونيو 2019.

أ. جذور النزاع المسلح الحالي

93. بعد سنوات من النزاع الداخلي، تمّ توحيد شمال اليمن وجنوبه في عام 1990. وحد اتفاق عام 1990 الجمهورية العربية اليمنية الشمالية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجنوبية تحت الرئاسة المؤقتة الموحدة لعلي عبد الله صالح، الزعيم الحاكم من الشمال. وقد انطوى الأمر على اتفاق مؤقت لتقاسم السلطة بين الشمال والجنوب مع الزعيم الجنوبي علي سالم البيض الذي تم تعيينه نائبا للرئيس.

94. أجريت الانتخابات البرلمانية الأولى للجمهورية اليمنية في عام 1993. وحصل المؤتمر الشعبي العام للرئيس صالح (سيتم الاشاره اليه لاحقاً باسم "المؤتمر الشعبي العام") على غالبية المقاعد، يليه حزب الإصلاح الشمالي والحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي[70]. حافظ الرئيس صالح ونائب الرئيس البيض ورئيس الوزراء حيدر العطاس على مناصبهم. قام العطاس بتشكيل حكومة ائتلافية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي. كما شكل الإصلاح والحزب الشعبي العام كتلة برلمانية موحدة.

95. في أواخر العام 1993 حتى أوائل العام 1994، انهارت العلاقة بين الرئيس ونائب الرئيس حين شعر الجنوبيون بأنه قد تم تهميشهم. واندلع النزاع بين الجيوش الشمالية والجنوبية، مما أدى إلى إعلان الانفصال عن الجنوب في أيار/ مايو[71]، تلاه قتال عنيف انتهى مع سيطرة قوات صالح الشمالية على عدن في تموز/ يوليو[72].

96. بعد الحرب، قام الرئيس صالح بتعيين عبد ربه منصور هادي، من محافظة أبين الجنوبية، نائباً للرئيس. وأدّت التعديلات التي أدخلت على الدستور في عام 1994 الى توسيع السلطة التنفيذية للرئيس صالح[73]. واستمر الصراع بين الشمال والجنوب على السلطة.

[70] لتحليل الإنتخابات البرلمانية اليمنية لسنة 1993، أنظر على سبيل المثال http://www.aiys.org/no-33-1993/156-campaign-politics-and-coalition-building-the-1993-parliamentary-elections.html

[71] أعلن القادة الجنوبيون عن قيام جمهورية اليمن الديمقراطية في 21 أيار/ مايو 1994، لكنها عجزت عن الحصول على اعتراف دولي.

[72] Peter Salisbury, "Yemen: Stemming the Rise of a Chaos State", Chatham House Research Paper, May 2016, p. 8.

[73] المرجع نفسه، تأسيس جمهورية اليمن (كما تم التعديل في 29 أيلول/ سبتمبر 1994) ومتوفر على الرابط: http://www.track.unodc.org/LegalLibrary/LegalResources/Yemen/Laws/Constitution%20(1994)%20(ENG).pdf.

97. وتفاقم الاستياء الجنوبي من مركزية السلطة في صنعاء بعد الحرب الأهلية عام 1994 من خلال إعادة توزيع الأراضي الجنوبية على أنصار صالح، والتقاعد القسري لضباط الجيش والأمن الجنوبيين، وكذلك الدبلوماسيين وموظفي الخدمة المدنية، والشعور بأنّ موارد النفط الجنوبية التي اكتشفت مؤخراً قد سرقتها الحكومة في العاصمة صنعاء[74]. في عام 2007، بدأ الضباط العسكريون الجنوبيون السابقون الذين أجبروا على التقاعد في التسعينيات بتنظيم احتجاجات على انخفاض المعاش التقاعدي ونقص الوظائف، مجدّدين نداءات بانفصال الجنوب وتشكيل ما أصبح يعرف باسم "الحراك الجنوبي"[75].

98. في هذه الأثناء، خلال أوائل التسعينيات، في شمال محافظة صعدة، ظهرت مجموعة تشجّع إحياء تعاليم الزيدي الشيعي كردّ على الشعور بالتهميش المتزايد للأغلبية الزيدية في الشمال من جانب الرئيس صالح (على الرغم من أنه كان أيضًا زيدياً) وكذلك رداً على انتشار "المعاهد العلمية" السلفية. بدأت حركة الشباب المؤمن بجهود "لإحياء" التعليم حول الزيدية التي حكم أئمتها شمال اليمن من خلال مزيج من الوسائل الدينية والعلمانية لمدة ألف سنة حتى عام 1962[76] . وكانت حركة الشباب المؤمن قد بشرت في البداية بالتسامح والسلام، وحظيت بدعم من الحكومة التي رأت فيها "موازنة للتعدي الوهابي السعودي في شمال البلاد"[77]. بعد ذلك، وبعد اصطفاف المجموعة مع حسين بدر الدين الحوثي، أصبحت متورطة في السياسة وتم تشكيل جناح مسلّح، في البداية دفاعًا عن النفس ضد الخصومة المتزايدة التي أبدتها الحكومة تجاه الحوثيين وأتباعهم.[78] وأصبحت الجماعة المسلحة تحت قيادة الحوثيين تعرف باسم "الحوثيين" بعد وفاة حسين الحوثي في عام 2004، وبعد ذلك قاتلوا بقيادة عبد الملك الحوثي ضمن حملة تمرّد ضد الحكومة اليمنية، وهذا ما يشار إليه في العادة باسم حروب صعدة الست التي دامت من 2004 إلى 2010.

99. منذ ذلك الحين، أصبح الحوثيون، أو أنصار الله كما تشير الحركة السياسية إلى نفسها[79]، مجموعة ذات مشاركة واسعة تتخطى الخطوط الطائفية، مع أهداف معلنة بدعم جمهورية يمنية أكثر ديمقراطية وغير طائفية في اليمن، فضلاً عن محاربة الفساد والتخلف الاقتصادي والتهميش السياسي في اليمن مع السعي إلى مزيد من الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الزيدية[80].

---

[74] Peter Salisbury، ''Yemen's Southern Powder Keg''، Chatham House Research Paper, March 2018, p. 10.

[75] المرجع نفسه.

[76] Brandt، M. Tribes and Politics in Yemen: A History of the Houthi Conflict، Oxford University Press، 2017, p. 116.

[77] المرجع نفسه، ص. 117

[78] المرجع نفسه، ص. 157-164.

[79] يُستخدم في هذا التقرير مصطلح "الحوثيون" و"مقاتلو الحوثي" و"حركة الحوثيين" في الإشارة إلى الجماعة المسلحة ويُستخدم مصطلح "أنصار الله" في الإشارة إلى القيادة السياسية التي تمثل الحوثيين والتي تمارس سلطة *الأمر الواقع* على أجزاء من اليمن. أنظر الهامش 2 والملحق 1.

[80] Thomas May Juneau، "Iran's policy towards the Houthis in Yemen: a limited return on a modest investment"، International Affairs Vol. 92, Issue 3, May 2016, pp. 647–663. See also

100. شهدت اليمن أيضاً ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة خلال هذا الوقت. في عام 2009، اندمج فرع القاعدة في اليمن، والمرتبط بالهجمات على سفينة حربية أميركية في عدن في عام 2000 والسفارة الأميركية في صنعاء في عام 2008 (من بين أمور أخرى)، مع أعضاء القاعدة الذين انتقلوا إلى اليمن من المملكة العربية السعودية لتشكيل منظمة جديدة هي القاعدة في شبه الجزيرة العربية(AQAP) ، والتي عُرفت لاحقًا باسم أنصار الشريعة[81]. تكثفت العمليات ضد المجموعة من جانب قوات الولايات المتحدة بالتعاون مع الحكومة اليمنية منذ ذلك الوقت.

101. مع وصول "الربيع العربي" للثورات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى اليمن في كانون الثاني/ يناير 2011، خرج المتظاهرون إلى الشوارع، مطالبين بإقالة الرئيس صالح. رغم أن الاحتجاجات كانت سلمية في البداية، استُخدمت القوة للسيطرة عليها، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين. وفيما حاول مجلس التعاون الخليجي (GCC) التوسط لعقد صفقة لرحيل صالح، تطورت الاحتجاجات غير العنيفة إلى معارضة متفرقة من النشطاء والأحزاب السياسية بما في ذلك الإصلاح، والجماعات المسلحة، مثل الحوثيين والحراك الجنوبي والقاعدة في شبه الجزيرة العربية. واستقال صالح من منصبه بعد التوقيع على اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي الذي منحه الحصانة، وانتقلت السلطة إلى نائبه الرئيس هادي. لم يقبل الحوثيون والجماعات الأخرى بهذا الترتيب. وفاز نائب الرئيس هادي في انتخابات رئاسية بالتزكيه في شباط/ فبراير 2012، منهياً بذلك حكم صالح الذي دام 33 عامًا .

102. في كانون الأول/ ديسمبر 2012، بدأ الرئيس هادي محاولات لإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، وطرد العديد من أقارب صالح، بينهم نجله أحمد، قائد الحرس الجمهوري الذي تم إعداده ليكون خليفة له، وعلي محسن الأحمر، قائد الفرقة المدرّعة الأولى[82]. قام الرئيس هادي بحل الحرس الجمهوري وقوات الأمن المركزي. وقاوم الضباط الموالون لصالح الهيكلية الجديدة وبقيت الوحدات المرتبطة بصالح القوة المهيمنة على الأرض من صنعاء إلى عدن[83].

103. بناءً على طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أنشأ الأمين العام في عام 2012 بعثة سياسية خاصة لليمن تركّز على دعم العودة إلى عملية انتقالية سياسية سلمية. تم تعيين جمال

Bruce Riedel, 'Who are the Houthis, and why are we at war with them?', Brookings Institute, 18 December 2017.

[81] مجلس العلاقات الخارجية، "القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، 19 حزيران/ يونيو 2015.

[82] كانت الفرقة المدرعة الأولى المتمركزة خارج صنعاء أقوى وحدة عسكرية في البلاد حينها. خلال الاحتجاجات ضد صالح في العام 2011، انضم علي محسن وفرقته إلى المتظاهرين.

[83] المرسوم الرئاسي اليمني 104، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2012، متوفر على الرابط:
http://www.sabanews.net/ar/news292153.htm;
See also Zoltan Barany, Center for Strategic International Studies, "The Challenges of Building a National Army in Yemen", 14 July 2016, available at: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/160718_Challenges_Yemen_National_Army.pdf ; see also https://www.bbc.com/news/world-middle-east-22096125,

بنعمر، وهو مسؤول بريطاني مغربي في الأمم المتحدة ، كمبعوث خاص للأمين العام إلى اليمن وقائد البعثة[84].

104. في آذار/ مارس 2013، بدأ مؤتمر الحوار الوطني اليمني الذي نشأ بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2051 (2012) واتفاق مجلس التعاون الخليجي لتمهيد الطريق لعملية انتقالية سياسية سلمية. وشارك خمسمائة وخمس وستون (565) ممثلاً عن الأحزاب السياسية والمجموعات الأخرى بينهم حوثيون وشباب ونساء[85]. انتهى مؤتمر الحوار الوطني في 25 كانون الثاني/ يناير 2014 باعتماد وثيقة النتائج التي شكّلت أساساً لدستور جديد. دعت نتائج المؤتمر لتحويل اليمن الى اتحاد مع منح وضع خاص لمدينتَي صنعاء وعدن والعديد من الإصلاحات السياسية والقضائية والعسكرية والأمنية الأخرى.[86] وقررت لجنة رئاسية أنشأها الرئيس هادي تكوين هيكل اتحادي جديد يقسم اليمن إلى ست أقاليم. احتجّ ضد هذه العملية العديد من الأطراف الذين شعروا أنها تفتقر إلى النقاش والشمول الكافيين، بما في ذلك الجنوبيون الذين أرادوا ترتيباً شمالياً- جنوبياً، وزعماء أنصار الله الذين أشاروا إلى المخاوف من تقسيم الأراضي، مما يقيّد وصولهم إلى الأراضي الساحلية.

105. بدأ تصاعد التوترات في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2014 عندما شنّ أعضاء "اللجان الشعبية" (الجماعات المسلحة) الموالية للحوثيين، والقوات المسلحة اليمنية السابقة ورجال القبائل الموالون للرئيس السابق صالح هجوماً مسلحاً في محافظة عمران. فبدأت فترة التحالف بين الرئيس السابق صالح والقوات الموالية له والقوات الحوثية واللجان الشعبية التابعة لها (سيشار اليها لاحقاً باسم "مقاتلو الحوثيين / صالح")[87].

106. في آب/ أغسطس 2014، خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين المؤيدين للحوثيين إلى شوارع صنعاء وعدة مدن أخرى للاحتجاج على قرار الحكومة برفع الدعم عن الوقود، مع إلقاء اللوم على الرئيس هادي لإخفاقه في تنفيذ الإصلاحات الموعود بها، والدعوة إلى استقالة الحكومة. بدأ أعضاء اللجان الشعبية بالوصول إلى صنعاء. ونُظمت مظاهرات مضادة من جانب مؤيدي الحكومة في صنعاء طوال شهر أيلول / سبتمبر، تحوّل بعضها إلى اشتباكات عنيفة بين المعارضين.

ب. النزاع المسلح والتطورات السياسية (سبتمبر/ ايلول 2014 – أغسطس/ أب 2019)

[84] https://www.un.org/press/en/2012/sga1365.doc.htm

[85] Stephen W. Day, "The 'Non Conclusion' of Yemen's National Dialogue," Foreign Policy, 27 January 2014; for additional discussion on Yemen's NDC see Erica Gaston, "Process Lessons Learned in Yemen's National Dialogue," United States Institute of Peace, February 2014.

[86] See http://www.ndc.ye/default.aspx

[87] تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي، حالة حقوق الإنسان في اليمن A/HRC/30/31، 7 أيلول/ سبتمبر 2015، (سيتم ذكرها لاحقًا بـ"تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في اليمن 2015" - A/HRC/30/31)، ص.3-4.

107. في 21 أيلول/ سبتمبر 2014، وقّع الرئيس هادي إلى جانب وفود أنصار الله والأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى، على وقف لإطلاق النار توسطت فيه الأمم المتحدة، "اتفاق السلام والشراكة الوطنية" سمح بإنهاء شهر من القتال الذي أدى إلى سقوط مئات الضحايا. لكن في اليوم التالي هاجم مقاتلو الحوثيين واستولت على مقر قيادة المنطقة العسكرية في صنعاء

108. بقي الوضع الأمني متوتراً للغاية، وفي أواخر كانون الثاني/ يناير 2015، اندلع القتال في صنعاء بين مقاتلو الحوثيين–صالح وأعضاء الحرس الرئاسي. استولى الحوثيون على القصر الرئاسي في 20 كانون الثاني/يناير وعلى مقر إقامة الرئيس هادي، الذي كان تحت الإقامة الجبرية مع عدد من كبار المسؤولين[88]. في 22 كانون الثاني/يناير قد الرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء استقالتهم. تمكّن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن في 21 شباط/ فبراير 2015، ومن هناك أعلن عزمه على مواصلة ممارسة مهامه الرئاسية.

109. وفي آذار/مارس 2015، شن مقاتلو الحوثيين – صالح هجوماً عسكرياً للسيطرة على الجنوب. وفي 19 مارس/آذار، تعرض القصر الرئاسي في عدن لهجوم جوي، يُزعم أن أنصار الحوثي – صالح من القوات الجوية اليمنية قد نفذو الهجوم.

110. في 24 آ ذار/ مارس 2015، طلب الرئيس هادي من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية التدخل عسكريًا، مع إخطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ورفع طلب باعتماد قرار تحت الفصل السابع يدعو جميع الدول الراغبة في تقديم الدعم من أجل ردع تقدّم الحوثيين. في 25 آذار/ مارس 2015، شكّلت 10 دول بقيادة المملكة العربية السعودية تحالفًا للتدخل عسكريًا في اليمن، استجابةً لطلب الرئيس هادي. وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستقدّم الدعم اللوجستي والاستخباراتي للتحالف[89]. وشنّت قوات التحالف حملة عسكرية جوية ضد أهداف الحوثيين العسكرية في اليمن في 26 آذار/ مارس سميت عاصفة الحزم. بالإضافة إلى الغارات الجوية، فرضت قوات التحالف البحرية حصارًا فعليًا على مينائي عدن والحديدة[90] .

111. في 9 آب/ أغسطس 2016، أغلقت الحكومة اليمنية وقوات التحالف المجال الجوي المحيط بصنعاء، مغلقةً فعلياً مطار صنعاء الدولي. لا يزال المطار مغلقًا أمام الطيران التجاري حتى الآن. ومنع الإغلاق آلاف اليمنيين من الحصول على رعاية طبية في الخارج.[91] كما أدى الحصار الجوي

[88] "تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في اليمن 2015" – A/HRC/30/31، ص.5.

[89] https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/03/25/statement-nsc-spokesperson-bernadette-meehan-situation-yemen

[90] "تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في اليمن 2015" – A/HRC/30/31، ص.5.

[91] أنظر على سبيل المثال https://twitter.com/ochayemen/status/820702897335922688
https://www.nrc.no/news/2017/august/yemen-airport-closure-killed-more-people-than-airstrikes/
https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-airport/aid-groups-say-yemen-airport-closure-hinders-aid-traps-patients-idUSKBN1AP11M

إلى زيادة تقييد استيراد البضائع إلى البلاد وفرض قيودًا صارمة على قدرة المدنيين على الدخول إلى شمال اليمن ومغادرتها.

112. في آب/ أغسطس 2016، أعلنت قوات التحالف عن إنشاء فريق تقييم الحوادث المشترك، وهو آلية تحقيق للنظر، من بين أمور أخرى، في مدى امتثال التحالف للقانون الدولي الإنساني، وقد تكوّن الفريق من 14 فردًا من تحالف الدول الأعضاء يتمتعون بخبرة عسكرية وقانونية[92].

113. في 27 نيسان/ أبريل 2017، عزل الرئيس هادي اثنين من قادة الجنوب المؤيدين للانفصال استفادا من الدعم الإماراتي – محافظ عدن عيدروس الزبيدي ووزير الدولة هاني بن بريك. تم تنظيم مظاهرات كبرى في عدن احتجاجًا على القرار. في منتصف شهر أيار/ مايو، تمّ تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي ضمّ عدداً من المحافظين من محافظات أخرى، مع الزبيدي رئيساً، وبن بريك نائباً، ومع دعم عسكري من قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة[93].

114. واستمرّ الوضع الإنساني بالتدهور. في حزيران/ يونيو 2017، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بيانًا يعرب عن قلقه الشديد إزاء الأثر الإنساني المدمر للنزاع ويدعو جميع الأطراف إلى السماح بوصول الإمدادات الإنسانية بدون عوائق وتسهيل الوصول إلى الواردات الأساسية من الغذاء والوقود والإمدادات الطبية. كما دعا جميع أطراف النزاع إلى تحديد التزامهم بوقف الأعمال القتالية.

115. في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، أطلق الحوثيون صاروخًا من اليمن باتجاه العاصمة السعودية الرياض. واعترض الدفاع الجوي السعودي الصاروخ فوق المدينة، لكن ورد أن شظايا سقطت في منطقة مطار الملك خالد الدولي[94]. رداً على ذلك، كثفت المملكة العربية السعودية الغارات الجوية في جميع أنحاء اليمن، واعتبارًا من 6 تشرين الثاني/ نوفمبر أعلنت حصارًا كاملاً لجميع الحدود اليمنية – الجوية والبحرية والبرية. ومُنعت جميع المساعدات الإنسانية من الدخول وتم إيقاف الرحلات الجوية الإنسانية، فعلق العاملون في المجال الإنساني داخل اليمن[95]. في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن التحالف أنه سيسمح باستئناف الرحلات الجوية الإنسانية إلى العاصمة صنعاء، مع البدء بنقل "المواد الإنسانية والإغاثة العاجلة" إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون.

[92] https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-investigation/body-set-up-by-saudi-led-forces-probes-hits-on-yemen-school-hospital-idUSKCN10R28O

[93] مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، " الفيدرالية في اليمن: محفّز للحرب، الواقع الحاضر والمستقبل الحتمي،" شباط/ فبراير 2019، ص.20.

[94] https://www.nytimes.com/2017/11/04/world/middleeast/missile-saudi-arabia-riyadh.html

[95] مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الحصار في اليمن يشرح في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 أنه لا يزال حصار اليمن يعوق الجهود الإنسانية بشدة للوصول إلى ملايين المحتاجين.

116. من 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، في أعقاب التوترات المستمرة بين الحلفاء الحوثيين والرئيس السابق صالح، اشتبكت قواتهم في صنعاء. في 2 كانون الأول/ ديسمبر، أعلن صالح في بيان متلفز انفصاله عن الحوثيين، داعياً أنصاره إلى استعادة البلاد والتعبير عن استعدادهم للدخول في حوار مع التحالف. في 4 كانون الأول/ ديسمبر، هاجم مقاتلو الحوثيون منزل صالح في صنعاء. قُتل صالح على يد الحوثيين في ذلك اليوم في ظروف اختلفت الروايات حولها[96].

117. في 21 كانون الثاني/ يناير 2018، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي المتحالف مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حالة الطوارئ في عدن وأصدر إنذاراً للرئيس هادي لإقالة حكومته، مما أدى إلى تفاقم التوترات بين أعضاء التحالف. وعقب انقضاء مهلة الأسبوع، واستجابة لتدابير الرئيس هادي المضادة من أجل منع التجمعات والمظاهرات ومنع الجماعات المسلحة من دخول عدن، في 28 و29 كانون الثاني/ يناير، اشتبك المجلس الانتقالي الجنوبي ومؤيدوه مع القوات الموالية لهادي. وسيطرت القوات المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة والمتحالفة مع المجلس على معظم
أنحاء المدينة وأحاطت بالقصر الرئاسي في ما وصفه الرئيس هادي ب "محاولة انقلابية"، على الرغم من أن القوات السعودية منعتهم من دخول القصر.

118. ابتداءً من أيار/ مايو 2018، بدأت القوات والجماعات المسلحة اليمنية المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة في التعبئة لشن هجوم بدأ رسميًا في 13 حزيران/ يونيو، أثناء تحركها نحو مدينة الحديدة وسط تحذيرات مستمرة من الأمم المتحدة وغيرها من أن يقود ذلك الى كارثة إنسانية. في منتصف تموز/ يوليو، تقدمت القوات المسلحة اليمنية في الشمال، مع دعم جوي من قوات التحالف، إلى منطقتين في محافظة حجة، وقطعت خطوط الإمداد الحوثية عن محافظتي حجة وصعدة. اندلعت الاشتباكات على طول الخطوط الأمامية في حجة وصعدة مع استمرار الأحزاب في القتال من أجل السيطرة على الأجزاء المهمة استراتيجياً في المحافظتين.

119. في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، اشتدّ القتال حول مدينة الحديدة قبل أن توقف القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية هجومها، في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر. بعد شهر واحد، وتحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، توصّل الأطراف إلى اتفاق حمل اسم اتفاق ستوكهولم، لوقف إطلاق النار في مدينة الحديدة، مع خطط لتسليم موانئ الحديدة، صليف ورأس عيسى، وايجاد آلية لتبادل الأسرى وبيان تفاهم بشأن تعز. تقدم تنفيذ اتفاق ستوكهولم ببطء، بينما منعت سلطات الأمر الواقع الوصول إلى الحبوب المخزنة في مطاحن البحر الأحمر (تكفي لإطعام 3.7 مليون شخص لمدة شهر) حتى أيار/ مايو 2019. كما أعاقت الأطراف الوصول إلى

[96] لمزيد من النقاش، أنظر
Crisis Group, “Collapse of the Houthi-Saleh Alliance and the Future of Yemen’s War”, 11 January 2018

منشأة تخزين النفط البالغة 1.1 مليون برميل في البحر في ميناء رأس عيسى، وهي تتطلب صيانة عاجلة لتجنب حدوث تسرّب قد يكون له تأثير بيئي كارثي على البحر الأحمر.

120. شهد شهر كانون الثاني/ يناير 2019 نهاية هدنة بين الحوثيين وقبائل حجور، وداخل ذلك الجزء من محافظة حجة، بداية العمليات العسكرية التي انتهت باستيلاء الحوثيين على حجور في 8 آذار/ مارس. تعتبر المنطقة، بما في ذلك جبل كشر والعبيسة، التي تم اعتبرها ذات أهمية استراتيجية، كونها تربط بين العديد من المحافظات. في أوائل أيار/ مايو، بدأ المقاتلون الحوثيون يتقدمون جنوبًا، واستولوا على الجبال والقرى في محافظتي الضالع والبيضة بعد قتال عنيف مع القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية لها.

121. في 13 نيسان/ أبريل 2019، انعقد البرلمان اليمني لأول مرة منذ عام 2015، واجتمع في سيّؤن، في محافظة حضرموت. وهددت سلطات الأمر الواقع بعد ذلك بتجريد حوالي 100 من البرلمانيين الذين يعيشون في الخارج من حصانتهم وباتخاذ إجراءات قضائية ضدهم بتهمة الخيانة. وفي نيسان/ أبريل أيضًا، تمّ تشكيل تجمّعين سياسيين منفصلين مؤلفين من أفراد وأحزاب سياسية صغيرة في الجنوب لدعم حكومة اليمن. في أوائل شهر أيار/ مايو، التقى جزء من مؤتمر الشعب العام في صنعاء وانتخب أحمد علي صالح، الرئيس السابق للحرس الجمهوري ونجل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، نائباً ثانياً لرئيس الحزب، بينما بقي مقيماً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

122. في 14 مايو/ ايار ، أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن هجمات الطائرات بدون طيار التي ضربت المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية ، مما أدى إلى تكثيف الحملة الجوية للتحالف والهجمات الصاروخية اللاحقة من قبل الحوثيون ، بما في ذلك ما افيد عن قُتلى وجرحى مدنيين في مطارأبها الدولي في المملكة العربية السعودية.

123. ظل الوضع الأمني متوتراً للغاية في الجنوب. في آب/ أغسطس 2019، شهدت عدن أسوأ أعمال العنف منذ القتال في عام 2015. في الأول من آب/ أغسطس 2019، أسفر صاروخ عن مقتل العشرات من مقاتلي الحزام الأمني في خلال عرض عسكري، بينهم أحد أبرز قادته، منير "أبو اليمامة" اليافعي. رغم أن الحوثيين أعلنوا مسؤوليتهم عن الهجوم، ألقى هاني بن بريك اللوم على الإصلاح وجدّد دعوات الانفصال. وصلت التوترات إلى ذروتها في 7 أب/ أغسطس، عندما اندلع القتال بين قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة والقوات الموالية للرئيس هادي. بعد بضعة أيام من القتال، حيث أفيد عن مقتل وجرح العشرات، بينهم مدنيون، وتضرّر البنية التحتية في عدن بشكل بالغ، سيطرت قوات الحزام الأمني على معظم أنحاء عدن واجزاء من ابين وشبوه. أما وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أعقاب القتال فلم ينص على أي إعادة نشر للقوات. ومع وضع هذا التقرير في صيغته النهائية في أواخر آب/أغسطس، استمر هذا الوضع في

التدهور. وأظهرت كذلك هشاشة موطئ قدم الرئيس هادي السياسي في المحافظة والبلد ككل. كما أنه ترك أسئلة بدون إجابة حول موقف التحالف من عدن ومسألة الانفصال الجنوبي.

VI. الحالات الرمزية

أ. معركة عدن (مارس/آذار – تموز/ يوليو 2015)

1. السياق

124. في أيلول/ سبتمبر 2014، سيطر مقاتلو الحوثي-صالح على صنعاء وبعد بضعة أشهر، في كانون الثاني/ يناير 2015، أعلن الرئيس هادي استقالته قبل أن يضعه الحوثيون رهن الإقامة الجبرية. وتمكّن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن في 21 شباط/ فبراير 2015، ومن هناك أعلن عزمه على مواصلة ممارسة مهامه الرئاسية. في آذار/ مارس 2015، شن مقاتلو الحوثيين- صالح هجومًا عسكريًا للسيطرة على الجنوب.

125. كانت القوات التي تقاتل نيابة عن الحكومة اليمنية في حالة من الفوضى منذ المراحل المبكرة للمعركة وأصبحت الانقسامات بين المؤيدين للرئيس هادي وأنصار الرئيس السابق صالح واضحة. في المراحل الأولى من القتال، تمكّن مقاتلو الحوثيين – صالح من السيطرة على مناطق رئيسية في عدن ولحج. وكانت هذه المناطق سابقًا تحت سيطرة شبكة من المقاتلين الموالين للرئيس السابق صالح الذين تخلوا عن سيطرتهم على بعض المناطق بدون قتال. في 19 آذار/ مارس 2015، قام المواطنون بنهب معسكر قوات الامن الخاصة (الامن المركزي) في عدن بعد أن فر قائدها الموالي للرئيس السابق صالح إلى تعز وغادر الجنود الذين يعملون تحت إمرته المعسكر. بعد عدة ايام، قام عناصر من اللوائين 31 و39 اللذين يقودهما موالون للرئيس السابق صالح، بترك مناصبهم وعادوا إلى أماكن إقامتهم، تاركين الطريق مفتوحًا لمقاتلي الحوثيين- صالح. في 25 آذار/ مارس، عندما سيطر مقاتلو الحوثيين – صالح على مطار عدن الدولي، فرّ الرئيس هادي من عدن، ولجأ إلى المملكة العربية السعودية. بعد ساعات، بدأ التحالف بقيادة السعودية رسميا الحملة الجوية التي كانت مستمرة وقت إعداد هذا التقرير.

126. قام العقيد عبد اللطيف السيد، رئيس "اللجان الشعبية" في أبين الموالية للحكومة والتي كانت تقاتل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في ذلك الوقت، بجمع وقيادة قوة قوامها 3 آلاف فرد بالتنسيق مع ضباط القوات المسلحة اليمنية للدفاع عن عدن وأبين ضد مقاتلي الحوثيين- صالح أثناء تقدمهم نحو المدينة. ومع وصول القتال إلى مدينة عدن، انضم السكان إلى المعركة دفاعًا عن أحيائهم. وقاد أديب محمد صالح العيسي، قائد القوات التي أصبحت تُعرف باسم "المقاومة"، المقاتلين في مناطق دار سعد والبساتين وبئر فاضل. ووجد المدنيون أنفسهم في وسط القتال في مدينة عدن، فعانوا من آثار استخدام الأسلحة ذات النطاق الواسع في المناطق الحضرية المكتظة

بالسكان. عندما انتهت معركة عدن في أواخر تموز/ يوليو 2015 ، تمكنت المقاومة المناهضة للحوثيين من إجبار مقاتلي الحوثيين– صالح على التراجع. كانت المقاومة المناهضة للحوثيين تتألف من قوات مسلحة يمنية موالية للرئيس هادي ومن جماعات مسلحة ضعيفة التنظيم، تضمنت أعضاء في الحركة الجنوبية الانفصالية وسلفيين[97]. هذه المجموعات كانت مدعومة من جانب التحالف، بما في ذلك الضربات الجوية.

2. الانتهاكات والجرائم المزعومة

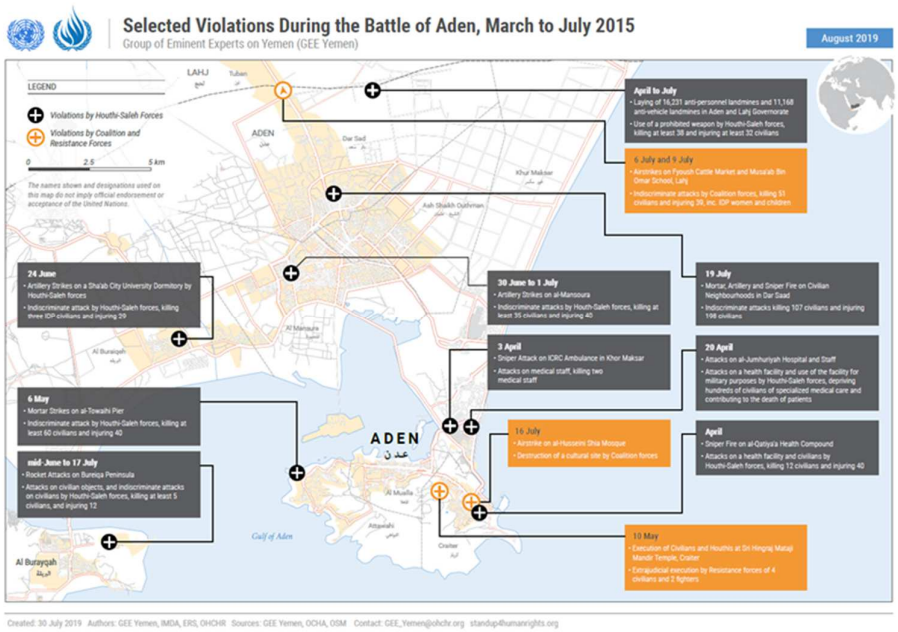

127. خلال القتال، تمّ تدمير 356 مبنى على الأقل في المدينة، حيث لحقت الأضرار الجسيمة بـ 202 مبنى مقابل 270 مبنى تضرّر بشكل معتدل.[98] ووفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[99]، حتى 10 تموز/ يوليو 2015، تم تسجيل 783 حالة وفاة في المنشآت الصحية في عدن. من المتوقع أن يكون العدد الإجمالي للضحايا أعلى بكثير. أصيب أو قُتل حوالي 200 طفل في عدن في تلك الفترة.[100]

128. تسبّب القتال في عدن بوضع إنساني خطير. وفقًا لاستعراض الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2016، جميع سكان عدن كانوا بحاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية في

[97] أنظر الملحق 1 لمزيد من المعلومات.
[98] تقييم الضرر في عدن، يونوسات– يونيتار، 21 آب/ أغسطس 2015، متوفرة على الرابط: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNOSAT_A3_Landscape_Aden_20150821.pdf
[99] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: Yemen: Humanitarian Emergency Situation Report No. 16, 20 تموز/ يوليو 2015
[100] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: Humanitarian Needs Overview, 2016 ص. 28

أعقاب القتال[101]. فقد تضرّرت إمدادات المياه بشدة. استقبلت المستشفيات الموجودة في أنحاء المدينة على أعداد كبيرة من الضحايا على الرغم من الضغوطات التي تعاني منها أصلاً. وفي أعقاب تلك المرحلة، تمكّن برنامج الأغذية العالمي من ادخال الطعام الى المدينة ولكنه عانى من مشكلة التنقل داخل المدينة والوصول إلى المحتاجين. وتسبّب الحريق الهائل الذي اندلع في مصفاة عدن النفطية خلال القتال بأثر سلبي بيئي كبير. وأصبح الصرف الصحي السيّئ وعدم جمع النفايات مصدر خطر جسيم على الصحة العامة. وارتفع معدل الوفيات والامراض بشكل حاد بسبب انخفاض مستويات المياه والغذاء والإمدادات الطبية، وأصبحت عدن المحافظة الأكثر تضرراً من حمى الضنك وغيرها من الحمى النزفية الفيروسية. ووفقًا لليونيسيف، ارتفعت معدلات سوء التغذية الحاد في عدن مقارنة بعام 2014.[102] كما تسبّب الفراغ الأمني الذي أعقب القتال، إلى جانب الألغام الأرضية التي تركت في جميع أنحاء المدينة والمناطق القريبة منها، الى إعاقة عمل الجهات الفاعلة الإنسانية.

129. في ما يلي عيّنة من الحوادث التي تعتبر مؤشراً على أنماط الانتهاكات الرئيسية التي حقق فيها فريق الخبراء. ولا تعتبر هذه العينة شاملة أو كاملة من حيث خطورة الانتهاكات التي وقعت خلال هذه الفترة ومدى انتشارها.

أ) قصف من جانب مقاتلي الحوثيين – صالح

"حوالى 50 أسرة، أي أكثر من 500 شخص، كانوا مجمّعين في منطقة الميناء بانتظار الرحيل إلى البريقة هربًا من القتال. فجأة وقعت علينا أربع قذائف وسقطنا في الماء وكنا نسبح في الدماء وبين أشلاء الأجسام. رأيت ثماني أو تسع جثث وغيرها الكثير حول الميناء أثناء جمعها. رأيت طفلاً مات غرقاً. رأيت عائلة مقطّعة إلى أشلاء. رأيت عائلة من ثلاث بنات صغار قُتلت والدتهن. كنت أعرف الأب الذي انتحر بعد شهر."

ضحية هجوم التواهي[103]

130. استخدم مقاتلو الحوثيين- صالح الأسلحة المتفجرة ذات النطاق الواسع لمهاجمة المناطق المكتظة بالسكان المدنيين والمواقع المدنية، مما تسبّب في عدد كبير من الضحايا والمعاناة والتدمير واسع النطاق. وأصابت هذه الهجمات المساكن والمباني والقوارب والأسواق والمحلات التجارية والفنادق. وفي معظم الحالات التي تم التحقيق فيها، استحال التعرّف على أي هدف عسكري بالقرب من المواقع المتضرّرة. في بعض الحالات، تمت الإفادة عن وجود عدد من أعضاء المقاومة ضمن حشد كبير مؤلف من مدنيين نازحين. وقد تسبّب القصف المستمر للأحياء المدنية بدمار واسع النطاق، وبترويع المدنيين، وأثّر على كل جانب من جوانب الحياة المدنية، بما في ذلك سير

[101] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: Humanitarian Needs Overview, 2016 ص. 51
[102] تقرير اليونيسف السنوي بشأن اليمن، 2015
[103] مصادر سريّة في الملف.

أعمال المدارس والمستشفيات. ونُفذت معظم الهجمات الموثقة في وضح النهار، في مناطق مكتظة بالسكان بشكل واضح. في ما يلي عيّنة من الحوادث التي تدعم ما توصّل اليه الفريق من استنتاجات.

قتل مدنيين – ميناء التواهي

131. في 6 أيار/مايو 2015، في حوالي الساعة العاشرة صباحًا، شنّ مقاتلو الحوثيين– صالح هجمات بالقصف على ميناء التواهي في عدن، مما أسفر عن مقتل أكثر من 40 مدنياً وإصابة أكثر من 60. [104] وفي صباح الهجوم، تقدّم مقاتلو الحوثيين – صالح من حي المعلا إلى التواهي، بعد هزيمة مجموعات المقاومة. ومع اقتراب القتال، هرع عدد كبير من المدنيين إلى ميناء التواهي للفرار على متن قوارب إلى شبه جزيرة البريقة، حيث أصبحت معظم طرق الهروب الأخرى تحت سيطرة مقاتلي الحوثيين – صالح. تجمّع عشرات الأشخاص، بينهم نساء وأطفال ومسنون ونازحون على رصيف التواهي في ذلك الصباح. وبينما كان المسافرون يركبون القوارب، سقطت القذائف بالقرب من الرصيف. سقطت قذيفتا هاون في الماء. ثم سقطت مجموعة ثالثة على متن قارب يحمل بين 20 إلى 30 راكباً، وضربت مجموعة رابعة جدار الميناء ووقعت شظايا على الرصيف. كما أفاد شهود أنهم رأوا نيران أسلحة صغيرة في المياه[105] . اشتعلت النيران في القارب الذي ضربه القصف. وقد توفي بعض ركاب القارب نتيجة القصف، وعلق بعضهم في النيران، بينما غرق آخرون بعد القفز في الماء. أما الشظايا على الرصيف فقد قتلت وجرحت كثيرين آخرين. [106] جاء القصف من المعلا، الاتجاه الذي كان يتقدم منه مقاتلو الحوثيين–صالح.[107] كان مقاتلو الحوثيين– صالح يقاتلون في المعلا خلال الأسابيع السابقة وشوهدوا في ميناء المعلا خلال تلك الفترة. [108] بينما أفادت تقارير بأن بعض أعضاء المقاومة ساعدوا الناس على ركوب القوارب خلال ذلك الصباح، من الواضح أن الحشد كان يتألف بشكل أساسي من مدنيين، بينهم نساء وأطفال وكبار في السن[109].

مقتل مدنيين نازحين في سكن الجامعة في مدينة الشعب

[104] تقرير مركز دراسات الرأي العام والبحوث الاجتماعية عن انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب "التي ارتكبتها الميليشيات الحوثية وقوات الجيش اليمني الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح" ، آب/ أغسطس 2015. منظمة العفو الدولية
"Yemen: Eyewitness accounts indicate Houthis attacked civilians and medical workers in Aden"
13 أيار/ مايو 2015 متوفر في الرابط:
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/05/yemen-eyewitness-accounts-indicate-huthis-attacked-civilians-and-medical-workers-in-aden/

[105] مصادر سريّة في الملف.

[106] مصادر سريّة في الملف.

[107] مصادر سريّة في الملف. منظمة العفو الدولية
"Yemen: Eyewitness accounts indicate Houthis attacked civilians and medical workers in Aden"
13 أيار/ مايو 2015
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/05/yemen-eyewitness-accounts-indicate-huthis-attacked-civilians-and-medical-workers-in-aden/.

[108] مصادر سريّة في الملف.

[109] مصادر سريّة في الملف.

132. في 24 حزيران/ يونيو، الساعة الحادية عشرة وخمس وأربعون دقيقة، أطلق مقاتلو الحوثيين – صالح أربع قذائف مدفعية على الأحياء المدنية لمدينة الشعب، حي البريقه. سقطت إحدى القذائف على سكن الجامعة الذي كان يستضيف عشرات المدنيين النازحين وتسبّبت في مقتل ثلاثة مدنيين وجرح 29 آخرين. ومن بين المصابين امرأتان وثمانية أطفال. اخترقت القذيفة جدار الطابق الأرضي لسكن الجامعة، مما أسفر عن مقتل المدنيين الذين كانوا موجودين في ذلك الموقع وإلحاق أضرار بمبنى الجامعة[110].

مقتل مدنيين وتدمير مناطق سكنية مدنية ومهاجمة مصفاة البترول في شبه جزيرة البريقة

133. ابتداءً من منتصف حزيران/ يونيو 2015، أطلق مقاتلو الحوثيين – صالح عشرات القذائف على شبه جزيرة البريقة من داخل حي التواهي عبر الخليج. فخلال فترة شهر واحد، سقطت القذائف في مناطق مختلفة من شبه الجزيرة، بما في ذلك في مناطق سكنية[111]، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين وإصابة 12 آخرين، وتدمير المساكن المدنية وإلحاق الأضرار بإحدى المدارس[112]. كما أصاب القصف مصفاة نفط عدن، مما تسبّب بأضرار بيئية واقتصادية واسعة في مدينة عدن، وأدى إلى تدهور الوضع الإنساني[113]. واستمر قصف البريقة حتى تراجع مقاتلو الحوثيين– صالح في 17 تموز/ يوليو.

134. في 27 حزيران/ يونيو 2015، بين الساعة العاشرة والواحدة بعد الظهر، سقطت عدة قذائف في محيط مصفاة نفط عدن. وسقطت القذائف على خزان كبير لتخزين النفط وعلى خطوط الأنابيب التي تربط المصفاة بميناء النفط. وأدى الحريق الذي أعقب ذلك إلى انفجار ونشر سحابة كبيرة من الدخان فوق عدن. استمر الحريق لعدة أيام. توفي مدير عمليات المصفاة أثناء محاولته إخماد الحريق، وأصيب عمال المصفاة بجروح وحروق.[114] في 29 حزيران/ يونيو 2015، تمّ شن هجوم ثانٍ على المصفاة ولم تتم الإفادة عن أي أضرار أو إصابات أخرى. في 13 تموز/ يوليو 2015، في فترة ما بعد الظهر، سقطت سلسلة أخرى من القذائف على المصفاة، مما تسبّب في أضرار لحقت على الأقل بصهريجين وأشعلت النار في الخزانات، مما أدى إلى لهب ودخان أسود ليومين آخرين على الأقل.[115] في كلا المناسبتين، وصل تلوث الهواء في المنطقة ومخاطر الاختناق إلى مستويات حرجة.[116] تسبّب انبعاث الدخان أيضًا في احتمال أضرار صحية طويلة المدى بين

[110] مصادر سريّة في الملف.
[111] مصادر سريّة في الملف.
[112] مصادر سريّة في الملف.
[113] مصادر سريّة في الملف.
[114] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا هيومن رايتس واتش تموز/ يوليو 2015 "Yemen, Houthi artillery kills dozens in Aden"، https://www.hrw.org/news/2015/07/29/yemen-houthi-artillery-kills-dozens-aden
أنظر كذلك:
https://www.aljazeera.com/news/2015/06/yemen-houthis-attack-oil-refinery-aden-150627152313777.html
[115] مصادر سريّة في الملف.
[116] في الحالة الثاني: هجمات صاروخية على مصفاة نفط عدن

سكان البريقة.[117] في 15 تموز/ يوليو 2015، سقطت قذيفة في ملعب مدرسة المسيلة في حي كود النمر في البريقة ولم تتسبّب بأضرار. وكان المدنيون النازحون قد لجأوا الى المدرسة التي تحوّلت الى مسكن مؤقت أثناء القتال.[118] أخيرًا، في 17 تموز/ يوليو 2015، الساعة الرابعة بعد الظهر، سقطت ثلاث قذائف على التوالي في شارع صلاح الدين في الحي نفسه، ودمرت منزلين وسيارتين، وألحقت أضرارًا بمنزل آخر. وأصيب في الحادث صبي يبلغ من العمر 12 عامًا وفقد ساقيه.

هجوم على مناطق سكنية في المنصورة

135. خلال ليل 30 حزيران / يونيو و1 تموز/ يوليو 2015، أطلق مقاتلو الحوثيين – صالح عدة قذائف مدفعية أصابت أهدافاً مدنية في المنصورة، مما أدى إلى مقتل أكثر من 35 مدنياً وجرح أكثر من 40.[119] وانطلق القصف من داخل مواقع الحوثيين– صالح الواقعة في الجهة الشمالية الغربية من المنصورة.[120] ووصل مقاتلو الحوثيين– صالح إلى الجانب الغربي من المدينة عبر محافظة لحج وأقاموا مواقع في المزارع والحقول وفي مصنع للحجر في منطقة بئر فضل[121] .

136. بدأ القصف في الساعة الحادية عشرة ليلاً واستمرّ حتى صباح اليوم التالي. وسقطت قذائف هاون ومدفعية على مناطق مدنية في البلوكات 3 و4 و5 بالمنصورة. وسقطت عدة قذائف على شارع السجن المزدحم، وحيث توجد أسواق ومتاجر وفنادق. وهبطت عدة قذائف بالقرب من فندق انفينيتي Infinity ودمّرت قذائف أخرى فندق رويال كونكورد Royal Concord ، وكان كلاهما مأوى للعائلات النازحة. كما سقطت عدة قذائف هاون ومدفعية على المنازل السكنية، أيضاً في حيّ شارع السجن. وقع الحادث خلال شهر رمضان، عندما كانت الأسواق والمحلات التجارية والشوارع مزدحمة خلال ساعات المساء المتأخرة [122] .

137. خلال الهجوم على المنصورة، وقعت عدة هجمات قصف مكثف، حيث أصابت قذيفة ثانية الموقع نفسه بعد فترة قصيرة، وغالباً ما ضربت أولئك الذين تجمعوا لمساعدة الجرحى بعد الانفجار الأول. وأُفيد عن ثلاثة أمثلة لهذه الهجمات المزدوجة خلال هجوم 30 حزيران/ يونيو على المنصورة. وفي هذا الصدد، ذكر أحد ضحايا القصف أنه بعد القذيفة الأولى التي ألحقت أضرارا بمبنى مدني في البلوك 3، وأدّت إلى إصابة ثمانية مدنيين، سقطت قذيفة ثانية في المنطقة نفسها بينما هرع

[117] مصادر سريّة في الملف. أنظر كذلك
Centre for Public Opinion Studies and Social Research
"Report on the Human Rights Violations in the South Committed by Houthi Militias and Forces of the Yemeni Army Loyal to the Former President Ali Abdullah Saleh"آب/ أغسطس 2015
[118] مصادر سريّة في الملف.
[119] مصادر سريّة في الملف.
[120] مصادر سريّة في الملف .
[121] مصادر سريّة في الملف. كان إسمه مصنع الطوب، أو "مصنع الحجر الأحمر."
[122] مصادر سريّة في الملف.

فريق من المسعفين والمتطوعين لمساعدة الجرحى. وأدى انفجار القذيفة الثانية إلى مقتل وإصابة من تجمعوا، بينهم متطوّع طبي يبلغ من العمر 17 عامًا فقد ساقه[123].

قتل المدنيين وتدمير الممتلكات المدنية في دار سعد

"منذ الفجر وحتى الظهر كنا نأخذ المصابين والقتلى إلى مستشفى منظمة أطباء بلا حدود، ونقلت مجموعتنا حوالي 60 مصابًا. أصيبوا بجروح خطيرة بسبب الشظايا وفقدوا اجزاء من أجسامهم. عند الظهر، أخذنا استراحة الغداء خارج منزلي، ووقف 19 من المتطوعين الطبيين ضمن مجموعة واحدة. كان الوضع هادئا للحظة. ثم سقطت قذيفة على المتطوّعين ال 19 الموجودين أمامي مباشرة. فأُغمي عليّ وأفقت في مستشفى أطباء بلا حدود. قتلت قذيفة الهاون 19 شخصًا. بقيت 13 شظيه في ساقي حتى الآن. إذ إن الشظايا الباقية عميقة جداً في عروقي لدرجة أن المستشفيات في عدن لا تستطيع إزالتها بأمان، ولا أملك المال للذهاب إلى الخارج."

متطوع طبي وضحية في حادثة دار سعد[124]

138. في 19 تموز/ يوليو 2015، أطلق مقاتلو الحوثيين – صالح قذائف الهاون والمدفعية على الأحياء السكنية في دار سعد مرارًا وتكرارًا على المناطق المدنية المزدحمة والمباني السكنية. وانطلق القصف من مواقع الحوثيين– صالح القائمة في الفنادق والمباني العالية الأخرى على طريق عدن – تعز الرئيسي ودوّار القرع عند أطراف المديرية. ويشير سكان دار سعد إلى المنطقة باسم "طريق القناصة" وقد أفادوا عن وجود مواقع في مبنى الغويزي[125]. وقع قصف يوم 19 تموز/ يوليو بعد أن تعرض مقاتلو الحوثيين– صالح لهزيمة على يد المقاومة خلال الصباح، حيث بدأوا يخسرون في عدن[126]. في النهاية دفعت المقاومة مقاتلي الحوثيين – صالح إلى خارج دار سعد في المساء نفسه[127].

139. أسفر القصف الذي وقع في دار سعد في 19 تموز / يوليه عن مقتل 107 مدنيين، بينهم 32 امرأة و29 طفلاً، وإصابة 198 مدنياً، بينهم 42 امرأة و 28 طفلاً، فضلاً عن تدمير 14 منزلاً مدنياً [128]. وكان من بين الضحايا نازحون لجأوا إلى دار سعد. كان هجوم 19 تموز/ يوليو الأكثر دموية بين سلسلة من الهجمات التي انطوت على ما يبدو على قصف عشوائي واستخدام أسلحة خفيفة ضد المدنيين والمواقع المدنية في دار سعد طوال هجوم الحوثيين– صالح في عدن[129].

[123] مصادر سريّة في الملف.
[124] مصادر سريّة في الملف.
[125] مصادر سريّة في الملف.
[126] مصادر سريّة في الملف.
[127] مصادر سريّة في الملف.
[128] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن اليمن سنة 2015 وتقرير هيومن رايتس واتش:
Yemen: Houthi Artillery Kills Dozens in Aden
https://www.hrw.org/news/2015/07/29/yemen-houthi-artillery-kills-dozens-aden.
[129] مصادر سريّة في الملف. منظمة العفو الدولية Nowhere safe for civilians, 2015
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/MDE3122912015ENGLISH.pdf.

140. بدأ القصف العنيف في 19 تموز/ يوليو حوالي الساعة الثامنة صباحًا واستمر حتى الساعة الحادية عشرة صباحًا. واستؤنف لفترة وجيزة حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر. تركّز القصف على عدة أحياء سكنية في دار سعد. وتشمل المناطق التي تعرضت للقصف الغليل والشرقية والبساتين، وجوار مسجد شيخان ومسجد الرحمة ومدرسة الشوكاني التي تأوي عددًا كبيرًا من النازحين[130] .

141. دمّر القصف العديد من المباني المدنية وتوفي الكثيرون عندما انهارت تلك المباني[131]. كما أصاب القصف مناطق مكتظة بالسكان في المديرية. وسقطت عدة قذائف في محيط مسجد شيخان، عند نقطة للمياه، مما أسفر عن مقتل حوالي 10 مدنيين وإصابة أكثر من 20. هذه نقطة مهمة لجلب المياه للمنطقة وكان يجدر على مقاتلي الحوثي- صالح معرفة أن عشرات المدنيين يتجمعون هناك كل يوم لجلب المياه[132] .

142. في دار سعد ، تم توثيق الضربات المكثفة أيضاً. فبعد إطلاق قذيفة أولى على أحد المنازل ولم تتسبّب في وقوع إصابات، أدّت قذيفة مدفعية ثانية الى قتل وجرح مدنيين تجمعوا ليروا ما حدث[133]. في حالة أخرى، بعد إطلاق قذيفة مدفعية على شارع وأسفرت عن مقتل وجرح عدة أشخاص، أصابت قذيفة أخرى المسعفين الذين حاولوا مساعدة ضحايا القذيفة الأولى[134].

143. وتبقى آثار القصف المعنوية والنفسية حتى اليوم. حيث يعاني الكثير من الأشخاص من صدمة فقدان أفراد من الأسرة. ومن بين المصابين، لا يزال 18 شخصًا يعانون من إعاقات، ومن بينهم أربع نساء وثلاثة أطفال؛ فقدوا أطرافهم أو بصرهم أو أصيبوا بجروح خطيرة[135] .

الانتهاكات

144. يحظر مبدأ التمييز الهجمات العشوائية، أي الهجمات التي تضرب الأهداف العسكرية وكذلك المدنيين أو الأهداف المدنية دون تمييز.[136] الهجمات العشوائية هي، على سبيل المثال، استخدام طريقة أو وسيلة قتال أثناء الهجوم لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد.[137] وفقًا لمبدأ التدابير الوقائية أثناء الهجوم، يجب على أطراف النزاع التي تقوم بالعمليات العسكرية توخي الحذر الدائم لتجنيب السكان المدنيين والأعيان المدنية. يجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب أو تقليل الخسائر العرضية في أرواح المدنيين وإصابة المدنيين والأضرار التي لحقت بالأعيان

[130] مصادر سريّة في الملف.
[131] مصادر سريّة في الملف.
[132] مصادر سريّة في الملف.
[133] مصادر سريّة في الملف.
[134] مصادر سريّة في الملف.
[135] مصادر سريّة في الملف.
[136] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 11-12. أنظر أيضًا المادة 13، البروتوكول الإضافي الثاني
[137] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي ، القاعدة 12.

المدنية.[138] وقد يؤدي شن هجوم عشوائي يؤدي إلى وفاة أو إصابة المدنيين، بما في ذلك شن هجوم مع التوقع بأنه سيتسبب في خسائر أو إصابات أو أضرار عرضية مفرطة في المدنيين، إلى المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب[139]. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العاملين في المجال الطبي يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب احترامهم وحمايتهم في جميع الظروف، طالما أنهم لا يشاركون مباشرةً في الأعمال العدائية.[140] في 19 تموز/ يوليو وقع قصف أثناء القتال في المناطق المدنية المكتظة بالسكان. كان اختيار الأسلحة والطريقة التي استخدمت بها بمثابة انتهاك لإلتزام الطرفين بالتمييز بين الأهداف المدنيّة والعسكرية في جميع الأوقات. بغض النظر عما إذا كان يوجد أهداف عسكرية مشروعة في المناطق، فإن الطبيعة غير الدقيقة للأسلحة المستخدمة والمناطق التي تم توجيهها نحوها تجعل هذه الهجمات عشوائية. علاوة على ذلك، فإن القصف الذي أطلق على الموانئ المزدحمة والمناطق السكنية في أوقات الازدحام إنتهك مبدأ اخذ الاحتياطات أثناء الهجوم.

145. وجد فريق الخبراء أسبابًا وجيهة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي–صالح مسؤولين عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل أو إصابة المدنيين. يمكن أن تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم حرب.

ب) هجمات القناصة التي ارتكبها مقاتلو الحوثيين – صالح

"حملت ابني البالغ من العمر عاماً واحداً إلى مستشفى في دار سعد. في الطريق، رآني قناص متمركز فوق أحد المباني ونظر في عيني. لا بدّ أن القناص لاحظ أنني غير مسلح كوني أحمل ابني. ومع ذلك، أطلق القناص طلقة واحدة أدت إلى إصابة ابني وقطع ساقه."

والد ضحية هجوم قناص، عدن، 2015

146. عندما سيطر مقاتلو الحوثيين– صالح على عدن وبلدات مختلفة مجاورة، وضعوا قناصة على الجبال والمباني العالية واستهدفوا المدنيين، مستخدمين الأسلحة الصغيرة، والقذائف الصاروخية، ومدافع الهاون، وقذائف الدبابات. وكان من بين الضحايا رجال ونساء وأطفال وشيوخ. وأدت هذه الهجمات إلى تقييد حرية الحركة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين– صالح والحدّ من القدرة على مساعدة المصابين. وقام فريق الخبراء بتوثيق هجمات القناصة في العديد من المناطق على طول الخطوط الأمامية، بما في ذلك في مديريات كريتر والمعلا والتواهي ودار سعد في عدن، وكذلك في مدينة الحوطة في محافظة لحج. كما نشرت مقاتلي الحوثي – صالح قناصة مقابل مجمّع القطيع الصحي ومستشفى الجمهورية في عدن. في القطيع في 2 نيسان/ أبريل 2015، عندما اتخذ مقاتلو المقاومة مواقع بالقرب من المجمّع الصحي، قتل مقاتلو الحوثيين – صالح وجرحوا المدنيين بنيران

[138] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي ، القاعدة 15.
[139] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي ، القاعدة 156.
[140] المادة 9(2) البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 25.

عشوائية. وأصابت العيارات النارية طوال اليوم أولئك الذين وصلوا أو حاولوا مغادرة القطيع عبر البوابة الأمامية، مما أسفر عن مقتل 12 مدنياً وإصابة أكثر من 40. وكان من بين الضحايا رجال ونساء وأطفال الذين كانوا مرضى وزوار وممرضين ومتطوعين، فضلاً عن مُسعف.[141] أصيب الضحايا في رؤوسهم وحلقهم وأقدامهم وأرجلهم[142] . وتركّز إطلاق النار على البوابة الأمامية للمجمع والواجهة والنوافذ[143]. (انظر القسم التالي حول الاستخدام العسكري للمستشفيات والذي تسبّب بأضرار وخسائر في صفوف المدنيين ومنع الوصول إلى الرعاية الصحية).

147. في أبريل / نيسان 2015، في حي المعلا، قتل قناصة الحوثيين – صالح في بلوك العامودي بالقرب من الشارع الرئيسي ما لا يقل عن 12 شخصًا. اثنان منهم من مقاتلي المقاومة، بينما كان الآخرون العشرة من المدنيين. وكان اثنان من الضحايا من المتطوعين الطبيين الذين توفوا متأثرين بجراحهم في المستشفى. استحال نقل العديد من جثث الضحايا من الموقع بسبب تواجد القناصة بشكل دائم[144].

148. في نيسان / أبريل وأيار / مايو 2015، أطلق مقاتلو الحوثيين– صالح المتمركزون في مديرية كريتر قذائف دبابات وقذائف صاروخية وقذائف هاون ونيران أسلحة خفيفة أصابت المدنيين ومقاتلي المقاومة. وأقاموا مواقع قنص على جبل المعاشق[145] ونفذوا هجمات قناصة في المنطقة المحيطة بالبنك المركزي ومجمّع القطيع الصحي. قُتل وجُرح العشرات من المدنيين، بينهم العديد من النساء والأطفال، ومعظمهم برصاص القناصة [146].

149. على الرغم من أن مقاتلي الحوثيين – صالح لم يتمكنوا من السيطرة على مديرية دار سعد، إلا أنهم أقاموا قواعد في المباني العالية والفنادق على مشارف المديرية على طريق عدن – تعز وشنوا هجمات بالمدفعية والقناصة على المنطقة. يقع أحد مواقع القناصة في مبنى الغويزي على طريق عدن– تعز[147]. في أحد الأيام (لم يُذكر التاريخ لحماية الضحايا)، أطلق قناص في الغويزي النار باتجاه أب يحمل طفلاً عمره عام واحد بين ذراعيه، مما أسفر عن إصابة كليهما. ونتيجة لذلك، تعرّض الطفل الصغير لأضرار بالغة في ساقه. اعتبر الفريق أن هذا الهجوم استهدف الضحايا المدنيين عن عمد مع سابق معرفتهم أنهم مدنيين.

150. بعد الاستيلاء على بلدة الحوطة، في محافظة لحج، انتشر قناصة الحوثيين – صالح في المباني الواقعة في الشوارع الرئيسية للمدينة. استهدفوا عناصر من المقاومة والمدنيين. وأدّى ذلك الى التأثير

[141] مصادر سريّة في الملف.
[142] مصادر سريّة في الملف.
[143] مصادر سريّة في الملف.
[144] مصادر سريّة في الملف.
[145] أنظر فصل مجمّع القطيع الصحي.
[146] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا القسم الخاص بالهجوم على مجمّع القطيع الصحي.
[147] أنظر أيضًا الفصل عن الهجوم على الأحياء السكنية في دار سعد.

على تقييد الحركة عبر المدينة، بما في ذلك نقل الاحتياجات الأساسية، مثل المياه[148]. ويقع أحد مواقع القناصة في مبنى مكوّن من خمسة طوابق بجوار مبنى الهلالي، أمام مستشفى ابن خلدون، ويقع موقع قناص آخر عند أعلى مبنى الشعيدي في السوق[149]. شاهد أحد المتطوعين الطبيين الذين ساعدوا الجرحى طوال الصراع حوالي 50 قتيلاً وجريحًا على أيدي مقاتلي الحوثيين- صالح وهم يقصفون ويقنصون خلال هجوم عام 2015. وكان معظم الضحايا من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. حوالي 10 إلى 15 من هؤلاء قُتلوا أو لقوا حتفهم إثر إصاباتهم وعانى كثيرون آخرون من إعاقة دائمة.[150]

151. في 26 مارس / آذار أو حوالي ذلك التاريخ، في حي "مشروع خزان المياه"، أطلق قناص النار وقتل رجلاً بالقرب من منزله، ثم أطلق النار على شقيق هذا الأخير عندما جاء للمساعدة. واستحال إزالة الجثتين لفترة من الوقت بسبب وجود القناصة فأكلتهما الكلاب جزئيًا[151]. ذكر أحد الضحايا أنه في 2 نيسان/ أبريل 2015، بينما كان يسير في شارع الزهراء، في الصباح، قام قناص متموضع على مبنى عالٍ بالجوار بإطلاق النار عليه في ساقه اليسرى[152]. بعد يومين، وفي المنطقة نفسها، أطلق قناص النار وقتل رجلاً في شارع التربيه[153]. في 4 أيار/ مايو، على مقربة من سوق السيّد، أطلق قناص النار وقتل فتاة عمرها ثلاث سنوات كان يحملها والدها وهو يهرب من القصف[154]. في أوائل أيار / مايو 2015، وعلى مقربة من سوق السيّد، أطلق قناص النار على امرأة مسنّة وقتلها على الفور[155].

الانتهاكات

152. يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات المباشرة ضد المدنيين. ولا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد المشاركين مباشرةً في الأعمال العدائية. توجيه الهجمات المتعمدة ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد الأفراد المدنيين الذين لا يشاركون مباشرةً في الأعمال العدائية يُعد انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني ويصل إلى حد جريمة الحرب، مما قد يؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية.[156] يحظر مبدأ التمييز كذلك الهجمات العشوائية. قد تؤدي هذه الهجمات إلى مسؤولية جنائية عن جريمة الحرب المتمثلة في شن هجوم عشوائي يؤدي إلى موت أو إصابة مدنيين[157].

[148] مصادر سريّة في الملف.
[149] مصادر سريّة في الملف.
[150] مصادر سريّة في الملف.
[151] مصادر سريّة في الملف.
[152] مصادر سريّة في الملف.
[153] مصادر سريّة في الملف.
[154] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا صفحة الفايسبوك Aden City.
[155] مصادر سريّة في الملف.
[156] المادة 8 2(e)(i) نظام روما الأساسي.
[157] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

153. بينت الحالات التي تم التحقيق فيها عينة عن طبيعة استخدام نيران الأسلحة الصغيرة، خاصة من قبل القناصة. في كثير من الحالات، استخدم المقاتلون الحوثيون نيران الأسلحة الصغيرة بطرق أسفرت عن مقتل المدنيين. أدى وقت وموقع وطريقة استخدام الأسلحة بشكل واضح إلى عدم القدرة على التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية. في حالة واحدة على الأقل، القناص في الغويزي الذي أطلق النار باتجاه أب يحمل طفلاً عمره عام واحد. بسبب دقة السلاح والموقع والتوقيت بدا كأن القناص استهدف عمداً هؤلاء الاشخاص عارفاً انهم مدنيين.

154. وجد فريق الخبراء اسباب وجيهة للاعتقاد بأن الحوثيين مسؤولون عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل أو إصابة المدنيين وفي بعض الحالات، توجيه الهجمات ضد المدنيين. قد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية عن جرائم حرب.

ج) الاستخدام العسكري للمستشفيات الذي تسبّب بأضرار وخسائر في صفوف المدنيين وحرمان من الحصول على الرعاية الصحية

"أطلق الحوثيون النار على أي شخص يمر على الطريق أمام المستشفى ومنعوا ازالة جثث الموتى من الشوارع."

طبيب في مجمع القطيع الصحي

155. إنّ الهجمات على المرافق الطبية وعلى العاملين الطبيين، فضلاً عن القتال بالقرب من المرافق الطبية واحتلال المستشفيات، وتقييد عملية الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية، كلها أدّت الى الحدّ من الحصول على الرعاية الطبية خلال الأعمال العدائية في عام 2015 في عدن وحولها. وإلى جانب نقص الأدوية والأغذية والمياه والكهرباء، تدهور مستوى النظافة وانتشرت الأمراض والأوبئة[158]. وحسب تقديرات السلطات الطبية في عدن، أثّر الصراع على عمل أكثر من 50 في المائة من المرافق الطبية وتسبّبت بإغلاق مؤسسة صحية تاريخية مثل مستشفى الجمهورية وغيرها من المرافق الصحية، مما أدى إلى وفاة المرضى الذين يحتاجون إلى عناية طبية متخصصة[159].

أحداث في مجمع القطيع الصحي في مديرية كريتر، عدن

[158] مصادر سريّة في الملف.
[159] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا
Centre for Public Opinion Studies and Social Research (Madar)
"Report on the Human Rights Violations in the South Committed by the Houthi, Militias and Forces of the Yemeni Army Loyal to the Former President Ali Abdullah Saleh" عدن، 2015

156. في بداية أبريل / نيسان 2015 ، جرى تبادل مكثف للنيران حول مجمّع القطيع الصحي[160] لفترة من الوقت عندما قام مقاتلو الحوثيين – صالح المتمركزون في جبل المعاشيق المطل على القطيع بمواجهة رجال المقاومة الذين كانوا يعملون من داخل الشوارع المجاورة للمجمّع الصحي[161]. في 2 نيسان/ أبريل 2015، من حوالي الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الخامسة مساء، أطلق قناصة الحوثيين – صالح النار بانتظام في اتجاه مجمّع القطيع الصحي، حيث أصابوا المبنى والمدنيين عند المدخل الأمامي للمجمع من موقع على جبل المعاشيق.[162] (انظر القسم السابق حول نيران القناصة للحصول على تفاصيل حول الضحايا المدنيين).

157. كان مقاتلو المقاومة موجودين في الشوارع المتاخمة للمجمّع الصحي، وفي يوم الهجوم، بحلول منتصف النهار، تمركزوا في مبنى قريب، حيث أطلقوا النيران باتجاه الجبل. ذكر طبيب أنه بعد بضعة أيام من الهجوم ، طلب مقاتلو الحوثيين– صالح تفتيش العيادة بحثاً عن أفراد المقاومة[163] .

أحداث في مستشفى الجمهورية في حي خورمكسر، عدن

158. خلال النصف الثاني من نيسان/ أبريل 2015، شارك مقاتلو الحوثيين – صالح في حرب شوارع ضد مجموعات المقاومة في مديرية خورمكسر، في محافظة عدن. ويُعتبر مستشفى الجمهورية في خورمكسر أكبر وأهم مستشفى في عدن. منذ بداية هجوم الحوثيين – صالح في عدن، استقبل مستشفى الجمهورية عشرات المرضى الذين أصيبوا في القتال في أنحاء المدينة[164] .

159. مع اقتراب القتال من المستشفى، نشر مقاتلو الحوثيين – صالح قناصة في المنطقة المجاورة. في 20 نيسان/ أبريل 2015، أطلق قناص النار وأصاب شابًا في الفك بينما كان يرافق والدته لتلقي العلاج في المستشفى. [165] قرب نهاية شهر نيسان/ أبريل، حث مقاتلو الحوثيين– صالح سكان خورمكسر على مغادرة المنطقة، وحظروا الوصول إلى المستشفى، وراحوا يبحثون عن مرضى المقاومة المصابين.[166] ومع اشتداد القتال حول المستشفى، في 27 نيسان/ أبريل، غادر الطاقم الطبي مستشفى الجمهورية ونقلوا غالبية المرضى إلى مرافق ومواقع طبية أخرى[167]. أدت هذه الظروف إلى إغلاق المستشفى طوال فترة الهجوم في عدن، مما أدى إلى حرمان مئات سكان عدن من الرعاية الطبية المتخصصة المنقذة للحياة[168] .

[160] مصادر سريّة في الملف.
[161] مصادر سريّة في الملف.
[162] مصادر سريّة في الملف.
[163] مصادر سريّة في الملف.
[164] مصادر سريّة في الملف.
[165] مصادر سريّة في الملف.
[166] مصادر سريّة في الملف.
[167] مصادر سريّة في الملف.
[168] مصادر سريّة في الملف.

160. في اليوم نفسه، حاصر مقاتلو الحوثيين – صالح المستشفى وقاموا بنشر قناصة على المباني العالية المواجهة للمدخل الرئيسي[169]. أطلقوا النار على المستشفى بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، مما تسبّب بأضرار في المبنى. أصابت الشظايا مركز غسيل الكلى وألحقت أضرارًا بخمس آلات[170]. كما أضرّ الحريق أيضًا بالمختبر الرئيسي وبخزانات المياه، تاركًا المستشفى بدون ماء.[171] وأصبح القتال ونشاط القناصة شديدًا لدرجة أن أحداً لم يستطع الدخول والخروج من المستشفى لمدة أربعة أيام تقريبًا[172].

161. حسب موظفي مستشفى الجمهورية، بقي حوالي سبعة مرضى في المستشفى خلال هذه الفترة. هؤلاء المرضى هم لاجئون من إثيوبيا لم يجدوا مكانًا يذهبون إليه ويعانون من أمراض خطيرة تتطلب علاجًا محددًا في المستشفى[173]. نتيجة لعزل المستشفى خلال فترة القتال العنيف في خورمكسر، توفي اثنان على الأقل من هؤلاء المرضى بسبب نقص الغذاء والماء والرعاية الطبية الحيوية[174]. وتلقى مرضى آخرون، بينهم ثلاثة من المصابين من أعضاء المقاومة، رعاية مؤقتة في أحد المنازل المجاورة للمستشفى، لكنهم توفوا في غياب الرعاية الطبية المتخصصة المؤمّنة في الوقت المناسب.[175]

162. كما ذكر أطباء يعملون في مستشفى الجمهورية أنه بعد قتال عنيف في خورمكسر، تناثرت في الشوارع المحيطة بالمستشفى الجثث التي شملت مدنيين قُتلوا على يد قناصة. وكان من المستحيل نقلهم إلى المقبرة بسبب القتال العنيف. بالإضافة إلى ذلك، كانت الجثث تتحلل في مشرحة المستشفى بسبب انقطاع الكهرباء[176]. كما مات مصابون ومرضى في المنازل الخاصة بمواطنين حاولوا مساعدتهم.[177] وقامت مجموعة من الأطباء والمتطوعين بجمع تلك الجثث، حيث دُفن بعضها في حدائق خاصة وحوالي 15 آخرين في مقبرة جماعية في ساحة كلية الطب[178].

مستشفى الشعب للتوليد ، مديرية كريتر، عدن

163. في نيسان / أبريل 2015، عندما سيطر مقاتلو الحوثيين – صالح على عدة مواقع في مديرية كريتر، انتشروا حول مستشفى الشعب المتخصص في التوليد والعناية بحديثي الولادة. وكان

[169] مصادر سريّة في الملف.
[170] مصادر سريّة في الملف.
[171] مصادر سريّة في الملف.
[172] مصادر سريّة في الملف.
[173] مصادر سريّة في الملف.
[174] مصادر سريّة في الملف.
[175] مصادر سريّة في الملف.
[176] مصادر سريّة في الملف.
[177] مصادر سريّة في الملف.
[178] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا:
Centre for Public Opinion Studies and Social Research (Madar)
"Report on the Human Rights Violations in the South Committed by the Houthi, Militias and Forces of the Yemeni Army Loyal to the Former President Ali Abdullah Saleh". عدن، 2015

المستشفى قد أغلق أبوابه بسبب القتال وهرب الطاقم الطبي. وأنشأ مقاتلو الحوثيين – صالح قاعدة عسكرية ونشروا مركبات عسكرية وقناصة في مبنى المستشفى. كما استخدموا المبنى كمرفق اعتقال مؤقت للمعتقلين من المقاومة الجنوبية قبل نقلهم إلى مركز احتجاز أكبر. كان المستشفى على مقربة من خط التماس بين مواقع الحوثيين – صالح ومواقع المقاومة في كريتير وكان القتال المستمر يدور خارج حرم المستشفى[179]. فـي 14 تموز/ يوليو، أصابت غارة جوية شنها التحالف المستشفى، مما تسبب في أضرار جسيمة في مجمّع المستشفى الرئيسي والجدار المحيط.

اعتداء على سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر وموظفيها في مديرية خورمكسر، عدن

164. في 3 أبريل 2015، في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً، هاجم مقاتلو الحوثيين – صالح سيارة إسعاف تنقل رجلين مصابين من مديرية خورمكسر إلى المنصورة، مما أدى إلى مقتل اثنين من العاملين في الهلال الأحمر اللذين كانا يديران سيارة الإسعاف. هاجم مقاتلو الحوثيين – صالح سيارة الإسعاف عند دخولها المنصورة. كان رمز الهلال الأحمر مرئيًا بوضوح على سيارة الإسعاف[180]. وفقًا لطبيب من عدن، كان مقاتلو الحوثيين – صالح يبحثون عن جرحى من أعضاء المقاومة وسعوا لمنعهم من الوصول إلى الرعاية الطبية، شاملاً حظر استخدام سيارات الإسعاف في المناطق الخاضعة لسيطرتهم[181].

القتال والسيطرة على المنطقة المحيطة بمستشفى ابن خلدون في لحج

165. يعتبر مستشفى ابن خلدون، في الحوطة، هو المستشفى الرئيسي لمحافظة لحج. في نيسان/ أبريل 2015، وقع قتال بين مقاتلي الحوثيين – صالح والمقاومة الجنوبية خارج المستشفى، ولهذا عرَّض المستشفى للخطر. ووصلت الشظايا الناجمة عن القصف وإطلاق النار من جانب الطرفين الى محيط المستشفى. عند وصولهم إلى الحوطة، أنشأ مقاتلو الحوثيين – صالح موقع قناص في مبنى مكوّن من خمسة طوابق على الجانب الآخر من الطريق مقابل المستشفى. في أيار/مايو، قُتل أحد موظفي المستشفى بالرصاص أثناء تبادل إطلاق النار. وخوفًا من حدة القتال، غادر المستشفى غالبية العاملين فيه والمرضى، باستثناء فريق صغير من الأطباء والممرضين الذين واصلوا تقديم خدمات طبية طارئة محدودة. وكان وصول طرفي النزاع إلى المستشفى محدوداً للغاية، حيث كانا يسعيان إلى منع الطرف الآخر من التماس العلاج.[182] طلب طرفا النزاع من موظفي المستشفى أن يحرموا من العلاج المقاتلين المصابين والمنتمين الى الطرف الآخر في النزاع.[183] كان الوصول إلى المستشفى مقيدًا بشدة من قِبل طرفي النزاع حيث سعيا إلى منع الطرف الآخر من طلب العلاج. بعد انسحاب المقاومة من محافظة لحج، في أيار/ مايو 2015، سيطر مقاتلو الحوثيين – صالح سيطرة كاملة على محيط المستشفى وأشرفوا على

[179] مصادر سريّة في الملف.
[180] مصادر سريّة في الملف.
[181] مصادر سريّة في الملف.
[182] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا:
Human Rights Watch, Yemen: Fighting damages hospital" April 2015. Available at: https://www.hrw.org/news/2015/04/17/yemen-fighting-damages-hospital.
[183] مصادر سريّة في الملف.

التحركات داخل المستشفى وخارجه. وألقوا القبض على أحد العاملين في المستشفى ثم أطلقوا سراحه بعد ذلك. خلال تلك الفترة، عمل المستشفى بقدرات محدودة للغاية[184].

احتلال المستشفيات

166. احتل مقاتلو الحوثيين – صالح ايضاً مباني المستشفيات، مما حال دون حصول المدنيين على الرعاية الطبية الأساسية وعرّض البنية التحتية الطبية للخطر. وكما هو مشار اليه بالفقره ... اعلاه، في نيسان/ أبريل 2015، عندما سيطر مقاتلو الحوثيين – صالح على عدة مواقع في مديرية كريتر، انتشروا حول مستشفى الشعب للتوليد. أُغلق المستشفى بسبب القتال وفرّ أفراد الطاقم الطبي. وأنشأ مقاتلو الحوثيين – صالح قاعدة عسكرية ونشروا مركبات عسكرية وقناصة داخل حرم المستشفى. كما استخدموا المبنى كمرفق احتجاز مؤقت حيث احتجزوا أفراد من المقاومة[185]. وفقًا لمرجع طبي، بعد إغلاق مستشفى الولادة، تمّ نقل المرضى إلى عيادات غير مؤهلة، مما أدى إلى وفاة نساء وأطفال صغار[186]. استولى مقاتلو الحوثيين – صالح أيضًا على المستشفى العسكري في التواهي والمستشفى العام في المسيمير. تم إخلاء المستشفيين بحلول الوقت الذي احتلهما فيه الحوثيون[187].

تقييد حرية الوصول إلى الرعاية الطبية والممر الآمن للمستلزمات الطبية

167. خلال الهجوم الذي وقع عام 2015 في عدن، واجه الأطباء والممرضات والعاملون في المؤسسات الصحية والمرضى صعوبات في الوصول إلى المرافق الطبية الوظيفية بسبب انعدام الأمن بشكل عام وبسبب القتال ونقص وسائل النقل ونقاط التفتيش. وكان هناك نقص عام في الدواء. أفاد سكان المسيمير أنه خلال سيطرتهم على محافظة لحج، قام مقاتلو الحوثيين – صالح بتقييد حركة المدنيين عبر نقطة التفتيش، بما في ذلك منع شخصين مريضين حاولا السفر إلى عدن من طلب علاج طبي طارئ. توفي الاثنان بسبب نقص الرعاية الطبية المناسبة[188]. منع مقاتلو الحوثي – صالح المتمركزون عند حاجز الشيخ عثمان عند مدخل عدن مجموعات كبيرة من المدنيين من دخول عدن. كان من بينهم مرضى حاولوا الوصول إلى المستشفيات في عدن[189]. في حزيران/ يونيو، منع مقاتلو الحوثيين – صالح نقل الأدوية إلى عدن عند نقطة التفتيش في الفيوش، بمحافظة لحج[190] .

[184] مصادر سريّة في الملف.
"Report on the Human Rights Violations in the South Committed by the Houthi Militias and Forces of the Yemeni Army Loyal to the Former President Ali Abdullah Saleh", Centre for Public Opinion Studies and Social Research (Madar), Aden 2015.
[185] مصادر سريّة في الملف.
[186] مصادر سريّة في الملف.
[187] مصادر سريّة في الملف.
[188] مصادر سريّة في الملف.
[189] مصادر سريّة في الملف.
[190] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا:

الانتهاكات

168. بموجب القانون الدولي الإنساني، يُمنح العاملون في الحقل الطبي وجميع المرافق الطبية – المحميّين بالفعل نظرًا لصفتهم المدنية – حماية خاصة. بالتالي، يجب احترام وحماية الطواقم الطبية في جميع الظروف.[191] تُمنح الحماية نفسها إلى الوحدات الطبية ووسائل النقل الطبية والتي يجب احترامها وحمايتها في جميع الأوقات ومختلف الظروف ويجب ألا تكون موضع هجوم.[192] تُفقد هذه الحماية إذا ارتكَبت أو استُخدمت لارتكاب أعمال عدائية. توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف طبقًا للقانون الدولي، يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.[193] ينص القانون الدولي الإنساني كذلك على وجوب احترام وحماية الجرحى والمرضى بصرف النظر عن مشاركتهم السابقة أو عدم مشاركتهم في النزاع[194].

169. تُظهر التحقيقات في الحالات التي نظر فيها فريق الخبراء دليلاً واضحًا على عدم احترام المقاتلين الحوثيين للعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية وإطلاقهم النار عشوائيًا على المنشآت الطبية ونشر القناصة في أماكن مجاورة، واحتلال المستشفيات واستخدامها لأغراض عسكرية وتفتيش المستشفيات والهجوم على سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر والتي كان رمز الهلال الأحمر مرئيًا بوضوح عليها مما أدى إلى مقتل اثنين من العاملين. كما منعت وصول السكان إلى الرعاية الصحية مما أدى إلى وفاة الأفراد بالأخص الذين بحاجة إلى رعاية صحية متخصصة.

170. بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى المتعلقة بمبدأ التمييز على النحو المبين أعلاه، لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي–صالح قد انتهكوا الالتزام باحترام وحماية العاملين في الحقل الطبي والمرافق الطبية في جميع الأوقات وفي مختلف الظروف وكذلك الالتزام باحترام وحماية الجرحى والمرضى. إن الهجمات العشوائية ضد المستشفيات وخصوصًا ضرب سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر وقتل اثنين من العاملين قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.

د) تدمير الممتلكات المدنية، والقيود المفروضة على نقاط التفتيش أثناء القتال في محافظتي لحج وأبين

"أصيبت قريبتي التي كان عمرها أكثر من 60 عامًا بنوبة قلبية مفاجئة. وكون المستشفيات لم تكن تعمل في المنطقة خلال الحرب، حاولت السفر إلى عدن لتلقي العلاج. لكن جنود الحوثيين رفضوا السماح لنا بالمرور عند نقطة تفتيش الفيوش وتوفيت قريبتي في الطريق"

مدني من لحج

Also see: Centre for Public Opinion Studies and Social Research (Madar), "Report on the Human Rights Violations in the South Committed by the Houthi, Militias and Forces of the Yemeni Army Loyal to the Former President Ali Abdullah Saleh", Aden 2015.

[191] الفقرة 9 (1) البروتوكول الإضافي الثاني.
[192] الفقرة 11 (1) البروتوكول الإضافي الثاني.
[193] الفقرة 8 2 (e)(ii) نظام روما الأساسي.
[194] الفقرة 7 (1) البروتوكول الإضافي الثاني.

171. خلال تقدمهم العسكري نحو عدن في 25 آذار/ مارس 2015، دخل مقاتلو الحوثي – صالح إلى محافظتي لحج وأبين، حيث قاتلوا ضد المقاومة الجنوبية. كان لكل من المحافظتين أهمية استراتيجية لتقدّم مقاتلي الحوثي – صالح إلى عدن.

تدمير المواقع المدنية من جانب مقاتلي الحوثيين – صالح

172. خلال سيطرة مقاتلي الحوثي – صالح على لحج وأبين من آذار/ مارس الى آب/ أغسطس 2015، قاموا بمداهمات واستخدموا المتفجرات لتدمير المنازل التابعة لأفراد المقاومة أو لأفرادِ معارضين لهم.[195] على سبيل المثال، في الحوطة، في محافظة لحج، قام مقاتلو الحوثيين – صالح، أثناء بحثهم عن عناصر من المقاومة، بمداهمات باستخدام المتفجرات، ودمروا أكثر من 10 منازل أو مبانٍ. أيضا خلال شهري حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو، داهم مقاتلو الحوثيين – صالح ودمروا باستخدام المتفجرات ثمانية منازل تابعة لأعضاء المقاومة الجنوبية في بلدة لودر في محافظة أبين[196].

تقييد نقل المواد الغذائية عند نقاط التفتيش من جانب مقاتلي الحوثي – صالح

173. قام مقاتلو الحوثي – صالح بتقييد عملية نقل المواد الغذائية إلى عدن. وأفاد اثنان من سكان الفيوش، بمحافظة لحج، أنّ مقاتلي الحوثيين – صالح في حزيران/ يونيو 2015، قاموا بتقييد نقل المواد الغذائية إلى عدن[197]. أيضًا في حزيران/ يونيو، بعدما حاولت شاحنه مدنية محمّلة بالغذاء بعبور نقطة التفتيش ثلاث مرات في منطقة العلم بمحافظة أبين، متجهة إلى عدن، قام مقاتلو الحوثي – صالح الموجودون عند نقطة التفتيش بإطلاق النار فأصابوا السائق وقتلوا الراكب[198]. في محافظة لحج، عند نقاط التفتيش عند مدخل مدينتي الحوطة والمسيمير، قام مقاتلو الحوثيين– صالح أيضًا بتقييد أو إعاقة نقل الغذاء والماء والأدوية والديزل والبنزين إلى تلك المناطق[199].

الانتهاكات

174. إن القيام بهجوم ضد هدف مدني يُعد انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني. الأعيان المدنية محمية من الهجوم طالما أنها لا تُستخدم لأغراض عسكرية. الأعيان المدنية تفقد حمايتها وتصبح أهدافًا عسكرية في اللحظة التي تُستخدم لغايات عسكرية. تقتصر الأهداف العسكرية على تلك الكيانات التي تقدم بطبيعتها أو موقعها أو الغرض منها أو استخدامها إسهامًا فعالًا في الأعمال العسكرية والتي سيؤدي تدميرها أو الاستيلاء عليها أو تحييدها الجزئي أو الكلي في الظروف السائدة في ذلك الوقت ميزة عسكرية مؤكدة." [200] كما يمكن اعتبار التدمير المتعمد للأعيان المدنية قد يصل إلى مستوى جريمة

[195] مصادر سريّة في الملف.
[196] مصادر سريّة في الملف.
[197] مصادر سريّة في الملف.
[198] مصادر سريّة في الملف.
[199] مصادر سريّة في الملف. أنظر أعلاه في ما يخص تقييد العناية الصحية.
[200] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي ، القاعدة 8.

حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية. [201] وبشكل أكثر تحديدًا، يُحظر أيضًا مهاجمة الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان، مثل المواد الغذائية[202].

175. في الحالات الموضحة أعلاه، وجد فريق الخبراء اسبابًا وجيهة للاعتقاد بأن منازل المعارضين في ذاك الوقت كانت محمية كأهداف مدنية وأن تدميرها يصل إلى حد انتهاك القانون الدولي الإنساني من قبل مقاتلي الحوثي–صالح. وينطبق االانماط العقلانيه على نقل المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية. قد تؤدي هذه الأعمال أيضًا إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم حرب.

هـ) استخدام المواقع المحمية كأهداف عسكرية والهجمات اللاحقة عليها

176. خلال الهجوم العسكري في عدن عام 2015، استخدم مقاتلو الحوثيين – صالح ومقاتلو المقاومة مواقع تحظى بحماية خاصة. نفذت قوات التحالف غارات جوية أصابت بعض هذه الأماكن. في ما يلي بعض الأمثلة على هذا النمط في مديرية كريتر في عدن وبلدة الحوطة في محافظة لحج.

الموقع الحضاري لمدرسة بازرعه الابتدائية، مديرية كريتر، عدن

177. مدرسة بازرعه الابتدائية التي بنيت في عام 1912 هي إحدى أقدم المدارس في عدن. كانت تُعتبر أحد المعالم الأثرية في عدن[203]. كانت المدرسة قد أغلقت أبوابها في بداية الحرب، في آذار/ مارس 2015.[204] في نيسان/ أبريل 2015، احتلها مقاتلو الحوثيين – صالح واستخدموها لأغراض عسكرية، بما في ذلك كمرفق اعتقال للمقاتلين الأسرى من المقاومة[205]. في 14 تموز/ يوليو 2015، ألحقت غارة جوية للتحالف أضرارًا كبيرة بالمدرسة.

[201] الفقرة 8 2.(e)(xii) نظام روما الأساسي، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 7.

[202] الفقرة 14 البروتوكول الإضافي الثاني.

[203] Aden Times, The end of a 104-year-old educational edifice in Aden, 7 April 2016.

[204] مصادر سريّة في الملف.

[205] مصادر سريّة في الملف.

المتحف العسكري، مديرية كريتر، عدن

178. يقع متحف عدن العسكري في مبنى يعود إلى عام 1918. منذ عام 1970، كان المبنى بمثابة متحف مخصص لتراث الجيش اليمني. احتوى المتحف على مجموعة كبيرة من الأسلحة القديمة. وسيطر مقاتلو الحوثيين – صالح على المتحف عندما احتلوا المنطقة في نيسان/ أبريل 2015. قصفوا المتحف لاحتلال مبانيه، ممّا تسبب في تلف الجدران.[206] ثم تم استخدامه كمستودع عسكري ومركز احتجاز سري[207]. خلال احتلالهم للموقع، نهب مقاتلو الحوثيين – صالح العديد من القطع التي كانت معروضة في المتحف[208].

179. في 16 تموز / يوليو، شنّ التحالف غارة جوية أصابت المتحف. وأسفر الانفجار الناجم عن الغارة عن تدمير 4–5 غرف في المتحف[209] وإلحاق أضرار جسيمة بالجناح الشمالي الشرقي للمتحف مع انهيار السقف جزئياً[210].

الموقع الحضاري لمدرسة المحسنية، الحوطة، محافظة لحج

[206] مصادر سريّة في الملف.
[207] مصادر سريّة في الملف.
[208] مصادر سريّة في الملف.
[209] مصادر سريّة في الملف.
[210] تقييم أضرار مبني على صور ساتلية من يونوسات– يونيتار للعديد من الحوادث في عدن، اليمن بين 14 و16 تموز/ يوليو 2015. أنظر تقييم الأضرار أدناه.

180. تأسست مدرسة المحسنية في عام 1931 وكان يشار إليها عمومًا باسم "أول مدرسة في شبه الجزيرة العربية". لطالما اعتُبرت المحسنية واحدة من أعرق المدارس في اليمن وكانت أول مدرسة في المنطقة معتمدة من جانب دولة مصر. تم تشييد المبنى في العشرينيات من القرن الماضي، وكان مصنوعًا من الصلصال، كما يُعتبر نصباً تذكارياً مهماً في محافظة لحج. لكن عندما بدأت الحرب توقفت المدرسة عن العمل. وقد سبق واستضاف مبنى المدرسة إدارة الوزارة التعليمية في مديرية تبن قبل أن يتم إخلاؤه لاحقًا. كان في حالة سيئة بسبب غياب الصيانة وعدم إدخال التجديد المطلوب[211]. في نيسان/ أبريل 2015، احتل مقاتلو الحوثيين – صالح مباني المدرسة واستخدموها كواحدة من قواعدهم العسكرية[212]. فـي حزيران/ يونيو، نفذت قوات التحالف غارة جوية ضربت المدرسة وسيارة لقوات الحوثيين – صالح راكنة بالقرب منها[213]. وانهار المبنى بعد القصف الجوي[214].

قصرالسلطان، دار الحجر، الحوطة، محافظة لحج

181. يُعدّ قصر السلطان في دار الحجر، والذي بناه السلطان عبد الكريم بن فضل العبدلي على الطراز الهندي القديم حوالي عام 1926، أحد المعالم الثقافية الرئيسية في محافظة لحج. في بداية هجوم عام 2015، احتل مقاتلو المقاومة القصر. بعد وصولهم لحج في نهاية آذار/ مارس 2015، قام مقاتلو الحوثيين – صالح بقصف القصر باستخدام دبابة. احتلوا القصر في وقت لاحق، وأنشأوا موقعًا عسكريًا في حرمه، ونشروا القناصة[215]. تسبّب ضرب القصر والقتال داخل المباني وحولها في أضرار في المبنى. لم تحدث أي إعادة إعمار ويمكن ملاحظة الضرر على الصور الحديثة للقصر[216].

كلية ناصر للعلوم الزراعية ، الحوطة ، محافظة لحج

182. بنيت كلية ناصر للعلوم الزراعية في الأربعينيات. في عام 1976 تبرّع السلطان علي عبد الكريم بالمبنى لجامعة عدن لاستخدامه كمركز للبحوث والمعرفة الزراعية. في بداية هجوم عام 2015، سيطر مقاتلو المقاومة الجنوبية على المنطقة المحيطة بالكلية. عندما وصل مقاتلو الحوثيين – صالح الحوطة، في نهاية آذار/ مارس 2015، قصفوا المبنى واحتلوه، مما دفع قوات المقاومة الجنوبية إلى الفرار[217]. استخدم مقاتلو الحوثيين – صالح المبنى كموقع عسكري، وأقاموا مواقع لإطلاق النار حيث قاموا بتوضيع قاذفة الصواريخ الخاصة بهم، وقاموا بتخزين أسلحتهم في المقر[218]. تضررت الكلية بالشظايا والرصاص التي

[211] مصادر سريّة في الملف.
[212] مصادر سريّة في الملف.
[213] مصادر سريّة في الملف.
[214] مصادر سريّة في الملف.
[215] مصادر سريّة في الملف.
[216] مصادر سريّة في الملف.
[217] مصادر سريّة في الملف.
[218] مصادر سريّة في الملف.

أطلقها مقاتلو الحوثيين- صالح.[219] بعد التجديد، تحوّل المبنى حاليًا الى كلية للبحوث الزراعية بجامعة عدن.[220]

الانتهاكات

183. تُعتبر المنشآت التعليمية والكيانات الثقافية – بصفتها أهداف مدنية – محمية من الهجوم. ولكن، بمجرد استخدامها لأغراض عسكرية فإنها تفقد هذه الحماية وقد تصبح أهدافًا عسكرية مشروعة. ومع ذلك، يجب على أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية الأهداف المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات.[221] وعلى وجه الخصوص، يجب عليها أن تتجنب تحديد مواقع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها.[222] وقد يشكل استخدام هذه الاعيان لأغراض عسكرية انتهاكا لهذه القاعدة، فضلا عن الحماية المحددة التي يحق للممتلكات الثقافية التمتع بها بموجب القانون الدولي.

184. تُعتبر الممتلكات الثقافية محمية بشكل خاص في أوقات النزاعات المسلحة. وفقًا للقانون الدولي الإنساني يجب على أطراف النزاع احترام الممتلكات الثقافية وعليها توخي الحذر بشكل خاص لتفادي إلحاق الضرر بهذه الممتلكات في عملياتها العسكرية.[223] ومع ذلك، يمكن مهاجمة الممتلكات الثقافية في حالة الضرورة العسكرية، على الرغم من أن اتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها الثاني توفر ضمانات إضافية في هذا الصدد (انظر التحليل المخصص للممتلكات الثقافية). في الحالات الموضحة أعلاه، يوجد أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثيين وقوات المقاومة قاموا بانتهاك القانون الدولي الإنساني عبر استخدام الممتلكات الثقافية لأغراض عسكرية، مما أدى إلى تدميرها كليًا أو جزئيًا من قِبل أطراف أخرى في النزاع.

185. في ما يتعلق بالمدارس والمرافق التعليمية الأخرى، لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن أطراف النزاع قد انتهكت مبدأ الاحتياطات ضد تأثير الهجوم عند استخدام المدارس للعمليات العسكرية. ربما انتهكت مبدأ التمييز في عدم وضوح التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية وفي استخدام المدارس للعمليات العسكرية. عند استخدام المدارس لأغراض عسكرية بما في ذلك في احتلالها، قد تكون أطراف النزاع قد حالت دون إعمال الحق في التعليم على النحو الذي يكفله القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.[224]

و) قصف جوي نفّذه التحالف تضرر على إثره أماكن مدنية ومركز ثقافي

[219] مصادر سريّة في الملف.
[220] مصادر سريّة في الملف.
[221] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 22
[222] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 23، أنظر أيضًا الفقرة 13 (1) البروتوكول الإضافي الثاني.
[223] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 38-40.
[224] أنظر الفقرة 4(3)(a) البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر الفقرة 13 ICESCR.

186. قام فريق الخبراء بتوثيق أربعة أمثلة للغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف خلال هجوم مقاتلي الحوثي – صالح في عام 2015 على المحافظات الجنوبية، حيث ضربت أماكن مدنية وتسبّبت في دمار واسع النطاق وأضرار في المنشآت المدنية والمحمية. ضربت هذه الغارات الجوية مبنى سكنياً في مديرية كريتر في عدن، ومسجداً في كريتر أيضاً، وسوقاً للماشية في قرية الفيوش في محافظة لحج، ومدرسة في قرية طحرور، في محافظة لحج أيضًا. لم يتم الكشف عن وجود عسكري داخل المناطق لحظة ضربتها الغارات الجوية.

"سمعت صديقي يصرخ تحت الأنقاض، كان يختنق حتى الموت ، ولم نتمكن من الوصول إليه في الوقت المناسب وتوفي وهو يختنق.[225]"

آدم، شاهد على غارة جوية

سوق الفيوش للماشية، 6 تموز/ يوليو 2015

187. في 6 تموز/ يوليو، في حوالي الساعة السادسة صباحاً، ضربت غارات جوية تابعة للتحالف سوقًا للماشية في قرية الفيوش بمحافظة لحج، مما أسفر عن مقتل أكثر من 40 مدنياً وإصابة أكثر من 20 آخرين[226]. وكان معظمهم من الرجال[227]. تركت الصواريخ حفرًا كبيرة في موقع الارتطام[228]. وقُتلت الماشية أيضا في الغارة الجوية. تفجّر العديد من الضحايا أشلاءً بسبب حجم الانفجار واستحال التعرّف عليهم في أعقاب الغارة[229]. وبسبب القتال العنيف في عدن، ونقاط التفتيش العديدة عند مدخل عدن، والقيود المفروضة على الوصول إلى مناطق مختلفة من المدينة خلال الهجوم العسكري عام 2015، توسع سوق القات في الفيوش وتحوّل إلى سوق للماشية وغيرها من البضائع وكان يزوره عدد كبير من المدنيين[230]. خلافاً للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، أشار بيان صادر عن الفريق المشترك لتقييم الحوادث بتاريخ 6 كانون الأول/ ديسمبر 2016 إلى أن "سوق الماشية لم يتم قصفه من قبل قوات التحالف، ولم يتأثر بالقصف العرضي." وذكر فريق الخبراء أن مقاتلي الحوثي – صالح كان لديهم نقطة تفتيش في محطة وقود في المنطقة المجاورة مباشرة للسوق، حيث كانت هناك عادة تجمعات كبيرة من مقاتلي الحوثي – صالح وحيث أوقفوا سياراتهم[231]

مدرسة مصعب بن عمير

[225] مصادر سريّة في الملف.
[226] Amnesty International, Public Statement, 16 January 2017. Available at:https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3154942017ENGLISH.pdf; see also: OCHA et Action on Armed Violence: State of crisis: explosive weapons in Yemen, Available at: 2015. https://www.unocha.org/sites/dms/Documents/Yemen%20EWIPA%20report.pdf;
[227] مصادر سريّة في الملف.
[228] مصادر سريّة في الملف.
[229] مصادر سريّة في الملف.
[230] مصادر سريّة في الملف.
[231] مصادر سريّة في الملف.

188. في 9 تموز / يوليو 2015، الساعة الواحدة بعد الظهر، ضربت غارة جوية للتحالف مدرسة مصعب بن عمير في منطقة طهرور بمحافظة لحج ، مما أسفر عن مقتل 11 مدنيا وجرح 19 آخرين. وكان من بين المصابين ثلاث نساء وسبعة أطفال، بينهم طفل عمره خمسة أشهر. سقطت الضربة في منتصف الجانب الشرقي من المبنى، مما ألحق أضرارا بالغة بالمدرسة، حيث تم تدمير سبعة صفوف وألحقت أضرار بالغة بالصفوف المتبقية[232]. وأشارت المصادر إلى أن الغارة الجوية ربما استهدفت موقعاً مزعوماً لمقاتلي الحوثيين – صالح داخل المدرسة . وقت الغارة الجوية، كانت المدرسة قد وفرت المأوى لـ 12 عائلة نازحة فرّت من القتال في الحوطة المجاورة[233]. كان مبنى المدرسة لا يزال في حالة خراب في وقت كتابة هذا التقرير، وقد استأنف العمل فيها بعد أن خف وطئ القتال في المنطقة وكانت تنظّم الصفوف في خيام[234].

189. في 7 حزيران / يونيه 2018، أ فاد الفريق المشترك لتقييم الحوادث أنه في ذلك الصباح، قامت قوات التحالف الجوية بتنفيذ غارتين جويتين على مبنيين فيهما مقاتلو الحوثي المسلّحون، وذلك على بعد كيلومترات من المدرسة[235]. في 1 كانون الثاني/ يناير 2019، قام فريق تقييم التحقيق المشترك و اللجنة الوطنية للتحقيق بزيارة موقع المدرسة وتحدثا مع موظفي المدرسة ومع أسر الضحايا[236]. ليس فريق الخبراء على علم بأي نتائج إضافية عن الزيارة أو التحقيقات في الحادث.

مسجد الحسيني، كريتر، عدن

190. في 16 تموز/ يوليو 2015، حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً، ضربت غارة جوية للتحالف مسجد الحسيني، في مديرية كريتر في عدن. دمرت الغارة المسجد بالكامل، ولم يبق سوى مئذنتين خارجيتين في فناء المسجد[237]. كان مسجد الحسيني مسجد الشيعة الشهير في عدن الذي بُني في نهاية القرن التاسع عشر. كان المسجد أيضًا جزءًا من مجمع الحسيني الأكبر، إلى جانب مبنى تم تجديده مؤخرًا في نفس الفناء. كان للمسجد أهمية دينية وتاريخية وثقافية خاصة بالنسبة لطائفة الأقلية الشيعية في عدن، حيث غادر العديد من أفرادها المدينة قبل هجوم 2015 خوفًا من الاضطهاد. لم يكن مسجد

[232] مصادر سريّة في الملف.
[233] مصادر سريّة في الملف.
[234] مصادر سريّة في الملف.
[235] https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ch&newsid=1774060
[236] مصادر سريّة في الملف.
Aden Times, JIAT and National Commission of Inquiry visit victims in Lahij, 1 كانون الثاني، 2019 1
http://aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=67875.
[237] مصادر سريّة في الملف.
أنظر أيضًا:
See also: Mwatana for Human Rights, The Degradation of History, Violations Committed by the Warring Parties against Yemen's Cultural Property, November 2018; A/HRC/33/38, Situation of human rights in Yemen, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

الحسيني شغالاً خلال القتال في عام 2015.[238] وفقًا لشخصين مقيمين في مديرية كريتر، تم إغلاق المسجد طوال الحرب ولم يدخله أو يحتله أي مقاتل [239].

191. بعد التحقق من صورة القمر الصناعي مؤرخة 15 تموز / يوليه 2015، خلص الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى أن أي أضرار لم تلحق بالمسجد. ومع ذلك، يبدو أن هذا التحليل يستند إلى تحليل صورة من قبل يوم الحادث [240].

192. بعد انسحاب مقاتلو الحوثي – صالح من عدن، أزالت المقاومة الأنقاض المتبقية وحولت ما تبقى من مسجد الحسينية إلى مسجد سني، أعادوا تسميته باسم "مسجد الشهداء السنّة".[241]

الانتهاكات

193. وفقًا لمبدأ التمييز، يجب على أطراف النزاع في جميع الأوقات التمييز بين السكان المدنيين والأفراد المشاركين في الأعمال العدائية – الوحيدين الذين يجوز توجيه الهجمات ضدهم. كذلك يجب على أطراف النزاع في جميع الأوقات التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية ولا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد الأهداف العسكرية. الكيانات المدنية تفقد حمايتها من الهجمات إذا تم استخدامها لأغراض عسكرية.[242] في حالة استهداف أطراف الصراع لهدف عسكري يجب عليها احترام مبدأ التناسب في الهجوم. وفقًا لهذا المبدأ، ربما من غير المتوقع ان يؤثر أي هجوم على المدنيين أو الأهداف المدنية بطريقة مفرطة فيما يتعلق بالميزة العسكرية المتوقعة.[243] وأخيراً، تمشياً مع مبدأ الاحتياطات في الهجوم، يجب توخي الحذر الدائم لتجنيب السكان المدنيين والأعيان المدنية عند إدارة العمليات العسكرية.[244]

194. في الحالات الموضحة أعلاه، لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن غارات التحالف الجوية تضرب أهدافًا مدنية. علاوة على ذلك، في وقت القيام بالهجوم، بدت كأنها هذه الأهداف كيانات مدنية تستفيد من الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، كمرفق مخصص للتعليم (مدرسة مصعب بن عمير) أو كموقع ثقافي وديني (مسجد الحسينية) أو الأشياء لا غنى عنها لبقاء السكان (سوق الماشية). في هذه الحالات، وجد فريق الخبراء ان طبيعة الهجوم يثير مخاوف قوية فيما يتعلق بإجراءات الاستهداف الخاصة بالتحالف. حتى إذا كان التحالف قد حدد الأهداف العسكرية بفعالية، الذي هو في حد ذاته في النزاع، فإن موقع الضربات (أي سوق مزدحم ومدرسة تؤوي النازحين) يثير

[238] مصادر سريّة في الملف.
[239] مصادر سريّة في الملف.
[240] https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1785164.
[241] مصادر سريّة في الملف.
[242] البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 1 إلى 10 بالتحديد.
[243] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 14.
[244] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15.

مخاوف فيما يتعلق بمبادئ التناسب والاحتياطات في الهجوم، بالنظر إلى أنه كان من الممكن توقع وقوع عدد من القتلى المدنيين في الهجوم.

195. بناءً على الأدلة المتوفرة، لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن التحالف نفذ غارات جوية في عدن ربما لم تمتثل لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم. تصل انتهاكات مبدأي التمييز والتناسب إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وشن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين، أو شن هجوم مع التوقع أنه سوف يتسبب بخسائر فادحة أو إصابات أو أضرار مدنية مفرطة ربما قد تؤدي الى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.[245] هذا قد ينطوي على مسؤولية جنائية في جميع مستويات القيادة.

ز) عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في معبد سري هينجراج ماتاجي ماندير على أيدي مقاتلي المقاومة.

196. في نيسان/ أبريل 2015، دخل مقاتلو الحوثيين – صالح إلى مديرية كريتر، في عدن. وفي الوقت نفسه، هربت من المديرية القوات المسلحة اليمنية والشرطة المدنية المتبقية، وتركت السيطرة لقوات المقاومة. بين 2 نيسان/ أبريل 2015 و 10 أيار/ مايو 2015، تقاتلت قوات الحوثيين – صالح وقوات المقاومة للسيطرة على المديرية، حيث تركز معظم القتال على خط مواجهة في الجنوب الشرقي. خلال هذا الوقت، ظلت أغلبية الشمال الغربي للمديرية تحت سيطرة المقاومة[246]. داخل منطقة السيطرة هذه يقع مركز شرطة كريتر[247]. ويقع معبد سري هينغراج ماتاجي ماندير الهندوسي المهجور على بعد كيلومتر واحد شمال مركز الشرطة.

197. خلال هذه الفترة، تحملت قوات المقاومة المسؤولية عن القانون والنظام، واحتجزت عددًا من الأشخاص في مركز شرطة كريتر[248]. وشمل ذلك أربعة مدنيين محليين، ومقاتلين سابقين من الحوثيين – صالح، ومدنياً محلياً آخر يعاني من إعاقة عقلية[249].

198. في صباح يوم 10 أيار/ مايو 2015، هزم مقاتلو الحوثيين – صالح قوات المقاومة التي انسحبت شمالًا، إلى معلا، بعد مركز شرطة كريتر ووادي خوصاف. وتقدم مقاتلو الحوثيين – صالح شمالاً في نفس الاتجاه[250]. في الساعة الثامنة والنصف صباحاً، وكجزء من انسحابهم، أطلق مقاتلو المقاومة المسلحون سراح المحتجز بسبب صحته العقلية، ونقلوا المعتقلين الستة الباقين معهم في مركبتين مدرعتين إلى معبد سري هينجراج ماتاجي ماندير. ورأى ما حصل عشرون عائلة وأصدقاء المحتجزين الذين كانوا ينتظرون إطلاق سراحهم، وتبعوا المركبات إلى الموقع. وانضم الى المقاتلين عناصر آخرون في

[245] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[246] مصادر سريّة في الملف.
[247] مصادر سريّة في الملف.
[248] مصادر سريّة في الملف.
[249] مصادر سريّة في الملف.
[250] مصادر سريّة في الملف.

مركبة مدرعة ثالثة وأوقفوا سياراتهم داخل مدخل مجمّع المعبد. كان مجموع مقاتلي المقاومة 30. أخذوا الأسرى الستة إلى منطقة مفتوحة أمام المعبد الرئيسي باتجاه الشرق.

199. تم تكبيل المعتقلين الستة. وأجبر المقاتلون المدنيين الأربعة على الاستلقاء على الأرض بعيدًا عن بعضهم البعض على جبهاتهم. ثم شرع المقاتلون في إطلاق عدد من الطلقات على ظهورهم حول منطقة القلب باستخدام أسلحة نارية نصف آلية. في الوقت نفسه، احتجز مقاتلون آخرون المقاتلين السابقين من الحوثيين – صالح، وبدأوا في قطع حناجرهم بالسكاكين. توقفوا قبل أن يقطعوا رؤوسهم بالكامل[251]. بحلول الساعة الثانية عشرة، سيطر مقاتلو الحوثي – صالح على المديرية وعلى مركز شرطة كريتير الذي تبيّن أنه فارغ[252]. وفقا للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، تم دفن الجثث الست في المعبد. [253] تظهر مقارنة في صور القمر الصناعي من 23 نيسان/ أبريل 2015 و 17 أيار/ مايو 2015 مساحة 20 متراً من الأرض المضطربة على الأرجح في المنطقة المجاورة لعمليات القتل بما يتوافق مع مزاعم وجود مقبرة.

الانتهاكات

200. الحرمان التعسفي من الحياة ممنوع منعا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.254 عندما يتم تنفيذ عملية قتل غير مشروعة من قبل ممثلي السلطات المسيطرة على منطقة، تكمن وظيفتهم في إنفاذ القانون، لذلك تعد هكذا أفعال بمثابة الإعدام خارج نطاق القضاء. بموجب القانون الدولي الإنساني وفي سياق نزاع مسلح — عندما يقوم أحد أطراف النزاع بقتل متعمد لشخص غير مشارك في الأعمال العدائية بشكل مباشر أو شخص توقف عن القتال، يكون ذلك بمثابة القتل العمد أو — في حالة الصراع غير الدولي — جريمة قتل. [255]القتل هو انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وبالتالي جريمة حرب قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية.[256]

201. في الحالة الموصوفة أعلاه، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات المقاومة ارتكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء بقتل ستة أفراد لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية في مجمع المعبد. قد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في القتل.

[251] مصادر سريّة في الملف.
[252] مصادر سريّة في الملف.
[253] مصادر سريّة في الملف.
[254] الفقرة 6(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
[255] الفقرة 3 المشتركة في معاهدات جنيف، الفقرة 4(2)(a)، البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 89.
[256] الفقرة 8 2.(c)(i) نظام روما الأساسي

ح) الألغام الأرضية

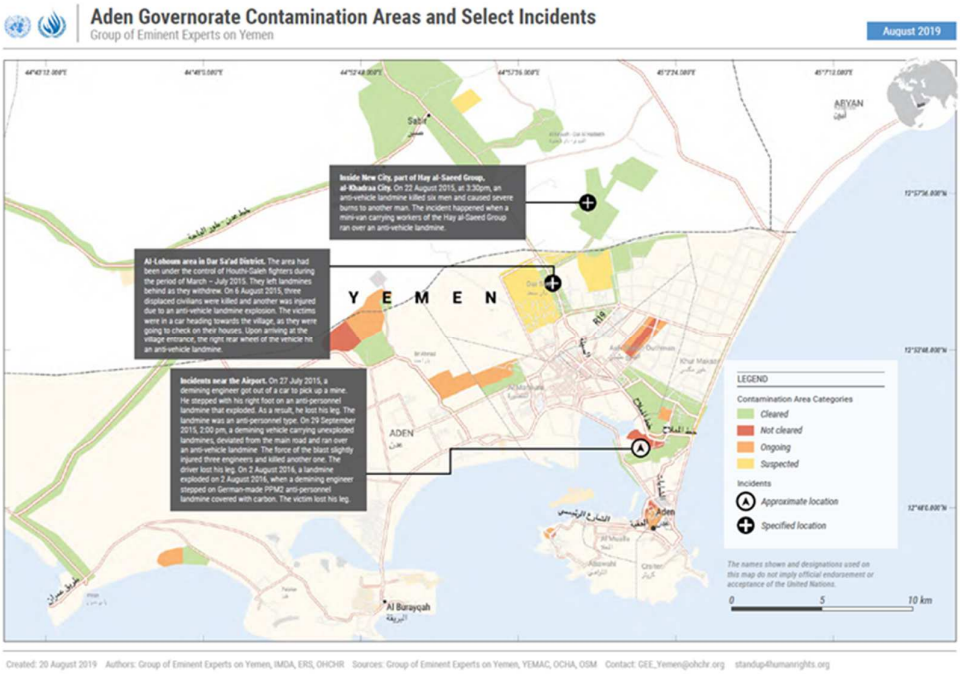

202. مع انسحاب مقاتلي الحوثيين- صالح من لحج وعدن، تركوا وراءهم الآلاف من الألغام الأرضية التي ظلّت وقت كتابة هذا التقرير تؤثّر سلبًا على حياة المدنيين، بما في ذلك التسبّب في إصابات ووفيات[257]. وكمثال على حجم المشكلة، كما أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمت إزالة 16,198 لغماً أرضياً مضاداً للأفراد و 9,476 لغماً أرضياً مضاداً للمركبات في عدن خلال عام 2016 وحده[258]. تحقّق فريق الخبراء من 20 حادثة وقعت خلال الفترة من تموز/ يوليو 2015 – أيار/ مايو 2016 وأسفرت عن مقتل 35 مدنياً، من بينهم 11 طفلاً وامرأتان، وإصابة 26 مدنياً، بينهم خمسة أطفال وخمس نساء. في لحج، تمت إزالة 33 لغماً أرضياً مضادًا للأفراد و 692, 1 لغمًا أرضيًا مضادًا للمركبات خلال عام 2016 وحده.[259] حقّق فريق الخبراء في تسعة حوادث وقعت خلال الفترة من آب/ أغسطس 2015 – حزيران/ يونيو 2018 أودت بحياة رجلين وامرأة وأصابت ستة رجال وثلاث نساء وأربعة أطفال. تُعتبر الحالات التالية التي حقق فيها فريق الخبراء عينة تدل على أنماط الضرر الخطير الناجم عن هذه الألغام الأرضية بنوعيها ضد المركبات وضد الافراد في عدن ولحج.

حوادث قرب المطار – عدن

203. سيطر مقاتلو الحوثيين – صالح على خورمكسر خلال الفترة من آذار/ مارس إلى تموز/ يوليو 2015. لم يكن معروفاً قبل هذه الفترة أن المنطقة ملغّمة. مع انسحاب الحوثيين، زرعوا الألغام

[257] هيومن رايتس واتش: الحوثيون استخدموا الألغام الأرضية في عدن، أيلول/ سبتمبر 2015.
[258] مصادر سريّة في الملف.
[259] مصادر سريّة في الملف.

الأرضية في مناطق أثرت على المدنيين. في إحدى الحالات، في 27 تموز/ يوليو 2015، خرج مهندس إزالة الألغام من سيارة لالتقاط لغم. داس بقدمه اليمنى على لغم أرضي مضاد للأفراد انفجر فيه. نتيجة لذلك، فقد ساقه. كان اللغم الأرضي من نوع PPM2 الألماني المضاد للأفراد، وهو الأكثر شيوعًا بين الألغام المزروعة[260]. بالإضافة إلى ذلك، في 29 أيلول/ سبتمبر 2015، أيضًا في المطار، بالقرب من مهبط الطائرات، في حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر، انحرفت مركبة لإزالة الألغام تحمل ألغاما أرضية لم تنفجر عن الطريق الرئيسي وداست لغماً أرضياً مضاداً للمركبات[261]. ثلاثة مهندسين أصيبوا بجروح طفيفة وقُتل آخر. فقد السائق ساقه[262]. بالقرب من منطقة المطار أيضًا، انفجر لغم أرضي في 2 آب/ أغسطس 2016، عندما داس مهندس إزالة الألغام على لغم أرضي ألماني الصنع من نوع PPM2 مغطى بالكربون. فقد المهندس ساقه[263].

منطقة اللحوم في دار سعد – عدن

204. كانت منطقة اللحوم خاضعة لسيطرة مقاتلي الحوثيين – صالح خلال الفترة من آذار/ مارس إلى تموز / يوليه 2015. وتركوا الألغام الأرضية وراءهم أثناء انسحابهم. في 6 آب/ أغسطس 2015، قُتل ثلاثة مدنيين نازحين وجُرح آخر جراء انفجار لغم أرضي مضاد للمركبات في منطقة اللحوم في مديرية دار سعد[264]. كان الضحايا في سيارة متجهة نحو القرية، بينما كانوا في طريقهم لتفقد منازلهم. عند الوصول مدخل القرية، أصطدمت العجلة الخلفية اليمنى للسيارة بلغم أرضي مضاد للمركبة.

داخل المدينة الجديدة ، جزء من مجموعة هايل السعيد، المدينة الخضراء – عدن

205. في 22 آب/ أغسطس 2015، في الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر، قتل لغم أرضي مضاد للمركبات ستة رجال وتسبّب بحروق شديدة في جسم رجل آخر. ووقع الحادث عندما دهست حافلة صغيرة تقل عمال مجموعة هايل السعيد لغماً أرضياً مضاداً للمركبات[265].

كرش ، مديرية القبيطة – محافظة لحج

206. مع انسحاب مقاتلي الحوثيين – صالح من منطقة جبل المشرقي، قاموا بزرع الألغام الأرضية والعبوات البدائية الصنع في أجزاء مختلفة من كرش، مديرية القبيطة[266]. نزح العديد من سكان كرش من المنطقة بحثًا عن الأمان. في إحدى الحالات، في 24 أيلول / سبتمبر 2015، في قرية جبل المشرقي في حي كرش، مديرية قبيطة، لحج، داس طفل يبلغ من العمر 13 عاماً على لغم أرضي مضاد للأفراد بالقرب من منزله عندما كان عائداً من الصلاة. أدى الانفجار إلى فقدان ساقه اليمنى. بعد الحادث، نزحت الأسرة إلى منطقة المقيطره، في مديرية تبن.

[260] مصادر سريّة في الملف.
[261] مصادر سريّة في الملف.
[262] مصادر سريّة في الملف.
[263] مصادر سريّة في الملف.
[264] مصادر سريّة في الملف.
[265] مصادر سريّة في الملف.
[266] مصادر سريّة في الملف.

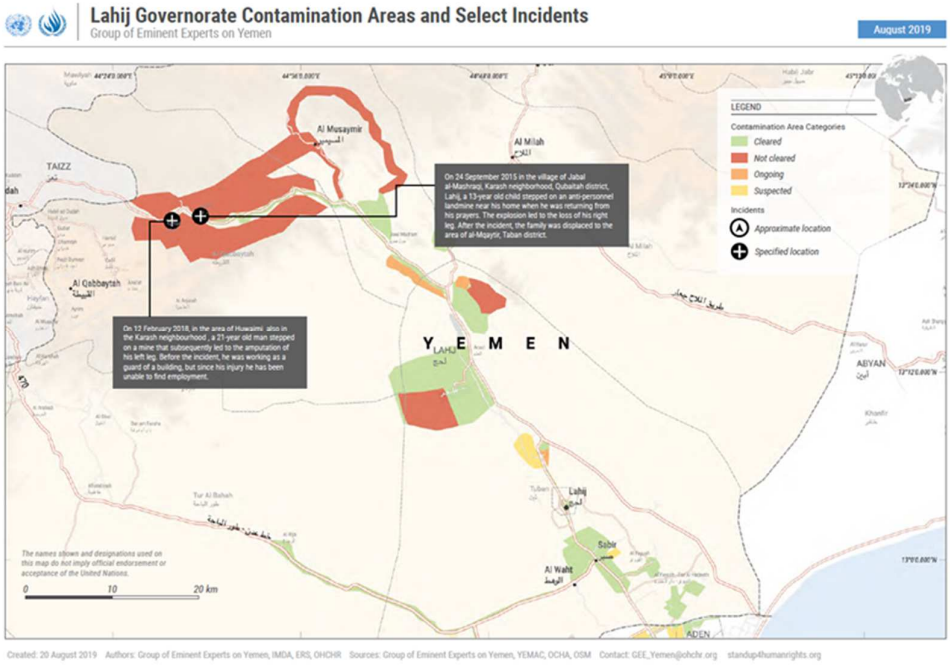

207. استمرت المخاطر التي تشكلها الألغام الأرضية. على سبيل المثال، في 12 شباط (فبراير) 2018، في منطقة الحويمي أيضًا في كرش[267]، داس شاب يبلغ من العمر 21 عامًا على لغم تسبب في بتر ساقه اليسرى. قبل الحادث، كان يعمل كحارس لمبنى، لكن بعد إصابته لم يتمكن من العثور على عمل[268].

208. لا يحظر القانون الإنساني الدولي العرفي استخدام الألغام الأرضية بحد ذاتها، إنما يقيّد استخدامها. تبعا لذلك، يجب توخي الحذر الشديد من جانب أطراف النزاع لتقليل الآثار العشوائية للألغام الأرضية.[269]

209. لدى فريق الخبراء أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي–صالح استخدموا الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات في انتهاك للقانون الدولي الإنساني لا سيما في الطريقة التي تم بها وضع الألغام في مواقع غير محددة يرتادها المدنيون، ومن دون سابق إنذار، مما جعل استخدامها عشوائيًا. يُحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والتي اليمن هو طرف فيها والتي إعترفت بها سلطات الأمر الواقع.

ب. عدن والجنوب (2016– 2019)

[267] الموقع: 13 23 02 .03 N 44 28 20 . 67 E
[268] مصادر سريّة في الملف.
[269] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 81.

210. يوثق هذا الفصل الاعتقالات التعسفية والقتل التعسفي والقيود على حرية التعبير والعنف الجنسي المرتكبة خلال عامي 2018-2019 في المناطق التي مارست كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي والحزام الأمني وسلطات حكومة اليمن سيطرتها عليها في عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت، وكذلك الأجزاء الجنوبية من محافظتي الضالع وتعز. كما ويبرز حوادث انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت سابقاً كلما تطلب الامر ذلك لتوضيح أنماط الانتهاكات.

1. السياق

211. منذ نهاية الحرب الأهلية الأولى في اليمن عام 1994 ، كانت الأراضي السابقة في جنوب اليمن مستقطبة سياسياً بين أولئك الذين يدعمون والذين يعارضون الإنفصال. في عام 2007 ، تشكلت الحركة الجنوبية ، المعروفة أيضًا باسم الحراك الجنوبي ، للدعوة إلى الاستقلال. في عام 2011، شارك الحراك الجنوبي في المظاهرات المؤيدة للديمقراطية التي أنهت حكم علي عبد الله صالح وشارك أيضاً في مؤتمر الحوار الوطني في 2013-2014. في آذار/مارس 2015 ، اثناء هجوم مقاتلي الحوثي – صالح على مناطق الجنوب ، بما في ذلك عدن ، اندمج الحراك الجنوبي مع قوات المقاومة والقوات الحكومية التي تعارض تقدم قوات الحوثي–صالح. شُكلت المقاومة من رجال وفتيان لا تتجاوز أعمارهم 15 عامًا من مختلف الانتماءات، بما في ذلك المدنيون المحليون، والحراك الجنوبي، وميليشيات اللجان الشعبية التي سبق وأن دعمت الحكومة في حربها ضد القاعدة في جزيرة العرب، كما اشتملت المقاومة على السلفيين، وحزب الإصلاح، ومقاتلين يتبعوا الدولة الإسلامية. من أبريل 2015 ، تم تنظيم وتجهيز وتمويل المقاومة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة تحت القيادة الاستراتيجية لقائد التحالف الاماراتي[270]. أولئك الذين أصبحوا فيما بعد قادة المجلس الانتقالي الجنوبي والحزام الأمني واللذين اكتسبوا شهرة في القتال خلال المقاومة.

212. بحلول آب /أغسطس 2015، أجبرت الهجمات المضادة الذي قامت به المقاومة والقوات التي تقودها السعودية–الامارات العربية المتحدة مقاتلي الحوثيين–صالح على الانسحاب من عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت وجنوب تعز. في أعقاب هذا، حدث فراغ أمني. لقد انهار التحالف داخل قوات المقاومة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الاختلافات في الرأي بين الجماعات التي تتألف منها المقاومة حول الانفصال وكذلك مدى قربها من التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. أدت المصادمات داخل المقاومة إلى الانقسام، حيث انحازت إحدى المجموعات إلى الحكومة، والأخرى مع الإمارات العربية المتحدة. عانت الحركة الجنوبية من فجوة مماثلة بين مؤيدي الإمارات وخصومها. وقد استغلت هذه الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية هذا الوضع وقيل إنهم قاموا بعمليات الخطف والقتل التعسفي والتفجيرات.

[270] مصادر سريّة في الملف.

213. في أكتوبر 2015 ، توصلت دولة الإمارات العربية المتحدة والحكومة اليمنية إلى اتفاق يقضي بتبديل قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن كل ستة أشهر، بشرط أن يعين الرئيس هادي اللواء عيدروس قاسم الزبيدي محافظاً لعدن والشيخ السلفي هاني بن بريك وزيرا للدولة، واللواء شلال علي شايع مديرا لأمن عدن[271].

214. في الفترة بين تشرين الاول/أكتوبر 2015 وحزيران/ يونيو 2019، تم تنظيم ما لا يقل عن 30000 من مقاتلي المقاومة من عدن والضالع وأبين ولحج في قوات الحزام الأمني، التي تم تجهيزها وتدريبها وتمويلها من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة[272]. خلال نفس الفترة، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتأسيس وتجنيد ودعم النخبة الشبوانية في محافظة شبوة والنخبة الحضرمية في النصف الجنوبي/ الساحل من محافظة حضرموت. وكانت الغاية المعلنه لهذه الجماعات المسلحة هي إرساء الأمن في مناطق عملياتها. بحلول نهاية عام 2016 ، كانت قوات الإمارات العربية المتحدة والقوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة قد سيطرت بشكل عام على معظم عدن ولحج وابين وشبوة وجنوب حضرموت، وتم طرد تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية إلى حد كبير[273].

215. وقامت الحكومة أيضًا بإدراج مجموعات المقاومة المحلية الأخرى في القوات المسلحة الحكومية، التي احتفظت جنبًا إلى جنب مع القوات النظامية الأخرى بالسيطرة على مناطق تشمل جنوب تعز، الضالع، وشمال حضرموت.

216. بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2017 ، قاتلت الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني ضد القوات الحكومية للسيطرة على مطار عدن. ونتيجة لذلك، في 27 أبريل 2017 ، أعفى الرئيس هادي وزير الدولة هاني بن بريك والمحافظ عدروس الزبيدي من منصبيهما. تم إعفاء قادة الحزام الأمني والمقاتلين الذين تجاهلو أوامر الإمارات العربية المتحدة بمهاجمة القوات الحكومية، وانضم بعضهم إلى القوات الحكومية. وكان بعضهم ضحايا لهجمات انتقامية قام بها الحزام الأمني والجماعات المرتبطة نتيجة لذلك[274]. كان هناك عدد من المظاهرات ضد الحكومة للمطالبه باستقلال جنوب اليمن. في 11 أيار/مايو 2017، أسس هاني بن بريك والزبيدي ، مع 10 سياسيين آخرين ، المجلس الانتقالي الجنوبي ، زاعمين أنه الممثل الشرعي لليمنيين الجنوبيين.

217. في كانون الثاني (يناير) 2018 ، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي علانية أنه سيشن انقلابًا ، بعد ذلك هاجمت قوات الحزام الأمني المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في عدن. اعترف الرئيس هادي علنا بمحاولة الانقلاب. بحلول 30 يناير 2018 ، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي النصر في عدن ، مع

[271] مصادر سريّة في الملف.
[272] مصادر سريّة في الملف.
[273] مصادر سريّة في الملف.
[274] مصادر سريّة في الملف.

سيطرة الحزام الأمني سيطرة كاملة على المحافظة. فر وزراء الحكومة من البلاد وانسحبت القوات المسلحة اليمنية (الالوية الرئاسية) من جميع مناطق عدن باستثناء القصر الرئاسي وقاعدتين عسكريتين. صرح هاني بن بريك في وقت لاحق أن هذه الهجمات كانت بناءًا على أوامر من قبل التحالف[275]. في أيار/مايو 2018، أنشأت الحكومة المجلس الوطني الجنوبي، بزعم تمثيل مصالح ابناء الجنوب، كرد على المجلس الانتقالي الجنوبي. في شهري تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2018، أصدر المجلس الانتقالي الجنوبي تصريحات بأن الحكومة كانت معادية للجنوب، وأعلن انقلابًا وشيكًا إذا لم تتنازل الحكومة، ودعا إلى انتفاضة شعبية.

218. في أيلول/سبتمبر 2018 ، صرح هاني بن بريك علنًا بأن قوات المجلس الانتقالي الجنوبي تتألف من "قوات المقاومة العسكرية" تحت القيادة العملياتية للتحالف[276]. في 1 تشرين الاول/نوفمبر 2018، افتتح المجلس الانتقالي الجنوبي الجمعية الوطنية الجنوبية ، وهي هيئة تشريعية تضم 303 ممثلين في جميع أنحاء جنوب اليمن. منذ ذلك الحين ، افتتح المجلس الجنوبي الانتقالي ، الذي يزعم أنه "حرر" أيضًا شبوة وحضرموت ، مكاتب تمثيلية أجنبية ، وطور وجودًا إعلاميًا وصورة عامة على المستوى الدولي.

219. في نيسان أبريل 2019، التقى البرلمان اليمني لأول مرة منذ آذار/مارس 2015 في سيئون، حضرموت. في تموز/يوليو 2019، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة سحب معظم قواتها من الجبهات مع الحوثيين، لكنها أعادت تأكيد عزمها على استمرار وجودها في عدن والمحافظات الجنوبية ، ودعمها للحزام الأمني وقوات النخبة الشبوانية والحضرميه .

2. الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال: الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة

220. وجد فريق الخبراء في تقريره لعام 2018 أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن الإمارات العربية المتحدة والحزام الأمني والنخبه الشبوانية قاموا بين عامي 2016 و أيار/مايو 2018 بادارة شبكة من مرافق الاعتقال غير الرسمية، بما في ذلك المنشآت المعروفة باسم "بير أحمد 1" ، "بير أحمد 2"[277]، منشآت في قاعدة البريقه التابعه للتحالف وقاعدة الريان الجوية التابعه للتحالف في محافظة حضرموت. ووجد الفريق كذلك أنه داخل هذه المرافق ، حدث اعتقال تعسفي وتعذيب بما في ذلك العنف الجنسي.

[275] تقرير شامل في الملف، جمعه فريق الخبراء ويحتوي على شهادات ذات صلة مكتوبة وعبر الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي أو موقع المجلس الجنوبي الإنتقالي الإلكتروني أو منافذ إعلامية موثوق حول نشاطات الشيخ هاني بن بريك واللواء عيدروس الزبيدي واللواء شلال علي شايع ومتحدثي المجلس الجنوبي الإنتقالي بين العام 2015 وتموز/ يوليو 2019.
See for example https://www.youtube.com/watch?v=Wz-4UsInABY. https://www.youtube.com/watch?v=83SkH0d8TYY. https://www.youtube.com/watch?v=SSfLlGz41a4&feature=youtu.be. https://www.al-arabi.com/s/17280

[276] المرجع نفسه

[277] تم إيقاف بير أحمد 1 وكان البديل بير أحمر 2 في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 وتم نقل جميع السجناء إلى هناك. في الماضي، كان كل من الحكومة وسلطات السجون يطلقون على هذا المرفق إسمي بير أحمد 2 وبير أحمد المنصورة بلوك ب في إشارة إلى السجن المركزي الذي يبعد بعض المسافة في المنصورة. لاحظ فريق الخبراء أن بير أحمد 2 يقع خارج سلطة الحكومة ونظام العدالة الجنائي، وبالتالي، سيُشار إليه بإسم بير أحمد 2.

221. في الفترة 2018-2019 ، وثق الفريق استمرار أنماط الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي في نفس المنشئات، وواصل توسيع نطاق تحقيقاته لفحص منشأت أخرى تتعلق بنظام الاعتقال الذي توجد فيه هذه المرافق. وجد الفريق أن مرفق الاعتقال السري في قاعدة البريقه للتحالف (سيشار اليها لاحقاً باسم "البريقة") ومرفق اعتقال بير أحمد 2 (سيشار له لاحقاً باسم "بير أحمد 2") يعملان كمحور، حيث يتم نقل المحتجزين من مواقع التجميع الى الاعتقال لمدة اطول. في حالة مرفق البريقة، وجد الفريق كذلك أنه تم استخدامه للتحقيق والتعذيب والعنف الجنسي. كان بير أحمد 2 ومرفق البريقة بمثابة نقطة انطلاق للمعتقلين إلى مرافق أخرى في حضرموت [278] وعصب في إريتريا[279].

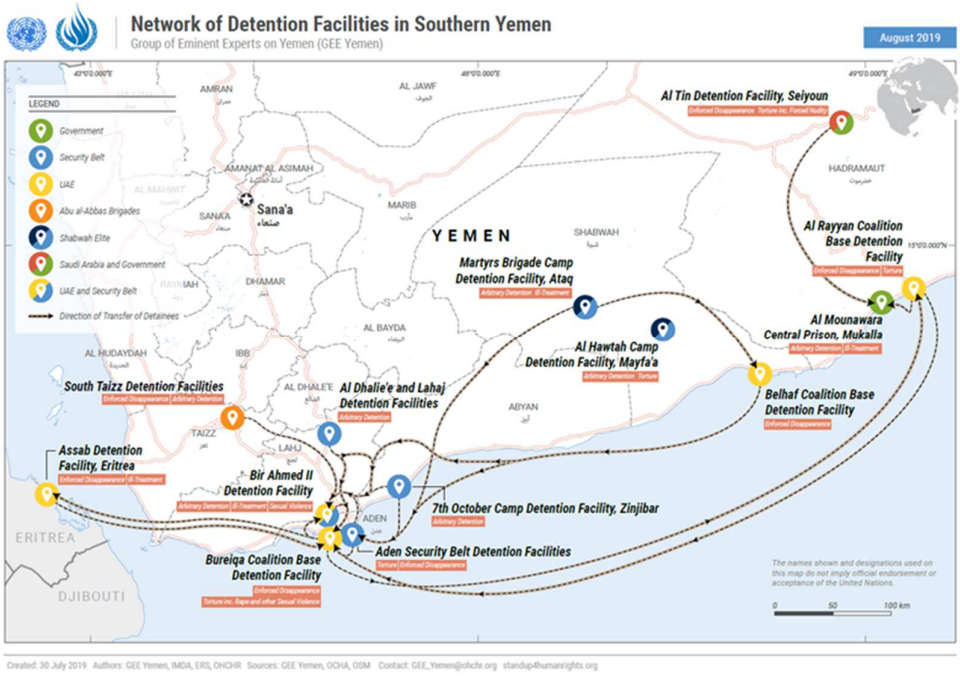

222. في جميع الحالات التي حقق فيها الفريق تقريبًا، لم يكن هناك دليل على وجود إجراءات قانونية رسمية أو الحصول على تمثيل قانوني[280]. في معظم الحالات التي تم التحقيق فيها، كان المعتقلون إما قادة مقاومة، او جنود وضباط في القوات المسلحة اليمنية، او "شماليين"، او نشطاء حقوق الإنسان، او صحفيين أو مرتبطين بزعماء دينيين[281].

أ) مركز الاعتقال التابع لقاعدة البريقه، عدن

[278] مصادر سريّة في الملف.
[279] مصادر سريّة في الملف.
[280] مصادر سريّة في الملف.
[281] مصادر سريّة في الملف.

223. تعمل قاعدة التحالف البريقه كمقر قيادة للتحالف في اليمن ، وتسيطر عليها دولة الإمارات العربية المتحدة[282]. تقع في منطقة البريقة في محافظة عدن ، وقد تم تأسيسها في عام 2015 في بداية تدخل التحالف في النزاع [283]. داخل حدود القاعدة ، يدير التحالف مركز اعتقال سري. حقق الفريق في الحالات التي نُقل فيها المعتقلون بشكل روتيني مباشرة إلى البريقة ، أو نُقلوا من بير أحمد 2 ، لفترات تتراوح بين بضعة أيام إلى 10 أشهر،[284] قبل نقلهم إلى بير أحمد 2. بقي المعتقلون في الحبس الانفرادي. ونتيجة لذلك ، لم يتمكن الفريق من تحديد عدد المعتقلين في المرفق. يحتوي الموقع على مبان متعددة بها عدة زنازين قائمة بذاتها وغرف احتجاز واستجواب. في أكثر من 14 حالة منفصلة تم التحقيق فيها بين عام 2017 وأيار/مايو 2019، بما في ذلك صبي واحد، كان المعتقلون من مقاتلي المقاومة السابقين، والجنود الحكوميين، ونشطاء حقوق الإنسان. يُعتقد أن عينة الحالات التي تم التحقيق فيها تمثل نبذه عن الحجم الحقيقي للانتهاكات التي تحدث هناك وخطورتها.

224. في البريقة، ظل جميع المعتقلين في الحبس الانفرادي. ثم نُقلوا إلى غرف محددة ، يشار إليها من قبل أفراد عسكريين من الإمارات العربية المتحدة على أنها "غرفة التعذيب" أو "غرفة الأحلام" وتعرضوا المعتقلين للاستجواب المطول والتعذيب على أيدي أفراد عسكريين من الإمارات العربية المتحدة على مدار عدة ساعات ، وغالباً ما يتكرر ذلك لعدد من الأيام أو الأسابيع أو الأشهر. جميع المعتقلين كانوا مكبلي الأيدي وعُصبت أعينهم أثناء استجوابهم كوسيلة لإحباطهم وتعطيلهم. في هذه الاستجوابات ، قام أفراد من جيش الإمارات العربية المتحدة بممارسة التعذيب والتهديدات والعنف الجنسي. وقد طبقوا ذلك عن قصد من أجل إذلال المحتجزين ووصمهم بالعار وإكراههم على الاعتراف أو تجنيدهم بالقوة. شمل التعذيب الصعق بالكهرباء، والتعليق من السقف لفترات طويلة، والضرب المتكرر بالكابلات المعدنية، وإزالة أصابع القدم والأظافر، والعري القسري، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي[285].

225. وثّق فريق الخبراء حالات العنف الجنسي في مركز الاعتقال في البريقة بين عامي 2017 و2019. ووثق فريق الخبراء اغتصاب ستة رجال وصبي واحد بالإضافة إلى حالات اعتداءات جنسية وعري قسري أخرى. في عدد من الحالات، تم اغتصاب الضحايا عدة مرات. ارتكب الأفراد العسكريون في الإمارات العربية المتحدة اغتصابًا شفهيًا وشرجياً بأشياء وبالعضو الذكري. وشمل ذلك الاغتصاب الجماعي على أيدي أفراد عسكريين متعددين. في جميع الحالات، استخدم العنف الجنسي كأسلوب استجواب وتعذيب. وذكر المعتقلون أن العنف والتهديدات المستخدمة تتصاعد وأن التهديد النهائي هو الاغتصاب. عندما لم ينجح الأفراد العسكريون في الإمارات العربية المتحدة في تحقيق أهدافهم بوسائل أخرى، قاموا باغتصاب الضحايا أو الاعتداء عليهم جنسياً.

[282] الموقع: 12.814607, 44.891368

[283] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا الأمم المتحدة، فريق الخبراء المعني باليمن التابع لمجلس الأمن، 26 كانون الثاني، يناير 2018، S/2018/68

[284] مصادر سريّة في الملف.

[285] مصادر سريّة في الملف.

ب) معتقل بير أحمد 2 ، عدن

226. مرفق الاعتقال في بير أحمد 2 هو ثاني أكبر مركز اعتقال في محافظة عدن بعد سجن المنصورة المركزي الذي تديره الحكومة اليمنية. يقع بير أحمد 2 في مديرية البريقة[286] على بعد حوالي 2.5 كم شمال قاعدة البريقة العسكرية التابعه للتحالف–الإمارات العربية المتحدة ، وعلى بعد 10 كم شرق مدينة عدن. شيدت الإمارات العربية المتحدة بير أحمد 2 وبدأ تشغيله في 12 تشرين الثاني /نوفمبر 2017.[287] نفذت قوات الحزام الأمني، وغالبًا وحدة مكافحة الإرهاب، جميع عمليات اعتقال المعتقلين المحتجزين في بير أحمد 2 ، والبريقة ، ومواقع غير الرسمية اخرى في عدن سيتم التطرق لها لاحقاً. كما نفذت كتائب أبو العباس[288] المدعومة من الإمارات العربية المتحدة وقوات النخبه الشبوانيه والنخبة الحضرميه توقيف معتقلين في المرافق.

227. في 30 حزيران/ يونيو 2019 ، تم احتجاز حوالي 157 رجلاً وصبيًا في بير أحمد 2. وتم احتجاز معظمهم بصورة تعسفية لفترات تتراوح بين 4 أشهر وسنتين ونصف[289] ، بينما اختفى آخرون، الذين كانت المجموعة على علم أنهم كانوا محتجزين هناك سابقًا ، لأكثر من عام[290]. ويشمل المعتقلون البالغ عددهم 157 محتجزًا 65 من المقاتلين الحوثيين السابقين (بما في ذلك 11 صبيا على الأقل) ، والمحتجزين منذ عام 2015 والذين لم يتم توجيه تهم إليهم أو اتهامهم رسمياً كما هو مطلوب بموجب قانون العقوبات العسكري والقانون الدولي. أحبطت الجهود الحكومية الرامية إلى توجيه الاتهامات من قبل أولئك الذين يسيطرون على السجن. لا يزال بعض المقاتلين الحوثيين السابقين محتجزين في قبو تحت الأرض منفصل عن المعتقلين في المنشأة الرئيسية. في عام 2018، وثق الفريق 71 من المقاتلين الحوثيين السابقين في المرفق، وترك ستة في عداد المفقودين.

228. في بير أحمد 2، استمر الحبس الانفرادي وضرب المعتقلين، تعرض للحبس الانفرادي أو النقل إلى البريقه المعتقلين البارزين "المناهضين لدولة الإمارات العربية المتحدة"، بمن فيهم النشطاء وأفراد القوات المسلحة اليمنية[291]. كما ورد في تقرير الفريق لعام 2018، في بير أحمد 2 في تشرين الثاني /نوفمبر إلى مارس 2018، قام أفراد عسكريون من الإمارات العربية المتحدة بتعريه ما يقارب 200 معتقل ووقوفهم عراه أمام بعضهم البعض ونفذوا عمليات بحث عن الهواتف المحمولة. تعرض العديد من المعتقلين للاغتصاب رقمياً (بالاصابع) واغتصابهم بالعصي والأدوات على أيدي الحراس أثناء عمليات التفتيش هذه.[292] في وقت كتابة هذا التقرير، كانت زيارات مرفق الاحتجاز لا تزال محظورة على العائلات

[286] الموقع: 12.835020 44.885707
[287] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا S/2018/68.
[288] مصادر سريّة في الملف.
[289] مصادر سريّة في الملف.
[290] مصادر سريّة في الملف.
[291] مصادر سريّة في الملف.
[292] A/HRC/39/43

للتواصل مع المعتلقين. وقد قوبلت النساء من أقارب المعتقلين الذين تظاهروا ضد هذا الحظر بالعنف[293]. تزامن ذلك مع وصول حراس الحزام الأمني الجدد في آذار/مارس 2019 والذين داهموا زنزانات المعتقلين وهاجموهم في أكثر من مناسبة أثناء البحث عن الهواتف المحمولة. إن الوضع الحالي في بير أحمد 2 ، بما في ذلك مداهمات قام بها أفراد الحزام الأمني لأسباب مماثلة، وغياب أي إشراف على المنشأة من قبل الحكومة اليمنية يعرض المعتقلين باستمرار لخطر التعذيب بالاضافة الى العنف الجنسي.

229. في 20 تموز / يوليو 2019 ، أُفرج عن 13 من المعتقلين الـ 157 المذكورين أعلاه المحتجزين في بير أحمد 2. علماً بان المدعي العام قد أمر بالإفراج عن بعضهم قبل ستة أشهر، ظل المحتجزون خلال تلك الفتره يتعرضون لمعاملة سيئة. وقد ظل هؤلاء المعتقلون محتجزين لأكثر من عام، ويقال إنه في بعض الحالات يصل إلى أربع سنوات[294].

230. رغم أن الحكومة قد صرحت علانية في بعض الأحيان بأنها تسيطر على المرفق، فقد ذكرت في بعض الأحيان أنها لا تسيطر عليه. وفقًا لأدلة موثوقة، من الواضح أن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والقضاء والمدعي العام ليست لهم سيطرة فعلية على الاعتقال والإفراج عنهم في بير أحمد الثاني. بدلاً من ذلك، لا يمكن الموافقة على الإفراج إلا من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة[295].

ج) منشآت الحزام الأمني غير الرسمية، عدن

231. منشأت الحزام الأمني غير الرسمية التي استمرت في العمل حتى وقت كتابة هذا التقرير، تشمل ما يلي: مرفق وحدة مكافحة الإرهاب في قاعة الرقص في وضاح في التواهي؛ مقر إقامة اللواء شلال علي الشايع في جولدمور في التواهي؛ مديرية الأمن وإدارة البحث الجنائي في خور مكسر؛ معسكر الحزام الأمني للواء الأول في معسكر الجلاء بحي البريقة؛ ومخيم 20 في كريتر[296]. مرفق معسكر الحزام الأمني في 7 أكتوبر في زنجبار في أبين الذي لا زال عاملاً[297]. تشمل المرافق الأخرى التي لم يتم الإبلاغ عنها مسبقًا من قبل الفريق نادي الضباط في جزيرة العمال في خور مكسر [298].ومعسكر اللواء الخامس في الحبيلين في لحج[299].

232. وفي هذه المرافق، استخدم التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين خلال الفترة 2018–2019.[300] ونتيجة للتعذيب ، أصبح أحد المعتقلين مكفوفًا، وتوفي آخر، وأصيب آخرون بأمراض[301].

[293] مصادر سريّة في الملف. لمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل الرابع أدناه.
[294] مصادر سريّة في الملف.
[295] مصادر سريّة في الملف.
[296] مصادر سريّة في الملف.
[297] مصادر سريّة في الملف.
[298] مصادر سريّة في الملف.
[299] مصادر سريّة في الملف.
[300] مصادر سريّة في الملف.
[301] مصادر سريّة في الملف.

في بعض الحالات، تم إطلاق سراح المحتجزين بعد تعذيبهم. وفي حالات أخرى ، نُقلوا إلى بريقه أو بير أحمد[302].

"كل يوم كان هناك روتين عشوائي من التعذيب. صعقونا، وأنزلوا علينا الماء البارد ، وجعلونا نزحف بين الأوساخ عارين والحجارة على ظهرنا ، وعلقونا من ذراعينا وساقينا ، وعصبت أعيننا في عمليات إعدام وهمية حيث قالوا لنا أننا على وشك الموت" .

رجل ضحية الاختفاء والتعذيب[303]

[302] مصادر سريّة في الملف.
[303] مصادر سريّة في الملف.

د) معتقلات الريان والمنورة ، المكلا ، محافظة حضرموت

233. يقع مركز اعتقال الريان داخل قاعدة الريان الجوية التابعة للإمارات العربية المتحدة، على بعد 30 كم شرق مدينة المكلا. تقع مدينة المكلا في النصف الجنوبي من محافظة حضرموت، وهي منطقة بالكامل تحت سيطرة الإمارات العربية المتحدة والنخبة الحضرميه. أحدث الادله الاساسيه المتعلقه بالاعتقال التي حصل عليها الفريق يشير إلى أن منشأة الريان لا زالت تعمل في آب/أغسطس 2018. في تلك المرحلة، كان لا يزال هناك محتجزون، وكان بعضهم هناك لمدة عام وثمانية أشهر من دون توجيه تهم إليهم[304]. هناك أيضًا تقارير عن معتقلين موجودين وغيرهم ممن اختفوا هناك مؤخرًا بحلول نهاية عام 2018 والتي لم يستكمل الفريق تحقيقاته في وقت كتابة هذا التقرير.

234. يقع سجن المنورة المركزي في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت. تم افتتاح المرفق في تشرين الاول/نوفمبر 2017. محافظ حضرموت ومدير الأمن، يديران كل من النخبة الحضرميه المدعومة من الإمارات وسجن المنورة المركزي[305]. قبل أيار/ مايو 2018، أفاد شهود بأن قوات الإمارات العربية المتحدة احتفظت ببعض السيطرة على المنشأة. حقيقة أنه في العام 2019، بقي المحتجزون في المرفق حتى بعد أن أمر المدعي العام بإطلاق سراحهم، وفي بعض الحالات بعد أكثر من عام، تدعم التقارير التي تفيد بأن المرفق لا يخضع بالكامل لسيطرة الحكومة اليمنية. بالنظر إلى تأثير دولة الإمارات العربية المتحدة على أولئك الذين يسيطرون على المنشأة، يعتقد الفريق أنها لا تزال تحتفظ ببعض التحكم في المنشأة[306] .

235. في نيسان / أبريل 2019، استمرت النخبة الحضرمية في احتجاز الأفراد بصورة تعسفية، بمن فيهم بعض الصبية لا تتجاوز أعمارهم 16 عامًا والذين يُعتقد أنهم معارضون لدولة الإمارات العربية المتحدة. يقال ان هناك ما يقارب 120 محتجزًا بمن فيهم نشطاء حقوق الإنسان نُقلوا إلى سجن المنورة المركزي من الريان والذين ظلوا محتجزين لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون تهمة أو محاكمة[307].

236. لم يتلق الفريق تقارير عن سوء المعاملة أو التعذيب في سجن المنورة. تم السماح بالزيارة والاتصال بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقل بعض المعتقلين من الريان إلى المنشأة الحكومية الرسمية في المنورة لمقاضاتهم ، والبعض الآخر إلى المرافق المحلية ، وقبول بعض قرارات المدعي العام ، هي تطورات إيجابية.

هـ) معسكر لواء الشهداء ، ومخيم الحوطة وعزان ، وقاعدة التحالف بلحاف ، شبوة

[304] مصادر سريّة في الملف.
[305] مصادر سريّة في الملف.
[306] مصادر سريّة في الملف.
[307] مصادر سريّة في الملف.

237. تسيطر قوات النخبة الشبوانيه على مرافق الاعتقال في معسكر لواء الشهداء في عتق[308]، وفي مخيم الحوطة على بعد 5 كم شمال عزان[309]. وقد استخدموا أيضًا مواقع مخصصة أخرى للاعتقال، بما في ذلك معسكر سيفين–وان الواقع بالقرب من عزان. معسكر لواء الشهداء هو مقر نخبة شبوة ، ومخيم الحوطة هو مقرهم في المناطق الجنوبية الشرقية من شبوة. في جميع الحالات التي حقق فيها الفريق أو أبلغ عنها ، أجرت قوات النخبه الشبوانيه الاعتقالات وكان الحراس في هذه المنشآت. في شبوة ، يوجد أيضًا مرفق اعتقال في قاعدة التحالف بلحاف التي تسيطر عليها الإمارات العربية المتحدة[310] .

238. معسكر لواء الشهداء هو كلية سابقة تم تغيير الغايه من استخدامها. تم احتجاز المعتقلين هناك في مبنى من طابق واحد على مشارف الكلية وهي عباره عن مستودع معدني. تم احتجاز 5 إلى 7 معتقلين في كل غرفة في عدة غرف[311]. عدد المعتقلين في معسكرات الشهداء وعزان غير معروف. في عام 2019، احتُجز أحد المعتقلين في معسكر عزان الحوطة في حاوية معدنية وقد رأى معتقلين آخرين في مكان قريب[312].

239. المعتقلين يتم اعتقالهم من قبل النخبة الشبوانية ويتم اقتيادهم إلى هذه المعسكرات حيث يمكثوا لمدة قد تصل إلى أسبوعين قبل ان يتم الإفراج عنهم أو الوفاة في الحجز أو نقلهم إلى قاعدة التحالف بلحاف أو سجن المكلا المركزي أو مرافق في عدن[313]. اختفى المعتقلون المنقولون لفترات طويلة من الاحتجاز لمدة تتراوح بين عام ونصف وعامين[314]. وفي جميع الحالات ، احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي ، ودون تهمة رسمية أو إجراءات قانونية. وكان من بين المعتقلين أولئك الذين انتقدوا الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي علانيةً ، والذين لهم صلات واضحة بقطر ، وغيرهم بناءً على المظالم المحلية مع النخبة الشبوانية. تعرض المعتقلون للتعذيب داخل معسكرات النخبة الشبوانية وخارجها من خلال الضرب بالكابلات والبنادق، والحرق، وفي حالتين مات المعتقلون بعد تعذيبهم وأصيبوا بجروح خطيرة في الحجز[315].

و) معتقل الطين، سيئون

240. مركز احتجاز الطين هو مرفق سري صغير يقع جنوب مدينة سيئون داخل مقر القوات المسلحة اليمنية في المنطقة العسكرية الأولى[316]. يقع على بعد 50 مترًا إلى الشرق من السجن العسكري الأكبر، والذي يقع أيضًا داخل مقر المنطقة العسكرية الأولى.[317] كان الطين في السابق سجنا قديما قبل أن يتم

[308] الموقع: 14.523733, 46.828889
[309] الموقع: 14.347418, 47.430408
[310] مصادر سريّة في الملف.
[311] مصادر سريّة في الملف.
[312] مصادر سريّة في الملف.
[313] مصادر سريّة في الملف.
[314] مصادر سريّة في الملف.
[315] مصادر سريّة في الملف.
[316] الموقع 15°56'53.2"N, 48°48'47.4"E
[317] مصادر سريّة في الملف.

التخلي عنه عام 2006 لصالح السجن العسكري. في عام 2016 ، أعادت المملكة العربية السعودية إنشاء معتقل الطين ، وبعد ذلك تم بناء جدار يفصله عن السجن العسكري.[318] تقع هذه المنشآت في النصف الشمالي من محافظة حضرموت، وهي منطقة تقع بالكامل تحت سيطرة الحكومة والقوات المسلحة السعودية. الرسم البياني أدناه للمنشأة بني على أدلة موثوقة وتحليل صور الأقمار الصناعية[319].

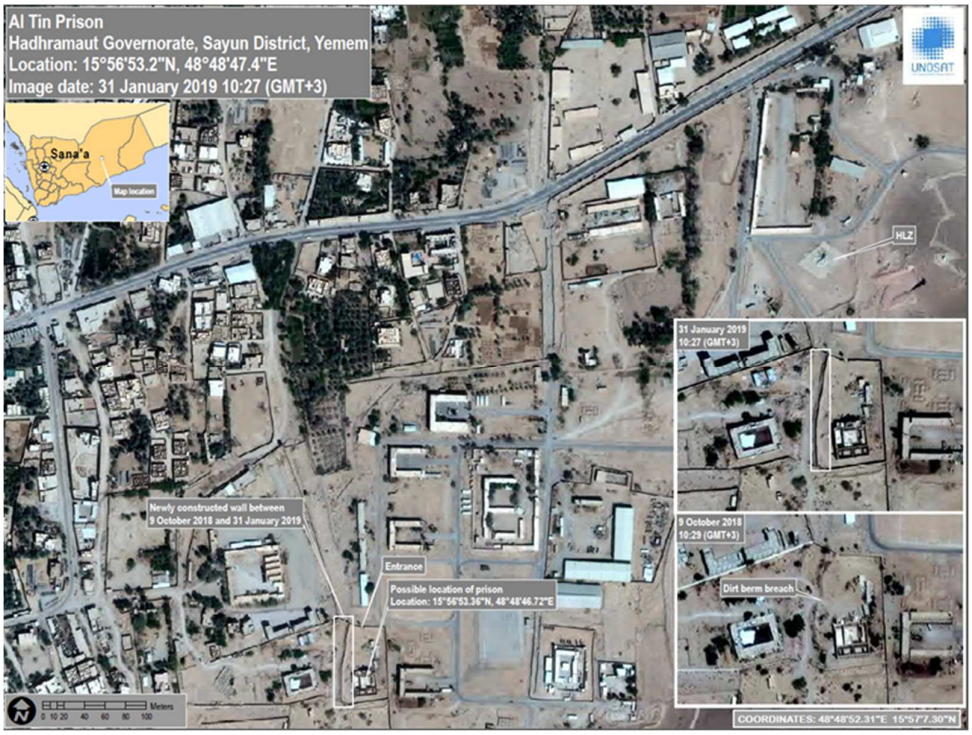

241. أوقفت القوات المسلحة اليمنية التابعه للمنطقة العسكرية الأولى جميع المعتقلين في الطين. تم نقل بعض المعتقلين إلى معتقل الطين من قاعدة القطن العسكرية التابعة للقوات المسلحة اليمنية والتي تقع على بعد 45 كم غرب سيئون. الحراس في كلا المرفقين هم شرطة عسكرية من منتسبي المنطقة العسكرية الأولى[320]. في الطين، شوهد المسؤولون عن الاستجواب والتعذيب على أنهم مزيج من ضباط الاستخبارات السعودية والحكومة اليمنية، وفهمهم الشهود على أنهم تحت إشراف الموظفين السعوديين[321]. كان للأفراد العسكريين التابعين للحكومة اليمنية الوصول إلى السجن العسكري ولكن ليس معتقل الطين.[322] في جميع الحالات التي حقق فيها الفريق، أوضحت القوات السعودية وسلطات الحكومة اليمنية من المنطقة العسكرية الأولى للشهود أن لديهم مستوى من السيطرة المشتركة على الإفراج عنهم.

[318] مصادر سريّة في الملف.
[319] أنظر الصورة أدناه. تقييم أضرار مبني على صور ساتلية من يونوسات– يونيتار للعديد من الحوادث في عدن، اليمن، 31 كانون الثاني/ يناير 2019.
[320] مصادر سريّة في الملف.
[321] مصادر سريّة في الملف.
[322] مصادر سريّة في الملف.

242. من المفهوم أن معتقل الطين لديه القدرة على استيعاب حوالي 20 شخصًا. وثق الفريق المعتقلين المحتجزين هناك على أنهم رجال بشكل أساسي ، لكنه يدرك أيضًا أن فتيانًا لا تتجاوز أعمارهم 15 عامًا كانوا محتجزين في المرفق[323]. المعتقلون في الطين منفصلون عن سكان السجن العسكري ، لكن هناك بعض التبادل بين الاثنين. تم احتجاز ما لا يقل عن 12 محتجزًا في الطين لمدة تصل إلى ثلاث سنوات[324]. في الطين، احتُجز المعتقلون في الحبس الانفرادي أو اثنين في غرفة واحدة تلو الأخرى التي أشار إليها الحراس باسم "غرفة الضغط"[325]. وتعرض جميع المعتقلين لما وصفوه بأنه روتين تعذيب عشوائي على ما يبدو داخل الغرف. وعلى أرض المنشأة ، بما في ذلك العري القسري أثناء الزحف عبر الأوساخ والحجارة على ظهورهم، والضرب بالبنادق والعصي، والصعق بالكهرباء، والإعدام الوهمي، والتعليق المطول من السقف بأذرعهم. [326] تم استجوابهم واتُّهموا بالانتماء إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، لكن في كثير من الأحيان لم يكن التعذيب مصحوبًا بأي استجواب من هذا القبيل[327].

243. لا يسمح بالزيارة المعتادة في معتقل الطين ، وظل المعتقلون بمعزل عن العالم الخارجي أو اختفوا لمدة تصل إلى عامين. في حالات استثنائية، تم التفاوض على الزيارات المتقطعة مع السلطات السعودية والحكومة اليمنية.[328] في الحالات التي نُقل فيها المعتقلون إلى السجن العسكري، لم يُسمح بالزيارة إلا عند دفع المال للحراس[329]. في جميع الحالات المعروفة لدى الفريق، احتُجز المعتقلون لفترات طويلة دون تهمة رسمية أو إجراءات قانونية. في مارس 2019 ، تم توجيه الاتهام إلى 10 معتقلين كانوا في الطين منذ عام 2015 وعام 2016 من قبل المدعي العام وتم نقلهم إلى سجن المنورة المركزي[330]. وقد أبلغ المحتجزون الآخرون ، أو السلطات السعودية والحكومة اليمنية ، المحتجزين وأفراد الأسرة بأن المعتقلين كانوا متهمين بـ "الإرهاب". في بعض الحالات، اتُّهم المعتقلون بصلتهم بأبناء حضرموت، وهي مجموعة من الرجال والصبية المحليين الذين سيطروا لفترة قصيرة على المكلا حتى عام 2016، والذين انضموا إلى القاعدة في جزيرة العرب[331]. واحتُجز آخرون كرهائن أو بناءً على المظالم المحلية[332].

ز) مرفق الاعتقال عصب، إريتريا

[323] مصادر سريّة في الملف.
[324] مصادر سريّة في الملف.
[325] مصادر سريّة في الملف.
[326] مصادر سريّة في الملف.
[327] مصادر سريّة في الملف.
[328] مصادر سريّة في الملف.
[329] مصادر سريّة في الملف.
[330] مصادر سريّة في الملف.
[331] مصادر سريّة في الملف.
[332] مصادر سريّة في الملف.

244. يقع مركز الاعتقال في عصب على بعد 12 كيلومتراً شمال مدينة عصب[333] ، في مقاطعة داناكاليا الجنوبية، إقليم البحر الأحمر الجنوبي، إريتريا. [334] يتم التحكم في المنشأة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة وهي مجاورة لقاعدتها البحرية. تقع على بعد 2.5 كم شرق قاعدة الإمارات العربية المتحدة الجوية في عصب[335]. في بداية تدخل التحالف في الحرب في أيار / مايو 2015، أنشأت الإمارات العربية المتحدة هذه القواعد علنًا في عصب كمواقع تنطلق منها قواتها للتدخل في اليمن. وشملت الأنشطة المعلنة التي تجري في القاعدة تدريب قوات الحزام الأمني[336].

245. حدد شهود عيان ان الحراس والمحققين في عصب هم عسكريين اماراتين. كانوا مزيجًا من الإماراتيين وغير العرب الذين يحملون جنسية أو إثنية مجهولة الهوية، وكانوا يرتدون الزي العسكري لدولة الإمارات العربية المتحدة[337]. في حالات معينة، اختفى المقاتلون أو المقاتلون المناهضون لدولة الإمارات العربية المتحدة الذين رفضوا العمل لحساب الحزام الأمني في عصب، ثم قاموا بالإكراه من قبل أفراد الجيش الإماراتي للعمل معهم في عمليات الاغتيال. ثم نُقلوا مرة أخرى إلى اليمن عن طريق البريقة أو بير أحمد 1 و 2 [338]. في عام 2018، كان هناك ما لا يقل عن تسعة معتقلين من الرجال شهدوا في عصب، ويتألفون من المقاومة السابقة وأعضاء الحزام الأمني ومقاتلي الحوثيين[339]. بناءً على أدلة الشهود الموثوقة وتحليل صور الأقمار الصناعية، بدا المرفق في وقت إلتقاط صورته وكأنه يضم ما لا يقل عن 70 خلية منفصلة يحتجز فيها السجناء[340].

246. إن الافتقار إلى الشفافية بشأن هذا المرفق يعرض خطر حقيقي للغاية لسوء المعاملة والتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. تلقى فريق الخبراء تقارير موثوق بها عن التعذيب في مرفق الاعتقال هذا، والذي لم تكن تحقيقاته قد اكتملت وقت كتابة هذا التقرير[341].

[333] الموقع: 13.069222, 42.661138
[334] تقرير يونوسات– يونيتار 21 آذار/ مارس 2019 في الملف.
[335] مصادر سريّة في الملف. الموقع: 13.065720187 42.660530913.
[336] مصادر سريّة في الملف.
The Washington Institute "Gulf coalition Operations in Yemen" 2016.
[337] مصادر سريّة في الملف.
[338] مصادر سريّة في الملف.
[339] مصادر سريّة في الملف.
[340] مصادر سريّة في الملف.
[340] مصادر سريّة في الملف.
[341] Associated Press "Inside Yemen's Secret Prisons" 2017. Human Rights Watch "United Arab Emirates Backs Abusive Local Forces" 2017.

ح) الانتهاكات

247. يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حالات الاختفاء القسري، لا سيما باعتبارها انتهاكًا لحظر الحرمان التعسفي من الحرية ومن الممكن حظر التعذيب.[342] كما يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاعتقال التعسفي[343]. حالات الحرمان من الحرية تُعتبر تعسفية ومخالفة لأحكام القانون الدولي، ومعظمها تلك المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة أو غيرها من الضمانات الإجرائية، أو القيود غير القانونية المفروضة على ممارسة الحريات الأساسية[344]. إن حرمان شخص من الحق في محاكمة عادلة قد يعتبر جريمة حرب في نزاع غير دولي.[345]

248. بناءً على تحقيقاته، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن العديد من حالات الاختفاء القسري حدثت في محافظات عدن وشبوة وحضرموت وعصب في اريتريا، بالإضافة إلى ممارسة الاحتجاز التعسفي في جميع المرافق المذكورة أعلاه. في ما يتعلق بحالات الاختفاء القسري، فقد تم استخدام شبكة من المرافق لاختفاء الأفراد الذين يُعتبروا مُعارضين لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل أساسي، وإبعادهم عن أي إشراف قضائي، وكذلك عن أقربائهم. ينطبق هذا الأمر في مرافق الاحتجاز التالية: مرفق احتجاز قاعدة التحالف في البريقة (مرفق سري تسيطر عليه الإمارات العربية المتحدة)؛ مرفق احتجاز الريان (مرفق سري للقاعدة الجوية الإماراتية)؛ معسكر لواء الشهداء ومخيم الحوطة (الذي تسيطر عليه قوات النخبة الشبوانية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة)؛ قاعدة التحالف في بلحاف (التي تسيطر عليها الإمارات العربية المتحدة)؛ مرفق اعتقال التين (مرفق سري تسيطر عليه الحكومة اليمنية والقوات المسلحة السعودية)؛ سجن عصب في إريتريا (مرفق سري للإمارات العربية المتحدة).

249. في جميع مرافق الاحتجاز المذكورة أعلاه يُعتبر الاحتجاز تعسفيًا خاصةً بسبب الحرمان من حقوق المحاكمة العادلة مثل الاحتجاز دون إجراءات قانونية أو دون توجيه أي اتهامات لفترات طويلة من الزمن (تتخطى العامين في بعض الحالات) أو عدم إمكانية الوصول إلى التمثيل القانوني أو عدم الامتثال لأوامر الإفراج الصادرة عن المدّعين العامين والمسؤولين الحكوميّين في حالة عدم وجود أي تهم أو حالات التأخير في تنفيذ أوامر الإفراج هذه. في بعض الحالات، يكون الاحتجاز تعسفيًا أيضًا لأن

[342] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 1 من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، وأنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98.

[343] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، ودراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.

[344] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر أيضًا التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم 35 (2011) حول حرية وأمان الأشخاص. مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (A/RES/43/173) . لدى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 5 فئات قانونية متعلقة بالاحتجاز التعسفي: (أ) عندما لا يوجد أساس قانوني للحرمان من الحرية، (ب) عندما يكون الحرمان من الحرية نتيجة ممارسة الحريات الأساسية، (ج) عندما تكون انتهاكات المعايير المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة ذات خطورة تعطى للحرمان من الحرية طابعًا تعسفيًا، (د) عندما يتعرض النازحون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة من دون إمكانية المراجعة الإدارية أو القضائية أو الإنصاف، (هـ) عندما يعكس الحرمان من الحرية التمييز لا سيما على أساس الأصل أو القومية أو الإثنية أو الأصل الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر.
(see Methods of work of the Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/36/38).

[345] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 100

المعتقلين تم اعتقالهم واحتجازهم لأنهم عبّروا عن معارضتهم للسلطات المسيطرة. نفذت قوات الحزام الأمنيالمدعومة من الإمارات العربية المتحدة (تتمتع هذه القوات بسلطات إنفاذ القانون تحت سلطة الحكومة اليمنية)، بأغلب الأوقات وحدة مكافحة الإرهاب ضمن قوات الحزام الأمني، جميع عمليات توقيف المعتقلين المحتجزين في بير أحمد 2 والبريقة والمواقع الأصغر غير الرسمية. وبينما يدير التحالف مرفق البريقة ويدير الحزام الأمني المدعوم إماراتيًا مرفق بير أحمد 2، فإن الحكومة اليمنية ليس لديها إمكانية الوصول إلى المعتقلين ولا سلطة إطلاق سراحهم. احتُجز بعض الأسرى هناك ما بين أربعة أشهر وسنتين ونصف. وينطبق الشيء نفسه في مرفق المنورة حيث لم يسمح محافظ حضرموت بالإفراج عن المحتجزين بعد أوامر من المدعي العام، وبالتالي احتجاز الأسرى لمدة تصل إلى 3 سنوات دون توجيه تهم رسمية أو القيام بإجراءات قانونية. في مرفق احتجاز التين، وهو مرفق مشترك تديره القوات المسلحة اليمنية والمملكة العربية السعودية، احتُجز المعتقلون أيضًا لفترات طويلة دون إجراءات قانونية. واتُّهم بعضهم في نهاية المطاف بعد سنتين إلى ثلاث سنوات وأُرسلوا إلى مرفق احتجاز المنورة. إن اعتقال المسجونين وابقائهم في مرافق الاحتجاز هذه بسبب معارضتهم المفترضة أو العلنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وللمجلس الانتقالي الجنوبي عنصر آخر يجعل حرمانهم من الحرية تعسفياً.

250. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ممنوعًا منعًا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقد يؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب[346].

251. بناءً على التحقيقات التي أجراها، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعذيب وسوء المعاملة قد استُخدما في مرافق الاحتجاز في عدن وبالأخص في مركز احتجاز قاعدة التحالف في البريقة (تحت سيطرة الإمارات العربية المتحدة)، بير أحمد 2 (التي تسيطر عليه قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة)، في مرافق الحزام الأمني غير الرسمية ومرفق اعتقال التين (الذي تسيطر عليها الحكومة اليمنية والقوات المسلحة السعودية). في جميع هذه المنشآت، استخدم التعذيب أثناء الاستجوابات وذلك بشكل أساسي من أجل إرغامهم على الاعتراف. وورد أنه تم استخدام التعذيب في البريقة في سبيل التجنيد.

252. كذلك استخدم العنف الجنسي في مرافق الاحتجاز بما في ذلك تعذيب المحتجزين. يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.[347] قد يؤدي هذا إلى مسؤولية جنائية فردية لجريمة الحرب المتمثلة في الاغتصاب وأشكال أخرى

[346] الفقرة 7، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أنظر اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الفقرة 3 المشتركة في معاهدة جنيف، الفقرة 4، البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90، أنظر الفقرة 8 2 (c)(i) and (ii) نظام روما الأساسي.

[347] الفقرة 7، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 3 المشتركة في معاهدة جنيف، الفقرة 4، البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 93.

من أشكال العنف الجنسي، فضلاً عن التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية.[348] لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن العنف الجنسي قد تم استخدامه في مرفق احتجاز قاعدة البريقة (الخاضع لسيطرة الإمارات العربية المتحدة) وفي بير أحمد 2 (الخاضع لسيطرة الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة).

253. بناءً على ذلك ، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي، خاصةً في حالات الاختفاء القسري والاعتقالات والاحتجازات التعسفية وكذلك التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. بالنظر إلى الصلة بين هذه الانتهاكات والنزاع المسلح غير الدولي في اليمن، ينطبق القانون الدولي الإنساني أيضًا. بناءً على ذلك ووفقًا لتقرير صادر عن سلطة قضائية مختصة، يمكن اعتبار الأفراد المتورطين في ارتكاب الأفعال المذكورة أعلاه أو إصدار الأوامر أو المسؤولية عن ارتكابها، مسؤولين عن جرائم الحرب التالية: التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الاعتداء على الكرامة الشخصية والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.

3. القتل التعسفي

"رأيت النار تطلق عليه ويموت أمامي. كان الأمر مرعباً ولا يمكنني التوقف عن إعادة تذكره. كان والدي وصديقي. نحن عائلة كبيرة وكلنا نعتمد عليه، عاطفيا واقتصاديا. الآن لا نعرف كيف سنستمر."

نجل ضحية اغتيال

254. بين تشرين الاول/ أكتوبر 2015 وأيار/مايو 2019، تحقق فريق الخبراء بحالات لما لا يقل عن 90 شخصًا قُتلوا، حسبما ذُكر، عن طريق إطلاق نار وانفجارات في مدينة عدن والمحافظات المحيطة بها. وتتألف عمليات القتل المستهدف البالغ عددها 90 من قادة المقاومة السابقين، وكبار موظفي الحكومة المدنية، والزعماء الدينيين، وأصحاب النفوذ المجتمعي، والذين انتقدوا المجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة. من بين هذه الحالات، وقعت 86 حالة في الفترة ما بين 6 أكتوبر 2015 و 23 أكتوبر 2018 ، وكان الأخير هو تاريخ آخر استهداف لزعيم ديني وثقه الفريق. منذ أكتوبر 2018، كان هناك انخفاض ملحوظ في عمليات القتل المستهدف المبلغ عنها. ومع ذلك، بدأت التقارير تظهر مرة أخرى ابتداءً من مايو 2019 حول عمليات القتل المستهدفة لأعضاء الحراك الجنوبي المعارضين للمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة. لم يكمل الفريق التحقيق في عمليات القتل المستهدف التي زادت مؤخرا وقت كتابة هذا التقرير.

[348] الفقرة 8 2.(e)(vi) نظام روما الأساسي

255. حقق فريق الخبراء في عينة من 10 حالات فردية لاغتيالات مزعومة أو محاولات اغتيال بما في ذلك حالة واحدة في العام 2015 وحالتان في العام 2017 وست حالات في العام 2018 وواحدة في العام 2019 مع التركيز على سلسلة اغتيالات الزعماء الدينيّين. تتألف الحالات التي استهدفت الزعماء الدينيّين حالة واحدة في العام 2015 واثنتان في العام 2017 وسبعة في العام 2018. [349]

أ) ملخص الأدلة

256. في الفترة من نهاية القتال في عدن في آب/ أغسطس 2015 حتى منتصف عام 2016 ، كان الوضع الأمني في عدن غير مستقر. وورد أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والدولة الإسلامية ما زالا نشطين. تضمنت الاغتيالات الـ 46 المبلغ عنها بين 6 كانون الاول/ديسمبر 2015 و 9 شباط/فبراير 2017 سلسلة من ثماني عمليات اغتيال لزعماء دينيين بارزين على مدى ثمانية أشهر بين 4 يناير 2016 و 15 أغسطس 2016. وكان أول اغتيال تم الإبلاغ عنه هو لمحافظ عدن في ذلك الوقت ، جعفر سعد، في ديسمبر 2015. أعلنت الدولة الإسلامية علانية مسؤوليتها عن اغتيال سعد ، لكن لم يتم التعرف على مرتكبيها. استعيض عن جعفر سعد بالمحافظ عيدروس الزبيدي، الذي تم اختياره بالفعل لهذا المنصب قبل مقتل جعفر.[350]

257. منذ نهاية العام 2015 بدأ الحزام الأمني والإمارات العربية المتحدة بممارسة رقابة أمنية أكبر في عدن بعد الحد من نفوذ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم الدولة الإسلامية . [351] وهذا توافق مع توقيت إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي والتحدي العلني للسلطة الحكومية.

258. أوضح بيانان علنيان لشلال علي الشايع وهاني بن بريك مواقفهما. في تشرين الثاني /نوفمبر 2016 ، أصدر شلال علي الشايع بثًا تلفزيونيًا يهدد بإنهاء وجود حزب الإصلاح في عدن.[352] في 10 كانون الاول/ديسمبر 2016 ، نشر هاني بن بريك رسالة على حسابه الرسمي على تويتر يشجع فيها على *"تطهير المساجد من الفكر الإجرامي"* وذكر أنه *"يجب اتخاذ موقف حازم صارم"*.[353]

259. في 1 شباط/فبراير 2017 ، قام عيدروس الزبيدي وهاني بن بريك وشلال علي الشايع ببث فيديو مشترك يقول إن حزب الإصلاح خطرين "خوارج" قاموا بأذى للدين و "لا يستحقون

[349] أجرى فريق الخبراء 48 مقابلة، 33 منها مع ضحايا وشهود، كما تحقق من 8 مصادر ثانوية وقابل 3 شهود كانوا أعضاء سابقين في الحزام الأمني أو المقاومة والذين حاولت الإمارات العربية المتحدة الضغط عليهم للقيام بعمليات اغتيال لصالحها، كما أجرى فريق الخبراء مقابلات مع 5 ضحايا تم تهديدهم بالقتل من الأطراف المعنية. تحقق فريق الخبراء من 78 دليلًا منفصلًا تضمنت الموقع وأدلة فوتوغرافية ووثائق بالإضافة إلى مواد مفتوحة المصدر وتقارير وفيديوهات وتسجيلات وكتابات وأيضًا تسجيلات الفيديو للبيانات العامة ذات الصلة والبيانات العامة الأخرى المكتوبة التي أدلى بها المجلس الانتقالي الجنوبي وقيادة الحزام الأمني. كما تلقى الفريق أدلة على عدد من محاولات الاغتيالات والتهديدات.

[350] مصادر سريّة في الملف.

[351] مصادر سريّة في الملف.

[352] مصادر سريّة في الملف.

[353] مصادر سريّة في الملف. تقرير مفصل في الملف.

الرحمة".[354] في 6 أيار/مايو 2017، أحرقت قوات الحزام الأمني مقر حزب الإصلاح في عدن.[355] في 7 تموز/يوليو 2017 ، ألقى عيدروس الزبيدي خطابًا علنيًا أعلن فيه حظر "الإخوان المسلمين" إلى جانب "منظمات إرهابية" أخرى من المحافظات الجنوبية، وذكر، "سنتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.[356] في 12 أو 13 أكتوبر 2017 ، داهمت قوات الحزام الأمني مقر الإصلاح في عدن، والتي واصلوا اشغالها لغاية وقت كتابة هذا التقرير.[357] في 13 أكتوبر 2017 ، أصدر شلال علي الشايع بثًا تلفزيونيًا عن الغارة قائلًا إن "الوقت قد حان" للإصلاح، وأنه لن يكون لهم أي مقر آمن، وأنهم سيتابعون الإصلاح بكل جهد.[358]

260. بين 10 أكتوبر 2017 و 23 أكتوبر 2018، حدث تصعيد دراماتيكي في اغتيالات الزعماء الدينيين ومؤيدي الإصلاح. تصاعد هذا بشكل كبير في سبتمبر وأكتوبر 2018 قبل أن يتوقف فجأة. في المجموع ، كان من بين 35 ضحية ، 20 من القادة الدينيين أو الأشخاص ذوي النفوذ المنتمين إلى الإصلاح. في 18 أكتوبر 2017 ، قُتل الامام فهد اليونيسي. وبحسب ما ورد، أصدرت إدارة الأمن في عدن بيانًا في 19 أكتوبر 2017 تنكر فيه تورط هاني بن بريك بحادثة الاغتيال، لكنه ذكر أنه قابل اليونيسي في الأيام السابقة لمقتله وطلب منه مغادرة الجمعية الخيرية المدعومة من الإصلاح، ورفض القيام بذلك.[359]

ب) تحليل

261. يوجد عوامل شائعة تدعم هذه الحالات العشرين التي تشمل قادة دينيين، إلى جانب الحالات الثماني السابقة في عام 2016، وحالة مقتل زعيم ملحد في عام 2017، وتسع من الحالات العشر التي حقق فيها الفريق. أولاً ، كان كل هؤلاء الضحايا مؤثرين رئيسيين في مجتمعهم ، قادرين على تحفيز الناس وقياده الرأي العام. ثانياً ، إنهم ينتقدوا علناً أو لا يتفقوا مع الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي و / أو الحزام الأمني، وكانوا معروفين على هذا النحو من خلال انتماءاتهم أو من خلال تصريحات عامة قبل وفاتهم.

262. ثمانية حالات من بين الحالات العشر التي حقق فيها الفريق ، تتعلق بزعماء دينيون أو أشخاص مؤثرون ينتمون إلى الإصلاح. تم ربط ثلاثة من هؤلاء الضحايا من خلال مواقعهم في المساجد والمؤسسات التعليمية أو الخيرية أو الدينية.[360] تم ربط خمس ضحايا آخرين للاغتيالات المبلغ عنها بالطريقة نفسها، بما في ذلك من حل مكانهم في المؤسسات التي قادوها. في حالة وجود

[354] تقرير مفصل في الملف.
[355] مصادر سريّة في الملف.
[356] تقرير مفصل في الملف.
[357] مصادر سريّة في الملف.
[358] تقرير مفصل في الملف.
[359] تقرير مفصل في الملف.
[360] مصادر سريّة في الملف.

زعيم ملحد، استُهدف زملاؤه لاحقًا أيضًا.[361] هناك تقارير عن حالات أخرى مرتبطة مماثلة ، مثل قضايا تتعلق بالإصلاح مثل الإمام والمعلم شوقي محمد مقبل الكمادي ، والإمام والصحفي صفوان الشرابي في مايو 2018.[362] وجدير بالذكر أنه في ثلاث حالات تم التحقيق فيها ، تم استبدال الأئمة الذين تم القضاء عليهم بأئمة لم ينتقدوا دولة الإمارات العربية المتحدة أو المجلس الانتقالي الجنوبي أو الحزام الأمني[363].

263. من بين 28 حالة اغتيال لزعماء دينيين، قتل 16 في حي المنصورة في عدن. كل هؤلاء الضحايا كانوا معروفين باسم السلفيين أو أعضاء أو مؤيدي الإصلاح. قُتل غالبية الثمانية والعشرين في إطلاق نار من قبل الجناة باستخدام المركبات. أخفى الجناة هويتهم وفي بعض الحالات استخدموا الأسلحة الصامتة. جميع الحالات الـ 28 المبلغ عنها وجميع الحالات العشر التي تم التحقيق فيها وقعت في إقليم يسيطر عليه الحزام الأمني. في خمس من أصل 10 الحالات التي تم التحقيق فيها، تم التعرف على الجناة الأفراد من قبل الشهود كجزء من الحزام الأمني وفي حاله واحده من قوات الإمارات العربية المتحدة[364]. في أربع حالات أخرى ، وقع الاغتيال جزئيًا أو كليًا في محيط أو بالقرب من مواقع الحزام الامني[365].

264. في ثلاث مناسبات خلال الفترة 2017-2018 ، اقترب ضباط الإمارات العربية المتحدة من المحتجزين في مرفق قاعدة البريقة للتحالف ممن كانوا من الحزام الأمني السابق أو مقاتلي المقاومة وطلبوا منهم أن يصبحوا قتلة. عندما رفضوا القيام بذلك ، حاول موظفو الإمارات العربية المتحدة إكراههم بالاعتقال المطول والتعذيب ، بما في ذلك العنف الجنسي[366] .

265. يتزامن وقف اغتيال الزعماء الدينيين في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 والانخفاض الملحوظ في الاغتيالات في عدن من ذلك الحين وحتى أيار/ مايو 2019 مع سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي والحزام الأمني بشكل متزايد في الجنوب. ومع ذلك، قيل إن ما بين 1 و 28 أيار/ مايو 2019 قُتل ثلاثة من أعضاء الحركة الجنوبية الذين عارضوا المجلس الانتقالي الجنوبي في ثلاث عمليات اغتيال منفصلة في عدن. كما تلقى أعضاء الحركة الجنوبية تهديدات واحتُجزوا على الأقل حتى حزيران/ يونيو 2019 بسبب تعبيرهم عن مشاعر معادية للجنوب أو للإمارات العربية المتحدة[367].

[361] مصادر سريّة في الملف.
[362] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا:
https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/who-is-killing-yemens-clerics-mystery-murders-are-sending-a-chill-through-the-mosques/2018/08/27/10b7da3c-ce0f-49e2-ad8e-d4adf05ef885_story.html?noredirect=on
[363] مصادر سريّة في الملف.
[364] مصادر سريّة في الملف.
[365] مصادر سريّة في الملف.
[366] مصادر سريّة في الملف.
[367] مصادر سريّة في الملف.

266. من خلال بث تلفزيوني في سبتمبر 2018 ومن خلال التصريحات العامة في نوفمبر 2018، هاني بن بريك صرح بأن أعضاء حزب الإصلاح الذين تم اغتيالهم قتلوا على أيدي أعضاء الإصلاح الآخرين بعد أن بدأوا يدعمون الانفصالية الجنوبية[368]. في ديسمبر 2018، صرح هاني بن بريك خلال مقابلة مع صحفي أن الإمارات العربية المتحدة كانت تدعم "القتال" ضد الإصلاح[369].

267. في 4 كانون الأول / ديسمبر 2018 ، وفي أوج الاغتيالات ، نُشر فيديو من خلال المصادر المفتوحه يُسمي 10 من مرتكبي الجرائم كانوا جزءًا من خلية اغتيال داخل الحزام الأمني، ولا سيما وحدة مكافحة الإرهاب. قيل إن مؤلف هذا الفيديو قُتل. في عام 2019، اعتقلت السلطات الحكومية ثلاثة من هؤلاء الأفراد للاشتباه في سلسلة من الاغتيالات، بما في ذلك واحدة على الأقل من الحالات التي حققت فيها المجموعة. وتعرض المسؤولون الذين يحققون ويلاحقون قضائياً هذه القضايا للتخويف والتهديدات من الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني. في فبراير 2019، تم توجيه الاتهام رسميًا إلى هؤلاء الأفراد الثلاثة في انتظار المحاكمة[370].

268. في 17 يوليو 2019 ، بالتزامن مع إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة بسحب بعض قواتها من اليمن ، أفادت التقارير بأن المدعي العام أصدر وثائق لم يتم التحقق منها تتضمن تفاصيل الاتهامات مرة أخرى للمتهمين الثلاثة. ذكرت هذه الوثائق أن هاني بن بريك كان قد أمر هؤلاء الثلاثة وساعدهم لقتل ما يصل إلى 26 من القادة الدينيين منذ عام 2016 ، مع الاشتباه في تورط قائد إماراتي[371].

269. فيما يلي أربع حالات اغتيال أو محاولات اغتيال حقق فيها الفريق. لا يتم نشر تفاصيل الحالات الست الإضافية التي تم التحقيق فيها بسبب مخاوف تتعلق بالحماية. تستند استنتاجات الفريق في هذه الحالات إلى مجموع الأدلة في جميع هذه الحالات مع الأدلة والملاحظات المذكورة أعلاه.

مثال الحالة 1: محاولة اغتيال النائب أنصاف علي مايو

270. في 29 أكتوبر 2015 ، الساعة 22:00 في مكتب الإصلاح في عدن، كريتر، حاولت قوات الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك مرتزقة أجانب قتل عضو البرلمان الإصلاحي أنصاف علي مايو وذلك من خلال تفجير الجزء الأمامي من المبنى. لم يكن انصاف موجودا في المبنى في

[368] تقرير مفصل في الملف.
[369] تقرير مفصل في الملف.
[370] مصادر سريّة في الملف.
[371] https://twitter.com/saleh_binali/status/1150776072499290113/photo/1; https://almasdaronline.com/articles/169695

ذلك الوقت. كان هناك خمسة وعشرون مدنياً، من بينهم 10 صحفيين يعملون في وسائل الإعلام الدولية، وموظفو حزب الإصلاح، وكان بعضهم يقيمون في ممتلكاتهم في ذلك المبنى. رغم عدم وجود دليل على أن الانفجار تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين، إلا أن عددًا من المدنيين أصيبوا بالرصاص من قبل هؤلاء المرتزقة[372].

271. أنصاف هو عضو في البرلمان عن مديرية كريتر، ورئيس حزب الإصلاح البرلماني وشخصية بارزة في البرلمان العربي. كان الموقع في السابق مقرًا لقسم الإعلام في الإصلاح، وأصبح مقرًا للإصلاح في عدن، فضلاً عن كونه ملاذًا آمنًا للصحفيين المستقلين، بمن فيهم الفارين من الحوثيين. كان الموقع مجرد مكتب مدني، وعُرف باسمه على هذا النحو، وكان حارس الأمن المدني الوحيد معروف وغير مسلح[373]. بعد اغتيال جعفر سعد، أصبح أنصاف الشخصية السياسية الأكثر نفوذاً.[374] قبل الحادث الذي وقع في ديسمبر 2015، هدد أعضاء من الحراك الجنوبي والسلفيين باقتحام المكتب في 31 ديسمبر 2015[375].

272. كان الموقع تحت سيطرة الحزام الأمني. كان محاط بثلاث نقاط تفتيش دائمة ، تقع على بعد 50 إلى 400 متر. وصلت قوات ومرتزقة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المنطقة عبر نقطة تفتيش للحزام الأمني على بعد 300 متر ، وغادرت المنطقة عبر نقطة تفتيش أخرى على بعد 150 متر. في الهجمات اللاحقة ، احتلت قوات الحزام الأمني المبنى ومنذ أكتوبر 2017، أصبح مركز الحزام الأمني[376]. تم تعيين المرتزقة، ودفع رواتبهم وتجهيزهم، وتزويدهم بالمعلومات الاستخبارية من قبل أفراد دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم كلفوا بقتل عدد من الأهداف من الإصلاح [377]. لقد تم منحهم رتب عسكرية وزي عسكري اماراتي، وكانوا جزءًا من الهيكل القيادي التابع لوزارة الدفاع لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد رافقتهم قوات اماراتيه ليتمكنوا من الوصول إلى المناطق في عدن أثناء عملياتهم[378].

مثال الحالة الثانية: اغتيال الإمام فهد اليونيسي

273. في 18 أكتوبر 2017، الساعة 04:45 في المنصورة بلوك 23، عدن، قَتلَ مسلح الإمام فهد اليونيسي بإطلاق النار عليه مرة واحدة في رأسه.[379] تقع المنطقة المحيطة بمكان عملية الاغتيال تحت سيطرة قوات الحزام الامني حيث هناك نقطه تابعه لهم تقع على بعد 100-150 متر[380].

[372] مصادر سريّة في الملف.
[373] مصادر سريّة في الملف.
[374] مصادر سريّة في الملف.
[375] مصادر سريّة في الملف.
[376] مصادر سريّة في الملف.
[377] مصادر سريّة في الملف.
[378] مصادر سريّة في الملف.
[379] مصادر سريّة في الملف.
[380] مصادر سريّة في الملف.

كان اليونسي إمام وخطيب مسجد الصحابة في المنصورة. وكان مدير مدارس البنيان. كان جزءًا من جمعية الحكمة اليمنية الخيرية مع أئمة آخرين وشارك في أعمال خيرية. كان ينظر إليه على أنه قريب من الإصلاح، لكنه ليس عضوًا في الحزب. في وقت اغتياله، كان على وشك أن يتم تعيينه مسؤولاً في وزارة الأوقاف الدينية في الحكومة اليمنية. تناول اليونسي القضايا السياسية والاجتماعية، وندد بالفساد وتحدث عن الوضع الاقتصادي السيء[381].

274. في نهاية العام 2016، اتهمت مجموعة من أنصار الحراك الجنوبي فهد اليونيسي بأنه مع حزب الإصلاح ونظم مظاهرات. صرح شلال علي الشايع علناً بأن اليونيسي كان يخضع للمراقبة من قبل قوات الأمن، لكنهم لم يعثروا على أي دليل على ارتكاب أي مخالفات بحقه[382]. في كانون الأول/ ديسمبر 2016، نشر هاني بن بريك علناً الاسم الكامل وعنوان اليونيسي وعنوانه على الإنترنت قائلًا إن إرهابيًا عاش في ذلك الموقع، وقيل إنه قابله في الأيام التي سبقت وفاته، وطلب منه مغادرة جمعية الحكمة الخيرية، ولكنه رفض القيام بذلك. [383]في أكتوبر 2017، وقبل وفاته، قام اليونيسي بنشر سلسلة من المنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تتحدى السلطات وتدعو إلى عقد جلسات تعليمية في المساجد لتوفير ملجأ للناس بعيدا عن مناقشة القضايا السياسية[384] .

275. مدارس البنيان تمولها جمعية الحكمة، وتشتهر بتقديم تعليم اجتماعي يقدمه اليونيسي وغيره من الأئمة، بمن فيهم نائبه رمزي الزغير، الذي اغتيل بعد ذلك بسنة في المنطقة المجاورة من مقتل اليونسي. في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، بعد أسبوعين من اغتيال اليونيسي، ورد أنه قُتل الإمام عادل الشيري، وهو قائد آخر في مدارس البنيان وجمعية الحكمة. بعد شهر من ذلك، اغتيل الإمام البديل لمسجد الصحابة، عبدالرحمن العمراني، بالقرب من المكان الذي قُتل فيه اليونيسي[385]. في كانون الثاني/ يناير 2018، تم اغتيال الإمام عارف الصبيحي، وهو صديق لليونيسي الذي كان عضوًا في جمعية الحكمة وداعية يدعم الحكومة، أيضًا بالقرب من المكان الذي قُتل فيه اليونيسي[386]. في أكتوبر 2017، احتجز الحزام الأمني تعسفيًا أحد أعضاء مسجد الصحابة لأسباب غير محددة[387]. تم استبدال اليونيسي في المسجد وتم تعيين شخص في منصبه في وزارة الأوقاف الدينية ينتمي إلى المجلس الانتقالي الجنوبي.[388]

[381] مصادر سريّة في الملف.
[382] مصادر سريّة في الملف.
[383] مصادر سريّة في الملف.
[384] مصادر سريّة في الملف.
[385] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا
https://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/6620
https://apnews.com/cb514ded6f284e81b3776575db3ebcd2.
https://www.middleeastmonitor.com/20171028-yemeni-salafist-imam-killed-in-aden/
[386] مصادر سريّة في الملف.
[387] مصادر سريّة في الملف.
[388] مصادر سريّة في الملف.

مثال الحالة 3: اغتيال رمزي محمد الزغير

276. في 23 أيلول/سبتمبر 2018 ، الساعة 12:30 ظهراً خارج مدارس البنيان، المنصورة، قام ستة من أفراد قوات الحزام الأمني بقتل رمزي محمد الزغير بإطلاق النار عليه 18 مرة في جميع أنحاء جسده ببنادق AK-47. كما أطلقوا النار على أحد المارة الآخرين، ثم غادروا في سيارة بيك آب تويوتا.[389] كان الزغير مديراً لمدارس البنيان، حيث حل محل فهد اليونيسي بعد وفاته[390]. على الرغم من أنه لم يكن عضوًا في حزب الإصلاح، إلا أنه كان مؤيدًا للحكومة. وكان قد انتقد علانية المجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة في عدن، مشيرا إلى أنه يعتقد أنهم ارتكبوا أعمال القتل وسوء السلوك والفساد. كان يتمتع بشعبية لدى المجتمع المحلي، وكان عضواً في جمعية الحكمة، وأجرى أعمالًا خيرية مع المحتاجين. اشتهر بتقديمه تعليمًا اجتماعيًا في مدارس البنيان[391].

277. في سبتمبر 2018، اي ثلاثة أيام قبل اغتياله، تلقى الزغير تهديدات بقتله من أشخاص مجهولين قالوا إنهم من مؤيدي المجلس الانتقالي الجنوبي واتهموه بأنه مع الإصلاح. كانت هناك معلومات موثوقة تشير إلى أنه كان تحت المراقبة[392].

278. تحيط قوات الحزام الأمني موقع الاغتيال حيث يوجد نقطة تفتيش للحزام الامني على بعد 400 متر جنوبًا عند التقاطع مع الطريق السريع 90 وطريق البحر. وهناك موقع للحزام الأمني على بعد 900 متر من الشمال في سجن المنصورة. هناك حاجز أمني آخر يقع على بعد 1.7 كم شرقًا بين الطريق السريع 90 والطريق السريع 19.[393] ومنذ الاغتيال، تلقى العديد من الزعماء الدينيين المرتبطين بالزغير تهديدات وهربوا من عدن.

مثال الحالة 4: اغتيال رأفت دنبغ

279. في 2 آذار/مارس 2019، الساعة 00:00 في ساحة الكبة ، المعلا ، قتل 12 من مقاتلي الحزام الأمني رأفت دنبغ بإطلاق النار عليه عدة مرات في الجسد والرأس. توفي دنبغ متأثرا بجراحه في المستشفى في اليوم التالي[394].

280. رأفت دنبغ، مساعد لقوات الأمن العاملة خارج مركز شرطة المعلا. في مايو 2018 ، حدد دنبغ افراد من الحزام الأمني كجناة في قضية اغتصاب. واجه الجناة في مشاجرة عنيفة أصيب فيها أحدهم بالرصاص. ذهب دنبغ للاختباء خوفًا من الانتقام وكان مطلوبًا لدوره في هذه

[389] مصادر سريّة في الملف.
[390] أنظر على سبيل المثال الحالة 2 أدناه.
[391] مصادر سريّة في الملف.
[392] مصادر سريّة في الملف.
[393] مصادر سريّة في الملف.
[394] مصادر سريّة في الملف.

المشاجرات[395]. في نهاية عام 2018، تلقى تهديدًا مكتوبًا بالقتل من أحد افراد الحزام الأمني الذي كان له صلة بأحد مرتكبي الاغتصاب[396]. تلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بأن افراد الحزام الأمني قاموا بتعذيب أربعة شهود في عملية الاغتيال[397].

281. رداً على اغتيال رأفت، وقعت احتجاجات شعبية في المعلا، حيث توفي متظاهرون أثناء الاشتباكات، مما دفع وزارة الداخلية إلى تشكيل لجنة تحقيق. استمعت اللجنة إلى أدلة من عدد من الشهود، لكن في وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم القبض على أي من الجناة أو توجيه تهم إليهم[398].

ج) الانتهاكات

282. الحرمان التعسفي من الحياة ممنوع منعا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[399]. عندما يتم تنفيذ عملية قتل غير قانونية من قبل ممثلي السلطات الحكومية، مثل موظفي إنفاذ القانون، فإن ذلك يعد بمثابة الإعدام خارج نطاق القضاء. بموجب القانون الدولي الإنساني، عندما – في سياق نزاع مسلح – يقوم أحد أطراف النزاع بقتل مدني محمي عن قصد، فإن هذا يرقى إلى القتل المتعمد أو — في خضم نزاع غير دولي — يُعد جريمة قتل مع سابق الاصرار والترصد[400]. القتل هو انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وبالتالي جريمة حرب قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية[401] .

283. في الحالات العشر التي تم التحقيق فيها ، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن عمليات القتل قد ارتكبت عن عمد وتعزيزا لأهداف الجماعات المسلحة التي هي أطراف في النزاع . تتحمل قوات الحزام الأمني مسؤوليات إنفاذ القانون كجزء من حكومة اليمن.

284. وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني التابعة لها مسؤولة عن الاغتيالات العشرة التي حقق فيها، والتي ترقى إلى انتهاك لقانون حقوق الإنسان في الحرمان التعسفي من الحياة. في الحالات التي تم فيها تحديد قوات الحزام الأمني كمرتكبة لهذه الجرائم، ضمن صفة المسؤولين عن إنفاذ القانون، فإن عمليات القتل هذه ترقى إلى الإعدام خارج نطاق القضاء. نظرًا لارتباطها بالنزاع المسلح وارتكابها من قِبل أطراف هذا النزاع، فإن عمليات القتل غير القانونية هذه ترقى أيضًا إلى القتل بموجب القانون الدولي الإنساني مما قد يؤدي إلى المسؤولية الجنائية الفردية عن جريمة الحرب المتمثلة في جريمة قتل المسؤولين عن ارتكاب الجريمة، والأمر، المساعدة والتحريض أو المساهمة في ارتكاب عمليات القتل، وكذلك لأي فرد

[395] مصادر سريّة في الملف.
[396] مصادر سريّة في الملف.
[397] مصادر سريّة في الملف.
[398] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا https://almasdaronline.com/articles/165069
[399] الفقرة 6(1) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
[400] الفقرة 3 المشتركة لمعاهدات جنيف، الفقرة 4(2)(a) البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 89.
[401] الفقرة 8 2.(c)(1) نظام روما الأساسي

يتحمل مسؤولية القيادة. كما أن الحكومة اليمنية ملزمة باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للسكان في أراضيها وبالتالي اتخاذ إجراءات إيجابية لحماية الحق في الحياة. ويشير فريق الخبراء كذلك إلى أن النتائج التي توصل إليها في الحالات العشر التي تم التحقيق فيها على أنها عينة من 90 حالة اغتيال تم الإبلاغ عنها تثير بواعث قلق خطيرة فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحالات الأخرى المبلغ عنها.

4. فرض القيود على حرية التعبير

285. بالإضافة إلى عمليات الاعتقال والقتل المفصلة أعلاه، ارتكبت الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني انتهاكات أخرى استهدفت الآراء المخالفة، على ما يبدو من اجل تعزيز سلطتهم في الجنوب ،على حساب الحكومة، الإصلاح وغيرها من المعارضة. في تقريره لعام 2018، وجد فريق الخبراء أنه في الفترة من 2017 إلى أيار/ مايو 2018، كانت هناك سلسلة من الاعتقالات والتهديدات والاعتداءات والعوائق ضد الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والصحف الذين انتقدوا دولة الإمارات العربية المتحدة أو المجلس الانتقالي الجنوبي أو الحزام الأمني أو تم اعتبارهم مؤيدين للإصلاح. وشمل ذلك استهداف الناشطات والمتظاهرات[402].

286. من العام 2016 إلى أوائل العام 2018، في نفس الوقت مع رحيل قطر عن التحالف في عام 2017، هددت قوات الحزام الأمني وأجرت مراقبة على موظفي وكالة الأنباء القطرية الدولية الجزيرة. في أوائل عام 2018، أفادت التقارير أن الإمارات العربية المتحدة أجبرت الحكومة على حرمان الجزيرة من الإذن للعمل في اليمن[403]. بالإضافة إلى ذلك، خلال عام 2018 واستمرت حتى عام 2019 ، استخدمت قوات الإمارات العربية المتحدة وقوات الحزام الأمني تهديدات وتخويف لمنع الصحفيين الآخرين في عدن، الذين كان الكثير منهم ينتقد ممارسات احتجاز الإمارات العربية المتحدة والحزام الأمني، من تغطية القتال في الحديدة عن طريق تقييد وصول الصحفيين إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم.[404]

287. في الفترة ما بين أيار/ مايو 2018 وحزيران/ يونيو 2019 ، تعرض سبعة نشطاء وصحفيين منفصلين قاموا بتوثيق انتهاكات الاحتجاز من قبل الإمارات العربية المتحدة ونشرها، أو الذين انتقدوا علانية دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي، للاعتقال التعسفي وفي بعض الحالات تعرضوا للتعذيب[405]. في 10 حزيران/ يونيو 2019، تم اعتقال سالم عوض الربيزي، وهو عضو في الدائرة السياسية للحركة الجنوبية، على يد النخبة الشبوانية في عتق. في الليلة التي سبقت نشره علناً صورة كاريكاتورية للشيخ محمد بن زايد، بجانب صورة لقيادة المجلس الانتقالي

[402] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا ملخص A/HRC/39/43.
[403] مصادر سريّة في الملف.
[404] مصادر سريّة في الملف.
[405] مصادر سريّة في الملف.

الجنوبي ، كتبت عليها "نحن عبيدك". نُقل الربيزي إلى قاعدة بلحاف التابعة للتحالف حيث بقي مختفياً وقت كتابة هذا التقرير، ويقال أنه تعرض للتعذيب والأذى الشديد[406].

288. ونتيجة لما ورد أعلاه حدث "أثر سلبي" بشكل ملحوظ خلال عام 2018 وحتى يونيو 2019.[407] ترك معظم الصحفيون المستقلون عدن والمناطق الجنوبية للتنقل إلى الخارج، وخضع أولئك الباقون إلى الرقابة الذاتية، والامتناع عن انتقاد المجلس الانتقالي الجنوبي، الإمارات العربية المتحدة والحزام الأمني خوفاً من الانتقام[408]. غادر قادة الإصلاح اليمن لتجنب التعرض للقتل، وكما ورد أعلاه فقد تم استبدال الأئمة بهؤلاء الأكثر امتثالًا للمجلس الانتقالي الجنوبي[409]. لقد ملأ المجلس الانتقالي الجنوبي هذه الفجوة بتطوير وجوده الإعلامي الخاص[410]. استمر توثيق الانتهاكات الأخرى المزعومة لحرية التعبير حتى يونيو 2019 والتي لم يكتمل فيها تحقيقات الفريق بحلول وقت كتابة هذا التقرير.

289. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن حرية التعبير مقيدة من قبل السلطات التي تسيطر على عدن وفي ذلك انتهاك لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. قد يجوز تقييد حرية التعبير قانونيا، لكن فقط وفقًا لما ينص عليه القانون وما هو ضروري لحماية حقوق وحريات الآخرين ولحماية الأمن القومي أو للسلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الأخلاق[411] . لا يبدو أن هذه الشروط قد استوفيت في الحالات التي نظر فيها فريق الخبراء.

4. العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

"في الساعة الثانية صباحًا، كنت نائمة عندما أتى الجنود. ضربوني بشدة في الرأس بمؤخرة بنادقهم. لقد سقطت نصف واعية والدم يتدفق عبر عيني. سحبوا العباءة وبدأوا يغتصبونني. بدأت أصرخ طلبًا للمساعدة، مما جعل أحدهم يغتصبني في الفم. بعد أن انتهوا، هربت عارية نحو الشارع" .

***امرأة ناجية من الاغتصاب*[412]**

العنف الجنسي من قبل قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة

406 مصادر سريّة في الملف.
407 مصادر سريّة في الملف.
408 مصادر سريّة في الملف.
409 مصادر سريّة في الملف.
410 مصادر سريّة في الملف. أنظر كذلك: www.stcaden.com.
411 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 19، أنظر أيضًا التعليق العام على لجنة حقوق الإنسان رقم 34، الفقرات 21-36.
412 مصادر سريّة في الملف.

290. في تقريره لعام 2018 ، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني ارتكبت أعمال عنف جنسي، بما في ذلك الاغتصاب ضد مهاجرين ولاجئين أفارقة في منطقتين في عدن: مركز اعتقال المهاجرين في البريقة وحي البساتين.

291. بعد أيار/ مايو 2018، تم إغلاق مرفق البريقة للمهاجرين. هددت قوات وزارة الداخلية والحزام الأمني باعتقال المهاجرين في منشآت جديدة في المستقبل، ولم تبذل أي جهود واضحة لتصحيح القضايا التي أدت إلى انتهاكات سابقة[413]. لم يتم الإبلاغ عن أي إجراء حتى 21 نيسان/أبريل 2019، عندما استأنفت قوات الحزام الأمني، بحجة الأمن القومي، اعتقال المهاجرين الإثيوبيين والإريتريين. بين هذا التاريخ و 21 نيسان/ أبريل و 30 أيار/ مايو 2019، تم اعتقال ما يقدر بنحو 5000 شخص من إريتريا وإثيوبيا في ظروف قاسية في الملاعب الرياضية الخاضعة لسيطرة قوات الحزام الأمني. وشملت هذه الرجال والنساء والفتيات والفتيان[414]. يشعر الفريق بالقلق من أنه إذا كان هناك فشل في اتخاذ أي تدابير تصحيحية للقضايا الموثقة في المرفق السابق للمهاجرين، فقد تنشأ مخاوف مماثلة للمهاجرين في المرفق الجديد. لم تكتمل التحقيقات في هذه المشكلة بحلول وقت الانتهاء من هذا التقرير.

292. في الفترة 2018-2019 ، تحقق فريق الخبراء من حالتين أخريين من حالات اغتصاب امرأة وصبي في مناطق أخرى من عدن. تشير تقارير موثوقة في عام 2019 إلى استمرار العنف الجنسي من قبل قوات الحزام الأمني ضد المجتمع في البساتين والمعلا وأماكن أخرى في عدن[415]. بالإضافة إلى ذلك، استمرت قوات الحزام الأمني في التهديد بالقتل وإكراه الناجين على عدم الإبلاغ.[417] [416] [418] في المجموع، بين عامي 2016 و 2019 ، اغتصبت قوات الحزام الأمني على الأقل 18 امرأة، وأربعة صبية لا تتجاوز أعمارهم 12 عامًا، وفتاة واحدة، وحاولت اغتصاب امرأة وفتاة واحدة، واختطفت ست نساء.

293. ووصفت المصادر الموثوقة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون في المجتمعات المحلية في عدن، فضلاً عن الضحايا والشهود الأفراد، السلوك العدواني المستمر والشائع لقوات الحزام الأمني ضد سكان حي البساتين وأماكن أخرى في عدن. ولاحظ الجميع الإفلات من العقاب الذي تعمل به هذه القوات في المنطقة ، فضلاً عن الخوف الموجود في كل مكان بين السكان.

[413] مصادر سريّة في الملف.
[414] مصادر سريّة في الملف. Health of Migrants Held by SLC at Risk (9/5/19) https://www.middleeastmonitor.com/20190509-iom-health-of-migrants-held-by-saudi-coalition-in-yemen-at-risk MEM.
[415] مصادر سريّة في الملف.
[416] مصادر سريّة في الملف
[417] مصادر سريّة في الملف.
[418] مصادر سريّة في الملف.

294. وشملت الممارسات الموصوفة دخول قوات الحزام الأمني إلى المنازل في منتصف الليل أو اخذ النساء من الشارع لاغتصابهن. وشمل ذلك الاغتصاب الجماعي، واستخدام الأسلحة لإخضاع الناجين أو اغتصابهم، والعنف الشديد مثل العض والقطع بالسكاكين. ومن الممارسات الشائعة الأخرى اختطاف النساء واغتصابهن، أو التهديد به، كوسيلة لابتزاز الأموال في شكل أخذ رهائن. على حد تعبير أحد الشهود: "السلطات تبيع نساء مجتمعنا[419]."

أ) العنف الجنسي من قبل قوات اللواء المدرع الخامس والثلاثين

295. حقق الفريق في مزاعم العنف الجنسي من قبل أفراد من اللواء 35 المدرع في القوات المسلحة اليمنية في الشماتين، محافظة تعز. تحد محافظة لحج هذه المنطقة الريفية، ويبلغ عدد سكانها عدد كبير من النازحين و"المهمشين".[420] يسيطر اللواء 35 المدرع على الشماتين من قاعدته في بلدة التربة ومن مقر قيادتهم في المخا. تم تشكيل اللواء 35 المدرع من قوات المقاومة المحلية بعد انسحاب الحوثيين من المنطقة في عام 2015 ويحتوي على قوات مع مزيج من الانتماءات وهي قوات تابعه إلى الحكومة.[421]

296. في الفترة ما بين حزيران/ يونيو 2017 و2019، اغتصب أفراد من اللواء المدرع الخامس والثلاثون على الأقل امرأة واثنين من الصبية وحاولوا اغتصاب فتاة واحدة واعتدوا جنسياً على رجل وصبي. قامت القوات بخطف الضحايا وتعريضهم للعنف الشديد والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ارتكب هذه الحالات عدة افراد مسلحين، واستخداموا مركبات عسكرية. تم ارتكاب ست من الحالات السبع في سياق قيام الجنود بواجباتهم المزعومة.

297. وشملت الأساليب المستخدمة اغتصاب العصابات، وارتكاب الإيذاء أمام أفراد الأسرة، واستخدام الأسلحة والأشياء، والتعذيب المطول والعنف والإصابات الشديدة. تم استخدام العنف الجنسي كوسيلة لإذلال وإخضاع أفراد مجتمع المهمشين الكبير، وليس فقط الناجين أنفسهم. كان للعنف تأثير عاطفي عميق على المجتمع، الذي يقع بالفعل ضحية التمييز المستوطن[422].

"لأكثر من شهر [تم حجب الاسم] لم يتمكن من الجلوس أو المشي. كان يبكي كل يوم وكان قلقًا دائمًا. توقف عن الأكل مما أدى الى اصابة كليتيه. فقد طفلي براءته وأخذت طفولته على يد مجرمين تحميهم القيادة العسكرية" .

والدة أحد الناجين من الاغتصاب[423]

[419] زوج وأخ ناجية من الإغتصاب.
[420] مصادر سريّة في الملف.
[421] مصادر سريّة في الملف.
[422] مصادر سريّة في الملف.
[423] مصادر سريّة في الملف.

ب) الانتهاكات

298. يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.[424] قد يؤدي هذا إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في الاغتصاب وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي فضلاً عن التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية.[425] إن أخذ الرهائن محظور أيضًا من قِبل كياني القانون[426] ويعتبر جريمة حرب، وأيضًا في النزاعات المسلحة غير الدولية.[427]]

299. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراد اللواء المدرع 35 وقوات الحزام الأمني ارتكبوا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والتي قد يتحمل الأفراد مسؤولية جرائم الحرب المتعلقة بالاغتصاب وأشكال أخرى من أشكال العنف الجنسي وكذلك التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكونوا مسؤولين عن جريمة الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن. إن الحكومة اليمنية والإمارات العربية المتحدة، بقدر ما هي مسيطرة على القوات و/ أو المنشآت، ملزمة أيضًا باحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. حقوق السكان، وبالتالي اتخاذ إجراءات إيجابية لحماية السكان من العنف الجنسي، وغيرها من الأعمال التي تنتهك حقهم في الحرية والأمن الشخصي.

ج. تعز، خط المواجهة المستمر

1. السياق

300. تعتبر مدينة تعز، عاصمة محافظة تعز، ثالث أكبر مدينة في اليمن من حيث عدد السكان. كانت تعز، المعروفة سابقًا باسم العاصمة الثقافية للبلاد، مسقط رأس احتجاجات عام 2011 التي أدت إلى نهاية حكم الرئيس علي عبد الله صالح. تقع بين الجبال، وعلى الطريق الرئيسي بين صنعاء إلى الشمال، عدن من الشرق، والحديدة إلى الغرب. مع أهميتها السياسية والتاريخية، وموقعها الاستراتيجي الذي يربط بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من البلاد ويطل على مضيق باب المندب، تقع المحافظة في قلب النزاع. وتمثل خط المواجهة [428]الأطول، مع تعرض سكانها لأكثر من أربع سنوات من القتال لتضييق، بدرجات متفاوتة زمنيًا، على الإمدادات الإنسانية وقيود فرضت على حركة سكانها. بعد إطلاق "عملية الرمح الذهبي" والتقدم السريع في أوائل عام 2017 من قبل

[424] الفقرة 7، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 4، البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 93.
[425] الفقرة 8 (2)(e)(vi) نظام روما الأساسي.
[426] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 96.
[427] الفقرة 9(1)، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 3 المشتركة في معاهدات جنيف الفقرة 4(2)(c)، البروتوكول الإضافي الثاني الفقرة 8 (2)(c)(iii) نظام روما الأساسي.
[428] https://www.acleddata.com/2018/12/07/yemens-urban-battlegrounds-violence-and-politics-in-sanaa-aden-taizz-and-hodeidah/

القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها ، عززت الحكومة والقوات التابعة لها مواقعها على الجانب الغربي من المحافظة بينما حافظ الحوثيون على سيطرتهم على المناطق الشمالية والشرقية وخاصة منطقة الحوبان شرق تعز. على الرغم من كون تعز موضوع بيان التفاهم[429] بين أطراف النزاع بموجب اتفاقية استكهولم في كانون الاول/ديسمبر 2018، فقد تم إحراز تقدم ضئيل حتى الآن في تنفيذه، واستمرت تعز في كونها رهنًا للتفاوض بين مختلف الأطراف. في عام 2019، ازداد تعقيد ديناميات المدينة بسبب وجود مجموعات مسلحة مختلفة تقاتل الى جانب القوات المسلحة اليمنية. أدى الخلاف على السلطة بين العناصر العسكرية والسياسية التي كانت متحدة فقط في قتالها ضد الحوثيين ، إلى مواجهات مسلحة بين هذه الجماعات المختلفة داخل المدينة. في 2018-2019، شهدت تعز مواجهات عنيفة بين الجماعات المرتبطة بالإصلاح والجماعة السلفية الرئيسية داخل المدينة المتمثله بكتائب ابو العباس.

301. حقق فريق الخبراء البارزين في الوضع في تعز على مدى فترتين من الزمن تعتبران رمزا لمختلف تطورات النزاع في المحافظة. أولاً، حقق الفريق في الانتهاكات المتعلقة بالنزاع في تعز خلال عامه الأول في 2015-2016، وهي فترة عُرفت بإسم "معركة تعز"، وأعقبت استيلاء مقاتلي الحوثي-صالح على المدينة في آذار/مارس 2015 وما تلاها من الأعمال العدائية بين مقاتلي الحوثي-صالح والمقاومة[430]. تميزت هذه الفترة بالوضع الذي يشبه الحصار الذي أحدثه مقاتلو الحوثي صالح الذين قطعوا طرق الإمداد الرئيسية عن المدينة بعد دفعهم إلى أطرافها. بعد ذلك، حقق الفريق في الانتهاكات التي وقعت في عامي 2018 و 2019 أثناء القتال المستمر للسيطرة على تعز. بينما استمر "الحصار" في التأثير على المدينة ، تميزت هذه الفترة أيضًا بالاشتباكات التي وقعت بين مختلف الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة اليمنية. حدد فريق الخبراء أنماط السلوك التي تُظهر نطاق الانتهاكات التي تحدث ومداها وتثير شواغل جدية بشأن خطر استمرار الانتهاكات، حيث لا تظهر هذه الأنماط أي علامات على التراجع. هذا القسم ليس شاملاً لجميع أنماط أو حوادث الانتهاكات.

2. معركة تعز (2015-2016)

302. في 22 آذار/مارس 2015 ، دخل الحوثيون، بدعم من الجماعات المسلحة الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي لعب دورًا رئيسيًا في الاستيلاء على تعز، المحافظة خلال تقدمهم جنوباً من صنعاء إلى عدن واستولوا على المطار الدولي لتعز وغيرها من المواقع الرئيسية. سرعان ما

[429] Statement of Understanding on Ta'izz, available at https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/taiz_agreement_0.pdf

[430] تأسست المقاومة الشعبية في تعز (سيتم ذكرها لاحقًا بـ"المقاومة" فقط) في نيسان/ أبريل 2015 بنفس الوقت حين كانت مجموعات المقاومة تتأسّس في أجزاء أخرى من البلاد. تكوّنت المقاومة عند إنشائها في تعز من المقاتلين المنضمّين إلى حزب الإصلاح والسلفيّين (كتيبة أبو العبّاس) بالإضافة إلى المواطنين العاديين من المدينة.

أقام مقاتلو الحوثي- صالح معسكرات داخل المدينة، مما أدى إلى زيادة الاحتجاجات المحلية وتشكيل المقاومة في أبريل / نيسان، والتي تضمنت مواطنين من تعز والألوية العسكرية التي ظلت موالية للرئيس هادي (كتائب من الويه تعز 22 و 35 بعد انقسام الألوية بين الطرفين).

303. بين آذار/مارس وتموز/ يوليو 2015، اندلع قتال عنيف في مدينة تعز والمناطق المحيطة بها بين مقاتلي الحوثي- صالح والمتحالفين مع القوات المسلحة اليمنية. وقد شمل ذلك على ما يبدو الاستخدام العشوائي لأسلحة إطلاق النار غير المباشر مثل قذائف الهاون والمدفعية التي تصيب المدنيين والأهداف المدنية، وإطلاق نيران القناصة على المدنيين بشكل عشوائي أو توجيهها نحوهم، لأن القتال أخذ شكل القتال في المناطق المبنيه من شارع إلى آخر. قدمت قوات التحالف الدعم للمقاومة في تعز من خلال الغارات الجوية على مواقع الحوثيين – صالح المزعومة وانزال جوي للأسلحة والذخيرة للمقاومة داخل المدينة. في أوائل يوليو 2015، عززت القوى بما في ذلك الجماعات السلفية من عدن المقاومة داخل تعز، مما دفع مقاتلي الحوثي – صالح إلى خارج المدينة.

304. بدأ حصار مدينة تعز في آب/أغسطس 2015. بعد سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها على أجزاء من المدينة، تمثلت ردة فعل مقاتلي الحوثي – صالح بالسيطرة على الطريقين الرئيسيين، في الغرب والشرق، داخل وخارج المدينة ، وخلق حصار فعال استمر حتى آذار/مارس 2016. كانت الغارات الجوية من قبل قوات التحالف على المدينة وضواحيها في الشهر الأول من النزاع على أساس يومي واستمرت الغارات الجوية العادية طوال الفترة المتبقية من السنة. في جميع أنحاء المحافظة ، بين آذار / مارس وكانون الأول / ديسمبر 2015، تم التقرير عن 687 غارة جوية من قبل مشروع البيانات اليمني.

305. في تشرين الأول/أكتوبر 2015، تكثف قصف المناطق المدنية داخل المدينة، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، وتكرار متزايد للهجمات التي نفذت خلال شهري تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر وكان لها أثر مدمر. وشملت الاعتقالات من قبل سلطات الأمر الواقع، وهي استهدفت بشكل خاص الأفراد الذين اعتُقد أنهم دعموا المقاومة، اختطاف رجال من مناطق تحت سيطرة الحوثيين أو عند نقاط التفتيش. قام قناصة الحوثي – صالح بقتل عدة مدنيين بالرصاص في نوفمبر في مدينة تعز[431]. وكان أولئك الذين يعيشون بالقرب من الخطوط الأمامية الأكثر تضرراً من القناصة فوق المباني، وبعضهم بدا يستهدف المدنيين، بما في ذلك أولئك الذين يبحثون عن الطعام أو الأمان. بحلول نهاية عام 2015 ، كانت الجبهة الرئيسية تقع في مديريه صاله في شرق المدينة ، حيث أقام الحوثيون نقاطاً تطل على قلب المدينة التجاري.[432] "في

[431] United Nations, Letter dated 22 January 2016 from the Panel of Experts on Yemen established pursuant to Security Council resolution 2140 (2014) addressed to the President of the Security Council S/2016/73, 26 January 2016, Annex 49, p.age 142, S/2016/73.

[432] المرجع نفسه، الفقرة 68.

آذار/ مارس 2016 ، سيطرت القوات المسلحة اليمنية على مدخل ثالث إلى مدينة تعز ، نحو الجنوب، كاسرة "الحصار."

306. اتفقت أطراف النزاع على وقف إطلاق النار في تعز في 11 نيسان/ أبريل 2016 ، لكن كلا الطرفين انتهك الاتفاق. الهدنة التي تم تجديدها انتهت في 17 نيسان/ أبريل 2016 قبل يوم من استئناف القتال. استمرت الاشتباكات خلال الأشهر التالية، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين وسط قصف عنيف وقتال بري. بحلول نهاية العام، أصبحت المواقع داخل المدينة راسخة وبقيت الخطوط الأمامية ثابتة إلى حد ما.

أ) الانتهاكات والجرائم المزعومة خلال معركة تعز

كنت أجلس وأراقب الأولاد يلعبون الكرة الطائرة في الحارة وإذ بصاروخ يصيب الملعب ويصيبهم جميعًا[433]*."*

رجل يبلغ من العمر 36 عامًا من حي الكوثر ، مدينة تعز ، أصيب بجروح في هجوم بقذائف الهاون في 27 يناير 2016.

307. منذ بداية النزاع، وخاصةً خلال السنة الأولى، تعرضت مدينة تعز وضواحيها المحيطة وسكانها لقتال عنيف بين أطراف النزاع ، وكل اطراف النزاع احتلت مواقع في مناطق سكنية. تضمنت الهجمات البرية استخدام أسلحة نيران غير مباشرة مثل قذائف الهاون والمدفعية والصواريخ، وكذلك استخدام الدبابات ومدافع ضد الطائرات لضرب أهداف أرضية. تتحمل المناطق السكنية المكتظة بالسكان في المدينة التي تشمل مديريات القاهرة وصاله والمظفر وطأة ذلك، كما يتضح ذلك من حجم التدمير التدريجي الذي يظهر بوضوح على صور الأقمار الصناعية. أصبح العديد من الأحياء، وخاصة تلك الواقعة على أطراف المدينة، خطوط أمامية لحرب المدن التي تضمنت معارك من شارع إلى شارع.[434] حقق فريق الخبراء في عينة من حوادث القصف التي وقعت خلال السنة الأولى من النزاع، قيل في معظم هذه الهجمات، أن مقاتلي الحوثي – صالح كانوا مسؤولين عنها، لا سيما بعد تمركزهم في المناطق المرتفعه والمواقع الاستراتيجية في ضواحي المدينة في صيف عام 2015، بعد أن دفعتهم المقاومة إلى خارج المدينة. بدا أن العديد من الهجمات عشوائية بطبيعتها وأفيد أنها أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بما في ذلك بعض الهجمات التي أسفرت عن مقتل وإصابة أعداد كبيرة من الرجال والأطفال المدنيين وهي غالبًا ما كانت تحصل عندما كان الناس يمارسون حياتهم اليومية، بما في ذلك التسوق للكبار ولعب الأطفال. كما اتخذ القناصة الحوثيون مواقعهم وأطلقوا النار على المدنيين بتهور أو عن عمد، مما أثار الخوف بين تلك المجتمعات التي تعيش بالقرب من الخطوط الأمامية وعلى الصحفيين الذين يغطون النزاع من الخطوط

[433] مصادر سريّة في الملف.
[434] مصادر سريّة في الملف.

الأمامية.كما تسبب القصف في تدمير المنازل والمحلات التجارية والمدارس والمباني الحكومية[435] والأعيان المدنية الأخرى، بما في ذلك المستشفيات، وفي العديد من الحالات، أدت هذه الهجمات إلى تعطيل توفير الخدمات الحيوية للسكان[436]. فيما يلي تفاصيل حوادث تعتبر رمزا لهذه الحالة التي حقق فيها فريق الخبراء والتي وقعت خلال السنة الأولى من النزاع في تعز.

القصف الحوثي والقناصة

هجمات صاروخية على مدينة تعز ، 21 تشرين الاول/أكتوبر 2017

308. في مدينة تعز في 21 كانون الأول/ أكتوبر 2015، قُتل ما لا يقل عن 11 مدنياً (بينهم طفلان وامرأة) وأصيب 29 آخرون (بينهم أربعة أطفال وامرأة) عندما أطلق مقاتلو الحوثي– صالح 10–15 صاروخًا على المناطق السكنية والتجارية، بما في ذلك السوق المركزي في حوالي الساعة 16:30. وصف صحفي الحادث حيث قال أنه سمع انفجارات متتالية بالقرب من منزله وأنه زار المواقع التي سقطت فيها الصواريخ، بما في ذلك شارع 26 أيلول/ سبتمبر[437] وشارع التحرير[438]. وصف أحد الشهود كيف ذهب إلى سطح منزله، الواقع في حي المصباح، بعد سماعه للانفجارات وشاهد تأثير الصواريخ على السوق المركزي وشارع 26 أيلول/ سبتمبر، الذي كان مكتظاً بالسكان. يحتوي الشارع على العديد من المتاجر، بما في ذلك متجر لبيع ملابس الأطفال وغيرها من الأشياء التي أصيبت مباشرة[439]. كما سقط صاروخ على بعد حوالي كيلومتر واحد من مدرسة هائل للبنات، التي كانت تستخدم كقاعدة عسكرية لكتائب أبو العباس منذ بداية النزاع في آذار/ مارس 2015[440]. استقبل الأطباء في مستشفى الثورة أكثر من 50 مريضاً وعالجوا الإصابات في الصدر والبطن والرأس.[441] قال شهود أنهم رأوا ما بين 10 و 15 صاروخًا ، تقريبًا ، أفادوا أنهم يعتقدون أن الصواريخ أطلقت من عدة مواقع بما في ذلك تلة سوفيتيل وشارع الستين، حيث أفاد السكان إلى أنهما مواقع للحوثيين[442]. ومع ذلك ، بالنظر إلى عدد الصواريخ التي تم إطلاقها، فمن المرجح أنها أطلقت من مكان واحد. كانت المناطق التي قصفت خلال هذا الهجوم تحت سيطرة المقاومة في ذلك الوقت.

309. كان من المعروف أن مقاتلي الحوثي–صالح يمتلكون نوع الصواريخ المستخدمة في هذا الهجوم (BM–21) ، وكانت الأهداف التي تأثرت تقع ضمن نطاق تغطية صواريخ مقاتلي الحوثي– صالح من المواقع التي احتلوها داخل المدينة. علاوة على ذلك، سقطت الصواريخ في جزء

[435] مصادر سريّة في الملف.
[436] على سبيل المثال، تم تعطيل الخدمات في المستشفيات (أنظر الفصل الإنساني) والمدارس (أنظر فصل حماية الأطفال) نتيجة القصف.
[437] الموقعين 13.574276, 44.009821و13.573866, 44.013612.
[438] الموقع: 13.577855, 44.013218.
[439] مصادر سريّة في الملف.
[440] مصادر سريّة في الملف.
[441] مصادر سريّة في الملف.
[442] مصادر سريّة في الملف.

من المدينة تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها. لذلك وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن مقاتلو الحوثي –صالح تسببوا في مقتل وإصابة المدنيين وتدمير الأهداف المدنية في هذه الحالة من خلال استخدام أسلحة نيران غير مباشرة لها تأثير واسع النطاق في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين.

هجوم بقذائف الهاون على حي الكوثر ، 27 كانون الاول/يناير 2016

310. في 27 كانون الثاني/ يناير 2016، في حوالي الساعة 5:30 مساءً ، سقطت قذيفة هاون على شارع العريش[443] في حي الكوثر، في شمال مدينة تعز، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص (رجل وثلاثة أولاد) وجرح 17 آخرين (12 رجلاً وخمسة أولاد) أثناء لعبهم لكرة الطائرة. قال أحد الشهود إن هذا حدث بالقرب من منزله، القريب من مسجد الكوثر، *"كان الرجال يلعبون كرة الطائرة وسقطت قذيفة فجأة وكان الوضع بائسًا"*[444]. كان الجيران يلعبون كرة الطائرة يوميًا منذ بداية الحرب، وفقا لشخص محلي آخر شهد ما حدث وأصيب. كان السكان يجتمعون كل يوم بين الساعة 16:00 والساعة 18:00، *ولكننا "توقفنا مباشرة بعد ما حدث، كنا نلعب منذ بداية الحرب حيث لم يكن لدينا أي شيء بسبب الحصار على المدينة*[445]. أصيب الشاهد الثاني في هجوم سابق بقذائف الهاون على الحي في 10 أغسطس 2015، وأصيب بجروح في الرأس[446] .

311. وصف أحد الشهود الحي بأنه "*مزدحم، متواضع ، ومليء بالسكان*".[447] في وقت الهجوم ، كانت المنطقة تحت سيطرة المقاومة ، كما كانت معظم المدينة. على وجه التحديد ، من المعروف أن كتائب الحسم [448]، التي كانت تسيطر على هذه المنطقة في ذلك الوقت ، كانت موجودة في المنطقة من وقت لآخر[449]. أفادت التقارير أن المقاومة الشعبية كانت تسيطر على مبنيين، المعهد الوطني للعلوم الإدارية والمنظمة المركزية للتحكم والمساءلة ، على بعد حوالي نصف كيلومتر في اتجاه الشمال الغربي من حيث سقطت قذيفة الهاون[450]. ويُزعم أن هذا الهجوم شن من منطقة قصر الشعب، والمعروف أيضًا باسم القصر الجمهوري ، أو من الشارع 60 ، وكلاهما كان وقت وقوع الهجوم تحت سيطرة مقاتلي الحوثي– صالح.[451] صرح أحد السكان المحليين، "*يفهم الناس أنه تم إطلاقه من قصر الشعب في الشرق حيث كان الحوثيون ، لم يكن أحد في الغرب* [452]*."*

[443] الموقع 44.019166 ,13.581469 يقرب حوالي خمسين مترًا من موقع الضربة.
[444] مصادر سريّة في الملف.
[445] مصادر سريّة في الملف.
[446] مصادر سريّة في الملف.
[447] مصادر سريّة في الملف.
[448] بقيادة عدنان رزيق.
[449] Mwatana, "Chapters from Hell, Violations of the International Human Rights Law the armed ground conflict in Taiz", 6 November 2016, p.50.
[450] المرجع نفسه، ص. 50.
[451] مصادر سريّة في الملف.
[452] مصادر سريّة في الملف.

312. كان من المعروف أن مقاتلي الحوثي صالح يمتلكون قذائف الهاون مثل تلك المستخدمة في هذا الهجوم، وكانت المواقع التي احتلوها في المدينة ضمن نطاق المواقع التي تأثرت من هذه الأسلحة. علاوة على ذلك، سقطت قذائف الهاون على جزء من المدينة تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها. وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي صالح تسببوا في مقتل وإصابة المدنيين وتدمير الأهداف المدنية في هذه الحالة من خلال استخدام أسلحة إطلاق نار غير مباشرة ذات تأثير واسع على منطقة واسعة في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين.

هجوم قناص يقتل الصحفي أحمد الشيباني، 16 شباط/ فبراير 2016

313. بالنسبة لأولئك الذين يعملون أيضًا بالقرب من الجبهات الأمامية، مثل الصحفيين والناشطين، كانت المخاطر هائلة. قُتل الصحفي أحمد الشيباني برصاص قناص، يقال إنه مقاتل من الحوثي –صالح ، في 16 فبراير / شباط 2016 بينما كان هو وزملاؤه يغطون الأحداث في منطقة بالقرب من مصنع البلاستيك في الحوبان ، شرق المدينة[453]. تم تصوير عملية القتل وبثتها قناة اليمن للشباب التلفزيونية وتبين أن رصاصة واحدة أطلقت على الشيباني أثناء عبوره للشارع ، بعد ثوانٍ من عبور ثلاثة مدنيين آخرين في نفس المكان[454]. قال أحد الزملاء الذي كان يعمل معه في ذلك اليوم إنه على الرغم من أنهم لم يرتدوا سترات خاصة بالصحافة في ذلك اليوم، كانوا واثقين من أنهم تم التعرف عليهم من قبل كصحفيين لأنهم كانوا يحملون كاميرا بوضوح ، ويمكن تحديدها بوضوح على هذا النحو[455]. أصدرت لجنة حماية الصحفيين بيانًا حول مقتله ودعت جميع الأطراف إلى تحمل مسؤوليتها بعدم استهداف الصحفيين[456] .

314. وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن قناص الحوثي –صالح كان مسؤولًا عن هذا القتل المتعمد.

الانتهاكات

315. يحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات المباشرة ضد المدنيين ، ولا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية. يُعد توجيه الهجمات المتعمدة ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد الأفراد المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني ويصل إلى حد جريمة الحرب التي قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية[457]. يحظر مبدأ التمييز كذلك الهجمات العشوائية ، أي الهجمات التي من هذا النوع لضرب الأهداف

[453] مصادر سريّة في الملف.
[454] https://www.youtube.com/watch?v=TMRN95YcGkY (Last Accessed on 17 July 2019).
[455] مصادر سريّة في الملف.
[456] لجنة حماية الصحفيين، "مقتل صحافي يمني في تعز،" 17 شباط/ فبراير 2016.
[457] الفقرة 8 2.(e)(i) نظام روما الأساسي.

العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز[458]. تشكل الهجمات العشوائية ، على سبيل المثال ، هجمات تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد.[459] إن شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين يعد جريمة حرب.[460]

316. هناك أنواع معينة من الأسلحة المتفجرة التي لها مدى واسع الصدمات ، مثل المدفعية ومدافع الهاون والصواريخ غير الموجهة، والتي تستخدم التفجير والشظايا للقتل والإصابة تكون غير دقيقة بطبيعتها عندما تستخدم في أماكن سكنية. في عام 2011، ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه "نظراً للاحتمالية الكبيرة للتأثيرات العشوائية وعلى الرغم من عدم وجود حظر قانوني صريح لأنواع محددة من الأسلحة، ترى اللجنة الدولية أنه ينبغي تجنب الأسلحة المتفجرة ذات المدى الواسع التأثير في المناطق المكتظة بالسكان[461]. "استخدام هذه الأنواع من الأسلحة ضد الأهداف العسكرية الموجودة في المناطق المأهولة بالسكان" من المحتمل أن يكون ضد قواعد القانون الإنساني الدولي التي تحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة[462] "مبدأ التمييز مهم بشكل خاص في سياق استخدام الأسلحة الثقيلة بكثافة في المناطق المأهولة بالسكان، كما هو الحال في حوادث القصف المذكورة أعلاه. على الرغم من وجود أهداف عسكرية يمكن تحديدها والتي ربما كانت هدف الهجوم، إلا أن نوع السلاح المستخدم والمكان الذي أطلق منه يجعلان الهجوم بلا تمييز. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن مقاتلي الحوثي– صالح كانوا مسؤولين عن شن هجمات على مناطق مكتظة بالسكان باستخدام أسلحة غير مباشرة ذات تأثير واسع النطاق قد يصل الى الهجوم العشوائي. قد يولد ذلك مسؤولية جنائية عن جريمة الحرب المتمثلة في شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين[463]. نظرًا لظروف الهجوم، على سبيل المثال توقيت الهجوم الذي ضرب السوق المركزي في ساعة مزدحمة، انتهك الحوثيون أيضًا الالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين وتقليل الخسائر في صفوفهم.

317. فيما يتعلق بمقتل الصحفي على يد قناص في 16 فبراير/ شباط 2016 ، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأنه استهدف عمداً بواسطة قناص من الحوثيين. حقيقة أنه أطلق عليه

[458] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 11-12، أنظر أيضًا الفقرة 13، البروتوكول الإضافي الثاني.
[459] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12.
[460] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[461] تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر
"International Humanitarian Law and the challenges of contemporary armed conflicts: Report, October 2011", p.42, available at www.icrc.org/eng/assets/files/red-cross-crescent-movement/31st-international-conference/31-int-conference-ihl-challenges-report-11-5-1-2-en.pdf.
[462] تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر
"International humanitarian law and the challenges of contemporary armed conflicts", Document Prepared by the ICRC, Geneva, October 2015, (32IC/15/11) for the 32nd International Conference of the Red Cross and Red Crescent, 8-10 December 2015, Section VII, The use of explosive weapons in populated areas, p.49 and 50.
[463] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

الرصاص بعد أن عبر ثلاثة مدنيين الطريق بالفعل والدقة التي أصيب بها في الرأس تدل على أن القناص أطلق النار عليه عمداً وأنه لم يطلق النار بشكل عشوائي. بالإضافة إلى ذلك ، لم تكن هناك أي إشارة على إن كان الصحفي يشارك مباشرة في الأعمال العدائية وبالتالي فقد حمايته كمدني وقت قتله. علم القناص أو كان ينبغي أن يعلم أن الشخص الذي استهدفه كان مدنيًا. قد يؤدي ذلك إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجوم متعمد ضد مدني لا يشارك مباشرة في الأعمال العدائية.

قصف مزعوم من قبل القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها

318. خلال النزاع في تعز، ورد أن القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها اطلقت النار أيضًا على المناطق المأهولة التي يسيطر عليها الحوثيون باستخدام أسلحة نارية غير مباشرة ذات تأثير واسع على المنطقة. في 9 أغسطس 2015 [464]، في فترة ما بعد الظهر، سقطت قذيفة هاون أطلقتها المقاومة[465] في منتصف شارع في حي الصويمل ، في مديرية الصاله ، مدينة تعز ، مما أسفر عن إصابة 16 مدنياً (12 صبيا ، ثلاثة رجال وامرأة واحدة). بحسب أحد الشهود، *"كان الأطفال يلعبون في الشارع عندما سقط الصاروخ"* [466]. وصف شاهد آخر تأثير القذيفة: *"سمعت قذيفة قوية وسقط الهاتف من يدي بسبب تأثيره، سمعت صراخًا عالياً وركضت لأرى ما حدث، كان الجميع يصرخون قذيفة ، قذيفة"*[467] . وقت وقوع الهجوم،[468] كانت المنطقة تحت سيطرة مقاتلي الحوثي-صالح، وكان مقاتلو الحوثي-صالح في بعض المباني في شارع بجوار المكان الذي كان يلعب فيه الأطفال ، وفقًا لأحد الشهود[469]. وورد أن المقاومة كانت على بعد حوالي 100 متر من الشارع الذي استهدف كما واحتلت مدرسة ومكتبة قريبة[470]. شهدت المنطقة مواجهات عنيفة بين الجانبين رغم أن ذلك اليوم كان هادئًا وفقًا لشاهد واحد. توقفت المواجهات في المنطقة في أوائل عام 2018 ، وفي ذلك الوقت تم تهجير العديد من السكان المحليين ، تاركين سوق الصويمل وهو كان شارعا مزدهرا مليئا بالتجار، وأصبح مهجورًا تمامًا الآن[471]. لم تصل التحقيقات في حادثة القصف المزعوم هذه إلى نتيجة فيما يتعلق بالمسؤولية بسبب وجود مواقع كلا الطرفين ضمن نطاق هذا الموقع ولا يوجد أي دليل واضح حول الاتجاه الذي تم إطلاق القصف منه.

319. استمرت الأعمال القتالية في الضواحي الشرقية للمدينة، ونفذت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها هجمات في الأحياء السكنية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما

[464] مصادر سريّة في الملف.
[465] Mwatana, "Chapters from Hell", p. 33.
[466] مصادر سريّة في الملف.
[467] مصادر سريّة في الملف.
[468] مصادر سريّة في الملف.
[469] مصادر سريّة في الملف.
[470] مصادر سريّة في الملف.
[471] https://www.youtube.com/watch?v=ftTuj3x93mI.

تسبب في خسائر في صفوف المدنيين[472]. حقق فريق الخبراء في عدد من حوادث القصف هذه في مدينة تعز التي يُزعم أنها نسبت إلى القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها ، والتي لم تتوصل التحقيقات بشأنها إلى استنتاجات فيما يتعلق بالطرف المسؤول بحلول وقت الانتهاء من هذا التقرير.

3. الصراع المستمر للسيطرة على تعز(2019 – 2018)

320. خلال عامي 2018 و 2019 ، تغيرت ديناميكيات النزاع داخل مدينة تعز، بما في ذلك تصاعد النزاع بين الجماعات التابعة للقوات المسلحة اليمنية. في حين أن القتال بين الحوثيين والجماعات اليمنية التابعة للقوات المسلحة اليمنية انخفض نسبيًا في الشدة ، إلا أن الأنماط المرصودة سابقًا ، بما في ذلك استمرار القيود المفروضة على حرية التنقل ، استمرت في التأثير على المدنيين. انتهى عام 2017 بغارة جوية قاتلة في 26 ديسمبر / كانون الأول قصفت سوق محسيس في مديرية التعزية ، مما أسفر عن مقتل 36 مدنياً على الأقل (بينهم تسعة أولاد) ، وجرح 46 رجلاً[473]. في حين أن عدد الغارات الجوية في عامي 2018 و 2019 كان أقل مقارنة بالسنوات السابقة ، وفقًا لمشروع البيانات اليمني ، استمرت الغارات الجوية في المحافظة في احداث إصابات بين المدنيين، مما يبرز المخاوف المستمرة بشأن عمليات الاستهداف التابعة للتحالف[474] .

321. على الرغم من الانخفاض في القتال المستمر في عامي 2017 و 2018 بين الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها مقارنة بالعامين الأولين من النزاع ، فإن القتال المتقطع والقصف المكثف طوال الفترة استمر في إلحاق الضرر بالمدنيين والتأثير على الأهداف المدنية. في بداية عام 2018، قيل ان هناك قصف عشوائي على المناطق السكنية في مدينة تعز، وكذلك في منطقتي المقبنه والوازعية[475]. يُزعم أن الصواريخ التي أطلقت من مواقع الحوثيين قتلت وجرحت مدنيين في المديريات الريفية بالمحافظة، في مناطق خالية من أي نزاع قريب أو أهداف عسكرية واضحة. استمر القناصة الحوثيون في تهديد أولئك الذين يعيشون بالقرب من الجبهات الأمامية ، والذين يتعرضون في حياتهم اليومية لخطر إطلاق النار عليهم. من أواخر مايو 2019 ،

[472] مصادر سريّة في الملف.

[473] A/HRC/39/43 الفقرة 31

[474] وفقًا لمشروع البيانات اليمني، بين آذار / مارس وكانون الأول / ديسمبر 2015، تم تنفيذ 697 غارة جوية في محافظة تعز. في العام 2016، تم تنفيذ 728 غارة جوية في محافظة تعز. في العام 2017، تم تنفيذ 1034 غارة جوية في محافظة تعز. في العام 2018، تم تنفيذ 173 غارة جوية في تعز. في العام 2019، وحتى نهاية تموز/ يوليو، تم تنفيذ 24 غارة جوية في محافظة تعز. في المجموع، تم تنفيذ 2656 غارة جوية في محافظة تعز من آذار/ مارس 2015 حتى نهاية تموز/ يوليو 2019. مشروع البيانات اليمني هو مشروع لجمع البيانات مفتوحة المصدر ويتتبع الخسائر في صفوف المدنيين جرّاء النزاع المسلح في اليمن. ويصف نفسه بأنه مشروع مستقل لجمع البيانات يهدف إلى جمع ونشر البيانات المتعلقة بسير الحرب في اليمن بهدف زيادة الشفافية وتعزيز مساءلة الجهات الفاعلة المعنية. يقال إنه يتلقى تمويلًا من مؤسسات المجتمع المفتوح وجمعية Joseph Rowntree الخيرية وCharitable Trust. يعتمد أيضًا على المساهمات المجانية للمتطوعين. يتم وصف طرق جمع البيانات الخاصة به على النحو التالي: يتم جمع البيانات من خلال المصادر المفتوحة والتأكد من مراجعها عبر استخدام مجموعة واسعة من المعلومات تشمل وكالات الأنباء المحلية والدولية وتقارير وسائل الإعلام، حسابات وسائل التواصل الاجتماعية بما فيهاتويتر وفايسبوك ويوتيوب وفيديويات أخرى وواتسآب، تقارير من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، السجلات الرسمية من السلطات المحلية، وتقارير مجموعات حقوق الإنسان الدولية. أنظر https://yemendataproject.org/data.html

[475] OCHA, Yemen Humanitarian Update Covering 19 - 25 February 2018,

تصاعد القتال العنيف على أطراف المدينة من الغرب والشمال والشرق باستخدام أسلحة ثقيلة. بدأت المواجهات في ساعة متأخرة من الليل واستمرت حتى الصباح[476]. كما وصفها أحد السكان المحليين: "في ثلاثة أيام تمت إعادتنا إلى بداية الحرب[477] ."

322. منذ حزيران/يونيو 2018 وصاعدا، سعت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها لكسر الحصار على المدينة من خلال مهاجمة طرق الإمداد الحوثية الرئيسية المؤدية إلى محافظتي الحديدة وإب. على الرغم من فتح طريق أدى إلى عدن ، ظل الوصول الإنساني والتجاري مقيدًا بسبب ظروف الطرق والسيطرة على الطرق الرئيسية على الرغم من محاولات التوسط في وقف إطلاق النار وفتح الطريق من وإلى تعز[478] .

323. قامت جميع أطراف النزاع بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ووردت أنباء عن العديد من حالات الاختفاء القسري وكذلك عن أماكن احتجاز غير قانونية وسرية في تعز. ووردت أنباء عن التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة في مراكز الاعتقال التي تديرها سلطات الأمر الواقع.

324. اندلعت اشتباكات داخلية عنيفة في بعض الأحيان خلال عام 2018 بين قوات مختلفة تقاتل إلى جانب القوات المسلحة اليمنية، وهي كتائب أبو العباس والجماعات التابعة لحزب الإصلاح. (بما في ذلك اللواء 22 مشاه آلي. في آب/ أغسطس 2018، عقد اجتماع طارئ بين الرئيس هادي ومحافظ تعز أمين محمود، مما أسفر عن إنشاء لجنة امنية لإنهاء العنف[479]. ومع ذلك، استمرت التوترات والاشتباكات، وتفاقمت في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2019 مع مزاعم بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ، بما في ذلك عمليات الإعدام دون محاكمة[480]. كجزء من اتفاق تم التوصل إليه، في أيار/ مايو 2019، انسحبت كتائب أبو العباس من المدينة القديمة، التي سيطرت عليها، وأعادت نشرها على جبهة الكدحه، على الجانب الغربي من تعز. أدت المنافسة على النفوذ والسلطة بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة التي تعمل مع القوات المسلحة اليمنية في تعز إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الناجمة عن النزاع المسلح، وأعاقت تحسين الأمن وسيادة القانون والمساءلة داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في تعز. استمرت هذه التطورات في إعاقة وصول الضحايا وعائلاتهم إلى العدالة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان.

غارات جوية مزعومة من قبل قوات التحالف

[476] مصادر سريّة في الملف.
[477] مصادر سريّة في الملف.
[478] مصادر سريّة في الملف.
[479] http://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/6620.
[480] خلال هذه الأحداث، تلقى فريق الخبراء تقارير عن حرق مستشفى ومنازل مجاورة واختطافات وإعدام بإجراءات موجزة.

325. في 24 أيار/ مايو 2019، في مديرية ماويه، في غرب محافظة تعز، في حوالي الساعة 12:20 ظهراً ، وقت صلاة الجمعة تقريباً، دمر انفجار، يُزعم أنه نتيجة غارة جوية، محطة وقود، قتل 12 مدنياً (بينهم سبعة أولاد) وجرح اثنين آخرين[481] اثنان من الرجال الذين قتلوا كانا موظفين في محطة الوقود، والأشخاص الثلاثة الباقون لم يتم التعرف عليهم. وكان الرجلان المصابان من موظفي محطة الوقود. [482]هرع السكان المحليون إلى مكان الحادث، ووصف أحد الشهود أنهم شاهدوا النار وبقايا القتلى[483]. حدد فريق الخبراء موقع محطة الوقود، التي تقع في منطقة نائية وريفية من المديرية، وحصل على صور الأقمار الصناعية والأدلة الفوتوغرافية التي أكدت تدميرها. وفقًا لشهود عيان لحادثة الانفجار، لم تكن هناك مواقع عسكرية أو وجود عسكري في المنطقة[484] .

326. تلقى فريق الخبراء تقارير[485] عن غارتين جويتين زُعم أنهما وقعتا في 28 حزيران/ يونيو 2019 عند الظهر تقريبًا على منزل في منطقة ورزان، في مديرية دمنة خضير، وأفيد أن الغارة الأولى أسفرت عن مقتل ستة أشخاص على الأقل (رجلان وامرأة واحدة وثلاثة أطفال). وذُكر أن المنزل نفسه قد تعرض للهجوم مرة أخرى، لمرة ثالثة، في 2 يوليو/ تموز.

327. لا يزال فريق الخبراء يشعر بالقلق إزاء هذه الغارات الجوية المزعومة ، والتي لم تكتمل التحقيقات بشأنها حتى وقت الانتهاء من هذا التقرير، وإن أثبتت، أن هذه الهجمات تعرض أنماطًا

[481] مصادر سريّة في الملف.
[482] مصادر سريّة في الملف.
[483] مصادر سريّة في الملف.
[484] مصادر سريّة في الملف.
[485] مصادر سريّة في الملف.

مماثلة للهجمات الأخرى التي وثقها الفريق ، والتي أثيرت بشأنها مخاوف حول انتهاك القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بمبادئ التمييز التي قد يكون لدى التحالف أو التناسب ، وكذلك الاحتياطات في الهجوم ، وهذه الانتهاكات قد تشكل جرائم حرب.

القصف الحوثي وهجوم القناصة

"نحن نعيش بين الحياة والموت ولا يمكننا الذهاب إلى أي مكان[486]."

والد أطلق قناص النار على ابنه البالغ من العمر 13 عامًا

328. أسفرت حوادث القصف والقناصة عن مقتل وإصابة المدنيين ، ولا سيما الأطفال. حقق فريق الخبراء في عينة من الادعاءات الرمزية ، عبر إجراء تقصي حقائق مفصل في العديد منها. في حالتين قام فريق الخبراء بالتحقيق فيهما ، سقطت صواريخ أطلقت من مواقع الحوثيين المزعومة في المناطق الريفية ، مما أدى إلى مقتل وإصابة ثمانية من الإناث من عائلة كبيرة ، وفي الحالة الأخرى قتل وجرح سبعة إخوة وأخوات أثناء سيرهم في مقبرة في صباح عيد الفطر. في حالتين أخريين ، تم إطلاق النار على فتاة تبلغ من العمر 12 عامًا وصبي يبلغ من العمر 13 عامًا على أيدي قناصة الحوثيين المزعومين خلال أسبوع عيد الفطر. وترد أدناه نتائج هذه الحالات ، وكذلك وفاة اثنين من النشطاء الذين يساعدون العائلات على الجبهات الأمامية.

329. وثق فريق الخبراء مقتل اثنين من النشطاء المحليين ففي 8 شباط / فبراير 2018 كان الناشطون يساعدون الأسر التي تعيش بالقرب من الجبهات، وهما ريهام بدر الذبحاني ومؤمن سعيد حمود رسام. قُتل الاثنان في مديرية صاله نتيجة لإطلاق نار عشوائي من سلاح متوسط الى ثقيل الحجم من موقع الحوثيين [487]، وربما عبر طلقة مقاومة للطائرات[488]. كانت ريهام من الناشطين البارزين في تعز وأيضًا مراقبة ميدانية للجنة التحقيق الوطنية.

330. في 28 نيسان / أبريل 2019، سقط صاروخ على منزل في منطقة جبل حبشي، مما أسفر عن مقتل خمسة من الإناث من عائلة كبيرة (امرأتان وثلاث فتيات)، وإصابة ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين 3 و 4 و 12 سنة. سمع قريب للعائلة صاروخاً يمر فوق منزله في ذلك الصباح بعد صلاة الفجر واعتقد أنه سقط في حقل كما رأى الكثير من الغبار. عندما وصل إلى المنزل مكان الحادثه ، قال إنه رأى جثث الموتى ويمكنه "سماع معاناة أقربائه".[489] حاول إزالة الجثث وتمكن من انقاذ إحدى الفتيات الصغيرات المصابات[490]. يُعتقد أن مقاتلي الحوثي أطلقوا الصاروخ من

[486] مصادر سريّة في الملف.
[487] مصادر سريّة في الملف.
[488] مصادر سريّة في الملف.
[489] مصادر سريّة في الملف.
[490] مصادر سريّة في الملف.

موقعهم في منطقة الكدحة [491] الواقعة على الجانب الغربي من مدينة تعز[492]. في حادثة أخرى، يوم الثلاثاء 4 حزيران/ يونيو 2019، في حوالي الساعة 6:30 صباحًا، في صباح عيد الفطر ، قتل صاروخ فتاة في السادسة من العمر وأصاب ستة أطفال آخرين (أربعة فتيان وفتاتان)[493] . كان الأطفال يمشون من قرية العصب إلى قرية القردين، الواقعة في حي المسراخ عبر مقبرة ، عندما سقط الصاروخ وانفجر. "*[كنا] في طريقنا للصلاة؛ لقد كنا بالقرب من المكان وتفاجأنا بصاروخين. شاهدنا الدخان والنار ورأينا الأطفال يفرون من الحادث ورأينا بعض الأشخاص يساعدون الطفل. ذهبنا إلى المكان للمساعدة ولإنقاذ الاطفال.* [494] " فُهم أن مقاتلي الحوثي أطلقوا الصاروخ من مواقعهم في الحوبان، شرق مدينة تعز[495] .

331. في 2 حزيران/ يونيو 2019، في حوالي الساعة 3:30 صباحًا، أصابت رصاصة أطلقها قناص يعتقد أنه من مقاتلي الحوثي فتاة تبلغ من العمر 12 عامًا. اخترقت الرصاصة منزل جدها في مديرية المظفر، غرب مدينة تعز. توفيت فيما بعد متأثرة بجراحها في 7 حزيران/ يونيو 2019 [496]. كانت تتناول السحور ، الوجبة الثانية خلال شهر رمضان، مع أجدادها وعمتها في الطابق الأرضي من منزل أجدادها، والذي يقع في شارع الثلاثين، بالقرب من المطار القديم، منطقة قريبة من الجبهة الأمامية[497]. كانت هذه المنطقة عرضة لمواجهات شديدة خلال الليل[498]. دخلت الرصاصة من خلال نافذة معدنية صغيرة في الجزء الأمامي من المنزل ثم خرجت من الباب إلى المكان / الصالون حيث كانت الأسرة تأكل وأصابت الفتاة في رقبتها[499]. يبدو أن القناص أطلق رصاصة واحدة بدلاً من عدة طلقات من الأسلحة الخفيفة، حيث لم ترد أنباء عن أن الرصاص قد اخترق المنزل.

332. في 5 يونيو / حزيران 2019، في اليوم الثاني من عيد الفطر، أطلق قناص النار على صبي يبلغ من العمر 13 عامًا وقتله بينما كان يجلب الماء في الصباح الباكر في منطقة المفتش، عصيفرة، في شمال مدينة تعز[500]. هرع والده، الذي نبهه أصدقاء ابنه، إلى البئر، على بعد 400 متر من منزله، ورفع ابنه النازف على دراجته النارية لنقله إلى المستشفى[501]. وبحسب ما ورد كان القناص متموضعا على بعد حوالي كيلومتر واحد[502]، واستناداً إلى صور المنطقة التي فحصها فريق الخبراء، كان من الممكن أن يكون لديه رؤية واضحة للطفل الصغير. قال الأب إنهم يعيشون على خط

[491] تشير تقارير أخرى إلى إطلاق الصواريخ من قرية البرح، مديرية مقبنة. مصادر سريّة في الملف.
[492] مصادر سريّة في الملف.
[493] مصادر سريّة في الملف.
[494] مصادر سريّة في الملف.
[495] مصادر سريّة في الملف.
[496] مصادر سريّة في الملف.
[497] مصادر سريّة في الملف.
[498] مصادر سريّة في الملف.
[499] مصادر سريّة في الملف.
[500] مصادر سريّة في الملف.
[501] مصادر سريّة في الملف.
[502] مصادر سريّة في الملف.

المواجهة، *"نحن نعيش بين الحياة والموت ولا يمكننا الذهاب إلى أي مكان"*[503]. كان هذا الفتى أحد ثلاثة أطفال أطلق عليهم قناصة الحوثيون النار في المدينة خلال أسبوع عيد الفطر.

الانتهاكات

333. يحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات المباشرة ضد المدنيين وينص على أنه لا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية. يعد توجيه الهجمات المتعمدة ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد الأفراد المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني ويصل إلى حد جريمة الحرب[504]. يحظر مبدأ التمييز كذلك الهجمات العشوائية، أي الهجمات التي من هذا النوع لضرب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز[505]. تشكل الهجمات العشوائية، على سبيل المثال، هجمات تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد[506]. إن شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين يعد جريمة حرب[507].

334. في جميع الهجمات الموصوفة أعلاه، قدم فريق الخبراء أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين كانوا مسؤولين، بسبب موقع تموضعهم فيما يتعلق بمكان وقوع الأسلحة. القصف الذي وقع في المناطق الريفية دون قتال حوله هو بمثابة هجمات عشوائية بسبب طبيعة السلاح المستخدم والمكان الذي يستهدفه. حتى لو كانت الأهداف العسكرية المحددة قد تكون هدفًا للهجوم ، فإن حقيقة أن نوع السلاح المختار لا يضمن أنه يمكن التمييز بين تلك الأهداف والمدنيين المعروفين في المناطق بشكل صحيح ، مما يجعل الهجوم عشوائيًا، وانتهاكا للقانون الإنساني الدولي. في حالة الصبي الذي يبلغ من العمر 13 عامًا والذي قُتل في 5 حزيران/ يونيو 2019 ، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين استهدفوا مدنيًا بشكل متعمد، حيث كان هناك على ما يبدو خط واضح للعيان فيما يتعلق بما كان مستهدفًا.

335. وجد فريق الخبراء أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين مسؤولون عن شن هجمات عشوائية تؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين، وفي قضية قناص واحدة، لاستهداف المدنيين عمدا. هذه الأعمال قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.

3. إستخدام الالغام الارضية من قبل الحوثيين

"لم نكن نعرف أن هناك ألغام أرضية زرعها الحوثيون. دست على لغم أرضي بينما كنت أسير.لقد تم زرع لغم أرضي بجانب الطريق وآخر بالقرب من بئر الماء. صرخت ، "ساعدوني" . تنفست بشدة

[503] مصادر سريّة في الملف.
[504] الفقرة 8 2.(e)(i) نظام روما الأساسي.
[505] الفقرة 13(2) البروتوكول الإضافي الثاني، دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 11-12.
[506] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12.
[507] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

وجلست لفترة حتى وجدت شخصًا يأخذني إلى المستشفى. لقد صدمت عندما علمت أن قدمي قد بترت"

ضحية لغم أرضي في تعز

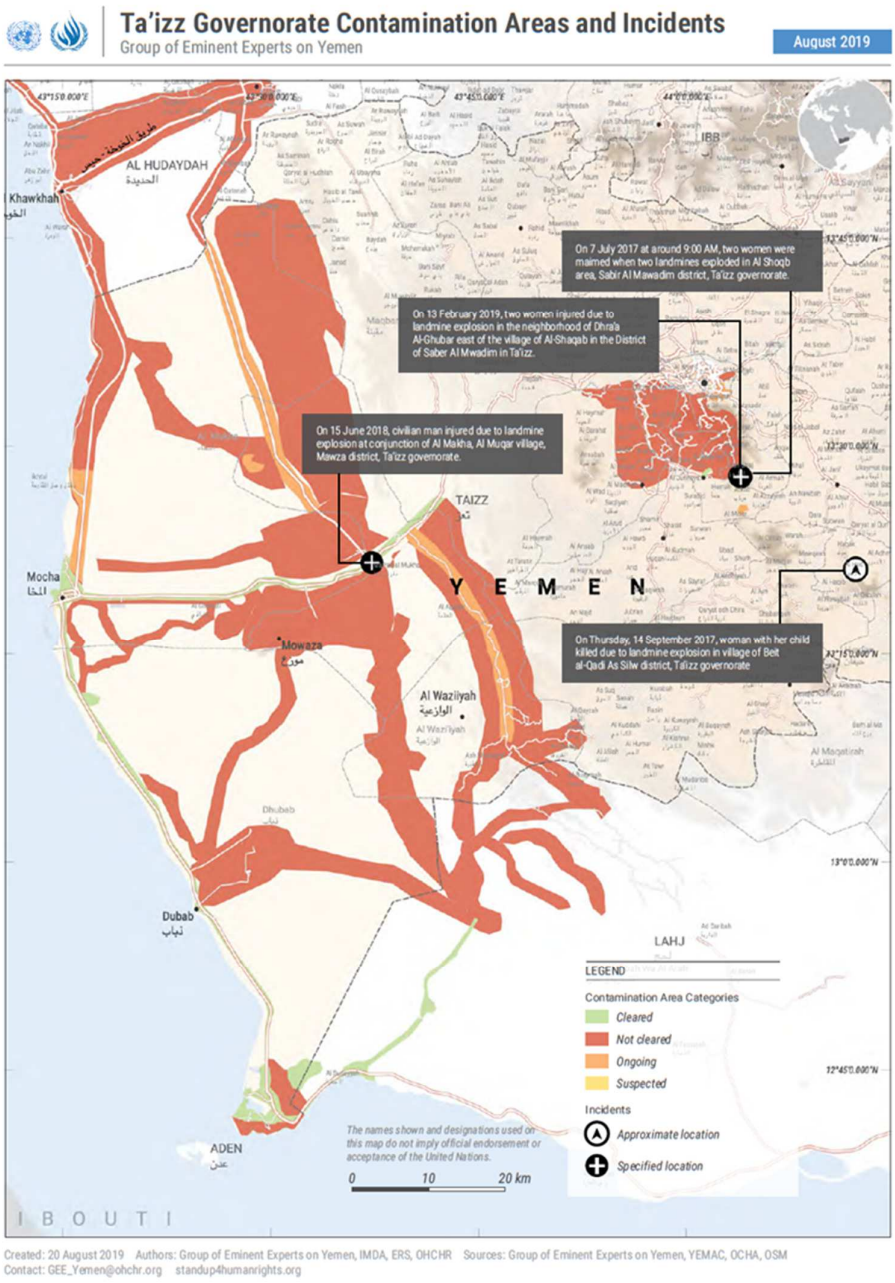

336. استمر تاثير الألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون منذ عام 2015 ، أثناء تقدمهم نحو تعز، في إلحاق الأذى بالمدنيين حتى عام 2019. إن زرع الألغام في بداية النزاع لإبطاء تقدم القوات المسلحة اليمنية والتابعة لها، أدى الى تلوث مساحات شاسعة من المحافظة. ألحقت الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات التي زرعت في مداخل ومخارج المدن والبلدات والقرى، وكذلك في المنازل والحدائق والأراضي الزراعية في المناطق التي قاومت وجود الحوثيين أضرارا في حياة السكان

وسبل عيشهم. تعز هي واحدة من أكثر المحافظات المتضررة بالألغام في اليمن حيث قتلت الألغام الأرضية وشوهت المدنيين، وأعاقت حياتهم، وعرقلت وصول المساعدات الإنسانية، ومنعت عودتهم بأمان إلى منازلهم.

337. استعرض فريق الخبراء 32 حادث لغم أرضي في تعز حدثت بين الفترة من تموز/ يوليو 2016 إلى تموز / يوليو 2018. تحقق فريق الخبراء من 17 حادث انفجار الغام ارضية في تعز والتي تسببت بمقتل 15 مدني (7 أطفال، و 6 رجال، وامرأتين) وكذلك جرح 28 مدنياً (12 رجل، و9 اطفال، و7 نساء). تشير سجلات اللجنة الوطنية للتحقيق اليمنية إلى أن 145 مدنياً (70 رجلاً و 35 طفلاً وتسع نساء) قُتلوا بسبب انفجار ألغام أرضية في تعز، وأصيب 138 مدنياً (89 رجلاً و 34 طفلاً و 15 امرأة) من بداية النزاع حتى كانون الثاني/ يناير 2019. وفقًا لما ورد لفريق الخبراء فأن مركز الاطراف الصناعيه وإعادة التأهيل التابع لمكتب الصحة العامة والسكان في تعز عالج 288 من ضحايا الألغام الأرضية بترت أطرافهم بسبب إصابات الانفجار وينتظرون الأطراف الاصطناعيه.[508] توضح هذه الأرقام وحدها حجم تأثير الألغام الأرضية على المدنيين في المحافظة. حقق فريق الخبراء في عينة من الحوادث الناتجه عن انفجارات الألغام الأرضية التي أسفرت عن مقتل وجرح مدنيين، ترد تفاصيلها أدناه.

338. في 15 يونيو / حزيران 2018 ، في الصباح الباكر ، أصيب رجل جراء انفجار لغم أرضي بالقرب من قرية المعقر في مديرية الموزع .[509] بينما كان في طريقه يرعى الاغنام، داس على لغم أرضي. أدى الانفجار إلى بتر قدمه اليسرى. كان الرجل يكسب رزقه من الرعي. على عكس كثيرين آخرين من قريته، فقد قرر البقاء عندما تقدم الحوثيون في المنطقة في المراحل الأولى من النزاع. استعادت القوات المسلحة اليمنية سيطرتها على المنطقة بحلول ديسمبر 2015، لكن الألغام التي زرعها الحوثيون ظلت.

339. في حادثة أخرى، في 14 سبتمبر / أيلول 2017 ، الساعة 13:00، قُتلت امرأة وطفلها في مديرية الصلو عندما داست على لغم أرضي زرع على طريق على بعد 300 متر من منزلها. ووفقًا للشهود ، تلقت المرأة تهديدات عبر الهاتف من أحد زعماء الحوثيين المحليين الذي قيل إنه أراد التحدث إليها حول "حركات غير طبيعية بالقرب من منزلها". ورد أن الشهود سمعوا صوت الانفجار ورأوا الدخان عندما انفجر الجهاز. علماً ان المرأة سبق وقد أصيبت من قبل قناص حوثي أثناء عملها في مزرعتها.

340. في 7 يوليو / تموز 2017 ، حوالي الساعة 09:00 صباحًا، تم تشويه سيدتين عندما انفجر لغمان أرضيان في منطقة الشقب بمديرية صبر الموادم في محافظة تعز. اللجان الشعبية التابعة

[508] مصادر سريّة في الملف.
[509] مصادر سريّة في الملف.

للحوثيين والجماعات المسلحة المكونة من وحدات الجيش الموالية للرئيس السابق قد زرعت الألغام الأرضية على الطريق الغير معبدة في منطقة الشقب، وهو موقع استراتيجي للوصول إلى قرى مختلفة، لإبطاء تقدم جماعات المقاومة التابعة للقوات المسلحة اليمنية. أصبحت الألغام الأرضية تهديدًا واضحًا للمدنيين في هذه المنطقة حيث قتل ثلاثة وأصيب 11 آخرون.

341. في 13 شباط/ فبراير 2019 ، أصيبت امرأتان بجروح نتيجة انفجار لغم أرضي في حي ذراع الغبار، شرقي قرية الشقب، في مديرية صبر الموادم. في الساعة 10:30 من ذلك اليوم، كانت امرأة تبلغ من العمر 43 عامًا تجمع الحطب للطهي قد دعست على لغم أرضي. أدى الانفجار إلى إصابة المرأة وبتر ساقها اليمنى. ساعد الشهود في نقلها إلى مستشفى الصفوة في مدينة تعز . [510] كما أصيبت سيدة في الخامسة والعشرين من عمرها في يدها وساقها جراء شظايا الانفجار نفسه. وفقًا لسكان محليين ، لم تكن هاتان المرأتان أول ضحايا الألغام الأرضية في القرية. كان 14 قرويًا قد وقعوا بالفعل ضحايا للألغام الأرضية التي زرعها الحوثيون في المناطق الشرقية من الشقب، على الطرق والأجزاء السكنية، قُتل ثلاثة منهم وأصيب 11 آخرون، بينهم أربع نساء عانين من البتر وأصبحن معاقات بشكل دائم. تتميز قرية الشقب بموقع استراتيجي عالٍ في الجبال في محافظة تعز الجنوبية، وقد استخدم الحوثيون الألغام على نطاق واسع في المنطقة لعرقلة تقدم القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها ، وعزلت قريه يبلغ عدد سكانها 10000 شخص وحولتها إلى خط مواجهة.[511] لا توجد علامات أو خرائط للإشارة إلى مواقع الألغام.

الانتهاكات

342. رغم أن القانون الإنساني الدولي العرفي لا يحظر في حد ذاته استخدام الألغام الأرضية، فإنه يفرض قيوداً على استخدامها. تبعا لذلك، يجب توخي الحذر الشديد من جانب أطراف النزاع لتقليل الآثار العشوائية للألغام الأرضية.[512] .

343. في أيار / مايو 2019، أكدت سلطات الأمر الواقع لفريق الخبراء أن الحوثيين استخدموا ألغام ضد المركبات، لكنهم أنكروا استخدام ألغام ضد الأفراد، مشيرة إلى إلتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام ضد الأفراد التي صادقت عليها اليمن.

344. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين استخدموا الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات في تعز في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. نظرًا للطريقة التي تم بها وضع الألغام في مواقع غير محددة يرتادها المدنيون، مع القليل من التحذير أو عدم تقديمه، فقد انتهك الحوثيون

[510] مصادر سريّة في الملف.
[511] مصادر سريّة في الملف.
[512] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 81.

التزامهم بموجب القانون الإنساني الدولي بتقليل الآثار العشوائية للألغام الأرضية. يحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والتي اليمن طرف فيها، وتم الاعتراف بتطبيقها من قبل سلطات الأمر الواقع.

5. "حصار" تعز

"كانت محاولتهم الأخيرة لجعل المدينة تسقط[513]"

345. عندما قامت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها بطرد مقاتلي الحوثي صالح من مدينة تعز إلى المناطق المحيطة بها في تموز/ يوليو 2015، انخرطت الأخيرة في محاولات لإضعاف المقاومة واستعادة السيطرة على المدينة المحاصرة. ومع ذلك، ظل مركز تعز تحت السيطرة العسكرية للمقاومة، والتي كانت آنذاك تحظى بدعم شعبي كبير. خلال المراحل الأولى من النزاع في تعز، اندلعت مواجهات مسلحة مع مقاتلي الحوثي- صالح في أجزاء مختلفة من المدينة، بهدف الوصول إلى مركزها ، الذي استعادته المقاومة التابعة للحكومة. وقد فشلت هذه المحاولات للسيطرة على مركز تعز. بحلول آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر 2015 ، كان مقاتلو الحوثي - صالح قد تمركزوا على طول المداخل الرئيسية للمدينة، وفرضوا "حصارًا" أثر بشكل خاص على مديريات المظفر والقاهرة والصالح[514]. وفقًا لمصادر مختلفة، فإن هذا الشكل الجديد من أشكال الحرب في تعز قد تراكم تدريجيا. لقد حاصر المدينة بسرعة وأثر بشكل أساسي على سكانها المدنيين: " كانت محاولتهم الأخيرة لإسقاط المدينة"، هذا ما قاله مصدر من تعز لفريق الخبراء. القيود التي هدفت إلى الحد من دخول الأسلحة إلى مركز تعز فُرضت أيضًا على إمدادات الأدوية، والمعدات اللازمة لتشغيل المستشفيات داخل المدينة، وخزانات الأكسجين التي اشتدت الحاجة إليها لغرف الطوارئ، واسطوانات الغاز[515].

346. استمرت القيود في التزايد وسرعان ما أثرت على الوصول إلى المواد الغذائية، مثل الخضروات والدقيق والسكر وحتى مياه الشرب. عند نقاط التفتيش التي أقامها مقاتلو الحوثي- صالح ، لم يُسمح للتجار بإدخال المواد الغذائية، وكان يُسمح للمدنيين بحمل كميات كافية فقط لأسرهم، "ليس أكثر من كيلو واحد من الخضروات في وقت واحد" في بعض الأحيان[516]. ووفقًا للمصادر[517]، تكون المدينة تعتمد على آبار في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع، وغياب الآبار داخل تعز جعل الموقف أكثر خطورة. اعتمد الناس على الحطب والكرتون والمنتجات البلاستيكية لاستبدال الغاز لأغراض الطهي، حيث لم يتمكنو من ايصال أسطوانات الغاز إلى المدينة. إن ما أطلق عليه "حصار تعز" يقع في قلب المعاناة المستمرة للمحافظة، واستمر في التأثير

[513] بيان من مصدر سري، في الملف مع فريق الخبراء البارزين.
[514] مصادر سريّة في الملف.
[515] مصادر سريّة في الملف.
[516] مصادر سريّة في الملف.
[517] مصادر سريّة في الملف.

على سكانها المدنيين حتى مع الانتهاء من إعداد هذا التقرير. خلال استفسارات فريق الخبراء حول تعز، وصف النشطاء وسكان تعز الأثر الإنساني للحصار بأنه أكبر مأساة أصابت تعز[518].

347. رغم أن المدينة لم تكن مغلقة تمامًا، حيث كان المدنيون قادرين على مغادرة تعز وحيث شهدت الأسابيع والأشهر المتتالية تدابير مختلفة مفروضة بأسلوب متعسف، غير أن هذه التدابير قد ساهمت بشكل كبير في خلق وضع إنساني متأزم داخل المدينة. جعلت التدابير المختلفة السلع الأساسية وكذلك الإمدادات الطبية غير متوفرة، مما أثّر على حقوق الناس بما في ذلك الرعاية الصحية والغذاء. بحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2015، كان ثلثا سكان تعز قد غادروا المدينة[519]. لم يبق سوى 175,000 إلى 200,000 أي ما يقدر بثلث سكانها قبل الحرب. في أكتوبر 2015 ، تحدث منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن عن الوضع المزري في تعز ، واصفًا المدينة بأنها محاصرة فعليًا: "لقد كانت مدينة تعز تحت حالة حصار فعلي منذ بداية أيلول/ سبتمبر 2015. لم تتمكن سوى القليل من السلع التجارية أو المساعدات الإنسانية، إن وجدت، من الدخول إلى أحياء المديريات الثلاث وهي المظفر والقاهرة والصاله. غادر ثلثا سكان المدينة"[520]. أُبلغ فريق الخبراء من مصادر مختلفة أن ارتفاع تكلفة المعيشة وارتفاع الأسعار بسبب "الحصار" وكذلك عدم الوصول إلى الخدمات الأساسية كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت المدنيين إلى الانتقال خارج المدينة[521].

348. استمرت المرحلة الأولى من "حصار" تعز حتى آذار/ مارس 2016. خلال هذه الفترة، كانت نقاط التفتيش التي سيطر عليها الحوثي- صالح تغلق بشكل اعتباطي. أشارت بعض المصادر إلى أوقات تم فيها فتح نقاط تفتيش معينة لبضع ساعات لمدة يوم أو يومين في الأسبوع. بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن القتال المستمر ، تم إيقاف الناس لعدة ساعات ، وتم تفتيشهم ووصف العديد منهم لفريق الخبراء الإذلال [522]الذي عانى منه المدنيون أثناء عبورهم. وشملت هذه مصادرة البضائع التي كانوا يحملونها ، مما دفع الكثيرين إلى تجنب حمل أشياء ثمينة مثل أسطوانات الغاز ، والقيود المفروضة على الكميات التي يمكنهم حملها ، حتى فيما يتعلق بالخضروات والمواد الغذائية. وورد أن بعضهم خضعوا للضريبة[523]. ويذكر الكثيرون أن معبر الدحي كان سيئ السمعة بسبب المعاملة القاسية التي حصلت هناك. كانت نقطة العبور الرئيسية للمدنيين من وإلى مدينة تعز ، وأجبر الناس على المشي لمسافات طويلة للوصول إليها ، والتي تتراوح من 400 متر إلى أكثر من

[518] مصادر سريّة في الملف.

[519] OCHA, Statement of the Humanitarian Coordinator for Yemen, Johannes Van Der Klauuw, on the dire situation in Taizz City, 24 October 2015, available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/humantarian_coordinator_for_yemen_statement_on_situation_in_taizz_-_en_-_24._october_2015.pdf.

[520] المرجع نفسه.

[521] مصادر سريّة في الملف.

[522] مصادر سريّة في الملف.

[523] مصادر سريّة في الملف.

كيلومتر واحد في وقت ما وفقًا للبعض. وهذا جعلها مهمة شاقة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. "اعتادت والدتي أن تطلب من صبي من الحي أن يرافقها أثناء العبور حتى تتمكن من شراء طعامها ، لأنها لا تستطيع العبور بخلاف هذه الطريقه"[524]. تحدث الناس إلى فريق الخبراء عن النساء اللواتي يتعرضن للمضايقة وعن أكياس الطعام التي تمزق أو يتم الدوس عليها. فحص فريق الخبراء لقطات تظهر رجالاً مسلحين يطاردون المدنيين عند نقطة التفتيش [525]، وقاموا بضربهم عشوائيًا وإطلاق النار في الهواء. وشملت أساليب الحصار المبلغ عنها استخدام القناصة لإطلاق النار على المدنيين عند نقاط التفتيش. وقال أحد المصادر لفريق الخبراء أنه تم تحويل ثلاثة متاجر قريبة من الممر إلى أماكن احتجاز إداري ، حيث يتم احتجاز "المشتبه بهم" ونقلهم في كثير من الأحيان إلى سجن الصالح. وقال المصدر نفسه [526]"كان أكبر مصدر للإهانة للمدينة". كما وثق فريق الخبراء حالات الاعتقالات التي حدثت بالقرب من نقاط التفتيش أو أثناء عبور المدنيين. استهدف مقاتلو الحوثي – صالح الشباب على وجه التحديد ، في الحالات التي وثقتها فريق الخبراء ، اتُّهم مدنيون بأنهم "دواعش" أو يدعمون المقاومة، واحتُجزوا وتعرضوا للتعذيب بصورة تعسفية أثناء محاولتهم العبور أو في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.[527]

349. لتجنب الحواجز التي كان يغلقها مقاتلو الحوثي– صالح، بدأ المدنيون بالاعتماد على طريق جبلي للتحايل على المعبر، والمعروف باسم طريق طالوق، وهو طريق شديد الانحدار لا يمكن عبوره إلا سيرًا على الأقدام أو بالحمير أو بمركبات الدفع الرباعي. أصبح الممر معبر للمواد الطبية والإمدادات المختلفة في المدينة. كان معروفًا أيضًا باسم "طريق الموت" بسبب الصعوبات والمخاطر الطبيعية. وبحسب ما ورد كان يتم إغلاق الطريق لعدة أيام متتاليه بسبب هطول الأمطار والانهيارات الأرضية، وقد حمل الناس على ظهورهم الطعام، واسطوانات الأكسجين، وأحيانًا مرضاهم وكبار السن. ساهمت الأخطار الكامنة في هذا الطريق في ازدياد ارتفاع الأسعار، لأنها جاءت "بتكلفة بشرية". استمرت معاناة مدينة تعز، بما في ذلك تراكم النفايات داخل المدينة، حيث تعذر الوصول إلى مواقع مكبات النفايات، والتي تقع بشكل أساسي خارج المدينة، مما ساهم في زيادة المخاطر الصحية داخل المدينة[528].

350. لم تخفف سيطره القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها على معبر الدحي في مارس / آذار 2016 الوضع، بسبب استمرار القتال، مما حال دون الوصول إلى هذا الطريق. مع الجهود المبذولة لكسر "الحصار" ، استمر هذا الوضع حتى سعت القوات التابعة للحكومة لكسر الحصار على المدينة من خلال مهاجمة طرق الإمداد الرئيسية للحوثيين المؤدية إلى محافظتي الحديدة وإب.

[524] مصادر سريّة في الملف.
[525] مصادر سريّة في الملف.
[526] مصادر سريّة في الملف.
[527] مصادر سريّة في الملف.
[528] مصادر سريّة في الملف.

لقد تم كسر "الحصار" بافتتاح طريق يؤدي اليوم إلى عدن، وإن كان طريقًا طويلًا متعرجًا. في المرحلة الثانية من الحصار تم وصف الفتحة من قبل المصادر بأنها "مساحة تنفس" على الرغم من أن الطريق لا يزال لا يسمح بمرور الشاحنات الكبيرة المحملة، وظلت المسافات أطول بكثير مما كانت عليه قبل النزاع. هذا، إلى جانب انخفاض قيمة الريال اليمني وعدم دفع الرواتب ، مما واصل الضغط على سكان تعز. ظلت القيود المفروضة على حرية تنقل المدنيين ، وكذلك على القوافل الإنسانية والتجارية، واستمرت أسعار السلع الأساسية في الارتفاع ، حيث استمر الحصار في تقييد الوصول إلى الغذاء والمواد الأساسية الأخرى ، على حساب المدنيين الذين يعيشون داخل تعز[529].

351. بقيت القيود الإنسانية ونددت العديد من المنظمات علناً بهذا الوضع ، بما في ذلك منظمة أطباء بلا حدود ، والتي ذكرت أن المستشفيات في تعز "بحاجة ماسة إلى الإمدادات" ، *قائلة "إن تسهيل نقل الإمدادات الإنسانية من صنعاء إلى وسط مدينة تعز محدود للغاية من قبل السلطات الحوثية ، مما تسبب في تأخير كبير للعمليات الإنسانية. في مناسبات عديدة ، تم رفض أو تأخير وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى كل من وسط المدينة والمناطق المحيطة بها. تفتقر المستشفيات إلى الأدوية الأساسية والإمدادات الأساسية مثل الأكسجين والوقود للمولدات. يتوفر الوقود والأكسجين عادة في السوق المحلية ، لكن نادراً ما تستطيع المستشفيات شراءه[530]."*

352. أُبلغ فريق الخبراء بالعديد من التحديات التي أعاقت تقديم المساعدة الإنسانية إلى داخل تعز، بما في ذلك تحويل المساعدات عن مقاصدها والاستيلاء عليها، مما فاقم عمل المنظمات الإنسانية التي تدير عمليات نائية في العديد من الحالات ولا تستطيع مراقبة ومتابعة التوزيعات بشكل صحيح أو رصد حالات تحويل أو سرقة إمدادات المساعدات. أُبلغ فريق الخبراء أيضًا بحالة واحدة كانت فيها الجماعات المسلحة داخل تعز مسؤولة عن سرقة المساعدات الإنسانية في ربيع عام 2018 ، أي أكثر من 570 سلال غذائية موجهة إلى المحتاجين داخل تعز. وبحسب ما ورد قوبلت طلبات المساءلة بشأن هذا الحادث بالتحديد بعدم الاستجابة من جانب السلطات المحلية داخل تعز[531] .

353. عقب نشوب النزاع ، سرعان ما شهدت تعز ، التي استضافت خمسة مستشفيات عامة عاملة[532] ، انهيارًا سريعًا لنظامها الصحي. على الرغم من أن المستشفيات داخل مدينة تعز ظلت مفتوحة، إلا أنها كانت تعمل جزئيًا ولا توفر مستوى الخدمات التي اعتاد عليها أو احتاجها السكان المدنيون داخل المدينة. وجود "الحصار" داخل تعز زاد من تعقيد الوصول إلى الرعاية

[529] مصادر سريّة في الملف.
[530] Médecins Sans Frontières, "Yemen: Healthcare under siege in Taiz", 30 January 2017, p. 26.
[531] مصادر سريّة في الملف.
[532] Médecins Sans Frontières, "Complicated Delivery: The Yemeni Mothers and Children Dying Without Medical Care", 24 April 2019.

الصحية بما في ذلك للسكان المقيمين في منطقة الحوبان. الوصول إلى مستشفى في تعز من هذا الجزء، والذي كان يستغرق حوالي 15 دقيقة ، هو الآن رحلة لعدة ساعات وفقا لمصادر مختلفة. كما أدى "الحصار" إلى تعقيد عملية توصيل اللقاحات داخل المدينة، وقيد وصول المرضى إلى علاج متخصص، ضمنها الحالات التي تتطلب غسيل الكلى. تم تقييد الوصول إلى التعليم بالمثل ، حيث لم يتمكن الطلاب من الوصول إلى الجامعة داخل المدينة[533]. وفقًا لمصدر واحد،[534] لا يتمكن 200 طالب من حضور دوراتهم في الجامعة بسبب المسافة التي يجب أن يسافروا بها على الطريق المؤدي إلى المدينة من مختلف المناطق بما في ذلك الحوبان ، في حين انخفض عدد الطلاب الملتحقين بالمعاهد الفنية 35 في المائة منذ بدء الحرب. أُبلغ فريق الخبراء أن الطالبات هن الأكثر تضرراً، لأن أسرهن خائفة على سلامة تنقلهن، خاصة بعد تعرض عدة طلاب للإهانة أو الاعتداء أو الاحتجاز التعسفي في نقاط التفتيش[535].

354. أدى النزاع في تعز، مثله مثل أي مكان آخر في اليمن، إلى زيادة العبء على المرأة، فضلاً عن خطر تعرضها لانتهاكات حقوق الإنسان. أصبحت النساء في كثير من الحالات المعيل الرئيسي ، وكثيراً ما غامرن بمفردهن خوفًا من اختطاف أو قتل أقربائهن الذكور. بعض أبرز الناشطين في تعز كانوا من النساء ، قُتل عدد قليل منهن أثناء النزاع. إن أثر النزاع على السكان المدنيين في المدينة، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين لم يتم الإبلاغ عنه إلى حد كبير. استضافت تعز عددًا كبيرًا من أفراد مجتمع "المهمشين" الذين عانوا أيضًا من انتهاكات عديدة أثناء النزاع.[536]

355. شعر الكثير من الأشخاص الذين تحدث إليهم فريق الخبراء أن معاناة تعز قد أهملت. تحدثوا أيضًا عن صمود المدنيين في تعز ، وعن إرادتهم لاستعادة مدينتهم كما كانوا يعرفونها:

> *تعز مدينة الغفران. اعتاد الناس بيع ممتلكاتهم لتعليم أطفالهم. لقد اعتادوا أن ينظروا إلى من حمل السلاح على أنه غريب على تعز ... التطرف لا يؤدي إلا إلى الدمار. إن ما يجري في تعز اليوم هو فعل هؤلاء غير المستنيرين. ولكنهم لن يتحدثوا باسمنا*[537]

الاستنتاجات

356. في رد مكتوب على الأسئلة التي طرحها فريق الخبراء ، رفضت سلطات الأمر الواقع مزاعم الانتهاكات المتعلقة بالقصف ونيران القناصة في تعز. وأشارت سلطات الأمر الواقع إلى حالة انعدام الأمن السائدة داخل المدينة بسبب سيطرة "الميليشيات والمنظمات الإرهابية" ، والتي أدت إلى حدوث انتهاكات مختلفة، بما في ذلك مقتل مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر حنا لحود. فيما

[533] مصادر سريّة في الملف.
[534] مصادر سريّة في الملف.
[535] مصادر سريّة في الملف.
[536] لمزيد من المعلومات حول وضع "المهمشين" أنظر الفصل حول المجتمعات الضعيفة.
[537] شهادة من مصدر سرّي، لم يتم مشاركة الهوية لأسباب تتعلق بالحماية.

يتعلق بـ"الحصار" على تعز ، وتحديداً بين مارس ويوليو 2015 ، نفت سلطات الأمر الواقع جميع الادعاءات المتعلقة بمنع المدنيين من مغادرة المدينة أو إجبارهم على المشي لمسافات طويلة أو تجريدهم من ممتلكاتهم عند نقاط التفتيش. واصلت سلطات الأمر الواقع بقولها، "وإن وجدت حالات، فهي فردية وتمت معالجتها". كما نفت سلطات الأمر الواقع فرض قيود على وصول المساعدات الإنسانية أو الإمدادات الأساسية وذكرت أن البضائع لم تُوقف إلا لفحص أمني منتظم لضمان عدم تهريب أي أسلحة أو أشياء محظورة.

357. لا يحظر القانون الإنساني الدولي الحصار[538] والحرب الشبيهة بالحصار في حد ذاته ، طالما أن الغرض هو تحقيق هدف عسكري ولا تُفرض بغرض تجويع السكان[539] المدنيين. ومع ذلك ، قد تنطوي التكتيكات الشبيهة بالحصار على انتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي ، كما يتضح في حالة تعز. وتشمل هذه فرض عوائق غير قانونية تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني وأدوات الإغاثة، فضلاً عن الهجمات ضد الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان ، مثل المواد الغذائية والأدوية، أو نقلها. أثر "الحصار" من قبل الحوثيين على حصول السكان المدنيين على الغذاء والمياه والمواد الطبية الأساسية لتشغيل المستشفيات وتقديم المساعدة الطبية الحيوية. لقد فشل كلا الطرفين ، إما عن طريق تقييد دخول المساعدات الإنسانية أو عن طريق تحويل المساعدات داخل المدينة للوفاء بالتزاماتهم بتوفير الإمدادات الأساسية ورعاية المرضى والجرحى. إن التكتيكات الشبيهة بالحصار التي يستخدمها الحوثيون في تعز تتعدى على العديد من حقوق الإنسان ، مثل الحق في مستوى معيشي لائق ، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء ، والحق في الصحة ، والتعليم ، وفي حرية التنقل.[540]

358. وفي هذا السياق الذي توجد فيه احتياجات إنسانية ماسة ، هناك شواغل مشروعة بشأن ما إذا كانت هذه الأعمال تساهم في المجاعة. (انظر الفصل الخاص بالانتهاكات المتعلقة بالحالة الإنسانية). أخيرًا ، تشير الأدلة التي جمعها فريق الخبراء إلى أن مقاتلي الحوثي–صالح قد استخدموا الحصار كشكل من أشكال العقاب الجماعي على السكان المدنيين المقيمين داخل تعز ، لدعمهم المتصوَّر للمقاومة الشعبية والمجموعات المنتسبة للحكومة. يحظر القانون الإنساني الدولي كل من

[538] مصطلح حصار ليس له تعريف في القانون الدولي، ولكن يمكن فهمه على أنه تطويق العسكري لمنطقة ما مع فرض قيود على دخول البضائع الأساسية وخروجها بهدف إجبار المنطقة على الاستسلام، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المتعلق بالحصار العسكري كأسلوب قتال، كانون الثاني، يناير 2017.

[539] المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 53.

[540] المادة 11 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 11–12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التجويع كوسيلة من وسائل الحرب والعقوبات الجماعية.[541] بالاضافة، التجويع كأسلوب للحرب هو جريمة حرب في النزاعات غير الدولية التي قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية[542] .

6. استهداف موظفي الإغاثة الإنسانية

359. لقد كانت تعز مكانًا صعبًا للغاية لموظفي الإغاثة الإنسانية للقيام بعملهم ، وفي الوقت نفسه تبقى واحدة من المواقع التي يكون وصول المساعدات الإنسانية فيها أكثر أهمية، بسبب الأعمال القتالية المستمرة والقيود المفروضة على المجتمعات المحلية منذ أيام النزاع الأولى. في حين أن القيود المفروضة على الوصول وخوف الوكالات الإنسانية من التعامل مع فريق الخبراء قد حد من قدرة الفريق على توثيق جميع حالات تخويف ومضايقة عمال الإغاثة، وثق الفرق عدداً من الحالات التي تعرض فيها موظفو الإغاثة للمضايقات والتهديدات والاعتقال التعسفي والاحتجاز ، والقيود المفروضة على الوصول. في كل مرة يُستهدف فيها موظفو الإغاثة أو يدركون أنهم معرضون لخطر الاستهداف، تصبح قدرتهم على تسيير أعمالهم معرضة للخطر. حقق الفريق في حادثة تعتبر رمزية لهذا الوضع تمثلت بمقتل مندوب للجنة الدولية للصليب الاحمر في تعز في أبريل / نيسان 2018 ، مما أدى، إلى جانب تهديدات أخرى، إلى سحب المنظمة للموظفين من اليمن ووقف بعض عملياتها.

أ) مقتل أحد مندوبي اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تعز، أبريل / نيسان 2018[543]

" لا يمكنني أن أشير إلى أولئك الذين قتلوا حنا لحود ، لكن يمكنني أن أقول إن الذين قتلوه هم أولئك الذين لا يحبون تعز ، والذين يريدون حرمان شعب تعز من حقوقهم ، والذين يريدون أن يقولوا أن "تعز تستضيف الإرهاب[544]."

عامل إغاثة إنسانية من تعز

360. في 21 أبريل / نيسان 2018 ، توجهت قافلة تقل وفداً من اللجنة الدولية إلى مكان احتجاز لم يكشف عنه داخل مدينة تعز في زيارة احتجاز وقد قيل أن البعثة قد نسقت مع جميع السلطات المختصة وأخذت الموافقة لإتمام الزيارة[545]. ضم الفريق مندوبين دوليين كانوا ضمن وفد إلى تعز في مهمة قصيرة قبل أن يكملو طريقهم إلى عدن في نفس اليوم. كان الفريق قد وصل إلى تعز منذ أسبوع واحد، منذ 16 أبريل/ نيسان، وقام بالفعل بزيارتين لمركزين مختلفين للاعتقال، يومي

[541] الفقرة 14 و4(2)(b)، البروتوكول الإضافي الثاني.
[542] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[543] يشير فريق الخبراء غلى أنه تم كتابة هذا الفصل من دون أي مساهمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
[544] مصادر سريّة في الملف.
[545] مصادر سريّة في الملف.

18 و 19 أبريل / نيسان، ويبدو أن كل ذلك تم دون أي تحديات[546]. في صباح يوم 21 أبريل، تحركت القافلة عبر تعز. توقفت في طريقها عبر منطقة ذباب في متجر محلي لبيع الأجبان. بعد توقفها بفترة وجيزة، ورد أن السيارة الرئيسية، التي كانت تضم سائقًا من اللجنة الدولية وثلاثة مندوبين، بمن فيهم قائد فريقهم حنا لحود، قد تباطأت قبل أن تصل إلى مطب في الطريق. أثناء التباطؤ، اقترب منها رجل ملثم الوجه وسأل السائق "من أنتم" ثم استدار فورًا ، قبل أن يتمكن السائق من الإجابة، وأطلق النار على حنا، الذي كان جالسًا خلف السائق، فأصابه برصاصتين في الرأس وخمسة في القلب. ويقال أن رجل يقود دراجة نارية كان بانتظار الرجل المسلح فانطلق الاثنان سويًا. حول الوفد مسيرته حيث وتوجه إلى عيادة حيث أعلن وفاة حنا. تم إخلاء الوفد بأكمله من خلال عدن وأعيد جثمان حنا إلى وطنه، لبنان.

361. بعد وفاة حنا لحود ، كانت هناك عمليات نظمتها السلطات الأمنية داخل تعز ، بهدف العثور على المسؤولين عن اغتياله واعتقالهم. قُبض على رجل في 26 نوفمبر 2018 ، حسبما ورد ، باعتباره أحد المشتبه بهم الرئيسيين في اغتياله. [547] في وقت وضع اللمسات الأخيرة على التقرير، كان المشتبه قد نُقل إلى عدن ، لكنه لم يُقدم بعد للمحاكمة ولم تُنشر التهم الموجهة إليه[548]. تشير المعلومات التي جمعها فريق الخبراء إلى أن السلطات قد تعرفت على مشتبه بهم آخرين، هذا ولم يتمكن الفريق من تأكيد مكانهم أو التهم الموجهة إليهم[549].

362. قبل وقوع الحادث، أفادت التقارير أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أوقفت أنشطتها في "الحوبان" ، وهي منطقة يسيطر عليها الحوثيون حيث كان يقع مكتب تعز التابع للجنة الدولية، بسبب العديد من التحديات الأمنية والتشغيلية. وقبل وقوع الحادث أيضاً، ذُكر أن وفدًا رفيع المستوى من اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد زار[550] مدينة تعز للبحث في تطوير الأنشطة داخل المدينة. لم تستأنف اللجنة الدولية أنشطتها في تعز بعد اغتيال لحود. في يونيو 2018، أعلنت المنظمة سحب 71 من موظفيها من اليمن وتوقف عددًا من أنشطتها. وأفادت في بيان لها " تعمل اللجنة الدولية في اليمن منذ عام 1962، غير أننا نشهد هذه الأيام اتجاهات خطيرة. فقد حيل بيننا وبين أداء أنشطتنا الحالية، وتعرضنا لتهديدات، بل واستُهدفنا بشكل مباشر في الأسابيع الأخيرة. ونحن نرى سعياً قوياً إلى استغلال منظمتنا لتكون بيدقاً في مجريات النزاع. وتُحمّل اللجنة الدولية جميع الأطراف مسؤولية أمن موظفيها. وذكر البيان على وجه التحديد أنه على الرغم من أن اللجنة الدولية تلقت في السابق تهديدات في اليمن، إلا أنها لم تستطع تحمل أي مخاطر إضافية بعد أقل من شهرين على مقتل مندوبها.

[546] مصادر سريّة في الملف.
[547] مصادر سريّة في الملف.
[548] مصادر سريّة في الملف.
[549] مصادر سريّة في الملف.
[550] مصادر سريّة في الملف.

الانتهاكات

363. كقاعدة من قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي، يجب على أطراف النزاع احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية[551]، المحميين بالفعل كمدنيين، طالما أنهم لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية. هذه الحماية الخاصة هي نتيجة طبيعية للالتزام بالسماح وتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين[552]. إن الهجوم المتعمد على موظفي الإغاثة الإنسانية المحميين يعد جريمة حرب[553].

364. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن حنا لحود كان مستهدفاً بصفته مندوب اللجنة الدولية، وهو هجوم متعمد على عامل إنساني. تشير الأدلة المتوفرة كذلك إلى أن العملية تضمنت طرفًا أو أطرافًا في النزاع. لم يصل الفريق حتى الآن إلى نقطة تحديد المسؤولية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن التحقيقات لا تزال جارية من قبل السلطات. إذا تم تحديد بواسطة سلطة مختصة على أن القتل ارتكب من قبل طرف في النزاع أو نيابة عن أحد الأطراف، فقد يؤدي ذلك إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة حرب متمثلة في مهاجمة موظفي الإغاثة الإنسانية المحميين ، وكذلك القتل.

365. يوضح هذا الحادث أيضًا النمط الأوسع للعنف والهجمات التي أثرت على العمل الإنساني في اليمن ، وبالتحديد في تعز. استمرت أطراف النزاع في تعز في حظر وتقييد عمل المنظمات الإنسانية[554]، و مثل هذه الهجمات، قد ضيقت أكثر المجال الإنساني وحماية المدنيين في تعز. كما أنها انتهاك واضح لالتزام الأطراف بالسماح بتسهيل وتيسير مرور الإغاثة الإنسانية دون عوائق للمدنيين المحتاجين.

7. الاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة

"في فترة اعتقالي ، من بين 100 معتقلين آخرين محتجزين معي ، كان هناك الكثير الحاصلين على درجة البكالوريوس ودرجات الماجستير والدكتوراه وكانوا من خلفيات تمريض ومحاسبة. حاولت أن أجد شخصًا وأسأل من هو من الجبهات ولكن معظمهم كانوا متعلمين. تم اعتقالهم جميعا بتهم زائفة."

طالب جامعي معتقل في مارس / آذار 2016 وهو يغادر تعز للامتحان النهائي

"دمروا مستقبلي. لم أكمل دراستي بعد. لكن إن شاء الله ، سأكملها لأنني عندما خرجت لم أكن مستعدًا لإكمالها: "خرجت وقلبي حزين لما تعرض له المختطفين في السجن."

[551] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 31.
[552] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55، الفقرة 18، البروتوكول الإضافي الثاني.
[553] الفقرة (e)(iii) .2 8 icle نظام روما الأساسي.
[554] مصادر سريّة في الملف.

اعتقال طالب جامعي أثناء مغادرته تعز بعد العطلة المدرسية

366. حقق فريق الخبراء في عينة من الحالات الرمزية لأشخاص زعموا أنهم احتجزتهم سلطات الأمر الواقع وتحدثوا إلى أسر أبلغت عن احتجاز أقاربها واختفائهم. تلقى فريق الخبراء أسماء أكثر من 700 شخص، معظمهم من المدنيين، الذين زُعم أنهم احتُجزوا في تعز أثناء النزاع من جانب سلطات الأمر الواقع.[555] ووجد الفريق أن تلك الحالات التي حقق فيها أظهرت أنماطًا مماثلة للادعاءات الأوسع نطاقًا التي وردت للفريق، والتي تبين أنها تدل على حجم الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال من جانب سلطات الأمر الواقع في جميع أنحاء المحافظة. حدثت حالات اختفاء قسري في ست من أصل تسع حالات تم التحقيق فيها في تعز، ظل بعضها في عداد المفقودين وقت كتابة هذا التقرير. وصف العديد من المعتقلين عدم وجود اتصال مع عائلاتهم لفترات تتراوح بين شهرين وتسعة أشهر، ووصف كل من المعتقلين وعائلاتهم حالات لم يكونوا على علم بمكان وجودهم فيها. تم اعتقال الأفراد أثناء دخولهم إلى تعز أو الخروج منها عبر نقاط التفتيش أو المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وتم إبعادهم أيضًا عن منازلهم أو احتجازهم عندما اصبحت العمليات العسكرية للحوثيين في المناطق المجاوره لهم وكان معظم المحتجزين الذين أفرجت عنهم سلطات الأمر الواقع من المدنيين الذين قيل انه تم الافراج عنهم في عملية التبادل لمقاتلي الحوثيين الذين احتجزتهم الحكومة[556]. في بعض الحالات، تم إطلاق سراح المحتجزين بسبب تدهور صحتهم أو مقابل دفع مبالغ ماليه [557]. بالنسبة لأولئك الذين أُفرج عنهم من الاعتقال، بعد قضاء شهور أو سنوات في التعرض للتعذيب وسوء المعاملة فضلاً عن الظروف المهينة، استمرت المعاناه في صحتهم الجسدية والعقلية: *"أعاني من الكوابيس والأحلام السيئة، وأشك في الناس وأخاف من هاتفي عندما يرن*[558] *".*

367. نُقل معظم المعتقلين إلى سجن مدينة الصالح حيث تم التحقيق معهم ، ثم نُقلوا إلى كلية ذمار المجتمعية. سجن مدينة الصالح، الموصوف بأنه "مركز كبير للمعتقلين" [559] ، هو "واحد من أكبر السجون في اليمن حيث تقع انتهاكات كبيرة" ، وفقًا لما ذكره أحد المحامين [560] ، ويقع في مدينة الحوبان شرق مدينة تعز، ويتكون من عدة مبانٍ تضم حوالي 400 شخص معتقل في أقسام مختلفة بما في ذلك قسما "الأمن القومي" و "الأمن السياسي" حيث يحتجز العاملون في مجال حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون والمحامون والمعارضون السياسيون، إضافة إلى المقاتلين المعتقلين خلال الاعمال العدائية[561]. تُعتبر هذه الأقسام أهم قسمين، ونادراً ما يُمنح أي شخص محتجز فيها

[555] مصادر سريّة في الملف.
[556] مصادر سريّة في الملف.
[557] مصادر سريّة في الملف.
[558] مصادر سريّة في الملف.
[559] مصادر سريّة في الملف.
[560] مصادر سريّة في الملف.
[561] مصادر سريّة في الملف.

أي إجراءات قانونية، وتقع كلية ذمار على بعد عدة كيلومترات شمال مدينة ذمار، ومع ذلك فهي معروفة كمركز احتجاز سري. ولا تعترف سلطات الأمر الواقع بوجودها، إذ يستخدم المكان للتحقيق مع المحتجزين الذين يتم إحضارهم من مرافق احتجاز أخرى مثل السجن المركزي في مدينة ذمار[562] والتحقيق معهم. كما احتُجز المعتقلون هناك قبل إطلاق سراحهم من خلال تبادل في مقابل المقاتلين الحوثيين الذين تحتجزهم الحكومة[563]. معظم المحتجزين في كلية ذمار المجتمعية هم من محافظة تعز ونُقلوا من سجن مدينة الصالح[564] .

368. وادعى عدة معتقلون سابقون أنهم تعرضوا لأعمال تعذيب وسوء معاملة[565]. وذكروا أنهم تعرضوا مراراً للضرب ، بما في ذلك استخدام الأسلاك الكهربائية والصدمات الكهربائية خلال مرحلة التحقيق في اعتقالهم واتُّهموا بأنهم أعضاء في المقاومة و "داعش"[566]. تلقى فريق الخبراء عدة تقارير تتعلق بحالات الوفيات في الاعتقال، والتي رافقتها أيضًا مزاعم التعذيب وسوء المعاملة أثناء احتجازهم[567]. في إحدى الحالات، توفي صحفي بعد أقل من يومين من إطلاق سراحه في حالة حرجة بعد تعرضه للتعذيب أثناء احتجازه لمدة عام في سجن مدينة صالح[568]. حقق فريق الخبراء في حالتين أخريين توفي فيهما المحتجزون بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم نتيجة لمضاعفات طبية ، ذُكر أنها تتعلق بالتعذيب أثناء الاحتجاز[569]. وفي حالة أخرى ، توفي رجل يبلغ من العمر 40 عامًا في المستشفى بعد أسبوع من نقله إلى هناك بعد عامين في مرفق اعتقال الحوثي. من الصعب تحديد الظروف الدقيقة التي تسببت في وفاتهم لأن التقارير الطبية لا تثبت السبب ونادراً ما تتوفر تقارير الطب الشرعي، ومع ذلك، كان من الواضح أنه في بعض الحالات ، ساهم التعذيب على الأقل في وفاة المعتقلين.

369. تلقى فريق الخبراء ادعاءات متعددة حول حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، بما في ذلك من قبل كتائب أبو العباس، واللواء المشاه الالي الثاني والعشرين ، والمجموعات التي يُزعم أنها تابعة للإصلاح ، وغيرها في تعز ، أما التحقيقات في هذه لم تكتمل في الوقت المناسب لإدراجها في هذا التقرير. ومن بين الأشخاص الذين يُزعم أنهم اختفوا، أعضاء في وحدات عسكرية مختلفة، فضلاً عن شخصيات سياسية واجتماعية[570]. وبحسب ما ورد اعتقل الأفراد في مرافق الاحتجاز غير المعروفة التي تديرها مختلف الوحدات العسكرية والاستخبارية. وبحسب ما ورد حاول النشطاء

[562] مصادر سريّة في الملف.
[563] مصادر سريّة في الملف.
[564] مصادر سريّة في الملف.
[565] مصادر سريّة في الملف.
[566] تلقى فريق الخبراء العديد من التقارير من معتقلين سابقين في مناطق مختلفة خاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع تشير إلى أن هذه السلطات كانت تخاطب المحتجزين أثناء الاستجواب والتعذيب على أنهم "داعش"، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية أو الدينية بل على أساس اعتبارهم معارضين .
[567] مصادر سريّة في الملف.
[568] https://womenpress.org/en/womenpress-news/yemeni-journalist-dies-just-days-after-release-by-houthis.html.
[569] مصادر سريّة في الملف.
[570] مصادر سريّة في الملف.

والأسر والمحامون تقديم دعاوى قانونية وطلبوا معلومات من النيابة العامة والشرطة ومحافظ تعز عن مكان وجود الأفراد[571]. ومع ذلك، كانت العائلات خائفة من متابعة القضايا، وظلت ردود العدالة الجنائية على مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان محدودة[572].

370. يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي حالات الاختفاء القسري، لا سيما باعتبارها انتهاكًا لحظر الحرمان التعسفي من الحرية وحظر التعذيب[573]، بالاضافة الى أنهما يحظران الاعتقال التعسفي[574]، وتعتبر حالات الحرمان من الحرية التي تتعارض مع القانون الدولي تعسفية، وغالبًا ما لا يتم احترام الحق في محاكمة عادلة أو غيرها من الضمانات الإجرائية ، أو عندما يكون الاحتجاز قائمًا على ممارسة الحريات الأساسية[575]. إن حرمان شخص من الحق في محاكمة عادلة قد يعتبر جريمة حرب في نزاع غير دولي[576]. بناءً على التحقيقات التي أجراها، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن حالات الاختفاء القسري ارتكبت من قبل سلطات الأمر الواقع في تعز ، إلى جانب ممارسة الاعتقال التعسفي ، بما في ذلك انتهاك حقوق المحاكمة العادلة، وخاصة للأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم المعارضين للسلطات الأمر الواقع. بناءً على التحقيقات التي أجراها ، لدى فريق الخبراء أيضًا أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعذيب وسوء المعاملة قد استُخدمت من قبل سلطات الأمر الواقع في مرافق الاعتقال في تعز. قد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وربما الحرمان من المحاكمة العادلة.

د. الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع

1. الاعتقال والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، وغيره من ضروب سوء المعاملة وانتهاكات الحريات الأساسية في صنعاء

أ) الخلفية

[571] مصادر سريّة في الملف.
[572] مصادر سريّة في الملف.
[573] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 1 من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، ودراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98.
[574] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 3 المشتركة من معاهدات جنيف والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.
[575] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر أيضًا التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم 35 (2011) حول حرية وأمان الأشخاص. مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (A/RES/43/173) . لدى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 5 فئات قانونية متعلقة بالاحتجاز التعسفي: (أ) عندما لا يوجد أساس قانوني للحرمان من الحرية، (ب) عندما يكون الحرمان من الحرية نتيجة ممارسة الحريات الأساسية، (ج) عندما تكون انتهاكات المعايير المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة ذات خطورة تعطى للحرمان من الحرية طابعًا تعسفيًا، (د) عندما يتعرض النازحون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة من دون إمكانية المراجعة الإدارية أو القضائية أو الإنصاف، (هـ) عندما يعكس الحرمان من الحرية التمييز لا سيما على أساس الأصل أو القومية أو الإثنية أو الأصل الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر.
(see Methods of work of the Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/36/38).
[576] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 100.

371. تجسّدت سيطرة مقاتلو الحوثي – صالح على صنعاء من خلال وضع اليد على التشكيلات العسكرية والامنية في صنعاء والسيطرة على مؤسسات الدولة السابقة. وبدأت عندها القيادة السياسية في ممارسة السيطرة الفعلية على الوظائف الإدارية والأمنية في العاصمة. وأدى هذا إلى زيادة هائلة في عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد ارتفعت نسبتها مع بدء غارات التحالف الجوية في 26 آذار/ مارس 2015 على صنعاء[577]. منذ ذلك الوقت، ساد مناخ من الخوف المتزايد في العاصمة وغيرها من المناطق في الشمال. واستهدفت سلطات الأمر الواقع أفراداً شكّت في أنهم من "المعارضين"، سواء كانوا أعضاء في أحزاب سياسية أو ناشطين في الشؤون الاجتماعية أو في مجال حقوق الإنسان، أو صحافيين أو حتى أعضاء في جماعات دينية معيّنة وغيرها. وقد تأثّرت المساحة المدنية التي شهدت انفتاحاً في أعقاب ثورة اليمن الشعبية عام 2011 بشكل سلبي، حيث تمّ تقويض احترام الحريات الأساسية إلى حد كبير، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات.

372. ركّز فريق الخبراء تحقيقاته على انتهاكات هذه الحقوق خلال الفترة 2018 – 2019، على الرغم من التحقيقات في بعض الادعاءات الخطيرة بانتهاكات حقوق الإنسان قبل هذه التواريخ. وتمّ التركيز في هذه الفترة بشكل أساسي على التغيرات التي حدثت في صنعاء عقب وفاة الرئيس السابق علي عبد الله صالح في كانون الأول/ ديسمبر 2017، والانقسام الذي حصل بعد ذلك داخل المؤتمر الشعبي العام وتزايد الهيمنة السياسية للحوثيين على المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرتهم.

"المشكلة تتجاوز التعذيب ... ما لا أستطيع تقبّله هو خسارة الإنسانية."[578]

محتجز سابق، صنعاء

373. صحيح أن فريق الخبراء قد وثّق أنماط الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة في معظم حالات الاحتجاز المرتبطة بسلطات الأمر الواقع في صنعاء، لكنه يركّز في هذا القسم على حالات الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب في الغالب خلال الفترة من حزيران/ يونيو 2018 حتى حزيران/ يونيو 2019، مع إدراج عيّنة من الحالات السابقة لتلك الفترة، وذلك لإبراز النمط المستمر لعمليات القمع السياسي التي تستهدف مجموعات معينة مثل الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام. وقد أعرب المحتجزون المفرج عنهم، وأقاربهم، والناشطون على حدّ سواء عن خوفهم من التواصل مع فريق الخبراء، لا سيما في الحالات التي أرغمت فيها سلطات الأمر الواقع المحتجزين على التوقيع على بيانات تحذرهم من الإبلاغ عن احتجازهم لدى إطلاق

[577] تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في اليمن 2015 – A/HRC/30/31 ص. 4
[578] مصادر سريّة في الملف.

سراحهم. كما يخشى الضحايا والشهود أن يكونوا تحت المراقبة. في بعض الحالات، الضحايا الذين غادروا صنعاء ما زالوا يخشون الاتصال بفريق الخبراء[579].

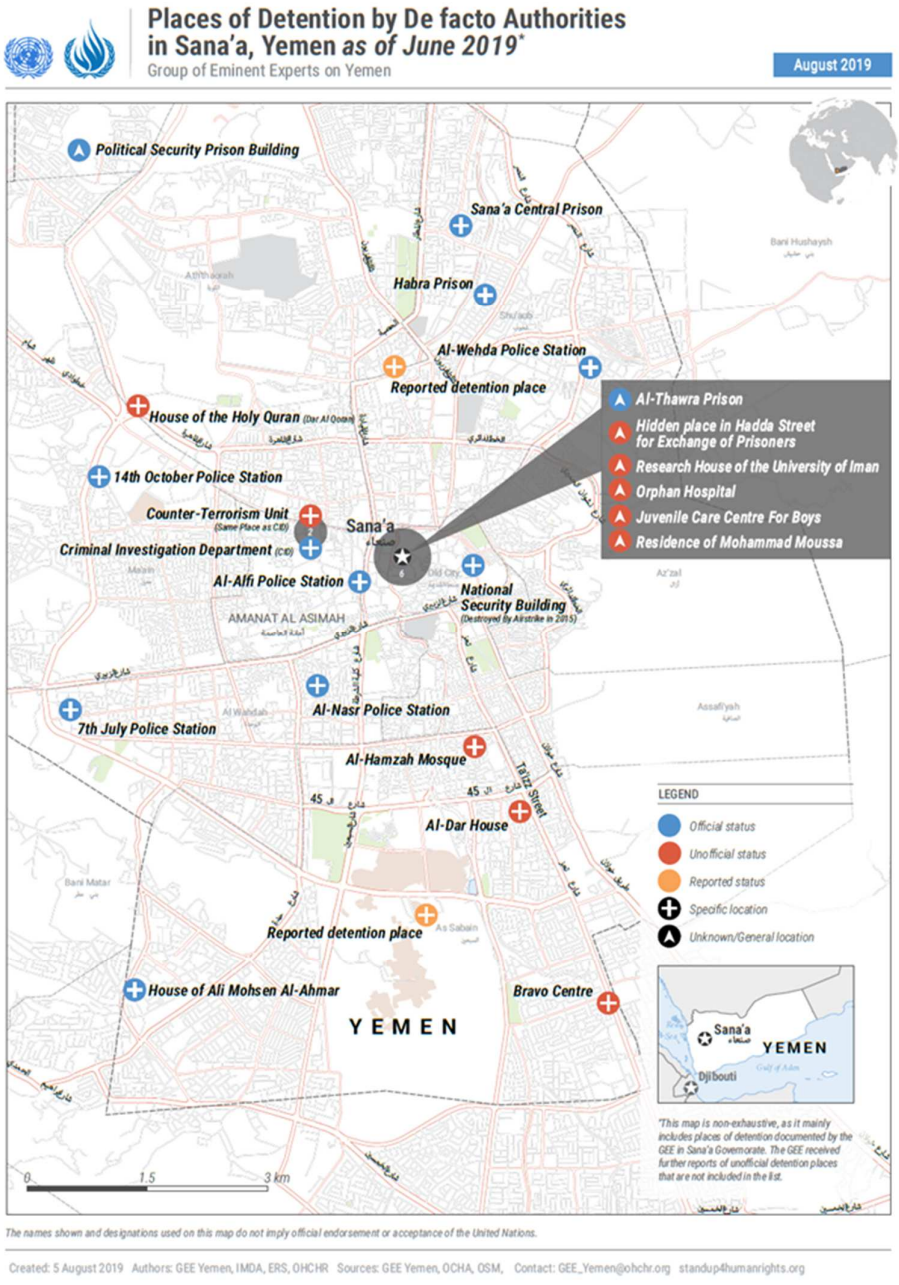

ب) الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

374. في الحالات التي حقق فيها الفريق، تبيّن أن سلطات الأمر الواقع لم تبلّغ الضحايا بطبيعة احتجازهم والأسباب وراء ذلك، باستثناء أولئك الذين وجهت إليهم التّهم (انظر أدناه حالات

[579] مصادر سريّة في الملف.

الصحافيين العشرة، و36 محتجزاً، وأفراد ينتمون الى العقيده البهائية). تمّ اعتقال الضحايا بدون مذكرات توقيف. كما أُفيد عن استخدام العنف الجسدي أثناء الاعتقال. وفي عيّنة الحالات التي حقق فيها فريق الخبراء، والتي يعتبر أنها ترمز الى وضع أوسع نطاقاً، كان انعدام الرقابة القضائية مستشرياً. غالباً ما بقي الأشخاص محتجزين لسنوات بدون أن يمثلوا أمام المدّعي العام أو يحضروا جلسة استماع أمام سلطة قضائية، وبدون الوصول إلى أي شكل من أشكال المساعدة القانونية. ولم يتم إبلاغ بعض المحتجزين بالتهم الموجهة إليهم إلا عندما أُحيلوا في نهاية المطاف إلى المدعي العام، وهو ما حدث في حالات محدودة للغاية. في إحدى الحالات، قرأت السلطات في مركز الاحتجاز قائمة طويلة من "التهم" علناً لمدة 45 دقيقة عندما كانت على وشك إطلاق سراح المحتجز بعد أن أمضى قرابة عام في الاحتجاز التعسفي[580].

"كنت أصرخ وأقول إن هذه كذبة وكان أبي يبكي ويطلب مني أن أصمت – إذ خشي أن يعيدوني الى السجن. ويقول "هذا صحيح، كل هذا صحيح."

محتجز سابق يروي إطلاق سراحه من خلال "نظام الضمانات".

375. لجأت سلطات الأمر الواقع بانتظام إلى ممارسةٍ خارجة عن إطار النظام القضائي للإفراج عن المحتجزين. يتمثّل أحد الممارسات في الحصول على "ضمانة" موقعة من جانب فرد – الضامن – يكون مسؤولاً حينئذٍ عن إعادة المحتجز إلى سلطات الأمر الواقع في حال طلبت السلطات ذلك في المستقبل. وبشكل منفصل، انتهى المطاف بالإفراج عن بعض المحتجزين في إطار تبادل للأسرى نظمه شيوخ القبائل. في إحدى الحالات التي وثقها فريق الخبراء، تمّ تسليم "المحتجز" إلى مجموعة من الأشخاص بينهم أقارب وشخصيات قبلية واجتماعية.

376. تلقى الفريق تقارير تفيد باحتجاز حوالي مائة امرأة ورجل لارتكابهم جريمة المشاركة في شبكات دعارة. وورد أن هذه الأنواع من الاتهامات قد ازداد إلى حد كبير منذ أن سيطرت سلطات الأمر الواقع على صنعاء.[581] وفيما شنت سلطات الأمر الواقع حملة ضد الدعارة، أشارت المعلومات الواردة إلى أن الاتهامات بارتكاب أفعال "الفجور" قد استخدمت لتغطية بعض القضايا ذات الدوافع السياسية. فوصمة العار الاجتماعية تجعل النساء المتهمات بمثل هذه الجرائم عرضة للضغوط الاجتماعية والعائلية وللإقصاء. وتلقى الفريق تقارير تزعم أن المحامين من رجال ونساء ترددوا في التعامل مع هذه الحالات وأن أفراد الأسرة لم يشأوا طلب المساعدة القانونية لمصلحة أقاربهم. وتساور الفريق مخاوف جدية من أن الهدف من استخدام تهم الدعارة بهذه الطريقة من جانب سلطات الأمر الواقع هو استغلال الضعف الناتج عن وصمة العار المرتبطة بطبيعة التهم.

[580] مصادر سريّة في الملف.

[581] لمزيد من التفاصيل أنظر الفصل المتعلق بالتحليل الجنساني والعنف القائم على النوع الجنساني، الجزء حول تأثير النزاع معايير النوع الجنساني.

377. وتثير القضايا التي حقق فيها فريق الخبراء أيضاً مخاوف بشأن استقلالية القضاء في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع. في إحدى الحالات، أفاد ضحايا ومصادر أخرى لفريق الخبراء بأن النيابة العامة اعتقلت أشخاصاً بدون أمر بالتوقيف أو أسباب قانونية، أثناء حضورهم جلسة استماع في قضية أخرى[582]. في ثلاث حالات على الأقل، تمّ انتهاك الحق في ضمانات الإجراءات القانونية والحق في محاكمة عادلة بشكل صارخ[583].

حالات الاختفاء القسري

"بعد ثلاثة أشهر [من الاختفاء القسري في الأمن السياسي في العام 2015] في الحبس الانفرادي، سُمح لي بالاتصال بزوجتي وأمي لمدة دقيقة وثلاثين ثانية. أستطعت فقط أن أقول "مرحبًا، هذا أنا"، لكن لم يُسمح لي أن أذكر مكان احتجازي[584]"

اعتقال ناشط شاب لانتقاده الحوثيين على صفحته على فيسبوك

378. إن ممارسة الاختفاء القسري واسعة الانتشار. وقد وثّق الفريق 45 حالة من الاختفاء القسري بحق رجال وفتاة واحدة، وفي بعض الحالات أكثر من مرة، أثناء احتجازهم. كان الاختفاء القسري منهجيًا تقريبًا في الحالات الموثقة لاحتجاز المعارضة السياسية. في عامي 2015 و2016، استخدمت سلطات الأمر الواقع عددًا لا يحصى من أماكن الاحتجاز السرية في صنعاء، مما جعل من المستحيل على أقارب المحتجزين تحديد مكان وجودهم. وشملت أماكن الاحتجاز غير الرسمية المنازل الخاصة والشقق والمساجد والطوابق السفلية تحت الأرض، والمقر الرئاسي[585]. وفي الآونة الأخيرة، وثق فريق الخبراء حالات احتجاز مختلفة في أماكن سرية وأكّد استمرار استخدام سلطات الأمر الواقع للاحتجاز السري في صنعاء بحق الصحافيين حتى عام 2018.

379. تراكمت حالات الاختفاء القسري في صنعاء من خلال نقل المحتجزين بشكل منتظم بين مختلف مراكز الاحتجاز، بما في ذلك أماكن الاحتجاز السرية والرسمية. في حالة واحدة وثقها فريق الخبراء، نُقلت الضحية بسبب الأعمال العدائية، وبالتحديد بسبب الضربات الجوية التي نفّذها التحالف[586] ضدّ مركز الاحتجاز، لكن في معظم الحالات لم يفهم الضحايا الأسباب الكامنة وراء نقلهم. زادت هذه الممارسة من الصعوبات التي تواجهها الأسر في تحديد مكان وجود أفرادها. وقد وثّق فريق الخبراء العديد من الحالات التي نُقل فيها المحتجزون إلى صنعاء من مراكز الاحتجاز في المحافظات الأخرى، مثل تعز والحديدة وحجة، إما كجزء من تبادل الأسرى، بينهم المحتجزون القبليون، أو لأسباب غير واضحة.

[582] مصادر سريّة في الملف.
[583] أنظر أدناه قضايا الصحافيين العشرة و36 محتجزًا وفردًا من الطائفة البهائية. لمزيد من التفاصيل حول قضايا البهائيّين، أنظر الفصول حول الأقليات.
[584] مصادر سريّة في الملف.
[585] لمزيد من التفاصيل، أنظر الخريطة في الصفحة السابقة.
[586] مصادر سريّة في الملف.

"لقد تعرضت للمضايقة، وتعرضت للضرب والاحتجاز لساعات أو أيام، لمنعي من البحث عن أخي المختطف. لم أجده آنذاك. دفعت أكثر من مليون ريال" .

رجل يبحث عن شقيقه المجهول المصير[587]

380. كذلك، وثّق فريق الخبراء استخدام سلطات الأمر الواقع للاختفاء القسري كعقوبة. بعد أن ورد أنّ أحد المحتجزين قد شجب في جلسة علنية للمحكمة في 2 أبريل / نيسان 2019 سوء المعاملة التي تعرّض لها هو وزملاؤه المحتجزون في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، اختفى قسراً لأكثر من شهر، وتغيّب بعد ذلك عن جلسة المحكمة التالية[588]. أفاد بعض أقارب المحتجزين المختفين أنهم تلقوا تهديدات وتعرّضوا للمضايقات أثناء بحثهم عن مكان وجود أحبائهم[589]. في حالتين، أُبلغ فريق الخبراء أنه تم دفع مبالغ كبيرة من المال للوسطاء والأشخاص الذين ادعوا أنهم يستطيعون المساعدة في هذه العملية[590].

381. تلقّى فريق الخبراء معلومات تفيد بأن رؤساء السجون ومراكز الاحتجاز لم يطيعوا القرارات والطلبات القضائية. في شباط/ فبراير 2019، أصدر المدعي العام قرارًا يطلب فيه من وزارة الداخلية الإفراج عن محمد محمد قحطان، وهو عضو قيادي في حزب الإصلاح تمّ اعتقاله في 4 نيسان/ أبريل 2015 وتعرض للاختفاء. لكن أُفيد بأنّ رئيس مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي لم يحترم أمر الادعاء حتى الآن[591].

ج) القيود المفروضة على الحريات الأساسية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي

382. حقّق فريق الخبراء في عيّنة من الحوادث الرمزية التي توضّح نمط الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة بحق أشخاص اعترضوا أو أعلنوا معارضتهم لسيطرة سلطات الأمر الواقع على العاصمة، مما قوّض المساحة المدنية. وقد كشفت تحقيقات فريق الخبراء عن سلسلة من الجماعات والأفراد المستهدفين، بينهم صحافيون، وعاملون في مجال الإعلام، وشيوخ قبائل، وأقليات دينية، ومدافعون عن حقوق الإنسان مع التعريف الواسع للمصطلح، وعاملون في المنظمات غير الحكومية، ومحامون، وأشخاص ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أثّرت القيود أيضًا على المواطنين العاديين الذين اعتُبروا تهديداً على أساس معتقداتهم، أو أنشطتهم الاجتماعية، أو مشاركتهم في الحياة المدنية والسياسية، مثل المعلمين والطلاب، من بين آخرين كثيرين. كما تعرضت النساء اللائي نظّمن وشاركن في التجمعات السلمية لمعاملة قاسية. واستُهدف قادة الأحزاب السياسية وأنصارهم بشكل رئيسي، لا سيما أتباع الإصلاح، حتى أولئك الذين ليسوا أعضاءً فاعلين في الحزب، فضلاً عن آخرين من حزب المؤتمر

[587] مصادر سريّة في الملف.
[588] Amnesty International, "Yemeni academic held incommunicado: Youssef al-Bawab", 18 April 2019, available at https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/0224/2019/en/.
[589] مصادر سريّة في الملف.
[590] مصادر سريّة في الملف.
[591] مصادر سريّة في الملف.

الشعبي العام، وتحديداً بعد انهيار التحالف بين الحوثيين وأنصار صالح (والمؤتمر الشعبي العام) في كانون الأول/ ديسمبر 2017.[592] ونظر الفريق في أنماط مختلفة حيث لجأت سلطات الأمر الواقع الى فرض القيود على الحريات الأساسية والى الاحتجاز التعسفي كوسيلة للقمع ولتهيئة بيئة "دولة بوليسية" داخل المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأعرب عدد كبير من المصادر، بينهم شهود وضحايا، عن خوفهم الشديد من التعامل مع فريق الخبراء، لأن المخاطر التي تتعرض لها حياتهم وعائلاتهم بدت حقيقية ومقلقة. وبالنسبة الى اليمنيين الذين يعيشون في صنعاء وفي مناطق أخرى خاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع، أصبح هذا الخوف جزءًا من حياتهم اليومية.

383. منذ نهاية العام 2014، ذُكر أن سلطات الأمر الواقع داهمت ونهبت وأغلقت أكثر من 50 منظمة لحقوق الإنسان ومنظمات من المجتمع المدني[593]. خوفاً من التداعيات، أُجبر العديد من النشطاء أو المعارضين أو النقّاد على مغادرة صنعاء. لجأ بعضهم إلى الخارج بينما فر آخرون إلى أجزاء أخرى من البلاد تحت سيطرة الحكومة اليمنية. اعتمد الباقون في صنعاء، وكذلك بعض الذين فروا وأبقوا على صلاتهم العائلية في صنعاء، الرقابة الذاتية بدافع الخوف وكوسيلة لحماية حياتهم وحياة أحبائهم. [594] وبحلول عام 2019، أصبحت صنعاء أشبه بدولة متجانسة يسيطر عليها الخوف أو التلقين، وعدم التسامح مع المعارضة بأي شكل من الأشكال.

384. ابتداءً من أيلول / سبتمبر 2014، أُفيد عن سيطرة اللجان الشعبية الحوثية على وسائل الإعلام التي تملكها الدولة وعن مداهمتها القنوات التلفزيونية ومكاتب الصحف ومحطات الإذاعة. وقامت بحظر 21 موقعًا إخباريًا، وفرضت الرقابة على سبع قنوات تلفزيونية، وحظرت نشر 18 صحيفة[595]. وتمّ تعليق حوالي 30 صحيفة عن العمل أو إجبارها على الإغلاق[596]. وفضّلت بعض وسائل الإعلام الإغلاق بدلاً من فقدان استقلاليتها. وتمّ استهداف صحافيين وإعلاميين لهم علاقة بحزب الإصلاح على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال الغارات ونهب منازلهم والاعتقالات التعسفية[597]. وبحلول حزيران/ يونيو 2019، كانت وسائل الإعلام التي تبث من صنعاء إما موالية لأيديولوجية سلطات الأمر الواقع أو أجبرت على العمل تحت مراقبة صارمة من السلطات. وأُفيد أيضاً عن حظر بعض المواقع الإلكترونية في العام 2018 من خلال سيطرة الحوثيين على وزارة الاتصالات وعلى مزوّد خدمة الإنترنت يمنيت YemenNet.

القيود المفروضة على ممارسة حرية الرأي والتعبير

[592] لمزيد من التفاصيل حول استهداف المنتمين للمؤتمر الشعبي العام 2017–2019، أنظر الفصل أدناه.
[593] United Nations, Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of human rights in Yemen, 13 September 2017, A/HRC/36/33(hereinafter 'UN Human Rights Yemen Report 2017 - A/HRC/36/33'), p14.
[594] مصادر سريّة في الملف.
[595] تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في اليمن 2017 – A/HRC/36/33 ص. 14.
[596] مصادر سريّة في الملف.
[597] مصادر سريّة في الملف.

"أصبح الوضع بالنسبة لي وللعديد من الصحافيين اليمنيين غير المصطفّين مع الحوثيين أمرًا بالغ الصعوبة في أيلول/ سبتمبر 2014، وتزايد سوءاً مع بدء حملة التحالف في عام 2015. أراد الحوثيون إغلاق أي فم يدعم التحالف أو لا يعارضه.[598]"

صحفي يعيش في المنفى

385. حقّق فريق الخبراء في 30 حالة من الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام المحتجزين نتيجة لممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير. وفي حين غطت التحقيقات حالات احتجاز الصحافيين التي تعود إلى الأيام الأولى للنزاع، فقد ركز فريق الخبراء بشكل خاص على حالات الاحتجاز المستمر أو تلك التي حدثت في العام 2018 وما بعده والتي أظهرت استمرار أنماط تقييد حرية الرأي والتعبير في صنعاء. كان البعض يعمل لصالح وسائل الإعلام المتحالفة مع المعارضة السياسية بينما عمل البعض الآخر لصالح وسائل الإعلام التي تنتقد سلطات الأمر الواقع. تمّ اعتقال الكثيرين في المراحل الأولى من النزاع. وفقاً لأحد الصحافيين، حتى قبل سيطرتهم على صنعاء، كان الحوثيون قد حدّدوا الصحافيين الذين عبّروا عن مواقف ضدهم: *"كانوا منظّمين جيدًا وبشكل مُسبق"*، حسبما قال الصحافي لفريق الخبراء. *"كانوا يعرفون مسبقاً من سيستهدفون أو يعاقبون بمجرد وصولهم إلى صنعاء"*. ومن بين هذه الحالات، أُصيب صحافي بجروح خطيرة أثناء احتجازه، وعلى ما يبدو نتيجةً للتعذيب والمعاملة السيئة التي تعرّض لها. ولم يُطلق سراحه إلا عندما تدهورت حالته الصحية بشكل خطير.

قضية 10 صحافيين محتجزين تعسفياً منذ عام 2015

386. حقق فريق الخبراء في احتجاز 10 صحافيين (جميعهم من الرجال) اتُّهموا بنشر معلومات وهمية على المواقع الإلكترونية ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية دعماً للمملكة العربية السعودية والتحالف. وفي 9 حزيران/ يونيو 2015، تمّ اعتقال تسعة صحافيين في الوقت نفسه في فندق في صنعاء، بينما تمّ اعتقال صحافي آخر في 28 آب/ أغسطس 2015 في منزله في صنعاء. وأُفيد بأن معظمهم يعملون في وسائل إعلام على الإنترنت معارضة للحوثيين، ومعظمهم على صلة بحزب الإصلاح. تم احتجازهم في أربعة أماكن احتجاز مختلفة قبل نقلهم إلى مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي في صنعاء حيث هم محتجزون حاليًا. وفي خلال عمليات نقلهم المختلفة، اختفى الصحافيون قسراً لفترات زمنية مختلفة.

387. وفي 5 تشرين الأول / أكتوبر 2015، طلب المدعي العام من رئيس سجن الثورة إبلاغه فوراً بأسباب احتجاز عشرة صحافيين أو وجودهم في الاحتجاز بدون محاكمة مسبقة. قرر أنه

[598] مصادر سريّة في الملف.

يجب إطلاق سراحهم فورًا إذا لم يُعتقلوا وفقًا للقانون اليمني. غير انّ رئيس السجن لم يستجب لطلب المدعي العام[599].

388. بعد حوالي أربع سنوات على اعتقالهم لأول مرّة، لم يكن الصحافيون المعتقلون العشرة قد مثلوا أمام المدعي العام أو أمام المحكمة. ولم يتم إبلاغهم بالاتهامات الجنائية الموجهة ضدهم إلا في 18 شباط/ فبراير 2019 عندما أصدر قرار الاتهام رئيس المحكمة الجنائية المتخصصة في أمانة العاصمة. وأُفيد بأنهم اتُّهموا بنشر إشاعات وأكاذيب على مواقع الإنترنت ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية، وبدعم التحالف. وقبل ذلك، لم يُمنحوا الحق في اللجوء الى مستشار قانوني للطعن في قانونية احتجازهم. وتمّ رفض طلب رسمي من محاميي الدفاع إلى النيابة العامة للتحدث مع موكليهم على انفراد، تمشياً مع حقهم في إجراء مقابلات سرية. لم تبدأ محاكمتهم حتى بعد مرور أكثر من أربعة أشهر من توجيه التهم إليهم.

389. في ثلاث حالات على الأقل حقق فيها فريق الخبراء، زُعم أن المحتجزين تعرضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة في ثلاثة أماكن احتجاز مختلفة، بما في ذلك خلال جلسات الاستجواب في المديرية العامة للتحقيق الجنائي وفي مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي. وشملت أعمال التعذيب المبلّغ عنها التعليق من السقف، والصدمات الكهربائية، والضرب بألواح خشبية والسلاسل، والركل والصفع، وحظر التبوّل، والإساءة والإهانة اللفظية، والحبس الانفرادي. وفي معظم جلسات الاستجواب والتعذيب، كان الضحايا معصوبي العينين وتركزت الأسئلة أثناء الاستجواب على تعاونهم المزعوم مع التحالف. وإذا أنكروا ذلك، كان الحراس يضربونهم حتى يعترفوا.

390. أُفيد عن إضراب المحتجزين عن الطعام في العام 2016 أثناء وجودهم في مركز احتجاز هبرة في صنعاء للاحتجاج على ظروف الاحتجاز السيئة وعلى احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة أشهر[600]. وورد أن الإيذاء الجسدي بحق هؤلاء الصحافيين قد حدث مؤخرًا اعتبارًا من نيسان/ أبريل 2019 في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، بينما أدّت الموافقات غير النظامية على الزيارات العائلية الى تدهور صحة المحتجزين العقلية.

"يقال أن المسجون نصف مجنون... لا أشك في أني أركض نحو الجنون بأقدامي ويجري هو نحوي بأقدام كثيرة وصور مختلفة"[601]

صحافي محتجز في صنعاء

[599] مصادر سريّة في الملف.
[600] مصادر سريّة في الملف.
[601] مصادر سريّة في الملف.

قضية طالب وناشط في وسائل التواصل الاجتماعي محتجز بدون تهم رغم صدور أمر قضائي بالإفراج عنه

391. تمّ القبض على طالب جامعي وناشط في وسائل التواصل الاجتماعي[602]، أو ما يسمى "المواطن الصحفي" في صنعاء في العام 2016، حيث تعرّض للضرب على أيدي رجال يرتدون ملابس مدنية. واتّهم بأنه من أتباع الرئيس هادي وأنه يدعم التحالف. لاحقاً، احتُجز تعسفيًا في خمسة مراكز مختلفة في صنعاء حيث تعرّض لسوء المعاملة جسدياً ونفسياً وتمّ تهديده بالقتل كوسيلة لإجباره على "توقيع" محضر استجوابه ببصماته. وأثناء احتجازه، اختفى قسراً في مراحل مختلفة، ولفترات تمتد على شهر بكامله.

392. على الرغم من صدور أمر من المدعي العام بالإفراج عنه في العام 2017 على أساس أنه تجاوز الفترة التي يمكن احتجازه فيها بدون توجيه تهم رسمية اليه، كان لا يزال رهن الاحتجاز التعسفي وقت كتابة هذا التقرير[603].

توقيف واحتجاز الصحافيين بين حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 2018

393. خلال الفترة الممتدة من حزيران / يونيه إلى كانون الأول / ديسمبر 2018، حقق فريق الخبراء في سبع حالات (كلّهم رجال) من الاعتقال والاحتجاز التعسفي بحق صحافيين وعاملين في وسائل الإعلام في صنعاء[604]. وفي ثلاث حالات على الأقل، تعرّض الصحافيون للاعتقال العنيف، ودوهمت منازلهم، وأُخذت ممتلكاتهم الشخصية. لم يتم عرض قضية أيّ من الصحافيين السبعة الذين احتجزتهم سلطات الأمر الواقع أمام المدعي العام ولم تنظّم أي جلسة استماع أمام هيئة قضائية. ستة منهم اختفوا قسراً لفترات تتراوح بين ثلاثة أسابيع وخمسة أشهر. وقد احتُجزوا في أماكن مختلفة، بينها إدارة التحقيقات الجنائية وأماكن الاحتجاز السرية. واحد منهم على الأقل تعرض لسوء المعاملة الجسدية. وأُطلق سراح أربعة منهم، ولا يزال ثلاثة قيد الاحتجاز في صنعاء. بالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق معلومات موثوقاً بها تتعلق بصحافي زُعم أنّ مقاتلو الحوثي –صالح قبضت عليه في صنعاء في أبريل / نيسان 2015. مرّ أكثر من أربع سنوات ولا يزال مكانه ومصيره مجهولين[605].

394. كان الصحافيون المحتجزون إما يعملون في وسائل الإعلام الموالية للمعارضة أو ينتقدون الحوثيين. كما أنّ العدد الكبير من الصحافيين الذين تم احتجازهم بشكل تعسفي في ظروف غير إنسانية، حيث تعرّض بعضهم لمعاملة سيئة، قد زرع الخوف في نفوس الصحافيين والمدنيين العاديين الذين يريدون ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير. وتأكد فريق الخبراء من أن 14 صحفياً

[602] مصادر سريّة في الملف.
[603] مصادر سريّة في الملف.
[604] مصادر سريّة في الملف.
[605] مصادر سريّة في الملف.

(جميعهم رجال) ما زالوا رهن الاحتجاز حتى الآن في صنعاء. وقد احتُجزوا جميعًا لمجرّد ممارستهم المشروعة لمهنتهم أو حقهم في حرية التعبير. وقد استخدمت سلطات الأمر الواقع سيطرتها على العاصمة لتقويض وتقييد حرية الرأي والتعبير واستهداف الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام، وكذلك أولئك الذين يعبّرون عن معارضتهم أو عن وجهات نظرهم السياسية بأي شكل من الأشكال.

القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع

تدهور بيئة عمل النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات النسائية.

395. إن استهداف أشخاص "اعتُبروا معارضين" في صنعاء أثّر على المعارضة السياسية وعلى المدافعين عن حقوق الإنسان من رجال ونساء، وعلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا لا تُعتبر متوافقة مع أيديولوجية الحوثيين. ومنذ العام 2015، أُفيد بأنّ سلطات الأمر الواقع قد داهمت أو أغلقت مقرّ ما لا يقل عن 52 منظمة لحقوق الإنسان ومنظمات من المجتمع المدني[606]. وكان استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان قد بدأ بالفعل في عام 2014. وتلقى فريق الخبراء العديد من التقارير عن قيام سلطات الأمر الواقع بحظر المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر إلى خارج البلاد أو باستجوابهم عند عودتهم من أنشطة انعقدت في الخارج. كما حقق الفريق في الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان – بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان – في 2018 و2019.[607] وطلب الضحايا الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بقضاياهم خوفاً من الانتقام لاسيما أنهم ما زالوا يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. وهذا الطلب يعكس مناخ الخوف الذي يعيش فيه النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان في صنعاء اليوم.

396. في هذه البيئة القسرية حيث لا يُسمح فيها بالمعارضة، يشعر محامو الدفاع الذين يمثلون السجناء السياسيين بالخطر أيضًا في ممارسة وظائفهم بشكل مشروع. ففي العام 2016، قُبض على أحد المحامين لمدة شهرين أثناء مشاركته في مظاهرة تطالب بالإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفياً في المديرية العامة للتحقيق الجنائي في صنعاء. وفي 6 نيسان/ إبريل 2019، تم توقيف أحد المحامين عن 36 محتجزًا داخل المحكمة لأنه قام بتمرير قلم لموكله في نهاية المحاكمة. وترد تفاصيل قضيته أدناه في القسم الخاص بالحق في المحاكمة العادلة. تمّ التحقيق معه لمدة 24 ساعة واتهم بالمساعدة على محاولة ارتكاب جريمة قتل داخل السجن[608].

[606] تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في اليمن A/HRC/36/33 – 2017 ص.14.
[607] مصادر سريّة في الملف.
[608] مصادر سريّة في الملف.

397. إنّ إحدى المنظمات النسائية الوطنية التي تناصر عملية الإفراج عن المحتجزين بشكل تعسّفي أو عن المختفين القسريين قد تعرّضت لحالات مضايقة وإعتقال تعسفي. فقد تمّ القبض على أحد مؤسسيها بشكل تعسفي عدة مرات في السنوات الأولى بعد أن بدأت المنظمة عملها. وفي العام 2018، تعرّضت ناشطات كنّ ينظّمن اجتماعات حاشدة للمنظمة، للتهويل والتخويف على أيدي رجال مجهولين يرتدون ملابس مدنية قاموا بمضايقتهن أثناء ممارستهن لأنشطتهن أو لحقوهنّ قبل أن ينضمّين إلى نشاط ما. كما قاموا بإلغاء احتجاجاتهن العامة في أكثر من مناسبة بعد أن حُذرن من عمليات مداهمة وشيكة من جانب الأمن الحوثي وخشين أن يتم القبض عليهن.

398. منذ أواخر العام 2016، أفادت تقارير عن تفريق تجمّعات سلمية بالقوة، ولا سيما التجمعات النسائية، ومنها الاحتجاجات التي قادتها نساء المؤتمر الشعبي العام في كانون الأول/ ديسمبر 2017 وآذار/ مارس 2018 [609] وقمعتها بعنف قوات الأمن النسائية التابعة للحوثيين، أو من يشار إليهن باسم "الزينبيات". و"الزينبيات" هي قوة أمنية من الحوثيين تم تشكيلها للتعامل حصريًا مع النساء والفتيات[610] ، لأن العملاء الذكور من قوات الأمن لا يمكنهم مواجهة أو اعتقال النساء علنًا بسبب المجتمع اليمني المحافظ. وحصل تشكيلها عندما بدأت النساء والفتيات في لعب دور قيادي في المظاهرات في صنعاء، إذ شعرن أن مكانهن في المجتمع اليمني سيوفر لهن حماية أفضل ضد انتهاكات حقوق الإنسان من الذكور.

الاستخدام المفرط للقوة ضد المرأة في تجمّع سلمي، في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

399. في 6 تشرين الأول / أكتوبر 2018، نظمت شابات ناشطات تجمّعاً سلمياً [611]عبر وسائل التواصل الاجتماعي، للمطالبة بوضع حدّ للتدهور المستمر للحالة الاجتماعية والاقتصادية في بلد مزّقته الحرب. دعا المنظمون الى مشاركة الإناث، بسبب الشعور بالخوف من تعرّض الرجال لخطر الاعتداء الجسدي أو الاعتقالات، كما حصل في مظاهرات سابقة[612]. في ذلك الصباح، حصل انتشار كبير للأفراد المسلحين من الرجال والنساء الحوثيين وحوالي 40 حافلة كانت متوقفة حول ميدان التحرير حيث كان من المفترض أن تجري المظاهرة. عرقلت "الزينبيات" وصول المتظاهرين إلى الميدان واعتقلت بشكل عشوائي متظاهرين من ذكور وإناث وكذلك المارّة. تم احتجاز أحد الصحافيين الذكور بشكل عشوائي مع عشرات الأشخاص الآخرين وتم نقله إلى مركز شرطة محلي. كان لا يزال في الاحتجاز وقت كتابة هذا التقرير[613].

[609] لمزيد من التفاصيل، أنظر فصل الحياة في المناطق تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع، الفصل حول استهداف المنتسبين إلى المؤتمر الشعبي العام2017-2019.

[610] لمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل حول تأثير النزاع على معايير النوع الجنساني.

[611] مصادر سريّة في الملف.

[612] لمزيد من التفاصيل أنظر فصل الحياة في المناطق تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع، الفصل حول استهداف المنتسبين إلى المؤتمر الشعبي العام2017-2019.

[613] مصادر سريّة في الملف.

400. وفي الوقت نفسه، خارج جامعة صنعاء، تمّ نشر رجال حوثيين مسلحين وحوالي مائة من "الزينبيات" يحملون بنادق صاعقة من نوع تاسر والعصي والسكاكين. وذكر أحد الشهود أنهم أيضًا يحملون المسدسات والبنادق. قاموا بتفتيش الطلاب بطريقة عشوائية، بما في ذلك الفتيات والنساء اللواتي يعتزمن الانضمام إلى التجمّع فضلاً عن المارّة من الإناث، حوالي مائة فتاة وامرأة في المجموع. بدأت "الزينبيات" بمهاجمة النساء والفتيات بشكل عشوائي، مع استخدام العصي والصواعق الكهربائيه نوع تاسر، مع التركيز بشكل خاص على الرقبة والظهر. يقال أن إحدى أفراد "الزينبيات" كانت تقول: "هيا أنتم المرتزقة"، "أنتم الإماراتيين"، "هيا يا حلفاء العدو."

"هجمن علينا أنا وصديقتي التي ضربوها على رأسها بالعصا. هربنا [..] ولحقت بنا الزينبيات اللواتي واصلن ضربنا. قمن بخلع الحجاب عنا، فارتبكنا فيما كنا نحاول إعادته لتغطية رأسينا، بينما كنّ يضربننا على الجسد والرأس. كنّ يستخدمن الصواعق ويستهدفن منطقة العنق بشكل خاص"

شابة حاولت المشاركة في مظاهرة في صنعاء

401. في حوالي الساعة الحادية عشرة ظهراً، تمّ سحب ما بين 30 و 50 امرأة وإصعادهن الى الحافلات ونقلهن إلى مركز للشرطة في صنعاء حيث تم احتجازهن في زنزانات. بعض الشاهدات يتذكّرن الاعتداء اللفظي الذي مارسته "الزينبيات" عليهن، حيث استخدمن لغة هجومية وتهديدات بالاغتصاب: *"قيل لنا إننا نستحق الموت، وكن ينادينا عاهرات ويهددن بأخذنا إلى الجنود السودانيين كي يغتصبونا. قلن لنا أيضاً "سنرسلكنّ الى رجالنا على الخطوط الأمامية، على الأقل لديهم حقوق أكثر منكن". تلقينا محاضرات عن الدين. كانت إحدى النساء المتقدمات في السن مصابة بداء السكري وتحتاج إلى مساعدة، لكن تمّ رفضها".* وروت شابة راشدة قائلة *"سمعت كلمات لم أسمعها في حياتي. لا استطيع أن أنسى ذلك اليوم المليء بالإهانات"*. قام رجال من سلطات الأمر الواقع الذين يرتدون ملابس مدنية باستجواب نساء بشكل فردي في غرفة منفصلة، متهمين إياهن بالتعاون مع التحالف. وقد أُطلق سراحهن في نهاية اليوم، بعد أن احتُجزن بدون السماح لهن بالاتصال بمحامٍ، وبعد توقيع بيان يتعهدن فيه عدم المشاركة في الاحتجاجات مجدداً، شرط أن يأتي رجل راشد لاصطحابهن. واضطرّ عدد من النساء للفرار من صنعاء عقب المظاهرة، خوفًا من الانتقام منهن عبر الإساءة الى سلامتهن البدنية سيما أن تهديدات صدرت بعد الحدث .[614]

402. يبدو أن قيام سلطات الأمر الواقع بفرض وجود وصي/محرم ذكر كشرط للسماح بالإفراج عن النساء والفتيات اللائي قُبض عليهن خلال الاحتجاجات، والناشطات السياسيات أو الناشطات في مجال حقوق الإنسان، يهدف إلى إذلال كل من الأنثى المعتقلة وزوجها أو والدها. أخبرت إحدى المحتجزات السابقات فريق الخبراء بأنها رفضت أن يأتي زوجها "العجوز" ويأخذها

[614] مصادر سريّة في الملف.

من مركز الشرطة لأنها شعرت أن هذه إهانة بالنسبة إليه. بقيت محتجزة حتى تفاوضت معهم كي يأتي أحد أقربائها كبديل لاصطحابها[615].

القيود المفروضة على التجمعات السلمية في "زمن الحرب"

قال: "هل تعرف التهم الموجهة إليك؟" قلت، "لا ، ليس رسمًيا". قال: "أنت تدعو للسلام ... قلت" أنت تمزح بالتأكيد". قال: "لا ، نحن الآن في زمن الحرب ... علينا تعبئة الناس كي يقاتلوا، لذلك عندما تتحدث عن السلام، فأنت تتصرف ضد الدولة[616]."

رجل احتجز بصورة تعسفية واستجوبته سلطات الأمر الواقع لمشاركته في مؤتمر

403. قام فريق الخبراء بتوثيق حادثتين وقعتا في آب/ أغسطس 2016 [617] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018 [618] في صنعاء حيث داهم عملاء مسلحون من قوات الأمن التابعة لسلطات الأمر الواقع التجمعات السلمية، بما في ذلك مؤتمراً صحافياً حضره حوالي 20 مشاركًا، وفعالية مجتمعية ضمّت حوالي 60 مشاركاً. في كلتا الحالتين، تم القبض على جميع المشاركين واحتجازهم. في أحد هذين الحدثين تم إطلاق سراح المشاركين بحلول نهاية اليوم، أما في الحدث الآخر، فتمّ احتجاز حوالي 11 مشاركًا (من رجال ونساء) لفترة أطول من الوقت، تصل إلى شهر كامل للبعض، وبدون توجيه التهم إليهم. وأثناء استجوابهم، سُئلوا عن دوافعهم لتنظيم مثل هذه الفعاليات وفي بعض الحالات عُصبت عيونهم أثناء الاستجواب. قبل إطلاق سراحهم، طُلب من العديد منهم التوقيع على التزامات بالموافقة على عدم المشاركة أو تنظيم أي فعاليات مجتمعية مجدداً.

القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك الانتماء السياسي

قضية المعتقلين الذكور البالغ عددهم 36 معتقل، حُكم على 30 منهم بالإعدام

404. نظر فريق الخبراء في عملية احتجاز ومحاكمة 36 رجلاً كانت تتراوح أعمارهم بين 21 و48 عامًا عند فترة إلقاء القبض عليهم، بمن فيهم أستاذ جامعي، ومعلمون، وطلاب (14)، ومدير مدرسة، وعمال، ومهندسون، وموظفون حكوميون سابقون اعتقلتهم قوات الأمن التابعة لسلطات الأمر الواقع في أماكن مختلفة من شمال اليمن تعسفاً في فترات مختلفة، قرب نهاية العام 2015 والعام 2016، بدون إبلاغهم بالتّهم الموجهة إليهم وقت القبض عليهم[619]. وأُفيد بأن معظمهم كانوا أعضاء أو مؤيدين لحزب الإصلاح، مما يشير إلى أن اعتقالهم قد يكون مرتبط بانتمائهم السياسي. وقد تمّ إخفاء 36 محتجزًا قسريًا في مراحل مختلفة من احتجازهم، واحتُجزوا في الحبس الانفرادي لفترات طويلة تصل إلى 6 أشهر في كل مرة. وفي نيسان/ إبريل 2017، وُجهت

[615] مصادر سريّة في الملف.
[616] مصادر سريّة في الملف.
[617] مصادر سريّة في الملف.
[618] مصادر سريّة في الملف.
[619] مصادر سريّة في الملف.

تهم إليهم، بما فيها عضويتهم في الجناح العسكري للإصلاح، والمشاركة في الاغتيالات، وتفجير القنابل، والقيام بالتدريب العسكري في مأرب، وتتبّع تحركات شخصيات من الحوثيين ومن المؤتمر الشعبي العام. في 9 تموز/ يوليو 2019، وعلى الرغم من أنّ المحاكمة التي جرت بدت مليئة بالشوائب، حكمت المحكمة الجنائية المتخصصة في صنعاء على 30 من هؤلاء الرجال بالإعدام وبرّأت ستة.

405. وجد فريق الخبراء أنه طوال العملية القضائية، لم يتم احترام حق المتهمين في ضمان تأمين محاكمة عادلة حسب الأصول. ولعلّ الانتهاك الأبرز هو أن المحاكمة استندت الى اعترافات تمّ الحصول عليها بالإكراه. وأثناء الاستجواب من جانب هيئة النيابة العامة، أنكر العديد من المتهمين التهم الموجهة إليهم، زاعمين أن شهاداتهم انتُزعت بعد التعذيب. تفيد ادعاءات موثوقة أن العديد منهم قد تعرّضوا لسوء المعاملة والتعذيب في مراكز احتجاز مختلفة، بما في ذلك المديرية العامة للتحقيق الجنائي في صنعاء حيث استجوبتهم القوات الأمنية فور إلقاء القبض عليهم، وفي مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي حيث هم محتجزون حالياً. وفي جلسات الاستماع العامة المختلفة، ذكر محتجزون أنهم يتعرضون لسوء المعاملة المستمرة. ولدى بدء محاكمة بعض المدعى عليهم الذين عينوا محامياً، لم يتمكّنوا من الالتقاء بالمحامي قبل مثولهم للمرّة الأولى أمام النيابة. ولم يُسمح للمحامين والمدعى عليهم عقد اجتماعات على انفراد. جرى إستجواب بعض المدعى عليهم من جانب المدّعين العامين بغياب المحامين. وحتى أثناء جلسات الاستماع، لم يُسمح لمحامي الدفاع بالتحدث إلى موكليهم. لم يتم إطلاعهم بشكل كافٍ على جدول جلسات الاستماع، كما لم يتم منحهم الوقت لإعداد دفاعهم أو للتدخل في جلسات المحكمة.

القيود على حرية الفكر والضمير والدين

عقوبة الإعدام بحق بهائي محتجز منذ عام 2013

406. حقّق فريق الخبراء في حالات مختلفة حيث استُهدف أفراد من الطائفة البهائية في اليمن[620]، بما في ذلك التهم الموجهة ضد أكثر من 20 شخصًا والمحاكمة المستمرة لرجل بهائي هو حامد كمال بن حيدرة المحتجز منذ العام 2013، قبل سيطرة سلطات الأمر الواقع على صنعاء. يخشى فريق الخبراء، على ضوء المعلومات التي تلقاها،[621] أن تكون الاتهامات الموجهة ضد بن حيدرة الذي حُكم عليه بالإعدام في كانون الثاني/ يناير 2018، مرتبطة بالمعتقد الديني. وأُفيد بأن بن حيدرة احتُجز سرّاً لمدة تسعة أشهرعلى التوالي[622]. وفي حين تمّ اعتقال حيدرة في العام 2013 بينما كانت صنعاء تحت سيطرة الحكومة اليمنية، لكن بدأت محاكمته في 18 كانون الثاني/ يناير

[620] لمزيد من التفاصيل حول وضع البهائيين، يمكن الاطلاع على فصل تأثير النزاع على الأقليات.
[621] مصادر سريّة في الملف.
[622] مصادر سريّة في الملف.

2015، بعد أن فرضت سلطات الأمر الواقع سيطرتها على صنعاء. وحُكم على حيدرة بالإعدام بعد الإخفاقات الخطيرة في الحفاظ على حقه في محاكمة عادلة، بما في ذلك عقد معظم جلسات المحكمة غيابياً أثناء احتجازه، وعدم تزويده أو تزويد محاميه بنسخ عن العقوبة الصادرة بحقه، مما أعاق قدرته على الطعن في حكم الإعدام.[623] حُرم حيدرة أكثر من مرة من حقه في حضور جلسات الاستماع. كانت محاكمته مستمرة وقت الانتهاء من هذا التقرير.

الانتهاكات

القيود على الحريات الأساسية

407. إنّ الحريات الأساسية مكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهي تشمل حرية الرأي والتعبير[624]، وحق التجمّع السلمي[625]، والحق في حرية تكوين الجمعيات[626]، بما في ذلك حرية الانخراط في الأحزاب السياسية، والحق في حرية الفكر والضمير والدين.[627] من الممكن تقييد الحريات الأساسية، ولكن وفقًا لما ينص عليه القانون وعند ضرورة حماية حقوق الآخرين وحرياتهم، وحماية الأمن القومي، والسلامة العامة، والنظام، والصحة والأخلاق.

408. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع، وفي جميع الحالات الموصوفة أعلاه، قد قيّدت الحريات الأساسية بدون مبرّر. ويرتبط ذلك أساسًا بحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الفكر والضمير والدين التي قيّدتها سلطات الأمر الواقع بشكل غير قانوني، منتهكةً بذلك التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وشملت القيود غير القانونية المضايقة والترهيب بحق الأفراد أو الجماعات، وحظر وسائل الإعلام أو تعليقها، وإغلاق منظمات المجتمع المدني وتفريق التجمعات السلمية بالقوة. وكما يتضح من الحالات الموصوفة أعلاه، غالباً ما ينطوي انتهاك الحريات الأساسية على الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، ويليه سوء المعاملة في الاحتجاز.

409. بالنسبة الى الحق في التجمع السلمي – وبخاصة بشأن حادثة التجمع السلمي النسائي في 6 تشرين الأول / أكتوبر 2018 – يُسمح لكل شخص بالمشاركة في التجمعات القانونية والسلمية، ويجوز تفريق التجمعات غير القانونية من جانب المسؤولين عن إنفاذ القانون. ولدى تفريق التجمعات غير القانونية، وإن كانت غير عنيفة، على المسؤولين عن إنفاذ القانون تجنّب إستخدام القوة أو، حيثما كان ذلك غير عملي، حصرهذه القوة بالمستوى الأدنى المطلوب[628]. بالإضافة إلى

[623] مصادر سريّة في الملف.
[624] International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), art. 19; see also Human Rights Committee general comment No. 34, paras. 21–36.
[625] الفقرة 21، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
[626] الفقرة 22، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
[627] الفقرة 18، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
[628] Principles 12 and 13, Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials, 1990.

ذلك، فإن المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو المسيئة محظورة تماماً بموجب كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[629]، وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية[630] .

410. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد استخدمت القوة المفرطة ضد النساء المتظاهرات في 6 تشرين الأول / أكتوبر 2018 في صنعاء، وأنها مسؤولة عن المعاملة السيئة والمهينة ضد تلك النساء. بالإضافة إلى ذلك، توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن النساء اللواتي حاولن المشاركة في المظاهرات قد تعرضن للاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، لاسيم أن اعتقالهن واحتجازهن قد نجم عن مشاركتهن في مظاهرة سلمية، وتعرضن لسوء المعاملة أثناء استجوابهن. وقد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية.

الاعتقال التعسفي

411. كما يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق لكل فرد في الحرية والأمن الشخصي[631]. وتُنتهك هذه الحقوق عندما يُحتجز الأفراد بصورة تعسفية، وعندما يتعرضون للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة. وتُعتبر تعسفية حالات الحرمان من الحرية المخالفة لأحكام القانون الدولي، وفي الأغلب تلك التي لا تشكل أساسًا صالحًا للاحتجاز، وحالات الاحتجاز التي يُنتهك فيها الحق في محاكمة عادلة وفي الضمانات الإجرائية إلى حد يصبح فيه الاحتجاز تعسفيًا. [632] وترد هذه الضمانات الإجرائية في المادتين 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتشمل واجب إبلاغ الشخص الموقوف بأسباب القبض عليه[633]؛ وواجب محاكمة شخص قُبض عليه بتهمة جنائية على وجه السرعة أمام قاضٍ[634]، وواجب تزويد الشخص المحتجز بفرصة الطعن

[629] المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الفقرة 3 المشتركة في معاهدة جنيف، الفقرة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90.

[630] الفقرة (iii)(c).2 8 نظام روما الأساسي.

[631] الفقرة 9 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[632] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام رقم 35 (2011) حول حرية وأمان الأشخاص. مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (A/RES/43/173). لدى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 5 فئات قانونية متعلقة بالاحتجاز التعسفي: (أ) عندما لا يوجد أساس قانوني للحرمان من الحرية، (ب) عندما يكون الحرمان من الحرية نتيجة ممارسة الحريات الأساسية، (ج) عندما تكون انتهاكات المعايير المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة ذات خطورة تعطى للحرمان من الحرية طابعًا تعسفيًا، (د) عندما يتعرض النازحون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة من دون إمكانية المراجعة الإدارية أو القضائية أو الإنصاف، (هـ) عندما يعكس الحرمان من الحرية التمييز لا سيما على أساس الأصل أو القومية أو الإثنية أو الأصل الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر.
(see Methods of work of the Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/36/38).

[633] الفقرة 9 (2) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[634] الفقرة 9 (3) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

في قانونية الاحتجاز (حق الدفاع). [635] كما يُحظّر الاحتجاز التعسفي بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد يُعتبر حرمان شخص من الحق في محاكمة عادلة جريمة حرب في نزاع غير دولي[636].

412. وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد احتجزت بصورة تعسفية صحافيين وعاملين في مجال الإعلام وأشخاصاً أعربوا عن معارضتهم لسلطات الأمر الواقع. وفي هذه الحالات، يكون الاحتجاز تعسفيًا متى يكون سبب الاحتجاز مرتبط بممارسة الحريات الأساسية أو كان بدون أسباب. في معظم الحالات، يبدو أن الدافع وراء الاحتجاز هو التمييز، بما في ذلك على أساس الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء. كما أنّ الاحتجاز على أساس التمييز يعتبر بحد ذاته تعسفيًا.[637] في العديد من الحالات الموضحة أعلاه، يكون الاحتجاز تعسفيًا أيضًا بسبب انتهاك الحق الأساسي في محاكمة عادلة، وعلى الأخص من خلال إطالة فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة، وغياب الإحالة إلى مدّعٍ عام أو قاضٍ، وتأخير المحاكمة بدون سبب، أو محدودية أو عدم إمكانية الاتصال بمستشار قانوني، أو استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه. بالإضافة إلى ذلك، لدى فريق الخبراء مخاوف جدية بشأن صحة التهم التي وجهت إلى الصحافيين العشرة المحتجزين الذين حرموا من إجراءات قضائية عادلة ومستقلة. وفي إحدى الحالات الموثقة، لا يزال الصحاي محتجزًا بدون سبب، على الرغم من أمر الإفراج الصادر عن المدعي العام. وقد يؤدي الحرمان من المحاكمة العادلة إلى مسؤولية جنائية فردية.

حالات الاختفاء القسري

413. يُنتهك الحق في الحرية والأمن الشخصيين أيضاً من خلال حالات الاختفاء القسري التي يحظّرها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[638]. كما أن الاختفاء القسري ربما أيضًا ينتهك حظر التعذيب.

414. في صنعاء، استُخدمت شبكة من المرافق لإخفاء الأفراد فيها وإبعادهم عن أي إشراف قضائي، وعن أقربائهم. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد استخدمت الاختفاء القسري ضد الأفراد في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في انتهاك لواجباتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وحالات الاختفاء القسري قد ترقى أيضاً الى مستوى التعذيب. هذه الأعمال قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.

د) المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأعمال التعذيب أثناء الاحتجاز

[635] الفقرة 9 (4) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
[636] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 99 و100.
[637] See Methods of work of the Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/36/38).
[638] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 1 من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98.

تم تعليقي لمدة 13 يومًا وكُبلت يداي بأسلاك فيما كنت معصوب العينين. تسبّب ذلك في تضخّم جسدي بالكامل. وعندما لم أعد معلّقاً، لم أستطع التحرك لمدة ثلاثة أسابيع. هددوني عدة مرات باعتقال زوجتي وأطفالي. كانوا يتركونني لعدّة أيام بدون طعام مع التهديد بقتلي. لقد كنت أعاني من السلس بسبب الخوف. كنتيجة للقلق، مررت بفترات لم أستطع النوم فيها
"

ناشط سابق شاب احتُجز في مكان سرّي بصنعاء

415. وصلت الفريق مزاعم حول التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أماكن الاحتجاز الخاضعة لإشراف سلطات الأمر الواقع في صنعاء، وكذلك في أماكن الاحتجاز السرية ذات الصلة بالحالات التي تم التحقيق فيها، أي المديرية العامة للتحقيق الجنائي، ومركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، ومركز الاحتجاز الخاص بالأمن القومي، وسجن صنعاء المركزي، وسجن الثورة، وسجن هبرة، وفي أماكن احتجاز سرية وبعض مراكز الشرطة.[639] حدث ذلك أثناء جلسات الاستجواب وخارجها. وقد أُفيد عن مجموعة كبيرة ومتنوعة من حالات سوء المعاملة الجسدية والنفسية وأساليب التعذيب، بما في ذلك التعليق المستمر لعدة أيام وليال، والضرب بالعصي، والركل، وتقييد الوصول إلى المرحاض، والحرمان من الضوء الطبيعي لفترات طويلة من الزمن، والحرمان من النوم، والتهديد بالقتل[640] ، والصعق بالكهرباء، والحرق، والعري القسري.

416. أُفيد عن اللجوء الى الحبس الانفرادي، في زنزانات بدون ضوء لفترات طويلة تصل إلى سبعة أشهر في حالة واحدة، وذلك في مراكز احتجاز مختلفة في صنعاء، وخاصة في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي. وفي إحدى الحالات، احتُجز رجل في الحبس الانفرادي لمدة شهرين لأنه رفض تكرار"الصرخة" (شعار الحوثيين).[641] ويتذكر شاهد آخر قائلاً أنه *"خلال الأشهر الثلاثة الأولى، تم عزل قريبي*[642] *في زنزانة مساحتها متر مربّع واحد. وكان يستخدم الحجرة في كل شيء. في الأشهر الثلاثة التالية، تمّ وضع شخص مجنون معه في الزنزانة نفسها. تخيل نفسك جالساً في غرفة مساحتها متر مربع مع شخص مجنون"*. في بعض الحالات، استمر التعذيب وسوء المعاملة أثناء وجود المعتقلين في الحبس الانفرادي.

417. استُخدمت أعمال التعذيب أثناء جلسات الاستجواب لإجبار المحتجزين على التوقيع على وثائق ووضع بصماتهم عليها، حتى وهم معصوبو العينين، حيث عليهم "الاعتراف" بمسؤوليتهم المزعومة. ويتذكر موظف في إحدى المنظمات غير الحكومية احتجز سابقاً قائلاً: *"تم تعليقي أثناء*

[639] مصادر سريّة في الملف.
[640] مصادر سريّة في الملف.
[641] مصادر سريّة في الملف.
[642] مصادر سريّة في الملف.

استجوابي وتقييد يدي وعصب عيني. لم أكن أعرف هوية الأشخاص الذين كانوا يستجوبونني لأنني كنت دائمًا معصوب العينين. لقد وضعت بصماتي على وثائق بينما كنت معصوب العينين.[643]

"ظلّ يعاني من آثار التعذيب على يديه وساقيه وكليته وكبده. وصف معتقلان سابقان للفريق درجة الخوف التي انتابتهما خلال عصب عيونهما، حيث شعرا بوجود شخص يقف وراءهما أثناء حديثهما، متسائلين من أين ستأتي الضربة، عندما سمعا صوتاً خلفهما يقول فجأة "إجابة خاطئة"[644].

"علقوني هذه المرة عارياً بالكامل في خطاف على الحائط، ومرتين في مناسبتين منفصلتين قاموا بربط قنينة ماء بخصيتي ملأوها بالماء. كان هذا مؤلماً أكثر من الصعق بالكهرباء[645]*"*

أحد الناجين من التعذيب في صنعاء

418. وصلت الفريق، خلال التحقيقات التي أجراها، مزاعم بأن العنف الجنسي قد استخدم كشكل من أشكال التعذيب ضد أربعة محتجزين، بما في ذلك في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي. وشملت الادعاءات التي تلقاها الفريق ضحية رُبط عضوه التناسلي بسلك لمدة خمسة أيام[646] ، فيما تمّ تهديد آخر بالاغتصاب، بما في ذلك بواسطة أداة[647]. كما تلقى فريق الخبراء تقارير مختلفة عن العري القسري أمام معتقلين آخرين وأمام الحرّاس[648]. كما وصلت الفريق مزاعم بحجز الفتيان الصغار، إما لارتباطهم المزعوم بأحزاب المعارضة، أو لاستخراج المعلومات منهم، أو لممارسة الضغط على أحد أفراد الأسرة "للاستسلام" إلى سلطات الأمر الواقع. وفي إحدى هذه الحالات، تلقى الفريق معلومات[649] تفيد بأن أحد هؤلاء الفتيان المحتجز في مرفق احتجاز الأمن السياسي قد تعرّض للتعذيب، بما في ذلك الاعتداء الجنسي كالضرب على أعضائه التناسلية، والعُري القسري، والتهديد بالاغتصاب.[650]

ظروف الاحتجاز اللاإنسانية

"لم يُسمح لي بالخروج إلى المرحاض إلا مرة واحدة كل أربع وعشرين ساعة. المياه التي اعتدت شربها لم تكن شفافة. لم يُسمح لي بالاستحمام. كان المكان مظلمًا. المطبخ الذي احتُجزت فيه شديد البرودة، وأصبت بالتهابات في الكلى والرئة. لقد اعتادوا أن يتركوني لأيام بدون طعام ويهددوا بقتلي"

[643] مصادر سريّة في الملف.
[644] مصادر سريّة في الملف.
[645] مصادر سريّة في الملف.
[646] مصادر سريّة في الملف.
[647] مصادر سريّة في الملف.
[648] مصادر سريّة في الملف.
[649] مصادر سريّة في الملف.
[650] لمزيد من التفاصيل، يمكن زيارة الفصل المتعلق بتأثير النزاع على الأطفال والفصل المتعلق بإنتهاكات الحق في حرية وأمان الأفراد والحماية من العنف.

معتقل سابق في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي

419. أُفيد عن ظروف احتجاز لاإنسانية على نطاق واسع في جميع مراكز الاحتجاز في قضايا حقق فيها فريق الخبراء، لا سيما مركز احتجاز الأمن السياسي في صنعاء. ووصفت مصادر بينها معتقلون سابقون درجة الاكتظاظ – فقد وصل عدد الأشخاص الى 37 محتجزاً في غرفة واحدة، حيث حصل كل محتجز على ما يعادل "بلاطة واحدة" لينام عليها. ذكروا أيضاً وجود نقص كبير في الطعام والمياه النظيفة والضوء الطبيعي والتهوية والوصول إلى المراحيض. كما مُنعوا من الوصول إلى الكتب والأخبار والأقلام. وفي عام 2017، أفادت المفوضية السامية لحقوق الانسان عن وجود 150 مرفق احتجاز تديرها سلطات الأمر الواقع التي تخضع للمراقبة منذ آذار/ مارس 2015 ، قائلة إن "ظروف الاحتجاز قد تدهورت بشكل ملحوظ ... وتفاقمت جميعها بسبب النزاع"[651]. وأبلغ محتجز سابق الفريق عن وجود زنزانة مساحتها 4 في 5 أمتار داخلها 20 شخصًا في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، بلا نافذة ولا ضوء، مع إجبار المحتجزين على وضع جدول للنوم.[652] يشكّل استخدام مرافق الاحتجاز السرية مصدر قلق إضافياً بشأن ظروف الاحتجاز، حيث أنها لم تصمم لأغراض الاحتجاز. وبيّنت ظروف العيش المروعة التي وصفها المعتقلون مدى بؤسهم اليومي. وفي الحالات التي لم يحدث فيها تعذيب، يصف المحتجزون ظروف الاحتجاز على أنها سوء معاملة[653] .

محدودية الزيارات العائلية أو غيابها كلياً

"في كثير من الأحيان ، تم جرّي وتهديدي أمام عائلتي بأنهم سيمنعون عني الزيارات العائلية لأنني تأخرت وأن وقت الزيارة الممتد على دقيقتين قد انتهى. تعرضنا للضرب بالعصي الكهربائية أمام العائلة أثناء الزيارة"

شهادة من معتقل سابق في الأمن السياسي

420. أبلغ أقارب المحتجزين فريق الخبراء بأنهم يُحرمون بانتظام من الزيارات العائلية الى مركز الأمن السياسي في صنعاء[654]. وفي بعض الحالات، أعربوا عن خوفهم من أن يكون رفض الزيارات مؤشراً لتعرّض قريبهم للتعذيب. في إحدى الحالات، طلب المدعي العام من رئيس مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي السماح لعائلة بالزيارة بسبب مخاوف جدية بشأن مكان وجود قريبها[655]. لم يتم السماح بالزيارة إلا مرة واحدة، ثم تم رفض الزيارات بدون إعطاء سبب. وتلقى الفريق معلومات

[651] تقرير الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في اليمن 2017 – A/HRC/36/33 ص. 13.
[652] مصادر سريّة في الملف.
[653] مصادر سريّة في الملف.
[654] مصادر سريّة في الملف.
[655] مصادر سريّة في الملف.

تفيد بأن حظر الزيارات العائلية استُخدم كعقوبة ضد المعتقلين. ويتذكر أحد المحتجزين المفرج عنهم قائلاً: *"منعت من تلقي الزيارات في الأمن السياسي أكثر من مرة لأنني كنت أطلب علاجات للحساسية والربو بسبب سوء التهوية في الزنزانات"*[656]. في الواقع، انحصر وقت الزيارات في مركز الأمن السياسي، لدى السماح بها، بوقت محدود للغاية، حيث تراوح المتوسط بين دقيقة واحدة وثلاث دقائق. ذكر أفراد الأسرة رجالًا ونساء، أنهم تعرضوا للإهانات اللفظية من جانب الحراس أثناء الزيارات العائلية. "*خلال الزيارة، كانت توجّه الاهانات الينا جميعًا. كانوا يشتموننا ويلعنوننا*"[657].

عدم الحصول على الرعاية الطبية الكافية وتفاقم آثار التعذيب وسوء المعاملة

421. استعرض الفريق الحالات التي ادعى فيها محتجزون سابقون أنهم يعانون من مرض خطير، بما في ذلك مشاكل الصحة العقلية أو الإعاقة نتيجة لسوء المعاملة والتعذيب وظروف الاحتجاز اللاإنسانية. أدى عدم الوصول إلى الرعاية الطبية المهنية أو الأدوية المناسبة إلى تفاقم مشاكلهم الصحية وإصاباتهم[658]. وذكر محتجز سابق أنه أصيب بالشلل نتيجة للتعذيب الذي تعرض له في مكان احتجاز سري في صنعاء. تمكن الفريق من تأكيد احتجازه وحالته الصحية وحرمانه من الحصول على رعاية صحية متخصصة وأدوية كافية خلال فترة احتجازه. وقد أبلغ عن صعوبات في الحركة، والوصول إلى المراحيض، وأحيانًا أجبر على استخدام زنزانته للتغوط. وذكر أيضًا أن المحتجزين الآخرين كانوا يوضعون أحيانًا في زنزانته لمساعدته، كوسيلة عقاب لهم[659]. وذكر محتجزان اثنان سابقان أنه طُلب من طبيب العيون المحتجز توزيع مجموعة عشوائية من الأدوية على المحتجزين أحضرها الحراس إلى المنشأة بناءً على تقييمه لاحتياجات المحتجزين من غير السماح لهم بالاتصال بطبيب.[660] وقد مُنع أحد المحتجزين الذي أصيب أيضًا بجروح خطيرة في ظهره، نتيجة التعذيب حسب ما أُفيد، من الوصول إلى طبيب متخصص لفترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى تفاقم حالته. وبدلاً من ذلك، أعطي حقن ضد الألم بشكل منتظم، إلى أن رفض الشخص الموكل إعطاء الحقن في مركز الاعتقال مواصلتها خوفاً من التسبب له بفشل كلوي. وأخيراً تم إطلاق سراح المحتجز المعني بعد قرابة عام من الاحتجاز، وذلك لأسباب طبية[661].

422. أفادت شهادات أيضاً عن وجود أشخاص يعانون من اضطرابات نفسية اجتماعية شديدة احتُجزوا في زنزانات مشتركة مع محتجزين آخرين، بدون الحصول على الرعاية الصحية الخاصة. بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بسلامتهم، شكّل ذلك سببًا إضافيًا لشعورهم بالتوتر وأيضًا التهديد

[656] مصادر سريّة في الملف.
[657] مصادر سريّة في الملف.
[658] مصادر سريّة في الملف.
[659] مصادر سريّة في الملف.
[660] مصادر سريّة في الملف.
[661] مصادر سريّة في الملف.

بحدوث العنف الجسدي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي[662] على المحتجزين الذين لا يعانون من اضطرابات نفسية. ووثّق الفريق حالة شاب محتجز يعاني من اضطرابات نفسية اجتماعية شديدة نتيجة لأعمال التعذيب[663]. يُعتبر اعتقاله تعسفياً، ومع ذلك، رُفض طلبه بالحصول على رعاية طبية خارجية متخصصة. وبدلاً من ذلك، أُجبر على تلقي الحقن داخل مرافق مركز الاحتجاز، بدون إشراف طبيب مختص. وأفيد أن هذا العلاج الطبي القسري يؤثر على حالته الصحية العقلية بدرجة أكبر .

الوفيات في الاحتجاز المرتبطة بأعمال التعذيب وسوء المعاملة

423. تلقى فريق الخبراء 10 حالات وفاة مزعومة خلال الاحتجاز مرتبطة بإساءة المعاملة في أماكن الاعتقال في صنعاء بين عامي 2015 و 2016. واستعرض الفريق[664] تقارير الطب الشرعي المتعلقة بوفاة ثلاثة محتجزين أشارت إلى حدوث أعمال عنف ضد المتوفين. أحدها، على سبيل المثال، وصف وجود كدمات في أجزاء مختلفة من الجسم، بسبب "استخدام أداة ثقيلة". تلقى الفريق المزيد من الادعاءات عن الوفيات في الحجز في مرافق حيث احتُجز محتجزون سياسيون وحيث تم توثيق سوء المعاملة، لكن لم يتوفّر أي تقرير جنائي. أما عدد الحالات التي وصلت والتي تفيد عن الوفاة بسبب التعذيب أو سوء المعاملة فتستدعي المزيد من التحليل لاسيما أن التحقيقات في هذه الحالات لم تكتمل وقت الانتهاء من هذا التقرير.

424. وثّق فريق الخبراء أيضا حالة طلب فيها أفراد من الحوثيين فدية من الأسرة لإعادة جثة قريبها الذي زُعم أنه توفي نتيجة التعذيب في الحجز في العام 2016. وبما أن الأسرة لم تتمكن من جمع المبلغ المطلوب، لم تتمكّن من استرداد الجثة ودفنها. في النهاية، قامت سلطات الأمر الواقع بدفن المتوفي، وفي وقت كتابة هذا التقرير كانت العائلة لا تزال تحاول جمع الأموال لاستخراج الجثة وإعادة دفنها حسب شروطها الخاصة[665] .

الانتهاكات

425. إن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ممنوع منعاً باتاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[666]. يحظّر القانون الدولي لحقوق

[662] مصادر سريّة في الملف.
[663] مصادر سريّة في الملف.
[664] مصادر سريّة في الملف.
[665] مصادر سريّة في الملف.
[666] المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الفقرة 3 المشتركة في معاهدات جنيف، الفقرة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90.

الإنسان والقانون الدولي الإنساني [667] الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. هذه الأعمال قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب[668].

426. بناءً على التحقيقات التي أجراها، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعذيب وسوء المعاملة قد استخدما في جميع أماكن الاحتجاز تحت إشراف سلطات الأمر الواقع في صنعاء التي حققت بقضايا، أي قسم التحقيق الجنائي[669]، ومركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي[670]، ومركز الاحتجاز التابع للأمن القومي[671]، وسجن صنعاء المركزي[672]، وسجن الثورة[673]، وسجن هبرة[674]، وكذلك في أماكن الاحتجازه السرية التابعة لها وبعض مراكز الشرطة. لدى فريق الخبراء أيضًا أسباب معقولة للاعتقاد بأن التعذيب قد استخدم أثناء الاستجواب، بشكل أساسي للإعتراف عبر الإكراه، أو لإهانة المحتجزين، في قسم التحقيقات الجنائية ومركز الاحتجاز التابع للأمن القومي ومركز الاحتجاز الخاص بالأمن السياسي.

427. كما استخدم العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك لتعذيب المحتجزين. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع لجأت الى العنف الجنسي في مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي، ومركز الاحتجاز الخاص بالأمن القومي[675] وفي قسم التحقيقات الجنائية[676].

428. قد تؤدي هذه الأفعال إلى مسؤولية جنائية فردية بالنسبة الى أفراد سلطات الأمر الواقع عن جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والتعرّض للكرامة الشخصية، فضلاً عن الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي.

2. غارات التحالف الجوية في المناطق الشمالية بما في ذلك صنعاء وصعدة وحجة

أ) السياق

429. بين 1 آذار/ مارس 2015 و30 حزيران/ يونيو 2019 نفذت قوات التحالف 19 ألف و874 غارة جوية على الأراضي اليمنية وفقًا لمشروع معلومات اليمن.[677] في حين تفيد التقارير أن عدد الغارات الجوية المبلّغ عنها قد انخفض بشكل طفيف خلال العام الماضي فإن تأثير هذا النوع

[667] المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 3 المشتركة في معاهدات جنيف، الفقرة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 93.
[668] الفقرة (i)(c).2 8 و(ii) والفقرة (vi)(e).2 8 نظام روما الأساسي.
669 مصادر سريّة في الملف.
670 مصادر سريّة في الملف.
671 مصادر سريّة في الملف.
672 مصادر سريّة في الملف.
673 مصادر سريّة في الملف.
674 مصادر سريّة في الملف.
675 مصادر سريّة في الملف.
676 مصادر سريّة في الملف.
677 أنظر خلايا النحل https://www.yemendataproject.org/

من أنواع القتال لا يزال ذات تكلفة مرتفعة للغاية بالنسبة للمدنيين الذين يعيشون في الغالب في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. بالإضافة إلى الغارات الجوية التي تم التحقيق فيها على النحو المفصل في التقرير، قام فريق الخبراء أيضًا بالنظر في 14 غارة جوية أصابت كلها بنى تحتية مدنية في محافظتي صعدة وحجة بين آذار/ مارس 2018 و حزيران/ يونيو 2019[678] , ضمنها مزارع وأبراج الاتصالات وبنوك ومدارس وشاحنات تحمل خلايا النحل.

430. هذا الجزء ينظر بالتحديد في بعض الغارات الجوية التي أصابت مناطق شمالية من البلاد خلال العام الماضي وهي تمثّل نمطًا يستمر بالتأثير سلبًا على المدنيين والأعيان المدنية بشكل مباشر. وقد قام الفريق المشترك لتقييم الحوادث بالتحقيق في حالتين من الحالات الخمس المستعرضة, على النحو المفصل أدناه. بالإضافة إلى احتمال كونها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ,ما تُظهره الحوادث التي حقق فيها فريق الخبراء هو أنه بغض النظر عما إذا كانت قد أصابت هدفًا مشروعا" أو نتجت عن تراكم أخطاء، فإن تأثيرها الأكبر والأكثر مباشرة هو على المدنيين.

ب) مركز علاج الكوليرا التابع لمنظمة أطباء بلا حدود، 11 حزيران/ يونيو 2018، مدينة عبس، مديرية عبس، محافظة حجة

431. في يوم الإثنين 11 حزيران/ يونيو 2018 حوالي الساعة 05:45 صباحا، نفذ التحالف غارة جوية باستخدام قنبلة موجهة[679] على منشأة طبية تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في عبس مما أدى إلى تدمير أحد مبانيها الأربعة. كانت المنشأة فارغة في ذلك الوقت فلم تتسبب الضربة بقتل أو اصابة أي موظفين أو مرضولكنها أدت الى ضرر في جناح للمرضى ودمّرت جناح مجاور للفرز والمراقبة[680]. وكانت منظمة أطباء بلا حدود قد اسلمت المستودعات الأربعة المكونة للمبنى في آذار/ مارس 2018 بغرض بناء مركز لعلاج الكوليرا. وضعت أطباء بلا حدود شعار الهلال الأحمر على أسطح المرافق، تبعا لتعليمات وزارة الصحة التابعة لسلطات الأمر الواقع بحسب ما أفيد، للدلالة على أنه مركز طبي.[681] في أعقاب الغارة الجوية، أصدرت منظمة أطباء بلا حدود بيانًا أدانت فيه الضربة: *الهجوم الذي وقع صباح اليوم على مركز معالجة الكوليرا التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في عبس من قبل التحالف السعودي والإماراتي يُظهر عدم احترام كامل للمرافق الطبية والمرضى. سواء كان مقصودًا أو نتيجة إهمال، هذا غير مقبول على الإطلاق. تم وضع علامة واضحة على المجمع تدل على أنه مرفق صحي وتم مشاركة إحداثياته مع التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. علما"أن نصفا" فقط من المرافق الطبية في اليمن تعمل*

[678] مصادر سريّة في الملف.
[679] بيان الفريق المشترك لتقييم الحوادث في 17 كانون الثاني/ يناير 2019 على الروابط
http://www.alriyadhdaily.com/article/812807e44f9a47ddbfe1bbd99be1cd0c
https://www.msf.org/report-bombing-msf-facility-unacceptable-and-contradictory-abs-yemen
[680] مصادر سريّة في الملف.
[681] مصادر سريّة في الملف.

بكامل طاقتها، ونظرا" لأن حوالي 10 ملايين شخص في حاجة ماسة وبظل احتمال تفشي وباء الكوليرا، تم بناء مركز لعلاج الكوليرا لإنقاذ الأرواح. جمّدت منظمة أطباء بلا حدود نشاطاتها مؤقتاً في عبس حتى يتم ضمان سلامة موظفيها ومرضاها.[682]

432. وفقا لنتائج تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث التي صدرت خلال مؤتمر صحفي في 16 كانون الثاني/ يناير 2019[683] "اعتُبر المستودع في ذلك الوقت هدفا عسكريا مشروعا ويُعد تدميره ميزة عسكرية". وكان هذا التقييم "يعتمد على معلومات استخبارية من داخل اليمن" والتي تفيد بأن "الميليشيا الحوثية المسلحة استخدمت مستودعًا كمخزن للأسلحة والذخيرة". ومع ذلك، اعترف الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن العملية تمت من دون المعلومات التي تستوفي *"الإجراءات اللازمة التي تتبعها قوات التحالف"*. وأضاف الفريق المشترك لتقييم الحوادث أنه *"بسبب الضرورة الملحة لتنفيذ المهمة وعدم استكمال الإجراءات من قبل مخابرات التحالف، كان استهداف المبنى خطأ غير مقصود"*. ومن هذا المنطلق، أوصى الفريق المشترك لتقييم الحوادث بأن *"تقدم دول التحالف المساعدة الطوعية للأضرار المادية للمستودع"* وأن *"تتخذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عن الإلحاح في تنفيذ المهمة، والتي نتجت عن خطأ إجرائي وعدم استكمال الإجراءات اللازمة من قبل مخابرات قوات التحالف."*

[682] Médecins Sans Frontières, "Yemen: Airstrike hits MSF cholera treatment centre in Abs", 12 June 2018, available at https://www.doctorswithoutborders.org/what-we-do/news-stories/story/yemen-airstrike-hits-msf-cholera-treatment-center-abs

[683] www.spa.gov.sa/1875235

433. كذلك ذكر الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن منظمة أطباء بلا حدود انتهكت المادة 12 (3) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعدم طلبها من التحالف إدراج المرفق في قائمة عدم الاستهداف[684].يسجّل فريق الخبراء أن هذا البيان يتضمن تطبيقا" خاطأ للقانون الدولي(البروتوكول الاضافي I ينطبق على النزاعات الدولية المسلحة) وكذلك تحويرا" للمسؤوليات في القانون الانساني الدولي, بحيث أنه يعكس مسؤولية التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية ويضع عبأ ذلك على المنظمات الانسانية. ومع ذلك، أقرّ الفريق المشترك لتقييم الحوادث أيضًا، في نفس البيان، أنه قد تم إخطار الفريق بأن منظمة أطباء بلا حدود كانت تتحرك من وإلى هذه المنشأة .

434. كان المرفق عبارة عن مركز لعلاج الكوليرا تم إنشاؤه حديثًا وكان يستوعب من 50 إلى 60 سريراً،ولم تتمكن المنظمة من فتح أبوابه للمرضى كما كان مخططا لموسم الكوليرا. (راجع الفصل المتعلق بالانتهاكات المتعلقة بالأزمة الإنسانية، فيما يتعلق بالهجمات ضد المنشآت الطبية)

[684] http://www.alriyadhdaily.com/article/812807e44f9a47ddbfe1bbd99be1cd0c

ج) حافلة مدرسية وسوق محلي، 9 آب/ أغسطس 2018، ضحيان، مجز، صعدة

"كنت مع صديقي، من سني. نسخر ونضحك سوًيا. استيقظت خارج الحافلة – على بعد حوالي خمسة أمتار من الحافلة استطعت أن أرى أطفالًا آخرين مصابين وقطعًا من أجسادهم، ثم أغمي عليّ مرة أخرى."

أحد الناجين من الهجوم على الحافلة المدرسية في ضحيان

435. في 9 آب/ أغسطس 2018 حوالي الساعة 8:30 صباحا، نفذت قوات التحالف غارة جوية على سوق مدينة ضحيان في مديرية مجز بمحافظة صعدة. أصابت الغارة حافلة تقل حوالي 50 طفلاً كانت متوقفة على الطريق السريع لسوق ضحيان. تحقق فريق الخبراء من مقتل 11 طفلاً تراوحت أعمارهم بين 10 و15 عامًا ورجلين بالغين جراء الهجوم، أفادت بأن عدد القتلى كان أعلى بكثير بحسب تقارير تشير الى أن عدد القتلى لا يقل عن 40 شخصًا بينهم 39 صبيا,[685] وأن 60 مدنيًا أصيبوا في الحادثة.[686] في يوم الهجوم، تجمع الأطفال في الساعة 7:00 صباحًا في المسجد للانطلاق في الرحلة ليوم واحد لزيارة مقبرة الشهداء في منطقة الجعملة ضمن مديرية مجز, ومن ثم زيارة قبر حسين بدر الدين الحوثي في منطقة آل صيفي.[687] كان الأطفال على متن الحافلة دون سن الـ14 عامًا. تدمّرت الحافلة بالكامل بسبب الغارة التي ألحقت أضرارًا جزئية بـ 11 متجرًا وسيارة واحدة. تمزقت أجساد العديد من الأطفال المسافرين على متن الحافلة وكذلك المارة بسبب الضربة لدرجة أن عائلاتهم لم تتمكن من التعرف عليهم أو استرداد جثثهم لإجراء مراسم دفنٍ مناسبة. قال والد طفل كان يبلغ من العمر 11 عامًا وتوفي على متن الحافلة أنه تحصّل فقط على قدمٍ من أقدام ابنه. قال لفريق الخبراء: "لم أجد جثة ابني، أعطوني قدمه فقط، أو ما يشبه قدمه، لدفن شيء رمزي[688]."

436. بعد الهجوم بفترة وجيزة، في تاريخ 11 آب/ أغسطس، قالت البعثة السعودية الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف أن الغارة الجوية كانت "عملاً عسكريًا مشروعًا استهدف قادة حوثيين كانوا مسؤولين عن تجنيد الأطفال وتدريبهم، ثم إرسالهم إلى المعارك."[689] كذلك أشارت الرسالة إلى أن المملكة العربية السعودية قد أحالت الحادثة إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث للتحقيق فيها. في 1 أيلول/ سبتمبر 2018، في بيان صحفي، صرح المستشار القانوني للفريق المشترك لتقييم الحوادث

[685] United Nations, Report of the Secretary-General on Children and armed conflict in Yemen, 3 June 2019, S/2019/453

[686] OHCHR, "Press briefing notes on Yemen civilian casualties", 10 August 2019, available at https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23439&LangID=E

[687] https://edition.cnn.com/videos/world/2018/08/13/yemen-school-bus-strike-elbagir-vpx.cnn

[688] مصادر سريّة في الملف.

[689] https://twitter.com/ksamissionun/status/1028444736024141825

الفريق منصور أحمد المنصور[690] أنه بسبب "التأخير الواضح في إعداد الطائرة المقاتلة" لم تنفذ الغارة الجوية على "الحافلة كهدف عسكري" في منطقة خالية ومفتوحة لتجنب مثل هذه الأضرار الجانبية. صرّح التحالف عن موافقته على تقييم الفريق المشترك لتقييم الحوادث و"أعرب عن أسفه" للهجوم وقال إنه "سيتخذ إجراءات قانونية لمحاسبة أولئك الذين ارتكبوا أخطاء" وسيوفر "التعويضات أو المساعدات للضحايا". قال المنصور في بيانه يوم 1 أيلول/ سبتمبر 2018، إن التحالف قد راجع معلومات "تم تعميمها وتأكيدها" من قبل مسؤولين حوثيين بأن أربعة قادة حوثيين مسؤولين عن التدريب العسكري وتجنيد أو تدريب المقاتلين وإنتاج العبوات الناسفة كانوا موجودين على متن الحافلة دون توفير مزيد من المعلومات لدعم هذه الادعاءات[691].

د) غارة جوية بالقرب من مستشفى في كتاف، صعدة، 26 آذار/ مارس 2019

437. في 26 آذار/ مارس 2019 حوالي الساعة 09:00 صباحًا أصابت غارة جوية محيط مستشفى كتاف الريفي، وهو مستشفى صغير تدعمه منظمة أنقذوا الأطفال (Save the Children)[692] في مديرية كتاف والبقع الريفية بمحافظة صعدة. عند حدوث الغارة الجوية، كان مدنيون من المنطقة، بمن فيهم الأطفال[693]، يتدفقون إلى المستشفى الذي كان يأوي أيضًا مركز للتغذية العلاجية، وإلى السوق القريب. قُتل ثمانية أشخاص (جميعهم من الذكور)، بينهم خمسة أطفال وحارس المستشفى[694]. وأصابت الغارة تسعة أشخاص آخرين بينهم طفلان، وفق تقارير. وذكر الشهود أن الجثث كانت ممزقة الى أشلاء، وكان لا بد من نقل عددٍ من الجرحى للعلاج الطارئ إلى مستشفى في مدينة صعدة التي تقع على بعد حوالي 60 كيلومتراً من الموقع.

438. وفقاً لتحقيقات فريق الخبراء، أصابت الغارة الجوية مباشرة متجر صغير يبيع مواد غذائية متنوعة ومواد غير غذائية فضلا عن الوقود المخزن بالبراميل[695]. كان المتجر على مسافة قريبة من مدخل المستشفى ,حوالي 10 إلى 15 مترًا،[696] و بقربه سوق محلي لبيع القات وسلع مختلفة. بينما أصيبت واجهة مبنى المستشفى بأضرار طفيفة،[697] أصيب المستشفى كذلك بأضرار جسيمة لمولده ومعداته ونوافذه وأبوابه مما جعله غير مؤهّل للعمل في أعقاب الغارة. لم يستطع المستشفى إعادة فتح أبوابه مباشرة" للمرضى وتم تجهيز الخيم في الخارج في اليوم التالي حتى يستمر في خدمة الأشخاص من المنطقة. كما دُمّرت صيدلية بالقرب من المستشفى حيث وقعت بعض الإصابات،

[690] https://www.youtube.com/watch?v=p7MC71eD-UI&feature=youtu.be
[691] https://www.youtube.com/watch?v=p7MC71eD-UI&feature=youtu.be
[692] يود فريق الخبراء الملاحظة أنه تم كتابة هذا الفصل من دون أي مساهمة من منظمة أنقذوا الأطفال. أي ذكر للمنظمة غير الحكومية هو جزء من تصريحات منظمة أنقذوا الأطفال العلنية حول الغارة الجوية.
[693] مصادر سريّة في الملف.
[694] مصادر سريّة في الملف.
[695] مصادر سريّة في الملف.
[696] أقل من 50 مترًا وفق منظمة أنقذوا الأطفال، لكن بين 10 إلى 15 مترًا وفق شهود قابلهم فريق الخبراء.
[697] أنظر الصور الساتلية من يونوسات– يونيتار أدناه

وفق تقارير تلقتها مجموعة الخبراء[698]. وفقًا لأحد العاملين في المستشفى،[699] كان يوجد حوالي 25 موظفًا داخل المستشفى وقت الضربة. وأفادت منظمة أنقذوا الطفولة علنًا[700] عن إصابة أحد العاملين الصحيين أثناء رعاية طفلين: *"كان جميع الناس يصرخون فارّين من المستشفى. مبنى المستشفى تضرر بالكامل في الداخل. فقد زميلنا طفلين حرقًا... أصبت في رأسي وكنت أنزف. هربت من المستشفى مع زميلي إلى مكان آمن ، لكننا لم نجد شيئًا يمكن أن يساعدني على إيقاف النزيف. كانت أصعب لحظات حياتي"*.

439. بين المعلومات التي جمعها فريق الخبراء أنه ليس هناك تواجد عسكري في المستشفى أو السوق أو المنطقة المحيطة وقت الهجوم. كما لم يكن يوجد ما يشير إلى أن الموقع أو المتجر القريب يحتوي على أي أسلحة، رغم أن هذا الاحتمال لم يتم اعتباره غير صحيح بناءً على نتائج تحقيقات المجموعة.[701] ووفقا للمصادر، كان الضحايا جميعهم من المدنيين بينهم سبعة أطفال في المجموع. أُبلغ فريق الخبراء أن المستشفى كان مدرجًا على قائمة "الأماكن المحرّم قصفها" وأن إحداثياته معروفة لدى التحالف[702].

هـ) الغارات الجوية ضد منازل مدنيين ومزرعة في مغربة طلان، كشر، حجة، 9 نيسان/ أبريل 2019

[698] مصادر سريّة في الملف.
[699] مصادر سريّة في الملف.
[700] Save the Children, "Yemen hospital bombing: number of children killed rises to five", 25 April 2019, available at https://yemen.savethechildren.net/news/yemen-hospital-bombing-number-children-killed-rises-five.
[701] مصادر سريّة في الملف.
[702] مصادر سريّة في الملف.

"كانوا يصرخون تعالوا وساعدونا. لم نتمكن من مساعدتهم، لأن طائرة الاستطلاع كانت لا تزال تتجول وخشينا أن تضربنا مرة أخرى. كنت قريب، مقابل المزرعة. كنت أسمعهم يصرخون. أن تفقد عائلتك أمام عينيك ولا تفعل شيئ. تجمّدت. ظللت أصرخ وأبكي. ظلّت طائرة المراقبة تحلّق. لم نتمكن من جمع أجسادهم إلا في الصباح... عندما لا تعود النساء نساء... تمزقوا أشلاء... مجزرة. حفرنا قبراً واحداً. دفناهم جميعا في قبر واحد. لا حول ولا قوة إلا بالله..."

أحد الناجين من الغارة الجوية على مغربة طلان[703]

440. في 9 آذار/ مارس 2019 بين الساعة 21:00 والساعة 22:00 تقريبًا، وقعت ثلاث ضربات جوية متتالية من منزلين مدنيين ومزرعة في مغربة طلان في كشر، محافظة حجة. تعد كشر واحدة من المناطق الرئيسية في حجة التي تأثرت بالقتال بين الحوثيين وقبائل حجور بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2019.[704] وفقا للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، تكثفت الغارات الجوية بعد استيلاء الحوثيين على المنطقة في 8 آذار/ مارس 2019 وذكر أحد الشهود أن الطائرات كانت تقصف المنطقة وتجوبها لعدة ساعات في تلك الليلة.[705] ضربت الغارة الجوية الأولى منزلاً لرجل يتبع سلطات الأمر الواقع، وفق تقارير، دون التسبب في خسائر بشرية. بعد حوالي ساعة، تعرض منزل قريب، يؤوي عددًا من العائلات، لضربة جوية أخرى. قُتل سبعة أطفال وتسع نساء وجُرح 13 شخصًا من بينهم ثلاث نساء وسبعة أطفال.[706] بعد سماع انفجار الغارة الثانية التي دمرت المنزل بالكامل خرجت عائلات كانت تحتمي في منزل قريب هربًا إلى منطقة مفتوحة باتجاه مزرعة خشية أن يكون منزلها التالي. غير أنهم تعرضوا بلحظتها لضربة جوية ثالثة أثناء محاولتهم الهرب. كان يفصل بين آخر غارتين من خمس إلى عشر دقائق.[707] قُتل ثمانية مدنيين في الضربة الجوية الثالثة، أربع نساء وأربعة أطفال. بحسب تقارير، أصيبت فتاة ذات إعاقة جسدية شديدة في السادسة عشرة من عمرها أثناء محاولتها الهرب. وقد توفت متأثرة بجروحها بعدما أمضت ثلاثة أيام في المستشفى، ومع وفاتها، ارتفع عدد القتلى الذي سجله فريق الخبراء جراء الغارة الجوية الثالثة إلى تسعة.[708] بالإجمال، قُتل ما لا يقل عن 19 مدنياً بين الغارتين الجويتين في تلك الليلة، بما في ذلك 11 طفلاً وثماني نساء.[709] أكد فريق الخبراء وفاة 13 ضحية[710] من بينهم 11 امرأة وفتاة من عائلتين مختلفتين على الأقل. وفق تقارير، قُتلت فتاة عمرها ست سنوات في الغارة الجوية،

[703] مصادر سريّة في الملف.
[704] لمزيد من المعلومات حول حجور، أنظر في فصل الحياة في صنعاء والمناطق الأخرى تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع، جزء حجة، النزاع في حجور من كانون الثاني/ يناير حتى آذار/ مارس 2019.
[705] مصادر سريّة في الملف.
[706] مصادر سريّة في الملف.
[707] مصادر سريّة في الملف.
[708] مصادر سريّة في الملف.
[709] مصادر سريّة في الملف.
[710] مصادر سريّة في الملف.

توفيت مع والدتها وشقيقتها أثناء محاولتهن الفرار إلى المزرعة. ظلت فتاة صغيرة أخرى في حالة حرجة في الوقت الذي كان فيه فريق الخبراء ينهي إعداد هذا التقرير [711].

441. وصف شاهد لفريق الخبراء كيف فر 17 شخصًا من المنزل الثاني الذي كان يأوي خمس أسر في ذلك الوقت. قال أنه كان يركض للانضمام إليهم بعدما أخرجوا النساء والأطفال عندما ضربت الغارة الجوية المزرعة. ولما كانت طائرة يُعتقد أنها تجري استطلاعاً استمرت في التحليق فوق المناطق، اختبأ وأخبر فريق الخبراء أنه يمكن أن يسمع صراخات النجدة لمساعدة من نجوا ولكنه كان خائفًا للغاية من الوصول إليهم. وشرح لفريق الخبراء أنه مع رجال آخرين لم يصلوا إلى الضحايا إلا في الصباح الباكر، وأنه عثر على أجزاء ممزقة من جثث أطفال والدم ملطخ جميع أنحاء المزرعة، على بعد ما بين 15 إلى 40 مترًا من الانفجار. لم يتمكن فريق الخبراء من تأكيد وجود أي تواجد عسكري حول المنزل أو المزرعة والتي كانت تقع في قرية نائية.

و) مبنى سكني، 16 أيار/ مايو 2019 مدينة صنعاء، صنعاء

442. في 16 أيار/ مايو 2019 حوالي الساعة 8:15 صباحًا، شنت قوات التحالف غارة جوية على مدينة صنعاء والمناطق المجاورة قصفت ضمنها مبنى سكني مؤلف من أربعة طوابق في شارعي الرقاص والرباط. أسفرت الضربة عن مقتل خمسة مدنيين على الأقل (فتاتان تبلغان من العمر 5 و 11 سنة؛ امرأة، ورجلان). بالإضافة إلى ذلك، جُرح ثمانية أشخاص بينهم رجلان وامرأتان وفتاتان وصبي. تشير المعلومات التي جمعها فريق الخبراء إلى أن الحي كان منطقة سكنية هادئة، مع وجود مدرستين عاملتين أمام المبنى المستهدف. وقعت الضربة خلال شهر رمضان في وقت كان فيه العديد من سكان المبنى نائمين.

443. أكد فريق الخبراء وقوع الإصابات بين المدنيين خلال هذه الغارة الجوية، ولم يتعرف على أي أهداف عسكرية واضحة في المنطقة.

ز) الانتهاكات

444. وفقًا لمبدأ التمييز، يجب على أطراف النزاع في جميع الأوقات التمييز بين السكان المدنيين والأفراد المشاركين في الأعمال الحربية، وهؤلاء الأخرون هم الوحيدون الذين يجوز توجيه الهجمات ضدهم. وبالمثل، يُسمح أن تكون الهجمات موجهة ضد الأهداف العسكرية فقط. الأعيان المدنية تفقد حمايتها إذا، ولمدة زمنية معينة، أصبحت تُستخدم كأهداف عسكرية.[712] إذا استهدف أطراف النزاع هدفًا عسكريًا، فيجب عليها احترام مبدأ التناسب في الهجوم. وفقًا لهذا المبدأ، قد لا

[711] مصادر سريّة في الملف.
[712] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 1 إلى 10 بالتحديد. أنظر كذلك الفقرة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني.

يؤثر أي هجوم على المدنيين أو الأعيان المدنية بطريقة مفرطة فيما يتعلق بالميزة العسكرية المتوقعة.[713] أخيرًا، تماشيا مع مبدأ الاحتياطات في الهجوم، يجب توخي الحذر الدائم لتجنب السكان المدنيين والأعيان المدنية عند إدارة العمليات العسكرية[714].

445. بموجب القانون الدولي الإنساني، تُمنح المرافق الطبية حماية خاصة. يجب احترام وحماية الطواقم الطبية والوحدات الطبية ووسائل النقل الطبية في جميع الأوقات.[715] يجب ألا تكون موضع هجوم طالما لا تُستخدم لارتكاب أعمال عدائية ضد العدو اذ عندها تصبح أهدافًا عسكرية مشروعة وتفقد هذه الحماية بعد تحذيرها من دون استجابة.[716] توجيه هجمات ضد الوحدات الطبية المحمية يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.[717]

446. في معظم الحالات الموضحة أعلاه، أي الضربة الجوية القريبة من مستشفى كتاف في صعدة وعلى المنزل والمزرعة في حجة وعلى المبنى السكني في صنعاء، لا يوجد من الأدلة الموجودة ما يوحي على وجود أهداف عسكرية في المواقع المعنية للهجمات أو القريبة منها مما يثير مخاوف بشأن احترام مبدأ التمييز.

447. في حالة مستشفى كتاف على وجه الخصوص، أصابت الغارة الجوية المنطقة القريبة من المستشفى وهذا أمر ينبغي أن يكون معلومًا لدى التحالف، وفي وقت ازدحام خلال النهار وبوجود مدنيين، بما فيهم الطاقم الطبي، بالإضافة إلى المتواجدين في السوق. وحتى في حالة وجود هدف عسكري، فإن محيط المستشفى ووقت الضربة يثيران مخاوف فيما يتعلق باحترام مبادئ التناسب والاحتياطات في الهجوم.

448. فيما يتعلق بالغارة الجوية في حجة، فإن عدد الغارات وتوقيتها وقربها من بعضها البعض (أقل من 10 دقائق)، والأضرار التي لحقت بالمنازل وواقع أن آخر غارة استهدفت منطقة مفتوحة فيها النساء والأطفال في الغالب يركضون نحوها، توحي بإمكانية إصدار الأمر للقيام بالغارتين الجويتين الثانية والثالثة دون تقييم مناسب للأهداف، في انتهاك لمبدأ التمييز. حتى لو اعتبر المنزل الأول هدفًا مشروعًا، يوجد مخاوف من إمكانية أن التحالف قد فشل في احترام مبدأ التناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليل الأذى المدني إلى الحد الأدنى. المخاوف نفسها في ما يتعلق بمبدأ التمييز والاحتياطات حول صلاحية الهجوم على مبنى سكني في صنعاء، بالنظر إلى موقعه في حي سكني أمام مدرستين عاملتين.

[713] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 14.
[714] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15.
[715] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 28 و29.
[716] الفقرة 11، البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 28 و29.
[717] الفقرة 8(2)(e)(ii) و(iv) من نظام روما الأساسي.

449. في ما يتعلق بالهجوم على الحافلة المدرسية في صعدة، من اللافت للنظر أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث اعتبر الحافلة هدفًا عسكريًا على الرغم من وجود الكثير من الأطفال على متنها. في حالة أنه تم احترام مبدأ التمييز، تثير هذه الضربة مخاوف خطيرة بشأن مبدأ التناسب والاحتياطات في الهجوم.

450. بناءً على الأدلة المتوفرة، لدى فريق الخبراء أسبابًا معقولة للإعتقاد بأن التحالف نفذ غارات جوية في محافظات صعدة وحجة وصنعاء والتي ربما لم تمتثل لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم. تصل انتهاكات مبدأي التمييز والتناسب إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب المتمثلة في شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين أو شن هجوم متوقع أنه سوف يتسبب بخسائر فادحة أو إصابات أو أضرار مدنية مفرطة.[718] علاوة على ذلك، لدى فريق الخبراء أسبابًا معقولة للإعتقاد بأن التحالف قد خرق الحماية المحددة للوحدات الطبية من خلال شن هجمات عشوائية وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الأضرار التي لحقت بمستشفى كتاف وربما في توجيه الهجوم ضد مركز علاج الكوليرا التابع لمنظمة أطباء بلا حدود. قد تؤدي هذه الهجمات العشوائية وتلك التي تستهدف المنشآت الطبية إلى مسؤولية جنائية فردية على جميع مستويات القيادة.

3. محافظة حجة، النزاع في حجور، كانون الثاني/ يناير حتى آذار/ مارس 2019

أ) السياق

451. في نهاية العام 2018، تم التوصل إلى اتفاق استكهولم الذي تضمّن وقف الأعمال القتالية في الحديدة، وذلك بعد جهود دولية ركزت على وقف الهجوم العسكري، والذي كان من المحتمل أن يكون له تداعيات مهولة من حيث وصول اليمن الضئيل إلى الغذاء والإمدادات الإنسانية.[719] في الوقت نفسه، فرضت ديناميكيات الصراع المعقدة في اليمن نفسها مرة أخرى عندما حوّلت الأطراف جهودها إلى مناطق أخرى في الداخل. ظهرت جبهة جديدة، هذه المرة في أقصى الشمال، في منطقة "حجور" في محافظة حجة. جرى النزاع في حجور بشكل أساسي بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2019 وشمل الحوثيين وقبائل حجور، ويُزعم[720] أن الأخيرة دعمتها في بعض المراحل جماعات مرتبطة بالإصلاح وجماعات أخرى مرتبطة بالمؤتمر الشعبي العام. مثل العديد من النزاعات المحلية الأخرى في البلاد، كان هذا النزاع مرتبط بخلافات طائفية وقبلية وسياسية قديمة ولم يتم حلها. النزاعات بين قبائل حجور والحوثيين أقدم من النزاع الحالي في اليمن وتعود إلى محاولة استيلاء الحوثيين على حجور في عامي 2012 و2013. انتهت المواجهات المسلحة العنيفة في

[718] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[719] لمزيد من التفاصيل حول النزاع في الحديدة، أنظر فصل الحالات الرمزية: معركة الحديدة 2018-2019.
[720] Maysaa Shuja Al-Deen, "The Houthi-Tribal Conflict in Yemen", Carnegie Endowment for International Peace, 23 April 2019.

ذلك الوقت بصلح بين الطرفين. وقد تضمّن الصلح، وفق مصادر[721]، اتفاقًا على أن الحوثيين لن يستخدموا منطقة حجور لأغراض عسكرية.

452. وفقًا للعديد من المصادر، كان لحزب الإصلاح قاعدة دعم كبيرة في تلك المنطقة، وكذلك الرئيس السابق علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي قاده في ذلك الوقت. في حين أن كان لقبائل حجة والحوثيين نصيبهم من النزاعات المذهبية التي تعود إلى إخلاء دماج من الوجود السلفي في كانون الثاني/ يناير 2014، فإن التحالف بين الرئيس السابق صالح والحوثيين في العام 2014 خفف الخلافات بينهما. كانت عودة ظهور النزاعات بين صالح والحوثيين والتي أدت إلى وفاته في كانون الأول/ ديسمبر 2017، بمثابة نهاية الوفاق. بينما يزعم الحوثيون أن الخلاف مع قبائل حجور كان سببه توسع الأخيرة وإقامة نقاط تفتيش خارج حجور، تزعم مصادر محلية أن الحوثيين بدأوا في تطويق المنطقة قرب نهاية العام 2018، حتى دخلوا حجور، وأخلوا بالصلح الذي دام لمدة ست سنوات. تقع حجور عند تقاطع استراتيجي يربط صنعاء بصعدة وتؤدي إلى الساحل من الجانب الغربي من المحافظة. فرضت الحكومة اليمنية بالتقدم الذي أحرزته قوات التحالف في ميدي المزيد من الضغط على الحوثيين في "معقلهم" الشمالي. ينظر البعض إلى الانتقال إلى حجور على أنه خطوة استراتيجية لتأمين جبال حجور والطريق إلى صنعاء، وضمان تحديد موقع الحوثيين في الشمال.

453. في حين أن الأسباب الكامنة وراء تصاعد الصراع لا تزال محل خلاف، تكمن الأهمية الرمزية للنزاع في حجور في حقيقة أنه يتحدث عن هذه الديناميكيات المعقدة التي اتسم بها النزاع في اليمن. كما أنه يتحدث عن الجهود التي تبذلها جميع أطراف النزاع لاكتساب قوة تفاوضية، فتقوم بفتح جبهات جديدة ثم، بحسب المظاهر، حل جبهات أخرى، وجميعها معارك تهدف حتى الآن إلى الإبقاء على مجهود الحرب مع تأثيره المدمر على ملايين من اليمنيين المحاصرين اليوم.

ب) الانتهاكات التي ارتكبها الحوثيين وتأثير النزاع على المدنيين في حجور

لم يُسمح للمدنيين بمغادرة المنطقة خلال الحرب. إما الموت أو السجن، أو بالطبع، أن تصبح مخلصًا لهم [الحوثيين]. والولاء يعني المشاركة في الحرب ضد قبيلتك."

شيخ قبلي من حجور[722]

454. تميزت الفترة الممتدة من كانون الثاني/ يناير إلى 8 آذار/ مارس 2019 بتصاعد الأعمال القتالية والقتال البري في عدد من المواقع في جميع أنحاء محافظة حجة. قام فريق الخبراء بتوثيق الحوادث في كشر والعبيسة وأيضًا في بني حسن حيث وقعت مواجهات مسلحة بين الحوثيين

[721] مصادر سريّة في الملف.
[722] مصادر سريّة في الملف.

والحكومة اليمنية. يركز هذا القسم على النزاع في المنطقة الملقبة بحجور. وفقًا لمصادر مختلفة فإن سلطات الأمر الواقع قد حازت أو أجبرت،[723] حتى قبل بدء الأعمال العدائية، بعض شيوخ القبائل داخل المنطقة على الولاء لها، مما زاد من تعقيد الديناميكيات المحلية، حيث أصبحت القبائل منقسمة وضعفت المقاومة للعمليات الحوثية العسكرية داخل حجور. في 18 شباط/ فبراير، وردا على دعوة قبائل حجور للحصول على الدعم، وفق تقارير، قامت قوات التحالف بإلقاء ذخيرة فضلا عن إمدادات طبية إلى كشر. وفقًا لمصادر مختلفة،[724] لم تؤد هذه الإمدادات إلا إلى تفاقم النزاعات الداخلية بين القبائل التي كان قد عانى كبار شيوخها من انقسامات كبيرة بينهم بحلول ذلك الوقت. وصف شهود من حجور القصف العنيف والمعارك الأرضية في قراهم، وأشار بعضهم إلى استخدام الحوثيين للصواريخ الباليستية متوسطة المدى في المناطق المأهولة بالسكان.[725] وفقًا لعدد من الشهود والضحايا، كانت قبائل حجور سيئة التسليح مقارنة بالحوثيين، وانضم الأفراد في بعض الأحيان إلى القتال "للدفاع عن منازلهم" عندما وصل الحوثيون إلى قراهم. تلقى الفريق تقارير عن نمط من الاعتقالات مثير للقلق ومنتشر على نطاق واسع واستهدف رجال وصبيان قبائل حجور، حيث اختفى الكثير منهم وفقًا لتقارير.

455. قام فريق الخبراء، أثناء التحقيقات التي أجراها في الحوادث التي وقعت في حجور، بتوثيق عدد من الانتهاكات المرتبطة بالنزاع المسلح، وخاصة التي ارتكبها الحوثيون في عدد من القرى أثناء الاستيلاء العسكري على المنطقة أو بعده. بالإضافة إلى ذلك، تلقى فريق الخبراء ادعاءات بشأن حالة واحدة من حالات القبض على رجل من حجور وإساءة معاملته على أيدي قوات التحالف،[726] رغم أن الفريق لم يستطع تأكيد هذه المزاعم بسبب مخاوف أمنية للضحايا والمصادر. وفي حادثة أخرى، أُبلغ الفريق بوفاة محتجز ينتمي إلى الحوثيين، وفق مصادر، هو احتُجز كرهينة من قبل الحكومة اليمنية خلال مواجهات على إحدى جبهات حجة. ومع ذلك، لم يتسن تأكيد هذه الادعاءات وظلت ظروف وفاته غير واضحة. كان للقيود الزمنية، وعدم القدرة للوصول، والاعتبارات الأمنية المتعلقة بالضحايا والمصادر تأثير كبير على قدرة المجموعة على مواصلة التحقيق في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في حجور. هذه ستبقى قيد التحقيق.

456. في حين أن فريق الخبراء شهد مباشرة، من خلال تفاعله عن بعد مع الضحايا ومصادر أخرى في جميع أنحاء اليمن، الخوف الذي يختبره اليمنيون باستمرار، فإن هذا الخوف يستحق التأكيد عليه فيما يتعلق بسكان حجة وأحداث نزاع حجور .بالإضافة إلى التغطية الإعلامية المحدودة للغاية من المنطقة.وضعت مسائل الاتصال والاعتبارات الأمنية قيودًا كبيرة على قدرة فريق الخبراء على العمل وقد تضررت شبكات الاتصالات بشدة من النزاع في حجة. أما بالنسبة

[723] مصادر سريّة في الملف.
[724] مصادر سريّة في الملف.
[725] مصادر سريّة في الملف.
[726] مصادر سريّة في الملف.

للمدنيين الذين لم يغادروا المنطقة، فقد أعربوا بشكل متكرر عن مخاوفهم من التعامل مع فريق الخبراء، الذي اختار من نفسه في بعض الأحيان عدم التعامل مع الشهود خوفًا من تعريضهم للمزيد من الخطر. على الرغم من هذه التحديات التي واجهت التحقيقات، فقد قدمت التحقيقات في أحداث حجور لمحة عن حياة الناس في المنطقة، والمخاطر التي يواجهونها عبر بقائهم، والتأثير الذي أحدثه إغلاق المنطقة على حجور والسكان المدنيين.

ج) مزاعم استهداف أعيان مدنية وقصف عشوائي

457. تلقى فريق الخبراء تقارير واسعة النطاق[727] تفيد بأن مقاتلي الحوثي استخدموا القصف العشوائي والأسلحة التي وصفها الشهود بأنها "ثقيلة"، بما في ذلك القذائف متوسطة المدى، والمتفجرات، في المناطق المأهولة بالسكان أثناء المواجهات المسلحة في مختلف أنحاء حجور، بما في ذلك العبيسة. تلقت المجموعة العديد من المزاعم حول استخدام المتفجرات من قبل الحوثيين لاستهداف منازل المدنيين خلال استيلائهم على القرى، وأحياناً بعد إفراغها[728] أو بعد أن حاولت الأسرة "الدفاع عن المنزل[729]."

458. تلقى فريق الخبراء معلومات عن حوالي 25 منزلاً، قام الحوثيون، وفق تقارير، بتفجيرها باستخدام عبوات ناسفة أو أسلحة متفجرة، فضلاً عن مدرسة واحدة ومسجد واحد.[730] بالإضافة إلى ذلك، وثّق فريق الخبراء حادثة[731] انفجار استهدفت منزلاً مدنياً في قرية العبيسة بعد فرار أصحابه. بحسب ما ورد، استهدف الحوثيون المنزل لأن مالكه كان شخصية بارزة في المنطقة.[732] تشير الشخصيات السياسية والقبلية التي قابلتها المجموعة مرارًا وتكرارًا إلى نمط من "الانتقام" ضد سكان حجور بسبب الخلافات السابقة.[733] لم تكتمل التحقيقات في مزاعم أخرى بشأن القصف العشوائي والتفجيرات واستهداف المدنيين بحلول الانتهاء من كتابة هذا التقرير بسبب قيود الوقت والوصول.

459. تجدر الإشارة إلى أن الهجمات المباشرة ضد المدنيين والأعيان المدنية فضلاً عن الهجمات العشوائية، محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، باعتبارها انتهاكًا لمبدأ التمييز.[734]

727 مصادر سريّة في الملف.
728 مصادر سريّة في الملف.
729 مصادر سريّة في الملف.
730 مصادر سريّة في الملف.
731 مصادر سريّة في الملف.
732 مصادر سريّة في الملف.
733 مصادر سريّة في الملف.
734 أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 1 و11، أنظر كذلك الفقرة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني.

د) القيود المفروضة على حرية الحركة وإدخال الإمدادات الأساسية والمساعدات الإنسانية

كنا في وضع إنساني مرير للغاية. لم نتمكن من الحصول على قطرة ماء واحدة. مرت الأيام دون أن يصل الطعام إلى منازلنا وقرانا..."

رجل نازح داخليا من حجور

460. سبق الصراع في حجة ما لا يقل عن شهرين مما وصفه الشهود والمصادر بـ"الحصار" على المنطقة بأنها "منطقة معزولة" حيث أقام الحوثيون نقاط تفتيش عند المداخل المختلفة المؤدية لقرى حجور.[735] وفق تقارير، طُلب من الناس إبراز بطاقات هوية وقام رجال حوثيون بتفتيشهم وهم في طريقهم من وإلى المنطقة. ازدادت القيود المفروضة على حجور وبحلول بداية العمليات العسكرية داخل حجور، لم يُسمح للسيارات بالدخول، وتم نقل البضائع على الحمير وحتى تلك الوسيلة توقفت في بعض الأحيان. كما تم منع شاحنات المياه من دخول المنطقة. وفقًا لبعض المصادر، كانت مصادر مياه حجور تحت سيطرة الحوثيين وزعموا أن الحوثيين أوقفوا المياه عمدًا من الوصول إلى المحافظة.[736] أحد الشهود الذي نزح مع أسرته بأكملها وصف قضاء أيام دون وصول طعام إلى قريتهم: "لم نتمكن من الحصول على قطرة ماء واحدة"، كما أخبر فريق الخبراء.[737] وفقًا لشهود ومصادر قابلهم فريق الخبراء،[738] كان لتكثيف الحصار بعد كانون الثاني/ يناير 2019 تأثير كبير على قدرة السكان المدنيين الوصول إلى الغذاء والماء وأخبر بعض النازحين داخليا فريق الخبراء أن نزوحهم كان بسبب الأعمال العدائية بالإضافة إلى عدم الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية والخدمات الطبية.

461. وصفت العائلات النازحة من أجزاء مختلفة من حجور القصف العنيف للمناطق المدنية والانفجارات واستهداف المنازل المدنية داخل القرى، وتأثير "الحصار" على حصولهم على الرعاية الطبية والغذاء والمياه. وفق تقارير، أوقف الناس عند نقاط التفتيش التي يديرها الحوثيون و"اختفى" البعض أثناء محاولتهم مغادرة المنطقة. وصف أحد الشهود[739] الذي نزح مع أسرته بأكملها كيف سار هو وعائلته في الليل لتفادي نقاط التفتيش حتى مروا بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون ووصلوا إلى جزء تمكنوا فيه من الطلب من السيارات المارة نقلهم إلى بر الأمان. مشوا لمدة ثلاثة أيام. قال: *"لقد حالفنا الحظ في العثور على أشخاص طيبين لاصطحابنا."* أخبر الرجل فريق الخبراء

[735] مصادر سريّة في الملف.
[736] مصادر سريّة في الملف.
[737] مصادر سريّة في الملف.
[738] مصادر سريّة في الملف.
[739] مصادر سريّة في الملف.

بأنه وصل مع عائلته إلى منطقة آمنة في 10 آذار/ مارس، بعد 25 يومًا من بدء رحلتهم من كشر.

الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية والعوائق أمام المساعدات الإنسانية

462. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تستضيف حجة "وبفارق كبير" أكبر عدد من مواقع النازحين داخلياً وعدد الأفراد النازحين داخلياً قد وصل إلى 300 ألف اعتبارًا من 28 حزيران/ يونيو 2019.[740] وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 68 ألف أسرة قد نزحت داخل حجة أو منها بين شباط/ فبراير ونهاية آذار/ مارس 2019. قدّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه بين منتصف شباط/ فبراير ومنتصف آذار/ مارس 2019، شُرِدت 8400 أسرة من منطقة كشر وحدها نتيجة للاشتباكات المسلحة بين قبائل حجور والحوثيين[741] .

463. أبلغ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة للنازحين من المنطقة، وذكر أن أكثر من مليون شخص لا يحصلون على الغذاء وأنه تم الإبلاغ عن الآلاف من حالات الكوليرا في جميع أنحاء محافظة حجة. كررت الأمم المتحدة طلبها للوصول إلى المنطقة[742].

464. مصادر، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية[743] العاملة في محافظة حجة بينها إحدى مناطقها التي قصدها عدد من النازحين بحثًا عن الأمان، بلّغت فريق الخبراء أنه من الصعب للغاية التأكد من العدد الدقيق للنازحين داخلياً في المنطقة. والسبب الرئيسي لذلك هو أن الحوثيين منعوا وصول الوكالات الإنسانية إلى حجور في أغلب الأحيان خلال فترات الصراع النشيط، وبالتحديد إلى حجور منذ اندلاع النزاع. أشار أحد المصادر إلى أن ندرة الوكالات الإنسانية الدولية في حجة، على الرغم من احتياجات المحافظة الهائلة، كان أحد الأسباب التي جعلت الاستجابة المناسبة للأزمة غير ممكنة في الوقت المناسب.[744] وصفت المصادر نمطًا اتبعه الحوثيون بالضغط على المنظمات غير الحكومية ودفعهم إلى نقل مكاتبهم الفرعية على مستوى المديرية باتجاه المدينة الرئيسية في حجة،

[740] UNHCR, Operational Update, 28 June 2019, available at https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-unhcr-operational-update-28-june-2019

[741] OCHA, Yemen Humanitarian Update, 22 March- 17 April 2019, available at https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-update-covering-22-march-17-april-2019-issue-6-enar

[742] UN Office of the Resident Coordinator and Humanitarian Coordinator for Yemen, "Scores of innocent civilians wounded and killed in attacks in Hajjah Governorate", 11 March 2019, available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/HC_Statement_Hajjah_11_March_2019.pdf

[743] مصادر سريّة في الملف.

[744] مصادر سريّة في الملف.

وبالتحكم بقدرة الوصول إلى الميدان، بما في ذلك عن طريق نقل الجهات الإنسانية الفاعلة بعيداً عن أولئك الذين تحاول الوصول إليهم في المواقع التي تستضيف النازحين. وفق تقارير، مُنع الوصول إلى مواقع النزاع لأسباب أمنية. لكن الضغط لنقل المكاتب من المناطق الفرعية وضع أعباء إضافية على الوصول إلى المواقع الميدانية المتبقية مثل العبيسة، والتي تتطلب عدة ساعات من القيادة من حجة. الوصول إلى هذه المواقع الميدانية يتطلب، وفق تقارير، تصاريح أمنية إضافية، والتي يتم الحصول عليها في بعض الأحيان لمدة يوم أو يومين فقط،[745] مما يقيد عمل المنظمات الإنسانية. تضاف العوائق البيروقراطية كهذه إلى القدرة المحدودة أصلا لتقديم الحلول الطارئة والاستجابة للاحتياجات عند الحاجة. وصف بعض العاملين في المجال الإنساني قيود الوصول في حجة خلال الأشهر الأخيرة بأنها لم يسبق لها مثيل وأسوأ ما شهدوه في اليمن حتى الآن.[746]

465. أبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية في إحدى المناطق التي تلقت تدفق كبير من النازحين داخلياً من حجور عن مضايقة واعتقال موظفيها العاملين في المنطقة،[747] حيث كانت المنظمة غير الحكومية تدير عيادة متنقلة. تم اعتقال موظفيها لمدة يوم واحد من قبل الحوثيين لدخولهم قرية دون "إذن" واتهموا بالعمل كجواسيس للتحالف. وقد وصفت المنظمة غير الحكومية لفريق الخبراء كيف يتم تقييد الوصول بشكل متزايد من قبل الحوثيين.

466. تحدثت مصادر مختلفة مع فريق الخبراء حول صعوبات التعامل مع الهيئة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية ومواجهة الكوارث التابعة لسلطات الأمر الواقع. وفق تقارير، يتم التحكم في قدرة الوصول ومنحه بواسطة الأمن القومي، مما خلق طبقة إضافية من التعقيدات للمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الهيئة كنظير لها، لأن التعامل المباشر لا يشمل مسؤولي الأمن الوطني.[748] جمع فريق الخبراء تقارير عن ضغوط سلطات الأمر الواقع على المنظمات لمشاركة بياناتها حول الأشخاص النازحين داخلياً والسكان المحليين، وقد رفض بعضها القيام بذلك، وفق تقارير. في حزيران/ يونيو 2019، أعلن برنامج الأغذية العالمي تعليقه الجزئي للعمليات في اليمن بسبب انحراف المساعدات من قبل الحوثيين وعبّر أحد المصادر الذين قابلهم فريق الخبراء عن شعوره بأن هذا الأمر قد يكون مصدر قلق خاص بحجة أيضًا. وأشار المصدر إلى أن جميع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة كانت تتلقى قوائم جاهزة تحتوي على المستفيدين من سلطات الأمر الواقع، مما لا يسمح لها بتقديم الإغاثة الإنسانية على أساس الحاجة.

[745] مصادر سريّة في الملف.
[746] مصادر سريّة في الملف.
[747] مصادر سريّة في الملف.
[748] مصادر سريّة في الملف.

467. قال الشهود الذين تحدثوا إلى فريق الخبراء أنه في آذار/ مارس 2019، بعد سيطرة الحوثيين على حجور، تم السماح بدخول البضائع التجارية ولكن المنظمات الإنسانية ظلّت غير قادرة على الوصول إلى المنطقة بطريقة مستدامة وآمنة.

انتهاكات

468. التطويق والحصار والحصار العسكري كأسلوب من أساليب القتال[749] ليست محظورة بحد ذاتها بموجب القانون الدولي الإنساني، طالما أن الغرض منها هو تحقيق هدف عسكري لا تجويع السكان المدنيين.[750] على أي حال، يجب على أطراف النزاع أن تسمح وتسهل المرور السريع وبدون عرقلة للإغاثة الإنسانية إلى المدنيين الذين يحتاجون إليها، والتي تتسم في طابعها بالحيادية وتُباشَر دون أي تمييز معاكِس، رهنًا بحق هذه الأطراف في مراقبتها[751] .

469. أدت القيود على الوصول التي فرضتها سلطات الأمر الواقع على النحو الموصوف أعلاه إلى إعاقة العمليات الإنسانية بشكل كبير، حيث قيّدت إلى حد كبير حركة موظفي الإغاثة أو الإمدادات باتجاه أو ضمن حجور. لدى فريق الخبراء أسبابًا معقولة للإعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد انتهكت إلتزامها السماح بتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية دون أي عوائق .يُنتهك هذا الالتزام أيضًا لأن سلطات الأمر الواقع منعت وصول المنظمات الإنسانية للمضي قدماً في تقييم الاحتياجات. يوجد أيضًا أسبابًا معقولة للإعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع لم تحترم حقوق الإنسان في الغذاء والمياه وكذلك الرعاية الصحية. (مراجعة الفصل الخاص بالانتهاكات المتعلقة بالأزمة الإنسانية . قسم تحديات الوصول لمزيد من التفاصيل)

هـ) الاعتقالات التعسفية، الاحتجازات، الاختفاءات القسرية والتعذيب

"اختطف أحد أشقائي، وقتل آخر. فقدت كبار أبنائي لمدة شهرين. هربنا في اتجاهات مختلفة، ولم نكن نعرف إلى أين ذهبوا."

رجل نازح داخليًا من العبيسة

[749] مصطلح حصار ليس له تعريف في القانون الدولي، ولكن يمكن فهمه على أنه تطويق العسكري لمنطقة ما مع فرض قيود على دخول البضائع الأساسية وخروجها بهدف إجبار المنطقة على الاستسلام، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المتعلق بالحصار العسكري كأسلوب قتال، كانون الثاني، يناير 2017. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/sieges_legal_note_-_final_-_en_1.pdf)

[750] أنظر الفقرة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، الفقرة 53.

[751] الفقرة 18 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55.

470. تشير الدلائل التي جمعها فريق الخبراء إلى أنه خلال الأعمال العدائية في حجور وبعدها حصلت اعتقالات واسعة النطاق لرجال من المنطقة،[752] والذين، وفق تقارير، احتجزهم الحوثيون عند نقاط التفتيش ومن المستشفيات[753] وفي حالة واحدة من مستشفى في صنعاء.[754] ووفقًا للعائلات والمصادر من المنطقة، فإن الكثير من المعتقلين دون أي مبرر احتُجزوا في حجة، في ما كان يُعتبر مرفق للأمن السياسي والذي حولّه الحوثيون منذ ذلك الحين إلى مكان احتجاز غير رسمي.[755] وفق تقارير، احتُجز آخرون في صنعاء أو في عمران. [756] أخبرت بعض العائلات فريق الخبراء أن بعض المختفين شاركوا في المواجهات المسلحة مع الحوثيين، في حين أن آخرين كانوا مدنيين حاولوا إما الفرار أو اقتيدوا من منازلهم أو من نقاط تفتيش في طريقهم إلى خارج المنطقة أو أُخذوا من المستشفى من قبل حوثيين مسلحين.

471. أخبر أحد الشهود فريق الخبراء كيف قام الحوثيون بأخذ قريبه من المستشفى واختفى بعدما كان مصابًا بينما *"كان يدافع عن منزلهم مثلما فعل بعض الشبان الآخرين."* [757] شخص آخر مدني تقطعت به السبل في منطقة تسمى نهم الغرب، وهي منطقة تلقى فريق الخبراء تقارير عن اختفاء 71 رجلاً فيها،[758] فذهب، وفق تقارير، إلى المحافظ المحلي عندما زادت القيود لطلب المشورة لأنه خشي أن يستهدفه الحوثيون كونه من عبيسة. وبحسب ما ورد سُلم الرجل إلى الحوثيين وأُرسل إلى معتقل الأمن السياسي في حجة. وقد اختفى منذ ذلك الحين[759] .

472. تلقى فريق الخبراء معلومات[760] من مصادر مختلفة تزعم أن ما يصل إلى 294 فرداً (من الذكور)، بمن فيهم صبيان و240 مدنياً على الأقل، قد اختفوا على أيدي الحوثيين في حجور منذ كانون الثاني/ يناير 2019. وأفادت التقارير أن مصيرهم وأماكن اختفائهم لا تزال مجهولة.

473. حقق فريق الخبراء[761] في حالتين من حالات الوفاة أثناء احتجاز لرجال من حجور منذ اندلاع النزاع في كانون الثاني/ يناير 2019. وفق تقارير، أحد الرجال كان مدرسًا قبض عليه رجال حوثيون مسلحون من عند نقطة تفتيش أثناء سفره للوصول إلى أسرته.[762] لدى فريق الخبراء أسبابًا معقولة للإعتقاد أنه توفي في الحجز. لم يستطع الفريق التحقق من مزاعم التعذيب أو التأكد من ملابسات وفاته على الرغم أنه، وفق تقارير، كان يحمل علامات تعذيب على يديه ورأسه

[752] مصادر سريّة في الملف.
[753] مصادر سريّة في الملف.
[754] مصادر سريّة في الملف.
[755] مصادر سريّة في الملف.
[756] مصادر سريّة في الملف.
[757] مصادر سريّة في الملف.
[758] مصادر سريّة في الملف.
[759] مصادر سريّة في الملف.
[760] مصادر سريّة في الملف.
[761] مصادر سريّة في الملف.
[762] مصادر سريّة في الملف.

ورقبته[763]. أخذ الحوثيون الرجل الثاني من المستشفى بعد إصابته بشظية، وفق تقارير. بحسب المصادر، هو لم يشارك في المواجهات المسلحة في حجة. ووفق تقارير، وُضع رهن الاحتجاز في صنعاء وفُصل عن زملائه في الزنزانة قبل أسبوع من وفاته. لم يؤكد فريق الخبراء سبب وفاته بحلول وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير. في هاتين الحالتين كما في حالات أخرى وثقها فريق الخبراء في أماكن أخرى، لم تُعاد جثامين الموتى إلى أهلهم بحلول وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير. في بعض الحالات، سواء في حجة أو في أجزاء أخرى من اليمن، زعمت الأسر أن الرجال الذين يعملون في مرافق الاحتجاز التي تديرها سلطات الأمر الواقع قد طلبوا من العائلات دفع المال مقابل الحصول على معلومات عن أقاربهم[764].

474. تشير مختلف التقارير والحالات الواردة المتعلقة بحجور عن احتجازات تعسفية واختفاءات قسرية وادعاءات بحدوث تعذيب والتي حقق فيها فريق الخبراء، في حالة تأكيدها، إلى نمط مقلق لاستهداف أفراد قبائل معينة وأسر من منطقة حجور، لاعتبارهم معارضين أو عدم دعمهم للحوثيين. تلقى الفريق ادعاءات باستهداف أسرة بأكملها حتى النساء فيها. لم يتمكن الفريق من تأكيد هذه الادعاءات بسبب ضيق الوقت وانعدام الوصول. تثير الأدلة التي جمعها واستعرضها الفريق إلى مخاوف بشأن وجود أنماط لاعتقال واحتجاز رجال من قبائل حجور أثناء فترة النزاع في المنطقة وبعده. وهذه الحالات تتطلب مزيدا من التحقيق.

الانتهاكات

475. يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حالات الاختفاء القسري، لا سيما باعتبارها انتهاكًا لحظر الحرمان التعسفي من الحرية وحظر التعذيب.[765] كما يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاعتقال التعسفي.[766] حالات الحرمان من الحرية تُعتبر تعسفية ومخالفة لأحكام القانون الدولي، ومعظمها تلك المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة أو غيرها من الضمانات الإجرائية، أو القيود غير القانونية المفروضة على ممارسة الحريات الأساسية[767]. إن حرمان شخص من الحق في محاكمة عادلة قد يعتبر جريمة حرب في نزاع غير دولي.[768]

[763] مصادر سريّة في الملف.
[764] مصادر سريّة في الملف.
[765] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 1 من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، وأنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98.
[766] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني وأنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.
[767] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام رقم 35 (2011) حول حرية وأمان الأشخاص. مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (A/RES/43/173) . لدى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 5 فئات قانونية متعلقة بالاحتجاز التعسفي: (أ) عندما لا يوجد أساس قانوني للحرمان من الحرية، (ب) عندما يكون الحرمان من الحرية نتيجة ممارسة الحريات الأساسية، (ج) عندما تكون انتهاكات المعايير المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة ذات خطورة تعطى للحرمان من الحرية طابعًا تعسفيًا، (د) عندما يتعرض النازحون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة من دون إمكانية المراجعة الإدارية أو القضائية أو الإنصاف، (هـ) عندما يعكس الحرمان من الحرية التمييز لا سيما على أساس الأصل أو القومية أو الإثنية أو الأصل الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر (see Methods of work of the Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/36/38).
[768] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 100.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ممنوع منعا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقد يؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب[769].

476. لدى فريق الخبراء أسبابًا معقولة للإعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي، أي من خلال حالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والاحتجاز بما في ذلك انتهاك حقوق المحاكمة العادلة، في حجة، لا سيما لأفراد على أساس انتمائهم القبلي. قد يؤدي ذلك إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في الحرمان من المحاكمة العادلة. يوجد أيضًا مخاوف بشأن حالات التعذيب وسوء المعاملة. إذا ثبتت هذه الادعاءات، فقد يؤدي ذلك إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

4. استهداف المنتمين للحزب المؤتمر الشعبي العام 2017–2019

477. حقق فريق الخبراء في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في سياق انهيار التحالف بين الحوثيين وصالح بنهاية العام 2017 .

478. حقق فريق الخبراء في إستهداف الأشخاص المنتسبين لحزب المؤتمر الشعبي العام بعد فكّ تحالفه مع الحوثيين. في إحدى الحالات وفي نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن الانقسام، قام مقاتلون حوثيون بقتل أحد أعضاء قيادة المؤتمر الشعبي العام وإثنين من أفراد عائلته. وفي حالة أخرى، احتجزت سلطات الأمر الواقع تعسفيًا عشرات النساء المنتميات إلى حزب المؤتمر الشعبي العام واللواتي قمن بتنظيم مظاهرات .

أ) الخلفية

479. كان تحالف الحوثيين–صالح بطبيعته هشا بسبب وجود تاريخ طويل من الصراع بين الجانبين. تشير تقارير إلى أن النزاعات المتقطعة التي وقعت في الفترة من 2004–2011 في محافظة صعدة بين الحوثيين والحكومة اليمنية بقيادة علي عبد الله صالح أسفرت عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وظلّت في الذاكرة الجماعية لسكان تلك المحافظة.

480. عرّض هذا التحالف لمزيد من التوتر في الأشهر التي سبقت الانفصال في كانون الأول/ ديسمبر 2017. وتجلّى الصراع الداخلي على السلطة من خلال عدّة حوادث رئيسية. فأشارت وسائل الإعلام الموالية للحوثيين مرارًا وتكرارًا إلى أن المؤتمر الشعبي العام لم يدعم المجهود الحربي وأن

[769] الفقرة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، أنظراتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 3 المشتركة من معاهدات جنيف، المادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90.

بعض أعضائه كانوا يتعاونون مع قوات التحالف العربي. وفقًا لمصادر موثوقة، شعر أعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام داخل الحكومة بتهميش متزايد من جانب الحوثيين، وفي آب/ أغسطس 2017 حاول الحوثيون عرقلة الاحتفالات بالذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام. وفي آب/ أغسطس 2017 أيضًا، قُتل نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمؤتمر الشعبي العام خالد الراضي في نزاع حدث عند نقطة تفتيش بين حراس الحوثيين وحراس شخصيين لأحد أبناء صالح.[770] في ذلك الشهر نفسه، تعرض عضو بارز في المؤتمر الشعبي العام، كان من أشد منتقدي الحوثيين والذي قد قاموا بتحذيره من قبل، لهجوم على أيدي رجال مسلحين مجهولين ضربوه بقضبان معدنية وأصيب على إثره بجروح خطيرة. في الأيام التالية، غادر عضو المؤتمر الشعبي العام البلاد مع عائلته[771].

481. تصاعد التوتر في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 حيث نجح الحوثيون في الاستيلاء على مسجد الصالح في صنعاء وهو رمز مهم لسلطة ونفوذ صالح. هاجم الحوثيون منزل طارق ابن شقيق صالح ، مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص .[772] وسط هذا التوتر، في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017 وفي خطاب متلفز، قطع صالح علاقاته مع الحوثيين رسميًا قائلاً إنه منفتح على الحوار مع التحالف العربي. قام الحوثيون على الفور بإيقاف تشغيل الإنترنت والقنوات الفضائية وهاجموا مبنى محطة اليمن اليوم الإعلامية التي يملكها المؤتمر الشعبي العام حيث ألقى الحوثيون القبض على 43 موظف هناك وأغلقوا المحطة.

ب) مقتل علي عبدالله صالح

482. حقق فريق الخبراء في مقتل علي عبد الله صالح، إلا أن البيئة السياسية المشحونة للغاية في هذه القضية لم تمكّن الفريق من التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بالظروف الدقيقة لوفاته. سبب ذلك جزئيًا أن الشهود الذين كانوا حاضرين وقت وفاة صالح رفضوا التحدث مع فريق الخبراء. وذكر أحدهم أنه بحاجة لإذن من حكومة بلد عضو في التحالف العربي ثم رفض في وقت لاحق متابعة التواصل مع فريق الخبراء.

483. وفقًا للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، في الفترة بين 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017 في الساعة 0700 وصباح 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017، شن الحوثيون هجومًا منسقًا بالدبابات ومدافع الهاون والقناصة على منزل صالح في منطقة حدة بصنعاء. نشب قتال بين الحوثيين وحراس صالح. لم يتمكن فريق الخبراء من التوصل إلى استنتاجات واقعية بشأن ما حدث مباشرة بعد استيلاء الحوثيين على المنزل. تشير بعض المصادر إلى أنه بحلول صباح يوم 4 كانون الأول/ ديسمبر

[770] مصادر سريّة في الملف.
[771] مصادر سريّة في الملف.
[772] مصادر سريّة في الملف.

2017، دخل الحوثيون المنزل وقتلوا صالح واعتقلوا اثنين من أبنائه البالغين والذين تم احتجازهم بعد ذلك لأكثر من عام. تشير مصادر أخرى إلى أن صالح قُتل في موكب أثناء محاولته مغادرة صنعاء. لم يكن الطبيب الشرعي الذي قام بتحليل لقطات فيديو لجثة صالح بناءً على طلب فريق الخبراء حاسماً بشأن سبب الوفاة. ووفق تقارير، أصيب نائب صالح، عارف الزوكا، بجروح خلال الهجوم ونقل إلى المستشفى حيث قتلته مقاتلي الحوثي فيما بعد[773].

ج) اغتيال الشيخ ضيف الله المثنى وعائلته

484. كان الشيخ ضيف الله المثنى قائدًا معروفًا في المؤتمر الشعبي العام وعضوًا في المجلس الدائم للمؤتمر الشعبي العام ومستشارًا منتخبًا في محافظة ذمار ومديرًا عامًا في إدارة المحافظة. كان شخصية بارزة في المؤتمر الشعبي العام في اليمن وهو وسيط قبلي رئيسي وأحد الشيوخ القبليّين في منطقة رصابة، ذمار[774] .

485. في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017 الساعة 0800 كان المثنى عند مفترق طرق رصابة [775] حيث يوجد هناك عدد من ممتلكاته. كان يقود السيارة الرئيسية في موكب مؤلف من ثلاث سيارات، يرافقه أفراد الأسرة والزملاء بما في ذلك شقيقه وهو أيضًا عضو في المؤتمر الشعبي العام وابن عمه وأبنائه البالغين وحراسه الشخصيون. كانت المنطقة مشغولة بالعديد من المارة. أوقفت مجموعة كبيرة من المقاتلين الحوثيين المدججين بالسلاح السيارات في ما بدا وكأنه عملية مخطّطة مسبقًا. فتحوا النار على المثنى مما أدى إلى جرحه هو وآخرين ومقتل شقيق المثنى وابن عمه وحارسه الشخصي. ورد الحراس الشخصيون بإطلاق النار فيما هرب المثنى مع آخرين بمساعدة المارة[776].

486. بحث الحوثيون عن المثنى في المنطقة. وقاموا بهدم عدد من ممتلكاته التجارية والسكنية بالمتفجرات وحاولوا تدمير بيوت آخرى.[777] لجأ المثنى وزميل له إلى داخل مسجد النور على بعد 500 متر جنوب مفترق الطرق .[778] في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017 الساعة 2030 عثر مقاتلي الحوثي على المثنى في المسجد وأحاطته من جميع الجهات وفتحت النار على المسجد مما أسفر عن مقتل المثنى وزميله[779].

د) الاحتجاجات التي قادتها النساء في المؤتمر الشعبي العام

[773] مصادر سريّة في الملف.
[774] مصادر سريّة في الملف.
[775] الموقع 44.342860 ,14.695299
[776] مصادر سريّة في الملف.
[777] مصادر سريّة في الملف.
[778] الموقع 44.344778 ,14.692139
[779] مصادر سريّة في الملف.

487. في يومي 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017 و21 آذار/ مارس 2018 نظّم عدد من النساء البارزات في حزب المؤتمر الشعبي العام سلسلة من المظاهرات في صنعاء ضمّت أكثر من مئتي امرأة وفتاة من أعضاء ومنتسبي المؤتمر الشعبي العام ضد حكم الحوثيين. وندّدت المتظاهرات باغتيال صالح وطالبن بإعادة جثمانه .[780] وفي المظاهرتين قامت سلطات الأمر الواقع بنشر الأمن المسلح والذي شمل القوات الأمنية التي تُعرف خارج أوساط الحوثيين باسم "الزينبيّات" والتي هاجمت المتظاهرات والنساء من المارة. قامت هذه القوات بضرب المتظاهرات بالهراوات والبنادق والهراوات الكهربائية وهددت بخلع ملابسهن واغتصابهن في الشارع ووصفتهن بالبغايا. تحمل مثل هذه التهديدات دلالات ومخاطر خاصة بالمجتمع اليمني وتزيد من خطر العنف القائم على النوع الجنساني ضدهم وقد اعتبرها المتظاهرات بمثابة العنف الجنسي[781].

488. في الأيام التي تلت مظاهرة 6 كانون الأول/ ديسمبر 2017، قامت سلطات الأمر الواقع باحتجاز واخفاء عدد من نساء وفتيات المؤتمر الشعبي العام، بعضهن كنّ قد شاركن في المظاهرة. تم احتجاز ما يصل إلى 130 إمرأة وفتاة لعدة أشهر في مرفق احتجاز غير رسمي في قبو منزل علي محسن الأحمر السابق، كان نصفهن تقريباً أعضاء في حزب المؤتمر الشعبي العام وبينهن فتيات في سن السابعة عشرة.[782] في مرفق الاحتجاز هذا تم فصل المنتسبات للمؤتمر الشعبي العام عن الأخريات وتم التعامل معهن بشكل مختلف. قيل لهن إن الأيديولوجية الخاصة بهن معيبة وتم إلقاء عليهن محاضرات مؤيدة للحوثيين وأخرى دينية. قال لهن الحارسات "الزينبيات" أنهن لسن بشرًا بعد الآن وقصوا شعرهن. تعرضت إمرأة واحدة من النساء على الأقل إلى العري القسري. المرأة نفسها وصفت لفريق الخبراء كيفية تعرضها للاغتصاب المهبلي والشرجي في مناسبات متعددة من قبل رجال حوثيين مختلفين. خلال عمليات الاغتصاب، استخدم الرجال الإساءات اللفظية المهينة وأخبروها بأنها كانت من ممتلكات صالح لكنها أصبحت الآن من غنائم الحرب للحوثيين. ثم وصفت الاستجوابات التي تمت بعد ذلك والتي اتُهمت فيها بالدعارة وباتهامات باطلة أخرى وأُمرت بتقديم اعترافات كاذبة على فيديو. عندما رفضت القيام بذلك، تعرضت للتعذيب بالصدمات الكهربائية والضرب[783]. لم يكمل فريق الخبراء تحقيقاته في هذه القضية عند وقت الإنتهاء من كتابة هذا التقرير.

489. في مظاهرة 21 آذار/ مارس 2018، يوم عيد الأم، سعت المتظاهرات إلى وضع الزهور بالقرب من منزل الرئيس السابق، فقام الحوثيون بمنعهن من القيام بذلك وبالهجوم عليهن .[784] بعد ذلك الهجوم، تم اعتقال 60 إمرأة على الأقل ونقلهن إلى مرافق الاحتجاز في صنعاء بما في ذلك

[780] مصادر سريّة في الملف.
[781] مصادر سريّة في الملف.
[782] مصادر سريّة في الملف.
[783] مصادر سريّة في الملف.
[784] مصادر سريّة في الملف.

مباني مركز الشرطة.[785] وأثناء وجودهن هناك، قامت الحارسات "الزينبيّات" العاملات في سلطات الأمر الواقع بتعذيبهن وإساءة معاملتهن بما في ذلك القيام الاعتداء الجنسي على ثلاث نساء عن طريق ضرب فروجهن عن قصد عبر ملابسهن بهراوات كهربائية .[786] لم يطلقوا سراح النساء إلا بعد وساطات وفي عهدة أفراد الأسرة الذكور .[787] سعى الحوثيون لإبقاء بعض النساء لفترة أطول لأسباب غير معروفة. تفيد تقارير بأن 11 امرأة وفتاة محتجزات في ذلك اليوم لم يتم إطلاق سراحهن بعد ويعتبرن في عداد المختفيات. التحقيق في هذه القضايا مستمر من قبل فريق الخبراء.[788] كان للانتهاكات العلنية ضد متظاهرات المؤتمر الشعبي العام دورًا كبيرًا في إثارة الفزع للمشاركة السياسية للمرأة في صنعاء[789].

هـ) احتجاز أعضاء المؤتمر الشعبي العام

490. أفادت تقارير أنه منذ 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017 تم احتجاز عددًا من أعضاء المؤتمر الشعبي العام وأقاربهم بشكل تعسفي وقد اختفوا أحيانًا لعدة أشهر متتالية. ويشمل ذلك احتجاز أعضاء من القيادة العليا للمؤتمر الشعبي العام وأقارب الرئيس السابق علي عبد الله صالح وعدة أعضاء من موظفي القناة الإعلامية اليمن اليوم[790].

491. نظر فريق الخبراء في أربع من حالات الاحتجاز هذه ضد موالين للمؤتمر الشعبي العام بين كانون الأول/ ديسمبر 2017 وكانون الأول/ ديسمبر 2018 حيث امتدت فترات الاحتجاز بين ثلاثة أسابيع وتسعة أشهر[791]. في إحدى الحالات، تم اخفاء أحد المحتجزين قسراً في سجن الأمن السياسي في إب حيث تعرض للتعذيب بما في ذلك الاعتداء الجنسي بضرب خصيتيه[792]. في حالة أخرى، احتُجزت عضو في المؤتمر الشعبي العام لمدة ثلاثة أسابيع مع أقاربها بمن فيهم طفليها الصغيرين في سجن الأمن السياسي في ذمار[793].

492. في حالة أخرى، تم اعتقال عضو في المؤتمر الشعبي العام كان يعمل لصالح سلطات الأمر الواقع مع أفراد من أسرته بعد أن رفض تطبيق سياسات الحوثيين وأوامرهم التي لم يكن موافق عليها.[794] وفي حالة أخرى، انتقدت إحدى مؤيديات المؤتمر الشعبي العام الحوثيين بشكل علني فاختفت بالإكراه على يد الحوثيين لأكثر من تسعة أشهر. وجّه الحوثيون إليها تُهم كاذبة متعلقة بالدعارة من أجل "إضفاء الشرعية" على

[785] مصادر سريّة في الملف.
[786] مصادر سريّة في الملف.
[787] مصادر سريّة في الملف.
[788] مصادر سريّة في الملف.
[789] مصادر سرية، لمزيد من التفاصيل حول استنتاجات فريق الخبراء، أنظر الفصل أعلاه حول القيود على الحريات الأساسية بما في ذلك الإعتقال التعسفي.
[790] مصادر سريّة في الملف.
[791] مصادر سريّة في الملف.
[792] مصادر سريّة في الملف.
[793] مصادر سريّة في الملف.
[794] مصادر سريّة في الملف.

احتجازها ومنع أسرتها من متابعة القضية نظرًا إلى وصمة العار الشديدة والنتائج المترتبة على مثل هكذا اتهامات[795].

و) انتهاكات أخرى

493. أفاد أعضاء في المؤتمر الشعبي العام أنهم تعرضوا للاعتداء الجسدي وتم مداهمة منازلهم ثم مصادرتها من قبل الحوثيين دون أي أسباب.[796] خلال عامي 2018 و2019 نشر الحوثيون قائمة بمنتسبي حزب المؤتمر الشعبي العام المطلوبين للعدالة والذين صودرت ممتلكاتهم أو سيتم مصادرتها لاحقا[797] .

494. في 19 كانون الثاني/ يناير 2018 قام المقاتلون الحوثيون باختطاف واغتصاب وقتل عضو في حزب المؤتمر الشعبي العام. ادعى تحقيق مزعوم أجرته سلطات الأمر الواقع أن الضحية لم تكن عضوًا في المؤتمر الشعبي العام. إلا أن المعلومات التي قدّمها شاهد تشير إلى خلاف ذلك. أحبط جهود فريق الخبراء في التحقيق في هذه القضية عوامل مثل المخاوف من الانتقام والاهتمام الإعلامي بهكذا قضايا وعوامل أخرى ويتوجب إجراء المزيد من التحقيقات[798].

ز) الانتهاكات

495. لحرمان التعسفي من الحياة ممنوع منعا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان .[799] بموجب القانون الدولي الإنساني، عندما – في سياق نزاع مسلح – يقوم أحد أطراف النزاع بقتل مدني عمدًا فإن هذا يرقى إلى القتل العمد أو جريمة قتل في خضم نزاع غير دولي.[800] القتل هو انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي جريمة حرب قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية[801].

496. يُحظر الاختفاء القسري بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما باعتباره انتهاكًا لحظر الحرمان التعسفي من الحرية وربما حظر التعذيب.[802] كذلك يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاعتقال التعسفي.[803] تعتبر حالات

[795] مصادر سريّة في الملف.
[796] مصادر سريّة في الملف.
[797] مصادر سريّة في الملف.
[798] مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا
https://www.thenational.ae/world/mena/houthi-rebels-accused-of-kidnapping-rape-and-murder-1.697102.
[799] الفقرة 6(1) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
[800] الفقرة 3 المشتركة من معاهدات جنيف، الفقرة 4(2)(a) من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 89.
[801] الفقرة 8 2.(c)(i) نظام روما الأساسي.
[802] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 1 من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98.
[803] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، المادة 3 المشتركة في معاهدات جنيق والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.

الحرمان من الحرية تعسفية مخالفة لأحكام القانون الدولي، معظمها تلك المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة أو غيرها من الضمانات الإجرائية، أو القيود غير القانونية المفروضة على ممارسة الحريات الأساسية.[804] إن حرمان شخص من الحق في محاكمة عادلة قد يعتبر جريمة حرب في نزاع غير دولي.[805] التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ممنوع منعا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقد يؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.[806] يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي.[807] قد يؤدي هذا إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في الاغتصاب وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي، فضلاً عن التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية[808].

497. وجد فريق الخبراء أسبابًا مقنعه للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع مسؤولة عن عمليات القتل التعسفي لأشخاص منتسبين إلى حزب المؤتمر الشعبي العام وهذا يعتبر بمثابة الحرمان التعسفي من الحياة. نظرًا لارتباطها بالنزاع المسلح فإن عمليات القتل العمد هذه ترقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والتي قد تصل إلى المسؤولية الجنائية عن ارتكاب جرائم الحرب التي هي القتل. لدى فريق الخبراء أيضًا اسباب مقنعه للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع تنتهك الحق في الحرية والأمن الشخصي أي من خلال حالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والاحتجاز، بما في ذلك انتهاك حقوق المحاكمة العادلة فضلاً عن التعذيب وغيره من المعاملة السيئة والعنف الجنسي. قد يؤدي هذا إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والاعتداء على الكرامة الشخصية والحرمان من المحاكمة العادلة. كما وجد فريق الخبراء أسبابًا مقنعه للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قامت بالتضييق على الحق في حرية التعبير والتجمع دون مبرر وهذا يشكل انتهاكًا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

هـ. معركة الحديدة (2018 – 2019)

1. السياق

[804] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر أيضًا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام رقم 35 (2011) حول حرية وأمان الأشخاص. مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (A/RES/43/173) . لدى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 5 فئات قانونية متعلقة بالاحتجاز التعسفي: (أ) عندما لا يوجد أساس قانوني للحرمان من الحرية، (ب) عندما يكون الحرمان من الحرية نتيجة ممارسة الحريات الأساسية، (ج) عندما تكون انتهاكات المعايير المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة ذات خطورة تعطى للحرمان من الحرية طابعًا تعسفيًا، (د) عندما يتعرض النازحون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة من دون إمكانية المراجعة الإدارية أو القضائية أو الإنصاف، (هـ) عندما يعكس الحرمان من الحرية التمييز لا سيما على أساس الأصل أو القومية أو الإثنية أو الأصل الاجتماعي أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر.
(see Methods of work of the Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/36/38).

[805] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 100.

[806] المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الفقرة 3 المشتركة في معاهدات جنيف، الفقرة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90.

[807] المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 3 المشتركة في معاهدات جنيف، الفقرة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 93.

[808] الفقرة 8 2.(e)(vi) نظام روما الأساسي.

498. في عام 2018، شهدت محافظة الحديدة التي تُعدّ إحدى أكثر المناطق حرمانًا في اليمن، عمليات قتال شديدة تسبّبت بإصابات عديدة في صفوف المدنيين فضلاً عن أضرار جسيمة وتدهور في الوضع الإنساني خلال الهجوم الذي شنّته القوات المسلحة اليمنية الى جانب الجماعات المسلحة التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة بهدف استعادة السيطرة على مدينة الحديدة العاصمة.

499. ابتداءً من كانون الثاني/ يناير 2018، تقدّمت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة عبر محافظة تعز من الجنوب باتجاه مدينة الحديدة، وقطعت خطوط الإمداد الحوثية بين مدينتَي تعز والحديدة. ووصلت إلى ضواحي مدينة الحديدة بحلول حزيران/ يونيو. في 13 حزيران/ يونيو 2018، وبحجّة أن الحوثيين يقومون بتهريب الأسلحة عبر ميناء الحديدة، بدأ التحالف "عملية النصر الذهبي" التي كان الهدف المعلن منها طرد الحوثيين من المدينة الساحلية. واستمرّ القتال في جميع أنحاء المحافظة طوال النصف الثاني من عام 2018.

500. في 13 كانون الأول / ديسمبر 2018، وتحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، توصّل الحوثيون والحكومة اليمنية إلى اتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانىء الحديده والصليف ورأس عيسى ("اتفاقية ستوكهولم"). ونصّ الاتفاق على إعادة نشر القوات على كلا الجانبين بعيداً عن المواقع القريبة من الموانئ وعن مدينة الحديدة نفسها. في 16 كانون الثاني/ يناير 2019، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ("UNMHA") من أجل دعم تنفيذ اتفاق استكهولم.

501. لم تتم إعادة نشر القوات على كلا الجانبين في غضون الاطر الزمنية المتفق عليها ضمن اتفاق استكهولم، وبقيت التساؤلات كبيرة حول مدى استعداد الطرفين للالتزام بهذه الاتفاقات حتى وقت كتابة هذا التقرير. غير أن الاتفاق قد ساهم في تراجع العنف بشكل ملحوظ في المحافظة ومنع اجتياح النزاع للعاصمة برمّتها. كان للقتال في الحديدة أن يتسبّب بعواقب وخيمة على المدنيين الذين يعيشون فيها وعلى اليمن بأكمله، لاسيما على ضوء الأهمية التي يكتسبها الميناء بالنسبة للبلد.

2. الوضع الإنساني

502. أسفر القتال عن نزوح ما يقارب 455 ألف نسمة من محافظة الحديدة وداخلها بين حزيران/ يونيو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2018.[809] وقد انتقل العديد من النازحين داخلياً إلى المراكز الحضرية في المحافظة، مما زاد من احتياجات السكان المضيفين من مياه وصرف صحي وحال دون

[809] Sanaa Centre for Strategic Studies "Starvation, Diplomacy and Ruthless Friends: The Yemen Annual Review 2018" 22 January 2019.

تلبية احتياجات النازحين الجدُد. وتحوّلت الحديدة أيضًا إلى إحدى أكثر المحافظات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث غادر أكثر من مليون وستمائة ألف شخص لديهم احتياجات أساسية مقابل خمسمائة وستين ألفاً يعيشون في ظروف ما قبل المجاعة.[810] وكانت الحديدة تضم معظم الأطفال المعرضين لخطر سوء التغذية الحاد على صعيد البلاد في أعقاب القتال. علاوة على ذلك، أصبح معدل العامل الصحي إلى السكان في الحديدة 7 إلى 10 آلاف، أي أدنى بكثير من المعدّل الذي أوصت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ("IASC") والبالغ 22 عاملاً في مجال الصحة للعشرة آلاف نسمة.[811] وقد تأثرت 80 مدرسة على الأقل بالقتال في الحديدة، إما بسبب احتلالها من جانب جهات فاعلة مسلحة أو من جانب النازحين داخلياً، أو بسبب تأثرها بعمليات القتال.

أ) الوضع في الدريهمي

503. عانت محافظة الحديدة في أغلبيتها من العوائق التي حالت دون وصول المساعدات الإنسانية، سواء أثناء القتال أو حتى في أعقابه، وذلك بسبب الألغام الأرضية واستمرار الاشتباكات المتقطّعة. وكدليل على هذه الديناميكية، تحقّق فريق الخبراء من الادعاءات التي أفادت بأن أجزاء من مديرية الدريهمي قد تعرّضت للحصار. في الواقع، وفي أوائل آب/ أغسطس 2018، تقدمت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة نحو ضواحي وسط المديرية. وبعد فترات من القتال العنيف الذي أدّى الى تدمير العديد من المباني ، أبقى الحوثيون سيطرتهم على غالبية المديرية، بما في ذلك الوسط. واستقرت الخطوط الأمامية عند نقاط الوصول إلى مركز المديرية الخاضع لسيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها. وما زاد من صعوبة الوصول إلى المنطقة هو وجود الألغام الأرضية[812].

504. تعرضت الممتلكات المدنية، بما فيها البنية التحتية الأساسية في الدريهمي، لأضرار جسيمة نتيجةً للنزاع. فعلى سبيل المثال، تمّ تدمير خزان مياه رئيسي في المدينة عندما استُهدفت المنطقة المجاورة خلال هجوم لم يتم تحديد الجهة المسؤولة عنه وقت كتابة هذا التقرير.[813] وتنعكس هشاشة البنية التحتية الصحية ضمن المديرية في الحالات التي حقق فيها فريق الخبراء، حيث اضطرّ المدنيون المصابون للسعي وراء الرعاية الصحية خارج المديرية .[814] بالإضافة إلى ذلك، تمّ تدمير المركز الوحيد للتوليد والعناية بالمواليد الجدد بشكل جزئي خلال غارة جوية شنتها قوات التحالف في 11 تشرين

[810] IPC Overview and Classification System: Yemen: Acute Food Insecurity Situation December 2018 - January 2019. See: http://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1151858/

[811] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي الآلية الرئيسية للتنسيق المشترك بين الوكالات للمساعدة الإنسانية وأيضًا منتدى فريد من نوعه يشارك فيه الشركاء الإنسانيون الرئيسيون من الأمم المتحدة وغير التابعين للأمم المتحدة. تأسست اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في حزيران/ يونيو 1992 استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46 بشأن تعزيز المساعدة الإنسانية.

[812] مصادر سريّة في الملف.

[813] اليونيسيف، تقرير الوضع الإنساني، آب/ أغسطس 2018.

[814] أنظر حالات القصف في 4 أب/ أغسطس و14 أب/ أغسطس و19 تموز/ يوليو.

الأول/ أكتوبر 2018. وفي اليوم نفسه، تمّ قصف مستشفى ريفي في المنطقة نفسها. نتيجة لذلك، تراجع عدد المرافق والخدمات لمساعدة النساء أثناء الحمل والولادة في مدينة الدريهمي .[815]

505. بين آب / أغسطس وكانون الأول / ديسمبر 2018، وبينما كان القتال العنيف مستمراً، لم تتمكن الجهات الإنسانية من الوصول إلى المديرية على الإطلاق. في عام 2019، سُمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول إلى الدريهمي لفترة وجيزة من أجل تقديم الطعام في كانون الثاني/ يناير وأواخر نيسان/ أبريل وبداية أيار/ مايو. على الرغم من أن وصول المساعدات كان وجيزاً، لم يتم إجراء أي تقييم إنساني في الدريهمي منذ حزيران/ يونيو 2018. [816] لذلك، لم يتم تأكيد عدد الأفراد الذين يعيشون اليوم في مديرية الدريهمي أو في مركز المديرية نفسه (واحتياجاتهم)، واستحال التوصّل الى خطة استجابة مناسبة وتنفيذها. أما القيود المفروضة بشكل مستمر حتى وقت كتابة هذا التقرير، فترجع أساسًا إلى سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها على نقاط الوصول، فضلاً عن وجود الألغام الأرضية المحيطة بهذه المناطق التي ظلت تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع[817].

ب) عدم الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، مدينة الحديدة

506. تشكّل مطاحن البحر الأحمر التي تقع في مدينة الحديدة موقعاً لتخزين القمح ومعالجته. قبل اندلاع النزاع في الحديدة، كانت الطواحين تحتوي على 51000 طن متري، أو ربع مخزون برنامج الأغذية العالمي في البلاد، أي ما يكفي من القمح لإطعام 3.7 مليون شخص لمدة شهر واحد[818].

507. في آب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر 2018، وصلت الخطوط الأمامية للقتال إلى الطواحين. بعد ذلك، كان لا بدّ من موافقة طرفيّ النزاع للوصول إليها. إبتداءً من أيلول/ سبتمبر 2018، فقد برنامج الأغذية العالمي إمكانية الوصول إلى الموقع واضطر لاستخدام مخزونات القمح الأخرى، فضلاً عن استيراد قمح إضافي لتغطية احتياجات السكان اليمنيين من الغذاء. وكون القمح معرّضاً للفساد مع مرور الوقت لطالما شكّل الوصول الى الموقع موضوع مناصرة مستمرّة من جانب الأمم المتحدة. إن الرفض المستمر لإتاحة الوصول إلى الموقع في أعقاب وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه كجزء من اتفاق استكهولم يفتقر إلى تبرير واضح.

508. الحوثيون هم المسؤولون عن منع الوصول إلى الموقع في الفترة من كانون الثاني/ يناير 2019 إلى أيار/ مايو 2019. للوصول من الحديدة، كان لا بدّ من عبور الخطوط الأمامية من المناطق

[815] لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، أنظر الفصل أدناه حول الوصول.
[816] مصادر سريّة في الملف.
[817] مصادر سريّة في الملف.
[818] WFP "WFP gains access to vital wheat stocks needed for Yemen's hungry people" Available at: https://www1.wfp.org/news/wfp-gains-access-vital-wheat-stocks-needed-yemens-hungry-people

التي يسيطر عليها الحوثيون في الحديدة إلى المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية. في الواقع، وافقت الحكومة اليمنية على السماح للأمم المتحدة بالوصول، إلا أن الحوثيين رفضوا ذلك منذ كانون الثاني/ يناير 2019. وذكر الحوثيون أن السبب يعود الى المخاوف الأمنية. كانوا يخشون أن يقع حادث للأمم المتحدة عند الوصول إلى الموقع أو أثناء عبور خط المواجهة، فيقع عليهم اللوم. واشترط الحوثيون الوصول بوجود فريق تحقيق يلتحق بفريق برنامج الأغذية العالمي للتحقيق فورًا في أي حادث أمني قد يطرأ[819].

509. في 5 أيار/ مايو 2019، استعاد فريق فني بقيادة برنامج الأغذية العالمي إمكانية الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر بعد موافقة الحوثيين. كان يُفترض أن يحظى الفريق الذي سافر من عدن بإمكانية الوصول إلى الموقع على المدى الطويل. وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، لدى الانتهاء من صياغة هذا التقرير، كان لا يزال وضع إمدادات مطاحن البحر الأحمر غير واضح، إذ لم تكن قد حددت الكمية الإجمالية للقمح الصالح للاستهلاك البشري[820].

510. بالإضافة إلى عدم إمكانية الوصول الى مطاحن البحر الأحمر، قيل أيضًا أنه تمّ تلغيمها. واتهم برنامج الأغذية العالمي الحوثيين بدخول المرفق وزرع الألغام الأرضية في داخله[821] . في 5 أيار/ مايو 2019، أعلن المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام (YEMAC) أن مجمّع مطاحن البحر الأحمر أصبح خالياً من الألغام بشكل كامل[822].

ج) الانتهاكات

511. لا يحظر القانون الدولي الإنساني الحصار[823] في حد ذاته، طالما أن الغرض منه هو تحقيق هدف عسكري، وطالما أنه لا ينتهك القواعد الأخرى، مثل حظر تجويع السكان المدنيين [824]. وكنتيجة طبيعية لحظر المجاعة، يُحظّر أيضًا مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تحويل أشياء عديمة الفائدة إنما ضرورية لبقاء السكان المدنيين، بغرض حرمان السكان المدنيين من قيمتها الأساسية لبقائهم [825]. وينص القانون الدولي الإنساني كذلك على أن أطراف النزاع يجب أن يسمحوا ويساهموا في تيسير

[819] مصادر سريّة في الملف.

[820] WFP, "World Food Programme accesses Yemeni frontline district for first time since conflict began" 31 May 2019. Available at: https://reliefweb.int/report/yemen/world-food-programme-accesses-yemeni-frontline-district-first-time-conflict-began.

[821] https://twitter.com/camanpour/status/1064583183465775105.

[822] UNDP "Red Sear Mills Free of Explosives for the First Time in Eight Months" 15 May 2019. Available at: http://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/stories/red-sea-mills-free-of-explosives-for-the-first-time-in-8-months-.html.

[823] مصطلح حصار ليس له تعريف في القانون الدولي، ولكن يمكن فهمه على أنه تطويق العسكري لمنطقة ما مع فرض قيود على دخول البضائع الأساسية وخروجها بهدف إجبار المنطقة على الاستسلام، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المتعلق بالحصار العسكري كأسلوب قتال، كانون الثاني، يناير 2017.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/sieges_legal_note_-_final_-_en_1.pdf

[824] الفقرة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر كذلك دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 53.

[825] الفقرة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني، بالإضافة إلى الفقرة 54(2) من البروتوكول الإضافي الأول.

مرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين بشكل سريع وبدون عوائق شريطة أن تكون الإغاثة محايدة بطبيعتها وموفّرة بدون أي تمييز. كما أن عمليات الإغاثة تظل خاضعة لحق الأطراف في السيطرة.[826] ولا يجوز حجب الموافقة لأسباب تعسفية، ولا يجوز تبرير القيود المفروضة على الأنشطة الإنسانية إلا في حالة الضرورة العسكرية الملحّة وبشكل مؤقت[827].

512. البنية التحتية الأساسية، مثل مرافق المياه والمرافق الصحية، خاضعة للحماية التي تُوفر للأعيان المدنية والحماية الخاصة التي تُوفر للمنشآت الطبية، إلا إذا خسرت هذه الحماية. كما يُحظر استهداف الأشياء الضرورية لبقاء السكان على قيد الحياة، غير أنّ فريق الخبراء لم يتمكّن من معرفة ما إذا تمّ استهداف هذه المنشآت على هذا النحو. لكن، ووفقاً لمبدأ الاحتياطات في الهجوم، واجب العناية المستمرة لتجنيب السكان المدنيين قد يُعتبر أكثر أهمية في هذا السياق الإنساني الهش.

513. تعاني أجزاء من منطقة الدريهمي الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع، بما فيها مركز المديرية، من قيود شديدة تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. وتنتج هذه القيود بشكل رئيسي عن سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة المدعومة من الإمارات العربية المتحدة على نقاط الوصول، وعن وجود الألغام الأرضية في جميع أنحاء المنطقة. لا يزال العدد الدقيق للأفراد الذين ما زالوا يعيشون في مناطق مديرية الدريهمي الخاضعة لسيطرة الحوثيين غير معروف، ويرجع ذلك أيضًا إلى عدم إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعلة لإجراء تقييم مستقل للاحتياجات. في الممارسة العملية، من المسلّم به أن منع الوصول من أجل إجراء التقييمات اللازمة لتحديد الاحتياجات الإنسانية قد يكون بالفعل انتهاكًا لواجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية وتسهيله، لا سيما في سياق أزمة إنسانية مثل اليمن. وبالتالي، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحكومة اليمنية تنتهك التزاماتها بالسماح للأشخاص المحتاجين في أجزاء من مديرية الدريهمي بالوصول إلى الإغاثة الإنسانية وتيسير الوصول.

514. انتهكت الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع واجب السماح بالوصول الى المساعدات الإنسانية وتيسيره لمجرّد رفض الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر. وضمن هكذا سياق من انعدام الأمن الغذائي الحاد والحاجات الجسيمة من التغذية، فإن رفض إتاحة وصول الجهات الفاعلة الإنسانية لأهم مرفق لتخزين القمح في اليمن لا تبرّره سوى الضرورة العسكرية الملحّة. ولم يجد فريق

[826] الفقرة 18 (2) من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر كذلك دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55.

[827] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55، أنظر كذلك الفقرة 71 (3) من البروتوكول الإضافي الأول. أنظر:
Oxford Guidance on the Law Relating to Humanitarian Relief Operations in Situations of Armed Conflict, Commissioned by OCHA, October 2016 (https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Oxford%20Guidance%20pdf.pdf).

الخبراء أي مبرر من هذا القبيل لرفض الحوثيين السماح لبرنامج الأغذية العالمي بالوصول إلى المطاحن في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير وأيار/مايو 2019. إلا أن فريق الخبراء يرحّب بموقف الحوثيين مؤخرًا حيث أتاحوا لبرنامج الغذاء العالمي الوصول إلى المطاحن، غير أنّ لا معلومات واضحة حتى الآن عن حجم القمح الموجود الصالح للاستخدام.

515. وفي هذا السياق من انعدام الأمن، يجب أيضاً استعراض جميع انتهاكات الأحكام المتعلقة بوصول السكان إلى الأشياء الأساسية لبقائهم في نطاق حظر التجويع كأسلوب قتال. (للاطلاع على تحليل لهذه القضايا كجزء من أنماط أوسع، انظر الفصل الخاص بالأزمة الإنسانية والانتهاكات ذات الصلة)

3. الانتهاكات المتعلقة بالأعمال العدائية

516. سمع فريق الخبراء العديد من الادعاءات بحصول انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الانسان خلال القتال في الحديدة. وتشمل هذه الانتهاكات المزعومة الغارات الجوية والقصف، فضلاً عن تجنيد الأطفال، والهجمات ضد الصيادين، واستخدام الألغام الأرضية. وقد اختار فريق الخبراء عيّنة من الحالات الرمزية لأكثر الانتهاكات خطورة للتحقيق فيها. ولا تشكّل الأنماط والانتهاكات الموضحة أدناه وصفاً شاملاً لأثر القتال على المدنيين.

أ) الضربات الجوية

517. شكّلت الغارات الجوية الخاصة بالتحالف إحدى سمات القتال في الحديدة. أفاد مشروع اليمن للبيانات أن التحالف نفّذ 536 غارة على الأقل بين أيار/ مايو 2018 وكانون الثاني/ يناير 2019 في محافظة الحديدة، حيث مثل ذلك 34 بالمئة من الغارات الجوية في البلاد خلال تلك الفترة. وكانت محافظة الحديدة ثاني أكبر محافظة مستهدفة في اليمن بين أيار/ مايو 2018 وكانون الثاني/ يناير 2019، بعد صعدة (596 غارة جوية على الأقل – 38 بالمئة) التي كانت أكثر المحافظات استهدافًا من جانب الغارات الجوية للتحالف منذ بدء الحملة الجوية في آذار/ مارس 2015[828] . تمكن فريق الخبراء من التوصل إلى استنتاجات وقائعية بشأن تأثير الغارات الجوية في ثلاث حالات.

26 حزيران/ يونيو 2018، الطريق بين زبيد والجراحي

518. في 26 حزيران / يونيه 2018، عند الساعة الحادية عشرة والنصف، على الطريق بين زبيد والجراحي،[829] على بعد حوالي 10 كم من السراحي، في محافظة الحديدة، أصيبت حافلة صغيرة

[828] أنظر https://yemendataproject.org/data.html

[829] الموقع التقريبي: 14° 8'17.70"N, 43°22'2.23"E

مدنية بيضاء كانت متجهة شرقاً بضربة جوية. كانت الحافلة الصغيرة تقل 19 نازحًا، بينهم امرأة وثلاثة أطفال، وهم أفراد من مجموعة الصيادين الهاربين من القتال في الحديدة. وكانت الحافلة الصغيرة تحمل أيضًا محركات القوارب الخارجية. حسب المواد التي تمّ فحصها والشهود الذين تمّ استجوابهم، تجاوزت الحافلة نقطة تفتيش عسكرية قبل فترة وجيزة من الضربة الجوية. كان الطقس صافياً والرؤية جيدة، والتضاريس المحيطة مسطحة. وكان طريق المرور الوحيد واضحًا مع حركة مرور محدودة، ولم يكن من مبانٍ أو أشياء أخرى في الجوار. وقع انفجار واحد على الأرض عند مؤخرة السيارة مباشرةً. لم تصب القنبلة السيارة مباشرة، بل إن انفجارها ألحق أضراراً جسيمة بالمركبة وأشعل فيها النيران، وطارت الشظايا المعدنية في جميع أنحاء السيارة. قُتل تسعة ركّاب، جميعهم ذكور، بينهم السائق وصبيّان، إما مباشرة بسبب الانفجار أو بسبب النيران التي اندلعت.[830] أصيب جميع الركاب العشرة المتبقين، بينهم ثلاثة صبيان وامرأة، بجروح وحروق خطيرة وشظايا، فضلاً عن تعرّضهم لصدمات خطيرة.

519. إستجابةً لبيان صادر عن المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أصدرفريق تقييم الحوادث المشترك تقريراً عن هذا الحادث.[831] ووجد أن طائرة بدون طيار تابعة للتحالف قد حددت موقع مركبة خفيفة مسلحة في شمال مدينة زبيد في الحديدة. وبالتالي، ووفقاً للفريق المشترك، فقدت المركبة حمايتها القانونية. وأضاف فريق تقييم الحوادث المشترك أنّ قوات التحالف الجوية "أخذت جميع الاحتياطات الممكنة في اختيار وسائل وطرق الهجوم بهدف تجنب سقوط مدنيين وإصابتهم وإلحاق الضرر بالممتلكات المدنية، أو على الأقل التخفيف منها"، ويتضح ذلك من الذخيرة دقيقة التوجيه والمتناسبة التي تمّ استخدامها. واعتبر فريق تقييم الحوادث المشترك أنه لم يحدث أي ضرر جانبي سيّما أن الذخيرة دقيقة التوجيه قد حققت ضربة مباشرة ودقيقة.

13 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 – منطقة المصبرية –مديرية جبل راس[832]

520. في 13 تشرين الأول / أكتوبر 2018، حوالي الساعة الحادية عشرة ظهراً، أصابت غارة جوية حافلتين صغيرتين كانتا متوقفتين عند نقطة تفتيش للحوثيين في منطقة المصبرية في مديرية جبل راس. وتقع نقطة التفتيش مباشرةً قبل الوصول إلى الجبال، وهي النقطة الوحيدة خارج قرية المصبرية. كان يحرسها أربعة رجال من الحوثيين مسلحين ببنادق AK47s. قُتل ثلاثة إلى أربعة مدنيين في إحدى الحافلتين جرّاء الغارة الجوية. وفي الحافلة الثانية، أفيد عن مقتل حوالي 13 راكباً، بينهم امرأة وطفل. نجا ثلاثة ركاب فقط. وتشير تقارير موثوق بها بأن مجموع الإصابات بلغ 34 مدنياً، بينهم

[830] مصادر سريّة في الملف.
[831] https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1852734
[832] الموقع التقريبي للحادثة: 14° 8'26.09"N, 43°30'38.27"E.

امرأة وخمسة أطفال (ثلاثة صبيان وبنتان). وأدان فريق الأمم المتحدة القطري الحادث .[833] وفي 15 تشرين الأول/ أكتوبر، صرّح المتحدث الرسمي للتحالف، العقيد تركي المالكي، أن نتائج المراجعة الشاملة للحادث تشير إلى وقوع أضرار جانبية وخسائر مدنية خلال هذا الحادث وأن جميع الوثائق المتعلقة بهذا الحادث تم تسليمها الى فريق تقييم الحوادث المشترك [834].

24 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 - غارة جوية على مزرعة/ سوق البامية في منطقة محطة المسعودي، مديرية المنصورية[835]

521. في 24 تشرين الأول / أكتوبر 2018، في حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً، في منطقة محطة المسعودي، في مديرية المنصورية، في محافظة الحديدة، أصابت غارة جوية تابعة للتحالف إحدى المزارع. وأسفرت الشظايا الناجمة عن انفجار السلاح عن مقتل 21 مدنياً، بينهم طفلان، وإصابة سبعة مدنيين، بينهم أربعة أطفال. ووفقًا لروايات الشهود، الضحايا هم من المزارعين الذين كانوا يقومون بحصد وتنظيف البامية المعدّة للبيع في السوق عندما تعرضوا للقصف مرتين. وقد أفيد بأنّ أحد الصاروخين لم ينفجر. ولم يتلقّ فريق الخبراء تقارير عن وجود أي أهداف عسكرية واضحة بالقرب من المزرعة وقت الهجوم.

522. كانت المنطقة التي تعرّضت للقصف تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع. وتقع المزرعة بجوار الطريق السريع الذي يربط الحديدة بمحافظة تعز. وتقع المزرعة على بعد 200 متر من تقاطع العليا في حي الدريهمي. أدّى تدمير المزرعة وقتل معيلين الاسر الى القضاء على مصادر دخل الكثيرين في المنطقة. وأفاد شهود بأن بعض الناجين يعيشون من التسوّل ومن مساعدة الآخرين كي يقتاتوا. ونقل تقرير صحفي لرويترز عن المتحدث باسم التحالف العقيد تركي المالكي قوله إن التحالف سيحقق في الحادث . [836]على حدّ علم فريق الخبراء، لم يصدر أي تعليق رسمي آخر على هذا الحادث من جانب التحالف.

الانتهاكات

523. وفقاً لمبدأ التمييز، يجب على أطراف النزاع في جميع الأوقات التمييز بين السكان المدنيين والأفراد المشاركين في الأعمال العدائية. لا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد هؤلاء. وبالمثل، يمكن توجيه الهجمات فقط ضد الأهداف العسكرية. وتفقد الأشياء المدنية الحماية من الهجوم إذا ومتى

[833] UN Humanitarian Coordinator in Yemen, 14 October 2018, Available at: https://reliefweb.int/report/yemen/attacks-passenger-buses-hodeidah-leave-scores-dead-and-injured-enar

[834] UN Humanitarian Coordinator in Yemen, 14 October 2018, Available at: https://reliefweb.int/report/yemen/attacks-passenger-buses-hodeidah-leave-scores-dead-and-injured-enar.

[835] موقع الحادثة: 14°37'32.63"N, 43°18'24.27"E.

[836] https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-hodeidah/air-strikes-kill-at-least-16-civilians-in-yemens-hodeidah-medics-residents-idUSKCN1MY2HU.

استُخدمت لأغراض عسكرية .[837] وإذا استهدف الطرفان هدفًا عسكريًا، يجب عليهما احترام مبدأ التناسب في الهجوم. وفقًا لهذا المبدأ، قد لا يؤثر الهجوم على المدنيين أو الأهداف المدنية بطريقة مفرطة بالنسبة الى الميزة العسكرية المتوقعة .[838] أخيرًا، وتمشيا مع مبدأ الاحتياطات في الهجوم، يجب توخي الحذر الدائم لتجنيب السكان المدنيين والأشياء المدنية في إدارة العمليات العسكرية[839] .

524. توصل فريق الخبراء إلى استنتاجات وقائعية بشأن الحالات الثلاث المذكورة أعلاه التي شملت غارات جوية في الحديدة. واتّبعت الحالات الثلاث أنماطا مماثلة. وقد وقعت على طول الطرق السريعة الرئيسية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، اثنتان منها وقعتا بالقرب من نقاط تفتيش حوثية. وأصابت الغارات الجوية حافلات كانت تقل مدنيين، وكان بعضهم من النازحين داخلياً الذين فروا من المناطق المتضررة من النزاع، مما أسفر عن مقتلهم وجرحهم. وبناءً على الأدلة المتوفرة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن التحالف نفذ الغارات الجوية الثلاث التي تم التحقيق فيها والتي أسفرت عن مقتل مدنيين. وفي حالتين من الحالات الثلاث، ليس واضحاً ما هو الهدف المقصود، مما يثير المخاوف حيال اختيار الهدف واحترام مبدأ التمييز. وفي إحدى الحالات، أشار فريق تقييم الحوادث المشترك إلى أن الغارة الجوية أصابت مركبة كانت "مسلحة". وفي الحالتين الأخريين، لم يتم تحديد الأهداف. إذا كان التحالف قد حدد أهدافًا عسكرية فعلاً، وأصيبت هذه الأهداف نتيجةً لاستخدام أسلحة عالية الدقة، فإن موقع الضربات يثير مخاوف بشأن مبادئ التناسب والاحتياطات في الهجوم، لاسيما أنه كان من الممكن توقّع مقتل عدد من المدنيين في الهجوم.

525. إستهدفت اثنتان من الضربات الثلاث التي تمّ التحقيق فيها حافلات صغيرة تقل مدنيين بعيداً عن مناطق القتال الناشطة. أول ضربة موثقة وقعت في حزيران/ يونيو 2018 والأخيرة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2018. خلال هذه الفترة، لم يغيّر التحالف طريقة عمله بالنسبة الى الغارات الجوية في الحديدة على الرغم من التأثير الكبير على المدنيين الذين يحاولون الفرار من النزاع. هذا يثير مخاوف بشأن احترام التحالف لمبادئ التناسب والاحتياطات في الهجوم .

526. في الحالة الوحيدة التي حقق فيها الفريق والتي نشرفريق تقييم الحوادث المشترك معلومات بشأنها نابجة عن تحقيقاته (الضربة على الطريق بين زبيد والجراحي)، لا يحدّد هذا الأخير نوع وعدد الأسلحة التي زُعم أن الحافلة الصغيرة تحملها. كان من الضروري لفريق الخبراء أن يقيّم هذه المعلومات، إلى جانب غيرها من المعلومات المتعلقة بعملية الاستهداف، وذلك لتقييم ما إذا كان التحالف قد احترم مبدأ التناسب.

[837] الفقرة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 1 إلى 10 بالتحديد.
[838] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 14.
[839] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15.

527. بناءً على الأدلة المتوفرة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن التحالف قد نفّذ غارات جوية في الحديدة لم تمتثل على الأرجح لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم. في الواقع، يرقى انتهاك مبدأي التمييز والتناسب إلى انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني وقد يؤدي شن هجوم عشوائي أسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين أو شن هجوم متوقع أنه سيتسبّب بخسائر أو إصابات أو أضرار مدنية فادحة، قد يؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب .[840] وقد ينطوي ذلك على مسؤولية جنائية على جميع مستويات القيادة .

ب) القصف الحوثي

528. شكّل القصف الذي مارسه جميع أطراف النزاع إحدى سمات النزاع الأساسية في الحديدة، حتى بعد دخول وقف إطلاق النار حيّز النفاذ. وقد حقق فريق الخبراء في 10 حوادث ونظر في معلومات موثوقة ومفصلة عن 10 حوادث أخرى، من أجل تحديد الأنماط. الحالات التالية هي عينة من الحوادث الرمزية التي تم التحقيق فيها.

27 حزيران/ يونيو2018 – حي المرخودة، مدينة الحديدة[841]

529. في 27 يونيو/ حزيران 2018، الساعة الرابعة والنصف مساءً، في حي المرخودة، مدينة الحديدة، بالقرب من المطار، سقطت قذيفتان في المنطقة. سقطت القذيفة الأولى بالقرب من أحد المنازل في حي المرخودة، وسقطت الثانية على بعد حوالي 500 متر. وقتلت القذيفة الثانية سبعة أفراد وأصابت ستة آخرين كانوا خارج المنزل يمضغون القات. وأصيب مدنيان آخران كانا داخل المنزل. واتفق معظم الشهود على أن القذيفة جاءت من الغرب. كان للحوثيين قاعدة في مدرسة 17 يوليو نحو الغرب في حدود المكان الذي سقطت فيه القذيفة، مما أتاح للفريق أن يستنتج أن الحوثيين أطلقوا القذيفة. وتمّ نقل المصابين إلى مستشفى الثورة والمستشفى العسكري في المدينة، حيث توفي بعضهم. في المجموع، قُتل تسعة أفراد ذكور، بينهم صبيّان. وأصيب سبعة أشخاص آخرين (رجلان وامرأتان وصبيّان وفتاة). ليس من الواضح ما إذا كان المنزل أو التجمع هو الهدف. أنكر جميع الشهود وجود مقاتلين في المنطقة وقت الهجوم. من المحتمل أن يكون المطار هو الهدف أو أي شيء بالقرب منه، وهي منطقة فيها قتال متقطع بينما تسعى القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها للسيطرة عليها. وتتكوّن المنطقة التي تعرّضت للقصف من صف طويل من المنازل الواقعة بجانب الطريق الرئيسي أمام المطار.

530. بينما كانت المنطقة المتأثرة تقع بالقرب من الخطوط الأمامية، لم يكن القتال دائراً خلال الهجوم. ومن المحتمل أن تكون القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها والموجودة بالقرب من

[840] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[841] الموقع التقريبي للحادثة هو: 14°45'14.13"N, 42°57'40.54"E.

المطار هي المستهدفة. إلا أن المنطقة المتضررة هي منطقة سكنية مؤلّفة من العديد من المنازل المدنية. واختيار مثل هذا السلاح غير الدقيق في موقع سكني يُظهر فشلًا في مراعاة أرواح المدنيين وممتلكاتهم في المنطقة، والمقاتلون الحوثيون كانوا على دراية بلا شك بوجودها عند شن الهجوم.

19 تموز/ يوليو 2018 – قرية وادي القوم، قرية المشخانة، مديرية الدريهمي

531. في 19 تموز/ يوليو 2018، اندلع قتال عنيف في قرية المشخانة التي كانت خط مواجهة في ذلك الوقت وتغيّرت الأطراف المسيطرة عليها عدّة مرات. كان لكل طرف من أطراف النزاع حوالي كيلومتر واحد تحت سيطرته وقت وقوع الحادثة. في ذلك اليوم، بين الساعة الثامنة والنصف والتاسعة صباحاً، النساء وكبار السن وأفراد الأسر بقوا في المنازل بينما كان الرجال في ضواحي المدينة، يعملون في الحقول. كان الرجال على بعد كيلومترين خارج مركز القرية يحصدون التمور. مع اشتداد القتال، تجمّع من تبقى من الناس في القرية للمغادرة. غادر الكثير من الناس منازلهم بدون أخذ أي شيء. انتشر الأفراد وانتقلوا إلى مواقع مختلفة. وأصيب بعضهم في القصف أثناء الرحيل. في المجموع، قُتل أربعة رجال على الأقل وأصيب تسعة أفراد، بينهم ثلاث نساء. وقع القصف في منطقة تسيطر عليها الحكومة اليمنية. وبناءً على المعلومات المتوفرة، خلص فريق الخبراء إلى أن القذائف التي أصابت المدنيين في هذه الحالة صدرت عن الحوثيين. وكان الضحايا في مكان مفتوح، ومعظمهم من كبار السن ذوي الحركة المحدودة. تمّ ترك القتلى ومساعدة الجرحى على الابتعاد عن المنطقة، مع تدخّل من جانب أفراد الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة اليمنية التي كانت في غرب القرية، حيث قصدهم الناجون وطلبوا سيارات لنقل المصابين. تمّ نقل المصابين إلى الخوخة ثم إلى عدن لتلقي العلاج. بقي بعض الناس في المستشفى لعدة أشهر.

532. استناداً إلى الأدلة المتاحة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن المقاتلين الحوثيين هم الذين أطلقوا القذائف التي أصابت المدنيين في هذه الحادثة. وكانت المنطقة التي سقطت فيها القذائف منطقة مفتوحة، مع غياب المباني أو المنازل في المنطقة المجاورة. ويبدو أن القصف قد وقع في سياق قتال عنيف بين القوتين اللتين كانتا تطلقان النار على بعضهما البعض من الجانبين المقابلين للقرية. وكانت هذه مجرد واحدة من العديد من القذائف التي سقطت على القرية في ذلك اليوم. أظهر اختيار الأسلحة المستخدمة، بالنظر إلى موقع القتال، فشلًا في مراعاة حياة المدنيين الذين كان ينبغي مساعدتهم للهروب من منطقة القتال بأمان بدلاً من تجاهلهم.

(تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية)

533. في حوالي الساعة الثانية والنصف فجراً، سقطت ثلاث قذائف هاون في إحدى القرى، وعلى وجه التحديد في منزل خاص. سقطت القذائف الثلاث في الحديقة وفي الفناء الخلفي للمنزل. واخترقت إحدى شظايا قذائف الهاون جدران المنزل، مما أدى إلى إصابة امرأة وابنتها البالغة من

العمر عامين. تم نقل الفتاة إلى أقرب مستشفى لكنها توفيت في وقت لاحق. يقع المنزل في قرية صغيرة حيث توجد منازل أخرى. كانت القرية تحت سيطرة الجماعات التابعة للقوات المسلحة اليمنية التي استولت على مدرسة تبعد حوالي 300 متر عن الحادث. وفقا لأقوال الشهود، تقع مواقع إطلاق النار الخاصة بالحوثيين على الجانب الذي جاء منه القصف. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين شنوا الهجوم.

534. لم يكن القتال دائراً عندما وقع الهجوم. من المحتمل أن تكون مواقع القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها والواقعة على بعد 300 مترًا من المنزل هي المستهدفة. ومع ذلك، كان لا بدّ للحوثيين أن يفهموا أن استخدام هذه الأسلحة غير الدقيقة في هكذا منطقة سكنية تضم العديد من المنازل المدنية سيؤدي على الأرجح إلى إلحاق ضرر بالمدنيين. إن قرار استخدام مثل هذا السلاح غير الدقيق في مكان يسكنه مدنيون يعكس فشلًا في مراعاة أرواح المدنيين وممتلكاتهم في المنطقة. ويثير الهجوم أيضًا مخاوف بشأن قرار القوات الموالية للحكومة باحتلال مدرسة تقع بالقرب من المنازل المدنية كقاعدة لعملياتها.

(تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية)

535. في حوالي الساعة التاسعة صباحًا، سقطت قذائف الهاون على نقطة لتوزيع المياه. وكانت نقطة توزيع المياه جزءًا من مشروع خيري يوفر المياه للقرية. كان يتألف من خزان مياه سعة 2000 لتر يمكن للقرويين نهل المياه منه. في وقت وقوع الحادث، كان يتواجد طابور من الناس الذين ينهلون المياه عندما سقطت قذيفة هاون بجوار الخزان. دمّرت الجدار المجاور للخزان وأصابت الشظايا من كانوا ينهلون المياه. قُتل صبيّان في الهجوم. المستشفى الأول الذي نُقل إليه أحد الصبيين لم يستطع علاجه بسبب نقص القدرات. كما أصيب رجل بالغ وفتاتان وصبي، أحدهم في حالة خطيرة. كانت القرية تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها التي سيطرت على مدرسة تقع على بعد حوالي 150 متراً من الحادث. وذكر معظم الشهود أن الحوثيين كانوا مسؤولين عن هذا الهجوم استنادًا إلى الاتجاه الذي جاء منه.

536. لم يكن القتال دائراً في وقت الهجوم. من المحتمل أن يكون موقع عسكري تابع للقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها في مدرسة بالقرب من نقطة توزيع المياه هو المستهدف. غير أنّ المنطقة التي تم ضربها هي منطقة سكنية تحيط بها عدّة منازل، وهو أمر كان لا بدّ للحوثيين من أخذه في الاعتبار عند اختيار الوسائل وتوقيت الهجوم. مرة أخرى، يثير الهجوم أيضًا مخاوف بشأن قرار القوات الموالية للحكومة باحتلال مدرسة تقع بالقرب من منازل مدنية ومن نقطة توزيع للمياه كقاعدة لعملياتها.

5 أكتوبر 2018، بني جابر، الخوخة[842]

537. في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً، سقطت قذيفة هاون في مخيم للنازحين في بني جابر، في الخوخة. كان المعسكر يعمل منذ حزيران/ يونيو 2018. وكانت المنطقة تحت سيطرة الحكومة وقت وقوع الحادث. وكان المخيم الذي يديره مركز الملك سلمان يستضيف حوالي مائة نازح. أحد المباني الذي شكّل قاعدة للقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها كان على بعد حوالي 70 متراً إلى جنوب المخيم الذي يبعد حوالي كيلومتر واحد إلى الشرق عن مخيم أبي موسى الأشعري العسكري. [843] سقطت قذيفة هاون أخرى في مزرعة بالقرب من مخيم النازحين. وسقطت القذيفة الثانية داخل المخيم، مما أسفر عن مقتل امرأة وإصابة سبعة أشخاص آخرين (رجل وفتاة وخمسة صبيان)، وإلحاق أضرار بخزان المياه. جاء القصف من الشمال الشرقي حيث تمركز الحوثيون

538. إستناداً إلى الأدلة المتاحة، وجد فريق الخبراء أن الحوثيين هم الذين أطلقوا قذائف الهاون في هذه الحادثة. ولم يكن القتال دائراً في وقت الهجوم. من المحتمل أن تكون المواقع العسكرية للقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها هي المستهدفة. غير أنه كان على الحوثيين أن يأخذوا في الاعتبار قرب الهدف العسكري من معسكر النازحين عند اختيار سلاحهم. ويثير هذا الحادث مخاوف بشأن الإشتراك في المواقع بين قاعدة عسكرية ومخيم للنازحين.

الانتهاكات

539. إنّ مبدأ التمييز يحظّر الهجمات العشوائية، أي الهجمات التي تصيب بطبيعتها الأهداف العسكرية والمدنيين أو المواقع المدنية بشكل عشوائي .[844] وتشكّل الهجمات العشوائية على سبيل المثال هجمات تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد .[845] ومن أجل تفعيل مبدأ التمييز، يجب على أطراف النزاع أيضًا اتخاذ احتياطات ضد أثر الهجمات. وعليه، يتعيّن عليهم بقدر الإمكان تجنب تحديد الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها[846].

540. حقق فريق الخبراء في ست حالات ذكرت سابقًا استخدم فيها الحوثيون أسلحة نيران غير مباشرة ذات أثر واسع النطاق، وأطلقوا قذائف قتلت وجرحت رجالاً ونساء وأطفالاً من المدنيين.

[842] موقع الحادثة: 13.819109, 43.248543
[843] الموقع: 13°48'59.78"N, 43°15'15.26"E
[844] أنظر الفقرة 13(2) من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 11-12.
[845] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12.
[846] أنظر الفقرة 13(1) من البروتوكول الإضافي الثاني، ودراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 23.

وفي حين أنّ أحد الحوادث قد وقع أثناء قتال عنيف ومباشر، وقعت جميع الحوادث الأخرى التي تم التحقيق فيها عندما لم يكن القتال نشطاً. وأثارت هذه الهجمات مخاوف بشأن توقيت الضربات واختيار الأسلحة، وإذا جرى تنفيذها بطريقة تحدّ من إلحاق الأذى بالمدنيين وفقًا لمبدأ الاحتياطات في الهجوم. بالإضافة إلى ذلك، وفي خمس من الحالات الست، أدّى القصف الحوثي الى إصابة مناطق مدنية مأهولة بالسكان، وبعضها مكتظ بالسكان. وفي أربعة حوادث، حدد فريق الخبراء هدفًا عسكريًا محتملًا كان على الأرجح هدفًا لهجوم على مقربة من مكان سقوط القذائف. لكن في هذه الحوادث تعرّض مخيم للنازحين ونقطة لتوزيع المياه ومنازل مدنية للقصف. إن الطبيعة غير الدقيقة للسلاح الذي تم اختياره والمناطق المدنية التي أطلقت فيها جعلت الهجمات عشوائية، في انتهاك لمبدأ التمييز. وفي الحادثة الوحيدة التي وقعت أثناء سير القتال، وجد الفريق أن الحوثيين فشلوا أيضًا في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين خلال حالة قتال نشطة، حيث أطلقوا قذيفة باتجاه مجموعة من كبار السن الذين كانوا يحاولون الفرار من المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قد يثير قصف نقطة لنهل المياه مخاوف بشأن حظر الهجمات على الأشياء الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة.

541. علاوة على ذلك، موقع القواعد العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها في المناطق السكنية المأهولة بالسكان المدنيين، في المدرسة، أو بالقرب من مخيمات النازحين يثير مخاوف خطيرة حيث مواقع الاهداف العسكرية في المناطق المدنية، مما لا يسمح بالتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، ويعزّز من خطر إلحاق الأذى بالمدنيين والأشياء المدنية، ويشكّل انتهاكاً لواجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة من آثار الهجمات.

542. النسبة الى القضايا التي تم التحقيق فيها في الحديدة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين كانوا مسؤولين عن الهجمات التي تستخدم أسلحة نارية غير مباشرة واسعة النطاق وعشوائية والتي أدت إلى هجمات عشوائية تنتهك مبدأ التمييز. وقد يؤدي شن هجوم عشوائي أدى إلى مقتل أو إصابة مدنيين إلى مسؤولية جنائية عن جريمة الحرب [847]. مع هذا النوع من الهجمات يكون الحوثيون قد انتهكوا واجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين. كما أن الحكومة اليمنية والجماعات التابعة لها، لدى وضع أهداف عسكرية داخل المناطق المأهولة بالسكان أو بالقرب منها، انتهكت القانون الدولي الإنساني أيضاً عبر فشلها في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الهجمات.

ج) القصف من جانب القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات العربية المتحدة

[847] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

29 تموز/ يوليو 2018 – قرية محوى الخليف، مديرية التحيتا

543. في 29 يوليو / تموز، في حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحًا، سقطت قذيفة هاون بالقرب من منزل في قرية محوى الخليف الصغيرة، في مديرية التحيتا [848]. وأدّت الشظايا الى مقتل رجل وإصابة خمس فتيات كنّ يلعبن خارج المنزل. وذكر شهود عيان أن قذيفة هاون أتت من الغرب، من ناحية محافظة التحيتا التي تسيطر عليها الحكومة. بينما لم يكن من هدف واضح لهذا الهجوم، ذكر الشهود أن القرية كانت تحت سيطرة الحوثيين وأنهم كانوا يقودون الدراجات النارية في جميع أنحاء القرية.

544. لم يكن القتال دائراً وقت الهجوم، ولم يستطع فريق الخبراء تحديد هدف واضح مقصود لهذا الهجوم. وحتى لو كان من هدف عسكري في المنطقة، من البديهي أن إطلاق أسلحة نارية غير مباشرة واسعة النطاق على منطقة مأهولة بالسكان المدنيين من شأنه أن يضرّ المدنيين. ويظهر من قرار استخدام مثل هذا السلاح غير الدقيق في مكان يسكنه مدنيون فشل في مراعاة أرواح المدنيين وممتلكاتهم في المنطقة.

(تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية) الدريهمي

545. في مديرية الدريهمي، تكثف الهجوم الذي شنته القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة على المنطقة باتجاه مواقع الحوثيين في الشرق. وذكر شهود أن قدراً كبيراً من القصف أتى من الغرب، حيث تواجدت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة، في منطقة تسمى النخيلة[849] ، بينما قصفت الغارات الجوية الشوارع والسيارات. في حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، أصابت قذيفة قادمة من الغرب منزلاً في الجانب الشرقي من القرية. كانت عائلة مختبئة في نفس الغرفة لساعات. دخل المقذوف من أحد الجدران وخرج من آخر، تاركًا ثقوبًا في الجدران والركام خلفه وتسبّب في انهيار جزء من السقف. أسفر الهجوم عن إصابة صاحب المنزل ووالدته وزوجته وأبنائه الثلاثة، بما في ذلك طفل عمره عشرة أيام وطفل عمره تسعة أشهر. لم تتمكن الأسرة من الفرار في يوم الهجوم بسبب استمرار القتال. لا يزال جميع أفراد الأسرة النازحين حالياً يعانون من إصاباتهم، بينهم طفل يعاني من مشاكل في التنفس، ولا يزال جميع البالغين يعانون من مشاكل صحية بسبب عدم القدرة على دفع تكاليف الرعاية الطبية المطلوبة.

546. بناءً على الأدلة المتوفرة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن القذائف التي أطلقت في هذا الحادث أطلقتها القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من

[848] الموقع 14.168N, 43.287E
[849] موقع الحادثة في الملف أزيل لأغراض الحماية.

الإمارات العربية المتحدة. كان المنزل في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين. ويبدو أن القصف نُفذ خلال قتال عنيف بين القوتين اللتين كانتا تطلقان النار على بعضهما البعض من الجانبين المقابلين للقرية. حسب المعلومات المتوفرة، يبدو أن القذيفة التي أصابت المنزل هي واحدة بين قذائف كثيرة سقطت على القرية في ذلك اليوم. وبالنظر إلى الاتجاه الذي جاءت منه القذيفة وموقع اطراف النزاع، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن القذيفة التي ضربت المنزل وتسبّبت في وقوع إصابات أطلقها أفراد يقاتلون لصالح القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات العربية المتحدة. أظهر استخدام هذه الأسلحة خلال معركة في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين فشلًا في مراعاة حياة المدنيين وسلامتهم.

(تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية) الدريهمي، مديرية الدريهمي[850]

547. في أحد أيام شهر آب/ أغسطس 2018، حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً، في مديرية الدريهمي، أصابت قذائف الهاون منزلين مدنيين، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين، بينهم ثلاثة ذكور بالغين وثلاثة أطفال (صبيّان وفتاة واحدة) وإصابة ثلاثة مدنيين، رجل وفتاتان. ينتمي جميع الضحايا إلى العائلة نفسها. في وقت وقوع الحادث، كانت القوات الموالية للحكومة تنفذ هجومًا على المدينة من الجانب الغربي. كانت المنازل المتضررة الواقعة في الجانب الجنوبي الغربي من المدينة في وسط تبادل إطلاق النار. ولاحظ شهود وجود قنّاصة حوثيين بالقرب من المنزل. وذكر بعض الشهود أن القذائف جاءت من الغرب حيث تمركزت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات. نزحت العائلات بعد الهجوم، وتم نقل الفتاتين المصابتين إلى مستشفيات خارج المدينة.

548. كانت المنازل التي تعرّضت للقصف في منطقة مأهولة بالسكان المدنيين. ويبدو أن القصف قد حدث في سياق القتال بين القوتين اللتين كانتا تطلقان النار على بعضهما البعض من جانبي القرية. أما القذيفة التي أصابت المنزل المدني فهي واحدة بين قذائف كثيرة سقطت على القرية في ذلك اليوم. بالنظر إلى الاتجاه الذي جاءت منه القذيفة وموقع اطراف النزاع، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن القذائف التي أصابت المنازل المدنية وتسببت في وقوع إصابات أطلقها أفراد يقاتلون لصالح القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلّحة الموالية لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة. يظهر من استخدام هذه الأسلحة خلال معركة في منطقة مأهولة بالسكان فشلا في مراعاة حياة المدنيين وسلامتهم.

(تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية)، مدينة الحديدة

[850] موقع الحادثة في الملف أزيل لأغراض الحماية.

549. في العام 2018، سقطت قذيفة بجانب مدرسة ومسجد في مدينة الحديدة. كانت ثلاث فتيات يمشين في المنطقة، وجميعهن قُتلن على الفور وجُرح رجلين بالغين. لم يكن القتال دائراً في وقت وقوع الحادث، والمنطقة التي وقعت فيها منطقة مدنية مكتظة بالسكان. أصيب اثنان من الذكور البالغين. جاءت القذيفة من الجنوب حيث تمركزت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات. لم يتمكن فريق الخبراء من تحديد أي هدف عسكري واضح في المنطقة. إلا أنّ القذيفة سقطت في منطقة سكنية تضمّ العديد من المنازل والمباني المدنية. إن موقع الهجوم وتوقيته يثيران مخاوف خطيرة بشأن الاحتياطات المتخذة لحماية المدنيين، حيث من البديهي وجود مدنيين في الشوارع وقت وقوع الحادث.

الانتهاكات

550. إنّ مبدأ التمييز يحظّر الهجمات العشوائية، أي الهجمات التي تضرب بطبيعتها الأهداف العسكرية والمدنيين أو المواقع المدنية بدون تمييز [851]. الهجمات العشوائية، على سبيل المثال، هي هجمات تستخدم طريقة أو وسيلة قتالية لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد [852]. من أجل تفعيل مبدأ التمييز، يجب على أطراف النزاع أيضًا اتخاذ احتياطات من أثر الهجمات. وعليه، يجب أن تتجنّب قدر الإمكان وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها.[853].

551. حقق فريق الخبراء في ثلاث حالات مذكورة سابقًا وجد فيها أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة قد أطلقت قذائف قتلت وجرحت رجالاً ونساء وأطفالاً مدنيين وألحقت أضراراً بالممتلكات المدنية. وقع حادثا قصف في سياق قتال عنيف ومباشر حيث كانت القوات تنفّذ هجوماً للتقدّم. يثير هذان الحادثان مخاوف نتيجة قيام القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة باستخدام الأسلحة بطريقة عشوائية في المناطق المكتظة بالسكان للتمكّن من التقدّم فيما تؤمّن الغطاء للقوات. وقع الحادث الثالث عندما لم يكن القتال دائراً. في هذه الحالة، أصاب القذائف منطقة مدنية مكتظة بالسكان كانت هادئة نسبياً وقت الهجوم. بالإضافة إلى استخدام الأسلحة العشوائية في المناطق المدنية، في انتهاك لمبدأ التمييز، تزداد المخاوف بشأن توقيت الهجوم مع التساؤل إذا اتخذت جميع الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين من أثر الهجمات.

[851] الفقرة 13(2) من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 11-12.

[852] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12.

[853] أنظر الفقرة 13(1) من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 23.

552. في الحالات المفصّلة أعلاه، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة كانت مسؤولة عن القصف العشوائي، منتهكة بذلك مبدأ التمييز، وفشلت في اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية والممكنة لحماية المدنيين. وقد تؤدي هذه الأعمال إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في شن هجوم عشوائي أسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين[854].

د) القصف من جانب جناة غير محددين، 2 آب/ أغسطس 2018، مديرية الحوك، الحديدة.

553. في حوالي الساعة الرابعة مساءً، سقطت ثلاث قذائف هاون على سوق السمك الرئيسي في الحوك، محافظة الحديدة. بعد ذلك بوقت قصير، انفجرت قذيفتان عند مدخل مستشفى الثورة، وثالثة أصابت سطح غرفة سجلات المستشفى. وأصيبت سيارتا إسعاف في الجولة الثانية من قذائف الهاون. في المجموع، أسفر الهجوم عن مقتل 41 مدنياً على الأقل، بينهم ستة أطفال وأربع نساء، وجرح 111 آخرين، بينهم 19 طفلاً وثلاث نساء.

554. لم يستطع فريق الخبراء أن يحدد بشكل قاطع الهدف المقصود للهجوم. إلا أنه تلقى معلومات غير مؤكدة مفادها أن الحوثيين قد أنشأوا موقعًا عسكريًا بالقرب من سوق صيد السمك يحتوي على قطع مدفعية "هاوتزر" موجهة نحو الساحل.

555. بيّن تحليل الحفر التي خلّفها القصف في الشارع بالقرب من المستشفى أن الأسلحة أطلقت من الجنوب. وبما أن قذائف الهاون التي سقطت في المنطقة القريبة من المستشفى جاءت من الجنوب، ونظرًا لوجود موقع عسكري للحوثيين في المنطقة التي سقطت فيها القذائف، يرى فريق الخبراء أن قذائف الهاون قد جاءت على الأرجح من المطار حيث تمركزت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة.

556. يبدو أن السلاح المستخدم هو من نوع الهاون 120 ملم. تمتلك كل من القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها المدعومة من الإمارات العربية المتحدة ومقاتلي الحوثي قذائف من نوع الهاون 120 ملم في ترساناتها. لكن القذائف التي تظهر في الصور المتاحة هي من نوع ذخيرة Rheinmetall Denel Munition التي تتوفر بشكل أساسي لدى التحالف. لكن على الأرجح استولى عليها الحوثيون من قوات التحالف أو ابتاعوها من السوق السوداء في اليمن. لم تتم رؤية قذيفة الهاون التي سقطت داخل المستشفى. وتشير تقارير ثانوية إلى أن الحوثيين قد سحبوا المقذوفات من المكان. ألقى الحوثيون اللوم على التحالف في هذا الهجوم، معلنين في البداية أنها كانت غارة جوية. والتحالف ألقى اللوم على الحوثيين.

[854] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

557. استناداً إلى الأدلّة المتاحة، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن استخدام هذه الأسلحة في منطقة مكتظة بالسكان يُعدّ بمثابة هجوم عشوائي ينتهك مبدأ التمييز المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي، بصرف النظر عما إذا كان من هدف عسكري في المنطقة أم لا. ومن المرجح أن يكون كلّ من المستشفى وسوق السمك، بالإضافة إلى العدد الكبير من المدنيين المعروف بوجودهم في تلك المنطقة، قد أصيبوا في الهجوم على المنطقة واستخدام أسلحة من هذا النوع. كما يُفترض بالطرف المسلّح الذي نفّذ هذا الهجوم أن يعرف تماماً قطر التأثير المتوقع من هذا السلاح في شوارع مزدحمة أو في سوق للسمك، وأن العديد من المدنيين سيتعرّضون للقتل أو للإصابة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المستشفيات بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب احترامها وحمايتها في جميع الظروف.

هـ) احتلال المستشفيات والاعتداء عليها

سيطرة الحوثيين على مستشفى 22 مايو وتضرّره[855]

558. تم افتتاح مستشفى 22 أيار/ مايو[856] في الأول من أيلول/ سبتمبر 2010 في مدينة الحديدة. كان يقدّم الخدمات للمحافظات الأخرى، بما فيها حجّة، ريمه، تعز، عدن والمحويت. كان مستشفى خاصاً يضم 110 سريراً وثلاث غرف عمليات، وتسع وحدات للعناية المركّزة، وخمس وحدات للعناية التاجية، وأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي، ودوبلر، وجهاز الموجات فوق الصوتية. وحتى حزيران/ يونيو 2018، كان المستشفى يعمل بشكل طبيعي. خلال سيطرة مقاتلي الحوثي-صالح على الحديدة، واصل أعماله.

559. في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، قام الحوثيون بوضع رجل مسلح في الجزء العلوي من المستشفى. في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، استولى عدد كبير من الحوثيين على المستشفى. وبدأ الحوثيون استخدام المنشأة وإطلاق النار من سطحها. بعد سيطرة الحوثيين، أصبح المستشفى هدفًا للقوات المسلحة اليمنية وللجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات. في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، في حوالي الساعة العاشرة والنصف ليلاً، طلب الحوثيون من الموظفين إخلاء المستشفى. فتمّ نقل عشرة مرضى في العناية المركزة إلى صنعاء. أما المرضى المتبقون، ذهبوا إلى المنزل إذ كان وضعهم أقل خطورة.

560. في 7 تشرين الثاني /نوفمبر 2018، بينما كانت القوات الموالية للحكومة على وشك السيطرة على المنطقة التي يقع فيها المستشفى، أشعل الحوثيون النار في ثلاث غرف عمليات في المستشفى. ثم دخلوا المختبر ودمروا جميع الآلات عبر إطلاق النار عليها. في وقت لاحق، دمّروا

[855] مصادر سريّة في الملف.
[856] الموقع: 14°47'20.67"N, 43° 0'9.09"E

الطابق السادس بأكمله ودُمّرت جميع السجلات أيضاً. حرق الغرف وإطلاق النار مسجّل على كاميرات CCTV أو الدوائر التلفزيونية المغلقة [857]. وفقًا لمصادر محلية، سيطرت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها على المستشفى مساء يوم 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

الانتهاكات

561. وفقًا للقانون الدولي الإنساني، يجب احترام الوحدات الطبية وحمايتها في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، ولا ينبغي أن تكون موضع هجوم. تفقد الوحدات الطبية الحماية إذا تم استخدامها لارتكاب أعمال عدائية [858]. بناءً على الأدلة التي تم جمعها ومراجعتها، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين احتلوا مستشفى 22 مايو وألحقوا به أضرارًا بالغة، وأن المستشفى كان لا يزال تحت حماية القانون الدولي الإنساني لدى احتلال الحوثيين له. وهذا يرقى إلى انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني .

و) الاعتداء على الممتلكات الثقافية والتراث

562. الحديدة موطن لأماكن وأشياء مهمة لها قيمة ثقافية لليمن وللعالم. على وجه الخصوص، مدينة زبيد القديمة، عاصمة اليمن بين القرن الثالث عشر والقرن الخامس عشر، التي لعبت دورًا مهمًا في العالم العربي والإسلامي لعدة قرون بسبب جامعتها الإسلامية. أُدرجت زبيد، أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو، على قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرّض للخطر في عام 2000 .[859] وفقًا لليونسكو، إحدى المشاكل الأساسية الناشئة هي أن ارتفاع الأسعار ونقص مواد البناء التقليدية قد أدى إلى استخدام مواد بناء غير مناسبة في زبيد. وتحتاج غالبية المباني التقليدية في المدينة القديمة في زبيد إلى تدخلات عاجلة للصيانة والترميم وإعادة التأهيل[860] ، وقد تفاقم الوضع بسبب النزاع. راقب فريق الخبراء وضع زبيد أثناء النزاع. على الرغم من بعض المعلومات الأولية حول الأضرار التي لحقت بالمباني داخل المدينة القديمة في زبيد، لم يظهر دليل قاطع على أن الهجمات على تلك المباني أتت كنتيجة مباشرة للقتال.

563. ولّد النزاع ظروفاً لسوء إدارة الممتلكات الثقافية في زبيد. تلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بأن مجموعة تزيد عن ألف مخطوطة اختفت من متحف زبيد. لدى صياغة التقرير، لم تكن المخطوطات محفوظة داخل المتحف، مما يثير المخاوف بشأن حمايتها وصيانتها[861] .

تدمير مسجد الفازة[862]

[857] مصادر سريّة في الملف.
[858] الفقرة 11(1) من البروتوكول الإضافي الثاني.
[859] UNESCO, State of Conservation City of Zabid. Available at: http://whc.unesco.org/en/soc/3801/
[860] المرجع نفسه.
[861] مصادر سريّة في الملف.

564. وفقًا لليونسكو [863]، يعود المبنى الأصلي لمسجد الفازة إلى القرن السابع واستمرت باستخدامه المجتمعات المحلية، من خلال الإصلاحات المتعاقبة، حتى يومنا هذا. كان مكرسًا للباحث أحمد الفاز وكان لا يزال موقعًا للحج الصوفي .

565. تظهر صور الأقمار الصناعية التي تم التقاطها في 6 أيار/ مايو 2018 بعض الأضرار في الركن الجنوبي الشرقي من المبنى. وتوضّح الصورة التي تم التقاطها في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 أنه بحلول ذلك الوقت كان قد تمّ تدمير المسجد فعلاً بالكامل.

566. منذ الأسبوع الثاني من أيار/ مايو 2018، تحوّلت المنطقة التي يقع فيها المسجد الى ساحة معارك نشطة، مع تحرّك لواء العمالقة والمقاومة التهامية باتجاهه لإزاحة الحوثيين. تلقت هذه القوات الدعم من الإماراتيين [864]. بحلول أواخر أيار/ مايو 2018، كانت القوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة قد سيطرت على المنطقة [865]. بعد بدء الهجوم على مدينة الحديدة (منتصف حزيران/ يونيو)، حاول الحوثيون شن هجوم مضاد في الفازة واستؤنفت معارك كبيرة في المنطقة. على الرغم من حدوث بعض التغيير في الخطوط الأمامية، بقيت المناطق الساحلية تحت سيطرة القوات الموالية للحكومة[866].

567. وفقًا لمدير الهيئة العامة للآثار والمتاحف، قامت "جماعات سلفية" بتدمير المسجد في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.[867] وأكد فريق الخبراء أن المنطقة كانت تحت سيطرة ألوية العمالقة وقت تدمير المسجد[868].

568. على الرغم من أنه لم يتم التحقّق حتى الآن من الظروف الدقيقة لتدمير المسجد والضريح، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن لواء العمالقة دمّر الموقع عندما كان يسيطر بالكامل على المنطقة التي يقع فيها المسجد. وتوصلت اللجنة الوطنية للتحقيق التي زارت المنطقة وقابلت الشهود إلى النتيجة نفسها. وذكرت عدة مصادر أن "عناصر سلفية في لواء العمالقة" هي التي دمرت المسجد، معتبرةً أن بعض العناصر المتطرفة ترى في المسجد الصوفي والضريح الموجود فيه موقعاً مؤيداً للوثنية. أعرب جميع المصادر من سكان المنطقة الذين تحدثوا إلى فريق الخبراء عن خيبة أملهم والرعب الذي شعروا به جراء تدمير معلم محلي هام كهذا.

[862] الموقع: 14° 6'10.05"N, 43° 6'0.88"E

[863] UNESCO "UNESCO condemns the intentional destruction of a historical mosque and mausoleum in the Hodeida Governorate of Yemen" 30 October 2018. Available at: http://whc.unesco.org/en/news/1895/

[864] مصادر سريّة في الملف.

[865] مصادر سريّة في الملف.

[866] مصادر سريّة في الملف.

[867] مصادر سريّة في الملف.

[868] مصادر سريّة في الملف.

الانتهاكات

569. وجد فريق الخبراء أسبابا معقولة للاعتقاد بأن عناصر من ألوية العمالقة التي كانت تسيطر على المنطقة في الفترة التي تم فيها تدمير المسجد قد دمّروا مسجد الفازة. وفقًا للقانون الدولي الإنساني ، يجب على أطراف النزاع احترام الممتلكات الثقافية. وتنص هذه القاعدة أيضًا على أن الممتلكات ذات الأهمية الكبرى للتراث الثقافي لا يمكن أن تكون هدفًا للهجوم ما لم تستلزم الضرورة العسكرية ذلك [869]. في هذه الحالة، بدلاً من حماية المسجد، قامت ألوية العمالقة بتدميره بغياب أي ضرورة عسكرية واضحة. يرقى هذا الفعل الى انتهاك للقانون الإنساني الدولي. كما أنه ينتهك اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن الملكية الثقافية، واليمن طرف فيها، والتي تحمي بشكل خاص الملكية المنقولة أو غير المنقولة ذات الأهمية الكبرى للتراث الثقافي للشعوب، في حال نشوب نزاعات مسلحة، بما فيها النزاعات غير الدولية[870].قد يؤدي توجيه الهجمات المتعمدة ضد المباني المخصصة للدين أو التعليم أو الفن أو العلم أو الأغراض الخيرية أو المعالم التاريخية إلى المسؤولية الجنائية الفردية عن جرائم الحرب[871].

[869] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 38.
[870] أنظر الفقرة 19، اتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها الإضافي الثاني (1999).
[871] أنظر الفقرة 8 2.(e)(iv) من نظام روما الأساسي حول القانون الدولي الإنساني، القاعدة 38.

ز) الألغام الأرضية

"زرع الحوثيون الألغام في كل مكان وبشكل عشوائي وليس ما يشير إلى مكانها ونناشد الأمم المتحدة أن توقف هذا النزاع وأن تزيل هذه الألغام حتى نتمكن من العيش بأمان والحؤول دون معاناة عائلات أخرى مثلما عانت عائلتنا نتيجة فقدان ابننا."

والد أحد ضحايا الألغام الأرضية، الحديدة

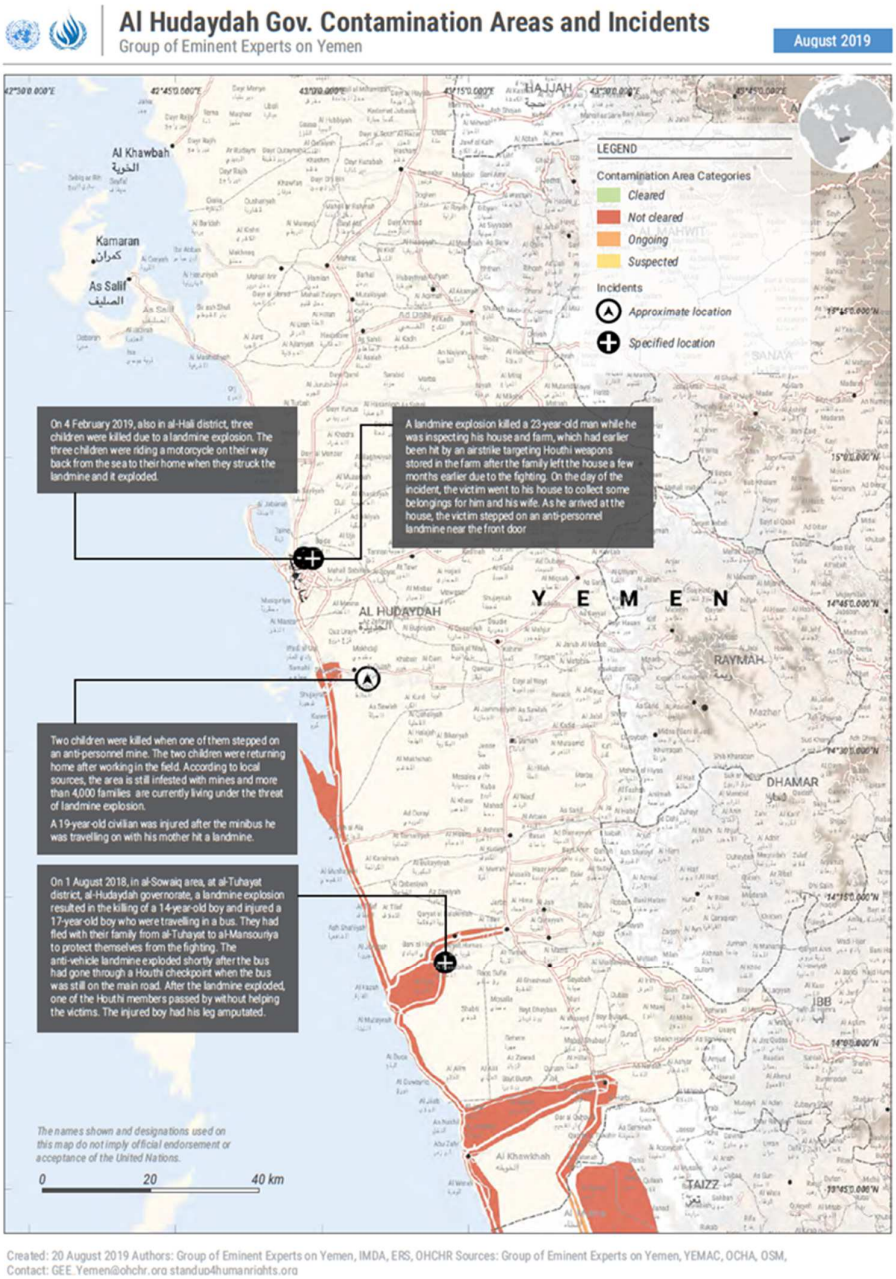

570. أدى استخدام الحوثيين للألغام الأرضية على طول الساحل الغربي لليمن منذ منتصف عام 2017 إلى مقتل وجرح المئات من المدنيين ومنع مجموعات الإغاثة من الوصول إلى المجتمعات

الضعيفة. فقد زرع الحوثيون الألغام الأرضية في معظم مديريات الحديدة. وسجّلت مديريتا الدريهمي والتحيتا أكبر عدد من الوفيات المبلغ عنها نتيجة الألغام الأرضية في عام 2018. ونظر فريق الخبراء في 23 حادثًا تسبّب في مقتل سبعة رجال مدنيين وسبعة أطفال وإصابة 15 بالغًا من الذكور، وثلاث إناث بالغات و18 طفلاً . في ما يلي الحوادث التي حقق فيها فريق الخبراء[872]:

الأول من آب/ أغسطس 2018، منطقة السويق، مديرية التحيتا

571. في الأول من آب/ أغسطس 2018، في منطقة السويق، في مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة، أسفر انفجار لغم أرضي مضاد للمركبات عن مقتل صبي يبلغ من العمر 14 عامًا وإصابة صبي يبلغ من العمر 17 عامًا كانوا يسافرون في حافلة. كانوا قد فرّوا مع أسرهم من التحيتا إلى المنصورية للاحتماء من القتال. انفجر اللغم الأرضي بعد وقت قصير من مرور الحافلة عبر نقطة تفتيش للحوثيين عندما كانت الحافلة لا تزال على الطريق الرئيسي [873]. بعد انفجار اللغم الأرضي، مرّ أحد الحوثيين بدون مساعدة الضحايا. تم بتر ساق الفتى المصاب.

مديرية الحالي، (تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية) [874]

572. أدى انفجار لغم أرضي مضاد للأفراد إلى مقتل شاب يبلغ من العمر 23 عامًا أثناء قيامه بتفتيش منزله ومزرعته الذين أصيبا في وقت سابق بغارة جوية استهدفت أسلحة الحوثيين المخزّنة في المزرعة بعد أن غادرت العائلة المنزل قبل بضعة أشهر بسبب القتال. في يوم الحادث، ذهب الضحية إلى منزله لأخذ بعض الأمتعة له ولزوجته. عند وصوله إلى المنزل، داس على لغم أرضي بالقرب من الباب الأمامي. في حادثة منفصلة، في 4 شباط/ فبراير 2019 ، في مديرية الحالي أيضًا، قُتل ثلاثة أطفال بسبب انفجار لغم أرضي. كان الأطفال الثلاثة يركبون دراجة نارية في طريق عودتهم من البحر إلى منازلهم عندما اصطدموا بلغم أرضي انفجر فيهم.

الدريهمي، (تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية)

573. قُتل طفلان عندما داس أحدهما على لغم أرضي مضاد للأفراد. كان الطفلان عائدين إلى المنزل بعد العمل في الحقل. وفقاً للمصادر المحلية، لا تزال المنطقة ملوّثة بالألغام، وأكثر من أربعة آلاف أسرة تعيش حالياً تحت تهديد انفجار الألغام الأرضية.[875] في حادثة منفصلة، ، (تم حجب تفاصيل الموقع والتاريخ لأسباب تتعلق بالحماية)، أيضاً في الدريهمي، أصيب مدني يبلغ من العمر 19 عامًا بعد أن داست حافلة صغيرة كان يستقلها مع والدته على لغم أرضي[876] .

[872] مصادر سرية في الملف. الخريطة أعلاه تظهر الوقائع التي تم التحقيق فيها والتي كانت عينة من هذه الأحداث.
[873] مصادر سريّة في الملف.
[874] موقع الحادثة في الملف أزيل لأغراض الحماية.
[875] مصادر سريّة في الملف.
[876] مصادر سريّة في الملف.

الانتهاكات

574. لا يحظر القانون الإنساني الدولي العرفي استخدام الألغام الأرضية، إنما يفرض قيودًا على استخدامها. وعليه، يجب أن يتوخّى أطراف النزاع الحذر الشديد لتقليل الآثار العشوائية للألغام الأرضية[877].

575. في أيار / مايو 2019، أكدت سلطات الأمر الواقع لفريق الخبراء أن الحوثيين استخدموا الألغام المضادة للمركبات، لكنهم أنكروا استخدام الألغام المضادة للأفراد، مشيرين إلى واجباتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد التي صادق عليها اليمن.

576. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين استخدموا الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمركبات في الحديدة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. على ضوء الطريقة التي تم بها زرع الألغام في مواقع غير محددة يرتادها المدنيون، مع غياب التحذيرات، انتهك الحوثيون واجب الحدّ من الآثار العشوائية للألغام الأرضية بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، تحظّر اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واليمن طرفًا فيها، استخدام الألغام المضادة للأفراد، علماً أن سلطات الأمر الواقع اعترفت بتطبيق الاتفاقية.

4. حرية التعبير

أ) الحوثيون

577. استخدم الحوثيون ممارسات تشبه "الدولة البوليسية" في الحديدة وذلك لمعاقبة أدنى معارضة لهم. عبّر الشهود المحليون والمصادر الموجودة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والتي لديها معلومات عن انتهاكات الحوثيين، بالإجماع تقريبًا، عن الخوف من الانتقام عندما اتصل بهم فريق الخبراء. يبدو أنه تمّ احتجاز أفراد لمجرد تعبيرهم عن تحفظات بشأن سياسات الحوثيين أو بسبب نشر مواد على وسائل التواصل الاجتماعي تنتقد الحوثيين [878]. بالإضافة إلى ذلك، استمرت المؤسسات الإعلامية في مواجهة القيود والمضايقات من جانب الحوثيين عند تغطية النزاع.[879] علاوة على ذلك، تعرّض المدافعون عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية البارزة وممثلو الأمم المتحدة لعراقيل كثيرة، بل وتم توقيفهم بسبب قيامهم بعملهم. لأسباب تتعلق بالحماية، لن يقدم فريق الخبراء تفاصيل عن الحالات التي حقق فيها.

[877] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 81.
[878] مصادر سريّة في الملف.
[879] مصادر سريّة في الملف.

ب) القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات

578. خلال عام 2018 وحتى عام 2019، اتخذت القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة تدابير لضمان الحد الأدنى من التغطية الصحفية للنزاع من خلال مضايقة ممثلي وسائل الإعلام وعرقلة وصولهم إلى المنطقة [880]. على سبيل المثال، أفادت شبكة تلفزيون مقرها عدن بوجود قيود شديدة في أي منطقة خاضعة لسيطرة القوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة في الساحل الغربي. كما تم منع المحطة التلفزيونية من تغطية معركة الحديدة من جانب الحزام الأمني عندما حاولت نشر موظفين مقرّهم عدن على الساحل الغربي. وأُعطي موظفوها أمر المغادرة وإلا واجهوا الاعتقال والاحتجاز[881].

ج) الانتهاكات

579. بناءً على الأدلة التي تم جمعها ومراجعتها، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع والحكومة اليمنية مسؤولة عن القيود الشديدة المفروضة على حرية التعبير في الحديدة، منتهكة بذلك واجباتها في مجال حقوق الإنسان والقابلة للتطبيق على الأراضي الخاضعة لسيطرتها. يجوز تقييد حرية التعبير، لكن فقط وفقًا لما ينص عليه القانون وحسب الضرورة لحماية حقوق وحريات الآخرين، ولحماية الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق .[882] يبدو أن هذه الشروط لم تكن مستوفاة في الحالات التي نظر فيها فريق الخبراء.

5. الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة

أ) سلطات الأمر الواقع

580. حقق فريق الخبراء في 17 حالة احتجاز[883] من جانب سلطات الأمر الواقع في سياق القتال الدائر في محافظة الحديدة. بالإضافة إلى ذلك، تابع الفريق المعلومات التي تم تلقيها مسبقًا عن حالات الاختفاء والتعذيب التي قامت بها سلطات الأمر الواقع في المحافظة.[884]

[880] لا يزال التحالف يعيق عمل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الدولية. منذ بداية العام 2017، على الأقل، لم يسمح التحالف، الذي يعطي الضوء الأخضر لبيانات رحلات الأمم المتحدة إلى اليمن، بسفر منظمات حقوق الإنسان أو الإعلام على متن رحلات الأمم المتحدة مطبقًا قاعدة أن رحلات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي هي للمساعدة الإنسانية وهي فقط لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. بالتالي، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والصحفيين الدوليين لديهم فقط خيار القيام برحلات تجارية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ثم السفر بالسيارة إلى أجزاء أخرى من اليمن، بما في ذلك تلك الخاضعة لسيطرة الحوثي. بالنظر إلى الطبيعة غير الآمنة للطرق، فإن هذا الإجراء من قبل التحالف يعيق المراقبة الدولية الهادفة للوضع في اليمن.

[881] مصادر سريّة في الملف.

[882] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19، أنظر أيضًا التعليق العام رقم 34 للجنة المعنية بحقوق الإنسان الفقرات 21-36.

[883] مصادر سريّة في الملف.

[884] مصادر سريّة في الملف.

581. أخذت عمليات الاعتقال في المحافظة خلال القتال أنماطًا عامة موثقة مسبقًا في مرافق الاحتجاز التابعة لسلطة الأمر الواقع في الحديدة وفي أجزاء أخرى من البلاد. وقد تفاقم الوضع بسبب الفوضى المرتبطة بنقل المعتقلين من وإلى الحديدة أثناء القتال وتزايد الأسباب التعسفية للاحتجاز، والتي يبدو أنها نابعة من الجهود التي بذلها الحوثيون لتشديد قبضتهم على السكان المدنيين خلال النزاع.

582. إنّ سمة الاحتجاز السائدة التي اعتمدتها سلطات الأمر الواقع تتعلّق برفض الحوثيين الاعتراف بالحرمان من الحرية أو إخفاء مصير المحتجزين أو أماكن وجودهم، مما يجعلهم خارج نطاق حماية القانون ويجعلهم عرضةً لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن بين الحالات السبعة عشر التي تم التحقيق فيها، عانى 13 محتجزاً من الاختفاء القسري[885]. حيث رفض الحوثيون الاعتراف باحتجاز أفراد اضطر أقاربهم لدفع رشوة للمسؤولين الحوثيين للحصول على معلومات عن أفراد الأسرة المحتجزين ،[886] وهو خيار غير متاح لأولئك الذين لا يملكون سوى موارد قليلة [887]. وتتفاقم محنة الأقارب عندما يواجهون عقبات في طريقهم للاستفسار عن أفراد أسرهم المحتجزين. في إحدى الحالات، تم إلقاء القبض على أفراد الأسرة لمدة يوم من جانب الحوثيين الذين هددوهم بالاحتجاز إذا عادوا للاستفسار عن أحد الأفراد المحتجزين[888].

583. يتمثّل أحد الجوانب الرئيسية لعمليات الاختفاء في وجود شبكة من مرافق الاحتجاز السرية في محافظة الحديدة. وقد تلقى فريق الخبراء تقارير أولية[889] حديثة وتقارير موثوقة أخرى [890] عن وجود مرافق احتجاز سرية، تؤكد إلى جانب التقارير التي سبق التحقق منها [891]، استمرار هذا الاتجاه. بالنسبة الى فترة حالات الاختفاء، اختفى أربعة من هؤلاء المحتجزين لمدة أقصاها أربعة أشهر [892]. في سبع حالات حديثة، كان أفراد الأسرة يجهلون مكان وجود أقاربهم المحتجزين وقت كتابة هذا التقرير.[893]

584. ما زال المحتجزون يعانون من سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز. في خمس حالات حقق فيها فريق الخبراء، تعرّض المحتجزون للتعذيب أو سوء المعاملة أو شهدوا على عواقب التعذيب على زملائهم المحتجزين[894] . وشمل ذلك اللكم والركل والضرب بقضبان معدنية والضرب بالعصي والضرب بالبنادق والجلد بالكابلات الكهربائية والتعليق في الهواء لساعات واقتلاع الأظافر.

[885] مصادر سريّة في الملف.
[886] مصادر سريّة في الملف.
[887] مصادر سريّة في الملف.
[888] مصادر سريّة في الملف.
[889] مصادر سريّة في الملف.
[890] مصادر سريّة في الملف.
[891] مصادر سريّة في الملف.
[892] مصادر سريّة في الملف.
[893] مصادر سريّة في الملف.
[894] مصادر سريّة في الملف.

في إحدى الحالات [895]، تلقى الأقارب جثة أحد المحتجزين الذي كان رهن الاحتجاز وعلى جسده علامات تعذيب واضحة. في ثلاث حالات إضافية، تعرض الأفراد الذين أُفرج عنهم قبل معركة الحديدة للتعذيب بطرق مماثلة [896]، كما بدا أن وفاة أحدهم مرتبطة بالتعذيب الذي تعرّض له[897] . وتشمل المواقع التي أفيد عن حصول تعذيب فيها قلعة في مدينة الحديدة، وجونش (مرفق احتجاز منفصل داخل سجن الحديدة المركزي)، ومركز احتجاز خاص بالأمن السياسي في مدينة الحديدة، ومركز احتجاز في مديرية الضاحي، ودائرة التحقيقات المركزية في مدينة الحديدة ومرفق احتجاز في الزيدية.

585. في معظم الحالات، احتُجز أفراد لأنه يُعتقد أنهم يعارضون السلطات الحوثية في الحديدة. في بعض الأحيان، "المعارضة" بسيطة جداً، كأن يتم التعبير عن التحفظات بشأن سياسات الحوثيين[898] ونشر مواد تنتقد الحوثيين على وسائل التواصل الاجتماعي[899]، والإبلاغ عن انتهاك حقوق الإنسان[900] . كما احتجز الحوثيون أقارب أولئك الذين تجرأوا على انتقادهم علانية.[901]

586. يزداد الوضع المأساوي أعلاه سوءاً بسبب الغياب شبه التام لأي إجراءات قضائية للمحتجزين. باستثناء حالتين [902]، لم يتلق فريق الخبراء معلومات تشير إلى وجود عملية قضائية مرتبطة بالاحتجازات.

587. وجد فريق الخبراء أنه على الأقل بالنسبة لبعض عناصر سلطات الأمر الواقع، أصبح الاحتجاز فرصة لتوليد الدخل. كما هو موضح أعلاه، حصل أفراد على المال عن طريق تقديم معلومات عن مكان وجود المحتجزين إلى أقاربهم اليائسين[903]. وفي حالة أخرى، طلب أحد المحتجزين من أسرته توفير المال للمشرف على مرفق احتجازه [904]. وتلقى فريق الخبراء أيضًا تقارير من محتجزين ذكروا أن محتجزين آخرين أخبروهم أنه يتعين عليهم التخلي عن ممتلكات لهم لضمان الإفراج عنهم [905]. وأحد الأمثلة على هذه المشكلة هو اختطاف امرأة في نقطة تفتيش في المحافظة، كما هو موضح أدناه.

588. كما انتهكت سلطات الأمر الواقع حقوق النساء المحتجزات. فقد تعرضت امرأة للتعذيب أثناء الاحتجاز على أيدي حراس ذكور [906]. وقُبض على امرأة أخرى مع ثلاث فتيات

[895] مصادر سريّة في الملف.
[896] مصادر سريّة في الملف.
[897] مصادر سريّة في الملف.
[898] مصادر سريّة في الملف.
[899] مصادر سريّة في الملف.
[900] مصادر سريّة في الملف.
[901] مصادر سريّة في الملف.
[902] مصادر سريّة في الملف.
[903] مصادر سريّة في الملف.
[904] مصادر سريّة في الملف.
[905] مصادر سريّة في الملف.
[906] مصادر سريّة في الملف.

قريبات منها عند نقطة تفتيش أمنية وطُلب منهن دفع فدية لضمان إطلاق سراحها. بعد أن دفع الأقارب المبلغ المطلوب، تم إطلاق سراح الطفلات فقط[907]. بالنسبة الى تأثير المحتجزين الذكور على قريباتهم، أدّى احتجاز الأقارب الذكور الى وضع العائلات أمام خيارات محدودة للحصول على الدخل .

الانتهاكات

589. يحظّر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاختفاء القسري باعتباره انتهاكًا لمبدأ حظر الحرمان التعسفي من الحرية وربما حظر التعذيب [908]. فالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ممنوع منعاً باتاً بموجب كلا القانونين ويرقى إلى جرائم الحرب [909]. كما يحظّر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاحتجاز التعسفي[910] . وتُعتبر حالات الحرمان من الحرية تعسفية ومخالفة لأحكام القانون الدولي، تحديداً تلك المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة أو غيرها من الضمانات الإجرائية، أو بالحريات الأساسية [911]. فحرمان شخص من الحق في محاكمة عادلة قد يعتبر جريمة حرب في نزاع غير دولي[912].

590. من بين 17 حالة احتجاز حقق فيها فريق الخبراء في الحديدة، كان 13 محتجزاً ضحية الاختفاءات القسرية،[913] حيث رفض الحوثيون الاعتراف بعملية الاحتجاز، أو الكشف للأقارب عن مصير المحتجزين أو مكان وجودهم، أو اشترطوا منح هذه المعلومات مقابل الأموال. وتوجد شبكة من مراكز الاحتجاز السرية التي تدعم عمليات الاختفاء القسري على أيدي الحوثيين. وبالتالي، أصبح المحتجزون خارج حماية القانون وأصبحوا عُرضة لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب وسوء المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، وفي معظم الحالات التي تم التحقيق فيها، لم يحظ المحتجزون بإجراءات قضائية، في انتهاك صارخ للحق في المحاكمة العادلة. في معظم الحالات، يبدو أنه تمّ توقيف المحتجزين كونهم مارسوا حرياتهم الأساسية، وعلى الأخص حرية التعبير. وبالتالي، في جميع هذه الحالات، الحرمان من الحرية تعسّفي.

[907] مصادر سريّة في الملف.
[908] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 1 من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98.
[909] المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف، المادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90.
[910] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 3 المشتركة من معاهدات جنيف والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.
[911] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر أيضًا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام رقم 35 (2011) حول حرية وأمان الأشخاص مجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (A/RES/43/173)
[912] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 100.
[913] مصادر سريّة في الملف.

591. واستناداً إلى الأدلة التي تم جمعها واستعراضها، وجد فريق الخبراء أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الحوثيين مسؤولون عن حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة في الحديدة. كذلك، وجد فريق الخبراء أيضًا أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن أفراداً من سلطات الأمر الواقع ارتكبوا أفعالًا قد ترقى الى جرائم حرب، بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية.

ب) القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها

592. تلقّى فريق الخبراء البارزين تقارير عن عمليات احتجاز من جانب القوات الموالية للحكومة أثناء تقدمها عبر الحديدة [914]. وأُفيد عن احتجاز أشخاص في مخيم أبو موسى الأشعري [915]، في مديرية الخوخه. لم يكن الفريق قد أكمل تحقيقاته في هذه المزاعم وقت الانتهاء من هذا التقرير.

5. تجنيد واستخدام الأطفال على يد ألوية العمالقة وقوات الحزام الأمني

لم أتخيل أبداً أنني سوف انضم إلى القوات المسلحة أو الجيش. كان حلمي أن أصبح معلماً"

صبي يبلغ من العمر 18 عامًا، تم تجنيده عن عمر 15 عامًا وتم استخدامه في الأعمال العدائية في الحديدة من جانب الحزام الأمني

593. أجرى فريق الخبراء مقابلات مع ثلاثة جنود تم تجنيدهم من على يد الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وألوية العمالقة في سياق تصاعد الأعمال القتالية على الساحل الغربي. ذكر اثنان منهم أنهما كانا في السابعة عشرة من العمر، بينما ذكر الثالث أنه كان في الثامنة عشرة من العمر وقت إجراء المقابلة. وذكروا أنه تم تجنيدهم في سن 14 و 15 و 17 على التوالي. قامت المجموعة بتوثيق 10 حالات أخرى من الأطفال الذين شاركوا في الهجوم في الدريهمي ، الحديدة ، حيث قتل أحدهم وأصيب اثنان أثناء مشاركتهما في الأعمال العدائية كأعضاء في ألوية العمالقة والحزام الأمني. للحصول على معلومات إضافية، راجع الفصل المعنون "تأثير النزاع على الأطفال".

7. وضع جماعة الصيادين

594. استعرض فريق الخبراء وضع صيادي الأسماك على الساحل الغربي أثناء القتال في الحديدة وحولها. وظلّت الجماعة تتأثر بالنزاع بطرق مختلفة. وقد تعرّض الصيادون للغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف وللقصف من جانب القوات المسلحة اليمنية والجماعات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ظلّ بعضهم مختفين ومحتجزين سرياً في المملكة العربية السعودية.

[914] مصادر سريّة في الملف.
[915] الموقع: 13°48'59.78"N, 43°15'15.26"E.

وقد أدى ذلك إلى تضرّر سبل عيشهم والى تأثير سلبي على وضع أفراد أسرهم الذين يبقون في حالة من الإهمال عندما يُقتل أو يصاب أو يختفي أرباب الأسر من الصيادين.[916]

595. نظر فريق الخبراء في المعلومات المتعلقة بالحوادث الجديدة منذ صدور تقريره عام 2018 والتي أسفرت عن مقتل صيادين بالسفن الحربية التابعة للتحالف في البحر الأحمر. وأسفرت الحوادث التي وقعت في أيار/ مايو وتموز/ يولي[917]و وآب/ أغسطس[918] وأيلول/ سبتمبر[919] 2018 عن مقتل 32 صيادًا على الأقل وإصابة 19 آخرين، وأُفيد عن اختفاء صيادَين آخرَين. في هذه الحوادث، ورد أن القوارب قد دُمّرت بالكامل. وتصف معظم الحالات التي تم استعراضها الجهود التي بذلها الصيادون للتواصل مع السفينة الحربية أو المروحية المهاجمة، إما عن طريق التلويح بالأيدي، أو الأعلام البيضاء، أو عرض الأسماك، أو بشكل أساسي عن طريق الحصول على تصريح وتفويض من سلطات الميناء التي يجب أن تقرّ في البداية عن وجودهم القانوني في البحر[920] .

596. بالإضافة إلى قضية القصف التي وقعت في 2 أب/ أغسطس 2018 في سوق صيد الأسماك في مدينة الحديدة (انظر القسم أعلاه حول القصف من جانب جُناة غير محددين)، حقق فريق الخبراء في قضية 15 أيلول/ سبتمبر 2018 بالقرب من مديرية الخوخة.

15 أيلول/ سبتمبر 2018 – الساحل الغربي، بالقرب من مديرية الخوخة

597. في 15 أيلول/ سبتمبر 2018، أطلقت سفينة حربية تابعة للتحالف قذائف على قارب صيد يحمل 19 صيادًا من منطقة القدحة في مديرية الخوخة بمحافظة الحديدة. تمّ استهداف الصيادين بينما كانوا في رحلة صيد في منطقة قريبة من الحدود البحرية بين إريتريا واليمن. قُتل 18 صياداً. وتم إنقاذ الناجي الوحيد بواسطة قارب صيد آخر بعد يومين قبل وصوله إلى ساحل الخوخة حيث تلقى العلاج الطبي [921] .

598. تبقى الظروف الدقيقة لمقتل الصيادين غامضة، إذ اختفى الناجي الوحيد من الحادث. تلقى فريق الخبراء معلومات تفيد بأن المسؤولين الإماراتيين حاولوا التأكد من أن الشاهد الوحيد ومصادر وأقارب الصيادين الذين لقوا حتفهم سيلوذون بالصمت بشأن الحادث. كما تمّ دفع الأموال.

[916] مصادر سريّة في الملف.
[917] مصادر سريّة في الملف.
[918] مصادر سريّة في الملف.
[919] مصادر سريّة في الملف.
[920] مصادر سريّة في الملف.
[921] مصادر سريّة في الملف.

599. ألقى التحالف في البداية اللوم على الحوثيين في الحادث ونفى أي مشاركة في الهجوم ، وفقًا لتقرير صحافي من رويترز [922]. لكن أصدر فريق تقييم الحوادث المشترك تقريراً عن الحادث بعد أشهر، أقرّ فيه بأن التحالف هو الذي نفّذ الهجوم. وأفاد أن الهجوم وقع عندما قامت سفينة حماية ترافق قافلة من السفن التجارية السعودية بزعم اكتشاف زورق كان يقترب من القافلة. ذكر فريق تقييم الحوادث المشترك أن التحالف حذّر قارب الصيد عبر مكبّرات الصوت وطلقات تحذيرية قبل أن تطلق سفينة التحالف النار على القارب. وأضاف فريق تقييم الحوادث المشترك أنه بعد الانتهاء من مهمة الحراسة، عادت السفينة الحربية التابعة للتحالف إلى موقع الحادث ونفذت عملية بحث وإنقاذ. ولم يتم العثور على ناجين.[923]

توقيف صيادين واحتجازهم واختفاؤهم

600. تابع فريق الخبراء التقارير المتعلقة بالقبض على صيادين واحتجازهم في سياق العمليات البحرية حول محافظة الحديدة، على النحو الوارد في تقرير العام الماضي. في حين أن فريق الخبراء لم يتلق تقارير عن عمليات اعتقال واحتجاز جديدة، إلا أن لديه أسباباً معقولة للاعتقاد بأن صيادين يمنيين ما زالوا محتجزين سرياً في مرافق احتجاز في المملكة العربية السعودية. وما زال ثمانية منهم على الأقل محتجزين منذ أكثر من عامين.[924]

تأثير طريقة التعامل مع جماعة الصيادين على النساء والأطفال

601. كان لموت الصيادين واختفائهم تأثير شديد على أسرهم. وقد شرحت أرملة صياد لفريق الخبراء وضع أسرتها في الوقت الحالي، مما يوضّح التحديات التي تواجهها حالياً الزوجات والأطفال من جماعة الصيادين. قالت:

"اختفى زوجي الذي كان صيادًا. قيل لي إنه قُتل على يد مروحية أباتشي عندما كان في البحر. لدي ولدان وأربع فتيات. أعيش الآن في مدينة الحديدة. معي اثنتان من بناتي وصبي واحد. يعاني طفلي الصغير من إصابات في الدماغ ويحتاج إلى متابعة وعلاج مستمر. أخذته إلى الطبيب مرة واحدة، وقال الطبيب إنه بحاجة إلى العديد من الأدوية التي لا أستطيع تحمّل كلفتها. الفتاتان الأخريان خارج المدرسة لأننا لا نملك أي دخل ندفعه مقابل تعليمهما. هم بحاجة إلى الإنفاق اليومي والملابس، ولا أستطيع تحمّل المصاريف. أرسلت ابنتَي الأخريين البالغتين من العمر 19 و16 عامًا، إلى صديقة في صنعاء. هي ترسلهما إلى المدرسة وتصرف عليهما. أسأل عنهما من حين لآخر عبر الهاتف لأنني لا أستطيع الذهاب لزيارتها بسبب قلة الموارد. لدي ابن آخر لا أعرف عنه

[922] https://www.reuters.com/article/us-yemen-security/eighteen-fishermen-killed-off-yemens-red-sea-coast-idUSKCN1LY2YV.

[923] https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1875234.

[924] مصادر سريّة في الملف.

شيئًا. يعرف الحي عن وضعي ويحاول الجميع المساعدة بطريقتهم الخاصة. في معظم الأحيان نشعر بالجوع، نتوسل للناس لإطعامنا. خلال الغارات الجوية والاشتباكات نجلس معًا ونبكي مع أطفالي الثلاثة الباقين. أقضي يومي أحاول توفير بعض الطعام لأطفالي بأي وسيلة ممكنة".[925]

و. المهرة (2017– 2019)

1. السياق

602. تقع محافظة المهرة على الحدود اليمنية الشرقية مع عُمان. لقد تم تجنيبها تأثير النزاع بشكل كبير بسبب عزلتها الجغرافية والسياسية. أبقت الصحارى والجبال والنظام القبلي السائد المهرة بعيدة عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الماضية والمستمرة.

603. في النزاع الحالي، انحازت السلطات المحلية إلى الحكومة ودعمت تدخل التحالف. في الوقت نفسه، تمكن المهريون مؤخرًا من الحفاظ على النسيج الاجتماعي والسياسي الموجود مسبقًا. ومع ذلك، فقد تم اختبار القدرة على التحمل الاقتصادي والسياسي للمهرة من خلال تدخل أعضاء التحالف في أوقات منفصلة خلال السنوات الخمس الماضية. أولاً، حاولت دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، كسب موطئ قدم عسكري أو سياسي في المحافظة ولم يحالفهم النجاح. وتبع هذه المحاولات قيام المملكة العربية السعودية ببذل جهود كبيره للسيطره على المهرة ولا زالت هذه الجهود مستمرة وقت كتابة هذا التقرير، ويبدو ان التبرير الرسمي المعلن هو لمواجهة التهريب المزعوم للأسلحة عبر المهرة.[926]

604. لقد أحدثت مساعي المملكة العربية السعودية لممارسة النفوذ في المحافظة تغييرات مهمة. ووفقًا لمصادر محلية، حصلت القوات السعودية على دعم من بعض القبائل داخل المحافظة، والتي تلقت في المقابل أسلحة وتدريبًا لدعم جهود مكافحة التهريب والأمن[927]. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت القوات السعودية قوات بالوكالة، والتي لم يكن لها أي صلة رسمية بالسلطات المحلية، قوام هذه القوات من المحافظات الجنوبية المجاورة.[928] قام السعوديون أيضا بتحويل مطار الغيضه إلى قاعدة عسكرية، على نحو يخالف التعهدات المقدمة إلى السلطات المحلية. رافق وصول السعوديين تعيين الرئيس هادي لمحافظ جديد، راجح باكريت، الذي يُعتقد أنه أكثر انسجامًا مع الخطط السعودية للمنطقة. ووصل إلى المهرة في 1 كانون الاول /يناير 2018.

[925] شهادة قريبة لضحية تُظهر أنه تم إخفاء المعلومات المحددة للهوية لأغراض الحماية.
[926] أنظر تقرير قناة العربية الذي يدعي أنه يتم تهريب الأسلحة إلى حركة الحوثيين عبر ساحل المهرة (see https://www.youtube.com/watch?v=Hae8NW1grRQ)
[927] http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606 and Confidential Sources on File
[928] http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606 and Confidential Sources on File

605. قُوبل تأثير القوات السعودية على المهرة بمعارضة مختلف شرائح السكان ، مما تسبب في أزمة سياسية محتدمة، كما يتضح من المظاهرات المختلفة في جميع أنحاء المحافظة. رداً على المعارضة، ارتكبت القوات السعودية ونظيراتها اليمنية انتهاكات لحقوق الإنسان. يساور فريق الخبراء القلق من أن الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتوسيع قبضتها في المحافظة يمكن أن تؤدي الى زيادة تدهور وضع حقوق الإنسان.

2. قتل المتظاهرين 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

606. نظم رجال القبائل في محافظة المهرة عددًا من الاحتجاجات العامة ضد الوجود السعودي منذ نوفمبر 2017.[929] كما وقع عدد من المصادمات المسلحة نتيجة لذلك، كان آخرها في 3 حزيران/يونيو 2019، بين الميليشيات اليمنية، بدعم من طائرات الهليكوبتر الأباتشي السعودية، وأفراد مسلحون ينتمون إلى قبائل محلية[930] .

607. وقعت أخطر حادثة حتى الآن في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، عندما تجمع المتظاهرون المسالمون في منطقة الحصوين، على الطريق الرئيسي في المكلا، إلى طريق الغيضة، غرب طريق الأنفاق. كان يوجد حوالي 100 متظاهر غير مسلح على جانب الطريق الرئيسي. كان الاحتجاج ضد البناء المقترح لمعسكر عسكري جديد، والذي اعتبر المحتجون أنه غير ضروري بالنظر إلى بعد المسافة من أي نزاع أو تهديد أمني.[931]

608. كانت القوات المسلحة اليمنية المدعومة من السعودية في موقع المظاهرة، وهي مزودة بمركبة مدرعة ضد الألغام والكمائن (MAPV) بالاضافه إلى 11 مركبة عسكرية مسلحة أخرى. من الساعة 17:00 إلى الساعة 23:30، بقي الأفراد العسكريون المدعومون من السعودية على بعد حوالي 100 إلى 150 متر من المتظاهرين. في الساعة 23:30، تحركت المركبه المدرعه ببطء بين المتظاهرين، ثم بدأ سلاحها المثبت في إطلاق النار عليهم عشوائيًا في ما بدا كرشقات نارية من مسافة قريبة، مما أدى إلى مقتل اثنين من المتظاهرين في مكان الحدث. أصيب متظاهر ثالث بجروح خطيرة لكنه تمكن من الفرار إلى بر الأمان. سارت المركبة المدرعة في مختلف أنحاء الموقع وهي تطلق النار على المتظاهرين وكان ذلك لمدة خمس دقائق، حتى فرّ المتظاهرون جميعًا إلى الجبال القريبة واختبأوا، فقامت المركبة مدعومة من القوات المسلحة الأخرى بإطلاق النيران بشكل متقطع على أماكن إختبائهم. وصل مارة آخرون من المنطقة المحلية بعد ساعات لاحقة في الصباح الباكر من يوم 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، مسلحين برشاشات كلاشينكوف وقاموا بتبادل إطلاق النار.[932] في البداية، أدان محافظ المهرة المدعوم من السعودية المتظاهرين على أنهم "خارجون عن

[929] مصادر سريّة في الملف.
[930] https://sanaacenter.org/publications/analysis/7606 page 32-34.
[931] مصادر سريّة في الملف.
[932] مصادر سريّة في الملف.

القانون" لكنه لاحقًا وافق على إجراء تحقيق مستقل.[933] ليس لفريق الخبراء علم بأي خطوات متخذة بخصوص الشروع في هذا التحقيق.

3. الاعتقال من قبل القوات المسلحة السعودية واليمنية 2018–2019

609. تلقى فريق الخبراء تقارير موثوقة عن اعتقالات واختفاءات قسرية لأسبابٍ سياسية طالت 20 شخصًا في محافظة المهرة من قبل القوات المسلحة السعودية واليمنية بين نوفمبر / تشرين الثاني 2017 ويوليو / تموز 2019. حقق فريق الخبراء في عينة من الحالات فقط نظرًا لضيق الوقت وتردد المصادر في التحدث مع الفريق خوفًا من الانتقام. لذلك، لدى الفريق مخاوف من أن يكون مدى الإنتهاكات أكثر خطورة مما تعكسه النتائج التي توصل إليها.

610. في المهرة، احتُجز المعتقلون في منشأة غير رسمية داخل قاعدة عسكرية سعودية في مطار الغيضه ومعسكر الشرطة العسكرية اليمنية التابع لمحور نشطون. تمكن فريق الخبراء من التأكد من أن بعض المعتقلين قد نُقلوا بعد ذلك إلى مرافق الاعتقال في المملكة العربية السعودية[934] .

611. وثق فريق الخبراء اعتقال واختفاء قسري لستة من هؤلاء الأشخاص في الفترة بين آذار/ مارس 2018 وتموز/ يوليو 2019 ، لفترات تتراوح بين يوم واحد وسنة واحدة.[935] بقي خمسة من الستة مختفين وقت كتابة هذا التقرير. [936]تم القبض على هؤلاء الأفراد من قبل الشرطة العسكرية اليمنية ، في بعض الحالات تحت إشراف أو بناء على أوامر من القوات السعودية. في إحدى الحالات ، تعرض معتقل ما للتعذيب، بما في ذلك عن طريق الصعق بالكهرباء والضرب[937].

4. الانتهاكات

612. يعتبر الحرمان التعسفي من الحياة ممنوع منعا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[938] في عمليات إنفاذ القانون ، يجب أن يقتصر استخدام القوة المميتة على الحالات التي تكون فيها الضرورة القصوى ووفقًا لمبدأ التناسب. يجب أن تقتصر على حالات الملاذ الأخير، كرد فعل على

[933] مصادر سريّة في الملف.
[934] مصادر سريّة في الملف.
[935] مصادر سريّة في الملف.
[936] مصادر سريّة في الملف.
[937] مصادر سريّة في الملف.
[938] الفقرة 6(1) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

تهديد وشيك بالموت أو إصابة خطيرة.[939] إن استخدام القوة الذي لا يتوافق مع هذه المبادئ وينتج عنه الموت يرقى إلى الحرمان التعسفي من الحياة بموجب القانون الإنساني الدولي [940]، عندما – في سياق نزاع مسلح – يقوم أحد أطراف النزاع بقتل مدني عن قصد، فإن هذا يرقى إلى القتل العمد أو القتل في نزاع غير دولي.[941] يعتبر القتل جريمة حرب[942] .

613. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات المسلحة اليمنية، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ، استخدمت القوة المفرطة في إطلاق النار بالذخيرة الحية على المتظاهرين المسالمين الذين لا يمثلون أي تهديد لحياتهم أو إصابات خطيرة. قد يكون الأفراد مسؤولين جنائيا عن جرائم الحرب لهذه الأفعال.

614. الاختفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، ولا سيما باعتباره انتهاكًا لحظر الحرمان من الحرية تعسفًا ولحظر التعذيب[943]. يمنع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الاعتقال التعسفي[944]. تعتبر حالات الحرمان من الحرية تعسفية مخالفة لأحكام القانون الدولي ، ومعظمها تلك المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة أو غيرها من الضمانات الإجرائية ، وكذلك الاعتقالات القائمة على ممارسة الحريات الأساسية. إن حرمان شخص من الحق في محاكمة عادلة قد يعتبر جريمة حرب في نزاع غير دولي[945]. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ممنوع منعا باتا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، وقد يؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب[946] .

615. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية مسؤولتان عن الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي للأفراد الذين يُعتقد أنهم معارضون سياسيون. في إحدى الحالات، لدى الفريق أسباب معقولة للاعتقاد بأن المملكة العربية السعودية وحكومة اليمن مسؤولتان عن التعذيب وسوء المعاملة ، مما قد يؤدي إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

---

[939] Code of Conduct for Law Enforcement Officials, 1979, Art. 2-3; Principles 5, 9, 13 and 14, Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials, 1990.

[940] الفقرة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[941] المادة 3 من معاهدات جنيف، المادة 4(2)(a) من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 89.

[942] المادة 8 2.(c)(i) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[943] المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 1 الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 98.

[944] المادة 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.

[945] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 100.

[946] المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف والمادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 90.

VII. التحليل الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس

1. المقدمة

616. أثّر النزاع المسلح على النساء والفتيات والرجال والفتيان بأشكال مختلفة بسبب عدم المساواة الكامنة في المجتمعات المحلية في اليمن. ولطالما كان المجتمع اليمني أبوياً، حيث يعيش الكثير من النساء والفتيات، وبخاصة اللواتي ينتمين الى الأقليات أو المجتمعات الريفية، في أوضاع غير متكافئة وخطيرة للغاية. وقد أدت تصرفات أطراف النزاع إلى تفاقم هذا الوضع عبر استغلال تلك الأطراف للمعايير الجنسانية بغية تعزيز أهدافها. وقد أثر ذلك أيضاً على المكاسب التي تحققت في تمكين النساء والفتيات قبل النزاع، مما أدى إلى تعثّر الإنجازات السابقة، أو حتى الى عكسها في بعض الحالات. وقد ظهرت مواطن ضعف جديدة أمام العنف القائم على النوع الجنساني بسبب النزوح، والفقر والعنف العشوائي. وقد انهار الدعم المحدود أصلاً الذي يوفره نظام العدالة الجنائية لمواجهة العنف في عام 2019. وتشكل بعض الجهات الفاعلة المكلفة بإنفاذ القانون والقوات المسلحة والجماعات المسلحة تهديداً مباشراً لأمن المرأة، علماً أن الأطراف قد عرقلت وأعاقت شبكات الحماية في مناطق رئيسية.

617. كان لهذا الوضع عواقب وخيمة قصيرة المدى على الحقوق الأساسية للنساء والفتيات والفتيان والرجال، لا سيما على أولئك الذين يعانون من أشكال متعددة من التمييز ومواطن الضعف. وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة، والبقاء، والتنمية؛ والحماية من العنف، والإصابة والإيذاء، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والحرية والأمن الشخصي؛ والحق في الصحة والغذاء والتعليم. هذه الحقوق مكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمّ اليها اليمن وجميع أعضاء التحالف باستثناء السودان. علاوة على ذلك، من المرجح أن تخلّف انتهاكات الحقوق هذه إرثاً طويل الأجل من ترسيخ لعدم المساواة والتمييز والعنف القائم على النوع الجنساني. كما يمكن إيجاد الحمايات ضمن القانون الدولي الإنساني بما في ذلك القانون الدولي الإنساني العرفي.

2. وضع النساء والفتيات في اليمن

618. قبل النزاع، كانت النساء والفتيات يعشن بالفعل في مجتمع فقير وغير متكافئ. إذ يحتل اليمن المرتبة الأسوأ في العالم بين جميع البلدان في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤشر الفجوة بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي، والتدابير المركبة

لحقوق النساء والفتيات في الصحة والتعليم، والمشاركة الاقتصادية والسياسية، والحماية من العنف القائم على الجنس[947]. ويُظهر دليل التنمية البشرية (HDI) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن اليمن هو أحد أكثر البلدان فقراً في العالم. ومن خلال التصنيف حسب الجنس، يظهر أن الاختلافات بين الرجال والنساء فيها أعلى درجة من عدم المساواة بين البلدان، وأنّ تأثير الحرب على متوسط العمر المتوقع، والتعليم، ومستوى المعيشة للمرأة هو ضعف ما هو عليه بالنسبة للرجال [948]. وتُظهر استطلاعات منظمة العمل الدولية لعام 2014 أن القوى العاملة تضم 6 بالمئة فقط من النساء مقابل 65 بالمئة من الرجال، ولا سيما في الزراعة، حيث تتقاضى النساء أجوراً أقل بكثير، مع مشاركة العديد من النساء الأخريات في المناطق الريفية في زراعة الكفاف وإعداد الطعام فضلاً عن لعب دور رئيسي في التغذية[949].

619. عزّز القانون التشريعي اليمني الدور التبعي للنساء والفتيات في المجتمع. وينص قانون الأحوال الشخصية لعام 1992 على أن الأقارب الذكور يتمتعون بحقوق الوصاية ("الولاية") على المرأة طوال حياتها. كما ينص على أن الزوج هو رب الأسرة المعيشية القانوني وله الحق في أن تطيعه زوجته؛ كما يجب أن يكون لديه "الوصول" إليها دائماً وتسمح له بممارسة الجنس معها متى شاء؛ وأن تمتنع عن عصيان أوامره، وأن دورها الأساسي في المجتمع هو العمل المنزلي. تسافر النساء خارج المنزل فقط "لأسباب مشروعة" مثل المسؤوليات المنزلية وتوفير الرعاية، ومع "محرم" يرافقها[950]. يعتبر تعدد الزوجات للرجال حتى أربع زوجات قانونياً، ولا يوجد حد أدنى لسن الزواج، والآباء هم الوصيون القانونيون الوحيدون على الأطفال، وحقوق الطلاق للنساء محدودة [951]. وينص قانون العقوبات على أن شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل؛ يتلقى الرجال عقوبات مخففة لقتل قريبات منهم إذا كان الدافع استعادة "الشرف"؛ يجرّم "الفجور"، مثل التنقل بدون وجود وصي ذكر أو الارتباط مع رجل من غير الأقارب من الذكور؛ الإجهاض مجرّم؛ إلا أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا يتم تجريمه[952].

620. تستند هذه الأحكام إلى العادات والتقاليد الأبوية. ويستند القانون العرفي إلى نظام شبيه بالطبقات يمنح الرجال امتيازات وحقوق الوصاية الموسعة على النساء وغير اليمنيين وعلى مجموعات

[947] United Nations, United Nations Development Program (UNDP) Global Inequality Index, 2019. World Economic Forum "The Global Gender Gap Report", 2018.

[948] UNDP Assessing the Impact of the War on Development in Yemen, 2019, Page 26, 41-42. UNDP, Human Development Index, available at: http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi.

[949] United Nations, International Labour Organisation (ILO) Yemen Labour Force Survey, 2014. CARE "Rapid Gender Analysis of Yemen", 2015.

[950] قريب ذكر ممنوع الزواج منه أو إقامة العلاقات بحكم الشريعة الإسلامية كما يشير المصطلح إلى أن زوج المرأة الذي يلعب دور حارسها القانوني أثناء السفر.

[951] Personal Status Law of Yemen, 1992. UNDP "Yemen: Laws, policies and practices on Gender Justice", 2018. Douaa Hussein, The American University Cairo "Legal Reform as a way to Women's Rights: The Case of Personal Status Law in Yemen", 2011.

[952] Ibid, UNDP 2018.

الأقليات، وغيرهم من الأشخاص "المستضعفين" [953]. تأتي الأدوار التقليدية للرجال داخل هذا النظام مع توقع التصرف بعنف والقتال من أجل أداء دورهم كأوصياء، وخاصة رجال الطبقة العليا من خلفية قبلية. الأدوار التقليدية للمرأة هي إلى حد كبير منزلية وإنجابية وتستند إلى الأسرة. يتضمن هذا النظام عدم المساواة والتمييز على أساس الجنس، والأوضاع القبلية، والدينية، والطبقية، والعنصرية، مما يجعل النساء والفتيات من أصل أفريقي، و "المهّمشات" ، وأولئك اللواتي يعشن في المناطق الريفية الأكثر تهميشًا وحرمانًا وضعفاً أمام العنف القائم على النوع الجنساني [954]. هذا موجود على نطاقات مختلفة في جميع أنحاء اليمن، ولكنه الأكثر وضوحا في المناطق الريفية والشمالية التي تقع الآن وإلى حد كبير تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع والتي هي تقليديا أكثر محافظة من المناطق الجنوبية[955].

621. يتم تبادل حقوق الوصاية على النساء والفتيات بين الذكور من خلال الزواج. ويدفع العريس المهر لوالد العروس، وبعد ذلك تنتقل الوصاية على العروس من الوالد إلى الزوج. كما أنّ زواج الأطفال مستشرٍ في اليمن، والزواج قانوني في أي عمر، ويُمنع الاتصال الجنسي قانوناً قبل سن البلوغ [956]. ويوفّر زواج الفتيات في سن مبكرة مصدراً للدخل لعائلة العروس، وتعتبره بعض العائلات شكلاً من أشكال الحماية، حيث ترفع عنها عبء توفير حاجات بناتها، خاصة في الأسر الفقيرة أو حيث تعجز الفتيات عن الوصول إلى التعليم. ويزيد الاختلال النسبي في العمر والسلطة بين الزوج والزوجة من خطر العنف العائلي، ترافقه شرعية الجماع مع الفتيات اللواتي "بلغن سن البلوغ" بالكاد، ويشمل الاعتداء الجنسي على الأطفال كممارسة[957] .

622. يرتبط العنف القائم على نوع الجنس الذي يرتكبه من هم خارج الأسرة ضد النساء والطفلات بنظام الوصاية. فعندما يُرتكب هذا العنف من جانب رجال من خارج الأسرة، يتعرض شرف "الأوصياء" الذكور واحترامهم للذات وأمنهم العاطفي للخطر. وهذا يجلب وصمة العار،

[953] Ibid, UNDP 2018, Hussein 2011. Marta Colburn, Gender and Development in Yemen, Oxfam and Friedrich Ebert Stiftung, 2002.

[954] مصادر سريّة في الملف.
Ibid, Colburn 2002. Saferworld, "Women Nowadays do Anything" 2017; ILO, Labour Market and Demographic Trends in Yemen, 2014. CARE "Rapid Gender Analysis of Yemen", 2015. Oxfam-CARE-GenCap "Gender and Conflict Analysis in Yemen", 2016; Also see the following on gender and Muhamasheen, Somalian and Ethiopian communities in Yemen Witness. GBV Witness, "Taking on Discrimination and Violence against Women in Yemen, Breaking the Silence Documentary" 2010, available at: https://gbv.witness.org/taking-discrimination-violence-women-yemen/ . Marina de Regt, "Refugee, woman and domestic worker: Somali women dealing with dependencies in Yemen", African and Black Diaspora: An International Journal, 2010. Marina de Regt, "Ways to Come, Ways to Leave: Gender Mobility and (Il) legality Among Ethiopian Domestic Workers in Yemen", Gender and Society 24(2):237-260, 2010.

[955] مصادر سريّة في الملف.
Colburn 2002. CARE "Yemen Program Approach Situation Analysis", 2014.

[956] UNDP 2018. Hussein 2011. Colburn 2002.

[957] لمزيد من التفاصيل حول استنتاجات الفريق، أنظر الفصل حول حماية الأطفال.

والمخاطر المترتبة على وضعهم تعني أن هؤلاء الرجال ينظمون بشدة الحياة الجنسية الخاصة بالنساء والفتيات[958] . في سياق عدم المساواة وعدم التمكين المستشريان، تصبح المرأة أو الفتاة معتمدة اعتماداً نفسياً على الرجل، والعديد من النساء يكتمن هذه الوصمة والخوف من العار، مما يجعلهن أكثر عرضة للخطر، إما من جانب "الأوصياء" الذكور الذين يمارسون السلطة عليهن، أو عندما يفقدن دعمهم لهنّ. تؤدّي هذه العوامل إلى إدامة دورات الوصم بالعار، والمعايير الجنسانية السلبية، والضعف والعنف القائم على النوع الجنساني. علاوة على ذلك، هذه العوامل تمكّن الرجال اليمنيين في مواقع السلطة من استخدام الجنس والنوع الجنساني للسيطرة على النساء والفتيات، وتجعل النساء والفتيات، والذكورة والحياة الجنسية للذكور، أهدافًا بالوكالة يستهدفها أطراف النزاع.

623. اليمن بلد فيه تنوّع، وقد تمّ بناء العادات والتقاليد والقوانين الخاصة به مع مرور الوقت وتطبيقها بطرق مختلفة في مختلف المجتمعات والمناطق والعائلات. تاريخيا، وجدت بعض النساء طرقا لتمكين أنفسهن بالرغم من هذه المعايير. فاليمن معروف بقياداته النسائية على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك ضمن لجان الوساطة القبلية والمنظمات غير الحكومية. في كانون الثاني / يناير 2014، وضع مؤتمر الحوار الوطني بقيادة نساء ورجال في اليمن، توصيات لإلغاء العديد من هذه العادات والقوانين التمييزية. وقد جلب ذلك أملاً جديداً للمرأة في اليمن، ولكن بسبب النزاع الذي نشب بعد ذلك بوقت قصير، لم يتم سن هذه التدابير[959] .

3. تأثير الصراع على معايير النوع الجنساني

"تزوجنا في نفس الشهر الذي احتُجز فيه. كان المعيل الوحيد لأمه وأخواته ولي. اختفاؤه ترك أثراً كبيراً من الناحية العاطفية والمالية. يجب أن أبقى على قيد الحياة وأن أتأكد من بقاء أسرته، لذلك تعلّمت كيفية صنع المجوهرات محلية الصنع بمواد منزلية وبدأت ببيعها في الشوارع."

زوجة أحد ضحايا الاختفاء القسري، اختفى لأكثر من سنة[960]

624. من العام 2014 إلى العام 2019، بينما كان 82 بالمئة من المصابين بشكل مباشر بسبب القتال من الرجال والأولاد، أثرت الأزمة الإنسانية والانتهاكات ذات الصلة التي ضربت المرافق الصحية، والتغذية والإسكان الآمن، بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. فمن بين الـ 24.1 مليون يمني الذين يحتاجون إلى الحماية أو المساعدة الإنسانية، 18.2 مليون هم من النساء والأطفال.[961] ومن بين 3.3 مليون نازح حاليا، 83 بالمئة هم من النساء والأطفال، مع حوالي

[958] Fatima Mernisi, Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in Muslim Society, Saqi Books, 2011, Chapter 2. Colburn 2002.

[959]

[960] مصادر سريّة في الملف.

[961] IOM, UNHCR, OCHA Multi-Cluster Locations Assessment Yemen, 2018.

53 بالمئة من النساء والفتيات. [962] نتيجة لذلك، في عام 2019، أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن معظم الأسر الآن تقودها إناث، حيث أن 21٪ من الأسر تقودها فتيات دون سن 18، وهن أكثر عزلة وعرضة للفقر بسبب عدم المساواة وعدم التمكين الاقتصادي المستشريين.[963] هذه الحالة من الضعف تشمل جميع أفراد الأسرة. علاوة على ذلك، تعدد الزوجات يعني أن إصابة رجل واحد يمكن أن يكون له آثار عبر العديد من الأسر. وقد وثق فريق الخبراء حالتَي اغتيال حيث ترك الرجلان المتوفيان وراءهما سبع زوجات يقمن برعاية الأطفال وقد وجدن أنفسهنّ فجأة ضعفاء اقتصادياً.[964] بالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن رفض الأقارب الذكور العمل في مهن ذات دخل منخفض يعتبرونها غير مناسبة للرجال والفتيان. إن الضغط الاجتماعي المعياري للمحافظة على تبعية المرأة على أولياء الأمور الذكور يزيد بالفعل من خطر بقاء النساء والفتيات في علاقات مسيئة واستغلالية، ومن المرجح أن يزيد من هذا الأمر تعرضهن المتزايد للضعف بسبب الحرب. هذه العوامل، وبخاصة النزوح وما يرتبط به من نقاط ضعف، وضعت أعباء اجتماعية اقتصادية كبيرة على النساء والفتيات[965].

625. أخبرت نساء من خلفيات أقل ضعفا فريق الخبراء بأنهن خُوّلن للاضطلاع بهذه المسؤوليات الجديدة، حيث حرصن على تأمين العمل لأنفسهن من خلال العمل الحر، مثل بيع الأشياء في الشوارع أو العمل في الزراعة[966]. أكّدت عدة نساء من النساء الأكثر عرضة للخطر لفريق الخبراء، وهذا يتماشى مع نتائج عدد من الدراسات الاستقصائية الثانوية ومجموعات التركيز الموثوقة، أن هناك اعتماد متزايد على استراتيجيات التعامل السلبية، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال وزواج الأطفال [967].

"يجب أن أطعم طفلي ورعايته بطريقة ما، ولم يعد لدي أي عمل. بدأت أذهب مع أي رجل يدفع لي ثمن الحليب والحفاضات للطفل. لقد فكرت في الانتحار. انا بحاجة الى مساعدة ".

ناجية من العنف الجنسي والاستغلال[968]

[962] UNFPA, Humanitarian Response in Yemen, 2019; OCHA, Humanitarian Needs Overview, 2019 Page 42 and OCHA-IOM-UNHCR Task Force for Population Movement, 2019.

[963] Ibid, UNFPA, Humanitarian Response in Yemen, 2019. Oxfam-CARE-GenCap "Gender and Conflict Analysis in Yemen" 2016.

[964] مصادر سريّة في الملف.

[965] مصادر سريّة في الملف.
Saferworld 2017. Brigitte Rohwerder, "Conflict and Gender Dynamics in Yemen", Institute of Development Studies, 2017. See also Section 5 below.

[966] مصادر سريّة في الملف.

[967] مصادر سريّة في الملف.
Oxfam-CARE-GenCap 2016. Oxfam "Yemen's Shattered Food Economy and its Impact on Women" 2019. Marie-Christine Heinze and Sophie Stevens "Women as Peacebuilders in Yemen", Yemen Polling Centre, 2018, available at: http://www.sddirect.org.uk/media/1571/sdd_yemenreport_full_v5.pdf.

[968] مصادر سريّة في الملف.

626. ذكر شهود أن أنظمة القانون العرفي الأبوية والعادات التمييزية المرتبطة بها قد عاودت الظهور خلال الفترة 2016-2019 في المناطق التي أصبحت تحت تأثير سلطات الأمر الواقع والحكومة والقوات المدعومة من الإمارات العربية المتحدة. هذا الأمر اصبح شائعاً في عدن والمناطق الجنوبية، وداخل صنعاء، علماً بانه سبق وأن تم التخلص منه. الرجال المسلحون من المناطق الريفية، وكثير منهم من القبائل ويتمتعون بمزايا الأعراف الراسخة، تمّ تمكينهم من جانب أطراف النزاع. عندما وصلوا إلى المناطق وتولّوا السيطرة، أحضروا معهم قواعد أبوية. وأدى تقويض الأطراف لهيمنة الدولة إلى استبدال الدولة باللجان القبلية. عادت وبرزت عادات وقوانين خاصة بالنساء والفتيات تفرض عليهن السفر مع ولي أمر، فضلاً عن فرض قيود على الملابس وعقوبات لعدم ارتداء النقاب، وإعادة ظهور جرائم "الفجور" التي كان قد تم التخلص منها في عدن والمراكز الحضرية[969].

627. منذ عام 2016، فرضت سلطات الأمر الواقع بشكل متزايد القواعد والقوانين الأبوية، مع تفسير صارم، من خلال استخدام مؤسسات الدولة ومن خلال الخطاب العام، كوسيلة للسيطرة على النساء والفتيات والحدّ من مشاركتهن السياسية. في عام 2018، بدأت النساء بتنظيم مظاهرات عامة ضد سلطات الأمر الواقع في صنعاء بسبب مخاوف من تعرّض الرجال للقتل أو الاحتجاز بشكل أكبر. منذ عام 2018، فرضت سلطات الأمر الواقع في الوقت نفسه قوانين تلزم المرأة بالتنقّل برفقة محرم كوصي، فضلاً عن فصل الرجال والنساء غير المتزوجين. كما هددوا أو أغلقوا الشركات التي لم تطبق هذه المتطلبات، مما قلّل من مساحات الحوار الإيجابي والتفاهم بين الرجال والنساء[970].

628. في العامين الأخيرين، اتهمت أطراف النزاع النساء بالدعارة والاختلاط والفجور باستخدام مصطلحات مهينة كجزء من تهديداتهم العامة ومضايقتهم ضد المعارضين. في صنعاء، استخدمت سلطات الأمر الواقع مثل هذه التهديدات والمضايقات عند قمع المظاهرات العامة التي تضمّ نساء ووجهت مثل هذه الاتهامات ضد النساء كوسيلة لـ "إضفاء الشرعية" على الاحتجاز التعسفي للنساء والفتيات. في اليمن، مثلُ هذه الاتهامات والاعتقالات العامة لها عواقب وخيمة على النساء والفتيات، وتعمّق وصمة العار المفروضة أصلاً على النساء العاملات خارج المنزل. هذا يؤدي الى تطبيع استخدام هذه الإساءة المزرية، بما في ذلك نشر تصوّر عن النساء والفتيات على أنهن عاهرات محتملات، وتعزيز الفكرة الأبوية المتمثلة في أن سلوكهن وحياتهن الجنسية تتطلب سيطرة الأوصياء الذكور. كل هذا يزيد من مخاطر العنف المنزلي، ويثني النساء والفتيات عن الحركة خارج المنزل، ويمنع مشاركتهن في المجالين الاقتصادي والسياسي[971].

[969] مصادر سريّة في الملف. Saferworld 2017.
[970] مصادر سريّة في الملف.
[971] أنظر الجزء (هـ) أدناه.

629. أفاد شهود أنه من المتوقع الآن من الرجال والفتيان التصرّف بعنف، بوصفهم مقاتلين وأوصياء، بطريقة لم يكونوا عليها قبل النزاع. ويعود ذلك أولاً إلى عودة الأعراف والقوانين القديمة، مما يفرض هذه التوقعات على الرجال، ويرتبط بضغط الأقران للمشاركة في "المجهود الحربي". في الوقت نفسه، تسببت الأزمة الإنسانية في إضعاف الرجال والفتيان اقتصادياً مع محدودية فرص العمل[972] . في الفترة 2015-2019، تمكنت أطراف النزاع من ايجاد منفذ لهم من خلال التجنيد، فيما تمّت عسكرتهم من خلال الخطابات الدينية والبطريركية[973].

"أصبح الرجال وقوداً للحرب، فهم لا يريدون القتال بالضرورة، لكن ليس لديهم خيار، إما لأنهم مجبرون على القتال، أو يشعرون بالضغط للقيام بذلك ليكونوا رجالاً صالحين للعائلة، أو لأنهم يفضلون القتال بدلاً من أن يموت أطفالهم من الجوع."

امرأة ناشطة في مجال مكافحة العنف على أساس الجنس تعمل مع الرجال والأولاد[974]

630. منذ بداية النزاع، شكّلت الأطراف ودعمت مجموعات مسلحة من الرجال والفتيان غير المدربين، ثم وضعتهم في مناصب قوة نسبية للقيام بمهام مدنية في مناطق منزوعة السلاح سابقًا. وتشمل هذه المجموعات الحزام الأمني وقوات النخبه الشبوانيه والنخبة الحضرمية، والميليشيات التابعة للحكومة، واللجان الشعبية التابعة للحوثيين، الذين حلوا محل قطاع الأمن المدني. الى جانب زيادة حالات الضعف هذه، فقد زاد خطر الاختطاف والعنف الجنسي بحق النساء والفتيات [975]. وأدى انتشار الأمن إلى تقليص الحريات الأساسية للنساء والفتيات، بما في ذلك حرية الحركة، والى ثنيهن عن التحرك في الأماكن العامة، مع تشجيع النساء اللواتي كان لديهن خيار رفض ارتداء الحجاب على ارتدائه، سواء بمحض إرادتهن أو كسبب منطقي يستخدمه أقاربهن الذكور لمنعهن من الاستقلال عنهم[976].

631. لقد أثر الاضطراب في التعليم، والفقر، والبطالة الجماعية، وزيادة حالات الصحة العقلية، بما في ذلك الاكتئاب، على الرجال والأولاد أيضا.[977] فإلى جانب إعادة إرساء العادات التمييزية، وتفاقم الذكورة السامة والإفلات من العقاب، وعرقلة برامج التوعية وتغيير السلوك لدى الرجال والفتيان، تزايد خطر استخدام الرجال للعنف العائلي للحفاظ على سيطرتهم داخل الأسر وللتعويض

[972] مصادر سريّة في الملف.Saferworld 2017. Rohwerder 2017.
[973] مصادر سريّة في الملف. لمزيد من التفاصيل حول استنتاجات الفريق بشأن تجنيد الأطفال، أنظر فصل تجنيد الأطفال.
[974] مصادر سريّة في الملف.
[975] كما تدل استنتاجات فريق الخبراء في هذا الجزء من فصل العنف القائم على النوع الجنساني. أنظر أيضًا Saferworld 2017.
[976] مصادر سريّة في الملف.
[977] مصادر سريّة في الملف.
Sanaa Centre for Strategic Studies "The Impact of the Conflict in Yemen on Mental Health", 2019.

عن فقدان سيطرتهم الاقتصادية وتغيير أدوار الجنسين [978]. وتزيد هذه العوامل مجتمعة من الخطر الطويل الأجل لجيل المستقبل من الرجال والفتيان المستعدين لإدامة العنف القائم على الجنس والتمييز الأوسع ضد النساء والفتيات.

632. عملت المرأة اليمنية في قطاع الأمن قبل الصراع وما زالت تعمل لدى كلا الجانبين. في 2017-2019، شكلت سلطات الأمر الواقع في صنعاء قوة أمنية جديدة للنساء تعمل بهدف واضح مفاده قمع المشاركة السياسية للمرأة وارتكاب انتهاكات بحقها. وتتألف قوة الأمن النسائية هذه، والتي يشار إليها في الخارج باسم "الزينبيات"، من العديد من النساء اللواتي انضممن بموافقة منهن إلى هذه القوات لتحقيق مكاسب مالية أو لأسباب شخصية.[979] مطلوب مزيد من التحقيق لمعرفة ما إذا تم إكراه أو استغلال هؤلاء النساء[980].

633. إنّ عودة المعايير التي تتحكم بالحياة الجنسية، والتأثير الاستقطابي للنزاع، واستهداف من يُنظر إليهم على أنهم لا يتفقون مع المعايير المجتمعية المحافظة، ساهمت كلها في خلق بيئة صعبة أصلاً بالنسبة للأشخاص الذين ليسوا متباينين جنسياً. فالتمييز ضد مجتمع الميم في اليمن يسبق النزاع. بموجب قانون العقوبات اليمني، المثلية الجنسية يعاقب عليها بالإعدام. منذ ظهور النزاع في عام 2014، ذُكر أن المثليين جنسياً تعرضوا لمزيد من عمليات القتل والتهديد والعنف الجنسي من قبل أفراد المجتمع [981]. وليس معروفاً إذا كانت الأطراف المتصارعة قد ارتكبت مباشرة أعمال عنف أو مضايقة ضد مجتمع الميم؛ وهذا يتطلب مزيدا من التحقيق.

4. تأثير النزاع على الحماية والعدالة الجنائية

634. قبل النزاع ، كانت النساء والفتيات يحصلن على بعض الحماية من العنف القائم على نوع الجنس وعلى دعم العدالة الجنائية لهن بفضل النشاط المستمر من جانب الشبكات المجتمعية المحلية التي تقودها نساء. منذ عام 2017، تعترض سلطات الأمر الواقع في صنعاء بانتظام أنشطة الحماية أو زيادة الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس تقوم بها هذه المنظمات المحلية أو الدولية. ترفض مؤسسات سلطة الأمر الواقع السماح ببرامج الحماية والتوعية على العنف القائم على النوع الجنساني، حيث تتم مضايقة وتهديد الموظفين، واتهامهم بالدعارة، والإغارة على أماكن عملهم، واحتجاز موظفيهم. وقد أدى ذلك إلى تفكيك شبكات الحماية والوقاية، وتعريض النساء والفتيات لمزيد من الخطر والضرر، مع إثنائهن عن متابعة المساءلة، ومنع التدابير طويلة الأجل لمكافحة العنف القائم على النوع الجنساني [982]. كما تلقى فريق الخبراء تقارير عن قيام أفراد الجماعات المسلحة في

[978] مصادر سريّة في الملف.
[979] مصادر سريّة في الملف. لمزيد من التفاصيل، أنظر أيضًا الفصل عن الحياة في صنعاء والمناطق الأخرى تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع.
[980] مصادر سريّة في الملف.
[981] مصادر سريّة في الملف. http://www.ipsnews.net/2013/08/no-place-for-gays-in-yemen/.
[982] مصادر سريّة في الملف.

المحافظات الجنوبية الخاضعة لسيطرة الحكومة والإمارات العربية المتحدة بمضايقة العاملين في مجال الحماية[983] .

635. وصلت فريق الخبراء تقارير عن انهيار دعم نظام العدالة الجنائية لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس منذ اندلاع النزاع، وأن أجهزة إنفاذ القانون داخل الحكومة والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع قد رفضت في فترة 2018-2019 التحقيق في قضايا العنف القائم على نوع الجنس ومحاكمة مرتكبيها. وفي بعض الحالات التي تم التحقيق فيها، أعيد تحويل الضحايا الى ضحايا من جديد، وحيث يتم الإعلان عن الحالات، تم استخدام ذلك أحياناً كأداة سياسية [984]. في حالات العنف الجنسي التي وثقها فريق الخبراء، وقد ارتكبها المقاتلون، أو حراس المعتقلات أو قوات إنفاذ القانون، لم يُقدّم أي من الجناة إلى العدالة. علاوة على ذلك، لم يتلق فريق الخبراء أي معلومات تشير إلى أن انتهاكات العنف القائم على نوع الجنس المحددة في تقريره لعام 2018 قد تم التحقيق فيها ومعالجتها من قبل الأطراف التي تُعتبر مسؤولة عنها.

636. في حالتين في عدن، أفادت التقارير أن موظفي إنفاذ القانون اللذين كانا من الجناة قد تزوجا من الناجيتين من العنف القائم على نوع الجنس[985] . وفي حالة أخرى في عدن، تم اغتصاب ابنة إحدى الامهات التي، ولدى إبلاغ الشرطة بذلك، قوبلت بتهديدات واغتُصبت هي نفسها. [986] في حالات اختطاف للفتيات في صنعاء، منعت سلطات الأمر الواقع التحقيقات، وحمت الجناة، وحوّلت الناجين مجدداً الى ضحايا.[987] مع عودة الأعراف والقوانين القديمة، قد تحصل زيادة الاعتماد على الأشكال التقليدية للوساطة وعلاج للعنف القائم على النوع الجنساني، مثل التعويض المادي للأقارب الذكور [988]. هذه الوساطة تديم عدم المساواة، وتقوض الثقة في آليات الحماية والمساءلة، وتضمن بقاء الانتهاكات غير موثقة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ندرة الخيارات أمام الناجين والأسر لطلب الانتصاف والحماية والمساءلة.

5. العنف على اساس النوع الجنساني

637. تتعرض النساء والفتيات كما الرجال والفتيان، نتيجة للنزاع والسياق المعياري، لخطر جميع أشكال العنف على اساس النوع الجنساني. كان العنف القائم على النوع الجنساني مستشريًا وواسع الانتشار قبل النزاع، وخاصة العنف المنزلي وزواج الأطفال.[989] أفادت عدد من الدراسات

[983] مصادر سريّة في الملف.
[984] مصادر سريّة في الملف.
[985] مصادر سريّة في الملف.
[986] مصادر سريّة في الملف.
[987] مصادر سريّة في الملف.
[988] مصادر سريّة في الملف.
[989] مصادر سريّة في الملف.
Oxfam-CARE-GenCap 2016. United Nations Inter-agency Network on Violence Against Women, "Country Assessment on Yemen", 2010.

الاستقصائية الثانوية الموثوقة والمقابلات ومجموعات التركيز، التي تمثل النساء في عدد من المحافظات ، أن أعلى خطر للعنف القائم على اساس النوع الجنساني بين النساء والفتيات في اليمن كان بين عامي 2016 و2019 هو العنف العائلي الذي يرتكبه أفراد الأسرة، وأن هذا كان في زيادة انتشار خلال النزاع.[990] منذ ظهور الحرب، وثّق صندوق الأمم المتحدة للسكان ارتفاعًا مستمرًا في الناجيات اللواتي يصلن إلى خدمات العنف القائم على النوع الجنساني، على الرغم من العوائق المتعددة التي تحول دون الإبلاغ والتحديات المتزايدة التي تواجه هذه الخدمات، مع ارتفاع يصل إلى 70 بالمئة في بعض المحافظات[991]. في الفترة 2018-2019 ، قدّر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 3 ملايين امرأة وفتاة معرضات لخطر العنف القائم على النوع الجنساني، وأن 120،000 امرأة وفتاة معرضات لخطر القتل نتيجة لأشكال مختلفة من العنف[992] .

أ) النزوح

638. يمثل النزوح غير المتناسب للنساء والأطفال عامل خطر رئيسي لجميع أنواع العنف القائم على النوع الجنساني ، سواء في بيئات مضيفة أكثر أمناً أو في تجمعات سكانية غير آمنة وغير رسمية. في اليمن، لجأ ثلث النازحين على الأقل إلى المباني العامة والمهجورة مع وجود عوامل حماية محدودة، ولا يوجد نظام رسمي للمخيمات. بالإضافة إلى ذلك ، عادت العديد من النساء والفتيات النازحات البالغ عددهن مليون شخص إلى منازلهن ليجدن أماكن غير آمنة[993] . خلال الفترة 2018-2019 ، تلقى الفريق تقارير لم يتم التحقق منها عن عنف جنسي ، بما في ذلك الاستغلال الجنسي المرتكب ضد النازحين داخليا من قبل مرتكبين مرتبطين بعدة أطراف في النزاع، وكذلك إدارة المخيمات، والمجتمعات المضيفة، وغيرهم من النازحين [994].

ب) العنف الجنسي ضد الأشخاص المهمشين

639. في المجموع ، تحقق الفريق من 37 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الفترة من 2016 إلى 2019 ضد أفراد المجتمعات الضعيفة والمهمشة على أيدي الجماعات المسلحة في جنوب اليمن.[995] وكان هذا يتألف من اغتصاب 19 امرأة مختلفة، وستة أولاد، وفتاة واحدة، ومحاولة اغتصاب فتاتين وامرأة، والاعتداء الجنسي على رجل وصبي، وخطف ست نساء كرهائن. وتضمن ذلك الاغتصاب المهبلي والشرجي والشفوي، بما في ذلك الاغتصاب بالعضو الذكري

[990] مصادر سريّة في الملف.
Heinze and Stevens 2018. Oxfam-CARE-GenCap 2016.
[991] UNFPA, Gender-Based Violence Information Management System, 2018.
[992] UNFPA, Humanitarian Response in Yemen, 2019. UNFPA, Monthly Situation Report, April 2019.
[993] مصادر سريّة في الملف.
OCHA, Humanitarian Needs Overview, 2019.
[994] مصادر سريّة في الملف.
[995] لمزيد من المعلومات حول استنتاجات فريق الخبراء، أنظر الفصل حول السيطرة على عدن والجنوب (2016-2019).

والاغتصاب بالأشياء، والاغتصاب الجماعي، واستخدام الأسلحة. وقد وقع عدد من هذه الأحداث في مرأى من الآخرين، بما في ذلك أفراد الأسرة.

640. كانت 24 من هذه القضايا ضد اللاجئين والمهاجرين من أصل صومالي أو إثيوبي ، وست منها ضد أفراد من مجتمعات "المهمشين" ، وثلاثة ضد أولئك الذين ينتمون إلى أصول إثنية أو طائفية غير محددة من اليمن ولكن لديهم نقاط ضعف محددة أخرى. الجناه مرتكبي هذا العنف الجنسي ، هم أعضاء في الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وافراد من اللواء المدرع الخامس والثلاثين، والذين كانوا سابقًا ضمن ميليشيات المقاومة وتم ضمهم من قبل الحكومة إلى قواتها في الفترة بين 2016-2019 دون أي تدريب أو تدقيق أو إشراف داخلي وقامت الحكومة اليمنيه والإمارات العربية المتحدة بوضع هؤلاء الاشخاص في مناصب السلطة والقوة ضد السكان الأكثر ضعفا وبشكل متزايد الضعفاء الذين يحتاجون إلى الحماية.

641. تحدثت اللاجئات والمهاجرات إلى الفريق عن الفقر، وعدم الحصول على سكن آمن، والسلوك العدواني المستمر لقوات الحزام الأمني ضد مجتمعهن، والعبء العقلي لسنوات من التمييز ، وفي بعض الحالات ، النجاة من الاغتصاب المتكرر. وكانت بعض الأمهات العازبات نتيجة لعمليات الاغتصاب هذه ، تحدثن عن وصمة العار التي فرضها عليها المجتمع المضيف اليمني [996]. وتحدث أشخاص من مجتمع "المهمشين" عن تصور المجتمعات غير "المهمشة" لهم بأنهم بمثابة عبيد مما يعني أن الإساءة إليهم كانت أكثر قبولاً [997]. في إحدى الحالات ، تضمن ذلك لغة تعسفية ومهينة استخدمها الجناة خلال العنف الجنسي، تشير إلى أن المرأة "مختلة جنسيا" ووصفها بمصطلح "الأخدام" [998]المحتقر. والأعراف والقوانين الموصوفة أعلاه تتضمن مفهوم أن النساء والأطفال من أفريقيا وأصول "المهمشين" هم "أقل قيمة" من تلك التي من القبائل اليمنية، ويعني أن هذه المجموعات لا تحصل على نفس الحماية عن طريق التوسط القبلي، وتمكين الجناة والمساهمة في الإفلات من العقاب.

642. وبالنظر إلى الأدلة التي تم الحصول عليها، والمكانة المهمشة لهؤلاء الناجين في اليمن، والدور الجنساني السائد "للوصاية" للرجال عليهن وعلى النساء بشكل عام ، في سياق الإفلات من العقاب على نطاق واسع بالفعل ، لدى الفريق أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني وافراد من اللواء 35 المدرع تستهدف الضحايا على أساس طائفتهم أو طبقتهم أو أوضاعهم المهمشة الأخرى. علاوة على ذلك ، في عام 2019، كانت نسبة متزايدة من النساء والأطفال عرضة للخطر وعرضة للعنف القائم على نوع الجنس، وقامت قوات الحزام الأمني باحتجاز واسع

[996] لمزيد من النقاش حول النساء من أفريقيا ومجتمعات المهمشين، أنظر أعلاه الفصل 2 حول وضع النساء والفتيات في اليمن.
[997] مصادر سريّة في الملف.
[998] مصادر سريّة في الملف. مصطلح شائع في الدلالة عن أعضاء مجتمعات المهمشين، ويُستخدم هذا المصطلح " الأخدام" في سبيل تحقيرهم.

النطاق للمهاجرين بمن فيهم النساء والأطفال، وتلقى فريق الخبراء تقارير عن العنف الجنسي من قبل الجماعات المسلحة المرتبطة في المناطق المجاورة وضد النازحين. كما تواصل الأطراف نشر جماعات مسلحة مماثلة في جنوب وغرب اليمن [999].

643. يلزم إجراء مزيد من التحقيقات بشأن حجم وطبيعة هذا العنف الجنسي المستهدف الذي ترتكبه هذه الجماعات وغيرها من الجماعات المسلحة في المجتمعات المهمشة، بما في ذلك النازحون، الخاضعين لسيطرة الحكومة، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطات الامر الواقع.

ج. العنف الجنسي في الاعتقال

"في كل مرة لم أعترف أو لم أقل شيئًا بالطريقة التي يريدونها بالضبط قام بإدخال عضوه الذكري في فمي. لم يكن لدي أي دعم نفسي ولم أرى أي طبيب. ما زلت متضرراً للغاية."

معتقل سابق في قاعدة البوريقه التابعة للتحالف[1000]

644. وخلال الفترة من 2016 حتى 2019 استخدمت أطراف النزاع العنف الجنسي في الاعتقال للتعذيب والإيذاء الجسدي والصدمات والإهانة ولإخضاع المعتلقين. تحقق الفريق من 23 حالة عنف جنسي رهن الاعتقال لدى عدة أطراف.

645. ويشمل ذلك 12 حالة عنف جنسي في مرافق الاعتقال التابعة لسلطات الأمر الواقع بما فيها العنف الجنسي ضد خمس نساء وستة رجال وفتى واحد. في الحالات المتعلقة بالرجال والأولاد، تم ضرب الخصية أو ربطها أو تعليق أشياء ثقيلة عليها، وتم استخدام العُري القسري. في حالة واحدة من النساء، تم الاعتداء عليها على الفرج من خلال ملابسها. كما كانت هناك تهديدات بالاغتصاب، وتهديدات لاغتصاب زوجات المعتقلين، فضلا عن تقارير لم يتم التحقق منها حول اغتصاب فتيان [1001].

646. ويشمل ذلك أيضا ما لا يقل عن 12 حالة اغتصاب لستة رجال وفتى واحد في مرافق الاعتقال التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فضلاً عن اعتداءات جنسية أخرى ، وعُري قسري. تعرض المعتقلون للاغتصاب شفهياً وشرجيا، بما في ذلك الاغتصاب بالعضو الذكري والاغتصاب بالأشياء والاغتصاب الجماعي. وشملت الاعتداءات الجنسية ضرب خصيات المحتجزين[1002]. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2018، تحقق الفريق من أنه في آذار/ مارس 2018

[999] مصادر سريّة في الملف.
Amnesty International "Taiz: Authorities Must do More to Tackle Child Rape and Abuse under Militia Rule", March 2019. See also the Aden and the South and West Coast Fighting Chapters.
[1000] مصادر سريّة في الملف.
[1001] لمزيد من التفاصيل، أنظر أيضًا الفصل عن الحياة في صنعاء والمناطق الأخرى تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع.
[1002] لمزيد من التفاصيل حول استنتاجات الفريق، أنظر الفصل عن السيطرة على عدن والجنوب (2016-2019).

، تم تجريد ما يقرب من 200 معتقل من ملابسهم في مجموعة بينما قام موظفو دولة الإمارات العربية المتحدة بفحص شرجهم عنوة. خلال هذا البحث، تم اغتصاب العديد من المحتجزين بالاصابع وبأدوات وعصي.

647. ذكر المحتجزون أن العنف والتهديدات المستخدمة كانت تتصاعد وأن التهديد النهائي كان الاغتصاب. عندما لم تنجح سلطات الأمر الواقع أو المحققون الإماراتيون بوسائل أخرى ، فإنهم كانوا يسيئون معاملة المحتجزين جنسياً بشدة. في جميع الحالات المذكورة أعلاه ، استخدم العنف الجنسي لإكراه المعتقلين على الإدلاء باعترافات أو للامتثال للمطالب. الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على مرتكبيها هي في المقام الأول وسيلة لكسب السلطة والسيطرة. استخدم المحققون والحراس هذه الأساليب ضد الرجال والأولاد من أجل "خصيهم" وإذلالهم لتحقيق أهدافهم.

د. أخذ النساء كرهائن

648. وفي الفترة 2018-2019، وثّق فريق الخبراء اتجاهاً ناشئاً يتمثل في أخذ النساء والفتيات كرهائن على نحو مستهدف، وهناك حالات تم التحقق منها ارتكبها عدد من الأطراف. قام أفراد في قوات الأمن ومقاتلي الحوثي التابعة لسلطات الأمر الواقع في صنعاء والحديدة باختطاف واحتجاز سبع نساء وفتيات مختلفات لفترات تصل إلى ثمانية أشهر لإجبار الأقارب على قبول مطالبهم. في إحدى الحالات، فعلوا ذلك لإجبار منشق حوثي على الاستسلام. وفي حالات أخرى ، احتجزوا النساء والفتيات بتهمة السفر دون وصي محرم واحتجزوهن كفدية [1003]. في حالة أخرى، اختطف جيش الحكومة اليمنية امرأة وابنها الرضيع لإجبار إرهابي مشتبه به على تسليم نفسه للسلطات، ثم تم إجبار المرأه على طلاق الشخص المشتبه به، مع ما يترتب عليها من آثار عميقة عليها [1004]. إن اختطاف النساء والفتيات يعرضهن لخطر العنف الجنسي ويجلب دلالات ووصمة عار معينة في اليمن، مما يعرضهن لمزيد من خطر العنف القائم على النوع الجنساني.

649. وهناك أيضا تقارير لم يتم التحقق منها عن انتهاكات أوسع نطاقا تتعلق بالاعتقال ضد النساء في مرافق الإعتقال الخاضعة لسيطرة جميع أطراف النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي في الاعتقال. هذه التقارير تتطلب المزيد من التحقيق[1005] .

[1003] مصادر سريّة في الملف.
[1004] مصادر سريّة في الملف.
[1005] مصادر سريّة في الملف.
Marie Christian-Heinze, “Criminal Histories, Arrests and Prison Experiences of Women in Yemen”, Yemen Polling Centre, 2018.

هـ. النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

"الشيء الذي أزعجهم حقًا هو عملي في مجال حقوق المرأة. قالوا لي أن أتوقف ، ضايقوني ثم اعتقلوني. كانت هناك أيام من الاستجوابات المستمرة والابتزاز والاتهامات بالدعارة والتهديدات ضد عائلتي. كان مؤلما عاطفيا ومرهقا. في إحدى الليالي جاء الحارس المسلح. دعاني بـ "الفتاة السيئة" بينما جردني من ملابسي واعتدى علي جنسياً بينما كنت أبكي. كانت أطول وأسوأ ليلة في حياتي."

مدافعة عن حقوق المرأة[1006]

650. قبل أيلول/سبتمبر 2014 ، قادت النساء في اليمن المظاهرات في الشارع بالاضافة الى مطالب بالتغيير التدريجي. بحلول بداية عام 2019، توقف كل هذا تحت سيطرة وإكراه أطراف النزاع.[1007] تحقق الفريق من العديد من انتهاكات العنف القائم على النوع الجنساني بناءً على أدلة تم الحصول عليها من ما لا يقل عن 40 من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيين ، إما استهدافهن أو زملائهن فكان على أساس النوع الجنساني أو بسبب العمل في مجال حقوق المرأة، أو تفاقمه على أساس جنساني. وشمل ذلك المضايقة الجنسية والتهديدات بالاغتصاب واتهامات الدعارة والاحتجاز والاعتداء على مكان سكن المرأه وطردها من العمل والعنف الجنسي. وقعت هذه الانتهاكات خلال الفترة 2015-2019، واستمر وقوع العديد منها على مدار عدة سنوات واستمرت منذ التقرير السابق للفريق. من بين ما ذكر، كانت 20 امرأة على قيد الحياة من هذا الاعتداء في الفترة من تموز/يوليو 2018 إلى حزيران/يونيو 2019. الانتهاكات ارتكبت من قبل جميع أطراف النزاع، ويلاحظ عادة في حالات متعدده توحد اطراف النزاع المتباينة عندما يتعلق الأمر بقمع النساء الناشطات [1008].

"نتيجة للوقوف مع مطالبتنا بمستقبلنا، وإنهاء المجاعة ومنع الأطفال من الموت ، أصبحت أنا وعائلتي الآن عرضة لخطر الاعتقال أو القتل ، وأنا غير قادرة على التحدث إليهم. اضطررت إلى الفرار من البلاد ولا أستطيع العودة إليهم. لقد تم إيقاف تعليمي والآن اعيش كلاجئة ، أكافح من أجل إيجاد طريقة لمواصلة حياتي وتعليمي والحصول على مستقبل."

إمرأة تبلغ من العمر 18 عامًا، شاركت في مظاهرات 6 تشرين الاول/أكتوبر 2018 [1009]

[1006] مصادر سريّة في الملف.
[1007] مصادر سريّة في الملف. كان يوجد شعور مشترك ما بين الناشطات اللواتي تم مقابلتهن. أنظر أيضًا:
Tom Finn, "After the Revolution, The Struggle for Women's Rights in Yemen", Dissent, 2015.
Inclusive Peace and Transition Initiative (IPTI) "Women in Peace and Transition Processes in Yemen", 2018.
[1008] مصادر سريّة في الملف.
[1009] مصادر سريّة في الملف.

651. وفي العديد من الحالات ، قدمت النساء أدلة على حدوث انتهاكات في سلسلة من المظاهرات التي تقودها النساء ضد سلطات الأمر الواقع في صنعاء. حدث ذلك خلال ما لا يقل عن خمسة مظاهرات في عام 2017 واثنان على الأقل في عام 2018 ، حيث تعرضت ما يزيد عن 300 امرأة وفتاة للعنف والترهيب، بما في ذلك كشف النقاب من قبل سلطات الأمر الواقع، وتفاقمت بسبب تهديدات الاغتصاب والاعتداء الجنسي واتهامات بالدعاره[1010] .

652. تم تنظيم مظاهرتين في عدن من قبل أقارب المحتجزات للإفراج عن أفراد عائلاتهم، المظاهره الاولى في عام 2017 والثانيه في عام 2019 ، قوبلت المظاهرتين بالعنف من قبل قوات الحزام الأمني[1011] .

653. تلق الفريق أيضًا تقارير عن وجود اتجاه ناشئ للسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، حيث احتجزت عددًا كبيرًا من النساء على أساس انتمائهن السياسي أو معارضة ملموسه، وتم استخدام التهم الرسمية المتمثلة في الدعارة "لإضفاء الشرعية" على هذا الأمر ومنع النساء الاخريات من المشاركة السياسية. تمكنت المجموعة من التحقق من حالة واحدة لامرأة ظلت مختفية لأكثر من ثمانية أشهر بهذه الطريقة، وكانت لهذه التهم عواقب وخيمة على أسرتها.[1012] وحقق الفريق في قضية أخرى من هذا القبيل وصفت فيها امرأة تعرضها للاغتصاب في مناسبات متعددة على مدى أشهر بعد محاضرات مؤيدة للحوثيين ومحاضرات عن الدين. ووصفت أن الشيء نفسه حدث مع ناشطات أخريات، وذكرت أن هذه الاعتداءات تحدث داخل شبكة أوسع من المنشآت السرية التي تحدث فيها هذه الممارسات[1013].

654. كان للانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع رداً على أعمال النساء المتعلقه بممارسة الحق في حرية التعبير وحرية التجمع، عواقب وخيمة على حقوق المرأة، وأدت إلى إحداث تأثير مخيف وإلى وقف المظاهرات الناشئة التي تقودها النساء في صنعاء وعدن.

و. التأثير على الضحية

"لدي ندوب نفسية. ما زلت أعاني من توتر ما بعد الصدمة وتفكك ذهني وعقلي. بعد مرور أكثر من عام ، ما زلت أشعر بألم في ضلعي عند الذهاب إلى المرحاض، ولا يبدو أن أعضائي تعمل بشكل طبيعي. أنا أيضا مصاب بصدمة نفسية. لم أتمكن مطلقًا من الذهاب إلى الطبيب دون علم أسرتي" .

معتقل سابق[1014]

[1010] مصادر سريّة في الملف.
[1011] مصادر سريّة في الملف.
[1012] مصادر سريّة في الملف. لمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل عن صنعاء والمناطق الأخرى تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع.
[1013] مصادر سريّة في الملف.
[1014] مصادر سريّة في الملف.

655. تعرض الناجون من العنف الجنسي لصدمة شديدة وتدهور في الصحة العقلية والاكتئاب والتفكير بالانتحار وإصابات طويلة الأجل للأعضاء التناسلية والأعضاء الداخلية وغيرها من الأذى الجسدي الخطير. في إحدى الحالات تم تعذيب أحد الناجين من الاغتصاب حتى الموت.

656. وفي اليمن، كانت وصمة العار بالنسبة للناجين وافرد عائلاتهم تشكل مصدر قلق بالغ. إن الكشف عن مثل هذا العنف يهدد بأن يتم نبذهم من قبل العائلات ، وأن يتعرض أفراد الأسرة للضحية مرة أخرى. في كثير من الحالات ، لم يتمكن الناجون من الكشف عن العنف لأي شخص بسبب وصمة العار والخوف من الانتقام، وقد وفر الفريق الفرصة الأولى لهم للقيام بذلك[1015] .

657. قوبل الذين سعوا إلى المقاضاة باللامبالاة والانتقام وعدم الانصاف [1016] . في حالة الناجين من المجتمعات المهمشة ، قد يكون وضعهم عاملاً في رفض الأطراف للتحقيق في القضايا وملاحقتها. لم يُحاسب اي من مرتكبي جرائم أعمال العنف الجنسي التي تم توثيقها في تقارير فريق الخبراء.

658. كما أخبر الناجون الفريق بانهم لم يتمكنوا من الوصول إلى الدعم النفسي الاجتماعي [1017]. وذكر أحد الناجين أنه لم يستطع القيام بذلك بسبب عدم وجود خدمات للعنف الجنسي خاصة بالرجال[1018]. بموافقة الناجين، تمكن الفريق من إحالة 11 شخصا من الناجين للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي. ودعا بعض الناجين إلى الحصول على تعويضات مالية ، مشيرين إلى أنه على الرغم من أنه لا يمكن أن يعوضهم بالكامل، إلا أنه سيساعد على إعادة بناء حياتهم وحياة أسرهم [1019].

6. التأثير على المشاركة السياسية

659. هناك تقاليد قوية باليمن فيما يتعلق بالناشطات والقائدات على جميع مستويات المجتمع. إن إدراك مشاركتهن الكاملة كعاملات للعدالة والتغيير أمر أساسي لتحقيق العدالة للجميع ومنع النزاعات في المستقبل [1020]. تلقى فريق الخبراء تقارير من الناشطات والقيادات تدرك أن إنشاء المجموعة الاستشارية النسائية (WAG) لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة كان خطوة مهمة في عملية لا يزال يسيطر عليها الرجال ، رغم ان هذه المجموعه تلعب دورًا استشاريًا فقط [1021].

[1015] مصادر سريّة في الملف.
[1016] أنظر أيضًا الفصل 4 أعلاه.
[1017] المرجع نفسه.
[1018] مصادر سريّة في الملف.
[1019] مصادر سريّة في الملف.
[1020] مصادر سريّة في الملف.
IPTI 2018; UK Foreign and Commonwealth Office (FCO), Oxfam, International Alert (IA), "Research on Gender Justice, Conflict and fragility in MENA", 2017, Page 102-104. Saferworld "Women Nowadays Do Anything", 2017, page 14.
[1021] مصادر سريّة في الملف.

660. في مواجهة الاتجاه العام لقمع المدافعات عن حقوق المرأة وتقليص مساحة المشاركة السياسية، بغض النظر عن الاطراف المتنازعه، تمكنت بعض النساء من اغتنام مساحات محدودة ولكن حاسمة للمشاركة السياسية. اتخذت النساء زمام المبادرة في التوسط للإفراج عن مئات المعتقلين على المستوى المحلي والاستراتيجي حيث فشلت الأطراف المتنازعه في ذلك [1022]. تلعب مجموعات التضامن التي تقودها النساء والشبكات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية المحلية على المستوى الشعبي دورًا رئيسيًا في الوساطة في النزاعات والحماية والأدوار الإنسانية [1023].

661. وقبل الصراع ، في الفترة 2011-2014 ، قادت النساء والفتيات مطالب التغيير المجتمعي التدريجي لجميع اليمنيين. شاركت النساء في مؤتمر الحوار الوطني (NDC) وفي مفاوضات مباشرة مع أولئك الذين سعوا للحفاظ على العادات التمييزية. لقد لعبت المرأه دورا بارزاً في اعداد مسودة دستور عام 2015 وساهمت في الغاء أجزاء من قانون الأحوال الشخصية، وقوننت حقوق المساواه، وفرضت حداً أدنى لسن الزواج و وأقرت كوته نسائيه 30 بالمئة في الحكومة. تظل هذه الأحكام غير منفذة من قبل أطراف النزاع. [1024] في عام 2019، قام أحد الشهود الذين قاموا أيضًا بالمشاركة بمؤتمر الحوار الوطني بإبلاغ الفريق بما يلي.

والآن أرى أنه كان من المحتم أن يتدخل الحوثيون أو شخص آخر في مرحلة ما. ما كان يجب أن يحدث في ذلك الوقت ان يتم ايجاد حل للنزاع يأخذ بالاعتبار النوع الجنساني. ولكي يكون أي سلام مستقبلي مستداما ، نحتاج إلى قلب "اختلال التوازن بين الجنسين في القوة" من أجل إحلال سلام دائم."

مشاركة في مؤتمر الحوار الوطني

[1025]

7. استنتاجات

662. بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها الفريق في حالات محددة من العنف على اساس النوع الجنساني في هذا التقرير، يجد الفريق أن الحكومة اليمنية وأعضاء التحالف وسلطات الأمر الواقع مسؤولون عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. يوجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن أطراف النزاع انتهكت وفشلت في احترام وحماية حقوق النساء والفتيات بما يتعارض مع المواد 1-3 و 5 و 8 و 13-16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويشمل ذلك الفشل في حماية النساء والفتيات من العنف على اساس النوع الجنساني، والفشل في مقاضاة العنف القائم على

[1022] مصادر سريّة في الملف.
[1023] مصادر سريّة في الملف. FCO-Oxfam-IA 2017 Page 102-104. Saferworld 2017
[1024] مصادر سريّة في الملف.
Afrah Nasser, "In Yemen Women Bear the Brunt", al-Araby, March 2018. Finn 2015. IPTI 2018. https://www.nytimes.com/2015/06/12/world/middleeast/yemen-trials-of-spring.html.
[1025] مصادر سريّة في الملف.

النوع الجنساني وعدم حماية المدافعين عن حقوق المرأة. كما انتهكت أطراف النزاع المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحظر التمييز، بما في ذلك على أساس الجنس، في الحماية المتساوية للقانون. بالإضافة إلى انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المبينة في هذا الفصل، يوجد انتهاك للحق في الحرية والأمن الشخصي، من خلال الاعتقال التعسفي واحتجاز الرهائن [1026]؛ انتهاك حظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة [1027]؛ وانتهاك الحريات الأساسية، ولا سيما الحق في حرية التعبير والتجمع [1028]. ترقى هذه الأفعال أيضًا إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي[1029] وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب المتمثلة في الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الاعتداء على الكرامة الشخصية واحتجاز الرهائن [1030].

663. في آب / أغسطس 2018 ، كان رد التحالف على الفريق فيما يتعلق بادعاءات العنف الجنسي هو أن التحالف ملتزم بجميع الإجراءات القانونية ذات الصلة، وأنه لم يتلق قط ادعاءات تتهم موظفيه بالعنف الجنسي والجنساني، وأن الموظفين كانوا مدربين ومؤهلين وفقا للقواعد العسكرية الدولية. أرسل الفريق أسئلة متابعة إلى التحالف يطلب تفاصيل عن هذه الإجراءات والتدريب. لم يستجب التحالف في وقت كتابة هذا التقرير. علاوة على ذلك، إذا تم الافتراض أن التحالف لم يتلق ادعاءات بمثل هذا العنف قبل آب/أغسطس 2018، فقد قدم الفريق للتحالف وقائع واضحة في تقريره الصادر في آب/ أغسطس 2018 إلى مجلس حقوق الإنسان. يدعو فريق الخبراء التحالف وجميع أطراف النزاع إلى إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وشفافة في النتائج التي ذكرها في تقاريره.

664. يشير الفريق بأن هذه الادعاءات بالعنف القائم على اساس النوع الجنساني، والتي تم التحقق منها في هذا التقرير تمثل مؤشرات على وقوع أعمال عنف إضافية من جانب جميع أطراف النزاع والتي تتطلب تحقيقات إضافية.

VIII. تأثير النزاع المسلح على الأطفال

1. مقدمة

665. يؤثر النزاع المسلح في اليمن تأثير مدمرا على تحقيق الأطفال لحقوقهم الأساسية. وتشمل هذه الحقوق على الحق لـ: الحياة ،البقاء والنمو؛ الحماية من العنف، الإصابة والإيذاء، بما في ذلك

[1026] الفقرة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
[1027] الفقرة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنظر أيضًا لجنة مناهضة التعذيب، الفقرة 2.
[1028] الفقرة 19 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
[1029] الفقرة 3 المشتركة من معاهدات جنيف، المادة 4 من البروتوكول الإضافي الثاني بالتحديد.
[1030] أنظر جرائم الحرب المذكورة في المادة 8 الفقرة (iii)-(i) 2.(c) و (vi) (e) ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي تعتبر أيضا جرائم حرب بموجب القانون الدولي العرفي. أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 90 و93 و96.

العنف الجنسي، وكذلك الزواج المبكر والزواج القسري؛ الحرية والأمن الشخصي؛ عدم التجنيد في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة؛ وكذلك الحق في الصحة والغذاء والتعليم. هذه الحقوق والحماية مكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل (التي سيتم الاشاره اليها لاحقاً بـ "اتفاقية حقوق الطفل")، واليمن طرف فيها[1031]. في حالة النزاع المسلح مثل النزاع في اليمن، يحق للأطفال على قدم المساواة الحصول على الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني العرفي.

2. انتهاكات الحق في الحياة

" لم أجد جثة ابني ، لقد استلمت قدمه فقط، أو ما يمكن أن يكون أشلاء قدمه لدفن شيء رمزي" .

[والد طفل يبلغ من العمر 11 عامًا قُتل خلال غارة جوية شنتها قوات التحالف في 09 أغسطس 2018 في صعدة]

666. وفي جميع حالات الهجمات التي استهدفت المدنيين تقريبا والتي وثقها فريق الخبراء، كان الأطفال من بين الضحايا. لقد قُتلوا وشُوِّهوا بشكل أساسي نتيجة الغارات الجوية ، وأيضًا نتيجة حوادث القصف والقنص. أفاد الأمين العام أنه في الفترة من 1 أبريل 2013 إلى 31 ديسمبر 2018 ، قُتل 776 2 طفلاً (1940 فتى و 787 فتاة و 49 طفلاً غير محدد جنسه) وأصيب 732 4 طفلاً (3490 فتى و 1،242 فتاة) نتيجة النزاع المسلح في اليمن[1032] . علماً أن غالبية ضحايا الأطفال سقطوا بسبب غارات التحالف الجوية ، تليها أعمال الحوثيين.

667. في عام 2016، حذف الأمين العام للأمم المتحدة قوات التحالف كواحد من أطراف النزاع الذي يقوم بقتل وتشويه الأطفال[1033] نتيجةً لبعض التدابير المتخذة في عامي 2016 و2017 للحد من تأثير النزاع على الأطفال. وورد أن ذلك تضمن تغييرات في قواعد الاشتباك وإنشاء فريق مشترك لتقييم الحوادث مكلف بمراجعة جميع الحوادث التي تنطوي على إصابات بين المدنيين وتحديد الإجراءات التصحيحية.

668. يعرب فريق الخبراء عن أسفه لأنه على الرغم من التدابير المذكورة أعلاه ، فقد أشار الأمين العام الى وجود زيادة في عدد ضحايا الأطفال في اليمن في عام 2018 مقارنة بعام 2017.[1034] فعلى سبيل المثال ، في 9 آب/ أغسطس 2018، في سوق منطقة ضحيان، حي مجز، محافظة

[1031] صدّق اليمن على اتفاقية حقوق الطفل في 1 أيار/ مايو 1991.

[1032] United Nations, Report of the Secretary-General on Children and Armed Conflict in Yemen, 3 June 2019, S/2019/453 (hereinafter 'UN Secretary-General Report 2019 - S/2019/453), para 33.

[1033] United Nations, Report of the Secretary-General on Children and Armed Conflict in Yemen, 24 June 2016, A/70/836/Add.1–S/2016/360/Add.1.

[1034] المرجع نفسه.

صعدة، أصاب التحالف حافلة تقل 50 طفلاً على الأقل ، وجميعهم دون سن 14 عامًا ، كانت الحافلة متوقفة على الطريق السريع في السوق. تحقق الفريق من أن الهجوم أسفر عن مقتل 11 صبيا تتراوح أعمارهم بين 10 و 15 سنة كانوا في الحافلة وفي السوق و رجلين على الأقل. كذلك تحقق أنه أصيب ما لا يقل عن 12 صبيا. علماً بأن التقارير التي تلقاها الفريق تشير إلى أن عدد الضحايا أكبر من العدد الذي تم التحقق منه، من بينها تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى مقتل 39 صبيا وجرح 47.

669. ومما يثير القلق بوجه خاص النيران غير المباشرة لأسلحة تُحدث أثرًا واسعًا والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، بما في ذلك الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتأثيرها المقلق على الأطفال.[1035] إن ضعف الأطفال وتركيبتهم تجعلهم أكثر عرضة للوفاة بعد الانفجارات مقارنة بالكبار مما يجعل إعادة تأهيلهم أكثر صعوبة[1036]. تشير التقارير إلى أن عدد ضحايا الألغام الأرضية من الاطفال والموثقة في تقرير الأمين العام قد بلغت 728 ضحية – 149 قتيلاً (123 فتى و 26 فتاة) و 579 جريحاً (478 فتى و 101 فتاة) من 2013 إلى 2018[1037] . على سبيل المثال فبينما كان مقاتلوا الحوثيون – صالح ينسحبوا من عدن ولحج في عام 2015 ، قاموا بزرع ألغام أرضية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتهم في السابق. ففي 24 سبتمبر 2015، في منطقة قبيطة في لحج، داس طفل يبلغ من العمر 13 عامًا على لغم أرضي مضاد للأفراد وانفجر به مباشره، مما أدى إلى بتر ساقه اليمنى[1038]. كما هو الحال في هذه الحالة، فقد خلص فريق الخبراء إلى أنه في معظم الحالات التي أصيب فيها الأطفال، غيّرت الإصابات حياتهم وخضعوا في كثير من الحالات لعمليات جراحية. (للاطلاع على مزيد من المعلومات عن حوادث القصف والألغام الأرضية، انظر فصول عن معركة عدن وتعز والحديدة).

670. بالإضافة إلى ذلك، تحقق فريق الخبراء من مقتل أطفال صغار على يد قناصة الحوثيين– صالح في عدن في عام 2015 وعلى يد القناصة الحوثيين في تعز في عام 2019. كما تلق فريق الخبراء مزاعم أخرى عن قناصة تسببوا في إصابات أطفال في تعز والتي لا تنسب إلى أي طرف معين في النزاع. على سبيل المثال، في 30 حزيران/ يونيو 2017، قُتل صبي يبلغ من العمر 8 سنوات

[1035] The Paediatric Blast Injuries Partnership – a coalition of medics, academics and NGOs, including Save the Children – conducted a review into all the available evidence on paediatric blast injuries. The study, "Blast Injuries: The impact of explosive weapons on children in conflict", Save the Children, 2019, recommends a child-centric response to the threats of blast injuries as the effects are not the same across age groups. Study available at https://resourcecentre.savethechildren.net/library/blast-injuries-impact-explosive-weapons-children-conflict

[1036] المرجع نفسه. انظر أيضًا
Lt. J.F.S Millwood Hargrave, 2017, "The Impact of Blast Injury on Children", Centre for Blast Injuries Study, Imperial College London.
متوفر على الرابط:
https://www.imperial.ac.uk/media/imperial-college/research-centres-and-groups/centre-for-blast-injury-studies/Literature-Review-on-paediatric-blast-injury.pdf

[1037] UN Secretary-General Report 2019 - S/2019/453, para 38.

[1038] مصادر سريّة في الملف.

برصاص قناص خارج منزله في شمال غرب مدينة تعز عندما كان هو وأمه قد عادوا هناك لجمع بعض مقتنيات بعد ترحيلهم إلى وسط تعز بعد القتال في منطقتهم.[1039] (للحصول على معلومات إضافية عن حوادث القنص، انظر الفصول عن تعز ومعركة عدن).

671. تأثرت حقوق الأطفال الأساسية في الحياة والحماية من العنف والإصابة والإيذاء بشكل كبير، وفي بعض الحالات انتهاك من قبل أطراف النزاع. بالإضافة إلى الإصابات الجسدية، من المرجح أن يؤدي تعرضها لأحداث تهدد الحياة ، في كثير من الحالات ، ممكن ان تؤدي إلى اضطرابات الصحة العقلية طويلة الأجل. بالنظر إلى الطبيعة المطولة للنزاع في اليمن ، يجب على أطراف النزاع فوراً اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال ، بما في ذلك ضمان وجود تدابير وقائية وتخفيفية أثناء العمليات العسكرية. لضمان حماية الأطفال ، ويجب أن تحترم هذه العمليات أيضًا القانون الدولي الإنساني، وخاصة مبادئ التمييز والتناسب والحذر اثناء الهجوم[1040].

3. تجنيد الأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة واستخدامهم في القتال من قبل أطراف النزاع

672. قام فريق الخبراء بتوثيق تجنيد واستخدام أطفال دون سن 18 عامًا من قِبل جميع أطراف النزاع منذ أيلول/ سبتمبر 2014 بما فيهم الأطفال تحت سن الـ15 عامًا. وشمل ذلك 33 تقريرًا مباشرًا عن أطفال الذين تم تجنيدهم، وفي بعض الحالات استخدموا في الأعمال العدائية من قبل القوات والجماعات المسلحة في اليمن منذ أيلول/ سبتمبر 2014.[1041]

673. يحتوي كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على أحكام تتعلق بالتجنيد في القوات أو الجماعات المسلحة واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية.[1042] في حين

[1039] مصادر سريّة في الملف.

[1040] يعكس حديث الأمين العام عن أن الأطفال ليسوا من بدأ الحرب في اليمن لكنهم من يدفع أعلى ثمن. S/2019/453 الفقرة 68

[1041] مصادر سريّة في الملف.

[1042] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 136 و137 والمادة 4(3)(c) من البروتوكول الإضافي الثاني GC 1977 التي تحدد:
"Children who have not attained the age of fifteen years shall neither be recruited in the armed forces or groups nor allowed to take part in hostilities." See also Convention of Rights of the Child (hereinafter CRC), 1989, Article 38; International Labour Organization Convention 182, Articles 1, 2 and 3; and, Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Involvement of Children in Armed Conflict, (2000) 39 ILM 1285 (Hereinafter, 'Optional Protocol II' or 'Protocol'), Articles 2, 3 and 4.

تنص المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل على أن الطفل هو كل إنسان دون سن 18 عامًا ، فإن تجنيد واستخدام الأطفال الذين لم يبلغوا 15 عامًا فقط ممنوع بموجب القانون الدولي الإنساني[1043].

674. فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، اليمن عضو في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ، (يشار إليه لاحقاً "البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل") ، الذي يفرض حظراً على التجنيد الإجباري واستخدام الأطفال في الأعمال العدائية لجميع الأطفال دون سن 18 عامًا. اليمن أيضًا طرف في اتفاقية العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (رقم 182)[1044] . أقرت اليمن قانونًا وطنيًا مشابهًا يتضمن حظرًا على تجنيد واستخدام الأطفال دون سن 18 عامًا كجنود[1045]. ومع ذلك ، لا يجرّم القانون اليمني تجنيد الأطفال دون سن 18 [1046]عامًا واستخدامهم في أعمال عدائية ، ويسمح القانون الجنائي الدولي بمحاكمة من ينتهكون هذه المحظورات بتجنيدهم واستخدامهم للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا[1047].

675. في 23 يناير 2019 ، خضع اليمن للمراجعة الدورية الشاملة الثالثة (يشار اليها لاحقاً باسم "المراجعة الدورية الشاملة") أمام مجلس حقوق الإنسان[1048]. أشارت الحكومة اليمنية إلى أنها أيدت التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير القانوني أو الاستخدام من قبل القوات المسلحة أو

[1043] There is a wide recognition of the recruitment of children under 15 and their use to participate actively in hostilities as a war crime (that is a serious violation of international humanitarian law) incurring individual criminal responsibility. For children under 18, the dispositions vary. The Optional Protocol to the CRC has raised the minimum age from 15 years (as set out in the CRC, article 38(3)) with certain specific conditions. The Protocol prohibits States parties from accepting the voluntary enlistment of children under the age of 15 (Article 3.1) and prohibits the compulsory recruitment of all children (Article 2). States parties to the Optional Protocol are also required to take all feasible measures to keep all children from directly participating in hostilities. The Protocol prohibits the recruitment of children under 18 year-old by armed groups (Article 4). Similarly, see the Report of the Secretary-General on Children and Armed Conflict, UN Doc. S/2002/1299 (26 November 2002), paragraph 31

[1044] Yemen ratified on 15 June 2000 the Convention on the Worst Forms of Child Labour, number 182, which prohibits the forced or compulsory recruitment of children (that is, all persons under 18) for use in armed conflict.

[1045] According to Article 149 of Yemen's Law No. 45 (2002) on Child Rights, "*The State shall abide by the internal law applicable to it in armed conflict that are related to the children and their protection though the following: a. Prohibition of children carrying weapons; b. Protection of children from effects of armed conflict; c. Protection of children that suffer from revenge/vendetta issues; d. (d) not involving children directly in war and, e. not recruiting any person who is not above 18 year-old*." Text available in Arabic at http://hrlibrary.umn.edu/arabic/Yemeni Laws/Yemeni Laws29.pdf

[1046] The 1988 Yemeni Military Penal Code, article 21 provides that "*An individual subject to the provisions of this law who committed during the war any act that causes harm to individuals and protected properties as per the international agreements to which Yemen is a consignee, shall be liable to imprisonment for a term of no longer than 10 years or penalized fittingly with the crime results.*" The article then lists the 'punishable acts', however it does not include the recruitment and use of children under 15 or 18 year-old.

[1047] رغم أن اليمن ليس من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي، إلا أن النظام الأساسي يعرّف بجريمة الحرب تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة أو تجنيدهم في القوات المسلحة الوطنية أو استخدامهم للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية.

Article 8(2)(b)(xxvi) and(e)(vii). Special Court for Sierra Leone, Prosecutor v. Samuel Hinga Norman, Dissenting Opinion of Justice Robertson, Case No. SCSL-04-14-AR72(E), 31 May 2004.

أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 136-137

[1048] https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24094&LangID=E

الجماعات المسلحة. وأفادت الحكومة أيضاً أن الدولة قبلت الالتزامات المتعلقة بحقوق الطفل وحمايتها بموجب استراتيجية مكافحة تجنيد الأطفال وتعزيز تسريحهم وإعادة تأهيلهم. أبلغ اليمن مجلس حقوق الإنسان خلال الاستعراض الدوري الشامل أن أحد هذه التدابير هو التوقيع في كانون لأول/ ديسمبر 2018 على خارطة الطريق لخطة العمل للعام 2014، والتي روجت لها الأمم المتحدة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة[1049] .

تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات المسلحة اليمنية والجماعات المسلحة التابعة لها

676. في عامي 2015 و 2016 ، جندت المقاومة الجنوبية عشرات الأطفال في عدن. قال جندي طفل سابق لفريق الخبراء إن المجموعات جندته في سن الثانية عشرة.[1050] وقال الطفل إن والده سمح له فقط العمل بنقطة تفتيش ، وعدم الانضمام إلى المعركة. قال الطفل بأن "نقطة التفتيش كانت موجودة خلف الخط الأمامي ... الخط الأمامي لا يبعد أكثر من 200 متر عن طريق العقبة حيث قام 10 من أصدقائي بدوريات. على الخط الأمامي نفسه ، على بعد 200 متر ، تم نشر 10 أطفال آخرين ". [1051]فيما يتعلق بدوره ، أضاف الطفل :

"كان دوري هو تفتيش ملابس وحقائب الناس ، وخاصة النساء. كل يوم كنت أسمع إطلاق النار وشعرت بالانفجارات ولكن نقطة تفتيشنا لم تكن مستهدفة مباشرة. كانت مسؤوليتي العثور على المتعاونين والحوثيين. في إحدى المرات ، فتشت امرأة وعثرت على أموال وقنابل ".[1052]

677. تلقى فريق الخبراء أدلة دامغة حول التجنيد "القسري" و "الطوعي" لما لا يقل عن 27 طفلاً لا تتجاوز أعمارهم 13 عامًا من قبل القوات المسلحة اليمنية وكذلك من قبل الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة ، الوية العمالقة ، وقوات النخبه الشبوانيه ، وذلك منذ عام [1053] 2017. من بين هؤلاء الاطفال ، ما لا يقل عن 22 طفلاً – بعضهم لا يتجاوز عمره 13 عامًا – تم تجنيدهم بواسطة الحزام الأمني والوية العمالقة – وتم استخدامهم في الأدوار القتالية طوال الحملة العسكرية في الحديدة عام 2018. وفقًا إلى المعلومات التي جمعها فريق الخبراء ، توفي خمسة اطفال وأصيب خمسة آخرون. ومن بين الأطفال الخمسة الذين قُتلوا ، أحدهم تم تجنيده في سن 16 عامًا ، كان على وشك العودة إلى المنزل بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2018 حيث تلقى راتبه ووافقت الأطراف

[1049] تم توقيع خطة العمل في العام 2014 وتم تفعيلها في العام 2018 – وتم الاتفاق والتوقيع على خارطة طريق لتطبيقها في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2018. توفر خارطة الطريق الإجراءات للتأكد من الإفراج عن وإعادة تأهيل ومنع تجنيد الأطفال.

[1050] مصادر سريّة في الملف.

[1051] مصادر سريّة في الملف.

[1052] شهادة من مصدر، تم إخفاء الهوية لأسباب تتعلق بالحماية.

[1053] مصادر سريّة في الملف.

على وقف إطلاق النار. استلم والد الطفل جثة ابنه في 24 كانون الأول/ ديسمبر والذي أصيب بعيار ناري عيار 23 ملم في بطنه. أخبر الأب فريق الخبراء بهذه التجربة[1054] :

"[ابني] كان جثة هامده ... اللواء العاشر أحضره إلى المستشفى، لقد انهرت عندما قال لي الضابط" انا لله وانا اليه راجعون ... "تفحصت الجثة. لقد أصيب بطلق ناري عيار 23 ملم في بطنه وخرجت كل احشاءه (خارج بطنه) ،لقد كان التاريخ 24 ديسمبر 2018 ... لم يتمكنوا من استعادة الجثث إلا في اليوم الثالث ، في 23 ديسمبر وفقط بعد تكثيف التحالف للغارات الجوية. أخبرني أن ابني توفي بسبب النزيف وعدم الاهتمام. كان خطأ ابني أنه ولد في بلد متخلف ، بلد لا يعرف قيمة الأطفال ولا يحترم مشاعرهم. وُلد في بلد به ميليشيات وحكومة فاسدة."

678. تمت مقابلة ثلاثة جنود اطفال ممن تم تجنيدهم في عمر 14 و 15 و 17 عامًا بواسطة الحزام الأمني وألوية العمالقة حيث افادوا أنهم شاركوا في الهجوم في المخا، ثم في هجوم الحديدة[1055]. ذكر أحد من أجريت معهم المقابلات التالي:

" لم أتخيل أبداً أنني سوف أنضم إلى القوات المسلحة أو الجيش. كان حلمي أن أصبح معلم ... عندما سقط الحوثيون، قررت البحث عن وظيفة بأي طريقة لمساعدة أسرتي في نفقات المنزل. ارتفعت الأسعار ولم يكن راتب والدي كافياً. في بداية عام 2016 ... قررت الالتحاق ، وساعدني أقاربي لأن معظمهم في الجيش، كان عمري ما يقارب 15 سنة. التحقت بالجيش وذهبت إلى التدريب في محافظة عدن لمدة 4 أشهر[1056]."

679. أوضح أحد الضحايا ، الذي تم تجنيده في أبين ، وهو في سن 15 عامًا ، أن التجنيد كان يتم بمعظمه من قِبل شخص في القرية مسؤول عن تلك الأمور (لم يتم ذكر اسمه) ، لكنه أيضًا "تم حثه للانضمام إلى القوات "من قبل الأصدقاء والأقارب. تم نقل الطفل مباشرة إلى الجبهة الأمامية. يتذكر ذلك لأنها"معركته الأولى" وكان يرى العديد من الوفيات[1057].

680. أجرى فريق الخبراء مقابلات مع ثلاثة شهود أخبروا عن تجنيد صبي يبلغ من العمر 14 عامًا على يد قوات النخبة الشبوانية في شبوة في سبتمبر 2018 كجزء من حملة تجنيد إجباري. قُتل الطفل

[1054] مصادر سريّة في الملف.

[1055] مصادر سريّة في الملف.

[1056] مصادر سريّة في الملف.

[1057] مصادر سريّة في الملف.

في يناير 2019 أثناء مداهمة قرية في الحجر بمحافظة شبوة. أفادت المصادر أنه تم تجنيد أربعة أطفال على الأقل دون سن 16 عامًا من قبل قوات النخبة الشبوانية في يناير 2019.[1058]

681. في فبراير 2019 ، قُتل صبي يبلغ من العمر 17 عامًا، تم تجنيده في وقت مبكر من عام 2018 في تعز ، جراء لغم أرضي بالقرب من الحدود الشمالية بين اليمن والسعودية. أخبرت أسرته فريق الخبراء أنه تم تجنيده من خلال قوات المقاومة / القوات المسلحة اليمنيه، التي انضم إليها من الحوبان[1059]. أبلغت العائلة فريق الخبراء أن بطاقة هوية الصبي أظهرت بوضوح عمره. وأبلغت مصادر أخرى فريق الخبراء أن القوات المسلحة اليمنية تتحقق من بطاقات الهوية وشهادات الميلاد[1060] .

682. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراد في القوات المسلحة اليمنية ، والجماعات المسلحة التابعة لها، بما في ذلك جماعات المقاومة والحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، وألوية العمالقة، وقوات النخبه الشبوانية، قاموا بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة وفي بعض الحالات، تم استخدامهم للمشاركة في الأعمال العدائية. تعتبر هذه الأعمال انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب. لقد فشلت الأطراف المذكورة أعلاه أيضًا في الامتثال للقانون الوطني والدولي فيما يتعلق بالتجنيد القسري واستخدام الأطفال دون سن 18 عامًا للمشاركة في الأعمال العدائية. فيما يتعلق بالتجنيد الطوعي للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا ، يلاحظ الفريق أنه يبدو وأن الأطراف لم تمتثل للضمانات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل[1061] .

تجنيد واستخدام الأطفال من قبل جماعة الحوثي المسلحة

683. يلاحظ فريق الخبراء أن الممارسة المتبعة المتمثلة في تجنيد الأطفال من قبل جماعة الحوثي المسلحة مستمرة.[1062] خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أيلول/ سبتمبر 2014 إلى حزيران/ يونيو 2019، قام الفريق بتوثيق 12 حالة تجنيد أطفال جديدة واستخدامهم، لا تتجاوز أعمارهم 12 عامًا. لقد استخدم الحوثيون الأولاد في القتال وفي نقاط التفتيش ولزرع الأجهزة المتفجرة[1063]. تم تجنيد هؤلاء الأطفال في محافظات عدن وعمران وصعدة وصنعاء وتعز في الفترة 2015-2018. ووفقًا

[1058] مصادر سريّة في الملف.

[1059] مصادر سريّة في الملف.

[1060] مصادر سريّة في الملف.

[1061] CRC Article 3, para. 3.

[1062] مصادر سريّة في الملف.

[1063] مصادر سريّة في الملف.

للمعلومات الواردة، شارك أربعة على الأقل من هؤلاء الأطفال (من عمر 14 إلى 16 عامًا) في القتال، واستخدم طفل واحد عمره 12 عامًا كحمال[1064].

684. ومع ذلك ، يبدو أن تجنيد الحوثيين هو أكثر بكثير مما تمكن فريق الخبراء من التحقق منه. وفقًا لما ذكره الأمين العام ، من بين 3034 طفلاً تم تجنيدهم خلال الحرب في اليمن ، تم تجنيد 1940 (64 بالمائة) من قبل الحوثيين.[1065] في مايو 2019 ، أبلغت سلطات الأمر الواقع فريق الخبراء أن الحد الأدنى للسن الذي حدده القانون للتجنيد العسكري في اليمن هو 18 عامًا. كما ذكرت سلطات الأمر الواقع أنها أعطت تعليمات بعدم تجنيد أطفال تقل أعمارهم عن 18 عامًا.

685. خلال معركة عدن في عام 2015 ، أفاد شهود عيان أنهم رأوا أطفالًا جنودًا مع الحوثيين في عدن وحولها. على سبيل المثال ، قال أحد الشهود إن الأطفال كانوا يحرسون نقاط التفتيش في منطقتي الحوطه وزنجبار.[1066] وفقا للمصادر، تم تجنيد بعض هؤلاء الأطفال من نفس المناطق.[1067] في عام 2016 ، في تعز ، يقال إن مقاتلي الحوثيين كانوا يقومون بتجنيد الأطفال واستخدامهم في ساحة المعركة. على سبيل المثال ، طفل يبلغ من العمر 13 عامًا تم تجنيده في عمران تم اعتقاله من قبل القوات الموالية للحكومة في تعز[1068].

686. في ديسمبر / كانون الأول 2017 وخلال عام 2018، استخدم الحوثيون الأطفال خلال المعارك في منطقة بيحان (البيضاء)، وفي شبوة [1069] وفي الضالع. في كانون الأول/ ديسمبر 2017 ، انسحب الحوثيون من منطقة بيحان. كان الأطفال من بين الضحايا. كما تم اعتقال العشرات من الأطفال[1070]. وفي حالة أخرى وثقها الفريق ، ألقت القوات المسلحة اليمنية القبض [1071] على أحد الأطفال الحمالين الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا كان يدعم الحوثيين ونُقل إلى مأرب. في وقت كتابة هذا التقرير ، كانت السلطات الحكومية تحاول الوصول إلى والدي الطفل[1072].

[1064] The Special Court for Sierra Leone (SCSL) determined that "(a)ny labour or support that gives effect to or helps maintain operations in a conflict constitutes active participation. Hence, carrying loads for the fighting faction, finding or acquiring (…) ammunition or equipment, acting as decoys, carrying messages, making trails or finding routes, manning checkpoints or acting as human shields are examples of active participation as much as fighting and combat" Prosecutor v. Fofana, Case No. SCSL-04-14-T, Judgment, SCSL Trial Chamber II, 2 August 2007, available at www. Sc-sl.org/CDF.html.

[1065] UN Secretary-General Report 2019 - S/2019/453, para 21. Additionally, the NCOI reported that it has investigated and further documented (51) incidents of recruitment and use attributed to the Houthis. Sixth Report, NCIAVHR, p. 19.

[1066] مصادر سريّة في الملف.

[1067] مصادر سريّة في الملف.

[1068] مصادر سريّة في الملف.

[1069] مصادر سريّة في الملف.

[1070] مصادر سريّة في الملف.

[1071] مصادر سريّة في الملف.

[1072] مصادر سريّة في الملف.

687. قدم الشهود معلومات إضافية عن أساليب تجنيد الحوثيين وكذلك عن أساليب تلقينهم في المدارس[1073]. بينما في حالات معينة، تم اختطاف الأطفال وإجبارهم على الانضمام إلى مقاتلي الحوثي[1074] ، وفي حالات أخرى لاحظ فريق الخبراء أن الأطفال إما تبعوا أفراد أسرهم المقاتلين أو أفراد مرتبطين بالقوات وذلك بعد برامج التدريب الإيديولوجية. في مناسبات أخرى، انضم الأطفال إلى الحوثيين لدعم أسرهم ماليا[1075] . وذكر الشهود أيضًا أنه في كل حي، هناك أشخاص يجذبون الأطفال وويستدرجوهم للانضمام إلى الجماعة المسلحة. في صنعاء، هؤلاء الاشخاص الذين يجندوا هم أعضاء في اللجان الشعبية أو يزعمون أنهم أعضاء في اللجان الشعبية ، والتي أبلغت سلطات الأمر الواقع أنها جزءًا رسميًا من الجماعة الحوثية المسلحة.[1076]

688. هناك طريقة أخرى تستخدم لتجنيد الأطفال هي "تلقين العقائد". ففي المدارس العامة والخاصة، يقوم الضباط بإلقاء محاضرات منتظمة للأطفال حول "الملازم"[1077]. أخبرت إحدى الامهات فريق الخبراء بأن لديها كوابيس حول مستقبل ابنها. لقد إطلع مع أطفال آخرين في صفه بصنعاء على صور أطفال ميتين، تم تقطيعهم، اعتادوا تشجيعهم على القتال. تلقى فريق الخبراء رواية مباشرة لمعلم سابق تم إلقاء القبض عليه لأنه رفض تعبئة الشباب والتعاون في حملة لتجنيد الأطفال في عمران. وفقًا للشاهد ، لدى الجماعة الحوثية المسلحة سياسة لتجنيد الأطفال، والتي يتم تنفيذها بطريقة منظمة ومنتظمة[1078] .

689. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الجماعة الحوثية المسلحة قامت بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة ، وفي بعض الحالات ، استخدموهم للمشاركة في الأعمال العدائية. تعتبر هذه الأعمال انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب. بالإضافة إلى ذلك، انتهك الحوثيون القانون الوطني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحظر تجنيد الأطفال دون سن 18 عامًا.

التزامات الأطراف بموجب المادة 6 (3) من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل

[1073] مصادر سريّة في الملف.

[1074] مصادر سريّة في الملف.

[1075] مصادر سريّة في الملف.

[1076] بناءًا على رد الحوثيين على قائمة المسائل الخاصة بفريق الخبراء، هذا التأكيد جاء من قبل الحوثيين. أنظر أيار/ مايو 2019. رسالة من الحوثيين إلى فريق الخبراء.

[1077] Lectures from the Houthi movement's founder, Hussein Badr al-Din al-Houthi, transcribed into booklets known as '*Malazem*'

[1078] مصادر سريّة في الملف.

690. لغاية الآن ، لم يتلق فريق الخبراء سوى القليل من المعلومات عن أي إجراء اتخذته مباشرة الحكومة اليمنية والقوات التابعة لها والجماعات المسلحة لضمان تسريح الأطفال[1079] ونزع سلاحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.[1080] الفريق ليس على علم بأي إجراءات اتخذتها أطراف النزاع للإفراج عن الأطفال. التدبير الوحيد الذي يدركه الفريق هو أنه في بعض الحالات ، وبعد ان تم أسر اطفال شاركوا في أعمال عدائية ، يقال انه بموافقه مسبقه من والديهم ، قامت القوات المسلحة اليمنية بارسال هؤلاء الأطفال إلى مركز انشئ من قبل منظمة غير حكومية من أجل "إعادة تأهيل" الجنود الأطفال في مدينة مأرب[1081] .

691. تم إنشاء هذا المركز في عام 2017 في مدينة مأرب ، ويتم تمويله من مركز الملك سلمان للإغاثة، وهو مؤسسة خيرية في المملكة العربية السعودية. [1082] ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الفريق[1083]، يتم اختيار الأطفال بواسطة عمال ميدانيين في مناطق مختلفة، معظمهم من مخيمات النازحين داخلياً في مآرب و"مراكز الاحتجاز" التي تديرها القوات الحكومية. يقبل المركز الأطفال فقط طالما أن والديهم قد وافقوا على ذلك. صرح الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن معظم الاطفال الجنود الذين تمت معالجتهم من قبل المركز هم حوثيين، ولكن كان عددًا من الأطفال مرتبطين سابقًا بالقوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعه لها[1084].

692. في حين وصف أحد الشهود هذا المركز بأنه المكان الوحيد "المعتمد" من قبل الحكومة اليمنية لتقديم مثل هذه الخدمات، من غير الواضح مستوى الرقابة الحكومية على أنشطة المركز وأي تنسيق إضافي مع وكالات حماية الطفل، بما في ذلك وكالات حماية الطفل التابعة للأمم المتحدة.[1085] الدعم المقدم لأولئك القادرين على الوصول إلى المركز هو جزء أساسي من إعادة تأهيلهم. ومع ذلك ، يلاحظ الفريق أن تحديد هؤلاء الأطفال كجنود سابقين قد يسبب لهم وصمة عار ، مما يؤدي إلى نتائج عكسية لإعادة ادماجهم. وفي هذا الصدد ، الفريق يؤكد على دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف لتعزيز مشاركتها مع الأمم المتحدة لوضع واعتماد إجراءات تشغيل موحدة للإفراج عن

[1079] ملاحظة إن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مختلفة بالنسبة للأطفال، بحسب مركز موارد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا يمكن تجنيد الأطفال بشكل قانوني. لا ينبغي النظر إلى التدابير التي تهدف إلى منع تجنيدهم، أو تلك التي تحاول إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، على أنها عنصر روتيني في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إنما كمحاولة لمنع أو تصحيح انتهاك حقوق الإنسان للأطفال.

(UN DDR Resource Centre, n.d.). Available at http://www.unddr.org/

[1080] البروتوكول الإختياري الثاني، المادة 6.

[1081] البروتوكول الإختياري الثاني، المادة 6.

[1082] مصادر سريّة في الملف.

[1083] مصادر سريّة في الملف.

[1084] مصادر سريّة في الملف.

[1085] يزم 25 آذار/ مارس 2019، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا، وقعت مذكرة تفاهم مع قائد قوات التحالف المشتركة الفريق أول الأمير فهد بن تركي بن عبد العزيز آل سعود للتشديد على حماية الأولاد المتأثرين بالنزاع المسلح في البلاد.

Available at https://childrenandarmedconflict.un.org/mou-to-strengthen-the-protection-of-children-affected-by-armed-conflict-in-yemen-signed-with-the-coalition-to-support-legitimacy-in-yemen/.

الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع وإعادة إدماجهم ومنحهم إمكانية الوصول الفوري إلى الجهات الفاعلة في حماية الأطفال المدنيين لتسهيل إطلاق سراح هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاته .[1086]

4. انتهاكات الحق في الحرية والأمن الشخصي والحماية من العنف

"لقد تم إلقاء القبض علي مباشرة قبل امتحاناتي النهائيه ، لذلك ليس لدي أمل في إنهاء تعليمي. كنت طالبا جيدا. لقد باعت أسرتي منزلها لإنقاذ حياتي ... الأشخاص الذين ألقوا القبض علي جرحوني وأخافوني ، وأخذوا تعليمي وحياتي مني" [1087]

الناجي من التعذيب بما في ذلك الاعتداء الجنسي البالغ من العمر 16 عامًا من قبل سلطات الأمر الواقع

الاعتقال

693. وجد فريق الخبراء حالات أطفال محرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بأطراف معارضة.[1088] يوفر القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للأطفال المحتجزين الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا. [1089] ويوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان حماية إضافية للأطفال المحتجزين تحت سن الـ18 [1090]. أولاً، لا يجوز احتجاز الأطفال إلا كتدبير أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة، ويجب اخذ مصلحة الطفل بعين الاعتبار كاولويه اولى[1091]. يجب احتجاز الأطفال في مرافق منفصلة عن المحتجزين البالغين.[1092]

694. في كانون الأول/ ديسمبر 2017، اعتقلت القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها الأطفال الذين يقاتلون إلى جانب المقاتلين الحوثيين في منطقة بيحان بمحافظة شبوة، وتم نقلهم إلى احد السجون في مأرب دون توجيه تهم إليهم. 1093 في حين قام الفريق بتوثيق التعذيب وغيره من

[1086] UN Secretary-General Report 2019 - S/2019/453, para 75.

[1087] مصادر سريّة في الملف. إعتقل الحوثي هذا الولد في سن الـ16 وتم تعذيبه وتعنيفه جنسيًا. أُطلق سراحه في العام 2017 مشلولًا مع إصابات دائمة لأعضائه التناسلية وصدمة نفسية بالغة.

[1088] مصادر سريّة في الملف.

[1089] Additional Protocol II, Article provides that "[c]hildren shall be provided with the care and aid they require" and sets out a list of specific measures to this end. See also ICRC Customary IHL Study, rule 120.

[1090] CRC, Article 37; see also United Nations Standard Minimum rules for the Administration of Juvenile Justice (hereinafter the "Beijing Rules"), 29 November 1985 adopted by General Assembly resolution A/RES/40/33.

[1091] CRC, Articles 3 and 37 (b).

[1092] CRC, Article 37 (c). Beijing Rules, 13.4

[1093] مصادر سريّة في الملف.

ضروب سوء المعاملة التي ارتكبتها قوات الحزام الأمني المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وجد الفريق أن صبيًا يبلغ من العمر 15 عامًا اعتقلته قوات الحزام الأمني في عدن في أيار/ مايو 2019 توفي في الاحتجاز نتيجة التعذيب[1094]. ومما يثير القلق الشديد عدد الأطفال المحتجزين في عدن في سجن بير أحمد الثاني الخاضع لسيطرة قوات الحزام الأمني التي تدعمها الإمارات. في هذا المرفق، لا يزال هناك 11 طفلاً على الأقل مرتبطين سابقًا بالحوثيين محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي، دون أي تهم رسمية، بعضهم منذ العام 2015[1095].

695. حسب المعلومات المباشرة، قام مقاتلو الحوثي بتعذيب الأطفال في صنعاء، بما في ذلك الاعتداء الجنسي. في مايو 2015 تم القبض على صبي يبلغ من العمر 16 عامًا من قبل الحوثيين واحتُجز لمدة عامين في سجن الأمن السياسي في صنعاء. لم يتم توجيه أي تهم ضد الطفل، وتم استجوابه مرارًا، وضربه على خصيتيه وبكابلات معدنية، وتعرض للكهرباء. لقد تم الضغط عليه للاعتراف بان له علاقه مع حزب الإصلاح. ونتيجة التعذيب ، بما في ذلك العنف الجنسي خلال الفترة 2015-2017 ، أصيب الطفل بالشلل وبعد عدة أشهر من إطلاق سراحه ، تعافى جزئيًا فقط[1096].

696. لدى الفريق أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة والجماعة الحوثية المسلحة وسلطات الأمر الواقع قد انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي ، أي من خلال الاعتقالات التعسفية واحتجاز الأطفال ، بما في ذلك انتهاك حقوق الطفل، بالاضافة الى حقوق المحاكمة العادلة ، وكذلك التعذيب وغيره من اصناف سوء المعاملة. من خلال هذه الأفعال، انتهكوا أيضًا الحماية المحددة الممنوحة للأطفال بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والتي تقيد احتجاز الأطفال كتدبير أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة[1097].

697. كما يتضح من الأجزاء الأخرى من هذا التقرير ، فإن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل تنشأ عندما يتعرضون للاحتجاز التعسفي ويتعرضون لمختلف أشكال التعذيب وغيره من اصناف سوء المعاملة ، بما في ذلك العنف الجنسي. عندما تنتهك حقوقهم في سياقات مثل هذه ، تكون الندوب عميقة وتستغرق سنوات للشفاء.

العنف الجنسي

[1094] مصادر سريّة في الملف.

[1095] مصادر سريّة في الملف.

[1096] مصادر سريّة في الملف.

[1097] CRC, Articles 3 and 37 (b).

698. قام فريق الخبراء بتوثيق حوادث العنف الجنسي ضد الأولاد المحتجزين من قبل الإمارات العربية المتحدة وسلطات الأمر الواقع (انظر الى الفصل الخاص بتحليل النوع الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس في الفصل الخاص بذلك). في كلا السياقين، بين عامي 2016 و 2019، وثق الفريق اغتصاب أربعة أولاد وفتاة واحدة على أيدي قوات الحزام الأمني. وثق الفريق كذلك اغتصاب صبيين وفتاة، ومحاولة اغتصاب فتاة، والاعتداء الجنسي على صبي من قبل افراد من اللواء 35. (أنظر إلى الفصل حول عدن والجنوب).

699. تلقى فريق الخبراء أيضًا بشكل منفصل تقارير عن أعمال عنف جنسي ضد الأطفال، وخاصة الصبيان، في محافظة تعز. يشمل الجناة أشخاصًا يُزعم أنهم أعضاء في مجموعات تابعة للقوات المسلحة اليمنية. في وقت كتابة هذا التقرير ، لم يكن الفريق قد أنجز التحقيقات في انتماء الجناة ، أو في الجهود التي بذلتها السلطات لمحاكمة الجناة المزعومين.

700. هذه الأفعال التي يرتكبها أفراد في سلطات الأمر الواقع وقوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة وافراد من اللواء 35 تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي بموجب المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف التي تحظر المعاملة اللاإنسانية والبروتوكول الإضافي الثاني الذي يحظر العنف في الحياة، والصحة والرفاه البدني أو العقلي للأشخاص. [1098] هذه الافعال قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب المتمثلة في ارتكاب الاغتصاب أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي ، والاعتداء على الكرامة الشخصية.[1099] ويلاحظ الفريق أيضًا أن هذه الأفعال ترقى إلى انتهاكات لقانون حقوق الإنسان بموجب اتفاقية حقوق الطفل[1100] من خلال أطر الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية[1101] .

الطفل والزواج المبكر والقسري

701. في حين تحظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة زواج الأطفال [1102] ، فإن قانون حقوق الطفل اليمني 45 لا يعالج مسألة زواج الأطفال ولا يحدد الحد الأدنى لسن الزواج. أظهرت التقارير التي استعرضها فريق الخبراء أن الزواج من الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري قد زاد خلال فترة الصراع. في عام 2013 ، على سبيل المثال ، اي قبل النزاع ، أظهرت الدراسة الاستقصائية الوطنية للصحة والديمغرافية في اليمن أن 31.9 في المائة من النساء اللواتي تتراوح

[1098] البروتوكول الإضافي الثاني الفقرة (2)4.
[1099] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 93.
[1100] CRC, Article 19.
[1101] Convention on the Elimination of Discrimination Against Women General Recommendations 19 (1992), "Violence against women"; and 35 (2017) "on gender-based violence against women, updating general recommendation No. 19", available at http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CEDAW/Pages/Recommendations.aspx
[1102] The Convention on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW hereinafter), 1980, Article 16(2)

أعمارهن بين 20 و 24 سنة تزوجن قبل سن 18 عامًا وأن 9.4 في المائة تزوجن قبل بلوغ سن 15 عامًا[1103]. في 2017، وجدت دراسة استقصائية عن زواج الأطفال أجرتها اليونيسف في ست محافظات في اليمن أنه نتيجة للصراع أصبح زواج الأطفال آلية اعتياديه تكيفت معها الأسر. رغم أن الدراسة محدودة ، فقد وجد أن 72.5 في المائة من المجيبين أشاروا إلى أنهم تزوجوا قبل بلوغهم سن 18 عامًا[1104].

702. أوضح من أجريت معهم مقابلات من قبل الفريق أن "زواج الأطفال" ممارسة شائعة في اليمن ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الفقر وتفاقمه وبسبب النزاع المسلح. قام الفريق بتوثيق الحالات التي شعر فيها الآباء – وخاصة بين الأسر الفقيرة والمشردة ، وبالتالي في حالة الضعف المالي والجسدي – بأنهم مضطرون إلى تزويج بناتهم في سن 11 عامًا لتزويدهم بالمأوى والامن الاقتصادي. لانهم لا يمكنهم توفيره بأنفسهم، وهذا يخفف عنهم في الوقت نفسه الضغط من اجل إطعام وحماية شخص آخر في العائلة.

703. تلق الفريق روايات مباشرة من خمس فتيات متزوجات في سن 11 و 14 و 15 و 17 سنة.1105 في إحدى الحالات ، أجبر والد فتاة تبلغ من العمر 11 عامًا على الزواج من رجل يبلغ من العمر 30 عامًا، علماً بانه متزوج من زوجة اخرى ولديه أطفال آخرون. نتيجة الجماع الجنسي ، تم إدخال الفتاة إلى المستشفى بسبب نزيف حاد وإصابات[1106]. في حالة أخرى، أجبرت طفلة تبلغ من العمر 14 عامًا على الزواج من ابن عمها الذي كان أكبر من عمرها 11 عامًا، وتعرضت للعنف المنزلي الوحشي[1107].

704. ويساور الفريق القلق لأنه، خلال النزاع، لم تتم حماية الحقوق الأساسية للفتيات لأنهن تعرضن لمزيد من العنف وخطر الاستغلال، بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي. انظر الفصل الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لمزيد من التفاصيل.

5. انتهاكات الحق في الصحة والبقاء والتنمية

705. خلال النزاع في اليمن ، انُتهكت الحقوق الأساسية للأطفال ، فمن الحقوق التي تم إنتهاكها من قبل أطراف النزاع ، الحق في الحياة، والصحة ، العيش مع الأسرة والمجتمع ، وتنمية شخصية الطفل

[1103] Ministry of Public Health and Population - MOPHP/Yemen, Central Statistical Organization - Demographic Survey 2013. Available at: http://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR296/FR296.pdf

[1104] مصادر سريّة في الملف.

[1105] مصادر سريّة في الملف.

[1106] مصادر سريّة في الملف.

[1107] مصادر سريّة في الملف.

، ورعايته وحمايته . [1108] بالإضافة إلى أحكام القانون الدولي الإنساني التي تحمي خدمات الرعاية الصحية ، تفرض المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل التزامًا قويًا من جانب الدول الأطراف لضمان إتاحة الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات ذات الصلة وإتاحتها لجميع الأطفال ، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تعاني من نقص الخدمات والسكان[1109] .

706. شهدت اليمن تدمير أو إغلاق للمنشآت الصحية نتيجة لـ: الهجمات والاستخدام العسكري والعنف وانعدام الأمن، الافتقار إلى المخصصات المالية لتشغيل المرافق ؛ ندرة الإمدادات وتعطيل سلاسل الإمداد ؛ نقص الموظفين وخاصة الموظفين المتخصصين وذلك بسبب عدم دفع رواتب العاملين في القطاع الصحي وهجرة الكادر الطبي المدرب.

الاستخدام العسكري للمرافق الطبية

707. لا يجوزاستخدام المنشآت الطبية شاملاً الوحدات الطبية ووسائل النقل من اجل حماية الأهداف العسكرية من الهجمات أو استخدامها خارج وظيفتها الإنسانية.[1110] لقد وثّق فريق الخبراء الاستخدام العسكري المباشر للمرافق الطبية منذ بداية النزاع ، والتي تسببت بتقويض توفير خدمات الرعاية الصحية. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى هجمات من جانب الأطراف المعارضة. للحصول على أمثلة ، راجع فصول معارك عدن والحديدة في هذا التقرير.

هجمات أثرت على المرافق الطبية

708. بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، يتمتع العاملون في المجال الطبي والمرافق والبنيه التحتيه الأساسية والذين تم تكليفهم بالقيام بأنشطة ذات طبيعة طبية حصرية بحماية خاصة. هذا يعني أنه حتى في الحالات التي قد تشكل فيها هدفًا عسكريًا في وقت معين (على سبيل المثال بسبب الاستخدام العسكري من قِبل طرف في النزاع) ، فإن الهجوم ضدهم لن يكون قانونيًا إلا بعد توجيه تحذير مسبق لهم، مع ترك فترة زمنية لتصحيح الوضع من حيث المبدأ وبعد بقاء التحذير المذكور دون إدراك.

[1108] بناءا على المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، إعترف اليمن بحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية. أنظر أيضًا:

JA Robinson, The right of child victims of armed conflict to reintegration and recovery, 2012, http://www.scielo.org.za/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1727-37812012000100003

[1109] CRC, Article 24; General Comment No. 15 (CRC/C/GC/15) on the right of the child to the enjoyment of the highest attainable standard of health, 17 April 2013, UN Doc. CRC/C/GC/15.

[1110] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 22-24 و28

709. وجد فريق الخبراء أن الحصول على الرعاية الصحية في اليمن لا يزال قليل بسبب الاضرار التي سببتها الأطراف وتدميرها لهذه المرافق الصحية. وفقًا للأمين العام للأمم المتحدة، تم تنفيذ 119 هجومًا على المنشآت الطبية والعاملين خلال الفترة ما بين 2015-2018.[1111] كذلك وثق فريق الخبراء حالات الاستخدام العسكري للمرافق الطبية، والتي غالباً ما أدت إلى هجمات من قبل الأطراف الأخرى. في تقرير سابق لفريق الخبراء تمت الاشاره الى عده هجمات ذات صلة، بما في ذلك الهجمات الجوية للتحالف التي نُفذت في عامي 2015 و 2016 ضد منشآت أطباء بلا حدود في محافظتي صعدة وحجة. [1112]وفي الآونة الأخيرة، حقق الفريق في غارة جوية شنتها قوات التحالف في 11 حزيران/ يونيو 2018 على مركز علاج الكوليرا التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في مديرية عبس بمحافظة حجة. علماً بان المركز لم يكن قد تم افتتاحه بعد حيث تم إنشاءه حديثًا ليتم افتتاحه بمجرد بدء "موسم الكوليرا". كان المرفق يستوعب ما يقارب 50-60 سريرا[1113] .

710. في مدينة الدريهمي، بمحافظة الحديدة، تم تدمير وحدة الأمومه والطفولة الوحيده الموجوده في المدينه تدميراً جزئيًا خلال غارة جوية شنتها قوات التحالف في 11 أكتوبر 2018. [1114] علم الفريق خلال مقابلاته أنه في نفس اليوم تم قصف مستشفى ريفي من قبل أطراف مجهولة. ونتيجة لذلك، تُركت مدينة الدريهمي دون مرافق وخدمات لمساعدة النساء أثناء الحمل والولادة. تعرض مركز التغذية العلاجية في مستشفى الكتاف الريفي في صعدة لأضرار بسبب غارة جوية شنتها قوات التحالف في 26 مارس 2019 في المنطقة المجاورة للمستشفى[1115] .

711. إن الغارات المذكورة أعلاه، إذا ثبت أنها هجمات متعمدة ضد مرافق الرعاية الصحية ، قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب والمتمثلة في مهاجمة الأشياء المحمية عمداً.

الحصول على الصحة

712. قلل النزاع من عدد المرافق الطبية العاملة، لا سيما تلك التي تقدم الرعاية للأطفال. وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن 20 بالمئة فقط من المرافق الصحية تقدم رعاية صحية متكاملة للأم والطفل[1116]. يتمثل أحد العوامل الإضافية التي تحد من الوصول إلى المرافق الصحية العاملة هو نقص الموظفين – وخاصة الموظفين المتخصصين، وذلك بسبب عدم دفع رواتب العاملين في المجال

[1111] UN Security Council, Report of the Secretary-General on children and armed conflict, A/70/836-S/2016/360 para 170; A/72/361–S/2017/821 para 193; A/72/865-S/2018/465, para 208-209; and S/2019/453, para 43

[1112] A/HRC/39/43 الفقرة 36

[1113] In a recent report, MSF indicated that it had increased the capacity of Abs Hospital to 200 beds. MSF, 24 April 2019, Complicated Delivery: The Yemeni Mothers and Children Dying Without Medical Care, MSF, https://www.msf.org/complicated-delivery-yemeni-mothers-and-children-dying-without-medical-care, p.12.

[1114] أظهرت صور يونوسات بأن معظم المبنى تدمّر. مصادر سريّة في الملف.

[1115] مصادر سريّة في الملف.

[1116] OCHA, Yemen Humanitarian Needs Overview 2019, December 2018, p. 37; at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_FINAL.pdf.

الصحي وهجرة الكوادر الطبية المدربة[1117]. انظر إلى الفصل حول الانتهاكات المتعلقة بالوضع الإنساني لمزيد من التفاصيل. يوجد 10 عاملين صحيين لكل 10 آلاف شخص في اليمن – أي أقل من نصف معيار منظمة الصحة العالمية الأدنى[1118]. يعني استنزاف القوى العاملة الصحية والمرافق الصحية أن جودة الرعاية الصحية وتوافرها قد تم تقويضهما بشكل عام وقد يستمر تحت الخطر لعقود بعد النزاع.

713. قام الخبراء بتوثيق الحالات التي منعت فيها أطراف النزاع الغذاء من الوصول إلى المدنيين، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلاد (أنظر فصل "التجويع كأسلوب من أساليب القتال"). وفقًا لمقدمي الخدمات الإنسانية، واعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2018، كان يوجد 3.2 مليون شخص يحتاجون إلى علاج بسبب سوء التغذية الحاد، من ضمنهم مليوني طفل دون سن الخامسة و 1.14 مليون امرأة حامل ومرضعة. في بداية الأزمة، كان 850 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد و160 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد جداً.[1119] في حين أن انعدام الأمن الغذائي هو أحد الأسباب التي تفسر العدد الكبير من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في اليمن، فإن عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الصحية يظل أحد الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية. (راجع الفصل المتعلق بـ"الوضع الإنساني" لمزيد من التفاصيل في ما يتعلق بالتحالف الذي يفاقم الأزمة).

714. بالإضافة إلى الافتقار إلى الرعاية الصحية الجيدة، فقد تأثر الأطفال في اليمن بالأمراض المعدية واصبح يوجد تحديد او عدم امكانية الحصول على لقاحات منقذة للحياة، مما يجعلهم عرضة لخطر متزايد للاعتلال والوفيات المتعلقة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.[1120] وفقا للمعلومات التي تلقاها الفريق، فأن أطراف النزاع منعوا تنفيذ برامج مكافحة الأمراض. على سبيل المثال، في شهر تموز/ يوليو 2017، كان يوجد نصف مليون جرعة من لقاح الكوليرا جاهزة لإحضارها إلى اليمن. سمحت الحكومة اليمنية والحوثيون فقط للقاحات بالدخول إلى اليمن في كانون الأول/ ديسمبر 2017 وبدأت حملة التطعيم فقط في أيار/ مايو 2018 في الجنوب، وفي آب/ أغسطس 2018 في شمال البلاد.[1121] بحلول الوقت الذي وصلت اللقاحات إلى البلاد، كان الوباء قد أثر على الملايين. في

[1117] مصادر سريّة في الملف.

[1118] المرجع نفسه.

[1119] UNOCHA, Yemen Humanitarian Needs Overview 2015, 22 December 2014, at http://reliefweb.int/report/yemen/2015- yemen-humanitarian-needs-overview, p. 14.

[1120] WHO reports, for 2017-2019, 1.794.580 suspected cases of cholera and 3,412 associated deaths, of which 32.77 per cent were children under 14 years old. The Group was also informed of a 'diphtheria' outbreak, with total cases as of 4 May 2019 of up to 3652, and 210 associated deaths of which 89 per cent were children under 14 years old. The most affected governorates are Ibb and al-Hudaydah.

[1121] مصادر سريّة في الملف.

Also UNICEF's press statements at https://www.unicef.org/press-releases/unicef-airlift-vaccines-children-yemen-restrictions and WHO at http://www.emro.who.int/yem/yemen-news/oral-cholera-vaccination-campaign-in-yemen-begins.html

31 آب/ أغسطس 2018، كان قد مات بالفعل 2407 شخصًا (حوالي 53 في المائة من الأطفال دون سن 14 عامًا) وكان يوجد 1،162،558 حالة مشتبه فيها.

6. انتهاكات الحق في التعليم

715. يجب تزويد الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح بالرعاية والمساعدات التي يحتاجون إليها، ولا سيما التعليم.[1122] يُفهم الحق في التعليم بمعناه الواسع[1123]، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (سيتم الاشاره اليه لاحقاً باسم "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان")، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (سيتم الاشاره اليه لاحقاً باسم "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية")، الحقوق المدنية والسياسية (سيتم الاشاره اليه لاحقاً بـ "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية") واتفاقية حقوق الطفل[1124]. أخفقت أطراف النزاع في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحق في التعليم ، في منع المدارس من أن تكون متاحة ومتاحة للأطفال، بما في ذلك من خلال الهجمات على المدارس، والتي غالباً ما ينجم عن استخدامها لأغراض عسكرية.

الهجمات على المدارس

716. لقد شعرت المدارس والطلاب بشكل مباشر بتأثير الاتجاه المتزايد للنزاع المسلح الذي اندلع في المناطق المأهولة بالسكان. قام فريق الخبراء بتوثيق الحوادث التي قتل فيها أطفال وأصيبوا أثناء تواجدهم في المدرسة أو أثناء مغادرتهم مدرستهم. على سبيل المثال، في حادثة واحدة في صوان، صنعاء حيث انه بتاريخ 7 نيسان/ ابريل 2019 انفجرت منشأة عسكرية حوثيه تقع بالقرب من مدرسة، وفشل مقاتلي الحوثي من اتخاذ الاحتياطات الممكنة، مما أسفر عن مقتل 10 طلاب على الأقل (ثماني

[1122] البروتوكول الإضافي الثاني المادة 4(3.a)

[1123] تشير هذه الفكرة إلى جميع الأنشطة التي تنطوي على اتصال منظم ومستدام مصممة لتحقيق التعلم.
UNESCO, International Standard Classification of Education (ISCED), November 1997, para. 7.
وهي متعلقة بالأنواع المختلفة من البرامج، مثل التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي والثانوي بما في ذلك التعليم التقني والمهني. كما أنها تغطي قضايا مثل "الوصول إلى التعليم ومستوى ونوعية التعليم والظروف التي يتم منحها. أنظر إتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في جلسته الحادية عشرة، باريس، كانون الأول/ ديسمبر 1960، المادة (2)1. أنظر أيضًا اليونسكو التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) في توضيح أن مفهوم التعليم يشمل مجموعة متنوعة من البرامج وأنواع التعليم المحددة في السياق الوطني، مثل التعليم النظامي وتعليم الكبار والتعليم الرسمي والتعليم غير النظامي والتعليم الأولي والتعليم المستمر والتعليم عن بعد والتعليم المفتوح والتعليم مدى الحياة والتعليم غير المتفرغ والأنظمة المزدوجة والتدريب المهني والتعليم التقني-المهني والتدريب وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة (الفقرة 12).

[1124] أنظر على وجه الخصوص:
Universal Declaration of Human Rights, Article 26; International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, Article 13; Convention on the Rights of the Child, Articles 28–29. See also the International Covenant on Civil and Political Rights, Article 18(4). See also UN General Assembly, The right to education in emergency situation, A/RES/64/290, 27 July 2010; Committee on the Rights of the Child, Day of General Discussion on the "right of the child to education in emergency situations", Recommendations, 49th Session, 3 October 2008; Inter-agency Guiding Principles on Unaccompanied and Separated Children, p. 49. Inter-agency Guiding Principles on Unaccompanied and Separated Children, p. 49.

فتيات وصبيان) وإصابة العشرات[1125]. في حالة أخرى ، في 26 أبريل 2019 ، في تعز ، نتيجة قصف الحوثي للمناطق المأهولة بالسكان، قُتلت طالبة وأصيبت اثنتان أثناء مغادرتهما المدرسة.

717. تأثرت المدارس بالغارات الجوية. في 4 كانون الأول/ سبتمبر 2015، قصفت مدرسة حسين فايد مجالي في محافظة صعدة ليلا. أفادت المصادر أن تدميرها أثر على 1،057 طالبًا على الأقل[1126]. في الآونة الأخيرة، في 13 حزيران/ يونيو 2019، في الصباح ، تعرضت مدرسة القطينات الابتدائية الواقعة في منطقة باقم، محافظة صعدة، لضربة جوية للتحالف "ضربة مزدوجة". بينما أصيبت المدرسة بأضرار جسيمة، لم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات كون الأطفال كانوا في عطلة. [1127] لم يتمكن فريق الخبراء من التأكد من أن المدرسة كانت مستخدمة بطريقة ما في الوقت الذي جعلت فيه هدفًا عسكريًا.

718. كما تعرضت المدارس التي تستضيف النازحين داخلياً لهجوم جوي. في 9 يوليو / تموز 2015 في فترة ما بعد الظهر، أصابت غارة جوية نفذتها قوات التحالف مدرسة مصعب بن عمر في منطقة طهرور بمحافظة لحج، مما أدى إلى مقتل 11 نازحًا وإصابة 19 آخرين[1128]. وقت الغارة الجوية، كانت المدرسة توفر المأوى لـ 12 عائلة نازحة فرت من القتال في الحوطة المجاورة.[1129] لا يزال مبنى المدرسة في حالة دمار ويتم تنظيم الفصول الدراسية حاليًا في خيام[1130] .

719. كذلك تعرضت المرافق التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة للخطر وذلك في جميع مناطق النزاع. في 20 أبريل / نيسان 2016 في صنعاء، قُصفت مدرسة داخلية للبنات المكفوفات من قبل طرف مجهول، مما أدى إلى إغلاق المدرسة. في وقت الهجوم ، كانت المدرسة الداخلية تستضيف 60 فتاة، تتراوح أعمارهن بين 6 و 18 عامًا، تم إرسالهن إلى المنازل أو إعادة تعيينهن في مدارس أخرى كلما كان ذلك ممكناً[1131].

الاستخدام العسكري للمدارس

720. من بين العديد من الغارات الموثقة على المدارس منذ العام 2015، وجد الفريق أن بعض تلك المدارس أصبحت أهدافًا عسكرية نتيجة لاستخدامها غير الشرعي من قبل أطراف النزاع ، وبالتالي قد تكون هذه الهجمات قانونية. على سبيل المثال، في 14 تموز/ يوليو 2015، ألحقت غارة جوية

[1125] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 23.
[1126] مصادر سريّة في الملف.
[1127] مصادر سريّة في الملف.
[1128] مصادر سريّة في الملف.
[1129] مصادر سريّة في الملف.
[1130] مصادر سريّة في الملف.
[1131] مصادر سريّة في الملف.

شنتها قوات التحالف أضرارا بالغة بمدرسة ابتدائية في عدن التي يستخدمها الحوثيون منذ نيسان/ أبريل 2015 لأغراض عسكرية، بما في ذلك كمرفق اعتقال لأفراد أسر المقاومة الجنوبية[1132]. كما أصبحت المرافق التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة هدفًا لاستخدامهم العسكري. في 5 كانون الثاني/ يناير 2016، تعرض مركز نور لرعاية وتأهيل المكفوفين، في صنعاء، حيث تم استخدامه من قبل مقاتلي الحوثي – صالح ، للضرب والتدمير جراء غارة جوية شنتها قوات التحالف[1133]. في 17 أيلول/ سبتمبر 2017، الساعة الثالثة عصرًا، تعرضت مدرسة في قضاء باقيم في صعدة للتدمير جراء غارة جوية شنتها قوات التحالف. كانت المدرسة تستخدم كسجن من قبل الحوثيين[1134].

721. وقت كتابة هذا التقرير، وجد الفريق أن ما لا يقل عن 20 مدرسة في الحديدة وتعز وصعدة تستخدمها القوات المسلحة اليمنية وقوات الحزام الأمني المدعومه من الإمارات العربية المتحدة والقوات السودانية والحوثيون.[1135] تستخدم "قوات التحالف" حاليًا لأغراض عسكرية مدرستي الوحدة عريش والوحدة حسن بن علي في المخا وتعز. قوات التحالف السودانية تستخدمها حاليًا ثكنات مثل "7 يوليو" و "الشهيد عبد الله الصلغي" في المخا. في موزع، تعز، توجد "قوات التحالف" في مدرسة الشهداء الابتدائية (حوالي 700 طفل اعتادوا على هذه المدرسة) ، ومدرسة عبد الرحمن رفيقي ومدرسة الجيل الجديد. بعض هذه المدارس كانت تستخدم من قبل الحوثيين. على سبيل المثال ، تم استخدام مدرسة الجيل الجديد كسجن من قبل الحوثيين حتى عام 2017.

722. في مدينة تعز، أفادت المصادر أن القوات المسلحة اليمنية بدأت الانسحاب من بعض المدارس وفقًا للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب إعلان المدارس الآمنة.[1136] على سبيل المثال، انسحب اللواء 35 مؤخرًا من مدرسة سبأ للبنين في مديرية المظفر – لكنهم ما زالوا موجودين في مدرسة هايل[1137]. ذكرت المصادر أنه على الرغم من الاستخدام العسكري لهذه المدارس، فقد حاولت الحكومة اليمنية عدم متابعة تعليم الأطفال وأعادت تخصيص هؤلاء الطلاب للمدارس المجاورة.

723. يوفر التعليم أثناء النزاع المسلح الحماية الاجتماعية والبدنية للأطفال ويقلل أيضًا من الآثار النفسية والاجتماعية للحرب على الأطفال. يساور فريق الخبراء مخاوف من أن أطراف النزاع قد فشلت في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب انشاء مواقع عسكرية بالقرب من المدنيين ولم تراعي

[1132] مصادر سريّة في الملف.

[1133] A/HRC/39/43 الفقرة 15.

[1134] مصادر سريّة في الملف.

[1135] 9 مدارس على الأقل في المخا وموزه، المقابلات 522 و779. 9 مدارس في مدينة تعز، 523 و796 و805 و819. مدرستان في صعدة. مصادر سريّة في الملف.

[1136] الإعلان السياسي الذي من خلاله تقر الدول رسميا وتلتزم بتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح (المبادئ التوجيهية للمدارس الآمنة) بما في ذلك في تدريبها العسكري ومبادئها، إلخ. متوفر على الرابط:
http://www.protectingeducation.org/guidelines/support and http://protectingeducation.org/news/yemen-endorses-safe-schools-declaration-advance-un-security-council-debate-children-and-armed

[1137] مصادر سريّة في الملف.

التمييز بين المواقع المدنية والعسكرية عند استخدام المدارس اثناء العمليات العسكرية ، والأمران هما انتهاك لمبدأ التمييز. منعت أطراف النزاع الأطفال من ادراك حقهم الأساسي في التعليم، على النحو الذي يكفله كل من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان[1138].

الحصول على التعليم

724. أدت الانتهاكات الموضحة أعلاه الى تزايد الخوف بين الأطفال من الالتحاق بالمدارس[1139]، وبين المعلمين لحضور الفصول الدراسية، وبين الآباء لإرسال أطفالهم إلى المدرسة – وخاصة الفتيات،[1140] مما أضعف نظام التعليم في اليمن ككل[1141]. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب عدم دفع رواتب المعلمين، مما أدى إلى عدم كفاية عدد المعلمين المؤهلين في المدارس.[1142] حتى عندما لا يتم منع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، الا ان جودة التعليم في اليمن تأثرت [1143]. أخبر المعلمون غير مدفوعي الأجر فريق الخبراء بأن عليهم البحث عن عمل آخر من أجل دعم أسرهم[1144] . وفي محاولة لمعالجة هذه المشكلة، ذكرت اليونيسيف في 10 آذار/مارس 2019 أنها بدأت في دفع حوافز شهرية تعادل 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لهؤلاء المدرسين والموظفين في المدارس.[1145]

[1138] البروتوكول الإضافي الثاني 1977 الفقرة 4(3)(a) تحدد بأنه يجب تزويد الأطفال بالرعاية والمساعدات التي يحتاجونها وعلى وجه الخصوص التعليم. دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 23. أيضًا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 13.

[1139] من بين مصادر أخرى، أولاد من صعدة تم مقابلتهم، حادثة الحافلة، المقابلات 778 و743 و742. وفقًا لليونيسيف، خلال فترة إعداد التقرير، يوجد مليوني طفل (من بين حوالي 7 ملايين) خارج المدارس في اليمن، اليونيسيف 11 آذار/ مارس بيان صحفي https://www.unicef.org/press-releases/keep-children-education-unicef-starts-incentives-school-based-staff-yemen. Additional information at https://www.unicef.org/yemen/YEM_resources_ifnotinschool.pdf.
في بداية النزاع في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، أشارت اليونيسيف في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 إلى أن 1.6 مليون طفل كانوا خارج المدارس

'YEMEN: Country report on out-of-school children', at http://www.oosci-mena.org/uploads/1/wysiwyg/reports/150325_MENARO_Yemen_Report_English_Preview.pdf

[1140] مصادر سريّة في الملف.

[1141] تقدم عدد من الوثائق الدولية إرشادات حول وسائل ضمان استمرار و/ أو إعادة بناء نظام تعليمي مناسب في حالات النزاع المسلح. عقدت لجنة حقوق الطفل في العام 2008 يوم مناقشة عامة حول حق الطفل في التعليم في حالات الطوارئ. لمعالجة هذه الأسئلة، انظر التوصيات الصادرة من يوم المناقشة العامة هذا على الرابط:

http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRC/Pages/DiscussionDays.aspx). See also INEE, *Minimum Standards for Education in Emergencies, Chronic Crises and Early Reconstruction*, INEE, 2004.

[1142] وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2019، تأثر حوالي 10 آلاف مدرسة في 11 محافظة بشدة من عدم دفع رواتب المعلمين، ولم يتلق 51 بالمئة من المعلمين رواتبهم منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

OCHA, Yemen Humanitarian Needs Overview 2019, December 2018, p. 47. At https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HNO_FINAL.pdf.

1143 مصادر سريّة في الملف.

1144 مصادر سريّة في الملف.

[1145] UNICEF, 11 March 2019, press release, available at https://www.unicef.org/press-releases/keep-children-education-unicef-starts-incentives-school-based-staff-yemen

725. أبلغ المعلمون في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع فريق الخبراء بالتحديات الإضافية. ذكر ما لا يقل عن ثلاثة مدرسين قابلهم الخبراء أنهم قُبض عليهم أو اضطروا إلى الفرار من هذه المناطق لأنهم رفضوا تدريس المناهج الحوثية ومواصلة التعاون في حملة الحوثي المستمرة لتجنيد الأطفال. أخبر أحد المعلمين المجموعة أنه طُلب منه تعبئة الشباب، بما في ذلك زيارة المنازل ومحاضرات خاصة حول التعاليم المتعلقة بالحوثيين. قال معلم آخر: "أنا مدرس ولن أحرض على العنف أو أشعله".[1146] من الواضح أن سلطات الأمر الواقع قد استخدمت نظام التعليم لتلقين الطلاب، وتجنيدهم في الجماعة المسلحة، من خلال فرض مناهج دراسية إضافية تسهم في القوالب النمطية للأطراف الأخرى في النزاع، وكذلك الدول كطرف ثالث والتي لا تشارك بشكل مباشر في الصراع الداخلي.

726. يلاحظ الفريق بقلق بالغ أن النزاع زاد من استبعاد فئات معينة من الأطفال من المدارس[1147]. يختلف وصول الفتيات إلى التعليم حسب العمر والمنطقة. مع انقطاع المساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة ، من بين أمور أخرى ، تم إهمال الاحتياجات المحددة للأطفال ذوي الإعاقة وإمكانية حصولهم على التعليم. تم اعلام الفريق أنه في تعز ، على سبيل المثال ، يواجه أطفال "المهمشين" *1148* ، عندما يتمكنون من الذهاب إلى المدرسة ، التمييز وكثير منهم لا يستطيعون تحمل كلفة الزي الرسمي [1149] . سيواصل الفريق مراقبة وضع أطفال "المهمشين" في اليمن وحصولهم على حقوقهم الأساسية (لمزيد من المعلومات، انظر الفصل عن وضع الفئات الضعيفة)[1150]

727. أفاد من أجريت معهم المقابلات أن العائلات بشكل عام من المحتمل أن تبقي بناتها في المنزل بسبب انعدام الأمن و / أو نقص الموارد[1151]. في الواقع ، عند مراجعة البيانات التي جمعتها اليونسكو، لاحظ الفريق أنه ، في يونيو 2019 ، هناك 2,307,414 طفلاً في مرحلة المراهقة والشباب خارج المدارس منهم 1,397,418 من الإناث (60٪) والباقي 909،996 من الذكور[1152]. عدد الفتيات غير الملتحقات بالمدارس أكبر في مناطق النزاع المستمر والمناطق الريفية[1153]. على سبيل

[1146] مصادر سريّة في الملف.

[1147] لذلك تحث الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء في دعمها للتعليم على تلبية الاحتياجات الخاصة بنوع الجنس للفتيات في سياق الطوارئ بما في ذلك تعرضهن المتزايد للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
(UN General Assembly, The right to education in emergency situation, A/RES/64/290, 27 July 2010, para. 12).

[1148] أنظر الفصل حول تأثير النزاع على الأقليات للتعريف والنقاش في ما يخص مجتمع المهمشين.

[1149] مصادر سريّة في الملف.

[1150] قبل النزاع، في العام 2012، أفاد المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات أن 80 في بالمئة من مجتمع "المهمشين" أميّين .
United Nations, Report of the Special Rapporteur on minority issues, 28 January 2016, A/HRC/31/56, para 91.

[1151] مصادر سريّة في الملف.

[1152] يقوم معهد اليونسكو للإحصاء في إطار مشروع المبادرة العالمية بشأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بالتقديرات استنادا إلى البيانات المقدمة من الحكومات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وعدد الأطفال خارج المدرسة. المعلومات متوفرة على الرابط: http://data.uis.unesco.org/.
في النسب المئوية، 64.8 بالمئة من الفتيات في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة و71 بالمئة من الفتيات في سن التعليم الثانوي خارج المدرسة.

[1153] مصادر سريّة في الملف.

المثال ، حصل الفريق على معلومات عن عدد الطلاب المسجلين في تعز للفترة 2018-2019 وصعدة لعام 2016-2017. [1154] في محافظة صعدة ، كان 40 في المائة من الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية من الإناث ، مقارنة بـ 34 في المائة من الطلاب من الإناث في المدارس الثانوية. بلغ معدل الطالبات في المدارس الابتدائية في مديريات الحشوة والصفراء وقطابر وكتاف 34 في المائة، مقارنة بـ 14 في المائة في المدارس الثانوية[1155].

728. في حين قبل النزاع ، كان هناك عدد من الاستراتيجيات الأخرى لزيادة المشاركة التعليمية للفئات المهمشة[1156] ، بما في ذلك التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري[1157]، في عام 2014، 45 في المائة من أطفال المدارس الابتدائية المصابين بإعاقة كانوا خارج المدرسة[1158]. أثر النزاع الحالي بشكل أكبر على حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم[1159]. على الرغم من عدم وجود بيانات واضحة عن عدد الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة داخل وخارج المدارس في اليمن، فقد أُبلغ فريق الخبراء أنه نتيجة انقطاع منافع الرعاية الاجتماعية [1160]، فإن التحديات التي يواجهها الأطفال ذوو الإعاقة من أجل التمتع بحقهم في التعليم قد تفاقمت[1161] .

7. الملاحظات الختامية حول تأثير النزاع على الأطفال

729. تمكن فريق الخبراء من الاطلاع على شهادات الأطفال الناجين التي تضمنت دلائل واضحة على وجود الاضطراب النفسي. لقد أصيب هؤلاء الأطفال بجروح أو كان لديهم أقارب من الدرجة الاولى ممن قُتلوا وجُرحوا؛ تم تجنيدهم في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة نفسها؛ تم فصلهم عن عائلاتهم و/ أو أجبروا على رعاية إخوتهم لأن أفراد أسرهم قد انفصلوا أو ماتوا.

730. وبالإضافة إلى ذلك ، فقد الأطفال المتأثرون بالنزاع مصادر هامة للدعم الاجتماعي لرفاههم، وخاصة المدارس. أُجبر الأطفال في اليمن ، في سن مبكرة، على المساهمة في دخل الأسر، بما في ذلك

1154 مصادر سريّة في الملف.

1155 مصادر سريّة في الملف.

1156 تتضمن بعض هذه الاستراتيجيات:

National Strategy for the Development of Basic Education in the Republic of Yemen 2003–2011, 2003, available at: https://www.yemen-nic.info/files/ministations/ eduction/watanyaa.pdf; National Disability Strategy, 2010, p. 3, available at: http://www.inclusive-education.org/system/files/publications-documents/.Tines_National%20Strategy%20on%20Disability%20in%20Yemen.pdf

1157 صدّق اليمن على الاتفاقية في 26 آذار/ مارس 2019، انظر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، الفصل الرابع، حقوق الإنسان، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

1158 UNESCO Report, Education and Disability: Analysis of Data from 49 Countries, March 2018, available at http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/ip49-education-disability-2018-en.pdf.

1159 مصادر سريّة في الملف.

1160 مصادر سريّة في الملف.

1161 United Nations Security Council Resolution, 20 June 2019, S/RES/2475; see also Article 11 Convention on the Rights of Persons with Disabilities; A/HRC/31/30, para 16 and 35; and "Addressing the vulnerability and exclusion of persons with disabilities: the situation of women and girls, children's right to education, disasters and humanitarian crises" (CRPD/CSP/2015/4).

الجنود الأطفال ، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في دور الأطفال داخل الأسرة والمجتمع. يجب معالجة هذه القضايا لمنع الأطفال من الانخراط في دورات العنف المستمرة.

731. انتهكت أطراف النزاع على نطاق واسع الحماية التي يتمتع بها الأطفال بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لا بد من اعادة التأكيد وبشكل جدي على ضرورة الالتزام بإحترام القانون الدولي ويتبع ذلك إجراءات ملموسة لاستعادة المناخ الذي يمكن من خلاله أن ينمو الأطفال في اليمن دون أن يتفاقم مصيرهم بسبب النزاع المسلح المستمر.

IX. قضايا مواضيعية

أ. الانتهاكات المتعلقة بالحالة الإنسانية

1. مقدمة عن الأزمة الإنسانية الحالية

732. في آذار/مارس 2019، أعلن برنامج الغذاء العالمي أن اليمن تواجه "أكبر أزمة غذائية في العالم" [1162]. ووفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA) ، فان هناك ما يقارب ربع السكان يعانون من سوء التغذية في بداية عام 2019، ومنهم من يعاني من سوء التغذية الحاد، وهناك 230 مديرية (من أصل 333) تواجه خطر المجاعة .[1163] في حزيران/ يونيو 2019، تم تأكيد وجود الحالات الشبيهة بالمجاعة في عشرات الأماكن في جميع أنحاء اليمن من قبل منسق الإغاثة في حالات الطوارئ [1164]. هناك ما يقدر بنحو 24.1 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة في بداية عام 2019 [1165] ، أي ما يقرب من 80 في المائة من السكان. ومن بين الـ 24.1 مليون شخص الذين يحتاجون إلى الحماية أو المساعدة الإنسانية ،كان هناك 18.2 مليون امرأة وطفل [1166]. وفقًا لمقدمي الخدمات الإنسانية، اعتبارًا من كانون الاول/ ديسمبر 2018، كان هناك 3.2 مليون شخص يحتاجون إلى علاج بسبب سؤ التغذية الحاد، بما في ذلك أكثر من مليوني طفل دون سن الخامسة و 1.14 مليون من النساء والفتيات والحوامل والمرضعات المصابات بسوء التغذية، مع احتمال إصابة 144,000 امرأة بمضاعفات الولادة. [1167]

733. تحدث فريق الخبراء إلى اثنين من الآباء الذين فقدوا حديثًا أطفالهم الصغار وذلك بعد عدة أسابيع من العلاج من سوء التغذية الحاد في صعدة .[1168] قال أحدهم: "كان يوسف نحيفًا وضعيفًا للغاية. لم تستطع الأم إرضاعه – لم يكن لديها حليب لإعطائه. لم يكن يزن حتى ثلاثة كيلوغرامات وهو في عمر عشرة أشهر. لقد توفي العام الماضي، ووفقًا للطبيب، كان ذلك بسبب سوء التغذية. ليس

[1162] World Food Programme, "Yemen: This Is the World's Largest Food Crisis," (Mar. 29, 2019), available at: https://unwfp.maps.arcgis.com/apps/Cascade/index.html?appid=a8e9e0ef4b854f3f921b08d296830e28.

[1163] https://m.reliefweb.int/report/3000634.

[1164] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/190617_Yemen_USG%20SECCO%20statement-Final-1.pdf.

[1165] OCHA, Humanitarian Response Plan, 2019 (https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20190402_HRP_snapshot_V5.pdf)

[1166] Office for Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) Humanitarian Needs Overview 2019.

[1167] منذ بداية الأزمة، كان 850 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد و160 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2015، اليمن"، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2014 (https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2015_HNO_Yemen_Final_0.pdf));
أنظر أيضًا
See also UNFPA Humanitarian Response in Yemen 2019, p. 1; Sanaa Centre for Strategic Studies, The Impact of War on Mental Health in Yemen, 2019.

[1168] مصادر سريّة في الملف.

لدينا مستوصف في قريتنا، لذا نقلته عائلتي إلى تشدان، على الحدود مع المملكة العربية السعودية. مكث هناك لمدة أربعة أيام ثم مات. ذهب إلى هناك عدة مرات لكنه توفي في المرة الأخيرة. نحن نعيش في غمر، وهي منطقة فقيرة. لم أتلق قط مساعدة من سلات الطعام. لقد طلبنا ولكن السلطات هنا لا تجيب ". [1169]

734. في حين أن انعدام الأمن الغذائي هو أحد أسباب معاناة عدد كبير من الأطفال من سوء التغذية في اليمن، إلا أن عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الصحية لا يزال سببًا أساسيًا آخر لسوء التغذية. أثر الافتقار إلى المرافق الصحية في بعض المناطق، والعوائق التي تحول دون حرية تنقل سكان بعض المناطق بسبب الأعمال العدائية المستمرة، والأضرار التي لحقت بمرافق الرعاية الصحية بسبب القتال بين اطراف النزاع، على المرافق الأساسية الصحية غير الكافية بالفعل (انظر الى قسم تدمير البنية التحتية المدنية أدناه).

735. أكدت السلطات الصحية في اليمن تفشي الكوليرا في تشرين الأول/أكتوبر 2016 [1170]، وقد انتشرت منذ ذلك الحين، وبحسب تقارير، هذا الوضع يتفاقم بسبب عدم توفر المياه النظيفة للشرب والري، فضلاً عن سوء صيانة نظم إدارة النفايات [1171]. حتى عام 2019، تم بالفعل الإبلاغ عن العديد من حالات الكوليرا لعام 2019 كما في عام 2018 (380,000 حالة مشتبه بها). في 8 تموز/ يوليو 2019، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 460,000 حالة يشتبه في أنها مصابة بالكوليرا قد تم تسجيلها بالفعل في عام 2019، بما في ذلك حوالي 200,000 طفل [1172]. وبحسب ما يقال توفي 193 طفلاً على الأقل بسبب أمراض مرتبطة بالكوليرا في عام 2019 [1173]. وفقا لمنظمة أطباء بلا حدود(MSF) ، "بالفتره ما بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2019، ازدادت حالات الكوليرا المشتبه فيها زيادة حادة في اليمن، حتى قبل بدء موسم الأمطار، مما يثير مخاوف من تفشيها على نطاق واسع " [1174]. أشارت منظمة أطباء بلا حدود كذلك إلى زيادة عدد مرضى الكوليرا الذين عولجوا من 140 إلى 2,000 مريض أسبوعيًا بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس.

736. بحلول عام 2019، كانت الاحتياجات الإنسانية في اليمن أعلى بنسبة 60 في المائة مما كانت عليه قبل اندلاع الحرب. في عام 2014، تم بالفعل إعلان اليمن أزمة إنسانية واسعة النطاق، حيث

[1169] شهادة من مصدر، تم إخفاء الهوية لأسباب تتعلق بالحماية.
[1170] https://reliefweb.int/disaster/ep-2016-000107-yem
[1171] https://www.unocha.org/story/yemen-over-460k-cases-cholera-registered-date-year
[1172] https://www.unocha.org/story/yemen-over-460k-cases-cholera-registered-date-year
[1173] https://reliefweb.int/report/yemen/save-children-more-cholera-related-cases-first-half-2019-whole-last-year.
[1174] See "Endemic in Yemen, cholera still hits Yemenis hard", Project Update, 5 June 2019 (https://www.msf.org/endemic-yemen-cholera-still-hits-yemenis-hard).

يحتاج أكثر من نصف السكان إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية [1175]. أدى النزاع إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة مسبقًا والتي شملت الاعتماد الكبير على الغذاء والإمدادات الطبية وواردات الوقود، وكذلك على التحويلات المالية من القوى العاملة في الخارج.[1176] حدد فريق الخبراء التدابير التي اتخذتها أطراف النزاع، بالإضافة إلى عدم وجود التدابير المناسبة، التي ساهمت في تدهور الوضع الإنساني في اليمن، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

2. التجويع كأسلوب من أساليب القتال

737. في أيار / مايو 2018، أدان قرار مجلس الأمن 2417 استخدام التجويع كاسلوب من اساليب القتال، وكذلك المنع غير القانوني من ايصال المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياه. [1177] اعتمد بالإجماع، واعتبر هذا القرار علامة فارقة لأنه أقر بالصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي[1178] . في إدانة لا لبس فيها "استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من اساليب القتال في عدد من حالات النزاع [1179]. وأشار إلى حظر حرمان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياه والالتزام بالسماح بالتسهيلات الإنسانية وتيسيرها.

738. يحظر القانون الدولي الإنساني بشكل صارم تجويع السكان المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، على النحو المنصوص عليه في قانون المعاهدات والمعترف بها بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي[1180] . القاعدة ملزمة لكل من الدول والجماعات المسلحة من غير الدول ولا تنص على أي استثناء في حالة الضرورة العسكرية الملحة. إذا كان السكان يعانون من مشقة لا مبرر لها بسبب نقص الإمدادات الضرورية لبقائهم (على سبيل المثال بعد الحصار)، يجب السماح بتوفير إمدادات الإغاثة وتيسيرها.

739. يُفهم التجويع عمومًا على أنه عمل على إخضاع الناس للمجاعة ، والذي يُعرف بدوره بأنه الندرة الشديدة والعامة للغذاء، أو النقص الشديد في الغذاء [1181]. إن المؤشرات المستخدمة لوصف حالة ما على أنها مجاعة تختلف وفقًا لأصحاب المصلحة. أيضا، لقد ثبت أن المجاعة ليست مجرد مسألة توافر الغذاء، ولكن الوصول إلى الغذاء. وبالتالي ، يمكن أن تحدث المجاعة حتى عندما يكون الطعام متاحًا، وعندما يكون الوصول إلى الغذاء وقدرة السكان على الحصول على الغذاء معرضة للخطر،

1175 OCHA, Humanitarian Response Plan, 2014 (https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-2014).

1176 See e.g. Sana'a Center for Strategic Studies, "The UN's Stockholm Syndrome – The Yemen Review, March 2019", The Sana'a Center Editorial: "Saudi Arabia's 'Deportation Storm'", April 2019 (http://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/7269).

1177 S/RES/2417 (2018), operational paragraphs 5 and 6.

1178 https://www.un.org/press/en/2018/sc13354.doc.htm.

1179 S/RES/2417 (2018), operational paragraph 5.

1180 المادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 53.

1181 The Shorter Oxford English Dictionary (1978), pp. 724 and 2111.

سواء كان ذلك بناءً على المعايير الاجتماعية أو الوسائل المالية [1182]. يُعرف مصطلح "المجاعة" على أنه المعاناة الشديدة أو الموت الناجم عن نقص الغذاء [1183] ، وأما مصطلح التجويع لا يعني بالضرورة الموت.

740. وكان هذا الفهم المشترك لمفهوم التجويع بمثابة أساس لمفاوضات عناصر الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية. هنا تم الاعتراف بأن جريمة التجويع سوف تتجاوز الحرمان من الماء والغذاء، في تغطية الحرمان أو عدم كفاية الإمداد بالمواد الضرورية للبقاء، والتي تشمل المواد غير الغذائية التي لا غنى عنها مثل الأدوية والبطانيات [1184]. وفي هذا الصدد، يعتبر البروتوكول الإضافي الثاني الإمدادات الغذائية والطبية بمثابة مواد لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياه، بينما يذكر البروتوكول الإضافي الأول أيضًا الملابس والفراش ووسائل الإيواء. [1185]

741. تُفهم أساليب القتال عمومًا على أنها التكتيكات أو الاستراتيجية المستخدمة في الأعمال العدائية ضد العدو في أوقات النزاع. وهذا يعني أنه من أجل اعتبار التجويع – التي تُعرَّف بأنها الحرمان من المواد الأساسية لبقاء المدنيين على قيد الحياه – انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني ، يجب استخدامها كاستراتيجية لهزيمة الطرف الآخر في النزاع. في نطاق العمليات العسكرية، قد يتم انتهاك حظر التجويع من خلال الحصار كاسلوب من اساليب القتال ، والمنع التعسفي من ايصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، وكذلك مهاجمة مواد لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياه.

742. ويتضح من الصلة بين حظر التجويع وحظر الهجمات على المواد التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياه أن كلا الحظرين يظهران في نفس الأحكام ذات الصلة في البروتوكولين الإضافيين. [1186] ترتبط أيضًا بالأحكام المتعلقة بايصال المساعدات الإنسانية لأنه، عندما يكون هناك نقص في المواد التي لا غنى عنها ، يجب على الأطراف التصريح وتيسير إجراءات الإغاثة الدولية ، [1187]طالما أنها تمتثل للمتطلبات المنصوص عليها في القانون، من أجل الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني. لا يمكن التذرع بالضرورة العسكرية لتبرير تجويع السكان المدنيين. ويمكن أن تشكل انتهاكات القانون الدولي الإنساني الأخرى انتهاكات لحظر التجويع، لا سيما الهجمات ضد الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياه، وكذلك منع ايصال المساعدات الإنسانية.

743. كان نطاق الشرط المتمثل في نية تجويع السكان المدنيين موضع تفسيرات مختلفة. يقول البعض إن التجويع يجب أن يكون الهدف الأساسي لعملية ما من أجل انتهاك القانون الدولي الإنساني، بينما

[1182] Francoise Bouchet-Saulnier, The Practical Guide to Humanitarian Law, p. 149-152.
[1183] Collins Dictionary (online).
[1184] Knut Dörmann, "Preparatory Commission for the International Criminal Court: The Elements of War Crimes – Part II: Other Serious Violations of the Laws and Customs Applicable in International and Non-International Armed Conflicts", International Review of the Red Cross, Vol. 83, 2001, pp. 475–476.
[1185] المادة 18(2) البروتوكول الإضافي الثاني والمادة 69 البروتوكول الإضافي الأول
[1186] المادة 14 البروتوكول الإضافي الثاني والمادة 54(2) البروتوكول الإضافي الأول
[1187] المادة 18 البروتوكول الإضافي الثاني والمادة 70(2) البروتوكول الإضافي الأول

يزعم البعض الآخر أنه حتى لو كان التجويع الناتج فقط بشكل عرضي، فإنه لا يزال ينتهك روح القانون الدولي الإنساني.[1188]

744. فيما يتعلق بالهجمات ضد المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياه، بناءً على صياغة كل من الأحكام ذات الصلة في البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني[1189]، فإن القصد الأعم لتجويع السكان ليس ضروريًا عندما تمنع العمليات السكان من المواد الضرورية للبقاء على قيد الحياه "لغرض محدد هو منع السكان المدنيين أو الطرف الاخر من المواد ذات القيمه الحيوية، أيا كان الدافع" [1190]. تعني صياغة المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول أنه يكفي وجود نية لإتلاف أو تدمير أو إزالة المواد لحرمان المدنيين من القيمه الحيوية، على سبيل المثال المساهمة المحدده في بقاء السكان على قيد الحياه.

745. ينطبق المنطق نفسه عند إعاقة الإغاثة الإنسانية عن عمد، مع نتيجة تجويع السكان. في الواقع، يجب على أطراف النزاع أن تسمح وتيسر المرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين، شريطة أن تكون عمليات الإغاثة حياديه وإنسانية بطبيعتها وتخضع لحق الأطراف في السيطرة.[1191] يعتبر عدم الموافقة على ايصال المساعدات الإنسانية والذي يؤدي إلى التجويع، تعسفياً، وبالتالي فهو غير قانوني. [1192]

746. بالنسبة للحصار العسكري كاسلوب حرب وكذلك الحصار البحري والجوي، فإن التحديد بغض النظر عن الغاية فهو اقل وضوحا وخاضعا للنقاش بين العلماء والممارسين[1193]. وهنا أيضًا، قد تحمي نفس قواعد القانون الدولي الإنساني السكان المدنيين من التجويع، حتى لو لم يتم عن قصد.

[1188] See for example Mark Lattimer, "Can Incidental Starvation of Civilians be Lawful under IHL?", March 2019, EJIL:Talk!, Blog of the European Journal of International Law (https://www.ejiltalk.org/can-incidental-starvation-of-civilians-be-lawful-under-ihl/).

[1189] المادة 18 البروتوكول الإضافي الثاني والمادة 54(2) البروتوكول الإضافي الأول.

[1190] Art. 54(2) Additional Protocol I; although Article 14 of Additional Protocol II contains less details than Article 54 of Additional Protocol I, the respective ICRC commentary of 1987 to both provisions suggests a similar interpretation

[1191] المادة 18، البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55.

[1192] See Oxford Guidance on the Law Relating to Humanitarian Relief Operations in Situations of Armed Conflict, Commissioned by the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, p. 23-24. (https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Oxford%20Guidance%20pdf.pdf); see also ICRC Study on customary IHL, rule 55 (on Consent).

[1193] كما اقترحت Beth Van Shaack ، يظل الحصار العسكري كأسلوب قتال قانوني بموجب القانون المعاصر طالما أنه موجهة فقط إلى المقاتلين والمشاركين مباشرة في الأعمال العدائية، وفقط ما دام يتم الالتزام بأحكام القانون الأخرى – وهو تحدي كبير عندما يعتمد المقاتلون والمدنيون على نفس الضروريات، في استخدام الحصار العسكري وتجويع المدنيين كأسلوب قتال وجريمة حرب.
Just Security، 4 شباط/ فبراير 2016
(https://www.justsecurity.org/29157/siege-warfare-starvation-civilians-war-crime/)
أنظر أيضًا
Gloria Gaggioli, "Are Sieges Prohibited under Contemporary IHL?", Joint Blog Series on International Law and Armed Conflict, January 2019, EJIL:Talk!, Blog of the European Journal of International Law (https://www.ejiltalk.org/joint-blog-series-on-international-law-and-armed-conflict-are-sieges-prohibited-under-contemporary-ihl/#more-16877).

يجب أيضًا دراسة مبدأ التناسب في الهجوم .[1194] قد يصل التجويع أيضًا إلى شكل من أشكال المعاملة اللاإنسانية. إذا أدى ذلك إلى الموت، فقد يصل إلى حد القتل العمد للمدنيين.[1195] كما أن التجويع ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء والماء، وكذلك الحق في الصحة.[1196]

747. في السياق الحالي، أفيد أن حوالي 80 في المائة من سكان اليمن بحاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياه. هناك مخاوف من أن جميع أطراف النزاع قد استخدمت التجويع كأسلوب من أساليب القتال في اليمن من خلال مهاجمة المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياه، وفرض الحصار أو استخدام الحصار العسكري كتكتيك، وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية. وقد تفاقمت آثار هذه الأفعال بسبب عدم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في مستوى معيشي لائق والحق في العمل. [1197]

748. يعتبر التجويع كأسلوب من أساليب القتال جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. في حين أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره التجويع جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية فقط [1198]، فإنه يُعترف به أيضًا باعتباره جريمة حرب في نزاع مسلح غير دولي بالاستناد إلى القانون الإنساني الدولي العرفي.[1199] تحدد المحكمة الجنائية الدولية نية الجاني في تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال كعنصر من عناصر الجريمة [1200]. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، يتم إعطاء النية اللازمة عندما "يعني الشخص التسبب في هذه النتيجة أو يدرك أنه سيحدث في سياق الأحداث العادية" .[1201] بالنسبة للتجويع كأسلوب من أساليب القتال، فإن الجزء الثاني من الجملة، والذي لا يتطلب إثباتًا صارمًا للرغبة في التجويع، قد يمثل في الواقع المعيار الأنسب .[1202] في الواقع ، سيكون من الصعب القول بأن الأطراف

[1194] See A/HRC/39/43, Annex II; See also Nathalie Weizmann, "International Law is Meant to Prevent What's Happening in Yemen", Just Security, 17 November 2017 (https://www.justsecurity.org/47197/international-law-meant-prevent-happening-yemen/); Gloria Gaggioli, "Are Sieges Prohibited under Contemporary IHL?", Joint Blog Series on International Law and Armed Conflict, January 2019, EJIL:Talk!, Blog of the European Journal of International Law (https://www.ejiltalk.org/joint-blog-series-on-international-law-and-armed-conflict-are-sieges-prohibited-under-contemporary-ihl/#more-16877).

[1195] Art. 3 common to the Geneva Conventions; Art. 4(1) Additional Protocol II

[1196] Art. 11 and 12 ICESCR.

[1197] Art. 6 and 11 ICESCR.

[1198] Art. 8 (b) (xxv), Rome Statute

[1199] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة. أنظر أيضًا Prosecutor v. Duško Tadić, Case No. IT-94-1-AR72, Decision on Interlocutory Appeal on Jurisdiction, 2 Oct 1995, (Tadić) paras 117–134

[1200] ICC, Elements of Crimes, 2011, Art. 8 (b) (xxv).

[1201] نظام روما الأساسي المادة (2) 30.

[1202] Global Rights Compliance, "The Crime of Starvation and Methods of Prosecution and Accountability", 2019, p. 11, para. 60 (https://sites.tufts.edu/wpf/files/2019/06/The-Crimes-of-Starvation-and-Methods-of-Prosecution-and-Accountability.pdf).

لم تكن على علم بحالات التجويع المحتملة في اليمن، بالنظر إلى مقدار التقارير العلنية حول أزمة الغذاء والتهديد بالمجاعة، على الأقل منذ نهاية عام 2016. [1203]

749. ومن أجل مواصلة دراسة المسؤولية الجنائية الفردية عن جريمة التجويع، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن العنصر الشخصي للجريمة. ستحتاج التحقيقات الإضافية أيضًا إلى التركيز على إظهار الصلة بين طريقة الحرب المعرضة للخطر (استهداف المواد التي لا غنى عنها، أو الحصار أو الحصار العسكري كأسلوب قتال، ومنع ايصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين) ومعاناة السكان كنتيجة للمنع. [1204]

750. وفي هذا السياق ، يجدر أيضاً إعادة التأكيد على الدعوة القوية التي وجهها مجلس الأمن في القرار 2417. ويحث القرار الدول "على إجراء تحقيقات مستقلة وكاملة وحياديه وفعالة ضمن ولايتها القضائية في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المتعلق باستخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال، بما في ذلك المنع غير القانوني من ايصال المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في النزاعات المسلحة ". [1205]

3. الهجمات ذات تأثير على المواد الأساسية لبقاء السكان على قيد الحياة

751. تعد الهجمات التي تشنها جميع أطراف النزاع مؤثرة على المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان اليمنيين على قيد الحياه مصدر قلق خاص في نطاق الأزمة الإنسانية الحالية.

752. دمرت غارات جوية شنتها قوات التحالف بشكل خاص الأراضي الزراعية ومرافق المياه والبنية الأساسية للموانئ. يصف تقرير نشرته مؤسسة السلام العالمي في أكتوبر 2018 [1206] كيف تأثرت المناطق الزراعية بهجوم التحالف، باتباع "استراتيجية واضحة لضرب موارد الحياة الريفية" .[1207] يوضح التقرير كيف تم ضرب الأهداف الزراعية في صعدة في حزيران/ يونيو 2015، وخاصة المزارع والأراضي الزراعية، وتوسع هذا الأمر ليشمل مناطق أخرى في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2015.[1208] ويشير التقرير إلى أن هذه الضربات كانت ممنهجة". [1209]

[1203] See e.g. The Guardian, "Yemen famine feared as starving children fight for lives in hospital", 4 October 2016 (https://www.theguardian.com/world/2016/oct/04/yemen-famine-feared-as-starving-children-fight-for-lives-in-hospital); OCHA, :"Yemen: 'One step away from famine'", 31 October 2016 (https://www.unocha.org/story/yemen-%E2%80%9Cone-step-away-famine%E2%80%9D).

[1204] Global Rights Compliance, Submissions to the Group of Eminent Experts on Yemen, 1 June 2018.

[1205] A/RES/2417 (2018), operational paragraph 10.

[1206] نشرت مؤسسة السلام العالمي في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2018.
Martha Mundy, "The Strategies of the coalition in the Yemen War: aerial bombardment and food war"

[1207] يستند التقرير إلى بيانات من وزارة الزراعة والري ووزارة الثروة السمكية في صنعاء ومشروع البيانات اليمني (أنظر ص. 8).
المرجع نفسه ص. 9.

[1208] المرجع نفسه، ص. 12، يشير التقرير إلى إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التي تفيد بأن أقل من ثلاثة بالمئة من إجمالي مساحة اليمن تستخدم للزراعة، وأن 5 في المائة فقط من المناطق الزراعية هي أراض صالحة للزراعة و1 في المائة محاصيل دائمة.

[1209] المرجع نفسه ص. 13.

753. يتضمن التقرير كذلك دراسة حالة عن تهامة، توضح كيف ضرب التحالف مرافق السلطة المسؤولة عن صيانة البنية التحتية الأساسية للري بين آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر 2015، مما ساهم في انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي الذي يعتبر "سلة الخبز" للبلاد . [1210]تظهر دراسة حالة ثانية كيف تأثر الصيد الحرفي على ساحل البحر الأحمر بالغارات الجوية التي شنها التحالف، والتي أدت إلى مقتل الصيادين وتدمير منشآت الصيد. على وجه الخصوص، تُظهر الخرائط الواردة في التقرير تأثر موانئ تفريغ الأسماك على طول ساحل البحر الأحمر بشكلٍ خاص. [1211]

754. ومن الحوادث البارزة الأخرى التي تؤثر على وصول السكان اليمنيين إلى الإمدادات الأساسية التدمير الذي حدث في أغسطس/ آب 2015 عندما شنت قوات التحالف غاره جوية على الرافعات العملاقة الأربعة لتفريغ البضائع في ميناء الحديدة، وكذلك على الات الرصيف. في شباط/فبراير 2018، تم في النهاية السماح للرافعات الجديدة بالدخول إلى الحديدة.

755. نظر فريق الخبراء في تقارير أخرى عن غارات جوية شنتها قوات التحالف في الفترة بين عامي 2015 و 2019 على مرافق أغذية ومياه لا غنى عنها، ولا سيما في محافظات الحديدة وصعدة وحجة وصنعاء. فيما يتعلق بتدمير منشآت الإنتاج الزراعي والغذائي وبيعه وتخزينه، تضمنت هذه الحوادث 14 غارة جوية أصابت معظم الأسواق المزدحمة؛ 19 حادثة ضربات جوية على المزارع أو العمال الزراعيين؛ ثماني حوادث غارات جوية ضربت منشآت لتجهيز الأغذية أو تخزينها؛ و 12 حادث غارات جوية على عمليات نقل المواد الغذائية المدنية. واستقصى فريق الخبراء كذلك عن ست حوادث إضافية ضربت فيها غارات جوية للتحالف مرافق إمدادات المياه، مثل آبار المياه ومضخات المياه ومصنع لتعبئة المياه وخزان مياه وشاحنة مياه. (للحصول على تفاصيل حول عينة من هذه الحوادث التي حقق فيها فريق الخبراء، راجع الفصول حول معركة الحديدة وصنعاء ومناطق أخرى تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع. راجع أيضاً A/ HRC /39/43 وتقارير المفوضية السابقة للاطلاع على أنماط هذا القصف)

756. حقق فريق الخبراء أيضا في 11 حادثا أصاب الصيادين، مما أسفر عن مقتل 43 صيادا و 49 جريحا وفقد 19 آخرين. وفقا لتقرير صادر عن جمعية الصيادين [1212]، منذ نشر التقرير الأول لفريق الخبراء، كانت هناك ثماني غارات جوية على قوارب الصيادين قبالة ساحل الحديدة. وبحسب ما ورد أسفرت هذه الحوادث عن مقتل 17 صيادًا وإصابة 15 آخرين. كما هو موضح في الفصل الخاص بالحديدة، فإن مجتمع الصيد على الساحل الغربي لليمن قد تأثر بشدة بالنزاع كما وتأثرت سبل عيش الناس بشكل كبير. من الواضح أن هذه الاحتياجات ذات الصلة بالأغذية تتفاقم في المنطقة. لمزيد من التفاصيل، راجع الحالة الرمزية للحديدة.

[1210] المرجع نفسه، ص. 13-16.
[1211] المرجع نفسه، ص. 16
[1212] مصادر سريّة في الملف.

757. إن الألغام الأرضية التي يزرعها الحوثيون في الأراضي الزراعية والمراعي تحد من الزراعة وإنتاج الغذاء. وثّق فريق الخبراء أيضًا حالات انفجار الألغام في الأراضي الزراعية وقصف الحوثيين الذي أثر على إنتاج الغذاء. لمزيد من التفاصيل، راجع – عند الاقتضاء – الأقسام المتعلقة بالألغام الأرضية والقصف وتدمير الاعيان المحمية في فصول الحالة الرمزية لهذا التقرير.

أ) الاستنتاجات القانونية

758. إن أفعال أطراف النزاع التي أثرت على المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياه، فاقمت الحالة الإنسانية التي تعتبر خطيرة بالفعل، وقد تصل إلى حد انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وقد تؤدي إلى مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب.

759. في جميع أنواع النزاعات، بما في ذلك النزاعات المسلحة غير الدولية، يُحظر مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تحويل المواد عديمة الفائدة التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياه [1213]. يُعرّف هذا الحظر في البروتوكول الإضافي الثاني بأنه نتيجة طبيعية لحظر التجويع. في الواقع، قد تكون مثل هذه الهجمات بمثابة تجويع إذا كان لها تأثير على تجويع السكان المدنيين. من المتعارف عليه أن المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني يتم تُفسَّرها مثل ما يقابلها في البروتوكول الإضافي الأول (المادة 54 (2))، وهو أكثر تفصيلاً [1214]. هذا الأخير يبين المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياه على أنها تشمل الغذاء ومناطق زراعية لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل والماشية ومنشآت مياه الشرب والإمدادات وأعمال الري. في حين أن الاستخدام العسكري لمثل هذه المواد ليس محظورًا في حد ذاته ، الا انه يعرضها لمخاطر تدمير كبيرة وبالتالي فإن الاستخدام العسكري مشكوك فيه فيما يتعلق باحترام مبدأ التمييز والالتزام بحماية المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية [1215]. تحظر المادة 54 (2) من البروتوكول الإضافي الأول تغيير أو إزالة المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياه "لغرض محدد يتمثل في منع السكان المدنيين أو الطرف المعادي من المواد ذات القيمه الحيوية، أيا كان الدافع". [1216]

760. استخدمت جميع أطراف النزاع في اليمن ونفذت هجمات مؤثرة على المواد لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياه. عند مهاجمة الاعيان المحمية، فأن هذا يصل إلى حد انتهاكات القانون الدولي الإنساني. هذه الأعمال تنتهك الحماية العامة الممنوحة للأعيان المدنية. بالإضافة إلى

[1213] المادة 14 البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 54.

[1214] See ICRC 1987 commentary to both Art. 54 Additional Protocol I and Art. 14 Additional Protocol II; See also ICRC Study on customary IHL, rule 54 (commentary).

[1215] Art. 13(1) Additional Protocol II.

[1216] نظرًا لأن المادة 14 من البروتوكول الإضافي الثاني لا تنص صراحةً على استثناءات، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت هذه المواد تفقد حمايتها إذا استخدمت لدعم مباشر للعمل العسكري، على النحو المنصوص عليه في المادة 54 (3) من البروتوكول الإضافي الأول للنزاعات المسلحة الدولية. ومع ذلك، حتى لو كان الأمر كذلك، فإن حظر التجويع سيحظر الهجوم على مثل هذه المواد، إذا كان من المتوقع أن يتسبب الهجوم "في تجويع السكان المدنيين". أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 54.

ذلك، من أجل انتهاك الحظر المتعلق بالمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياه، يجب أن تكون هذه الهجمات قد نفذت بهدف حرمان السكان المدنيين من المواد ذات القيمة الحيوية، أيا كان الدافع. في معظم الحالات التي تقصى عنها فريق الخبراء، يوجد حاجة إلى مزيد من التحقيقات لتحديد الهدف. ومع ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بظروف هذه الهجمات، وفي بعض الحالات، تكرارها، تدل على هدف الهجمات.

4. الهجمات على المرافق الطبية والكوادر الطبية

761. لقد اضيف عبئاً جديداً على الهياكل الأساسية الصحية الضعيفة والهشة بالاساس في اليمن، تمثل بتدمير المرافق الطبية أو تضررها خلال الأعمال القتالية. ومما زاد الطين بله الاستخدام العسكري لهذه المرافق من قبل جميع أطراف النزاع. وفقًا للأمين العام للأمم المتحدة، بين عامي 2015 و2018، تم تنفيذ 119 هجومًا على منشآت طبية في اليمن .[1217] قام فريق الخبراء بتوثيق العديد من الحوادث التي تمت خلال النزاع وحيث لحق بالمرافق الصحية أضرار أو دمار. على سبيل المثال، أثار فريق الخبراء، في تقريره الأول، مخاوف جدية بشأن عملية الاستهداف التي طبقها التحالف، في أعقاب الغارات الجوية التي أصابت منشآت أطباء بلا حدود في محافظتي صعدة وحجة في عام 2015 و 2016، على التوالي.[1218] في استنتاجاتها، خلصت منظمة أطباء بلا حدود إلى أن الهجوم الذي وقع في 15 آب/ أغسطس 2016 أثر على مستشفى عبس وكان بمثابة هجوم من قبل التحالف على منشأة محمية وأنه تجاهل للطبيعة المحمية للمرفق الطبي [1219]. وفقًا لمنظمة أطباء بلا حدود، في حين أن إصلاح الأضرار المادية قد يكون بسيطًا نسبيًا، فقد كان من الصعب جدًا إعادة بناء ثقة الناس في العودة والبحث عن الخدمات الصحية. صرحت منظمة أطباء بلا حدود، "إن قصف المستشفى في أغسطس / آب 2016 لم يدمر المبنى فحسب، بل دمر أيضًا ثقة الناس. استغرقت إعادة بناء تلك الثقة أشهرًا." [1220]

762. في حادثة أخرى أثرت على منشأة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود، في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2015، قيل إن غارة جوية شنتها قوات التحالف على مقربة من عيادة طبية تابعة لمنظمة أطباء بلا

[1217] See Reports of the Secretary-General on children and armed conflict to the Security Council, A/70/836-S/2016/360 para 170; A/72/361–S/2017/821 para 193; A/72/865-S/2018/465, para 208-209; and S/2019/453, para 43.

[1218] A/HRC/39/43 الفقرة 36.

[1219] في ملخصها للنتائج المتعلقة بهجوم 15 آب/ أغسطس 2016 على مستشفى عبس وجدت منظمة أطباء بلا حدود أن الهجوم قد ارتكب من قبل التحالف وأن هدف الهجوم يبدو أنه سيارة كانت قد دخلت المجمع قبل فترة وجيزة من الغارة الجوية. يخلص إلى أنه نظرًا لوجود السيارة في مجمع المستشفى، فإن هذا يشكل هجومًا على منشأة طبية محمية. أنظر
التحقيق الداخلي لمنظمة أطباء بلا حدود في هجوم 15 آب/ أغسطس على مستشفى عبس، اليمن، ملخص النتائج:
"MSF internal investigation of the 15 August attack on Abs hospital, Yemen, Summary of findings", 27 September 2016, available at:
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_Abs_investigation_summary_final.pdf

[1220] أطباء بلا حدود، كان على بعض الأسر الاختيار بين نقل طفل إلى المستشفى أو إطعام الآخرين، أصوات من الميدان، 10 تموز/ يوليو 2017
(https://www.msf.org/yemen-%E2%80%9Csome-families-have-choose-between-taking-child-hospital-or-feeding-others%E2%80%9D).

حدود في الحوبان شرق تعز، مما أسفر عن إصابة تسعة أشخاص، من بينهم معلم صحي تابع لمنظمة أطباء بلا حدود وحارس تابع لها [1221]. توفي شخص واحد بعد يوم من إصابته.[1222]

763. حديثاً، حقق فريق الخبراء في حادثة تدمير مركز علاج الكوليرا في مديرية عبس، محافظة حجة، التي أنشأتها منظمة أطباء بلا حدود وأصابتها غارة جوية للتحالف في 11 حزيران/ يونيو 2018. وكان من المقرر افتتاح المرفق في بداية "موسم الكوليرا" المتوقع بعد ذلك بوقت قصير، علماً بأن المركز يستوعب ما يقارب من 50-60 سريرا. كانت المنشأة فارغة في وقت الهجوم، لكن الهجوم الجوي جعل المركز غير فعال تمامًا. وبالتالي، لم يكن من الممكن إفتتاح المركز كما هو مخطط في بداية موسم الكوليرا 2019 لمعالجة الزيادة الحادة في حالات الكوليرا (انظر القسم الخاص بالغارات الجوية في الفصل الخاص بصنعاء والمناطق الشمالية).

764. وشملت الحوادث الأخرى التي حقق فيها فريق الخبراء تلك التي وقعت خلال معركة عدن في عام 2015، حيث حقق فريق الخبراء في العديد من الهجمات التي شنتها جميع أطراف النزاع والتي ضربت خلالها المرافق الطبية وسيارات الإسعاف والكوادر الطبيه. تضررت المرافق الطبية أيضا بسبب القتال في المناطق المجاورة لها. أدى استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية إلى إعاقة الوصول إلى الرعاية الصحية في عدن في عام 2015 (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الخاص بمعركة عدن (آذار/مارس – تموز/يوليو 2015). في مدينة الحديدة، قام الفريق بالتحقيق في كيفية احتلال مستشفى 22 مايو. وكيف دمره الحوثيون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الخاص بمعركة الحديدة (2019-2018). وثق فريق الخبراء حوادث أخرى وقعت في 2018-2019، مثل التدمير الجزئي لوحدة الأمومة والطفوله، في مدينة الدريهمي، محافظة الحديدة، في أعقاب غارة جوية شنتها قوات التحالف في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الخاص بمعركة الحديدة). في محافظة صعدة، حقق فريق الخبراء في غارة جوية شنتها قوات التحالف على متجر في المنطقة المجاورة لمستشفى كتاف الريفي، وهو مرفق تدعمه منظمة رعاية الأطفال، في 26 آذار/ مارس 2019 (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الخاص بصنعاء والشمال).

765. في تعز، وثّق فريق الخبراء الأضرار المستمرة التي لحقت بالمنشآت الطبية بسبب القتال (للاطلاع على التفاصيل، راجع الفصل الخاص بتعز). تعرضت احدى المستشفيات العامة الرئيسية في المدينة، مستشفى الثورة، الواقع في الشمال الشرقي من المدينة، للقصف وإطلاق النار، خاصة في عام 2015. وأفاد المستشفى أن هذا القصف ادى إلى مقتل أحد موظفي الإسعاف في 20 نيسان/ أبريل

1221 https://www.msf.org.uk/sites/uk/files/27092016_Taiz_IR_Airstrike_clinic_EXT_VERSION_VALIDATED_W_INTSTRUCTIONS_JMDM.pdf

1222 https://www.msf.org.uk/sites/uk/files/27092016_Taiz_IR_Airstrike_clinic_EXT_VERSION_VALIDATED_W_INTSTRUCTIONS_JMDM.pdf

2015 [1223]. إصابات المرضى في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، والأضرار التي لحقت في أجزاء مختلفة من المبنى وسكن الكادر الطبي، بما في ذلك: وحدة العناية المركزة في 26 نيسان/ أبريل 2015 ،[1224] أقسام طب الأسنان وطب الأطفال في 5 مايو 2015، قسم الحروق والجراحة في 20 حزيران/ يونيو 2015، وقسم العمليات في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2015. [1225] واصلت المستشفى تقديم الرعاية الطبية المجانية طول فترة النزاع "ضمن الحدود المتاحة". [1226] أصيب مستشفى المظفر في منطقة الأشرفية بمدينة تعز بأضرار جسيمة من حريق كبير وقع في 23 آذار/ مارس 2019 خلال مواجهات عنيفة بين كتائب أبو العباس والقوات المسلحة اليمنية.[1227] ووفقاً لتقارير، قام مسلح تابع للحكومة بالتمركز في منزل يقع أمام المستشفى أصاب خزانات وقود الديزل بالمستشفى. [1228]

أ) الاستنتاجات القانونية

766. إن المنشآت الطبية محمية على وجه التحديد بموجب القانون الدولي الإنساني. جنبا إلى جنب مع الطاقم الطبي، يجب احترام وحماية الوحدات الطبية ووسائل النقل في جميع الأوقات. إن استخدامها لأغراض عسكرية قد ينتهك بالفعل الحماية الخاصة التي تستحقها الوحدات الطبية. [1229] يجب ألا تكون هدفًا للهجوم، طالما انها لا تستخدم في ارتكاب أعمال ضارة بالعدو. في مثل هذه الحالة، ممكن أن تصبح أهدافًا عسكرية مشروعة وتفقد حمايتها بعد إصدار تحذير يتم تجاهله .[1230] يعد توجيه الهجمات المتعمدة ضد الوحدات الطبية المحمية جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية. [1231]

767. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحماية المحددة للوحدات الطبية قد انتهكت من قبل جميع أطراف النزاع، من خلال استخدام هذه المرافق لأغراض عسكرية، وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتلافي إلحاق الضرر بهذه الوحدات، دون تمييز الهجمات وتلك التي قد تكون موجهة إلى هذه الوحدات. قد تؤدي هذه الهجمات العشوائية التي تستهدف المنشآت الطبية إلى مسؤولية جنائية فردية عن جرائم الحرب.

[1223] مصادر سريّة في الملف.
[1224] مصادر سريّة في الملف.
[1225] مصادر سريّة في الملف، أنظر كذلك مواطنة، "Chapter from Hell".
[1226] مصادر سريّة في الملف.
[1227] مصادر سريّة في الملف.
[1228] مصادر سريّة في الملف.
[1229] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 28.
[1230] المادة 2 البروتوكول الإضافي الثاني.
[1231] المواد 8(2)(e)(ii) و(iv) من نظام روما الأساسي.

5. الحصار والحصار العسكري كأسلوب حرب

أ) حصار التحالف المفروض على اليمن

768. إن قيود الوصول الى اليمن المفروضة من قبل التحالف، مثل الحصار البحري وإغلاق مطار صنعاء الدولي، كلاهما فرضا قيوداً على الواردات وحرية التنقل، والمساهمة بشكل كبير في تدهور الاقتصاد اليمني وعززا الازمه الإنسانية الحالية، بما في ذلك زيادة عرقلة إيصال إمدادات الإغاثة.

769. بعد مشاركته في اليمن في عام 2015، فرض التحالف قيود على الدخول الى المياه الإقليمية اليمنية، والتي تصل إلى حد الحصار البحري الفعلي. تحتاج كل سفينة تسعى إلى دخول المياه اليمنية إلى تصريح بعد تفتيش لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية التابعة للتحالف. كذلك في أيار/مايو 2016، تم إنشاء آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن (UNVIM) بناءً على طلب من الحكومة اليمنية لضمان الامتثال لنظام الجزاءات الذي أنشأه قرار مجلس الأمن 2216 (2015). وفقًا لذلك، فإن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن هي المسؤولة عن تخليص السفن التجارية التي تسعى إلى دخول اليمن عبر موانئ لا تخضع لسيطرة الحكومة، والتأكد من أنها لا تحتوي على أسلحة.[1232]

770. وقد أدت هذه الإجراءات من قبل التحالف التي تم إبقاءها وأصبحت مزدوجة مع آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، توصلت إلى إلى تباطؤ كبير في دخول البضائع إلى اليمن، مما زاد من تكلفتها. وكان لهذا تأثير مدمر على الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على الواردات، كما يتضح من حقيقة أن كمية الواردات قد انخفضت بالفعل بشكل كبير منذ بضعة أشهر في النزاع .[1233] كما أثرت القيود التدريجية التي أدت إلى الإغلاق التام لمطار صنعاء على الرحلات الجوية التجارية في آب/ أغسطس 2016 بشكل كبير على حركة الأشخاص من وإلى اليمن، وكان لها تأثير كبير على حق المحتاجين إلى رعاية صحية متخصصة في الخارج.

771. في تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، فرض التحالف حصارًا تامًا على اليمن لمدة ثلاثة أسابيع. بعد إطلاق الصاروخ الباليستي من قبل الحوثيين على المملكة العربية السعودية في 4 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، أعلنت المملكة العربية السعودية بعد يومين من الحادثه إغلاق جميع الموانئ الجوية والبحرية والبرية في اليمن، مما أدى إلى حبس 27 مليون شخص فعليًا وحبس 500 ألف طن متري

[1232] يتم إعفاء السفن الإنسانية من هذا التصريح. يمكنها اختيار آلية عدم التضارب التي وضعها التحالف.

[1233] بحلول حزيران/ يونيو 2015، أفيد أن 15 بالمئة فقط من واردات ما قبل الحرب كانت تدخل اليمن، انظر تقرير مجلس الأمن "In Hindsight: The Story of the United Nations Verification and Inspection Mechanism in Yemen", 1 September 2016 (https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2016-09/the_story_of_the_un_verification_and_inspection_mechanism_in_yemen.php).

من الغذاء والوقود، و 1,476 طن متري من المساعدات [1234]. بعد 10 أيام، أعيد فتح مطار عدن وميناءها البحري، إلى جانب الموانئ البحرية في المخا والمكلا والمعبر البري مع المملكة العربية السعودية في الوديعة. أمر التحالف بإعادة توجيه جميع الواردات عبر تلك الموانئ . [1235]في 23 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، أعيد فتح موانئ الحديدة والصليف لتقديم المساعدة الإنسانية المحدودة. بالنظر إلى أن حوالي 80 في المائة من جميع واردات اليمن تتدفق عبر هذين المينائين وأن حوالي ثلثي سكان اليمن يعيشون في المناطق التي يخدمها مطار صنعاء مباشرة، "فإن الإغلاق المستمر للموانئ يضع عبئا هائلا على توافر الغذاء في السوق ويزيد بشكل كبير من خطر المجاعة على نطاق واسع في اليمن ".[1236]

772. وعلى الرغم من تخفيف الحصار، فقد أدى الإغلاق بالفعل إلى تفاقم الأزمة بشكل كبير. "ستة عشر يومًا قطعت جزء من البلد من جميع الواردات مما كان له تأثير مدمر على أكبر أزمة إنسانية في العالم. ارتفعت أسعار المواد الغذائية، مما جعل الطعام الرئيسي بعيدًا عن متناول العديد من الناس. تواجه وكالات الإغاثة والقطاع الخاص أعباء مالية بسبب تأخر السفن الراسية خارج الحديدة في المياه العميقة؛ تكاليف تصل إلى أكثر من 10,000 دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل سفينة في اليوم الواحد. سوف يتحمل المستهلكون اليمنيون هذه التكاليف الإضافية في نهاية المطاف، والذين هم بالفعل فقراء ومجهدون مالياً. [1237] أدت القيود المفروضة على واردات الغذاء والوقود والإيرادات التجارية إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى إضعاف الاقتصاد اليمني بشكل كبير. كان لتأخير صهاريج الوقود وتحويلها تأثير مهم، ليس فقط على الاقتصاد، ولكن أيضًا على الزراعة والصحة، لأن الوقود ضروري لتشغيل مولدات المستشفيات ولضخ المياه إلى المنازل وللري .[1238] في حين تم تخفيف الحصار تدريجياً، فإن بعض القيود الموضوعة في نوفمبر 2017 لا تزال قائمة حتى وقت إعداد هذا التقرير. على سبيل المثال، ظل ميناء الحديدة مغلقًا أمام حاويات الشحن (باستثناء حالة واحدة في العام 2018).

ب) الحصار العسكري كأسلوب قتال من قبل الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية

773. أدى الحصار العسكري المستخدم كأسلوب قتال من قبل الحوثيون حول مدينة تعز منذ آب / أغسطس 2015 والحصار الذي قيل عنه حول حجة منذ نهاية عام 2018 إلى تفاقم الوضع الإنساني، بما في ذلك منع إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كبير.

1234 خلية دعم المجموعات اللوجستية العالمية (2017). المساعدات الإنسانية تكافح للوصول إلى السكان المتضررين في اليمن مع استمرار الحصار.
https://logcluster.org/blog/humanitarian-assistance-struggling-reach-affected-population-yemen-blockade-continues.

1235 Oxfam, Missiles and Food: Yemen's Manmade Crisis (June 7, 2019) available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/bn-missiles-food-security-yemen-201217-en.pdf.

1236 Oxfam, Missiles and Food: Yemen's Manmade Crisis (June 7, 2019) available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/bn-missiles-food-security-yemen-201217-en.pdf.

1237 Ibid.

1238 Human Rights Watch, Yemen: Events of 2018, WORLD REPORT 2019, available at https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/yemen.

تعز

774. في أغسطس 2015، سيطر مقاتلو الحوثي صالح على المنطقة المحيطة بتعز، وأغلقوا معظم الطرق المؤدية من وإلى المدينة عدة أشهر، مما أعاق إيصال المساعدات الإنسانية والغذاء والإمدادات الطبية للمدنيين في المدينة. تسبب "النقص الحاد" في الغذاء في "زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية"، مما جعل بعض المواد الغذائية الأساسية، مثل الدقيق والأرز، غير ممكن شرائها بالنسبة لمعظم السكان [1239]. ومما زاد الطين بلة أن هؤلاء السكان أنفسهم لم يتمكنوا من الوصول إلى إمدادات المساعدات المجانية عندما وصلت المنظمات الإنسانية إلى مناطقهم [1240]. (راجع مزيد من القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية أدناه). ومع استمرار الحصار، استنفدت المخزونات الغذائية داخل المدينة وارتفعت أسعار المواد الغذائية . وبدلاً من ذلك، بدأ الناس يعتمدون على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يتم جلبها عبر طريق جبل طالوق، والذي أصبح يُعرف باسم "طريق الموت" أو "طريق الحمير" بسبب رحلة العبور الغادرة. كذلك ارتفعت أسعار الأدوية والسلع الاستهلاكية بسبب زيادة تكلفة نقل البضائع إلى المدينة عبر نقاط التفتيش[1241]. (للحصول على تفاصيل إضافية، انظر الى الفصل المتعلق بتعز، قسم "حصار تعز")

حجة

775. خلال شهرين على الأقل قبل اندلا ع الأعمال العدائية الناشطة في حجور في يناير 2019، كانت هناك تقارير تفيد بأن الحوثيين قد طوقوا المدينة، وأقاموا نقاط تفتيش عند نقاط الدخول المختلفة وفرضوا قيوداً مختلفة، مما أدى الى خلق "حصار". عندما اندلعت الأعمال العدائية، لم تعد السيارات تدخل حجور. وأفيد أنه تم حظر دخول الماء والغذاء، بالإضافة إلى العديد من العوائق التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. بسبب عدم توفر المساعدات الإنسانية، كان من المستحيل على الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة تقدير عدد النازحين داخلياً في حجة، المعروف أنها المحافظة التي تستضيف أكثر النازحين داخلياً. أُبلغ فريق الخبراء أنه تم السماح مرة أخرى للسلع التجارية بدخول حجور بمجرد سيطرة الحوثيين على المدينة، في حين أن الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية كانت لا تزال غير قادرة على الوصول إلى المنطقة بشكل مستمر لاستئناف عملياتها بحلول وقت كتابة هذا التقرير. (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الخاص بصنعاء والمناطق الشمالية، القسم الخاص بحجة).

الديهمي

[1239] Mwatana, Chapter from Hell, p. 70.
[1240] المرجع نفسه.
[1241] المرجع نفسه في 72.

776. يوجد مزيد من دواعي القلق تتعلق بالتقارير الأخيرة التي تفيد بأن القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها تمنع الوصول إلى مدينة الدريهمي في محافظة الحديدة. بالفعل، يبدو أن منطقة الدريهمي التي لا تزال تحت سيطرة الحوثيين كانت تحت الحصار من قبل القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها. وبحسب ما ورد يزداد تعقيد الوصول إلى هذه المنطقة بسبب وجود الألغام الأرضية. لم يستطع فريق الخبراء تحديد العدد الدقيق للأفراد الذين ما زالوا يعيشون في مناطق الدريهمي، وبالتالي الاحتياجات المحددة لسكانها، على الرغم من أن التقديرات الموثوق بها تشير إلى حوالي 1,800 شخص. كما أن عدم وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لإجراء تقييم مستقل للوضع يمثل مشكلة أيضًا. سيواصل فريق الخبراء التحقيق في الوضع. (للحصول على تفاصيل إضافية، راجع الفصل حول الحديدة).

أ) الاستنتاجات القانونية

777. إن عمليه التطويق والحصار[1242] والحصار كأسلوب قتال جميعها ليست محظورة في حد ذاتها بموجب القانون الدولي الإنساني، طالما أن الغرض منها هو تحقيق هدف عسكري ولا يتم فرضه بهدف تجويع السكان المدنيين[1243]. ومع ذلك، فإن آثار هذه القيود هي التي تحتاج إلى دراسة لتحديد ما إذا كانت هذه – في أي حالة معينة – وسيلة مشروعة للحرب.

778. أكد فريق الخبراء في تقريره الأول أنه يوجد أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن القيود المختلفة التي فرضها التحالف، بما في ذلك الحصار الفعلي في تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، تنتهك مبدأ التناسب. استنتج الفريق هذا على أساس أنه لا يوجد فائدة عسكرية ممكن أن تبرر هذه المعاناة الشديدة والمستدامة لملايين الناس.[1244] وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تأثير هذه القيود على العمليات الإنسانية، وجد الفريق أنها تنتهك إلتزام الأطراف بالسماح بتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية دون أي عوائق للمدنيين المحتاجين وتيسير ذلك .[1245]

779. فيما يتعلق بالحصار الكامل الذي فرض في تشرين الثاني / نوفمبر 2017، هناك أيضا مخاوف من أن تكون هذه التدابير بمثابة عقاب جماعي. يحظر القانون الدولي الإنساني العقوبات الجماعية، بما في ذلك النزاعات المسلحة غير الدولية .[1246] ومع أن العقوبة الجماعية غير محددة من الناحية القانونية، فإنها تُفهم عمومًا على أنها عقوبة مفروضة على الأشخاص بسبب أفعال لم يرتكبوها. وتُفرض هذه

[1242] مصطلح حصار ليس له تعريف في القانون الدولي، ولكن يمكن فهمه على أنه تطويق العسكري لمنطقة ما مع فرض قيود على دخول البضائع الأساسية وخروجها بهدف إجبار المنطقة على الاستسلام، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المتعلق بالحصار العسكري كأسلوب قتال، كانون الثاني، يناير 2017.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/sieges_legal_note_-_final_-_en_1.pdf)

[1243] أنظر المادة 14، البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 53.

[1244] A/HRC/39/43, Annex II.

[1245] المادة (2)18 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55.

[1246] المادة (b)(2)4 من البروتوكول الإضافي الثاني.

العقوبة على الأشخاص المتضررين استجابة لأفعال أو أخطاء، سواء أكانت حقيقية أو متصورة، من جانب طرف أو كيان آخر. إن تفاعلية العقوبة تتميز عن غيرها من الأعمال غير القانونية. وبالتالي، فإن التوقيت أساسي في تحديد ما إذا كان الفعل قد يشكل عقابًا جماعيًا. وتفرض العقاب الجماعي المشقة أو المعاناة أو الأذى على الأشخاص الذين لا يتحملون مسؤولية فردية عن الأفعال التي أدت إلى الفعل التفاعلي للطرف ضدهم. وهو لا يشمل الأحكام القانونية فحسب، بل يشمل أيضًا العقوبات والمضايقات من أي نوع سواء إداري أو من خلال إجراءات الشرطة أو غير ذلك [1247]. تم اعتبار الحصار أثناء النزاعات المسلحة عقابًا جماعيًا.[1248] العقاب الجماعي ينطوي على نية للمعاقبة، والتي غالبا ما يكون من الصعب استنتاجها من الأحداث والمعلومات المتوفرة.

780. في حين أن التوقيت يشير إلى أن الحصار كان بمثابة رد فعل فوري للتحالف على الصاروخ الذي أطلقه الحوثيون على المملكة العربية السعودية، إلا أن النية لمعاقبة السكان الأوسع على هذه الأعمال التي بحاجة إلى إثبات. إن عدم فعالية التدابير الرامية إلى تحقيق هدف عسكري محدد، على النحو المشار إليه في تقييم التناسب الموصوف أعلاه، وحقيقة أنها لم يتم رفعها على الرغم من التأثير الواضح والمدمّر على السكان المدنيين، يميل إلى الإشارة إلى أن الغرض منها قد يؤدي أيضًا إلى انه تم توجيهها نحو الضغط على السكان المدنيين، مما قد ينطوي على جانب عقابي. على وجه الخصوص، حقيقة أنه لا يمكن لأي حاوية، باستثناء حاوية واحدة، أن تدخل ميناء الحديدة حتى وقت كتابة هذا التقرير منذ فرض الحصار في عام 2017، وحقيقة أن الهدف العسكري المطلوب قد يتحقق بالفعل بواسطة التفتيش بواسطة خلية الاجلاء والعمليات الانسانية EHOC، توحي ببعض النوايا العقابية. ومع ذلك ، فإن هذا العنصر يحتاج إلى مزيد من التحقيق. وينطبق نفس المنطق على حالات استخدام الحصار كاسلوب قتال، حيث يتم فرض قيود على الوصول من قبل الحوثيين (تعز وحجة) والقوات المسلحة اليمنية (الدريهمي).

781. إن القيود المفروضة على الوصول المذكورة أعلاه – أي الحصار وغيره من التدابير التي اتخذتها قوات التحالف واوضاع الحصار العسكري التي فرضها كل من الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية – قد أعاقت العمليات الإنسانية بشكل كبير، مما حد بشكل كبير من تنقل موظفي الإغاثة أو الإمدادات إلى أو داخل اليمن. بالنظر إلى هذا التأثير، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن أطراف النزاع، في فرض عمليات الإغلاق هذه، تنتهك التزامهم بالسماح بتسهيل مرور الإغاثة الإنسانية دون أي عوائق للمدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. انتهك هذا الالتزام أيضًا قيودًا أخرى، مثل القيود البيروقراطية والتدخلات في العمليات الإنسانية.

[1247] Commentary to Additional Protocol I to the Geneva Conventions, Article 75, para, 3055. See also Prosecutor v Fofana and Kondewa, SCSL 04-14-T, Special Court for Sierra Leone, Judgment, Trial Chamber I, 2 August 2007, para. 181.

[1248] أنظر على سبيل المثال ما يتعلّق بغزة: A/HRC/34/36, para.36; A/HRC/24/30, para.22.

6. مزيد من القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية

782. في حالات النزاع، غالبًا ما تبرر القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية بوجود أسباب أمنية . في اليمن، لا تشكل العمليات العسكرية والأعمال القتالية المستمرة سوى جزء صغير من حوادث الوصول (حوالي 5 إلى 6 في المائة) [1249] . في حين أن تغيير الخطوط الأمامية قد يكون مشكلة خاصة في بعض المناطق، في مناطق أخرى، يتأثر وصول المساعدات الإنسانية بشكل رئيسي بالقيود البيروقراطية[1250]. ويشمل ذلك حالات الرفض أو التأخير في تسليم التأشيرات وتصاريح الإقامة وتصاريح السفر من جانب كل من حكومة اليمن وسلطات الأمر الواقع. إن رفض أو تأخير كل من الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع للتوقيع على اتفاقات فرعية هو عائق رئيسي آخر أمام عمليات الإغاثة.

783. كانت جميع الأطراف مسؤولة أيضا عن التأخير في منح الموافقة على الواردات وحركة المعدات الأساسية. كما أدت متطلبات التخليص التي وضعها التحالف في كانون الأول/ ديسمبر 2018 على حركة المساعدات الإنسانية إلى تأخير الإجراءات عند نقطة تفتيش ذباب في تعز.[1251] تم تسجيل مزيد من التأخير في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، عندما تم إصدار إجراءات جديدة للتخليص في صنعاء. على الطريق بين عدن والحديدة، شكلت عمليات التخليص الجمركي في إب أيضًا تحديات كبيرة وتأخيرات مكلفة.[1252]

784. بالإضافة إلى فرض قيود مرهقة على عمال الإغاثة ، صادرت سلطات الأمر الواقع الغذاء والإمدادات الطبية[1253]. تدخل سلطات الأمر الواقع في العمليات الإنسانية واسع الانتشار [1254]. في آذار/ مارس 2019، أمرت سلطات الأمر الواقع جميع المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مديرية حجة بالانتقال الى مدينة حجة (راجع الفصل الخاص بصنعاء والمناطق الأخرى التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع، قسم حجة). في حزيران/ يونيو 2019، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كيف أُجبرت سلطات الأمر الواقع عدة منظمات غير حكومية دولية إلى تعليق أنشطتها، بما في ذلك في أجزاء من محافظتي الحديدة وحجة. وبحسب ما ورد شملت القضايا التي تكمن وراء هذه الوقائع وجود نزاعات حول تقاسم قوائم المستفيدين النقدية والإبلاغ عن الأنشطة الإنسانية .[1255] يشكل هذا التدخل مخاطر جسيمة على المبادئ الإنسانية وحماية المستفيدين.

[1249] See bi-monthly OCHA Yemen Humanitarian Access Snapshots as published on www.reliefweb.int.

[1250] OCHA, Humanitarian Response Plan 2019, February 2019, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HRP_V21.pdf

[1251] على سبيل الثال، بين 21 و24 شباط/ فبراير 2019، تم منع 21 شاحنة متعاقد عليها من الأمم المتحدة تحمل معونة غذائية عند حاجز الضباب في تعز لأن التحالف طلب دليلًا على آلية عدم التضارب (على الرغم من حقيقة أن عدم التضارب هو نظام تطوعي).

[1252] يوم 15 شباط/ فبراير، صادرت مصلحة الجمارك في إب شاحنات الأمم المتحدة التي تنقل الإمدادات الطبية القابلة للتلف من عدن إلى الحديدة.

[1253] Human Rights Watch, "Yemen: Events of 2018", World Report 2019, available at https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/yemen.

[1254] المرجع نفسه.

[1255] أفادت المنظمات عن وقوع أكثر من 137 عملية منفصلة بين نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2019 بما في ذلك تدخل في تسجيل المستفيدين المحليين وفرض حظر على العيادات المتنقلة مما يعوق تقديم الخدمات الصحية لما لا يقل عن 47 ألف مريض في 87 مقاطعة في 18 محافظة. أنظر

785. في 20 أيار/ مايو 2019، حذر برنامج الأغذية العالمي من أنه سيبدأ تعليق عملياته في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع، إذا لم يستطع الوصول بشكل مستقل إلى المحتاجين. وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي: " يتم منع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان الذين يعانون من الجوع، كما تعرضت قوافل المساعدات الإغاثية للعرقلة، وتدخلت السلطات المحلية في عملية توزيع المساعدات الغذائية. والأهم من ذلك، يتم وضعُ العراقيل، على نحو متكرر، أمام قيامنا بتنفيذ عملية اختيار المستفيدين بشكل مستقل، وكذا أمام الطلب الخاص بتنفيذ نظام التسجيل الآلي البيومتري (نظام البصمة)، والذي من شأنه أن يُتيح للبرنامج تحديد واختيار الأشخاص الأكثر احتياجاً وضمان أنهم هم أنفسهم الذين يحصلون على المساعدات الغذائية ". [1256]في 17 حزيران/ يونيو 2019، أشار المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي ديفيد بيسلي، في خطابه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لعدم السماح للبرنامج للعمل بشكل مستقل، وأعلن أن البرنامج سيبدأ قريباً تعليقًا تدريجيًا للمساعدات الغذائية، إذا لم يتلق على الفور الضمانات الضرورية من سلطات الأمر الواقع بأن الاتفاقات حول تسجيل المستفيدين واستهداف المستفيدين ونظام التسجيل الآلي البيومتري (نظام البصمة) ستحترم. وأشار إلى أن القضايا متعددة، وشملت صعوبات في استيراد المعدات، وكذلك الموافقة على تأشيرات للموظفين. وأبرز كذلك بينما نقوم بإطعام أكثر من 10 ملايين شخص شهريًا ، كشف البرنامج عن "وجود ادلة جدية أن بعض المواد الغذائية يتم تحويلها وتوجيهها إلى الأشخاص الخطأ"، مشيرًا أيضًا إلى أنه تم تحويل الغذاء من أجل الربح أو لأغراض أخرى: *" سيدي الرئيس، يجري التلاعب بمساعدتنا الغذائية، ونحن مُنعنا من إصلاحها. سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أكون واضحا هنا: الأطفال يموتون الآن ونحن نتحدث بسبب هذا التدخل وعدم تمكننا من الوصول " .* [1257]

786. بعد بضعة أيام، في 20 حزيران/ يونيو 2019، أصدر برنامج الأغذية العالمي بيانًا صحفيًا أعلن فيه أنه بدأ تعليقًا جزئيًا للمساعدات في اليمن، قيل إنه أثر على 850,000 شخص، مشيرًا إلى الفشل في التوصل إلى اتفاق مع سلطات الأمر الواقع لمنع تحويل الغذاء. وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي، "تم اتخاذ القرار كملجأ أخير بعد توقف المفاوضات المطولة حول اتفاق لإدخال ضوابط لمنع تحويل الغذاء بعيداً عن بعض أكثر الناس ضعفًا في اليمن". [1258]

787. علاوة على ذلك، كان عدم الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر في مدينة الحديدة مشكلة رئيسية من حيث إيصال الأغذية لأنها كانت تحتوي – قبل أن تبدأ الأعمال العدائية في الحديدة –

[1256] OCHA, Humanitarian Access Snapshot, April-May 2019 (https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Humanitarian%20Access%20Snapshot_April%20May%202019.pdf).

[1257] https://www1.wfp.org/news/world-food-programme-consider-suspension-aid-houthi-controlled-areas-yemen.

[1258] https://insight.wfp.org/world-food-programme-wfp-executive-director-addresses-un-security-council-on-yemen-88ba18622ea.

https://www1.wfp.org/news/world-food-programme-begins-partial-suspension-aid-yemen

على ربع مخزون البرنامج داخل البلد. أي ما يكفي من القمح لإطعام 3.7 مليون شخص لمدة شهر واحد [1259]. مع وصول الأعمال الحربية إلى موقع الطواحين، فقد برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى الموقع في سبتمبر 2018 واضطر إلى استخدام مخزونات القمح الأخرى بالإضافة إلى الاستيراد لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان اليمنيين. في حين أن القتال المستمر قدّم تفسيرًا منطقيًا للعوائق التي تعترض الوصول، إلا أن رفض الحوثيين المستمر إتاحة الوصول إلى الموقع من كانون الثاني/ يناير إلى أيار/ مايو 2019 في أعقاب اتفاقية استوكهولم كان يفتقر إلى تبرير واضح.[1260] ظل الوصول إلى الموقع بمثابة نقطة دفاع مستمرة للأمم المتحدة ، إلى أن تم منح إذن الوصول إلى المطاحن في نهاية المطاف في 5 أيار/ مايو 2019. حالة إمدادات مطاحن البحر الأحمر، ولا سيما الكمية الإجمالية للقمح التي لا تزال صالحة للاستهلاك البشري، ولا يزال يتعين تحديدها في وقت كتابة هذا التقرير.[1261]

788. وأفيد أيضا بأن العنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول والمرافق يمثل عقبة أمام إيصال المساعدات الإنسانية. منذ أيلول/ سبتمبر 2014، سجلت قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة ما مجموعه 62 عاملاً في المجال الإنساني كضحايا الهجمات في اليمن (59 موظفًا وطنيًا و 3 موظفين دوليين)، بمن فيهم 27 عاملاً قُتلوا و 20 جريحًا وخطف 15 آخرين .[1262] أحد هؤلاء الضحايا كان مبعوث اللجنة الدولية للصليب الاحمر حنا لحود، الذي قُتل بالرصاص في تعز في 21 أبريل / نيسان 2018 (راجع الفصل حول تعز، القسم الخاص باستهداف موظفي الإغاثة الإنسانية).

أ) الاستنتاجات القانونية

789. يتمتع موظفو المساعدة الإنسانية ومواد الإغاثة الإنسانية بحماية محددة بموجب القانون الدولي الإنساني. يجب على أطراف النزاع ، بما في ذلك النزاعات غير الدولية، احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني ومواد الإغاثة الإنسانية [1263]. بموجب هذه القاعدة، لا يتمتع موظفو الإغاثة الإنسانية بالحماية من الهجوم فحسب، بل وأيضاً من المضايقات والترهيب والاحتجاز التعسفي [1264]. من إحدى جرائم الحرب توجيه الهجمات المتعمدة ضد الأفراد أو المنشآت أو المواد أو الوحدات أو المركبات المستخدمة في مهمة مساعدة إنسانية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، ما دام يحق لهؤلاء الأفراد أو

[1259] https://www1.wfp.org/news/wfp-gains-access-vital-wheat-stocks-needed-yemens-hungry-people

[1260] في حين أن الحكومة اليمنية وافقت على وصول الأمم المتحدة إلى المطاحن، رفض الحوثيون هذا الوصول اعتبارًا من كانون الأول/ يناير 2019. وبحسب ما ورد، فقد زعم الحوثيون مخاوف أمنية: اشتبهوا في أن حادثة قد تحدث للأمم المتحدة بمجرد وصولها إلى الموقع أو خلال عبور خط المواجهة، وقد يتم إلقاء اللوم عليهم. طلب الحوثيون من أجل توفير الوصول أن يرافق فريق التحقيق فريق برنامج الأغذية العالمي حتى يتحقق، على الفور، من أي حادث أمني قد يطرؤ.

[1261] https://reliefweb.int/report/yemen/world-food-programme-accesses-yemeni-frontline-district-first-time-conflict-began.

[1262] https://aidworkersecurity.org/incidents/search?start=2014&detail=1&country=YE.

[1263] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 31 و32.

[1264] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة31.

المواد الحصول على الحماية الممنوحة للمدنيين / الاهداف المدنية بموجب القانون الدولي الإنساني. [1265]

790. وينص القانون الدولي الإنساني كذلك على أن أطراف النزاع يجب أن تسمح وتيسر مرور الإغاثة الإنسانية دون عوائق للمدنيين المحتاجين، شريطة أن تكون هذه الإغاثة ذا طبيعة محايدة وأن تجري دون تمييز معاكس [1266]. للأطراف الحق في السيطرة على العمليات الإنسانية[1267] . ومع ذلك، فإن مثل هذه الرقابة لن تعوق بشكل تعسفي التسليم الفوري لإمدادات الإغاثة. لا يجوز حجب الموافقة لأسباب تعسفية، ولا يجوز تبرير القيود المفروضة على الأنشطة الإنسانية إلا في حالة الضرورة العسكرية الملحة وعلى أساس مؤقت.[1268]

791. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع تنتهك التزاماتها بالسماح وتيسير مرور الإغاثة الإنسانية دون أي عوائق للمدنيين المحتاجين. عندما تكون الاحتياجات الإنسانية سائدة كما هو الحال في اليمن، ومن المعروف أن الناس يتضورون جوعا، فإن هذا يثير أيضا مخاوف جدية فيما يتعلق بإمكانية استخدام التجويع كأسلوب من أساليب القتال.

7. التدابير التي تؤثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

792. الوضع الاقتصادي الكارثي هو المحرك الرئيسي للأزمة الإنسانية في اليمن. ساهمت عدة عوامل – بالإضافة إلى التدابير الموضحة أعلاه – في الانكماش المتواصل للاقتصاد اليمني منذ بداية النزاع.

793. حتى قبل اندلاع النزاع، كان لليمن أدنى ناتج محلي إجمالي للفرد في الشرق الأوسط [1269]. على مؤشر التنمية البشرية، فقد احتل المرتبة الأسوأ أداءً بين الدول في مجالي الصحة والتعليم، حيث تراجع من المركز 161 في عام 2014 إلى 178 في العام 2018.[1270] تعتمد اليمن اعتمادًا كبيرًا على التجارة الدولية. قبل النزاع ، كانت اليمن تستورد 90 في المائة من طعامها، و 85 في المائة من الإمدادات الطبية ومعظم الوقود .[1271] يعد الحد من الصادرات والواردات الأساسية بسبب قيود

[1265] المادة (iii)(e) .2 8 نظام روما الأساسي
[1266] المادة (2)18 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55.
[1267] المادة (2)18 من البروتوكول الإضافي الثاني، أنظر أيضًا دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55.
[1268] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 55. أنظر أيضًا المادة (3)71 من البروتوكول الإضافي الأول.
See Oxford Guidance on the Law Relating to Humanitarian Relief Operations in Situations of Armed Conflict, Commissioned by OCHA, October 2016 (https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Oxford%20Guidance%20pdf.pdf).
[1269] International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, at 1 (2014), available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/01/weodata/index.aspx.
[1270] Yemen Human Development Indicators, UNDP, available at: http://www.hdr.undp.org/en/countries/profiles/YEM.
[1271] Security Council Report, "In Hindsight: The Story of the United Nations Verification and Inspection Mechanism in Yemen", September 2016 (https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2016-09/the_story_of_the_un_verification_and_inspection_mechanism_in_yemen.php?print=true).

الوصول الموضحة أعلاه ، وخاصة الحصار الذي يفرضه التحالف، العامل الرئيسي في تراجع الاقتصاد. آليات التفتيش والازدحام في الموانئ والبنية التحتية المدمرة هي عوامل مهمة تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. أدت التأخيرات الكبيرة في واردات الأغذية وارتفاع الأسعار إلى زيادة تكلفة الغذاء إلى الحد الذي أصبح فيه بعيدًا عن متناول معظم السكان، على الرغم من توفر الغذاء في الأسواق .[1272]

794. إن الانخفاض السريع للعملة بسبب التضخم يضاف إلى زيادة سعر الواردات. في ظل عدم وجود أرقام رسمية، يقدر البنك الدولي أن التضخم قد استمر في الارتفاع بينما تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39 في المائة منذ عام 2014 وبداية الحرب [1273]. نظرًا لأن التضخم المتصاعد أعاق بشكل كبير القدرة الشرائية لجزء كبير من السكان، أصبح من الصعب على العائلات اليمنية التي تعيش على أو تحت خط الفقر على نحو متزايد توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمياه، مما زاد من تفاقم الأزمة [1274]. وفقًا لبيتر ساليسبري ، صحفي ومحلل اقتصادي سياسي، *"تأتي الأزمة الاقتصادية في وقت تكافح فيه وكالات الإغاثة والتجار والمؤسسات الحكومية ، لأسباب متنوعة، لتقديم السلع الأساسية التي تشتد الحاجة إليها، وعندما ترتفع الأسعار لدرجة أن نسبة كبيرة من السكان ببساطة لا يستطيعون تحمل نفقات الطعام، وذلك في جزء صغير منه لأن الاقتصاد بشكل كلي قد توقف.*[1275]

795. وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، في اليمن في فبراير 2019 ، *"يظل الحد الأدنى لتكاليف سلة الطعام للبقاء على قيد الحياة أعلى بأكثر من 110 في المائة مما كان عليه قبل تصاعد النزاع في مارس 2015.*[1276]" وعبر تسمية الوضع ب "مجاعة الدخل"، صرحت ليز غراندي، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، بأن "مفتاح ايقاف كل ذلك هو ضمان حصول الناس على ما يكفي من المال لشراء ما يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة" .[1277] لا يمكن تعويض الاعتماد على الاستيراد عن طريق المساعدات الإنسانية وحدها. [1278]

[1272] Oxfam, Missiles and Food: Yemen's Manmade Crisis (June 7, 2019) available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/bn-missiles-food-security-yemen-201217-en.pdf.

[1273] Yemen's Economic Update – April 2019, The World Bank (Apr. 1, 2019), https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/economic-update-april-2019

[1274] وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، بحلول شباط/ فبراير 2019، انخفضت قيمة الريال اليمني بنسبة 165 بالمئة مقارنةً بالدولار الأمريكي في فترة ما قبل الصراع. انظر تقرير مراقبة السوق في اليمن، برنامج الأغذية العالمي، العدد 33، 1 شباط/ فبراير 2019 https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000103864/download/.

[1275] Peter Salisbury, "Bickering While Yemen Burns: Poverty, War, and Political Indifference", The Arab Gulf States Institute In Washington, June 22, 2017, p. 1.

[1276] Quoted in Yemen – Complex Emergency Fact Sheet #4, FY 2019 (Feb. 8, 2019), https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/yemen_ce_fs04_02-08-2019.pdf

[1277] Declan Walsh & Tyler Hicks, The Tragedy of Saudi Arabia's War, N.Y. Times (Oct. 29, 2018), https://www.nytimes.com/interactive/2018/10/26/world/middleeast/saudi-arabia-war-yemen

[1278] Security Council Report, "In Hindsight: The Story of the United Nations Verification and Inspection Mechanism in Yemen", September 2016 (https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2016-09/the_story_of_the_un_verification_and_inspection_mechanism_in_yemen.php?print=true

796. وقد تفاقم انخفاض قيمة الريال اليمني بسبب استمرار طباعة النقود من قبل الحكومة اليمنية [1279]. ساعدت سلسلة من عمليات ضخ الأموال من المملكة العربية السعودية على استقرار سعر الصرف، لكن أسعار صرف السوق السوداء لا تزال تحوم فوق السعر الرسمي[1280] . استمرت أسعار الصرف المبالغ فيها في السوق السوداء بسبب نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن من قبل الحكومة اليمنية في سبتمبر 2016. وفي الواقع، فإن انتقاله ترك البنك المركزي أضعف بكثير على المستوى الوطني، حيث أصبح غير قادر للعب دور عامل للاستقرار الاقتصادي .[1281] هذا حرض اليمنيين كذلك على الاعتماد على أنظمة تحويل الأموال غير الرسمية[1282] ، وزيادة المساهمة في السوق السوداء والفساد السائد في اقتصاد الحرب[1283] . كما قوضت عملية إعادة التوطين مصداقية البنك الوطني على المستوى الدولي .[1284]

797. وكنتيجة ملموسة للغاية، أدى نقل الحكومة اليمنية للبنك المركزي إلى عدم دفع رواتب لمئات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية الحكوميين، بمن فيهم المعلمون والكوادر الطبيه، الذين يعملون في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع. في 23 أيلول/ سبتمبر 2016، أقر الرئيس هادي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن قد يؤدي إلى عدم دفع رواتب موظفي القطاع العام .[1285] في أيار/ مايو 2019، ذكر مركز صنعاء أن مئات الآلاف من موظفي الخدمة المدنية لم يتلقوا رواتب منتظمة لمدة ثلاث سنوات، أي منذ نقل البنك المركزي .[1286] في أيار/ مايو 2019، أكد اتحاد غرف التجارة والصناعة في اليمن أن عدم دفع رواتب الموظفين كان أحد أهم العوامل التي تعمق الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن .[1287] في 29 أيلول/ سبتمبر

[1279] Economist Intelligence Unit, Country Report Yemen (Feb. 19, 2019) quoted in Jeremy M. Sharp, Yemen: Civil War and Regional Intervention, Congressional Research Service (Mar. 21, 2019), https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf at 13.

[1280] See, for example, https://shilfa.com/saudi/exchange-rates-in-yemen-now-the-price-of-the-dollar-and-the-saudi-rial-on-wednesday-29-5-2019/

[1281] Mansour Rageh, Amal Nasser, and Farea Al-Muslimi, "Yemen Without a Functioning Central Bank: The Loss of Basic Economic Stabilization and Accelerating Famine", Sana'a Centre for Strategic Strategies (Nov. 2, 2016), http://sanaacenter.org/publications/main-publications/55.

[1282] Sherine El Taraboulsi-McCarthy and Camilla Cimatti, "Counter-terrorism, de-risking and the humanitarian response in Yemen: a call for action", Humanitarian Policy Group (2018) at 10.

[1283] على الرغم من أن اليمن كان من بين الدول الحائزة على أقل درجات في مؤشر منظمة الشفافية الدولية الخاص بإدراك الفساد (CPI) قبل النزاع الحالي، إلا أن ترتيبه انخفض أكثر منذ العام 2014 ويحتل اليمن حاليًا المرتبة 176 من بين 180 دولة. Corruption Perceptions Index 2018", Transparency International (2018): https://www.transparency.org/cpi2018#results.); see also, for example, as regards corruption networks: http://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/6732; http://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_policy_brief_9.pdf.

[1284] Sherine El Taraboulsi-McCarthy and Camilla Cimatti, "Counter-terrorism, de-risking and the humanitarian response in Yemen: a call for action", Humanitarian Policy Group, 2018.

[1285] President Hadi stated, "We might fail to pay the salaries of people working in public service." 71st Session of the General Assembly (Sept. 23, 2016), https://gadebate.un.org/en/71/yemen.

[1286] Spencer Osberg and Hannah Patchett, "An Unending Fast: What the Failure of the Amman Meeting Means for Yemen", Sana'a Centre for Strategic Strategies (May 20, 2019), http://sanaacenter.org/publications/analysis/7433.

[1287] Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry: Non-Payment of Salaries Most Important Reason for Humanitarian Crisis in Yemen", Almasirah Media Network (May 5, 2019), https://english.almasirah.net/details.php?es_id=6930&cat_id=1.

2016، حذرت مجموعة الأزمات الدولية بالفعل من أن "الجهود المبذولة لتحريك البنك المركزي اليمني ستزيد على الأرجح من مخاطر الإفلاس والجوع".[1288]

798. لقد انهار نظام الإيرادات الضريبية الحكومية، لأن السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع كانت تتبع ممارسات صارمة لجمع الضرائب لتمويل الجهود الحربية[1289] . أدت هذه القيود المالية الإضافية التي يتعرض لها السكان اليمنيون إلى تعميق الأزمة الإنسانية، لا سيما لأنها شلت الطبقة الوسطى، التي كانت منظمات المعونة الإنسانية المحلية تعتمد عليها بشكل رئيسي في تبرعاتها النقدية. [1290]

799. في 3 أيلول/سبتمبر 2018 ، أصدرت الحكومة اليمنية المرسوم 75 ، كمحاولة لتنظيم واردات الوقود. وفقًا لهذا المرسوم ، يمكن فقط لمستوردي الوقود الذين تمت الموافقة عليهم من قبل اللجنة الاقتصادية التي أنشأتها الحكومة استيراد الوقود إلى اليمن. يقال إن هذه اللوائح "استبعدت العديد من التجار الحوثيين من استيراد الوقود." [1291] في 19 شباط/ فبراير 2019، أعرب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أثناء إحاطة مجلس الأمن، عن مخاوفه بشأن تأثير المرسوم 75 الذي " يواصل عرقلة واردات الوقود التجارية، وهي ضرورية لضخ المياه والحفاظ على تشغيل مولدات المستشفيات، من بين وظائف مهمة أخرى [1292] ". وأضاف كذلك أن أربع سفن تحمل ما يعادل نصف شهر من واردات الوقود التجارية تم منعها من دخول من قبل الحكومة اليمنية بموجب المرسوم 75. [1293]

800. كما هو موضح في هذا الفصل، ساهمت عدة تدابير اتخذتها السلطات في الأزمة الاقتصادية والإنسانية. "هذه أزمة من صنع الإنسان. العديد من العوامل الاقتصادية واللوجستية المقيدة لا تحركها الطبيعة العنيفة للحرب بل القرارات السياسية التي تتخذها أطراف النزاع . [1294]"يشعر الفريق بالقلق من فشل كل من حكومة اليمن وسلطات الامر الواقع للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، لا

[1288] International Crisis Group, "Central Bank Crisis Risks Famine in Yemen", 29 September 2016 (https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/central-bank-crisis-risks-famine-yemen)

[1289] Peter Salisbury, "Bickering While Yemen Burns: Poverty, War, and Political Indifference," The Arab Gulf States Institute in Washington, June 22, 2017, at 10. https://agsiw.org/wpcontent/uploads/2017/06/Salisbury_Yemen_ONLINE.pdf.

[1290] Sherine El Taraboulsi-McCarthy and Camilla Cimatti, "Counter-terrorism, de-risking and the humanitarian response in Yemen: a call for action", Humanitarian Policy Group, 2018, at 7-8.

[1291] Waleed Alhariri, Holly Topham, Hussam Radman, Ghaidaa Alrashidy, Anthony Biswell, Sala Khaled, Aisha al-Warraq, Ali Abdullah, Victoria K. Sauer, Hamza al-Hamadi, Taima al-Iriani and Spencer Osberg, "The Yemen Review – October 2018", (Nov. 10, 2018) http://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/6620 In the October 23, 2018.

[1292] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/190219_Yemen_USG%20SECCO%20statement-Final.pdf.

[1293] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/190219_Yemen_USG%20SECCO%20statement-Final.pdf; see also https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/181116_Yemen_USG%20SECCO%20statement-Final.pdf.

[1294] Peter Salisbury, "Bickering While Yemen Burns: Poverty, War, and Political Indifference", The Arab Gulf States Institute in Washington, June 22, 2017, p. 1.

سيما فيما يتعلق بالحق في العمل، والحق في مستوى معيشة لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء، والحق في الماء، والحق في الصحة.

أ) الاستنتاجات القانونية

الحق في العمل

801. تضمنت المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق العمل، أي حق كل فرد في فرصة لكسب رزقه من خلال العمل الذي يتم اختياره أو قبوله بحرية ، بينما تضمنت المادة 7 شروط عمل مواتية. وتشمل هذه الدفعات التي توفر أجور عادلة لجميع العمال، فضلا عن العيش الكريم للعمال وأسرهم. لا يتم تحديد "العيش الكريم" من خلال العمل الذي يؤديه عامل فردي، كما هو الحال بالنسبة للأجور. إن العوامل المحددة لـ "العيش الكريم" هي التكاليف الخارجية مثل تكاليف المعيشة وغيرها من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، بحيث يمكن للعمال وأسرهم التمتع الكامل بحقوقهم المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [1295]

802. إن عدم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع هو انتهاك مباشر للحق في العمل وكسب أجر عادل. تنتهك كل من الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان في هذا الصدد، لأنها لا تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتخفيف عواقب انتقال البنك المركزي من صنعاء إلى عدن. علاوة على ذلك، اتخذت الحكومة اليمنية، التحالف وسلطات الأمر الواقع ، جميعها اجراءات –كما هو موضح في هذا الفصل – أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في اليمن، ولا سيما التي ساهمت في انخفاض العملة اليمنية. لقد ساهموا جميعًا في حرمان قطاعات كبيرة من السكان في اليمن من العيش الكريم.

الحق في الغذاء

803. الحق في الغذاء مكفول بموجب المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزء من حق كل فرد في مستوى معيشي لائق. ترى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن المحتوى الأساسي للحق في الغذاء الكافي يعني توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه، أي "توافر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد، وخالية من آثار المواد الضارة ، ومقبولة ضمن ثقافة معينة؛ وإمكانية الوصول إلى هذا الطعام بطرق مستدامة ولا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى[1296]". ويوضح كذلك أن "التوافر يشير إلى الإمكانيات إما للتغذية

[1295] General Comment 23 (2016) on the right to just and favourable conditions of work, para. 19-24.

[1296] General Comment No. 12 (1999) on the right to adequate food, para. 8.

مباشرة من الأراضي المنتجة أو من الموارد الطبيعية الأخرى، أو لنظم التوزيع والتجهيز والسوق التي تعمل بشكل جيد والتي يمكن أن تنقل الأغذية من موقع الإنتاج إلى حيث تكون هناك حاجة إليها وفقًا مع الطلب"[1297]، في حين أن إمكانية الوصول تشمل كلاً من إمكانية الوصول الاقتصادي والمادي.[1298] الحق في الغذاء الكافي قد يتحقق تدريجيا. ومع ذلك، يقع على عاتق الدول التزام باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الجوع وتخفيفه على النحو المنصوص عليه في المادة 11، الفقرة 2، حتى في أوقات الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث.[1299]

804. تنتهك المادة 11 "عندما تفشل الدولة في ضمان، على الأقل، الحد الأدنى من المستوى الأساسي المطلوب للتحرر من الجوع".[1300] إذا زعمت الدولة أنها غير قادرة على الوفاء بهذا الالتزام لأسباب خارجة عن إرادتها، فيجب إثبات أن هذا هو الحال، وكذلك "سعت دون جدوى للحصول على دعم دولي لضمان توافر وإمكانية الوصول إلى الغذاء اللازم.[1301] "على سبيل المثال، يمكن أن يمثل منع ايصال المساعدات الغذائية الإنسانية في نزاع غير دولي انتهاكًا للحق في الغذاء. يجب على الدول الأخرى "الامتناع في جميع الأوقات عن حظر المواد الغذائية أو التدابير المماثلة التي تهدد ظروف إنتاج الغذاء والحصول على الغذاء في البلدان الأخرى. لا ينبغي أبدًا استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي."[1302]

805. بناءً على ما تقدم، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع تنتهك الحق في الغذاء. في ضوء انعدام الأمن الغذائي المتفشي، فشلت الحكومة اليمنية في احترام وحماية وإعمال الحق في الغذاء، بالتنسيق مع التحالف لمنع الواردات بشكل ناشط، وإعاقة إيصال الإغاثة الإنسانية فوراً، ومن خلال جميع التدابير الأخرى التي تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية. ويشمل ذلك التدابير المتخذة في نطاق سير الأعمال العدائية، مثل الحصار كاسلوب من اسالب القتال والأضرار التي لحقت بالمواد الأساسية لبقاء السكان. التحالف، في فرض الحصار والقيود ذات الصلة على الواردات، وكذلك من خلال تدمير الاعيان الضرورية لضمان الإنتاج الغذائي الأساسي، ينتهك أيضا حق سكان اليمن في الغذاء، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأخيراً، تنتهك سلطات الأمر الواقع التزاماتها فيما يتعلق بالحق في الغذاء، وفي إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية، ومن خلال جميع التدابير الأخرى المتخذة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية، بما في ذلك تدمير الأراضي الزراعية ومرافق إنتاج الأغذية.

الحق في الماء

[1297] General Comment No. 12, para. 12.
[1298] General Comment No. 12, para. 13.
[1299] General Comment No. 12, para. 6.
[1300] General Comment No. 12, para. 17
[1301] General Comment No. 12, para. 17.
[1302] General Comment No. 12, para. 37.

806. يعتبر الحق في الماء مشمولاً بالمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأنه ضروري لضمان مستوى معيشي لائق.[1303] وفقًا للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن حق الإنسان في المياه "يمنح الجميع الحصول على مياه كافية وآمنة ومقبولة ومتاحة فعليًا وبأسعار معقولة للاستخدام الشخصي والمنزلي.[1304] " كمية كافية من المياه الصالحة للشرب ضرورية لمنع الموت بسبب الجفاف، للحد من مخاطر الأمراض ذات الصلة بالمياه ولتوفير متطلبات النظافة الشخصية والمنزلية للاستهلاك والطبخ.[1305]

807. في أعقاب تفكير مشابه للحق في الغذاء ، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحق في الماء قد انتهك بالمثل من جانب أطراف النزاع. هذا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالتدابير التي أدت إلى تدمير أو إتلاف مرافق المياه، وغيرها من التدابير التي تحد من الوصول إلى المياه النظيفة للشرب والري، بما في ذلك تلك التي تحد من الوصول إلى الوقود اللازم لمضخات المياه. كما يتضح من تفشي وباء الكوليرا، الذي يقال إنه مرتبط بنقص الوصول إلى المياه النظيفة للشرب والري، فإن الحق في الماء والحق في الغذاء مرتبطان بشكل وثيق بالحق في الصحة.

الحق في الصحة

808. يرتبط الحق في الصحة ارتباطًا وثيقًا بكل من الحق في الغذاء والحق في الماء، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية، على سبيل المثال الحق في العمل. لكي يكون الفرد قادرًا على إعمال الحق في الصحة، سيحتاج المرء إلى تغذية كافية (الحق في الغذاء)، الترطيب (الحق في الماء)، والدخل الكافي (الحقوق الاقتصادية) لتحمل هذا الغذاء والماء ومستوى أساسي من الرعاية الصحية. بينما ترتبط المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوضوح بحقوق الإنسان الأخرى التي تم بحثها أعلاه، فإنها تحدد صراحةً حقًا مميزًا في الصحة وتحدد الخطوات التي ينبغي على الدول اتخاذها لتحقيق تقدم تدريجي، إلى أقصى حد من الموارد المتاحة، بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، بما في ذلك الأمهات والأطفال صحة الطفل النظافة البيئية؛ الوقاية والعلاج والسيطرة على المرض؛ والخدمات الطبية والاهتمام للجميع.

809. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن كل من الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع قد انتهكت الحق في الصحة لفشلها في ضمان الخدمات الأساسية، فضلاً عن تنفيذ برامج مكافحة الأمراض، مما جعل السكان عرضة للمخاطر وللأمراض التي يمكن الوقاية منها. من المحتمل أن يؤثر عدم دفع رواتب العاملين الصحيين في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع على إعمال الحق

[1303] General Comment No. 15 (2003) on the right to water para. 3.
[1304] General Comment No. 15 at para. 2.
[1305] General Comment No. 15 at para. 2.

في الصحة. أخيرًا، انتهكت جميع أطراف النزاع الحق في الصحة خلال العمليات العسكرية، أي من خلال تدمير مرافق الرعاية الصحية أو إتلافها واستخدامها لأغراض عسكرية.

كارثة بيئية تلوح في الأفق: ناقلة تخزين وتفريغ النفط العائمة (FSO) - رأس عيسى

810. أصدر منسق الإغاثة في حالات الطوارئ تحذيرات متكررة بشأن خطر "كارثة بيئية" تطرحها ناقلة النفط FSO، وهي منشأة عائمة للتخزين والتفريغ على بعد ثمانية كيلومترات قبالة ساحل ميناء رأس عيسى في البحر الأحمر. هذا المرفق ، الذي يحتوي على 1.1 مليون برميل من النفط، لم يتم صيانته منذ عام 2015. وفقًا للخبراء، فإن التسرب من FSO Safer سيتضمن أكثر من أربعة أضعاف كمية النفط التي تم إطلاقها في تسرب نفط إكسون فالديز عام 1989.[1306] منذ سبتمبر 2018، سعت الأمم المتحدة لإجراء تقييم للناقلة.

811. على الرغم من احتمال وقوع كارثة بيئية، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية التعامل مع ناقلة النفط. يبدو أن المشكلة الرئيسية تتوقف على ما يجب عمله بالنفط، حيث يشير الحوثيون إلى أنه يجب بيعه في الأسواق الدولية[1307] ويلوم التحالف الحوثيين لرفضهم تفريغ النفط. بينما يبدو أن كلا الطرفين يريدان أن يكون لهما رأي بشأن ما يجب فعله بالنفط[1308]، يبدو أن كلاهما في وضع يسمح لهما بإلقاء اللوم على الطرف الآخر في حالة حدوث كارثة بيئية مخيفة.

812. في منتصف حزيران / يونيه 2019، ورد أن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، تلقى موافقة خطية أولية من سلطات الأمر الواقع للشروع في مهمة تقنية لتقييم ناقلة النفط المتحللة. شريطة أن يستمر الحوثيون في تسهيل هذا العمل، كان ينبغي لفريق التقييم أن يبدأ عمله بحلول نهاية حزيران/ يونيو 2019.[1309] في إحاطته إلى مجلس الأمن، في 18 تموز/ يوليو 2019، أبلغ مارك لووك المجلس أن سلطات الأمر الواقع استمرت في تأخير التقييم الفني للأمم المتحدة.[1310]

813. سيكون تأثير تسرب النفط من الناقله على سكان اليمن وبلدان أخرى حول البحر الأحمر ذا طبيعة وأبعاد لا يمكن تخيلهما. حقيقة أنه تم منع الوصول إلى فريق التقييم هو أمر غير مفهوم. يحث فريق الخبراء كلا الجانبين على تزويد الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة بالوصول اللازم لتقييم الوضع والقيام بأي عمل لمنع وقوع كارثة تلاحق اليمن والمنطقة لعدة أجيال.

[1306] http://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/7504#An-Environmental-Apocalypse-Looming-on-the-Red-Sea.

[1307] https://twitter.com/Moh_Alhouthi/status/1120092336208404482

[1308] https://www.almushahid.net/?p=43175.

[1309] https://reliefweb.int/report/yemen/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-mark-19.

[1310] https://reliefweb.int/report/yemen/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-mark-20.

814. في حالة وقوع كارثة بيئية، فإن عدم وجود تدابير من جانب الأطراف لمنع مثل هذا الحدث سيكون بمثابة انتهاك آخر لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالنظر إلى أن وجود بيئة ملائمة وصحية هو شرط مسبق لتحقيق العديد من حقوق الإنسان الأخرى، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المذكورة أعلاه.

ب. أثر النزاع على الأقليات والمهاجرين

1. انتهاكات حرية الدين والمعتقد بين البهائيين

815. في ظل سيطرة سلطات الأمر الواقع على معظم الأجزاء الشمالية من اليمن، قام فريق الخبراء بتوثيق انتهاكات استهدفت البهائيين في اليمن بشكل خاص. وتلقى الفريق أيضًا مزاعم عن استهداف الحوثيين لأفراد يعرّفون عن أنفسهم كملحدين[1311] على أساس المعتقد. وقد جمع الفريق ادعاءات أخرى عن وجود أحد أفراد طائفة دينية في الاختفاء القسري ويعاني من التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للحوثيين. وتمّ حجب المعلومات المتعلقة بقضيته لأسباب تتعلق بأمنه وأمن مجتمعه.

أ) استهداف البهائيين من جانب سلطات الأمر الواقع

816. وثّق فريق الخبراء ثلاث حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين بحق أفراد من الطائفة البهائية في صنعاء. قُبض على الأفراد الثلاثة (رجلان وامرأة) خلال نشاط خاص بالطائفة في صنعاء في 10 آب/أغسطس 2016، حيث أُفيد عن حضور حوالي 60 مشاركًا، معظمهم من البهائيين والبعض الآخر وُصفوا على أنهم "أصدقاء الجماعة". وقد اقتحم الفعالية أفراد من القوات الأمنية – جميعهم ملثّمون ومسلحون حسب ما أُفيد – حيث أخذوا جميع المشاركين إلى أماكن احتجاز بينها مرفق احتجاز الأمن الوطني وأماكن أخرى مجهولة. في حين أفرج عن معظم المشاركين، بينهم الأطفال والنساء، في الأيام التي أعقبت عملية الاعتقال، بقيت مجموعة من 11 شخصًا (بينهم ثلاث نساء) رهن الاحتجاز لمدة شهر تقريبًا. تمّ اعتقال أحدهم لمدة ثلاثة أشهر ونصف، بينما تم إطلاق سراح آخرين في مراحل مختلفة قبل ذلك. ولم توجه أي تهم إليهم لكن أُفيد بأنّه تمّ إجبار المحتجزين على التوقيع على ضمانات بأنهم لن يستأنفوا أي أنشطة مجتمعية بعد إطلاق سراحهم[1312]. لم يتمكنوا من الوصول إلى محامٍ أو الاتصال بأسرهم خلال فترة الاحتجاز. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إبلاغهم بأسباب احتجازهم.

[1311] مصادر سريّة في الملف.
[1312] مصادر سريّة في الملف.

817. قام فريق الخبراء بتوثيق حالة رجلين بهائيين اعتُقلا واحتُجزا لمدة ثلاثة أيام في آذار/مارس 2015 بدون توجيه تُهم إليهما. وعندما سأل أحدهما عن أسباب اعتقاله، أُفيد بأنه تم إجابته: *"لأنك بهائي*[1313]*."*

818. في 17 نيسان/ أبريل 2017، أصدرت سلطة النيابة الجنائية في صنعاء أمراً بالقبض على 25 شخصًا، وأُفيد بأنها قائمة تضم أكثر من 20 بهائيًا. واستدعى المدعي العام الأفراد عبر الهاتف في بعض الحالات[1314]، فيما اختبأ آخرون بعد أن سمعوا بالقائمة وبأن أسماءهم واردة فيها.[1315] وقد أُفيد بأنه تمّ اعتقال خمسة بينما بقي الآخرون مختبئين منذ ذلك الحين. وتضمنت القائمة إسم فتاة واحدة عمرها دون 18 عامًا[1316]. ووصلت فريق الخبراء معلومات، كما نظر في الوثائق الرسمية وبيانات الأمم المتحدة التي تشير إلى أن الاتهامات الموجهة ضد رجل بهائي، حامد كمال بن حيدرة والذي يتم احتجازه منذ العام 2013 والذي حكم عليه بالإعدام في العام 2018، تتمحور حول معتقداته[1317].

819. في ما يخص قضية بن حيدرة وقضايا أخرى، لدى فريق الخبراء مخاوف جديّة حول استهداف البهائيين على أساس معتقداتهم. ففي خطاب متلفز يعود إلى آذار/ مارس 2018، شجب عبد الملك الحوثي[1318] عددًا من المعتقدات التي تشن برأيه "استهدافا عدوانيا" ووشيكًا للمجتمع اليمني وحربًا خطيرة وعنيفة ضد الإسلام، وهو تهديد يدّعي أنه وُلد أثناء النزاع. ركّز زعيم الحوثيين في كلمته على العقيدة البهائية التي وصفها بأنها "الوافد الشيطاني" الواصل حديثًا إلى اليمن، والذي ترعاه وتحضنه إسرائيل من أجل محاربة الإسلام. كما هاجم في الخطاب نفسه أديان ومعتقدات أخرى، منها الأحمدية والإلحاد والتبشير بالنصرانية. صحيح أن خطاب عبد الملك الحوثي لم يستهدف أعضاء معيّنين من الطوائف الدينية المختلفة التي ذكرها، واستهدف المعتقد البهائي وليس أتباعه، لكن كلماته تثير مخاوف جدية، لا سيما في ضوء النزاع الحالي حيث تزايدت المشاعر الطائفية. كما أنّ منصبه كزعيم ديني وسياسي داخل الحركة يزيد من خطورة بياناته. وكون الحوثيين قد احتجزوا البهائيين بشكل تعسفي في صنعاء قبل أن يلقي خطابه، فإنّ هذا الخطاب يكتسب وزناً أكبر وقد يؤثّر على الأفراد البهائيين الذين كانت أسماؤهم معلنة آنذاك[1319]. يعتبر إصدار أمر بالاعتقال بحق البهائيين العشرين والاعتقالات التي وثقها فريق الخبراء مؤشراً على وجود نمط لاستهداف البهائيين من جانب سلطات الأمر الواقع.

[1313] مصادر سريّة في الملف.
[1314] مصادر سريّة في الملف.
[1315] مصادر سريّة في الملف.
[1316] مصادر سريّة في الملف.
[1317] لمزيد من التفاصيل، أنظر أيضًا الفصل عن الحياة في صنعاء والمناطق الأخرى تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع والفصل عن الاعتقالات والاحتجازات التعسفية والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة وانتهاكات الحريات الأساسية في صنعاء.
[1318] https://www.youtube.com/watch?v=Ioy_G-rlMX4.
[1319] مصادر سريّة في الملف.

820. في ردّ خطّي على الأسئلة التي طرحها فريق الخبراء بشأن أفراد الطائفة البهائية،[1320] ردت سلطات الأمر الواقع قائلةً بأن تهم التخابر والاتصال غير المشروع مع دولة أجنبية حملت في الرسالة إسم "الكيان الصهيوني"، وُجّهت ضد 20 فرداً ينتمون الى المعتقد البهئي. ووفقًا لردّ سلطات الأمر الواقع، تندرج هذه الاتهامات تحت قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 (1994) بشأن اعتبارها جريمة من جرائم أمن الدولة الخارجية التي تصيب الشخصية القانونية للدولة بالخطر أو الضرر ويعاقَب عليها بموجب المادة 128 من قانون الجرائم والعقوبات. ويلاحظ فريق الخبراء أن المادة 128 تحمل عقوبة الإعدام.[1321] كما ذكرت سلطات الأمر الواقع أن المتهمين يخضعون حالياً لمحاكمة علنية وأنه تمّ احترام حقهم في الدفاع وأنه أطلق سراح الأغلبية باستثناء ثلاثة أفراد، وفقاً لقرارات المحكمة. وأكدت سلطات الأمر الواقع أن التهم الموجهة ضد هؤلاء الأفراد لا علاقة لها بمعتقدهم. وفي رسالة منفصلة[1322]، ذكرت سلطات الأمر الواقع أن الدستور اليمني يكفل حرية الدين والمعتقد، مضيفة أنّه لا توجد "أقليات عرقية أو لغوية أو دينية في اليمن باستثناء الطائفة اليهودية."

النتائج

821. يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان حرية الفكر والوجدان والدين[1323]. وعلى غرار الحريات الأساسية الأخرى، يجوز تقييد حرية الفرد في إظهار دينه أو معتقداته، ولكن وفقًا لما ينص عليه القانون فقط ومتى كان ذلك ضرورياً لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم، ولحماية الأمن القومي، والسلامة العامة، والنظام، والصحة والأخلاق. بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على عدم التمييز، ويتعين على أصحاب الواجب احترام وضمان حقوق الأفراد الخاضعين لولايتهم القضائية بدون تمييز من أي نوع، بما في ذلك على أساس الدين[1324].

822. ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في الحرية والأمن الشخصي وينص على عدم تعريض أي شخص للاعتقال أو الاحتجاز بشكل تعسفي[1325]. كما يحظّر القانون الدولي الإنساني الاحتجاز التعسفي[1326]. وتُعتبر حالات الحرمان من الحرية تعسفية عندما تأتي نتيجةً لممارسة الحريات الأساسية، فضلاً عن الاحتجاز على أساس تمييزي[1327]. في الحالات الموصوفة أعلاه، توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأنه تمّ احتجاز أعضاء الطائفة البهائية على أساس المعتقد. وعليه، لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلطات الأمر الواقع قد احتجزت أفراداً من الطائفة البهائية تعسفًا.

[1320] رسالة تاريخها 29 تموز/ يوليو 2019.
[1321] Republican Decree for Law No 12 for the Year 1994 Concerning Crimes and Penalties, available at http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/83557/92354/F1549605860/YEM83557.pdf.
[1322] رسالة تاريخها 30 أيار/ مايو 2019.
[1323] Article 18 ICCPR.
[1324] Article 2 ICCPR.
[1325] See Article 9 ICCPR; See also Universal Declaration of Human Rights, article 9.
[1326] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 99.
[1327] See Methods of work of the Working Group on Arbitrary Detention, A/HRC/36/38).

2. مجتمع"المهمّشين"

"حين أتت الحرب، كانت بالنسبة لنا حكم بالموت. حين تركنا بيوتنا ونحن مكرهون، تلك البيوت التي احتضنت فقرنا وشبعنا وكانت بلسم لجرحنا...وحين وصلنا ألى أماكن ليست أماكننا حيث بعض الناس لم يتقبلنا بل رفض أن نعيش في أرضه مؤقتا حتى تنتهي الحرب ونعود لديارنا... كانت الفاجعة حيث شعرنا أننا نعيش في غربة داخل غربة بينما نحن في وطننا." [1328]

نازح من مجتمع "المهمّشين"، تعز

823. إنّ عبارة "المهمشين" هي تسمية أعطيت لأقلية اجتماعية في اليمن تعاني من التمييز القائم على النسب. ويُشار إلى "المهمشين" في بعض الأحيان بمصطلح سلبي هو "الأخدام". ويُقدّر عددهم بما بين خمسمائة ألف و3.5 مليون فرد[1329]. وفي حين أن القوانين اليمنية لا تميز ضد "المهمشين"، إلا أن ترسيخ وصمة العار الاجتماعية والأساطير المحيطة بهم أدت جميعا إلى عزلهم المستمر عن بقية المجتمع اليمني. وعلى الرغم من إلغاء أنظمة الطبقية الاجتماعية رسميًا مع حلول الجمهورية في اليمن بقي "المهمشون" محصورين في الأحياء الفقيرة في معظم المدن، من غير أن يتمكنوا من التزاوج بسهولة مع يمنيين آخرين. ويعمل معظمهم في التنظيف، مثل وظائف التنظيف العامة، وجمع القمامة وتكنيس الشوارع[1330] .

824. كان "المهمشون" من بين الذين خرجوا إلى الشوارع في احتجاجات الربيع العربي في العام 2011 وكانوا ممثلين في مؤتمر الحوار الوطني حيث تمّ اقتراح قوانين توفر لهم الحماية، غير أنه لم يتم تبنّيها بسبب النزاع، مما شكّل خطوة تراجع كبيرة كان لها تأثير سلبي على مجتمع "المهمّشين" في جميع أنحاء اليمن. ومع تطوّره في تعز على سبيل المثال، أدّى تراجع الأموال العامة وعدم دفع الرواتب الى التأثير سلباً على جميع وظائف "المهمشين" الذين كانوا يعملون في البلدية، فبقوا بدون دخل لمدة عامين تقريبًا حسبما ورد من معلومات.[1331] وفي الأماكن حيث نزحت عائلات من "المهمّشين"، مثل حجّة وتعز، أضطروا بسبب وضعهم الاجتماعي للذهاب إلى مشارف المدن ولم يستفيدوا مثل غيرهم من النازحين من الهياكل المجتمعية الموجودة لاستضافة النازحين[1332]. بالإضافة إلى ذلك، تلقى فريق الخبراء عددًا من الادعاءات بأن "المهمشين" كانوا إما من بين أولئك الذين تم تجنيدهم قسراً في جماعات مسلحة، أو انضموا اليها طوعًا من أجل الحوافز الاقتصادية.

825. إنّ عدم انتماء "المهمشين" إلى النظام القبلي اليمني قد جعلهم أكثر عرضة للخطر خلال النزاع، حيث أن النظام القبلي قد لعب دوراً حيوياً في توزيع المساعدات وتخصيصها على مستوى

1328 مصادر سريّة في الملف.
1329 See Report of the Special Rapporteur on minority issues, A/HRC/31/56 – para 37
1330 المرجع نفسه.
1331 مصادر سريّة في الملف.
1332 مصادر سريّة في الملف.

الجماعات، وخاصة في المواقع حيث عملت فيها المنظمات الإنسانية "عن بعد"، وبالتالي استحال عليها مراقبة التوزيعات مباشرة[1333]. وتلقى فريق الخبراء مزاعم تفيد بإزالة عائلات "المهمشين" من عمليات التقييم وقوائم التوزيعات في تعز أو أنها تلقت سلل غذائية أقل من العدد المخصص لها[1334]. خلال الأيام الأولى من "حصار" تعز[1335] على أيدي مقاتلي الحوثيين – صالح، انتقل العديد من "المهمشين" الذين كانوا يقيمون داخل المدينة حتى ذلك الحين إلى منطقة الحوبان التي تخضع حاليًا لسيطرة سلطات الأمر الواقع. وواصل معظمهم العيش في مستوطنات عشوائية. وقد عانى البعض من عمليات النزوح المتعددة حيث لم يُسمح لهم بالعيش على أراض خاصة وانتقلوا إلى مناطق نائية وبريّة[1336]. تلقى فريق الخبراء ثلاثة تقارير تفيد عن مقتل "مهمشين" بنيران القناصة على الخطوط الأمامية في تعز أثناء محاولتهم كسب عيشهم، مثل غسل السيارات عند نقاط العبور. وفي إحدى الحالات، أُفيد عن والدة شاب أصيبت برصاص قناص أثناء محاولة إنقاذ ابنها الذي أصيب في تلك اللحظة.[1337] وأصبح الوصول إلى المدارس والجامعات أكثر صعوبة، حيث أغلقت الطرق المؤدية إلى تعز أثناء النزاع، مما أجبر الناس على القيام برحلات طويلة ومكلفة، وكان "المهمشون" من بين العديد من الطلاب الذين لم يتمكنوا من تحمّل التكاليف[1338]. وصف مستجوبون لفريق الخبراء مدى المعاناة اليومية خلال النزاع، بما في ذلك الصعوبات في قبول أطفالهم في المدرسة، أو حتى عدم قدرتهم على شراء "ملابس نظيفة" لهم[1339].

826. بينما أطاح النزاع بحياة جميع اليمنيين، فقد أثر على "المهمشين" وعلى فئات ضعيفة أخرى، بطرق غير متناسبة. تُظهر الحالات التي وثقها فريق الخبراء أن "المهمشين"، أثناء البحث عن آليات للتغلب على آثار النزاع على حياتهم، تعرضوا لمخاطر إضافية، مثل العمل بالقرب من الخطوط الأمامية، أو الانتقال إلى مناطق غير صالحة للسكن، أو الانضمام الى جماعات مسلحة مختلفة. ويسلّط هذا القسم الضوء على المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة للتمييز المستشري الذي يواجهونه والذي تفاقم بسبب النزاع، فضلاً عن حاجتهم إلى مزيد من الحماية من جانب جميع أطراف النزاع في ضوء تزايد حالة ضعفهم.

أ) الاعتقال والاحتجاز التعسفي، الوفاة بسبب الإصابات نتيجة التعذيب

827. حقق فريق الخبراء[1340] في 10 حالات مزعومة (فتيان، وامرأة، وسبعة رجال) من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب والعنف الجنسي ضد أفراد من مجتمع "المهمشين" في تعز. وفي

[1333] مصادر سريّة في الملف.
[1334] مصادر سريّة في الملف.
[1335] لمزيد من التفاصيل حول "حصار" تعز، أنظر الفصل عن تعز، جبهة القتال المتواصلة، الجزء عن "حصار" تعز.
[1336] مصادر سريّة في الملف.
[1337] مصادر سريّة في الملف.
[1338] مصادر سريّة في الملف.
[1339] مصادر سريّة في الملف.
[1340] مصادر سريّة في الملف.

حالتين، تمّ إطلاق سراح المحتجزين بعد فترات طويلة من الاختفاء القسري والتعذيب، وتوفيا بعد فترة وجيزة، نتيجة للإصابات التي لحقت بهما أثناء الاحتجاز بحسب ما أُفيد. في جميع الحالات، لعبت مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الضحايا بصفتهم من "المهمشين" دورًا أساسياً في تعريضهم لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، أو في تفاقم حالتهم.

828. في إحدى الحالات التي وثقها فريق الخبراء[1341]، أفيد عن قيام عناصر من الحوثيين بأخذ شاب من "المهمشين" من شوارع تعز، على مقربة من المكان الذي كان يعمل فيه في تنظيف السيارات. تمّ اتهامه بالعمل لمصلحة "الجانب الآخر"، وأشير إليه باسم "الداعشي"[1342]. أخفي قسراً، وتعرّض للعنف الجنسي وغيره من أشكال التعذيب، مما أدى إلى إلحاق ضرر شديد في خصيتيه وكليتيه نتيجة الضرب. وأُفيد بأنه أطلق سراحه عندما وجده فاعل خير في السجن ودفع مبالغ ماليه لإطلاق سراحه. وتوفي في النهاية في المستشفى، نتيجةً لإصاباته المستمرة التي تفاقمت بسبب عدم توفر الرعاية الطبية العاجلة. وقد استعرض فريق الخبراء لقطات مصوّرة للضحية حيث يروي محنته في المستشفى قبل وفاته. وأدى ضعفه الاجتماعي والاقتصادي إلى تفاقم حالته الطبية لأن أسرته لم تكن قادرة على تحمّل تكاليف الرعاية الطبية المطلوبة.

829. كما حقق فريق الخبراء[1343] في قضية رجل من "المهمشين" أفيد أنه توفي نتيجة لحالته الطبية بعد التعذيب. كما أُفيد عن قيام الحوثيين بخطف الضحية [1344] من منزله في الحوبان في 4 أبريل / نيسان 2017 أمام أسرته وأطفاله ومع أحد أبناء عمّه. تم احتجازه في سجن الحوبان (سجن صالح) ثم نُقل إلى سجن الأمن السياسي في صنعاء. لم تتمكن أسرته من رؤيته طوال فترة احتجازه. وعلى غرار العديد من الأشخاص الذين يُعتقد أنهم لا يدعمون الحوثيين، فقد اتُّهم أيضًا بأنه "داعشي" (راجع فصل تعز لمزيد من التفاصيل). كان مريضاً جداً لدى إطلاق سراحه، وتم نقله إلى المستشفى بعد فترة وجيزة، حيث تبيّن أنه فقد رئته اليسرى. وتوفي نتيجة لحالته الطبية. لقد تحقق فريق الخبراء من اختفائه القسري من غير أن يستطيع التأكد من سبب وفاته تماماً. وورد أن الحوثيين اختطفوا ثمانية أفراد آخرين من العائلة نفسها، وجميعهم من الرجال، في الحوبان. ثلاثة منهم كانوا لا يزالون مختفين وقت كتابة هذا التقرير. وأُفيد بأنه تم احتجازهم جميعاً بدون توجيه تهم إليهم. تلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بأن الحوادث كانت مرتبطة بالضغط الذي مارسه الحوثيين لتجنيد الرجال بالقوة.

فرض الحوثيون التجنيد الاجباري والتجنيد للقوات المسلحة اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية

" ما في أي عمل وأخي راح قال لأمي "دعيلي ياما وأنا انشالله اجعلك فلوس واروح أسعدك ماكتب الله." انه يسعدنا... يوم الدفن أمي ما شفته. لليوم هذا وهي تبكي..."

1341 مصادر سريّة في الملف.
1342 بالإشارة إلى مصطلح "داعش"، وهو الاسم المختصر باللغة العربية للدولة الإسلامية في العراق والشام، فقد واجه فريق الخبراء هذه الكلمة غالبًا أثناء تحقيقاته حيث بدا أن الحوثيين استخدموها تجاه أي شخص إعتقدوا أنه لا يدعمهم.
1343 مصادر سريّة في الملف.
1344 مصادر سريّة في الملف.

شاب من مجتمع "المهمشين" يتحدث عن

شقيقه الذي مات وهو يقاتل مع طرف من أطراف النزاع

830. قام فريق الخبراء بتوثيق حالة من محاولات التجنيد القسري من جانب الحوثيين في منطقة الحوبان في تعز. تحدث الرجل الذي فرّ مع عائلته بأكملها بحثًا عن الأمان عن الضغط الذي مارسه المقاتلون الحوثيون على مجموعة مؤلفة من 21 عائلة من "المهمشين" الذين يعيشون في الحوبان. تم الضغط على العائلات كي ينضم رجل أو رجلان منها إلى صفوف الحوثيين[1345]. وتلقى فريق الخبراء أيضًا تقريرًا لم يتم التحقق منه عن رجل من "المهمشين" كان يحاول الهرب من التجنيد القسري للحوثيين الذين زُعم أنهم حاولوا أيضًا تجنيد مجموعة من المهمشين في منطقة إب في العام 2016[1346].

831. وثّق فريق الخبراء حالة صبي يبلغ من العمر 17 عامًا، ذهب من الحوبان حيث كان قد نزح خلال الحرب مع أسرته، إلى مدينة تعز، لأنه سمع أنّ القوات المسلحة اليمنية تقوم بالتجنيد وبدفع أجور كي ينضمّ الفتيان والشبان. وأفيد أنه انضم وبعض الأصدقاء من مجتمع "المهمّشين". تم إرساله على الفور للقتال، بدون تدريب، إلى حدود المملكة العربية السعودية، إلى مكان شهد على قتال عنيف بين القوات المسلحة اليمنية تحت قيادة المملكة العربية السعودية والمقاتلين الحوثيين. قتل بعد أربعة أشهر في انفجار لغم أرضي. يقال إن الشاب كان يقاتل مع القوات المسلحة اليمنية، تحت القيادة السعودية. ووفقًا للمصادر، تم دفع راتبه ورواتب الجنود الذين انضموا إلى تلك الجبهة بالريال السعودي، مما خلق حافزًا للشباب للانضمام. وأكد فريق الخبراء كذلك أنه تم تجنيد الشاب من خلال "وسطاء" في مدينة تعز.

832. وثّق فريق الخبراء أيضًا حالة أحد المجندين من مجتمع "المهمشين" في مدينة تعز، انضم طوعًا إلى القوات المسلحة اليمنية، حيث أُفيد بأنه كان يلعب دور غير قتالي في إدارة العمليات السعودية مقابل حوافز اقتصادية أيضًا. تلقى فريق الخبراء تقارير عن قيام السعوديين بعمليات تجنيد في أجزاء مختلفة من اليمن، من خلال "وسطاء" محليين زُعم أنهم كانوا يقومون بتجنيد ونقل الجنود إلى الجبهات الشمالية. صحيح أن التجنيد طوعي في طبيعته، لكن وفقاً للافادات التي جمعها فريق الخبراء، تستهدف عمليات التجنيد هذه على وجه التحديد الرجال والفتيان الضعفاء من الأسر الفقيرة، بما في ذلك "المهمشين". وتحدّث أحد المجندين الذي قابله فريق الخبراء عن الحالة المأساوية التي كان يعيشها هو وعائلته بسبب النزاع. وقال: "*لم يكن لدي حلّ آخر*".

3. حالة المهاجرين واللاجئين

[1345] مصادر سريّة في الملف.
[1346] مصادر سريّة في الملف.

833. على الرغم من اتساع نطاق الصراع الذي دمّر البلاد منذ أربع سنوات وتسبّب في نزوح ملايين الأشخاص داخل البلاد، ظلت اليمن وجهة للمهاجرين، معظمهم من الإثيوبيين، حيث خاطر الآلاف منهم بحياتهم من خلال عبور البحر من القرن الأفريقي كل شهر. وصل هؤلاء المهاجرون بالاجمال إلى الشواطئ الجنوبية لليمن، حيث حاول معظمهم الوصول إلى المملكة العربية السعودية بحثًا عن فرص عمل وهرباً من عدم الاستقرار السياسي في بلدانهم[1347].

834. في العام 2019، أفيد عن ارتفاع حادّ في أعداد المهاجرين الذين يصلون الى اليمن[1348]. وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، دخل عشرة آلاف وخمسة وأربعين مهاجراً الى اليمن في حزيران/ يونيو وحده، بينهم ألفان وثلاث نساء و723 فتى و348 فتاة. كانت الغالبية العظمى من الإثيوبيين، مع عدد قليل من الصوماليين (977 في المجموع). وأُفيد عن وصول وافدين جدد من النيجيريين إلى اليمن في العام 2019. وبهذه الأرقام، قدّر عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى اليمن في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو 2019 بحوالي 84،378 [1349] وهو تدفق هائل لم يردعه النزاع أو حتى عمليات احتجاز المهاجرين في جميع أنحاء البلاد.

835. نظر فريق الخبراء في حالة المهاجرين في اليمن، نظراً للضعف الذي يتعرّضون له ولمعرفة درجة تأثير النزاع على المهاجرين العالقين في اليمن والذين أُفيد بأنهم عانوا من عدم الوصول إلى الخدمات المختلفة، وبخاصة الحماية[1350]. المهاجرون الذين تحركهم الرغبة في الوصول إلى المملكة العربية السعودية غالباً ما يعبرون الأراضي اليمنية بشكل شبه مستحيل، من أقصى الجنوب إلى الشمال، مروراً بعدد من المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات مسلحة مختلفة، مما يعرّضهم لمزيد من المخاطر[1351] على طول الطريق. وقد جمع فريق الخبراء روايات عن المهاجرين العالقين في مأرب وتعز وحجة.[1352] وتشير التقارير[1353] إلى أن المهاجرين تعرضوا لخطر متزايد حيث اتهمهم طرفا النزاع معاً بالتعاون مع الطرف الآخر[1354] والتجنيد لصالحه، مما زاد من ضعفهم. وأثّر عدم الوصول إلى اليمن بشكل كبير على قدرة الفريق على توثيق مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث ضد المهاجرين والتحقق منها، وذلك بسبب الصعوبات في الوصول إلى مجتمعات المهاجرين والتواصل معهم داخل البلاد.

أ) اعتقال المهاجرين والمخاطر المتزايدة بشأن الحماية

[1347] Mixed Migration Centre, East Africa & Yemen, "Quarterly Mixed Migration Update", Quarter2-2019.

[1348] Ibid.

[1349] IOM, "Flow Monitoring Points: Migrant Arrivals and Yemen Returns from Saudi Arabia in June 2019", available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YE-Migrants_FMR_June%202019_Dashboard.pdf.

[1350] مصادر سريّة في الملف.

[1351] مصادر سريّة في الملف.

[1352] مصادر سريّة في الملف.

[1353] مصادر سريّة في الملف.

[1354] مصادر سريّة في الملف.

836. جمع فريق الخبراء تقارير عن تزايد أعداد المهاجرين الذين يواجهون الاعتقال التعسفي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وكذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. وحقق الفريق في مزاعم من هذا النوع في عدن ولحج وأبين وصنعاء وصعدة. وبالنسبة لأولئك المهاجرين العالقين في صنعاء وفي الأجزاء الشمالية من اليمن، مثل حجة أو صعدة، ذُكر أن العديد منهم قاموا بالفعل بالعبور إلى المملكة العربية السعودية قبل إعادة ترحيلهم.[1355] وسمع فريق الخبراء من المقابلات عن ظروف الاحتجاز السيئة التي يتعرّض لها المهاجرون في كل من صنعاء وصعدة. وأفيد عن ظهور علامات سوء المعاملة على بعض المهاجرين الذين كانوا محتجزين سابقًا في الشمال، رغم أن فريق الخبراء لم يتحقق من هذه التقارير أو يتأكد من سببها مع نهاية فترة كتابة هذا التقرير بسبب عدم إمكانية الوصول.[1356] وذُكر أنّ قلة الطعام وغياب القدرة على رعاية المهاجرين يسهمان في تدهور ظروف الاحتجاز.

837. في تقريره في العام 2018، وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن قوات الحزام الأمني ارتكبت أعمال عنف جنسي، بما في ذلك الاغتصاب ضد المهاجرين واللاجئين الأفارقة في منطقتين في عدن: مركز احتجاز المهاجرين في البريقة وفي حي البساتين. تمّ إغلاق مرفق المهاجرين، لكن تم افتتاح مرفق جديد في العام 2019، حيث تم احتجاز ما يقدر بنحو خمسة آلاف شخص من إريتريا وإثيوبيا بين 21 نيسان/ أبريل و30 أيار/ مايو، بينهم رجال ونساء وفتيات وفتيان. شعر الفريق بمخاوف من إمكانية ظهور حالات في المرفق الجديد مماثلة لتلك التي سادت في العام 2018 [1357].

838. وثّق فريق الخبراء[1358] احتجاز 63 مهاجراً إثيوبيًا (بينهم 37 امرأة) وصلوا إلى الشماتين، وهي مديرية في محافظة تعز في 10 أبريل / نيسان 2019 ، تلاهم 13 صوماليًا بعد بضعة أيام. قامت الأجهزة الأمنية بأخذ جميع الوافدين الجدد في تعز ووضعتهم في "الاحتجاز"، على الرغم من أن السلطات المحلية أبلغت فريق الخبراء أنهم لم يُحرموا من حريتهم بل تم تزويدهم "بمكان لإيوائهم".[1359] وأفيد عن قيام السلطات المحلية بتزويد المهاجرين الذين وجدوا أنفسهم في تعز، بالطعام، فضلاً عن الحصول على الرعاية الصحية لعدد قليل ممن كانوا في حالة صحية سيئة عند وصولهم. وأصدرت السلطات دعوة لوكالات الأمم المتحدة للمجيء وأخذ المهاجرين، لكنها لم تحصل على ردّ. بعد ذلك، قامت الأجهزة الأمنية بمرافقة المجموعة كاملةً الى خارج محافظة تعز، ونحو الطريق إلى عدن. لم يتمكن الفريق من الحصول على معلومات إضافية عن مكان وجودهم. يثير هذا الحادث، مثله مثل الحوادث الأخرى، مخاوف بشأن آليات الحماية القائمة الخاصة بالمهاجرين في اليمن، وإمكانية وصولهم إلى الخدمات الإنسانية والحماية، والمخاطر التي تتضاعف لدى عبورهم أجزاء مختلفة من اليمن.

[1355] مصادر سريّة في الملف.
[1356] مصادر سريّة في الملف.
[1357] لمزيد من التفاصيل حول القضية، أنظر الفصل حول السيطرة على عدن والجنوب (2016-2019).
[1358] مصادر سريّة في الملف.
[1359] مصادر سريّة في الملف.

ب) الاعتقال والاحتجاز التعسفي للاجئين من جانب سلطات الأمر الواقع

839. حقق فريق الخبراء في ثلاث حالات من اعتقال اللاجئين الصوماليين على أيدي سلطات الأمر الواقع[1360]. شارك اثنان على الأقل في لجنة اللاجئين لدعم الصوماليين وغيرهم من اللاجئين في اليمن. وقعت الاعتقالات في أوقات مختلفة في كانون الأول/ديسمبر 2018. وورد أنه يوجد المزيد من الاعتقالات المتعلقة بالقضية[1361]. وبقي أحد اللاجئين رهن الاحتجاز حتى وقت كتابة هذا التقرير، بدون توجيه تهم إليه. تم اعتقاله أمام منزله واحتُجز في البداية في سجن الثورة.[1362] ثم نُقل إلى مركز التأشيرات والهجرة والاحتجاز، حيث تعرّض للتهديد بالترحيل وقت كتابة هذا التقرير[1363]. تشير التقارير إلى أنه تمّ اعتقاله فقط لقيامه بأعمال المناصرة.

4. التمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

840. يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان مبدأ عدم التمييز. حيث يتعين على أصحاب الواجب احترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين ضمن ولاياتهم القضائية بدون تمييز من أي نوع، على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الممتلكات، أو الولادة، أو غيرها من الاوضاع[1364]. وتماشياً مع الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، لا يهدف هذا المبدأ المتقاطع إلى ضمان عدم اتخاذ خطوات تمييزية بالتدابير فقط، بل أيضًا حماية الأفراد من التمييز من جانب كيانات أخرى واتخاذ خطوات إيجابية باتجاه هذا التأثير. ينص القانون الدولي الإنساني أيضًا على حظر أي تمييز ضار في تطبيقه، سواء كان قائمًا على العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الولادة أو غيرها من الأوضاع، أو على أي معايير أخرى مماثلة[1365].

ج. الاستخدام العسكري وتدمير المواقع الدينية والثقافية

841. يوجد في اليمن تراثًا ثقافيًا فريدًا يرجع تاريخه إلى آلاف السنين. هناك أربعة مواقع مدرجة في قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ("اليونسكو")، ويوجد 10 مواقع أخرى على القائمة الأولية، ومئات من المواقع الثقافية المتنوعة في جميع أنحاء البلاد، والتي تتراوح بين المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات والمواقع الأثرية والقلاع، وصولًا إلى المواقع الدينية والطبيعية[1366].

[1360] مصادر سريّة في الملف.
[1361] مصادر سريّة في الملف.
[1362] مصادر سريّة في الملف.
[1363] مصادر سريّة في الملف.
[1364] Article 2 ICCPR and Article 2 ICESCR.
[1365] المادة (1) 4 البروتوكول الإضافي الثاني، دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 88.
[1366] The four UNESCO World Heritage sites are the 'Old Walled City of Shibam', the Old City of Sana'a, the historic town of Zabid and the Socotra Archipelago. For additional information see https://whc.unesco.org/en/statesparties/ye.

842. إن الملكية الثقافية محمية بشكل خاص في أوقات النزاعات المسلحة. وفقًا للقانون الدولي الإنساني، يجب على أطراف النزاع احترام الممتلكات الثقافية وعليها توخي الحذر بشكل خاص لتفادي إلحاق الضرر بهذه الممتلكات في العمليات العسكرية. وكذلك لا يجوز أن تكون أن الممتلكات ذات الأهمية الكبرى للتراث الثقافي هدفًا للهجوم إلا إذا اقتضت الضرورة العسكرية ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يحظر البروتوكول الإضافي الثاني بشكل مطلق "لارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، واستخدامها في دعم المجهود الحربي".[1367] هذا الشرط لا ينطبق إلا على الأشياء ذات الاهمية الاستثنائية والقيمة العالمية، من أجل "الحفاظ على تراث البشرية[1368]."

843. تعتبر اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح (المعروفة باسم "اتفاقية 1954") وبروتوكولها الثاني[1369] الذي تعد اليمن طرفًا فيه ، وكذلك معظم دول التحالف[1370]، ذات أهمية أيضًا في هذا السياق . إن الحماية التي توفرها الاتفاقية وبروتوكولها الثاني أوسع من الأحكام المذكورة أعلاه في القانون الدولي الإنساني، بمعنى أنها تنص بشكل خاص على شروط محددة للإعفاءات على أساس الضرورة العسكرية الملحة، وكذلك إقامة نظام معزز لحماية ممتلكات ثقافية معينه على وجه التحديد[1371]. يجوز وضع الممتلكات تحت حماية معززة إذا لم تستخدم لأغراض عسكرية، ويجب على الأطراف الامتناع عن جعل هذه الممتلكات هدفًا للهجوم، وعن أي استخدام لها أو محيطها المباشر دعماً للعمل العسكري.

844. أخيرًا ، يعتبر توجيه هجمات بشكل متعمد ضد الاعيان المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية ، والمعالم التاريخية ، شريطة ألا تكون أهدافًا عسكرية، جريمة حرب، ويسري ذلك أيضًا خلال النزاعات المسلحة غير الدولية[1372].

1. تدمير التراث الثقافي اليمني

The cultural heritage of Yemen is protected by the law on antiquities N. 21/1994 amended by Law No. 8 of 1997. Under this law, the General Organization of Antiquities and Museums registers and documents cultural sites, including the ones referred in this chapter. Additional information at http://www.docartis.com/pagina2/Leggi%20Yemen.pdf.

1367 المادة 16، البروتوكول الإضافي الثاني.

1368 See ICRC 1987 Commentary to Additional Protocol II, Art. 16, para. 4846; see also ICRC Study on customary IHL, rule 38.

1369 Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict (1954 Convention), signed at The Hague, 14 May 1954, Article 4; and, Second Protocol to the Hague Convention of 1954 for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, signed at The Hague, 17 May 1999, UNESCO Doc. HC/1999/7, 26 March 1999, articles 6 and 7.

1370 الدول الأعضاء التحالف هي أطراف في اتفاقية لاهاي لعام 1954 وبروتوكولها الإضافي الثاني باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي لم توقع على الاتفاقية والسودان والذي ليس طرفًا في البروتوكول الثاني.

1371 لا تتضمن القائمة الدولية للممتلكات الثقافية الخاضعة للحماية المعززة أي ممتلكات ثقافية في اليمن.

1372 See Rome Statute, Art. 8 2.(e)(iv); see ICRC, customary study on IHL, rule 38.

845. دمرت أطراف النزاع اعيان خاضعة للحماية كممتلكات ثقافية كما وألحقت بها أضرارا ، مثل المعالم التاريخية والمباني الأثرية والدينية ذات الأهمية الثقافية والدينية لليمن والعالم. حدث هذا من خلال الهجمات المتعمدة أو العشوائية ، أو بسبب قربها من الأهداف العسكرية. استخدام هذه الممتلكات الثقافية لأغراض عسكرية ، وازالة حمايتها من الهجوم ، هو أيضا أحد الأسباب الرئيسية للتدمير. مع استمرار النزاع ، تستمر تصرفات الأطراف في تعرض التراث الثقافي اليمني للخطر المباشر وخطر الاختفاء[1373] .

846. ساهمت جميع أطراف النزاع في تآكل مواقع التراث الثقافي في جميع أنحاء اليمن وإلحاق الضرر بها. وأُبلغ فريق الخبراء بأن اليونسكو تتقاسم مع جميع أطراف النزاع إحداثيات مواقع التراث الثقافي.[1374] ومع ذلك، أدت الغارات الجوية إلى خسائر خاصة في المدن، بما في ذلك المدن القديمة في صعدة وصنعاء. مدينة صنعاء القديمة مع هندستها المعمارية الفريدة وتراثها الإسلامي، والتي تم إدراجها على أنها موقع للتراث العالمي منذ العام 1986، قد تأثرت جراء الغارات الجوية منذ بداية النزاع[1375]. الأضرار التي حدثت خلال الأشهر الأولى من النزاع وحده قد أدت بالفعل إلى إلحاق أضرار بمئات المباني، مما جعل لجنة التراث العالمي تضعها على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر في تموز/ يوليو 2015.[1376] كما لحقت بتعز وقلعة القاهرة أضرار كبيرة .[1377] القلعة، التي يعود تاريخها إلى الحقبة العثمانية، هي إحدى أكثر المواقع التاريخية شهرةً في اليمن.

847. وكانت مدينة صعدة من أكثر المدن تضرراً من حيث مستويات التدمير، في جميع أنحاء اليمن، ويعزى ذلك في الغالب إلى الغارات الجوية. وقد أثار بيان صادر عن المتحدث باسم التحالف في أيار/مايو 2015، يشير إلى أن مدينة صعدة بأكملها هدف عسكري، شواغل خطيرة بالنسبة للمدنيين والتمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية. وشمل الدمار الذي تعرضت له مدينة صعدة مواقع التراث الثقافي، مثل المدينة القديمة التاريخية ومسجد الإمام الهادي التاريخي الذي دُمر جزئياً جراء غارة جوية في 9 أيار/ مايو 2015، وهو يحمل أهمية خاصة للمعتقد الزيدي في اليمن.

[1378]

848. دُمرت قلعة براقش القديمة [1379]، وهي موقع اثري محمي في محافظة الجوف، خلال السنة الأولى من النزاع. في حين أن فريق الخبراء لم يتمكن من تحديد الجهه التي تحمل عليها المسؤولية،

1373 Blue Shield Statement on Yemen, 3 June 2015, at https://theblueshield.org/wp-content/uploads/2018/06/03062015_Statement_Yemen_FINAL.pdf; See also Confidential Sources on File.

1374 Copies of confidential correspondence between UNESCO and the parties to the conflict on file.

1375 أدان الأونيسكو الغارة الجوية التي قامت بها قوات التحالف يوم 12 حزيران/ يونيو 2015.
UNESCO Statement, 12 June 2015, available at https://whc.unesco.org/en/news/1295/

1376 https://whc.unesco.org/en/news/1310/.

1377 مصادر سريّة في الملف.

1378 سجّل فريق الخبراء أكثر من 3124 موقع متأثر بين أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2015 في تقريره الأول فقط. (see A/HRC/39/43).

1379 مصادر سريّة في الملف.

لاحظ الشهود الذين زاروا الموقع الأضرار التي لحقت بالقلعة نتيجة القصف خلال عام 2015. كما تم نسب هذا الضرر بواسطة اليونيتار – يونوسات. ظهرت صورة مؤرخة 29 أكتوبر 2015 ، على نقيض للصورة التي تعود الى 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 ، تُظهر تدمير الهيكل في القلعة والعديد من الحفر في المنطقة المجاورة مباشرة للقلعة القديمة[1380].

849. خلال المواجهات التي وقعت في عدن في عام 2015، تم تدمير مسجد الحسيني الشيعي في منطقة كريتر الخاضعة لسيطرة مقاتلي الحوثي–صالح جزئيًا خلال غارة جوية شنتها قوات التحالف في 16 تموز/ يوليو 2015. وكان مسجد الحسيني مسجد عدن الشيعي الشهير، قد بني في نهاية القرن التاسع عشر. كان للمسجد أهمية دينية وتاريخية وثقافية خاصة للأقلية الشيعية في عدن. حسب المعلومات الواردة لفريق الخبراء، تم إغلاق المسجد طوال الحرب ولم يستخدم لأغراض عسكرية. بمجرد أن استولت المقاومة الجنوبية على المنطقة، أعادوا تسميته بمسجد شهداء السنة.

850. تم تدمير مسجد الفازة الصوفي في الحديدة في حزيران/ يونيو 2018 بينما كانت المنطقة تحت سيطرة ألوية العمالقة التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة. وجد فريق الخبراء أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن عناصر ألوية العمالقة كانوا مسؤولين عن التدمير المتعمد لهذا الموقع الديني التاريخي في القرن السابع، والذي لم يكن له سبب عسكري واضح. (للحصول على معلومات إضافية، انظر الى الجزء حول معركة الحديدة)

851. تستخدم أطراف النزاع في اليمن بانتظام الأهداف المدنية في الأنشطة العسكرية، بما في ذلك تلك التي تتمتع بحماية خاصة مثل المواقع الدينية والثقافية. في عدد من الحالات، كان لهذا تأثير على إزالة الحماية التي كانت تتمتع بها هذه الواقع، وضبابية التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، وغالبًا ما يؤدي إلى إتلاف أو تدمير تلك المواقع، مما يزيد من الإضرار بالتراث التاريخي والثقافي لليمن. لا علم للفريق أن أي تحذير مسبق قد تم توجيهه قبل مهاجمة تلك المواقع.[1381]

852. في بداية الحرب ، تم قصف المتحف الوطني في تعز، خلال فترة احتلال الحوثيين له، من قبل قوات المقاومة، التي سيطرت عليه في آب/أغسطس 2015. في 4 شباط/فبراير 2016 ، قصف الحوثيون المتحف مما تسبب في حدوث اضرار واسعة النطاق.

1380 مصادر سريّة في الملف، أنظر أيضًا:
https://theintercept.com/2015/11/16/u-s-and-saudi-bombs-target-yemens-ancient-heritage/.

[1381] تتطلّب المادة 6(d) من البروتوكول الثاني أنه في حالة الهجوم، يجب إعطاء تحذير مسبق فعال كلما سمحت الظروف بذلك. لم يكن هذا الواجب موجودًا بموجب اتفاقية 1954. تقارب حماية الممتلكات الثقافية في بعض النواحي يساوي حماية السكان المدنيين على هذا النحو وتتجاوز حماية الممتلكات المدنية الأخرى.

853. وبالمثل، في عدن، سيطر مقاتلو الحوثي – صالح على المتحف العسكري، الذي يعود بناؤه إلى العام 1918 ، وأنشأو فيه مستودعًا عسكريًا ومرفق اعتقال سري[1382]. بالإضافة إلى نهب المتحف من قبل الحوثيين،[1383] ضربت غارة جوية للتحالف المتحف في 16 تموز/ يوليو 2015 ، مما أدى إلى تدمير الجناح الشمالي الشرقي للمتحف.[1384]

2. الانتهاكات

854. لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع لم تحترم الممتلكات الثقافية على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. في حين أن فريق الخبراء لم يتمكن من تحديد ما إذا كان تدمير المسجد من قبل التحالف في منطقة كريتر ينطوي على انتهاك لمبادئ التمييز أو التناسب أو الاحتياطات، يبدو أن المسجد في الحديدة قد دمر من قبل ألوية العمالقة في غياب أي ضرورة عسكرية ، وبالتالي في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. قد يثير هذا الفعل مسؤولية جنائية فردية عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجوم متعمد على مبنى تاريخي مخصص للدين. الحوثيون، في استخدامهم للمتاحف في كل من تعز وعدن للقيام بأنشطة عسكرية، تسببوا في تدميرها الجزئي عبر إزالة حمايتها وتحويلها إلى أهداف عسكرية، وهو ما يرقى إلى انتهاك الالتزام باحترام الممتلكات الثقافية ورعاية خاصة لتجنب الأضرار التي لحقت بها. لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الضربات التي قامت بها قوات المقاومة والتحالف على المتاحف تمتثل للشروط المنصوص عليها في البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 في شأن التنازل على أساس الضرورة العسكرية الملحة[1385].

3. الحالات المثيرة للقلق

855. يعرب فريق الخبراء عن قلقه فيما يتعلق بوضع مدينة زبيد القديمة – عاصمة اليمن من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر – وأرخبيل سقطرى، وكلاهما مدرج كمواقع في قائمة التراث العالمي لليونسكو.

856. أوجد النزاع ظروفاً وضعت الممتلكات الثقافية في جميع أنحاء اليمن في خطر، وزبيد على سبيل المثال. تلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بأن مجموعة كبيرة تضم أكثر من 1000 مخطوطة كانت موجودة في متحف زبيد قد أزيلت منه، ويوجد مخاوف بشأن حمايتها وصيانتها. هذا هو واحد من

1382 مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا مواطنة:
Mwatana for Human Rights, The Degradation of History, Violations Committed by the Warring Parties against Yemen's Cultural Property, November 2018. See also https://www.nytimes.com/2015/06/27/opinion/yemeni-heritage-saudi-vandalism.html.

1383 مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا:
Mwatana for Human Rights, The Degradation of History, Violations Committed by the Warring Parties against Yemen's Cultural Property, November 2018.

1384 UNOSAT satellite imagery-based assessment for numerous incidents in Aden, Yemen, between 14 and 16 July 2015 on file.

1385 Art. 6, Second Protocol to the 1954 Hague Convention.

العديد من الأمثلة على المعلومات التي تلقاها فريق الخبراء كيف أدى النزاع إلى الارتباك وسوء الإدارة والمنازعات حول كيفية التعامل مع الممتلكات الثقافية اليمنية [1386] .

857. لم ينجو أرخبيل سقطرى، الواقع عند مفترق الطرق بين القرن الأفريقي وخليج عدن من النزاع. نظرًا لموقعه ذي الأهمية العالمية المتميزة بسبب تنوعه الحيوي مع النباتات والحيوانات الغنية والمتميزة ، فقد تم إدراج جزيرة سقطرى في قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام 2008. ومنذ نهاية عام 2015، كانت الجزيرة تخضع لمستويات متفاوتة من السيطرة من قبل الإمارات العربية المتحدة. وفقًا للمعلومات التي تلقاها الفريق[1387]، تعرضت سقطرى منذ ذلك الحين إلى التدهور البيئي الجسيم والنهب والفساد، بما في ذلك من مشاريع بناء من الامارات العربية المتحدة.

X. المساءلة

1. مقدمة

858. يقدم هذا الجزء بحثا في الآليات المتاحة لتحميل أطراف النزاع المسلح مسؤولية انتهاكات القانون الدولي المذكورة في هذا التقرير، لا سيما فيما يتعلق بتلك التي قد تؤدي إلى المسؤولية الفردية عن الجرائم الدولية.

أ. مسؤولية أطراف النزاع المسلح

859. يتعين على أطراف النزاع المسلح اتخاذ إجراءات لمنع ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولوقف هذه الخروقات التي حدثت:

أ. الإجراء الوقائي: يلزم اتخاذ تدابير من جانب أطراف النزاع لضمان أن المقاتلين على وجه الخصوص يكونوا على دراية بالقانون الواجب التطبيق[1388]

ب. أثناء النزاع: الطرف الذي عانى من انتهاكات القانون الدولي الإنساني يمكنه مناشدة المجتمع الدولي أن يقوم بكل ما في وسعه لوضع حد للانتهاكات. في بعض الأحيان كان ذلك فعالًا، على الرغم من أنه قد يستغرق بعض الوقت. [1389]

1386 مصادر سريّة في الملف. أنظر أيضًا
ICRC Statement at: https://www.icrc.org/en/document/yemen-citys-architectural-connection-islam-risk-fighting-nears

1387 مصادر سريّة في الملف.

1388 أنظر بشكل عام، دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 142.

1389 أنظر المرجع نفسه، القاعدة 144، الجملة الثانية والتعليق اللاحق.

ج. بعد الحدث: من الواضح أن الدولة تتحمل مسؤولية انتهاكات القانون الدولي الإنساني المنسوبة إليها.[1390] وهذا يشمل شرط تقديم تعويض كامل عن الخسارة أو الضرر الناجم.[1391] في حين أن المنطق يشير أيضًا إلى أن جماعات المعارضة المسلحة تتحمل مسؤولية انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها أعضاؤها، إلا أنه من غير الواضح ما هي تداعيات هذه المسؤولية.[1392] تشكل الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني جرائم حرب.[1393] الأفراد مسؤولون جنائيا عن جرائم الحرب التي يرتكبونها.[1394]

860. يتعين على أطراف النزاع المسلح اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ووضع حد لمعاقبة مرتكبيها. ويشمل ذلك التزامًا بالتحقيق في جرائم الحرب التي يُزعم أن قواتها المسلحة ارتكبتها أو كانت على أراضيها، وإذا لزم الأمر مقاضاة المشتبه فيهم[1395].

861. في حين تم إحراز تقدم في تفعيل هذه الالتزامات،[1396] تبقى مجالات مهمة لا يزال يتعين توضيح محتوى الالتزام فيها. على سبيل المثال، يتطلب الالتزام بقمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني إجراء تحقيق. ليس من الواضح ما إذا كان الشرط ناتجًا عن حادثة يكون من الضروري فيها أولاً تحديد ما إذا تم ارتكاب جريمة حرب، أم أنها ناجمة فقط عن شيء تم وصفه بالفعل على أنه جريمة حرب. يتم تقديم الأمر الأول على أن يكون الرأي الصحيح منطقيا. المسألة الأخرى التي تتطلب توضيحا هي ما الذي يشكل "تحقيقًا" لأغراض تلبية هذا الشرط. من الواضح أنه من الضروري مراعاة السياق الذي قد يلزم إجراء أي تحقيق فيه. على وجه الخصوص، يجب تحديد مدى ارتباط تعريف القانون الدولي الإنساني بالتحقيق بالتعريف الوارد في قانون حقوق الإنسان. [1397]

862. تجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغة تتطلب القيام بارتكاب جرائم حرب محتملة على أراضي دولة للتحقيق في ما حدث، بما في ذلك الحالات التي يُفترض أنه تم ارتكاب هذه الحوادث فيها من قبل أعضاء في جماعة مسلحة غير تابعة للدولة[1398] .

1390 المرجع نفسه، القاعدة 149.

1391 المرجع نفسه، القاعدة 149.

1392 المرجع نفسه، التعليق على القاعدة 149.

1393 المرجع نفسه، القاعدة 156.

1394 المرجع نفسه، القاعدة 151.

1395 المرجع نفسه، القاعدة 158.

1396 على سبيل المثال، يجب أن تكون المشورة القانونية متوفرة وعلى المستوى المناسب من القيادة ويجب أن يتم إرشاد أفراد القوات المسلحة عن السلوك المطلوب وعن ما هو محظور، المرجع نفسه، القواعد 141 و142.

1397 كانت مسألة تطبيق الالتزام بالتحقيق بموجب قانون حقوق الإنسان على العمليات العسكرية التي نفذت خلال الاحتلال العسكري أمام مجلس اللوردات في Al Skeini وآخرين ضد وزير للدفاع، 26 HL [2007]، الحكم الصادر في 13 حزيران/ يونيو 2007 .

1398 هذا هو دور اللجنة الوطنية للتحقيق المؤسسة في اليمن.

863. إذا كان التحقيق مطلوبًا، بحسب الظروف، فيجب على طرف النزاع عادةً أن ينظر في ثلاث مسائل:

أ. ماذا الذي تم فعله لمعرفة إذا حصل انتهاك للقانون؛

ب. هل تم انتهاك القانون بالفعل؛

ج .هل تم اتخاذ أي إجراء تصحيحي تبين أنه ضروري.

864. يوجد عدد من الثغرات المحددة التي يمكن الوقوع فيها عند التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني. الأول هو التوصل إلى استنتاجات قانونية سابقة لأوانها دون توفر الأدلة اللازمة. على سبيل المثال، عندما يؤدي تدمير منزل ما إلى مقتل 15 شخصًا يحتمون في داخله، لا يمكن تحديد ما إذا كان ذلك خرقًا للقانون الدولي الإنساني ما لم يتم الإجابة على الأسئلة التالية:

أ. ما الذي كان يستهدفه الطرف المهاجم؟

ب . ما المعلومات التي كانت متاحة لطرف النزاع في ما يتعلق بالأغراض من استخدام المنزل؛

ج . ثالثًا، ما هي المعلومات المتاحة لطرف النزاع في ما يتعلق بوجود أشخاص غير مقاتلين في المنزل وفي المناطق المجاورة له؛

د . في تلك الظروف، هل كان يحق للطرف المهاجم الاعتماد على المعلومات التي بحوزته؛[1399]

هـ . عند اختيار كيفية مهاجمة المنزل، هل أخذ الطرف المهاجم في الحسبان مخاطر إلحاق الأذى بالأشخاص المعروف أنهم موجودين في المنطقة المجاورة؛

و. هل كان الهجوم في الواقع موجهًا ضد هدف آخر، وإذا كان الأمر كذلك، فهل كان تدمير المنزل و/ أو السكان الذين كانوا بداخله متوقعًا ومتناسبًا مع الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة أم أنه لم يكن متوقعًا.

865. في بعض الحالات، قد يكون من المهم أيضًا معرفة ما إذا كان الضرر الكلي ناجم عن عدة هجمات منفصلة على مدار أيام عديدة أو نتيجة هجوم واحد فقط. بالنسبة للجزء الأكبر، تتوفر هذه المعلومات فقط لدى الطرف المهاجم. في حين قد يبدو أنه من السهل تحديد نتيجة الهجوم،[1400] لكن، بالإجمال، لا يمكن التوصل لأي استنتاج بناءً على النتيجة فقط.

ب) مسؤولية الدولة عن الانتهاكات

866. إن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان تؤدي إلى مسؤولية الدولة . في حال ارتكب الفعل أجهزة الدولة التي تتضمن قواتها المسلحة وأفراد أو كيانات مخولة بسلطة

1399 على سبيل المثال، إذا كانت المعلومات تأتي من مخبرين، قد يكون من الضروري اتخاذ تدابير للحلول دون حالات تصفية الحسابات. كذلك إذا مضى وقت على توفر هذه المعلومات، هذا يمكن أن يؤثر على درجة الاعتماد على هذه المعلومات.

1400 في بعض الحالات قد تكون "النتيجة" مصطنعة أو مُعدّلة من الطرف المدافع، ليظهر كأن الدولة المهاجمة انتهكت القواعد.

حكومية. ويعزى الانتهاك أيضاً إلى الدولة إذا ارتكبه أشخاص أو مجموعات تعمل بناءً على تعليمات الدولة أو تحت إشرافها أو سيطرتها.

867. وفقًا للقانون الدولي الإنساني بالتحديد، تصلح هذه القواعد أيضًا في حالة النزاع المسلح الدولي وغير الدولي[1401]. يكمن السؤال ضمن نزاع مسلح غير دولي، فيما اذا المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة، خاصة إذا تولت هذه الكيانات دور سلطات الأمر الواقع، لديها مسؤولية مماثلة كمجموعة. في حين أن القانون الدولي الإنساني لا ينظم هذه المسألة، يبدو أن مشاريع مواد لجنة القانون الدولي[1402] حول مسؤولية الدولة تترك بعض المجال لمسؤولية الكيانات غير الحكومية. تعزو مشاريع المواد صراحة هذه المسؤولية إلى الحركات التمردية التي تنجح في نهاية المطاف في إنشاء دولة جديدة (مشروع المادة 10). في مثل هذه الحالات، تنسب أعمال الكيان غير الحكومي في النهاية إلى الدولة الجديدة. ومع ذلك، في الحالات التي لا تُؤسّس فيها دولة جديدة، يظل من المثير للجدل ما إذا كانت المسؤولية يمكن أن تعزى إلى الكيانات غير الحكومية في حد ذاتها.[1403] ومع ذلك، أكد بعض علماء القانون أن الكيانات المسلحة من غير الدول مسؤولة عن الأفعال التي يرتكبها أعضاؤها[1404]، وهو تفسير يبدو معقولاً، لا سيما عندما تكون الكيانات من غير الدول مزودة بأجهزة لديها القدرة على التصرف نيابة عن هذه الكيانات، على غرار هيكل الدولة. هذا هو النهج المعتمد في هذا التقرير فيما يتعلق بسلطات الأمر الواقع في اليمن.

868. يحق لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الحصول على تعويضات فعالة وسريعة، بما في ذلك التعويضات وضمانات عدم التكرار. وبالمثل، يتعين على الدولة المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني تقديم تعويض كامل عن الخسارة أو الضرر الناجم.[1405] في حين أن القانون الدولي يضع مسؤولية التعويضات على الدولة، يوجد اعتراف متزايد بضرورة قيام الكيانات غير الحكومية بتقديم تعويضات.[1406] هذا مهم بشكل خاص عندما تعتبر هذه الكيانات سلطات فعلية.

ج) المسؤولية الجنائية الفردية

1401 أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 149.

1402 تم تأسيس لجنة القانون الدولي في عام 1947 من قبل الجمعية العامة بموجب المادة (a) (1) 13 من ميثاق الأمم المتحدة "لبدء الدراسات وتقديم توصيات لغرض تشجيع التطور التدريجي للقانون الدولي وتدوينه./See http://legal.un.org/ilc.

1403 ICRC 'Commentary on Common Article 3 of the Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field' (2016), para. 890,

1404 ICRC 'Commentary on Common Article 3 of the Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field' (2016), para. 890,

1405 See ICRC Study on customary IHL, rule 158; see also Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparations for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, adopted and proclaimed by General Assembly resolution 60/147 of 16 December 2005.

1406 Luke Moffett, *Reparations by Non-State Armed Groups*, Armed Groups and International Law, May 2019 (https://armedgroups-internationallaw.org/2019/05/29/reparations-by-non-state-armed-groups/).

869. تشكل الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني جرائم حرب[1407]. يتحمل الأفراد مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب التي يرتكبونها[1408] كما يُطلب منهم أن يعصوا أي أوامر بارتكاب جريمة حرب واضحة. [1409] يتحمل القادة مسؤولية جنائية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة بموجب أوامرهم. [1410] قد يكونوا أيضًا مسؤولين عن الانتهاكات التي يرتكبها أشخاص تحت قيادتهم حيث كانوا يعلمون أو كان يجب أن يكونوا على علم بأن الانتهاكات تمت أو كانت ستُرتكب ولم يتخذوا التدابير اللازمة والمعقولة في قدرتهم لمنع ارتكابها. يتحمل القادة أيضًا مسؤولية أنه عرفوا أو يجب أن يكونوا على علم بأن الانتهاكات قد ارتكبها أشخاص تحت قيادتهم للإبلاغ عن الأمر إلى السلطات المختصة للتحقيق، وعند الاقتضاء، القيام بالملاحقة القضائية.

870. تنطبق المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات القانون الدولي على أفراد القوات المسلحة التابعة للدولة والجماعات المسلحة من غير الدول.[1411] في سياق اليمن، هذا ينطبق على جرائم الحرب. بموجب القانون الدولي الإنساني، يقع على عاتق الدول الالتزام بالتحقيق في جميع مزاعم جرائم الحرب التي ارتكبتها قواتها المسلحة أو رعاياها، وكذلك تلك المزعوم ارتكابها على أراضيها. عندما يتوفر دليل كاف، على هذه الدول واجب محاكمة المسؤولين.[1412] ثم يُطرح السؤال عما إذا كانت الكيانات المسلحة من غير الدول ملزمة بالالتزام نفسه. يعتمد هذا التقرير النهج القائل بأنه عندما يصل الكيان غير الحكومي إلى مستوى كافٍ من التنظيم المطلوب لإدارة محاكم عاملة، فهو ينبغي أن يكون ملزماً بالإلتزام بالمحاكمة عندما يوجد أدلة كافية. هذا هو الحال فيما يتعلق باليمن وواجب سلطات الأمر الواقع في الملاحقة القانونية للجرائم التي ارتكبتها الجماعات المسلحة العاملة في الأراضي التي تسيطر عليها.

871. يشمل الالتزام باحترام وحماية وتنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان الالتزام بتوثيق والتحقيق في مزاعم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان مساءلة الجناة.[1413] وينطبق هذا بنفس القدر على جميع أصحاب واجبات الالتزامات بحقوق الإنسان، وهذا يعني في السياق الحالي، حكومة اليمن وأعضاء التحالف وسلطات الأمر الواقع.

1407 دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
1408 المرجع نفسه، القاعدة 151.
1409 المرجع نفسه، القاعدة 155.
1410 المرجع نفسه، القاعدة 152. ينطبق هذا بالتساوي على القادة ضمن القوات المسلحة التابعة للدولة وقادة جماعة مسلحة غير تابعة للدولة.
1411 William A. Shabas, "Punishment of Non-State Actors in Non-International Armed Conflict", Fordham International Law Journal, Volume 26, Issue 4, 2002, p. 922; Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, "Human Rights Obligations of Armed Non-State Actors: An Exploration of the Practice of the UN Human Rights Council", Academy In-Brief No. 7, December 2016 (https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/InBrief7_web.pdf), p. 22).
1412 أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولى الإنسانى العرفي، القاعدة 158.
1413 See Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, Adopted and proclaimed by General Assembly resolution 60/147 of 16 December 2005.

872. للوفاء بمعايير القانون الدولي، يجب أن تكون التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مستقلة ونزيهة وفورية وشاملة وفعالة وذات مصداقية وشفافة[1414]. في حالة وجود أدلة كافية، يجب النظر في القضايا من قبل محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأة بموجب القانون.[1415] وبالتالي، يجب على الدول أن تضمن أن تشريعاتها المحلية توفر الأساس القانوني اللازم لتمكين المحاكم المحلية من ممارسة الولاية القضائية على النحو الواجب على الحالات التي توجد فيها أدلة كافية على وجود جريمة دولية، وفقًا للمبادئ المعمول بها في القانون العرفي وقانون المعاهدات[1416].

873. تتمتع الدول الثالثة أيضًا بالحرية في منح محاكمها الجنائية الولاية القضائية على الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب[1417]. من المفضل أن يكون الجناة المزعومون ضمن اختصاص دولة المقاضاة. سيتم النظر بشكل منفصل في مسألة ما هي قدرة الدول الثالثة على مطالبة أطراف النزاع بضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

2. آليات المساءلة المتوفرة

874. يبحث هذا القسم في آليات المساءلة التي وضعها الأطراف الرئيسية في النزاع والجهات المسؤولة العاملة حاليًا، أي اللجنة الوطنية للتحقيق التابعة للحكومة اليمنية وفريق تقييم الحوادث المشترك التابع للتحالف. ويبحث كذلك ما إذا كانت سلطات الأمر الواقع قد وضعت أي آلية للمساءلة ولمحاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي. كما هو موضح أعلاه، يتم تطبيق معايير مماثلة على كيانات الدولة وسلطات الأمر الواقع، نظرًا لممارسة الأخيرة للولاية القضائية والسيطرة الفعالة على أجزاء من الأراضي اليمنية.

[1414] See for example Human Rights Committee, General Comment 36 (2018), para. 28; Human Rights Committee, General Comment No. 31, para. 15. The Human Rights Committee has noted that a failure to investigate allegations could itself constitute a separate breach of the ICCPR.

[1415] Art. 9 ICCPR, Art. 10 UDHR.

[1416] See Updated Set of Principles for the Protection and Promotion of Human Rights through Action to Combat Impunity, Principle 19 (https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G05/109/00/PDF/G0510900.pdf?OpenElement).

[1417] دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي ، القاعدة 157.

أ) اللجنة الوطنية للتحقيق التابعة للحكومة اليمنية

875. بينما كان يوجد محاولات من قبل السلطات القضائية في الحكومة اليمنية لمعالجة انتهاكات القانون الدولي التي يُزعم أنها وقعت في نطاق النزاع، إن النظام القضائي اليمني أضعف كثيرًا بسبب النزاع وتأثر بالأعمال العدائية وانعدام الأمن والتهديدات المختلفة ضد العاملين فيه وعدم وجود سلطة فعلية للحكومة، خاصة في أجزاء من جنوب اليمن.

876. تأسست اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن – يُشار إليها لاحقاً بإسم "اللجنة الوطنية" – باعتبارها "آلية وطنية مستقلة" بموجب مرسوم رئاسي صدر في العام 2012 ومرسومان آخران في العامين 2015 و2017 [1418] مع تفويض الإبلاغ والتحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جميع محافظات اليمن والتي وقعت منذ كانون الثاني/ يناير 2011 حتى "يحين الوقت أن تستعيد الدولة السيطرة الكاملة على أراضي اليمن."[1419] القضايا التي تحقق فيها اللجنة الوطنية يتم إحالتها إلى القضاء الوطني "كي يتم تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة وحتى يتلقى الضحايا التعويضات.[1420]"

877. منذ وقت كتابة التقرير الأول لفريق الخبراء في آب/ أغسطس 2018، أصدرت اللجنة الوطنية التقرير الخامس للفترة من 1 شباط/ فبراير 2018 حتى 31 تموز/ يوليو 2018 والتقرير السادس من 1 آب/ أغسطس 2018 حتى 31 كانون الثاني/ يناير 2019. أشار التقرير الخامس إلى أن اللجنة الوطنية أكملت تحقيقها في 1900 ادعاء متعلقًا بأكثر من 30 نوعًا من الانتهاكات.[1421] في التقرير السادس، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 2500 تحقيق مكتمل في حوادث الادعاءات التي تراقبها اللجنة الوطنية[1422]. في تقريريها الأخيرين، أشارت اللجنة الوطنية أيضًا إلى التقدم المحرز، بالإشارة خاصةً إلى زيادة المراقبين في جميع المحافظات وتطبيق معايير جديدة فيما يتعلق بحفظ المعلومات .كما ذكرت اللجنة الوطنية الدعم المستمر لبناء القدرات الذي تتلقاه، بما في ذلك من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

878. تشير تقارير اللجنة الوطنية إلى ادعاءات انتهاكات ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة. ويشمل ذلك الحوثيين والتحالف والقوات المسلحة اليمنية وكذلك الولايات المتحدة بسبب مزاعم تتعلق

1418 تأسست اللجنة الوطنية للتحقيق بعد التعديل الذي أجراه الرئيس هادي يوم 7 أيلول/ سبتمبر 2015 للقرار الرئاسي رقم 140 يوم 22 أيلول/ سبتمبر 2012.

1419 Human Rights Council, National report submitted in accordance with paragraph 15 (a) of the annex to Human Rights Council resolution 5/1* Yemen, 8 November 2018 (https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/335/77/PDF/G1833577.pdf?OpenElement), para. 49.

1420 المرجع نفسه، الفقرة 43.

1421 Fifth Report on the work of the National Commission to Investigate Alleged Violations to Human Rights (NCIAVHR) in Yemen, for the period 1 February – 31 July 2018, p. 13.

1422 Sixth Report on the work of the National Commission to Investigate Alleged Violations to Human Rights (NCIAVHR) in Yemen, for the period 1 August 2018 to 31 January 2019, p. 11.

بضربات الطائرات المسيرة. تشير التقارير أيضًا إلى انتهاكات من جانب الجهات المسؤولة عن حقوق الإنسان، أي الحوثيين والحكومة اليمنية. بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن الانتهاكات التي تم التحقيق فيها في آخر تقريرين هي قتل وجرح المدنيين وتجنيد الأطفال وزرع الألغام والهجمات على الاعيان الثقافية واستهداف المنشآت الطبية والتهجير القسري وحصار المدنيين وغيرها من العوائق التي تحول دون إيصال الإغاثة الإنسانية. وفيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن الانتهاكات التي تم التحقيق فيها هي القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة وتفجير المنازل. كما تضمن التقرير الخامس قسماً عن حرية الحركة و"حرية الفكر أو المعتقد." في حين أن معظم الانتهاكات الموضحة في التقارير تتضمن حالات يزعم ارتكابها من جانب جميع الأطراف الرئيسية أو المسؤولة، فإن مواضيع مثل تجنيد الأطفال وزرع الألغام والتهجير القسري وهدم المنازل لا تشمل سوى حالات منسوبة إلى الحوثيين. جميع الحالات التي تم التحقيق فيها في القسم الخاص بحرية الحركة تتعلق بنقاط التفتيش التي تديرها قوات الحزام الأمني.

879. يوجد مخاوف من أن اللجنة الوطنية لا تتوافر فيها المعايير الدولية الموضوعة لضمان المساءلة، كون الافتقار إلى الشفافية مشكلة سائدة تمنع تحليل المعلومات وهو أمر حاسم للسماح بفهم عمل النظام.

الاستقلالية

880. أنشئت اللجنة الوطنية بموجب قرار رئاسي وهي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس الذي يعين أيضًا أعضائها التسعة. لا توجد معلومات عامة حول المعايير التي يتم بموجبها اختيار هؤلاء الأعضاء التسعة. كذلك، لا يوجد معلومات عامة حول التمويل الخاص باللجنة الوطنية. هذه العناصر في حد ذاتها تثير التساؤلات حول استقلالية وشفافية اللجنة الوطنية. ومن دواعي القلق الأخرى في ما يتعلق بالشفافية، تظل المعايير التي تستخدمها اللجنة الوطنية لتحديد أي حالة معينة سيتم اختيارها لتضمينها في تقاريرها الدورية تبقى غير واضحة.

الحياد

881. بالرغم من التحسن الملحوظ في التقارير الأخيرة من حيث إعداد تقارير أكثر توازنا، وشمولها العديد من الادعاءات بحدوث انتهاكات من قبل التحالف و/ أو الحكومة اليمنية، إلا أنه من دواعي القلق أن اللجنة الوطنية تعتبر بعض الانتهاكات لا يرتكبها سوى الحوثيين فقط. في الواقع، ووفقًا للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، فإن معظم أنواع الانتهاكات التي تنسبها اللجنة الوطنية إلى الحوثيين فقط، هي انتهاكات ارتكبتها أيضًا قوات التحالف و/ أو القوات اليمنية، كما هو الحال مع تجنيد الأطفال وتدمير المباني السكنية. بالتالي، لا تزال المخاوف بشأن حيادية اللجنة

الوطنية قائمة. نظرًا لموقعها في عدن، وعدم تعاون الحوثيين معها، تواجه اللجنة الوطنية تحديًا بحكم طبيعتها في الوصول إلى المعلومات، وهذا قد يكون له تأثير أيضًا على فعاليتها.

الشفافية

882. المعلومات التي قدمتها اللجنة الوطنية في التقرير كأساس لاستنتاجاتها حول انتهاكات محددة وإسنادها كذلك، ظلّت غير كافية لتمكين فريق الخبراء من تقييم ما إذا كانت اللجنة الوطنية قد أخذت في الاعتبار جميع العناصر اللازمة لإثبات حدوث انتهاك. في أغلب الحالات المفصلة في تقريريها الخامس والسادس، أثبتت اللجنة الوطنية أن الحادثة المبلغ عنها قد وقعت بالفعل، وأيضًا مسؤولية أي طرف في النزاع أو جهة مسؤولة. ولكن، في معظم الحالات المفصلة في التقارير، لم يكن يوجد أي عناصر تسمح باستخلاص النتائج المتعلقة بشرعية الإجراءات المطروحة ولم يوجد أي تحليل قانوني. هذه النقطة بالذات ملفتة للنظر فيما يخص القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، حيث إن اللجنة الوطنية لا تذكر بالفعل حقائق عن حوادث محددة، على سبيل المثال طبيعة الهدف، وذلك من شأنه أن يسمح بتقييم الشرعية بموجب القانون الدولي الإنساني. بالنسبة لمعظم الحوادث المنسوبة إلى التحالف، أشارت اللجنة الوطنية إلى أنها لا تزال تنتظر ردًا من التحالف على تحقيقها. وهذا يثير مخاوف إضافية فيما يتعلق بالفعالية والدقة والمصداقية.

المصداقية والدقة

883. في الحالات التي يتم فيها ذكر الأساس القانوني المستخدم لتقييم حادثة معينة، لا يكون ذلك دائمًا دقيقًا من حيث القانون الدولي. بالنسبة لمعظم الحوادث المفصلة في تقاريرها، لا توفر اللجنة الوطنية الأسس اللازمة للسماح لفريق الخبراء من التحقق عما إذا كانت الاستنتاجات قد استندت إلى تحليل قانوني سليم على أساس القانون الدولي. وبالتالي، لدى فريق الخبراء مخاوف بشأن ما إذا كانت اللجنة الوطنية تفي بالمعايير المطلوبة من الدقة والمصداقية.

الفعالية

884. أخيرًا، يبدو أنه يوجد عدد من التحديات التشغيلية التي تؤثر على اللجنة الوطنية في فعاليتها، لا سيما فيما يتعلق بعدم تعاون الحوثيين. كذلك واقع أن مقرها في عدن يجعل الوصول إلى اللجنة الوطنية غير ممكن فعليًا للعديد من الأفراد الذين يعيشون في المناطق النائية أو المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. أما من ناحية الفعالية، فيوجد حاجة إلى مزيد من المعلومات عن آلية إحالة القضايا إلى المدعي العام اليمني[1423] لأن هذا يهدف إلى ضمان أن الانتهاكات التي رسختها

[1423] أنظر التقرير السادس اللجنة الوطنية للتحقيق، ص.8 التي تذكر حق اللجنة الوطنية للتحقيق (في تطبيق قرار حكومي العام 2017) إحالة قضايا متعلقة بحالات إنتهاكات حقوق إنسان للمدعي العام لإكمال الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الإنتهاكات.

اللجنة الوطنية سيتم التعامل معها من قبل سلطة قضائية مختصة. وهنا، حتى لو كان ثمة دليل على وجود آلية إحالة فعالة، فإن أوجه القصور في النظام القضائي اليمني – خاصة في ما يتعلق بضمانات الإجراءات القانونية الواجبة كما هو محدد في تقارير فريق الخبراء – ستكون مصدر قلق إضافي فيما يتعلق بالمساءلة الفعالة.

الاستنتاج

885. في الختام، يلاحظ فريق الخبراء أن تقارير اللجنة الوطنية أصبحت أكثر توازناً مع مرور الوقت مع التحقيق في الانتهاكات المزعومة المرتكبة من طرفي النزاع كليهما. أظهرت جهود إعادة الهيكلة مؤخرا التي بذلتها اللجنة الوطنية أيضًا التزامها تجاه المساءلة الأكثر فعالية. اللجنة الوطنية هي هيئة ضرورية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في اليمن. تحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون مستقلة هيكليا ووظيفيا. ومع ذلك، قد لا تفي اللجنة الوطنية، في شكلها الحالي، بالمعايير التي حددها القانون الدولي لضمان المساءلة، نظرًا لأنها مضمنة في الهيكل الحكومي.

886. إن مساهمة اللجنة الوطنية فيما يتعلق بالتحليل وتقصي الحقائق أمر بالغ الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب في اليمن. من الضروري إذن أن تكون اللجنة الوطنية محايدة في تقييم سلوك جميع الأطراف، وأن تكون فعالة في تحقيقاتها، وأن تكون نتائجها مدعومة بتحليل قانوني شامل يستند إلى القانون الدولي. يكرر فريق الخبراء عرضه بالتعاون رسميًا مع اللجنة الوطنية من أجل العمل بشكل متكامل لضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي من قبل جميع أطراف النزاع والجهات المسؤولة.

ب)الفريق المشترك لتقييم الحوادث

887. أنشئ التحالف الفريق المشترك لتقييم الحوادث في آب/ أغسطس 2016، بدعم من الولايات المتحدة.[1424] تتمثل مهمته في التحقيق في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبها التحالف خلال العمليات في اليمن. يجب عليه أيضًا "التحقيق في الحوادث المثيرة للقلق وتحديد الدروس المستفادة وإعطاء نظرة عن أنماط الضرر المدني". وفقًا لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كان الفريق المشترك لتقييم الحوادث يتكون في الأصل من 14 فردًا من الدول الأعضاء الرئيسية في التحالف. لديه تفويض للتحقيق لتبيان الحقائق وجمع الأدلة ورفع تقارير وتقديم توصيات حول "المطالبات والحوادث" خلال عمليات التحالف في اليمن."[1425] في مذكرة مشتركة موجهة إلى فريق الخبراء في 8 آب/ أغسطس 2018، أشارت البعثات الدائمة لليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى أن

[1424] See Larry Lewis, "Promoting Civilian Protection during Security Assistance: Learning from Yemen", CNA Analysis and Solutions, May 2019, p. 9 (https://www.cna.org/CNA_files/PDF/IRM-2019-U-019749-Final.pdf).

[1425] https://www.hrw.org/report/2018/08/24/hiding-behind-coalition/failure-credibly-investigate-and-provide-redress-unlawful.

الفريق المشترك لتقييم الحوادث ضم ممثلين عن عدد من الدول الأعضاء في التحالف. وبحسب المذكرة المشتركة أيضًا، إن المساءلة تتم وفقًا للقوانين المعمول بها في دول التحالف المعنية، وأن الحكومة اليمنية كانت تضمن المساءلة كذلك.

888. إلا أن النظر في المعلومات المتاحة يثير مخاوف من أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث لا يفي بالمعايير التي حددها القانون الدولي لضمان المساءلة. يظل غياب الشفافية العقبة الرئيسية أمام إجراء تقييم شامل لهذه الآلية.

الاستقلالية والحيادية

889. وفقًا للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، يبدو أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث، المنشأ بموجب مرسوم ملكي، يقدم تقاريره مباشرة إلى وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية. هذا يثير مخاوف واضحة بشأن الاستقلالية. وبالفعل، طلب فريق الخبراء الحصول على معلومات من أجل تقييم كيفية ضمان الاستقلالية والحياد من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث، ولم يتلق أي معلومات من التحالف. يثير هذا أيضًا مخاوف قوية بشأن إحترام الشفافية كما يتطلب القانون الدولي. بالرغم من طلبه الرسمي إلى كل من الحكومة اليمنية والتحالف، لم يتلق فريق الخبراء أي معلومات حول المنهجية والعملية التي اتبعها الفريق المشترك لتقييم الحوادث لاختيار ومراجعة حوادث الإصابات بين المدنيين. استفسر فريق الخبراء تحديدا عن الأسس لتحديد ما إذا ينبغي فتح تحقيق رسمي أو ينبغي إغلاق القضية وتدابير مساءلة أخرى في حالات تكون الملاحقة القضائية غير مناسبة. في حين أنه من المعروف أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث يتلقى شكاوى من اللجنة الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لا يُعرف سوى القليل عن معايير اختيار الحالات التي سيراجعها الفريق المشترك لتقييم الحوادث. وبالمثل، من غير الواضح كيف يقع الاختيار على الحالات التي ستُنشر استنتاجاتها في البيانات الصحفية أو ما إذا كان يوجد قضايا أخرى غير تلك المنشورة قد تم دراستها بالفعل. إن حقيقة عدم وجود أي تجميع دوري لاستنتاجات الفريق المشترك لتقييم الحوادث هو إشكالية، بمعنى أنه لا يوجد سجل عام شامل للنتائج والاستنتاجات. هذه مسألة أخرى تُعنى بالشفافية. أخيرًا، لم يعثر فريق الخبراء على أي معلومات تتعلق بآلية الإحالة المحتملة من الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى النظام القضائي في اليمن أو في الدول الأعضاء في التحالف.

الدقة والمصداقية

890. بالإضافة إلى استعراض أكثر من 70 حادثة حقق فيها الفريق المشترك لتقييم الحوادث في ولايته الأولى، استعرض فريق الخبراء – في ولايته الحالية – أحدث استنتاجات الفريق المشترك لتقييم الحوادث المنشورة في وسائل الإعلام بين 1 تموز/ يوليو 2018 و30 حزيران/ يونيو 2019 في

أكثر من 40 حالة. للأسف، لم يصل رد من التحالف على طلب فريق الخبراء معرفة المستجدات في القضايا التي تم النظر فيها وملخص النتائج قبل المهلة الزمنية للانتهاء من كتابة هذا التقرير. على الرغم من التقدم الملحوظ على مر السنين في ما يتعلق بالمعلومات المقدمة وكذلك زيادة في إدراك "الأخطاء"، يظل التحليل المنشور في البيانات الصحفية في معظم الحالات موجزا للغاية وفيه تكرار ولا يَسمح لأحد باستنتاج ما إذا كانت التحقيقات قد تمت على مستوى المعايير الدولية، مما يثير مخاوف خطيرة بشأن الدقة والمصداقية. بقيت النتائج المتعلقة بادعاءات وقوع إصابات أو أضرار في صفوف المدنيين مقسمة إلى ثلاث فئات من الاستنتاجات: أ) خطأ بشري (معظمها معلومات استخباريه خاطئة) أو خطأ فني ب) لم يكن التحالف هو مصدر الهجوم؛ ج) كان المستهدف هدفا عسكريا. بينما نجد في بعض الحالات أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث إنتقد الخسائر في الأرواح أو الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المدنية وأوصي بنوع من المساعدة، يبدو أنه فقط في اثنين من البيانات الصحفية التي تم النظر فيها توصل إلى استنتاج مفاده أن الدول الأعضاء في التحالف ربما انتهكت القانون الدولي الإنساني. عبر هاتان الحالتان اللتان اعترف بهما الفريق المشترك لتقييم الحوادث بعدم احترام قواعد الاشتباك، تم الإقرار ضمنًا بعدم احترام مبدأ الاحتياطات في الهجوم. تتعلق هذه النتائج بالغارة الجوية على حافلة وسوق محلي في صعدة في 9 آب/ أغسطس 2018 [1426] (انظر أدناه) والغارة الجوية على خيمة زفاف في حجة في 24 نيسان/ أبريل 2018 [1427] (انظر التقرير الأول GEE A/HRC/39/43 الفقرة 32).

891. لدى فريق الخبراء مخاوف بشأن أحكام القانون الدولي الإنساني الذي تم التذرع به لتبرير بعض الإجراءات وأيضا التحليل القانوني الذي يدعم هذه النتائج.[1428] ما يثير القلق على وجه الخصوص أنه بمجرد قيام الفريق المشترك لتقييم الحوادث بالتأكد من وجود هدف عسكري مشروع، فإنه لا يشير إلى تحليل التناسب الضروري. في الواقع، وفقًا لمبدأ التناسب، يشترط القانون الدولي الإنساني ألا تكون الإصابات المدنية العرضية أو الأضرار الجانبية المتوقعة التي تلحق بالأهداف المدنية مفرطة فيما يتعلق بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. وبناءً على ذلك، يجب على القوات المسلحة التفكير في الميزة العسكرية التي يتوقع أن يقوم بها أي هجوم مقابل الإصابات أو الأضرار المتوقعة في صفوف المدنيين والتأكد من أن الهجوم المحدد لا يؤدي إلى خسائر مدنية مفرطة. لا يوجد أي مؤشر على هذا التحليل في الملخصات المنشورة للفريق المشترك لتقييم الحوادث والتي خلصت في معظم الحالات إلى أن مسار العمل كان قانونيًا بمجرد تحديد الهدف باعتباره

[1426] www.spa.gov.sa/1804423; https://www.youtube.com/watch?v=p7MC71eD-UI&feature=youtu.be.

[1427] www.spa.gov.sa/1812903.

[1428] في معظم الحالات، يشير الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى البروتوكول الإضافي الأول الذي ينطبق فقط في النزاعات المسلحة الدولية (على الرغم من أن العديد من أحكامها تعد ذات صلة في النزاعات المسلحة غير الدولية بحكم القانون الدولي العرفي) أنظر على سبيل المثال:

www.spa.gov.sa/1875235 re MSF cholera centre as developed below; www.spa.gov.sa/1933921; www.spa.gov.sa/1933919; www.spa.gov.sa/1919945; www.spa.gov.sa/1914219; www.spa.gov.sa/1914218; www.spa.gov.sa/1914214; www.spa.gov.sa/1914211; www.spa.gov.sa/1914206; www.spa.gov.sa/1904825; in another case, it applies UN Charter rules to justify self-defence in what amounted to a law-enforcement operation (www.spa.gov.sa/1875234).

مشروعًا. ومع ذلك، فإن هذه الشرعية لن يكون معترف بها إذا لم يتم احترام مبدأ التناسب. فيما يتعلق بمبدأ الاحتياطات في الهجوم، فقد تم الإبلاغ عن تدابير احترازية في بعض الحالات، مثل توقيت الهجوم والتأكد من عدم وجود مدنيين، ولكن لا يوجد تحليل منهجي لاحترام هذا المبدأ أيضًا. في ضوء ذلك، لدى فريق الخبراء مخاوف بشأن ما إذا كانت دقة ومصداقية عمل الفريق المشترك لتقييم الحوادث تفي بمتطلبات آلية المساءلة لتلبية معايير القانون الدولي. وهذا أيضًا يؤكد على وجود مخاوف بشأن حياد الآلية.

الفعالية

892. عند كتابة هذا التقرير، لم يتلق فريق الخبراء أي معلومات ردًا على استفساراته حول عدد القضايا المحالة إلى السلطات الوطنية وتلك التي أدت إلى ملاحقات قضائية وعدد الإدانات. كما أن الافتقار إلى الشفافية بشأن هذه المسألة يثير تساؤلات حول فعالية هذه الآلية من حيث المساءلة. حتى لو كانت ملاحقات قضائية تأخذ مجراها، وفقًا لوكالة الأنباء السعودية، فقد صدر عفوًا ملكيًا في 10 حزيران/ يوليو 2018 لجميع الجنود السعوديين المنتشرين في اليمن المتورطين في "عملية استعادة الأمل"، مما أدى الى إعفاءهم من العقوبات العسكرية والتأديبية الخاصة بهم "فيما يتعلق ببعض قواعد الضبط والربط العسكري."[1429] على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح ما هي القواعد المشار إليها، إلا أنه يثير مخاوف أخرى من حيث الفعالية والمصداقية.

893. في الحالات التي أقر فيها الفريق المشترك لتقييم الحوادث بحدوث إصابات مدنية أو أضرار بالبنية التحتية المدنية خاصة في الحالات التي حددت فيها "أخطاء تقنية" (ثلاث حالات[1430]) أو "أخطاء بشرية غير مقصودة" (حالتان[1431])، فقد أوصى بتقديم المساعدة للضحايا. وقد تم التوصية بهذه المساعدة أيضًا في الحالات التي لم يتم فيها الاعتراف بأية أخطاء، ولكن تم تقييم حدوث أضرار جانبية. في حين أن مثل هذه التوصيات للمساعدة هي خطوة مرحب بها، إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف تتم متابعة هذه التوصيات، وما إذا كان يوجد آلية محددة قد وضعت لضمان ذلك. يجدر الإشارة أيضًا إلى أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث أوصى بتقديم المساعدة "الطوعية"، أي المساعدة التي لا ترتبط بالضرورة بأي اعترافات أو تقر بها، وبالتالي لا ترقى إلى مستوى التعويضات. من هذا المنطلق، في بعض الحالات التي حقق فيها فريق الخبراء، يوجد مخاوف من أن يكون الهدف من المدفوعات هو إسكات الضحايا أو الشهود.

894. أكد تحليل لنتائج الفريق المشترك لتقييم الحوادث في حالتين تم التحقيق فيهما من قبل فريق الخبراء على عدد من المخاوف التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه، الحالتين هما:

[1429] https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1783696.
[1430] www.spa.gov.sa/1933922; www.spa.gov.sa/1914211; wam.ae/en/details/1395302707813.
[1431] www.spa.gov.sa/1875235; www.spa.gov.sa/1797113.

هجوم على مركز علاج الكوليرا، مديرية عبس، حجة، 11 حزيران/ يونيو 2018

895. في هذه الحادثة (انظر التفاصيل والتحليل في الفصل الخاص بصنعاء والمناطق تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع، قسم الضربات الجوية) أقر الفريق المشترك لتقييم الحوادث بوجود خطأ من قبل التحالف على مستوى جمع المعلومات الاستخبارية. في النتائج التي توصل إليها في 16 كانون الثاني/ يناير 2019، ومع ذلك، ألقى الفريق المشترك لتقييم الحوادث باللوم على منظمة أطباء بلا حدود لفشلها في طلب إدراج الموقع على قائمة عدم الاستهداف "في انتهاكٍ للمادة 12 (3) من البروتوكول الإضافي الأول". كما ذكر أن صور الأقمار الصناعية لم تثبت أي دليل على وجود شارة مميزة على سطح المستودع أو على المباني المجاورة "في انتهاك للمادة 5 من الملحق الأول للبروتوكول الإضافي الثاني". يبدو أن هذا تطبيق غير دقيق لقانون المعاهدات بالنظر إلى أن البروتوكول الإضافي الأول ينظم النزاعات المسلحة الدولية فقط، كما إنه تفسير خاطئ لنطاق التطبيق والعواقب للأحكام المذكورة، بالإضافة إلى القانون الدولي العرفي ذات الصلة. خلافًا لتطبيق الفريق المشترك لتقييم الحوادث، فإن المادة 12 (3) موجهة إلى أطراف النزاع، والحكم هو عبارة عن اقتراح لطريقة لزيادة الحماية، وتجاهله لا يخفف من مسؤولية طرف النزاع والتي هي ضمان احترام وحماية الوحدات الطبية في جميع الأوقات. تهدف المادة 5 من الملحق الأول والمتعلقة باستخدام الشارة المميزة إلى مساعدة الجيوش في الوفاء بمسؤولياتها الخاصة بتحديد الأهداف المدنية المحمية على وجه التحديد. إن تفسير الفريق المشترك لتقييم الحوادث لهذه الأحكام يعكس، وبشكل خاطئ، العبء ويلقيه على المدنيين ليظهروا أنفسهم بوضوح للأطراف المهاجمة ضمن نزاع مسلح. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث أعطى تقييمًا متناقضًا حول التواصل بين التحالف ومنظمة أطباء بلا حدود نظرًا لأن منظمة أطباء بلا حدود كانت قد أبلغت التحالف بتحركاتها من وإلى منطقة الضربة في عدد من المناسبات بإعتراف الفريق المشترك لتقييم الحوادث. ومع ذلك، فإن الفريق المشترك لتقييم الحوادث ألقى باللوم على منظمة أطباء بلا حدود لعدم طلبها رسمياً إدراج الموقع في قائمة عدم الاستهداف. وحتى إذا لم تطلب منظمة أطباء بلا حدود أن يُدرج الموقع كمرفق طبي في قائمة عدم الاستهداف، وهو أمر يمكن تفهمه لأن الموقع لم يكن يعمل كمرفق طبي بعد، يرى فريق الخبراء أن لدى التحالف معلومات وافرة تشير إلى أن المنشأة كانت تستخدم من قبل منظمة أطباء بلا حدود، بما في ذلك عند وقت الهجوم.

الهجوم على حافلة وسوق في ضحيان، مجاز، صعدة، 9 آب/ أغسطس 2018

896. حادثة أخرى حقق فيها فريق الخبراء وقدم الفريق المشترك لتقييم الحوادث بعض التحليل القانوني عنها وهي الضربة الجوية يوم 9 آب/ أغسطس 2018 في صعدة على حافلة تقل حوالي 50 طفلاً. أكثر الأرقام تحفظًا والتي تم التأكد منها من قبل فريق الخبراء تؤكد أن الضربة قتلت ما لا

يقل عن 11 طفلاً وشخصين بالغين. صرح المستشار القانوني للفريق المشترك لتقييم الحوادث الفريق منصور أحمد المنصور في مؤتمر صحفي في 1 أيلول/ سبتمبر 2018 [1432] أن الغارة الجوية لم تكن ضرورية لمنع أي هجوم وشيك، وكان ينبغي إجراءها سابقًا عندما كانت الحافلة في مكان مفتوح لتجنب الأضرار الجانبية. ثم ذكر لاحقا أن حقيقة الأمر كان بسبب تأخير في معدات الطائرة الحربية، تلاه تأخير في وقت لاحق في إصدار أمر بإلغاء العملية. أقر كذلك بأنه لم يصدر تحذير مسبق إلى هيئة سلاح الجو المنفذة بشأن احتمال حدوث أضرار جانبية. وفي بيان صحفي صدر في نفس اليوم،[1433] أشار الفريق المشترك لتقييم الحوادث إلى وجود أخطاء في الامتثال لقواعد الاشتباك، وإلى أنه ينبغي اتخاذ الإجراءات القانونية لمحاسبة المسؤولين عن الأخطاء وإلى أنه ينبغي النظر في منح المساعدة للمتضررين.

897. في حين أقر الفريق المشترك لتقييم الحوادث فعليًا بأن التحالف انتهك مبدأ الاحتياطات في الهجوم لأنه استهدف الحافلة بينما كانت قريبه من السوق المحلية، إلا أنه من المذهل أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث لم يشكك في قانونية استهداف حافلة تقل حوالي 50 طفلًا، حتى لو تواجد أهداف عسكرية على متن القافلة. في تحليله، أغفل الفريق المشترك لتقييم الحوادث عن الإشارة إلى أي أطفال ووصف الحافلة بأنها "هدف عسكري"، بناءً على الحقيقة المزعومة المتمثلة في أن أربعة قادة حوثيين كانوا موجودين داخلها. وهذا يثير مخاوف بشأن عملية تحديد الأهداف المستهدفة للتحالف ومدى احترامها لمبدأ التناسب. كما يؤكد أيضًا مخاوف فريق الخبراء من أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث يفشل في تقييم مشروعية الضربات استنادًا إلى مبدأ التناسب.

ج) المساءلة من جانب سلطات الأمر الواقع

898. بسبب عدم توفر المعلومات، لم يتمكن فريق الخبراء من تقييم ما إذا كانت الانتهاكات المزعومة من قبل الحوثيين يتم النظر والتحقيق فيها فعليًا بواسطة أي نوع من آليات المساءلة. في ردها على قائمة القضايا التي أرسلها فريق الخبراء في كانون الثاني/ يناير 2019، أكدت سلطات الأمر الواقع أن جميع "العمليات العسكرية" من قبل "قواتها المسلحة" تخضع للتقييم بعد التنفيذ. وأفادوا كذلك أن "القضاء العسكري" كان مسؤولاً عن المساءلة تمشيا مع قانون العقوبات العسكري (اليمني) وقانون الإجراءات الجنائية العسكرية وكذلك اللوائح التي تنص على فرض عقوبات إدارية على الموظفين العسكريين. دون الكشف عن المعلومات المتعلقة بعدد الحالات التي تم التحقيق فيها (إن وجدت)، أعلنت سلطات الأمر الواقع أنه لم يثبت على أي من أفراد "قواتها المسلحة" مسئولية انتهاك قانون حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. هذا التأكيد، في حد

[1432] https://www.youtube.com/watch?v=p7MC71eD-UI&feature=youtu.be and https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/in-rare-admission-saudi-led-coalition-says-airstrike-killed-yemeni-children-last-month/2018/09/01/1cbdc878-ae06-11e8-8a0c-70b618c98d3c_story.html?noredirect=on&utm_term=.a2ca91ca8e83.

[1433] www.spa.gov.sa/1804423 .

ذاته، يثير مخاوف قوية بشأن ما إذا كان يوجد أي آلية للمساءلة معمول بها للتحقيق في مثل هذه الحالات المزعومة ومقاضاة مرتكبيها، ويشير إلى نقص صارخ في المساءلة.

د) *الاستنتاج*

899. بعد مراجعة شاملة لنتائج آليات المساءلة المتاحة للعامة أو التي قدمها الأطراف إلى فريق الخبراء، فإن لدى الفريق مخاوف جدية بشأن الافتقار السائد للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن، والعديد منها والتي قد تصل إلى حد جرائم الحرب. يبدو أن تركيز اللجنة الوطنية للتحقيق ينصب على ما إذا كانت حوادث معينة قد حدثت بالفعل وعلى إسنادها دون تقديم تفاصيل عن التحليل القانوني الذي سيتيح للمرء الاستنتاج ما إذا كانت الانتهاكات قد وقعت. لم يتوصل فريق تقييم الحوادث المشتركة علناً إلى استنتاج مفاده أن التحالف يمكن أن يكون مسؤولاً عن أي انتهاكات للقانون الدولي المزعومة (باستثناء الاعترافين الضمنيين باحتمال الفشل في احترام مبدأ الاحتياطات في الهجوم)، على الرغم من الاعتراف – في حالات قليلة – بحدوث الأخطاء البشرية والتقنية. أخيرًا، أنكر الحوثيون وجود أي منتهكين للقانون الدولي بين صفوفهم، رغم أن فريق الخبراء لم يتلق أي دليل على وجود آلية تحقق فعليًا في مزاعم الانتهاكات.

900. فريق الخبراء ليس على علم بأي جناة مزعومين خضعوا للمساءلة من قبل أطراف في النزاع عن جريمة مرتبطة بالنزاع، على الرغم من توجيه طلب معلومات بهذا الشأن إلى حكومة اليمن وأعضاء التحالف وسلطات الأمر الواقع. في حالات قليلة، جمع فريق الخبراء أدلة على أن الحكومة اليمنية حاولت محاسبة جناة مزعومين من خلال بدء التحقيقات، بما في ذلك إنشاء لجان خاصة لهذا الغرض .ومع ذلك، فقد أضعفت هذه التحقيقات بسبب الافتقار إلى القدرات والخوف من الأعمال الانتقامية. بناءً على ذلك، يبدو أن أياً من أطراف النزاع ليس على استعداد أو قادر على إجراء تحقيقات أو محاكمات في انتهاك لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما بالنظر إلى جرائم الحرب المزعومة.

901. في غياب أي ولاية قضائية دولية قيد النظر في الوضع في اليمن، يوصي فريق الخبراء مجلس حقوق الإنسان بتجديد وتعزيز ولايته فيما يتعلق بجمع وحفظ الأدلة.

3. مسؤولية الدول الثالثة

902. وفقًا للمادة 1 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، على الدول الأطراف واجب ليس فقط احترام الاتفاقيات، ولكن أيضًا ضمان احترامها في جميع الظروف. تم تفسير هذا البند على أنه ينص، "يجب على الدول، سواء كانت محايدة أو متحالفة أو عدوانية، أن تفعل كل ما في وسعها

بشكل معقول لضمان احترام الاتفاقيات من قبل الآخرين الذين هم أطراف في نزاع"[1434]. الالتزام باحترام وضمان الاحترام لا يقتصر على اتفاقيات جنيف، بل يمتد ليشمل كامل القانون الدولي الإنساني. بالتحديد، من المعترف به الآن كقانون عرفي ألا تشجع الدول انتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع المسلح، ويجب عليها ممارسة نفوذها، إلى أقصى حد ممكن، لوقف هذه الانتهاكات[1435].

903. من المسلّم به كذلك عمومًا أن واجب ضمان احترام اتفاقيات جنيف الأربع والقانون الدولي الإنساني عمومًا يشمل التزامات سلبية وإيجابية.[1436] فيما يتعلق بالالتزامات السلبية، يُتوقع من الدول الأطراف أن تمتنع عن أي سلوك معين، أي يجب ألا تشجع أو تساعد في انتهاك الاتفاقية. بالنسبة للالتزامات الإيجابية، يجب على الأطراف اتخاذ إجراءات معقولة لتحفيز الدول التي تنتهك الاتفاقيات على التصرف وفقًا للقانون الإنساني الدولي[1437].

904. حقيقة أن التزامات القانون الدولي الإنساني يمكن اعتبارها "سارية على الجميع" أي أن جميع الدول لها مصلحة قانونية في احترامها. ويمثل هذا أساسًا آخر للالتزام باحترام وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، على النحو المعبر عنه في المادة 1 المشتركة من اتفاقيات جنيف.

905. في أقل الأحوال قد يتطلب هذا من الدول أن تثير مخاوف. إن واجب إثارة المخاوف بشأن الامتثال من دون اعتباره عملاً غير وديًا قد يكون مستمدًا من طابع كافة إلتزامات القانون الدولي الإنساني السارية على الجميع[1438]. إذا كانت إلتزامات القانون الدولي الإنساني ليست ذات طبيعة ثنائية فحسب ولكنها تمثل تعهدات تجاه المجتمع الدولي ككل، يجب أن يتمتع أعضاء هذا المجتمع بمقام للتعبير عن القلق بشأن عدم الامتثال. فيبقى التساؤل مفتوحاً حول ماهية أو شكل هذا "المجتمع". قد يُعتقد أن هذا يتضمن المجتمع دولتين تعملان سويًا، كما هو الحال مثلًا في جزء ممثل لجانب من الأمم المتحدة أو دول فردية.

906. في أي ظروف يمكن للأطراف الثالثة أن تطلب أمرًا ما من أطراف النزاع، بسبب مخاوف من احتمال انتهاك القانون الدولي وما الذي ممكن أن تطلبه؟ من المفترض، أن كل ما قد يؤدي إلى إجراء تحقيق شرعي من قبل طرف ثالث يتطلّب في الوهلة الأولى أيضًا نشاطًا من قبل الطرف الذي

1434 ICRC commentary to article 1 common to the Geneva Conventions, 2016, para. 153.

1435 دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 144.

1436 أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 144 (التعليق)، انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر والقانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، جنيف، كانون الأول 2003، ص.47 (www.icrc.org/eng/assets/files/other/ihlcontemp_armedconflicts_ final_ang.pdf); Knut Doermann and Jose Serralvo, "Common Article 1 to the Geneva Conventions and the obligation to prevent international humanitarian law violations", International Review of the Red Cross (2014), 96 (895/896), 707–736 (https://www.icrc.org/en/international-review/article/common-article-1)

1437 See ICRC commentary to article 1 common to the Geneva Conventions, 2016, para. 154.

1438 الإلتزامات السارية على الجميع مستحقة للمجتمع المدني ككل وهي ليست مجرد إلتزامات ثنائية كما هو الحال في القانون الدولي بالإجمال. والقانون الدولي الإنساني ليس ذات طابع متبادل.

يتم توجيه التحقيق إليه. يكون من المفاجئ أن يطلب طرفًا ثالثًا إجراء تحقيق في حين لا يكون طرف النزاع نفسه مُطالبًا بإجراء تحقيق من قبل. ومع ذلك، قد يطرأ موقف ما، حيث لا يتسنى لطرف النزاع إجراء تحقيق أو معالجة مسألة، وبل يقرر أن التحقيق ليس ضروريًا، في ظروفٍ كان ينبغي في الواقع إجراء تحقيق فيها. في حين يكون من الاستثنائي أن تستطيع أطراف ثالثة على تأكيد ارتكاب جريمة حرب فقط على أساس نتيجة الهجوم، يمكنها الإشارة إلى وجود اسباب وجيهة للقلق من إمكانية ارتكاب جريمة حرب. في العديد من الحالات، قد يوجد ما يبرر إثارة القلق أو حتى التأكيد على أن "الهجوم ضد A غير قانوني إلا إذا تمكن الطرف B من إظهار X و Y و Z."

907. تجدر الإشارة هنا إلى أننا نتعامل مع القانون المدني وليس القانون الجنائي وأننا نتعامل مع الحد الأدنى لإثارة المخاوف بدلاً من معيار الإثبات لتحديد المسؤولية. يجب على الأساس المعقول الذي تكون الدولة ملزمة بموجبه بإثارة شواغلها أن يكون "دليلًا موثوقًا" على احتمال حدوث انتهاك. في هكذا ظروف وبحكم المنطق، ينبغي أن يكون للدولة الحق في الرد. تعتمد طبيعة هذا الرد على السؤال المطروح. حيث، على سبيل المثال، يتم التعبير عن القلق عند اختيار أهداف معينة، لن يكون كافياً لطرف النزاع الرد بعبارات عامة بأنه يستهدف الأهداف العسكرية فقط. قد يكون الرد العام مناسبًا فيما يتعلق باستفسار عام ولكن ليس فيما يتعلق بسؤال معين.

908. عندما تكون نتيجة معينة في حالة معزولة هي أساس القلق المعبر عنه، عندها يجب أن يشير المخالف المحتمل إلى سبب الإجراء أو سبب اتخاذ الإجراء المعين بذلك الشكل. عندما تثير مسألة مخاوف بشأن نمط من الهجمات أدى في كل حالة من الحالات المحددة إلى نتيجة غير قانونية محتملة، فإن المشكلة قد لا تتعلق بالهجمات الفردية فقط. بدلاً من الفعل الفردي المحتمل للفعل الخاطئ، يثير هذا احتمال وجود نمط منهجي للفعل غير المشروع أو فشل منهجي في عملية صنع القرار. في هكذا حالة، يحتاج الطرف الذي يتم استجوابه إلى إجراء تحقيق يشمل كل من الإجراءات الفردية المحددة وإمكانية أن تكون جزءًا من نمط ما. يجب أن يكون للطرف الثالث الحق في الحصول على تفسير أوفى، نظرًا للنطاق الأكبر للانتهاك المحتمل. مع مراعاة قيود المسائل الحقيقية المتعلقة بالأمن القومي، يجب أن تكون نتائج التحقيق معروفة للطرف الثالث.

909. يوجد نوع آخر من المواقف التي تتطلب المزيد من التحقيق المتعمق وهو مكان حدوث نتيجة خاطئة واضحة وحيث كان للمخالف المزعوم سيطرة كاملة وحصرية على جميع الأحداث ذات الصلة.[1439] المثال الأكثر وضوحا هو عندما يتم احتجاز شخص سليم ثم يموت في الأسر.

[1439] الحاجة للسيطرة الحصرية لا يعيق إحتمالية السيطرة المشتركة،
Lopez Burgos v. Uruguay, Human Rights Committee, Communication No. R.12/52, U.N. Doc. Supp. No. 40 (A/36/40) at 176 (1981).

في حين أنه لا يوجد سبب مبدئي لماذا يجب أن يقتصر هذا الأمر على سياق الاحتجاز، فإن[1440] التفرد في السيطرة على الأحداث أمر مطلوب ويوحي بأنه يكون قابلاً للتطبيق فقط من حين إلى آخر في سياق النزاع المسلح.

910. شكل عام يوجد مشكلة معينة تنشأ في حالات النزاع وهي أن جميع المعلومات ذات الصلة تظل عمليًا في أيدي طرف واحد. هذا العامل بالذات قد يتطلب المزيد من الشفافية في نوع التحقيق الذي يجب إجراؤه.[1441]

911. يجب اتخاذ خطوات استباقية أخرى لوضع حد للانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع وبذل العناية الواجبة للقيام بتنفيذ هذا.[1442] تتمتع الدول الثالثة بحرية الاختيار بين مختلف التدابير الممكنة، طالما أنها مصممة لضمان احترام القانون. هذا يعني على سبيل المثال الاعتماد المستمر لإجراء الذي ثبت حتى الآن أنه غير فعال لضمان احترام القانون لم يعد يعتبر مناسبًا. ومن الأمثلة على التدابير المشاركة في الحوار الدبلوماسي، وتقديم المساعي الحميدة، وتقديم المساعدة القانونية والإحالة إلى الهيئات الدولية. ومع ذلك، يمكن أن تكون التدابير أيضًا أقوى وتتضمن تدابير الرد بالمثل، مثل القيود التجارية وتعليق المعونة أو اتفاق التعاون[1443].

912. تختلف التدابير التي من المتوقع أن تتخذها الدول الثالثة وفقًا لمستوى التأثير الذي تمارسه الدولة على طرف النزاع. في اليمن، تزداد مسؤولية[1444] اتخاذ التدابير مع ارتفاع مستوى التأثير الذي تتمتع به دولة معينة على الحكومة اليمنية أو أعضاء الائتلاف أو الحوثيين. هذا مهم بشكل خاص للدول – بالإضافة إلى أعضاء التحالف الذين يشاركون مباشرة كأطراف في النزاع – الذين يقدمون الدعم بشكل مباشر أو غير مباشر، لطرف في النزاع من خلال مشورة الخبراء والاستخبارات والتدريب والدعم اللوجستي و/ أو نقل الأسلحة. لذلك، فيما يتعلق بالوضع في اليمن، فإن

[1440] على سبيل المثال،
Ribitsch v. Austria, European Court of Human Rights, judgment of 4 December 1995; Selmouni v. France European Court of Human Rights, judgment of 28 July 1999; Salman v. Turkey, European Court of Human Rights, judgment of 27 June 2000.

[1441] للنتائج المترتبة بموجب قانون حقوق الإنسان، أنظر
see Mansuroğlu v. Turquie, 43443/98, European Court of Human Rights, judgment of 26 February 2008.

[1442] The obligation entailed in Art. 1 common to the Geneva Conventions can be seen as an obligation of due diligence, in opposition to an obligation of result (see Knut Doermann and Jose Serralvo, "Common Article 1 to the Geneva Conventions and the obligation to prevent international humanitarian law violations", International Review of the Red Cross (2014), 96 (895/896), p. 710 (https://www.icrc.org/en/international-review/article/common-article-1)

[1443] ICRC commentary to article 1 common to the Geneva Conventions, 2016, para. 181; see for example Updated European Union Guidelines on promoting compliance with international humanitarian law, 2009/C 303/06 (https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:52009XG1215(01), which provides examples of means at the disposal of the EU in its relation with third countries.

[1444] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 144 وتعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المادة 1 المشتركة في معاهدات جنيف، 2016، الفقرة 165.

لمسؤولية الدول الثالثة أهمية خاصة إن كان الولايات المتحدة[1445] والمملكة المتحدة[1446] وفرنسا[1447] والجمهورية الإسلامية الإيرانية[1448] أو غيرها في ضوء التأثير الذي تمارسه هذه الدول على أطراف النزاع.

913. إن مسألة نقل الأسلحة توضيحية بقدر ما تنطوي على التزامات باتخاذ تدابير سلبية وإيجابية. فمن ناحية، يتطلب الالتزام بضمان الاحترام أن تمتنع الدول عن نقل الأسلحة "إذا كان هناك توقع، استنادا إلى حقائق أو معرفة بأنماط الماضي، أن هذه الأسلحة ستُستخدم لانتهاك [القانون الدولي الإنساني]". يتطلب هذا الالتزام إجراء تقييم قبل أي نقل للأسلحة. [1449] وتشمل التدابير الإيجابية الأخرى ذات الصلة وضع شروط على هذه الأسلحة أو الحد منها أو رفضها[1450].

914. وبالمثل، تحظر معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013، التي أصبحت فرنسا والمملكة المتحدة أطرافا فيها، نقل الأسلحة التقليدية أو المواد ذات الصلة إذا كانت الدولة الطرف على علم بأنها ستستخدم هذه الاسلحة في ارتكاب الفظائع الجماعية، بما في ذلك جرائم الحرب.[1451] في حالات أخرى، يتعين على الدول أن تنظر في احترام القانون الدولي الإنساني من قبل الدولة المستوردة قبل التصريح بتصدير الأسلحة التقليدية.[1452] وفقًا للقانون الدولي، وكما هو منصوص عليه صراحة في

[1445] بالنسبة لمشاركة الولايات المتحدة في الصراع في اليمن، أنظر على سبيل المثال،
Larry Lewis, "Promoting Civilian Protection during Security Assistance: Learning from Yemen", CNA Analysis and Solutions, May 2019, p. 9 (https://www.cna.org/CNA_files/PDF/IRM-2019-U-019749-Final.pdf).

[1446] بالنسبة لمشاركة المملكة المتحدة في الصراع في اليمن، أنظر على سبيل المثال،
"Britain's Hidden War", Channel 4 Dispatches, April 2019 (https://www.channel4.com/press/news/britains-hidden-war-channel-4-dispatches).

[1447] بالنسبة لمشاركة فرنسا في الصراع في اليمن، أنظر على سبيل المثال،
Discolose, "La France et le Yémen: cartographie d'un mensonge d'Etat", Mediapart, April 2019 (https://www.mediapart.fr/journal/international/150419/la-france-et-le-yemen-cartographie-d-un-mensonge-d-etat?utm_content=buffer5e34b&utm_medium=social&utm_source=Facebook_Page&utm_campaign=CM).

وفق فريق الخبراء المعني باليمن الذي عُيّن لرصد الإمتثال للعقوبات التي فرضها قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، فقد فشلت إيران في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة إلى الحوثيين (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - رسالة مؤرخة 26 كانون الثاني / يناير 2018 موجهة من رئيس فريق الخبراء المعني باليمن بموجب قرار مجلس الأمن (2017) 2342 إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/68) الفقرة 13.

[1449] ICRC commentary to article 1 common to the Geneva Conventions, 2016, para. 162; See also Updated European Union Guidelines on promoting compliance with international humanitarian law, 2009/C 303/06 (https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:52009XG1215(01), B (16)(i); See Dörmann/Serralvo, p. 732–735;; ICRC, "Arms Transfer Decisions: Applying International Humanitarian Law Criteria", Practical Guide, May 2007 (https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc_002_0916.pdf).

[1450] ICRC commentary to article 1 common to the Geneva Conventions, 2016, para. 181. See e.g. 31st International Conference of the Red Cross and Red Crescent, Geneva, 2011, Res. 2, Annex 1: Action Plan for Implementing International Humanitarian Law, Objective 5: Arms transfers (https://www.icrc.org/en/doc/resources/documents/resolution/31-international-conference-resolution-2-2011.htm);; 28th International Conference of the Red Cross and Red Crescent, Geneva, 2003, Agenda for Humanitarian Action, Final goal 2.3 (https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/icrc_002_1103.pdf); Alexandra Boivin, "Complicity and beyond: International law and the transfer of small arms and light weapons", International Review of the Red Cross, Volume 87 Number 859, September 2005 (https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/irrc_859_boivin.pdf), p. 475-479.

[1451] Art. 6, para. 3 Arms Trade Treaty.

[1452] Art. 7, para. 1 Arms Trade Treaty.

مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدولة والتي تعتبر تعبيرا عن القانون الدولي العرفي، فإن الدول ملزمة بالتعاون لإنهاء – من خلال الوسائل القانونية – أي خرق خطير للقانون الدولي[1453]. تعتبر انتهاكات خطيرة من جانب دولة لالتزام ناشئ بموجب قاعدة قطعية من القانون الدولي العام[1454]. من المتفق عليه عمومًا أن حظر العدوان والإبادة الجماعية والعبودية والتمييز العنصري والجرائم ضد الإنسانية والحق في تقرير المصير، فضلاً عن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني ، ترقى إلى مستوى القواعد القطعية للقانون الدولي.[1455] وواجب التعاون هذا ينطوي ضمناً على التزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات ، كما أشارت صراحةً جميع المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. [1456] بالإضافة إلى ذلك، يعد التعاون الدولي عنصرا أساسيا في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[1457]

915. الدول الثالثة ملزمة أيضًا بعدم الاعتراف بموقف قانوني بسبب الوضع الناشئ عن انتهاك خطير للقانون الدولي، أو بعدم تقديم مساعدة في الحفاظ على هذا الوضع.[1458] وعلاوة على ذلك، فإن الدولة التي تساعد دولة أخرى عن عمد بهدف تيسير ارتكاب هذا الفعل غير المشروع دولياً تكون مسؤولة دولياً عن القيام بذلك، شريطة أن يكون الفعل غير مشروع إذا كان قد ارتكب من قبل الدولة المساعدة نفسها.[1459] وفقًا لذلك، فإن الدول التي تساعد عن قصد أو تساعد أطراف النزاع في اليمن في ارتكاب الانتهاكات ستكون مسؤولة عن التواطؤ في انتهاكات القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

الاستنتاجات

[1453] International Law Commission Draft Articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, Article 41, para. 1.

[1454] International Law Commission Draft Articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, Article 40.

[1455] See ILC Draft articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts with commentaries, 2001, Art. 26, para. 5, p. 85 and Art. 40, para. 4, p. 112-113 referring to *Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons*, Advisory Opinion, ICJ Reports 1996, para. 79; See commentary to the 1969 Vienna Convention on the Law of Treaties, Art. 50, para. 3.

[1456] United Nation Charter, article 1(3); See Preamble of International Covenant on Civil and Political Rights; International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights; Convention on the Right of the Child; Convention against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment; Convention on the Elimination of Racial Discrimination and Convention on the Rights of Persons with Disabilities.

[1457] ويتبين هذا في كل أنحاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنظر على سبيل المثال الفقرات:
Art. 2(1), Art. 11(2) and Art. 23;
وأنظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
General Comment No.3 (the nature of States parties' obligations).

[1458] International Law Commission Draft Articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, Article 41(2), and the commentary thereto.

[1459] International Law Commission Draft Articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, Article 16, and the commentary thereto.

916. كما هو الحال في العديد من النزاعات الأخرى، يبدو أن المادة 1 المشتركة في اتفاقية جنيف لا يتم النظر فيها بشكل كاف من قبل الدول الثالثة التي لا تشارك مباشرة في النزاع في اليمن، ولا سيما الدول التي تمارس أو قد تمارس تأثيراً محدداً على أطراف النزاع. وبشكل أكثر تحديداً، يوجد شك في ما إذا كانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والجمهورية الإسلامية الإيرانية تتخذ جميع التدابير المعقولة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني في اليمن.[1460] يمكن قول الأمر ذاته بالنسبة لجميع الدول التي تنقل الأسلحة إلى أطراف النزاع في اليمن. مع عدد التقارير العلنية التي تزعم وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وغالبًا ما تثبت وقوعها، لا يمكن لأي دولة أن تدعي أنها لا تدرك وقوع مثل هذه الانتهاكات في اليمن. كما يتضح من تقريري فريق الخبراء، ارتكبت أطراف النزاع في اليمن انتهاكات قد تؤدي إلى مسؤولية جنائية عن العديد من جرائم الحرب.

917. بالنسبة إلى الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، بمجرد معرفة الدولة الطرف بأن نقل الأسلحة سيُستخدم في ارتكاب جرائم حرب في اليمن سيكون كافياً لانتهاك المعاهدة. وفقًا للمادة 6 (3): *"لا ترخص الدولة الطرف أي نقل للأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة 2 (1) أو من المواد المشمولة بالمادة 3 أو المادة 4، إذا كان لديها علم وقت الإذن بأن الأسلحة أو المواد ستُستخدم في ارتكاب الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 أو في الهجمات ضد الأهداف المدنية أو المدنيين المحميين على هذا النحو أو غيرها من جرائم الحرب على النحو المحدد في الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها."*

918. بالنسبة لجميع الدول، بما فيها تلك التي ليست أطرافًا في معاهدة تجارة الأسلحة، قد تؤدي عمليات نقل الأسلحة إلى دول أعضاء في التحالف إلى مسؤولية الدولة بمعنى أنها قد تنتهك إلتزام الدول بالتعاون من أجل وضع حد لأي خرق خطير للقانون الدولي بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني[1461]. في بعض الحالات، يمكن أن يكون توفير الأسلحة أو الدعم اللوجستي لطرف في النزاع بمثابة مساعدة أو مساندة طرف النزاع، عن علم، في ارتكاب فعل غير مشروع دوليًا، وبالتالي تكون الدولة الموفرة للسلاح مسؤولة عن هذا الفعل.[1462] وهذا يعرّض الأفراد

[1460] أنظر على سبيل المثال:
Oona Hathaway, Alexandra Francis, Alyssa Yamamoto, Srinath Reddy Kethireddy and Aaron Haviland, "Common Article 1 and the U.S. Duty to Ensure Respect for the Geneva Conventions in Yemen", Just Security, April 2018 (https://www.justsecurity.org/55415/common-article-1-u-s-duty-ensure-respect-geneva-conventions-yemen/).

[1461] ILC Draft articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, article 41(1).

[1462] ILC Draft articles on the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, Art. 16; see for example Alexandra Boivin, "Complicity and beyond: International law and the transfer of small arms and light weapons", International Review of the Red Cross, Volume 87 Number 859, September 2005 (https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/other/irrc_859_boivin.pdf); Cordula Droege and David Tuck, "Fighting together and international humanitarian law: Ensuring respect for the law and assessing responsibility for violations (2/2)", Humanitarian Law and Policy, October 2017 (https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2017/10/17/fighting-together-international-humanitarian-law-ensuring-respect-law-assessing-responsibility-violations-2-2/#_ftnref10).

في هذه البلدان لخطر المسؤولية الجنائية عن المساعدة والتحريض على جرائم الحرب.[1463] ما إذا كانت شروط الضلوع تنطبق، لا سيما بالنسبة لجرائم الحرب، فيما يتعلق بالدول التي تزود اليمن بالأسلحة، فهذا أمر لم يتم تحديده بعد [1464] .

919. بناءًا على أسس قانونية مختلفة، لا تزال مسألة قانونية نقل الأسلحة من جانب فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى إلى أطراف النزاع اليمني محل شك. هذا السؤال هو حاليا موضوع ضمن إجراءات محاكم محلية ومناقشات برلمانية مختلفة.[1465] بصرف النظر عن نتائج هذه الإجراءات، يشير فريق الخبراء إلى أن إمداد الأسلحة المستمر لأطراف النزاع في اليمن يطيل الصراع ومعاناة السكان.

XI. الاستنتاجات والتوصيات

أ. الاستنتاجات

920. أطراف النزاع في اليمن مسؤولة عن مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. يُحتمل أن يصل بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى جرائم الحرب.

921. كان التأثير الفعلي لهذه الانتهاكات على حياة المواطنين اليمنيين هائلاً وواسع النطاق وأصاب القصف والغارات الجوية الأشخاص الاعتياديين في حياتهم اليومية، غالبًا دون سابق إنذار

[1463] Art. 25 3. (c) Rome Statute.

[1464] أنظر مقالات مختلفة حول موضوع نقل الأسلحة إلى اليمن الأمر الذي من المحتمل أن يصل إلى درجة التواطؤ من جانب الولايات المتحدة

(https://www.justsecurity.org/62363/saudi-coalition-admission-error-bombing-cholera-treatment-center-implicates-united-states/); and/or of the United Kingdom (https://www.theguardian.com/law/2019/jun/20/uk-arms-sales-to-saudi-arabia-for-use-in-yemen-declared-unlawful?CMP=Share_iOSApp_Other; https://www.theguardian.com/world/2019/jun/18/the-saudis-couldnt-do-it-without-us-the-uks-true-role-in-yemens-deadly-war?CMP=share_btn_fb; https://www.justsecurity.org/32656/law-aiding-abetting-alleged-war-crimes-assess-uk-support-saudi-strikes-yemen/); and of France (https://www.hrw.org/fr/news/2019/04/15/yemen-appel-de-10-ong-apres-lenquete-de-disclose-sur-le-yemen).

[1465] لا تزال إجراءات المحاكمة معلقة حاليًا في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكانت المسألة أيضًا موضوع مناقشات وقرارات الكونغرس أو البرلمانات مثل في الولايات المتحدة وأستراليا وإيطاليا. وأفادت تقارير أن العديد من الدول أوقفت صادرات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، بما في ذلك: بلجيكا وألمانيا (لكن يوجد تقارير عن مبيعات غير مباشرة عبر فرنسا وما تزال التساؤلات موجودة عن عمليات التسليم والشحن بموجب التراخيص الحالية) وهولندا. أفادت مصادر بأن كندا أعلنت أنها بدأت تعيد النظر في تصدير الأسلحة. لكن يعبّر المجتمع المدني عن قلقه لأن هذه المراجعة لا تزال معلّقة. تتوفر بيانات عن نقل الأسلحة في تقارير وطنية حول تصدير الأسلحة وقرارات قضائية متاحة للعموم وقرارات كونغرس أو برلمانات وأبحاث مستقلة لمنظمات حقوق الإنسان والمجامع الفكرية التي درست مبيعات وإمدادات الأسلحة. كما تم البحث في مسألة بيع الأسلحة والإمدادات إلى أطراف النزاع على نطاق واسع في وسائل الإعلام الدولية والوطنية.

(see for example Samuel Perlo-Freeman, "Who is arming the Yemen war? An update", March 2019, https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2019/03/19/who-is-arming-the-yemen-war-an-update/).

في المناطق التي لا تشهد قتالًا نشطًا ومستمرًا، مما خلق شعورًا بأنه لا يوجد مكان آمن للاختباء من القتال. الألغام الأرضية التي خلّفها الحوثيون تقتل وتشوه الناس بعد مرور فترة طويلة على انتهاء المعارك. الحصار والحصار العسكري كاسلوب قتال والهجمات التي تؤثر على المواد الأساسية لبقاء السكان على قيد الحياه والعوائق التي تحول دون إيصال المساعدات تحرم السكان من المواد الضرورية بينما يمر اليمن بأزمة إنسانية غير مسبوقة. يتم إعتقال الناس واحتجازهم وإخفائهم بشكل تعسفي وهم عرضة للتعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك العنف الجنسي وفي بعض الحالات التي وثقها فريق الخبراء فقد مات أشخاص في مرافق احتجاز أطراف النزاع أو بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم. يعيش السكان في حالة خوفٍ من الاعتقال أو الاستهداف بأي شكل من الأشكال لاعتبارهم معارضين. تنشط أطراف الصراع في تجنيد الأطفال بما في ذلك عن طريق القوة. المدنيون غير القادرين أو غير الراغبين في دعم قضية طرف النزاع المسيطر على منطقة إقامتهم يعانون من عقوبات منتظمة. تقوم أطراف النزاع بمراقبة الناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني عن كثب وتفرض قيودًا عليهم في عملهم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقف الخدمات التي يقدمونها للأشخاص المحتاجين. جميع هذه الأفعال ترقى الى مستوى انتهاك حقوق الشعب اليمني، وكثير منها يرقى إلى مستوى انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الجرائم الدولية.

922. في أماكن الصراع المسلح حيث الخطوط الأمامية ظلت هادئة نسبياً لسنوات، مثل تعز، كان استمرار استخدام أساليب الحصار التي تجعل الحياة لا تُحتمل بالنسبة للمدنيين أمر متعذرٌ تبريره، وعلى نحو متزايد أصبح التأثير شديد على السكان وهذا يتضح أكثر مع مرور الوقت. كذلك يُعتبر الاستمرار في ممارسات تؤثر على جميع السكان مثل فرض القيود على السلع التجارية وتأخير وتحويل المساعدات الإنسانية التي تؤدي إلى تجويع السكان بشكل واضح، أمور لا تُغتفر بكل بساطة. لا يزال يُعرف اليمن على أنه "أسوأ أزمة إنسانية في العالم" والتي هي "من صنع الإنسان"، ورأى فريق الخبراء أدلة كثيرة على هذا. إن استمرار هذا الوضع بظل معرفة أطراف النزاع بالآثار الواضحة لأساليبها على بقاء السكان قد دفع فريق الخبراء إلى الاستنتاج أن هذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى الانتهاكات للقانون الدولي وحتى الجرائم الدولية.

923. كان التقدم الذي حدث على مستوى المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سياسية في العام 2018 مشجعا وأسفر عن اتفاق ستوكهولم لوقف إطلاق النار في الحديدة واتفاقيات حول ثلاثة موانئ تجارية رئيسية بالإضافة إلى مذكرة بيان التفاهم حول تعز وخطة لتبادل الأسرى. لكن تنفيذ الاتفاق كان أقل نجاحًا بكثير. في حين ساعد وقف إطلاق النار في الحديدة في الحد من تفاقم الأزمة الإنسانية الكارثية التي تواجه اليمن، بدلاً من استغلاله كفرصة للتركيز على التسوية السياسية، حوّلت أطراف النزاع جهودها ومواردها لتعزيز الجبهات الأمامية في مناطق أخرى. المعارك

مستمرة ويفر المدنيون من منازلهم غالبًا في ظروف قاسية ويواجهون رحلات مستحيلة ودائما يتأثر الفارون والباقون على حد سواء بالاستخدام العشوائي للأسلحة التي تدمر العائلات وسبل العيش.

924. حدد فريق الخبراء عددا من الأفراد الذين قد يتحملون المسؤولية عن الانتهاكات والجرائم المحتملة. يجب أن يتم التحقيق مع هؤلاء الأفراد المعنيون بغرض الملاحقة القضائية. وقد أُبلغت أسمائهم إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بسرية تامة.

925. أدى فشل الأطراف في الإقرار بأي نوع من المسؤولية عن الانتهاكات ورفضها اتخاذ أي خطوات ذات مغزى لتصحيح المواقف الناتجة عن أفعالها، إلى انعدام المساءلة على نطاق واسع، مما شجع على زيادة دائرة عدم الاكتراث بحقوق السكان اليمنيين وحرّض على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في اليمن. لدى الحكومة اليمنية مسؤولية معالجة الانتهاكات على وجه السرعة. تتحمل سلطات الأمر الواقع والدول الأعضاء في التحالف بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مسؤولية جسيمة ويجب عليها اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين داخل صفوفها. يقع العبء أيضًا على المجتمع الدولي، وخاصة الدول التي لها تأثير على أطراف النزاع، لإدانة واتخاذ خطوات مناسبة لمنع حدوث الانتهاكات ومساعدة اليمن عبر ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم. كما أن استمرار تزويد الأسلحة لأطراف النزاع في اليمن يؤجج الصراع ويزيد من معاناة السكان.

926. تمت مناقشة الخطوات المطلوبة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في اليمن بشكل مستمر ولم يعد يوجد أي مبرر لعدم اتخاذ خطوات ذات مغزى للتصدي لها. قام فريق الخبراء و مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بصياغة توصيات ملموسة في التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/30/31, A/HRC/33/38, A/HRC/36/33, A/HRC39/43, and A/HRC/42/17) مثلها مثل العديد من منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية. يجب تنفيذ هذه التوصيات على الفور.

927. مع استمرار معاناة السكان، من الواضح تماما إستحالة إنهاء معاناة الشعب اليمني من دون سلام، وهو سيتحقق فقط عبر تسوية سياسية عن طريق التفاوض تتضمن تدابير لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وبدون مثل هكذا تسوية، يكون مصير اليمن الاستمرار في دائرة العنف والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. على المجتمع الدولي الالتزام بدعم اليمن في تحقيق سلام مستدام.

ب. توصيات

1. إلى جميع أطراف النزاع في اليمن:

928. يجب أن يمتثل جميع أطراف النزاع في اليمن بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية المدنيين وتقليل تأثير النزاع المسلح عليهم. تحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي على جميع أطراف النزاع:

أ) وقف جميع أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين؛

ب) التأكد من إمتثال جميع العمليات العسكرية لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياط في الهجوم؛ ووقف جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين أو العشوائية بطبيعتها أو التي تسبب خسائر فادحة في أرواح المدنيين أو التي تلحق أضرارًا بالأعيان المدنية؛

ج) وقف جميع أعمال القتل التعسفي والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وحالات الاختفاء القسري؛

د) وقف ارتكاب العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان؛

هـ) وقف أي تدابير تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية؛ على وجه الخصوص، الوقف الفوري للهجمات ضد المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياه؛ اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة القيود غير المتناسبة على الدخول الآمن والسريع للإمدادات الإنسانية وغيرها من السلع التي لا غنى عنها للسكان المدنيين؛

و) السماح وتسهيل المرور السريع وإزالة العوائق أمام الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين، وهي ذات طابع محايد ويتم إجراؤها دون أي تمييز ضار، رهنا بحقهم في السيطرة؛ السماح وتيسير الوصول الحر وغير المقيد إلى جميع أنحاء اليمن للصحفيين الوطنيين والأجانب والعاملين في مجال حقوق الإنسان للتحقيق بالانتهاكات والاساءات المزعومة والإبلا غ عنها؛

ز) وقف ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح؛ ضمان تسريح ونزع سلاح جميع الأطفال الذين تم تجنيدهم و/ أو استخدامهم لأغراض عسكرية؛ تنفيذ تدابير فعالة لإعادة تأهيلهم وتعافيهم البدني والنفسي وإعادة إدماجهم في المجتمع.

2. إلى حكومة اليمن:

929. يجب على الحكومة اليمنية، بما في ذلك السلطات المدنية والقوات المسلحة اليمنية حسب الاقتضاء، أن تمتثل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تحقيقاً لهذه الغاية، بالإضافة إلى التوصيات المذكورة أعلاه لجميع أطراف النزاع، ينبغي على الحكومة:

أ) الاعتراف بدور القوات المسلحة اليمنية والجماعات التابعة لها في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات ضد الأطفال؛

ب) إصدار تعليمات واضحة وعامة وصريحة إلى جميع فروع القوات المسلحة اليمنية وغيرها من قوات الأمن تحظر حظراً تاماً التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والانتهاكات ضد الأطفال وغيرها

من انتهاكات حقوق الإنسان؛ أمر القوات المسلحة اليمنية وجميع قوات الأمن بالامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء؛

ج) العمل على وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة الكاملة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي من خلال متابعة جميع الادعاءات الموثوقة بانتهاكات واساءات وجرائم من خلال تحقيقات سريعة وفعالة وشاملة، وموثوقة ومستقلة ونزيهة تراعي الفوارق بين الجنسين، ومساءلة مرتكبيها تمشياً مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ تضمين تركيز محدد على التحقيق مع ومقاضاة ومعاقبة الجناة المباشرين ورؤسائهم المتورطين في أعمال العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال؛ على وجه التحديد ضمان إجراء تحقيقات في الادعاءات التي أثيرت في تقارير فريق الخبراء؛

د) ضمان إجراء تحقيقات نزيهة وشفافة في جميع المزاعم الموثوقة بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية التي يرتكبها أعضاء التحالف ونشر نتائجها؛ ضمان المساءلة بما في ذلك، عند الاقتضاء، المحاكمة من جانب سلطة قضائية مختصة للمتورطين في جرائم الحرب؛

هـ) وضع إجراء يسمح للأفراد بالإبلاغ عن حالات الاختفاء القسري وضمان التحقيق في البلاغات بشكل مستقل عن القوات المسلحة اليمنية واتخاذ الجهود لإيجاد الضحية ومحاسبة الجناة أيا كانوا؛

و) اعتماد سياسة شاملة ومجموعة من التدابير المتعلقة بإعمال الحق في تعويض ضحايا عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ضمان تقديم التعويض من قبل الحكومة اليمنية أو التحالف عن الوفيات والإصابات والأضرار غير المشروعة في صفوف المدنيين، وضمان وجود نظم للمدنيين لطلب مثل هذا التعويض؛

ز) تعزيز استقلالية وموارد وقدرة اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؛ ضمان تمتع اللجنة بالإمكانية والقدرة على التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة؛

ح) ضمان وصول الناجين، وخاصة في حالات العنف الجنسي والتعذيب، إلى دعم طبي مجاني وسري يتضمّن الدعم النفسي والنفسي الإجتماعي أو الرعاية الصحية العقلية حسب الاقتضاء؛ دمج هذا الدعم في الرعاية الاجتماعية الأوسع نطاقاً وطويلة الأجل وفي الدعم الذي تقدمه الدولة للأشخاص المستضعفين؛

ط) إنهاء جميع حالات المضايقة والاضطهاد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والناشطين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛

ي) ضمان الوصول الفعال لجميع الأطفال إلى جميع الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية؛ إيلاء اهتمام خاص لأولئك الأطفال الذين فقدوا مقدمي الرعاية الأولية خلال النزاع؛ توفير الدعم النفسي والمساعدة الصحية العقلية للأطفال المتأثرين بالنزاع كأولوية؛

ق) اتخاذ الخطوات المناسبة، قدر الإمكان، لضمان إعمال الحق في مستوى معيشة لائق للسكان، ولا سيما النساء والأطفال؛ ضمان الوصول الفعال إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك حماية المجتمعات

الضعيفة بما في ذلك المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، واتخاذ تدابير إيجابية لضمان عدم تأثر هذه الجماعات بالنزاع بشكل غير متناسب.

3. إلى سلطات الأمر الواقع

930. يتعين على سلطات الأمر الواقع، بما في ذلك الجهات الفاعلة المسلحة التابعة لها، حسب الاقتضاء، أن تمتثل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، وفي المناطق الخاضعة لسيطرتها، للقانون الدولي لحقوق الإنسان. تحقيقًا لهذه الغاية، بالإضافة إلى التوصيات المذكورة أعلاه إلى جميع أطراف النزاع، ينبغي على سلطات الأمر الواقع:

أ) وقف الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للمركبات ووقف كل استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ تحديد أو إزالة أو تدمير الألغام أو حتى جعلها عديمة الضرر على المدنيّين

ب) الاعتراف بدور الأشخاص المرتبطين بالحوثيين في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات ضد الأطفال؛

ج) إصدار تعليمات واضحة وعامة وصريحة إلى جميع الجهات ذات الصلة التي تقع تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع، بحظر التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والانتهاكات ضد الأطفال وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان؛ أمر جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك قوات الأمن بالامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء؛

د) العمل على وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة الكاملة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم بموجب القانون الدولي من خلال متابعة جميع الادعاءات الموثوقة عن هكذا انتهاكات وجرائم وإساءات من خلال تحقيقات سريعة وفعالة وشاملة، وموثوقة ومستقلة ونزيهة تراعي الفوارق بين الجنسين، ومساءلة مرتكبيها تمشياً مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ تضمين تركيز محدد على التحقيق والمقاضاة والمعاقبة على الجناة المباشرين ورؤسائهم المتورطين في أعمال العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال؛ ضمان إجراء تحقيقات على وجه التحديد في الادعاءات التي أثيرت في تقارير فريق الخبراء؛

هـ) وضع إجراء يمكن للأفراد من خلاله الإبلاغ عن حالات الاختفاء القسري، وضمان التحقيق في التقارير بشكل مستقل، مع اتخاذ المجهود لإيجاد الضحية ومحاسبة الجناة أيًا كانو؛

و) اعتماد سياسة شاملة ومجموعة من التدابير المتعلقة بإعمال الحق في تعويض ضحايا الانتهاكات الخطيرة والإساءات لحقوق الإنسان؛ ضمان تقديم تعويض عن الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالمدنيين بشكل غير مشروع، وضمان وجود نظم للمدنيين لطلب مثل هذا التعويض؛

ز) ضمان وصول الناجين، وخاصة في حالات العنف الجنسي والتعذيب، إلى دعم طبي مجاني وسري، بما في ذلك الدعم النفسي والنفسي الإجتماعي أو الرعاية الصحية العقلية حسب الاقتضاء؛

ح) إنهاء جميع حالات المضايقة والاضطهاد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين والناشطين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني، بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛

ط) ضمان الوصول الفعال لجميع الأطفال إلى جميع الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية؛ إيلاء اهتمام خاص لأولئك الأطفال الذين فقدوا مقدمي الرعاية الأساسيين أثناء النزاع؛ توفير الدعم النفسي والمساعدة الصحية العقلية للأطفال المتأثرين بالنزاع كأولوية؛

ي) وقف انتهاكات الحريات الأساسية والتأكد من السماح للأشخاص بممارسة حقوقهم السلمية في حرية الفكر والمعتقد والرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

ك) التوقف عن استخدام خطاب الكراهية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى الكراهية العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف؛

ل) ضمان الوصول الفعال إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك حماية المجتمعات الضعيفة والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، واتخاذ تدابير إيجابية لضمان عدم تأثر هذه الجماعات بالنزاع بشكل غير متناسب.

3. إلى التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

931. يتعين على دول التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بوصفهما قائدين للتحالف، الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تحقيقًا لهذه الغاية، بالإضافة إلى التوصيات المذكورة أعلاه لجميع أطراف النزاع، ينبغي على التحالف:

أ) الاعتراف بدور قوات المملكة العربية السعودية وقوات الإمارات العربية المتحدة والجماعات المسلحة التابعة لها في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

ب) إصدار تعليمات واضحة وعامة وصريحة لقوات التحالف بضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين من الأذى أثناء العمليات العسكرية؛ زيادة الوعي بأن التعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والانتهاكات ضد الأطفال وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان محظورة حظراً تاماً؛

ج) تعزيز استقلالية وقدرة الفريق المشترك لتقييم الحوادث، بما في ذلك ضمان التحقيق في جميع الادعاءات الموثوقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية التي يرتكبها أعضاء التحالف بصورة نزيهة وشفافة؛

د) التأكد من أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث يقدم بيانات علنية منطقية تشرح نتائج كل واحد من تحقيقاته؛

هـ) ضمان المساءلة عن الانتهاكات، بما في ذلك، عند الاقتضاء، مقاضاة السلطة القضائية المختصة لموظفي الحكومة المدنية والعسكريين على جميع مستويات القيادة المتورطة في جرائم الحرب؛

و) تقديم تعويض عن الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالمدنيين بشكل غير مشروع، والتأكد من وجود نظم لإبلاغ المدنيين بنتائج التحقيق وطلب التعويض أو غيرها من أشكال التعويض؛

ز) تتبع الضحايا المدنيين من عمليات التحالف العسكرية بشكل منهجي كجزء من عمليات تقييم الأضرار بعد المعارك؛ شرح الأساس لتحديد ما إذا كان الشخص الذي قُتل أو أُصيب في عملية تحالف مدني؛ تقديم تحديثات عامة منتظمة حول عدد الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن عمليات التحالف العسكرية؛

ح) مراجعة الإستنتاجات حول الضحايا المدنيين باستمرار لفهم نتائج الضرر الذي يلحق بالمدنيين واستخدام المعلومات لإنشاء الدروس المستفادة لمنع حصول مثل هذه الحوادث في المستقبل؛

ط) إغلاق على الفور جميع مرافق الاعتقال السرية وتسليم الحكومة اليمنية جميع المحتجزين الخاضعين لسيطرة دول التحالف أو الجماعات المسلحة التابعة لها الذي لا يتوافق احتجازه مع قوانين اليمن أو القانون الدولي .

4. إلى الدول ذات النفوذ على أطراف النزاع في اليمن

932. ينبغي على هذه الدول أن تتخذ جميع التدابير المعقولة المعدة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع، مع مراعاة مستوى نفوذها.

933. يجب على الدول أن تحظر التصريح بأي عمليات نقل أسلحة إلى أطراف النزاع في اليمن بالنظر إلى الخطر السائد في إمكانية استخدامها في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو تيسير ارتكابها ويجب عل الدول الامتناع عن توفير أسلحة لهذه الأطراف يمكن استخدامها في النزاع.

5. إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

934. ينبغي على المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، أن يشجع ويدعم جميع الجهود، ولا سيما من جانب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، للتوصل إلى وقف للأعمال القتالية وتحقيق سلام مستدام وشامل ولضمان المساءلة عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة.

935. يجب على المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية لمساعدة اليمن في الوفاء بمسؤوليته عن حماية شعبه من جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

936. ينبغي على مجلس حقوق الإنسان ضمان أن تظل حالة حقوق الإنسان في اليمن على جدول أعماله من خلال تجديد ولاية فريق الخبراء.

937. ينبغي على مجلس حقوق الإنسان أن يطلب من فريق الخبراء تقديم تقارير دورية إلى المجلس وجمع الأدلة على الانتهاكات المزعومة والمحافظة عليها.

938. ينبغي على مجلس حقوق الإنسان أن يضمن أن الموارد المقدمة إلى فريق الخبراء تسمح بتنفيذ ولايته بفعالية، بما في ذلك ضمان استمرارية الأمانة.

939. ينبغي على مجلس حقوق الإنسان أن يحث مجلس الأمن على التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان للنزاع في اليمن والحاجة إلى ضمان عدم الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

940. ينبغي على المنظمات الإقليمية ذات الصلة أن تضع استراتيجيات لضمان المساءلة عن مرتكبي الجرائم بموجب القانون الدولي في اليمن، بما في ذلك من خلال التواصل المستمر مع اليمن ودعم آلية العدالة الدولية.

941. يجب على الدول الأعضاء ممارسة الولاية القضائية للتحقيق مع مرتكبي الجرائم الخطيرة المرتكبة في اليمن ومقاضاتهم بموجب القانون الدولي.

Annex I

Mapping of military and security apparatus and armed groups

1. Kingdom of Saudi Arabia

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/ remarks*
1	Crown Prince Mohammad Bin Salman الامير محمد بن سلمان	Minister of Defence	23 January 2015[1466] At the top of the decision-making process
2	General Fayyadh al-Ruwaili[1467] الفريق اول الركن فياض بن حامد الرويلي	Chairman of the Joint Chiefs of Staff	27 February 2018
3	Prince Lieutenant General Fahad bin Turki bin Abdalazeez الامير الفريق ركن فهد بن تركي بن عبدالعزيز	Joint Forces Commander	Coalition Commander since 27 February 2018 Commander of the Royal Saudi Land Forces from April 2017 -27 February 2018
4	Lieutenant General Fahd bin Abdallah al-Mtair[1468] الفريق ركن فهد بن عبدالله المطير	Land Forces Commander	27 February 2018
5	Prince Lieutenant General Turki bin Bandar bin Abdalazeez al-Saud[1469] الامير الفريق ركن تركي بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود	Air Force Commander	27 February 2018
6	Vice Admiral Fahd bin Abdulla al-Ghufaili [1470] الفريق الركن فهد بن عبدالله الغفيلي	Naval Commander	4 November 2017
7	Lieutenant General Mazyad Sulaiman al-Amro[1471] الفريق الركن مزيد بن سليمان العمرو	Air Defence Commander	27 February 2018
8	Lieutenant General Jarallah bin Mohammed bin Jarallah al-Elwait الفريق الركن جار الله بن محمد بن جار الله العلويط	Strategic Missile Force Commander	27 February 2018
9	Major General Pilot Abdullah al-Ghamdi اللواء الركن الطيار عبدالله الغامدي	Air Operations, Deputy Air Force Commander	Coalition Deputy Commander[1472]

[1466] https://www.mod.gov.sa/en/Leaders/Minister/Pages/default.aspx

[1467] Replaced General Abdulrahman bin Saleh al-Bunyan who had this post since 2014. See: https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1729621

[1468] Replaced Prince Lieutenant General Fahad bin Turki bin Abdalazeez. See: http://www.janes.com/article/78278/top-saudi-commanders-replaced

[1469] Replaced Major General Mohammed Saleh al-Outaibi. See: https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1729618

[1470] Replaced Admiral Abdullah bin Sultan bin Mohammad al-Sultan

[1471] Replaced Lieutenant General Mohammed bin Awadh bin Mansour Suhaim

[1472] https://www.alyaum.com/articles/6196244/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B5-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

2. United Arab Emirates

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/ remarks*
1	Sheikh Mohammed bin Zayed al-Nahyan الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	Deputy Supreme Commander	Top of decision-making process
2	Sheikh Mohammed bin Rashid al-Maktoum[1473] الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	Minister of Defence	
3	Lieutenant General Hamad Mohammed Thani al-Romaithi[1474] الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي	Chief of Staff of the Armed Forces	3 January 2005
4	Major General Eisa Saif al-Mazrouei اللواء الركن المهندس عيسى سيف بن عبلان المزروعي	Deputy Chief of Staff	
5	Major General Saleh Mohammad Saleh al-Ameri اللواء صالح محمد صالح العامري	Commander of Ground Forces	
6	Major General Ibrahim Nasser Mohammed al-Alawi اللواء الركن الطيار ابراهيم ناصر محمد العلوي	Commander of Air Force and Air Defence	
7	Major General Sheikh Saeed Bin Hamdan Bin Mohammad al-Nahyan[1475] اللواء الركن الشيخ سعيد بن حمدان بن محمد آل نهيان	Commander of Navy	On 11 October 2017 replaced Rear Admiral Ibrahim al-Musharrakh
8	Brigadier General Ali Ahmed al-Tanjee العميد الركن علي احمد الطنيجي	Coalition Commander	Aden, May 2015 - January 2016 al-Hudaydah[1476],2018 - 2019
9	Brigadier General Ali al-Nuaimee العميد الركن علي سيف النعيمي	Coalition Commander	Aden, January 2016 - July 2016
10	Brigadier General Sultan al-Habsee العميد الركن سلطان الحبسي	Coalition Commander	Aden, July 2016 - January 2017
11	Brigadier General Naser Mushabab al-Otaibee العميد الركن ناصر مشبب العتيبي	Coalition Commander	Aden, January 2017 – July 2017
12	Brigadier General Ahmed al-Blushee aka Abu Majed	Coalition Commander	Aden, July 2017 – January 2018

[1473] https://uaecabinet.ae/en/biography

[1474] https://uaecabinet.ae/en/details/news/ chief-of-staff-of-armed-forces-promoted-to-the-rank-of-minister

[1475] His rank is Major General (Rear Admiral)

[1476] https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/09/18/saudi-led-coalition-launches-offensive-strategic-yemeni-port-city; https://twitter.com/amalka4_al.; https://al-ain.com/article/al-hodeidah-yemen-arab-alliance-al-taniji

	العميد الركن احمد البلوشي المكنى ابو ماجد		
13	Brigadier General Muhammad el-Hasani[1477] العميد الركن محمد الحساني	Coalition Commander	Aden, January 2018 – July 2018
14	Brigadier General Awad Saeed al-Ahbabi[1478] العميد الركن عوض سعيد الاحبابي	Coalition Commander	Aden, July 2018 – January 2019
15	Brigadier General Rashed Saeed al-ghafli aka Abu Mohammed[1479] العميد الركن راشد سعيد الغفلي المكنى ابو محمد	Coalition Commander	Aden, January 2019 – July 2019
16	Brigadier General Abd el-Salam al-Shahi[1480] العميد الركن عبد السلام الشحي	Coalition Commander	Western Coast, 2015 – 2019
17	Abu Khalifa Said al-Mahri[1481]	Coalition Intelligence Officer	Aden, Abyan, Lahj, 2015 – 2019. UAE field commander for the Security Belt (he gives orders to the heads of the Security Belt).

[1477] Confidential Sources on File

[1478] https://almawqeapost.net/news/32379
https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC

[1479] https://www.alayyam.info/news/7V89EB9O-3B9G6V-A58A
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/07/15/1259578.html
https://www.cratersky.net/posts/19296

[1480] https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1065290-%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84

[1481] Confidential Sources on File

Government of Yemen

a. **Yemen Armed Forces**[1482]

Serial	*Name*	*Positon*	*Assessment/ remarks*
1	President Abd Rabbu Mansour Hadi[1483] الرئيس عبد ربه منصور هادي	Supreme Commander of the Armed Forces[1484]	February 2012
2	Major General Ali Mohsen al-Ahmar الفريق الركن علي محسن الاحمر	Vice President[1485]	3 April 2016
3	Major General Mohammad Ali al-Maqdashi الفريق الركن محمد علي المقدشي	Minister of Defence[1486]	8 November 2018
4	Major General Abdullah Salem Ali al-Nakhai[1487] اللواء الركن البحري عبدالله النخعي	Chief of the General Staff[1488]	8 November 2018
5	Major General Saleh al-Zindani اللواء الركن صالح الزنداني	Deputy Chief of General Staff	Al-Zindani was among 11 people injured in a Houthi drone attack on 10 January 2019 at al-Anid Base in Lahij. He died a month later
6	Major General Tahir Ali al-Aqaili اللواء الركن طاهر علي العقيلي	Adviser to the Supreme Commander[1489]	8 November 2018 Former Chief of General Staff
7	Major General Khaled Qassem Fadhal اللواء الركن خالد قاسم فاضل	Adviser to Minister of Defence[1490]	When conflict first broke out Fadhel rallied locals to fight the Houthi/Saleh alliance in his home district of Jabal Habashi. After Ta'izz was controlled by the Houthis President Hadi appointed him commander of the Ta'izz Axis in August 2016. On 31 December 2018, he was appointed as adviser to the Minister of Defence.
8	Major General Saghir Aziz اللواء الركن صغير بن عزيز	Joint Operations Commander[1491]	11 July 2019
9	Major General Ahmad Mohsen Salem al-Yafa'ay اللواء الركن أحمد محسن سالم اليافعي	Chief of Mil. Intelligence Staff[1492]	On 22 January 2019, he replaced Major General Mohammad Saleh Tamah who was killed on January 2019 in al-Anid drone incident.

[1482] See Appendix 1, Yemen Armed Forces Organizational Structure

[1483] https://www.nytimes.com/2012/02/25/world/middleeast/yemen-to-get-a-new-president-abed-rabu-mansour-hadi.html

[1484] See appendix 2, Government of Yemen Security Apparatus

[1485] Presidential Decree 48 (2016) https://www.facebook.com/alimohsensalehalahmar/posts/1011971235550346/

[1486] Presidential Decree 71 (2018). https://almasdaronline.com/article/republic-decrees-appointing-minister-of-defence-chief-of-staff-and-governor-of-aden. Also, see UN document S/2019/83

[1487] UN document S/2019/83

[1488] Replace Major General Tahir Ali al-Aqaili

[1489] Presidential Decree 182 (2018). Available on https://www.almashhad-alyemeni.com/121600

[1490] Presidential Decree 189 (2018)available on https://almasdaronline.com/articles/162681

[1491] https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=2496705833693803&id=476830182348055

[1492] Presidential Decree 12 (2019). Available on: https://naba-ye.com/news1105.html

10	Major General Saleh Mohammad Timis اللواء الركن صالح محمد طميس	1st Military District Commander[1493]	Seiyoun, Hadramaut, 22 November 2016
11	Major General Faraj Salamin al-Bahasani اللواء الركن فرج سالمين البحسني	2nd Military District Commander[1494]	al-Mukalla, Hadramaut, Since 2015. Most influence in al-Sahel, he is a governor and 2nd military district commander and Hadramout Elite Force Commander
12	Major General Faisal Ali Qaid Hassan اللواء الركن فيصل علي قايد حسن	3rd Military District Commander[1495]	Ma'rib , 26 May 2018 Serwah Axis commander 2018 On 14 August 2019 replaced by Brigadier General Mohammed Ahmed al-Habaishi[1496]
13	Major General Fadhl Hasan اللواء الركن فضل حسن العمري	4th Military District Commander[1497]	Aden, 21 November 2016 He has good relations with STC
14	Major General Yahya Hussien Salah اللواء الركن يحي حسن صالح	5th Military District Commander[1498]	Midi, Hajjah, 17 February 2018
15	Major General Hashem Abdallah al-Ahmar اللواء الركن هاشم عبدالله الاحمر	6th Military District Commander[1499]	al-Jawf, 17 February 2018
16	Major General Mohsen Ahmed Mohammed al-Khabi اللواء الركن محسن احمد الخبي	7th Military District Commander[1500]	Nahim, Sana'a, 5 August 2018

[1493] Presidential Decree 154 (2016). https://www.almashhad-alyemeni.com/61690

[1494] Faraj al-Bahasani, Governor of Hadramaut, to On 29 June 2017, President Hadi named Major General replace Major General Ahmed bin Breik, Presidential Decree 34 (2017) available on: https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201508161015325772

[1495] Presidential Decree 109 (2018). Replacing Major General Ahmed Hassan Gibran. Available on https://www.alsahwa-yemen.net/p-18771

[1496] Presidential Decree No. 106 (2019). See: https://presidenthadi-gov-ye.info/ar/archives/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83/

[1497] Yemen's Southern Powder keg, Chatham House, Peter Salisbury, 2018. Presidential Decree 155 (2016)

[1498] Presidential Decree 20 (2018). Available on: https://www.almashhad-alyemeni.com/104230. Also, https://www.youtube.com/watch?v=tbu9zpVUNPM

[1499] Presidential Decree 20 (2018) Replacing Major General Wae'l al-Dulaymi who had been in that position since 2015. See https://al-arabi.com/s/21767

[1500] Presidential Decree 151 (2018). See https://al-ain.com/article/yemen-president-army

b. Main Actors in Aden I (2015), Government of Yemen

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/ remarks*
1	President Abd Rabbu Mansour Hadi[1501] الرئيس عبد ربه منصور هادي	Supreme Commander of the Armed Forces	25 March 2015 left Aden to al-Mahra then to Oman then to Saudi Ariabia
2	Ali Hassan al-Ahmadi الدكتور علي حسن الاحمدي	National Security Bureau	On 25 March 2015, accompanied President Hadi when he left Aden Now, Yemen's Ambassador to Bahrain
3	Major General Mahmoud al-Subaihi, اللواء محمود الصبيحي	Minister of Defence	Loyal to President Hadi He was captured by the Houthis on March 25 near al-Anad base.
4	Major General Nasser Mansour Hadi اللواء ناصر منصور هادي	director of political security in Aden, Lahj and Abyan	President Hadi's brother Loyal to President Hadi He was captured by the Houthis on March 25 near al-Anad base.
5	Brigadier General Faisal Rajab العميد فيصل رجب	119 Infantry Brigade Commander	Loyal to President Hadi He was captured by the Houthis on March 25 near al-Anad base.
6	Colonel Abd al-Latif al-Sayyad[1502] العقيد عبداللطيف السيد	Head of Abyan popular Committees	Fought against central security forces in Aden during March 2015 Now, Commander of Abyan Security Belt Forces Supported by UAE
7	Major General Ali Naser Lakhsha' اللواء علي ناصر الاخشع	Deputy Minister of Interior	Tasked to rearrange the security departments in Aden after the escape of the central security forces
8	Brigadier General Mohammed Saleh Tamah العميد محمد صالح طماح	Al-Anad Axes Commander	Played a significant role in al-Anad front during the fight against Houthi-Saleh groups in 2015. On 13 January 2019, killed in al-Anad base by a Houthi drone.
9	Major General Fadhl Hasan اللواء الركن فضل حسن العمري	al-Anad base commander	Played a prominent role in operations of defeating Houthi-Saleh and led the recapture of al-Anad air base in August 2015
10	Major General Abed Rabbo al-Tahiri اللواء عبد ربه الطاهري	4th Military District commander	On 2 January 2015, he was appointed commander of the 4th Military District located in Aden[1503]
11	Brig. Gen. Faraj Hussein al-Atiki al-Awlaki العميد فرج حسين العتيقي العولقي	39th Armoured Brigade Commander	39th brigade HQs in Bir Ahmed, Aden. All brigade weapons' and equipment were plundered by civilians.
12	Adeeb Mohammad Saleh Al Aissi[1504]	Resident Leader	Resident leader in charge of Dar Sa'ad, Bassateen, and Bir Fadhel during the battale.

[1501] https://www.nytimes.com/2012/02/25/world/middleeast/yemen-to-get-a-new-president-abed-rabu-mansour-hadi.html

[1502] Confidential Sources on File. See also: http://www.dailymail.co.uk/wires/ap/article-3009836/In-south-Yemen-militia-leader-presidents-ally.html

[1503] https://sahafahnet.net/news1727065.html

اديب محمد صالح العيسى

c. Main Actors in Aden II (2018-2019), Government of Yemen[1505]

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/ remarks*
1	Ahmad al-Maisari	Minister of Interior	He led August 2019 operations in Aden against STC forces. Anti-UAE[1506]
2	Major General Aydaroos al-Zubaidi[1507] اللواء عدروس الزبيدي	President of Southern Transitional Council (STC)[1508]	A Salafist leader from al-Dhale'e backed by UAE , served as a governor of Aden from 7 December 2015 until 27 April 2017. On 11 May 2017, Aydaroos al-Zubaidi, established the STC and became its president.
3	Sheikh Hani Bin Brek[1509] الشيخ هاني بن بريك	Vice President of the Southern Transitional Council	A Salafist leader backed by UAE, his previous position was State Minister from 6 January 2016 until 27 April 2017[1510] . Provides religious and moral guidance to the security belt forces. He is known for his anti-al-Islah party positions.
4	Major General Shallal al-Shaye[1511] اللواء شلال الشايع	Public Security Director[1512]	On 8 December 2015, he was appointed as Public Security Director of Aden. He works simultaneously with the UAE on detentions. UAE provides logistical support and other resources to Aden Police. [1513] He commands all Security Belt forces in Aden, and the Security Belt network of unofficial detention facilities in Aden
5	Brigadier General Wadhah Omer Abdul Aziz[1514] العميد وضاح عمر عبد العزيز	Commander Security Belt and 3rd Support Brigade[1515]	No Salafi background. Security Belt force is UAE-backed force from southern Yemen affiliated with the STC; It has more than 15,000 troops, deployed in Aden, Abyan, al-Dhalea and Lahij. Involved in UAE-led operations against AQAP and the Islamic State. The Security Belt has dominated security in Aden after clashes with troops loyal to President Hadi in January 2018 and August 2019.
6	Brigadier General Mounir Muhamoud Ali, aka Abul	Commander	Security Belt units receive orders from UAE, arresting people from the streets and houses,

[1504] Confidential Sources on File
[1505] See Appendix 3, Main Security Actors in South Governorates of Yemen
[1506] http://abaadstudies.org//news-59816.html
[1507] Confidential Sources on File. Also, see UN document, S/2019/83
[1508] https://stc-eu.org/ar/sueduebergangsrat/. Also see https://www.facebook.com/Aidrooszubidi ; https://twitter.com/AidrosAlzubidi ; https://www.facebook.com/Aidrooszubidi
[1509] Confidential Sources on File. Also, see UN document, S/2019/83
[1510] Presidential Decree 45 (2016). Available on: https://mail.almasdaronline.info/article/78623
[1511] The Group of Experts interviewed Shallal on 25 April 2018. Also, see https://reliefweb.int/report/yemen/southern-transitional-council-and-waryemen.
[1512] Confidential Sources on File
[1513] On 14 August 2019, the Deputy Prime Minister and Interior Minister dismissed Shalal from his position as director of Aden Security Director and referred him to investigate his direct involvement in the coup.
[1514] The Group of Experts interviewed Wadah on 25 April 2018
[1515] Presidential Decree 60 (2016), Confidential Sources on File

	Yamamah[1516] العميد منير محمود علي ابو اليمامه	1st Support Brigade Emergency Forces[15171518]	keeping detainees in detention centres, and transferring detainees to Coalition HQs. Also arresting and transfering detainees to UAE detention centre in al-Buriqa base. Killed by ballistic missile launched by the Houthis on 1 August 2019 during a military parade
7	Imam Ahmed Muhammed Abdu al-Salwy, aka Imam al-Nubi[1519] امام النوبي	Camp 20[1520]	No military rank. Imam is the strongest man among the UAE's allies in Crater and his local forces, supported by the UAE, managed to control the largest part of the city in place of the weak government's presence in al-Ma'ashiq region. Imam al-Nubi was the commander of Salafist-affiliated Security Belt forces controlling Craiter, and commander of their headquarters at Camp 20 from 2015 to at least June 2019
8	Colonel Yusran al-Maqtari العقيد يسران المقطري	Counter-terrorism force commander[1521]	A young officer who has been granted a colonel rank and his forces affiliated to UAE and are close to the Southern Transitional Council. Works under Shallal and receives order from UAE Soldiers under a-Moqtari and Shallal conduct night raids with no orders from the prosecution.
9	Ghassan al-Agrrabi غسان العقربي	Bir Ahmad II detention facilities[1522]	No military rank He is backed by UAE.
10	Colonel Mohammad Saleh al-Qamli العقيد محمد صالح القملي	Criminal Investigation Director[1523]	Khormaksar, Since 2015
11	Brigadier General Louay Awad Mohamed Zamiki العميد لؤي الزامكي	Commander of 3rd Presidential Protection Brigade[1524]	One of the leaders of the southern Salafist resistance in Aden and one of the leaders of the West Coast front operation Golden Spear and the Liberation of Dhabab District in Ta'izz Governorate. 28 March 2019, replaced Brigadier General

[1516] The Group of Experts interviewed Abu al-Yamamah on 25 April 2018
[1517] Presidential Decree 60 (2016), Confidential Sources on File
[1518] After his death, new commander was appointed, Brigadier General Hanash Abdullah al-Nemri. See https://www.alayyam.info/news/7WMD5D56-W3GXH8-9E25
[1519] Confidential Sources on File
[1520] UN document S/2018/68. Also, see: https://almasdaronline.com/articles/168745
[1521] Confidential Sources on File. Also see: https://www.youtube.com/watch?v=tdGkxGETEVY and http://abaadstudies.org//news-59816.html
[1522] Confidential Sources on File
[1523] Confidential Sources on File. See also: https://www.alayyam.info/news/756V6IC0-5G1XDM, also, see https://aden-alhadath.info/amp/56956
[1524] Presidential Decree 51 (2019). Available on: https://www.facebook.com/1784290338507592/photos/a.1795004187436207/2304017236534897/?type=3. Also, see: https://adenkbr.news/60171/.

			Ibrahim Haydan
12	Brigadier General Mahran Qubati العميد مهران القباطي	Commander of 4th Presidential Protection Brigade[1525]	In December 2016 he was appointed as 4th PPB commander. He is a Salafist leader, loyal to President Hadi.
13	Brigadier General Abdullah al-Subaihi العميد عبدالله الصبيحي	Commander of 39th Armoured Brigade[1526]	Bader Camp, Khormaksar, 9 January 2016
14	Brigadier General Nasser Ahmed al-Ju'aimilani العميد ناصر الجعميلاني	Commander of 89th Infantry Brigade	Bader Camp, Khormaksar
15	Brigadier General Salim Haydan العميد سليم حيدان	Commander of the 4th Presidential Protection for the protection of the facilities[1527]	Bader Camp, Khormaksar, 14 March 2018
16	Major General Nasser al-Nuba اللواء ناصر النوبه	Military Police Forces Commander and Commander of Aden Branch[1528]	Al-Tawaihi, Aden, 20 May 2018 He was the commander of Ataq Axis and the 30th Infantry Brigade in Shabwah Governorate and loyal to President Hadi.
17	Major General Fadl Ba'ash اللواء فضل باعش	Commander of the Special Security Forces[1529]	- On 9 January 2017 promoted to MG and appointed as a commander in the Central Security Force.
18	Brigadier General Nasser al-Anbury العميد ناصر العنبوري	Commander of Special Security Forces, Aden Branch[1530]	SSF is concentrated in the Al-Sawlaban camp, but it is a force that does not have enough weapons like the rest , But the government is counting on them to find a balance in Khormaksar in place of the presence of UAE –backed forces
19	Brigadier General Amjad Khalid العميد امجد خالد	Commander of the Logistics Military Brigade[1531]	Aden, 19 February 2017 - Loyal to President Hadi - Logistic Brigade includes a large number of Salafist fighters
20	Brigadier General Sanad al-Rahwa العميد سند الرهوه	Commander of 1st Presidential Brigade[1532]	Al-Masheiq Palace, Crater, Aden
21	Brigadier General Nasaer Abd Rabbu Hadi العميد ناصر عبد ربه هادي	Commander of Presidential Brigades	Al-Masheiq Palace, Aden
22	Abdul Nasser Rajeh al-Bawa aka Abu Hammam عبد الناصر راجح البعوه المكنى ابو همام	Southern Resistance[1533]	Supported by UAE

[1525] Confidential Sources on File. Also, see: https://almasdaronline.com/articles/168745 . Also, see: http://abaadstudies.org//news-59816.html

[1526] https://aawsat.com/home/article/539666

[1527] Presidential Decree 44 (2018), available at: http://adenobserver.com/read-news/31235

[1528] Presidential Decree 97 (2018), available at https://almahrahpost.com/news/2772#.XSxL5HllLIU; see also: http://abaadstudies.org//news-59816.html

[1529] Presidential Decree 6 (2017); see https://aden-alhadath.info/amp/12865

[1530] https://almasdaronline.com/articles/168745; also, see https://shabwaah-press.info/news/33180

[1531] http://yemen-now.com/news1510335.html

[1532] http://abaadstudies.org//news-59816.html

[1533] http://abaadstudies.org//news-59816.html

d. Main Actors in Abyan Governorate

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/ remarks*
1	Major General Abu Baker Hussien Salim اللواء ابو بكر حسين سالم	Governor of Abyan and Commander of Abyan Axis and 15th Infantry Brigade[1534]	Abyan Axis, Zinjibar, 11 March 2017. He is a professional military officer and served as coastal defence brigade commander for six years
2	Brigadier General Mohammad Ahmed Mulhem العميد محمد احمد ملهم العميسي	Commander of the 111th Infantry Brigade Commander[1535]	Ahor, Abyan, 6 July 2015
3	Brigadier General Saif Ali Mohammed al-Qefish العميد سيف علي محمد القفيش	Commander of 115th Infantry Brigade[1536]	Abyan Axis Shaqra, 17 March 2018
4	Brigadier General al-Hamzah Ali Salim al-Jadani العميد الحمزه علي سالم الجعدني	Commander of the 119th Infantry Brigade[1537]	Abyan, 30 March 2018
5	Brigadier General Khader al-Nub[1538] الخضر علي ناصر النوب	Former Director of General Security	Abyan, 14 November 2017
6	Colonel Ali Naser Abu Zaid Ba'azab Abu Mashal al-Kazmi[1539] العميد علي الذئب المكنى ابو مشعل الكازمي	Director of General Security	On 20 June 2019 appointed as director of general security of Abyan. From the leaders of the southern resistance, worked as a commander of the police station al-Basateen in Aden and deputy of Aden Security Director, Shallal.
7	Colonel Abd al-Latif al-Sayyad[1540] العقيد عبد اللطيف السيد	Commander of Security Belt Forces[1541]	Abyan, Mid-2016 Southern Resistance leader, He played a prominent role in fighting al-Qaeda and defending Aden and Abyan during the Houthi-Saleh attack.
8	Lieutenant Colonel Mohammed al-Oban	Deputy Commander of Security Belt Forces[1542]	Abyan

e. Main Actors in Lahj Governorate

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*

[1534] On 11 March 2017 appointed as a governor, Presidential Decree 20 (2017). Available on: https://almawqeapost.net/news/17543, also on http://aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=22963

[1535] See https://www.sahafah24.net/y/show207243.html

[1536] Presidential Decree 45 (2018), available on: https://almandeb.news/?p=98572. Also see: https://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/1247463

[1537] http://www.marsad.news/news/31106 also see: https://www.al-omanaa.com/news72621.html

[1538] Appointed on 14 November 2017, replacing Brigadier General Abdullah al-Fadhli. See: UN document, S2019/83, Annex 4 and UN document S/2018/68 Annex 6

[1539] https://imoyemen.com/news/7726

[1540] Confidential Sources on File. Also, see: http://www.dailymail.co.uk/wires/ap/article-3009836/In-south-Yemen-militia-leader-presidents-ally.html .

[1541] http://www.mei.edu/content/popular-committees-abyanyemen- necessary-evil-or-opportunity-security-reform

[1542] UN Document, S/2019/83, Annex 4

1	Brigadier General Ahmed Abdullah al-Turky العميد احمد عبدالله التركي	Governor of Lahj and Commander of the 17th Infantry Brigade[1543]	Lahij, Hafan, 24 December 2017 Professional military officer Played a prominent role in the liberation of al-Anad base in 2015 through his leadership of the resistance
2	Brigadier General Saleh al-Sayyed[1544] العميد صالح السيد	Security Director	Lahij, 20 November 2016 He participated in the liberation of Aden and Lahij in 2015 after returning from Saudi Arabia.
3	Jalal Nasser al-Rubaie جلال ناصر الربيعي	Security Belt Commander[1545]	Lahij, 22 December 2018
4	Colonel Hader al-Shukhaty العقيد هدار الشوحطي	Commander 4th Support Brigade[1546]	Lahij, al-Rebat
5	Colonel Mukhtar al-Nubi العقيد مختار النوبي	Commander 5th Support Brigade[1547]	Lahij

f. Main Actors in Shabwah Governorate

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*
1	Brigadier General Azeez Naser al-'Atiqi[1548] العميد عزيز ناصر العتيقي	Atiq Axis commander and 30th Infantry Brigade commander[1549]	Atiq, January 2017
2	Brig. Gen. Awad Massod Al Dahboul [1550] العميد عوض مسعود الحبول	Shabwah Security Director	Shabwah, 3 June 2016
3	Lt. Col. Mohammed Salem Al Buhair Al-Qamishi [1551] المقدم محمد سالم البوحر القميشي	Shabwah Elite Forces Commander	Belhaf, October 2017
4	Lt. Col. Wajdi Ba'aum Al-Khelaifi المقدم وجدي باعوم الخليفي	Commander of the Martyrs' Axis, Shabwah Elite Forces[1552]	Nassab and Markha
5	Major Mahdi Mohammed Barahma الرائد مهدي محمد براهمه	Shabwah Rapid Intervention Forces[1553]	
6	Sheikh Saleh Farid Muhsen	Influence [1555]	Shabwah

[1543] Un Document, S/2018/68
[1544] Confidential Sources on File
[1545] https://almashhadalaraby.com/news/58755 . Also, see: https://cratersky.net/posts/7810
[1546] UN document S/2019/83 and UN document S/2018/68 annex 6. Also, see https://adenkbr.news/77088/. Also, see: https://almashhadalaraby.com/news/101775 ; https://almashhadalaam.com/posts/6593
[1547] Confidential Sources on File. Also, see: https://imoyemen.com/news/5813 . also, see: http://alhezam-media.com/site/2019/07/06/https-wp-me-p9wgzr-1d6/
[1548] Confidential Sources on File
[1549] Available on http://mosnad.net/news.php?id=18513, also available on . Presidential Decree 6 (2017) http://yemen-now.com/news1444016.html
[1550] Confidential Sources on File
[1551] Confidential Sources on File. Also, see: Press interview with commander of Shabwah Elite Forces, Al-Omana post, 2 November 2017, https://al-omana.com/news65261.html
[1552] Confidential Sources on File
[1553] UN document S/2018/68

al-Olaki [1554]
الشيخ صالح بن فريد محسن العولقي

g. Main Actors in Taizz Governorate

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*
1	Ali Al-Ma'mari[1556] علي المعمري	Former Governor[1557]	Ta'izz, January 2016 – September 2017
2	Ameen Ahmed Mahmoud [1558] امين احمد محمود	Former Governor	Ta'izz, December 2017 – December 2018
3	Nabil Abdu Shamsan نبيل عبده شمسان	Governor [1559]	Ta'izz, 31 December 2018
4	Abdulqawi al-Mekhlafi[1560] عبد القوي المخلافي	Deputy Governor	Ta'izz, Engaged in mediation related to ceasefires and road access
5	Major General Khaled Qassem Fadhl اللواء الركن خالد قاسم فاضل	Former Taizz Axis Commander[1561]	Ta'izz, 31 December 2018 Adviser for Minister of Defence [1562]
6	Major general Samir Abdallah al-Sabri[1563] اللواء سمير عبدالله صبري	Taizz Axis Commander and 145th Infantry Brigade	Ta'izz, 31 December 2018
7	Brigadier General Adnan Rozaiq العميد عدنان رزيق	head of Taizz Axis Operation Branch and commander of 5th Presidential Protection Brigade[1564]	Ta'izz, 17 November 2017 Earlier**,** he formed and led the resistance group called the Hasm Battalions
8	Brigadier General Abdel Rhman al-Shamsani العميد عبدالرحمن الشمساني	17th Infantry Brigade[1565]	Ta'izz
9	Brigadier General Sadeq Sarhan	commands the 22nd	Ta'izz, He was appointed at the beginning of

[1555] https://shabwaah-press.info/news/2068. Also, see: https://almashhadalaraby.com/news/35534
[1554] Confidential Sources on File
[1556] https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-
[1557] https://yemen-press.com/news100441.html
[1558] Presidential Decree 83 (2017). See http://www.alharf28.com/p-1394. Also see: https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-Governorate
[1559] Presidential Decree 79 (2018). See https://almawqeapost.net/news/37080
[1560] Conflict De-Escalation in Taiz City, DeepRoot consulting, August 2018
[1561] Confidential Sources on File. Also see https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-Governorate
[1562] Presidential Decree 189 (2018)available on https://almasdaronline.com/articles/162681
[1563] Presidential Decree 188 (2018). See https://almawqeapost.net/news/37080
[1564] Confidential Sources on File. Also, see Conflict De-Escalation in Taizz City, DeepRoot consulting, August 2018, p. 27
[1565] Confidential Sources on File. Also see: http://aljanadpost.net/p-3939

	العميد صادق سرحان	Brigade[1566]	the conflict and has had to rebuild a brigade that in large part sided with the Houthi/Saleh alliance
10	Brigadier General Adnan al-Hammadi[1567] العميد عدنان الحمادي	35th Armoured Brigade	Ta'izz, April 2015
11	Abu Baker al-Jabuli ابو بكر الجبولي	4th Mountain Infantry Brigade[1568]	Hefan front, Abu Baker is not a military officer[1569]
12	Brig. Gen. Abdulaziz Ahmed Nasser Al-Majidi[1570] العميد عبد العزيز احمد ناصر المجيدي	170th Air defence Brigade[1571]	The al-Shamayatain Front, 20 February 2018
13	Adel Abdu Fare'a aka Abu Al-Abbas عادل عبده فارع (ابو العباس)	Commander of the Abu Al-Abbas Battalions[1572]	al-Kadha, In October 2017, the USA and Saudi Arabia designated him a terrorist[1573]
14	Abdulhafedh al-Faqeeh عبد الحافظ الفقيه	Influence, Islah leader[1574]	Ta'izz
15	Abdu Farhan "Salem" عبده فرحان سالم	Influence, Islah Leader[1575]	Ta'izz

h. Main Actors in al-Hudaydah Governorate

S.N	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*
1	Abdulrahman bin Saleh al-Mahrami Yafi'i , aka Abu Zerah[1576] عبدالرحمن بن صالح المحرمي اليافي (ابو زرعه المحرمي)	Giants Forces Commander	West Coast, al-Hudaydah The Giants "al-Amaliqah" Brigades number between 20,000 and 28,000 fighters[1577]
2	Ra'ed al-Habhi رائد الحبهي	1st Giants Brigade[1578]	The coast-al-Durayhimi
3	Hamdi Shukri[1579] حمدي شكري الصبيحي	2nd Giants Brigade	Zabid-al-Jarahi

[1566] Confidential Sources on File

[1567] Confidential Sources on File

[1568] Confidential Sources on File

[1569] Confidential Sources on File

[1570] Presidential Decree 2 (2018). Available on: http://www.alharf28.com/p-2592

[1571] Confidential Sources on File.

[1572] Confidential Sources on File

[1573] https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-

[1574] Ibid.

[1575] Confidential Sources on File. Also, see: https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-

[1576] https://abaadstudies.org/news-59781.html. Also, see: https://www.facebook.com/as118833/. https://twitter.com/samwrax/status/1007530583902351360; https://twitter.com/mohammedalqadhi/status/1008997894404403201; https://en.adenpress.news/news/271. https://www.janes.com/article/84439/uae-backed-yemeni-operation-making-progress-in-al-hudaydah

[1577] Confidential Sources on File. Also, see: https://reliefweb.int/report/yemen/who-are-uae-backed-forces-fighting-western-front-yemen.

[1578] https://abaadstudies.org/news-59781.html. Also, see: https://almasdaronline.com/article/source-assignment-of-major-general-haitham-qassem-as-a-commander-of-a-military-council-leading-combat-operations-on-the-west-coast. Also see: https://reliefweb.int/report/yemen/who-are-uae-backed-forces-fighting-western-front-yemen

[1579] https://abaadstudies.org/news-59781.html. Also, see: https://almasdaronline.com/article/source-assignment-of-major-general-haitham-qassem-as-a-commander-of-a-military-council-leading-combat-operations-on-the-west-coast. Also see: https://reliefweb.int/report/yemen/who-are-uae-backed-forces-fighting-western-front-yemen

4	Abd Ruhman al-lahji[1580] عبدالرحمن اللحجي	3rd Giants Brigade	The coast- al-Durayhmi the Third Brigade is supported by Nabil Mashouchi
5	Nizar al-Wajeh نزار الوجيه	4th Giants Brigade	Tuhayta[1581]
6	Mohammed Albokri محمد البكري	5th Giants Brigade	Fazzah[1582]
7	Brigadier General Tariq Saleh العميد الركن طارق صالح	National Resistance Forces[1583]	Jah/Fazzah[1584]
8	Ali al-Kanini علي الكنيني	7th Giants Brigade	Hays[1585]
9	Sulaiman Yahya Munaser al-Zarnouki[1586] سليمان الزرنوقي	Commander of Al-Zaraniq Brigades	al-Hudaydah
10	Ahmad al-Kawkabani[1587] احمد الكوكباني	Tihama Resistance	Mujaylis, al-Durayhmi, al-Hudaydah
11	Major General Haitham Qasim Tahir[1588] اللواء هيثم قاسم طاهر	Field Commander	Jabaliyah[1589] Former Minister of Defence 1990 – 1994
12	Bassam al- Mahdhar بسام المحظار	3rd Infantry Brigade[1590]	al-Hudaydah
13	Basher Maqbul[1591] بشير مقبل	Commander of 13th Giants Brigade	

i. **Main Actors in al-Mahra Governorate**

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*
1	Rajah Saeed Ba'Krait[1592] راجح سعيد باكريت	Governor[1593]	Origin from Hawf 27 November 2017
2	Sheikh Muslim bin Hazahs [1594] مسلم بن حزحيز	Vice Governor	
3	Brig. Gen. Mufti Suhail Nahyan Salem al-Samouda[1595]	Security Director	

[1580] Ibid.
[1581] S/2019/206
[1582] https://abaadstudies.org/news-59781.html. Also, see: https://almasdaronline.com/article/source-assignment-of-major-general-haitham-qassem-as-a-commander-of-a-military-council-leading-combat-operations-on-the-west-coast; https://reliefweb.int/report/yemen/who-are-uae-backed-forces-fighting-western-front-yemen
[1583] Ibid.
[1584] S/2019/206
[1585] S/2019/206
[1586] Ibid.
[1587] Ibid.
[1588] S/2019/206
[1589] Ibid.
[1590] Confidential Sources on File
[1591] https://imoyemen.com/cat/2?
[1592] Confidential Sources on File
[1593] http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606
[1594] Confidential Sources on File

	العميد مفتي سهيل نهيان سالم الصموده		
3	Ahmed Mohammad "Qahtan" Muhawi al-Mujibi احمد محمد قحطان المجيبي	Former Security Director	Replaced by Colonel Mufti Suhail Nahyan Salem Al-Samouda
4	Ali Salem al-Harizi[1596] علي سالم الحريزي	Former Assistant Governor for Desert Region	Orgin from Miz'yunah In February 2018 dismissed as border guard commander. In July 2018 dismissed from the post of Vice Governor[1597]
5	Sheikh Abdullah bin Issa bin Afrar الشيخ عبدالله بن عيسى بن عفرار	STC member[1598]	al-Mahra Lived in Saudi Arabia until 2017 Sultan
6	Colonel Mohsen Ali Naser[1599] العقيد محسن علي ناصر	Military Police Commander	al-Mahra 15 July 2019

[1595] https://almawqeapost.net/news/32281. Also, see: http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606

[1596] Confidential Sources on File

[1597] https://almahrahpost.com/news/5006#.XS8tuXllLIU

[1598] https://almawqeapost.net/interviews/37936. Also, see: http://sanaacenter.org/publications/analysis/7606

[1599] Confidential Sources on File. Also, see Presidential Decree 84 (2019) available on: https://www.almashhad-alyemeni.com/138905

De-Facto Authorities[1600]

a. Political and Military Main Actors

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*
1	Abdulmalik Badr al-Din al-Houthi[1601] عبد الملك بدر الدين الحوثي	Leader of the Houthis'[1602]	Sana'a Political, no military rank
2	Mahdi al-Mashat مهدي المشاط	President of Supreme Political Council (SPC)	Sana'a Promoted to marshal rank[1603] The SPC has decided to extend the tenure of al-Mashat from 24 August 2019 until 24 August 2020[1604]
3	Mohammed Ali Abdulkarim al-Houthi محمد علي عبدالكريم الحوثي	Member of the Supreme Political Council[1605]	Sana'a No military rank 18 March 2019
4	Major General Yahya Mohammed al-Shami اللواء يحيي محمد الشامي	Assistant of supreme commander[1606]	Sana'a 28 November 2016
5	Abdulkarim Ammer Aldain al-Houthi[1607] عبد الكريم امير الدين الحوثي	Minister of interior	5 May 2019 He lived in Doha for a while and has military, political and financial influence inside Sana'a
6	Yahya Badr al-Din al-Houthi[1608] يحي بدرالدين الحوثي	Minister of education	Sana'a April 2016
7	Major General Mohammed Nasser al-Atifi اللواء محمد ناصر العاطفي	Minister of defence	Sana'a Previously missiles group commander[1609]
8	Major general Abu Bakar Abdulaziz al-Ghazali اللواء ابو بكر عبد العزيز الغزالي	Assistance of Minister of Defence for Technology[1610]	Sana'a
9	Hadi Mohammed al-Kouhlani Abu Ali ابو علي الكحلاني	Assistance of Minister of Defence for Human Resources[1611]	al-Hudaydah
10	Major General Mohammed Abdulkarim al-Ghumari اللواء محمد عبدالكريم الغماري	Chief of general staff	Sana'a 13 December 2016
11	Major General Zakaria	Former Deputy chief of	Sana'a

[1600] See Appendix 4, De Facto Security Mechanism
[1601] See Appendix 5, De Facto Security Apparatus
[1602] United Nations Security Council, available on: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2140/materials/summaries/individual/abdulmalik-al-houthi
[1603] https://www.yemenipress.net/archives/143698
[1604] https://twitter.com/yemenpresidency?s=11
[1605] https://almasdaronline.com/articles/165447
[1606] https://ar-ar.facebook.com/ymmalshami/
[1607] Decree No. (90) 2019. See: http://en.althawranews.net/2019/05/president-al-mashat-appoints-minister-of-interior/
[1608] Confidential Sources on File
[1609] https://www.yamanyoon.com/?p=55797
[1610] https://www.26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=91093
[1611] UN document, S/2018/68. Also see: https://www.26sep.net/news_details.php?sid=141997

	Yahya al-Shami اللواء زكريا يحي الشامي	staff[1612]	On 28 November 2016 appointed as minister of transportation[1613]
12	Major General Ali Hamud al-Mushki اللواء علي حمود الموشكي	Deputy head general staff[1614]	Sana'a
13	Major General Abdullah Yahya al-Hakim aka Abu Ali al-Hakim[1615] اللواء عبدالله يحي الحاكم (ابو علي الحاكم)	Chief of Military Intelligence Staff [1616]	Sana'a 22 August 2017
14	Brigadier General Ali Abu Haliqa[1617] العميد علي ابو حليقه	Military Intelligence Director	His assistant is Brigadier General Mohammad Zahrah
15	Brigadier General Amer Ali al-Marani العميد عمار علي المراني	Military intelligence	Sana'a Deputy of military intelligence chief[1618]
16	Major General Salih Mosfir Alshaer[1619] اللواء صالح مسفر الشاعر	Chief of Logistic Staff	Sana'a
17	Major General Muhammad al-Miqdad اللواء الركن محمد المقداد	Chief of operations Staff[1620]	Sana'a
18	Major General Yahya Shaalan Al-Ghabeisi[1621] اللواء الركن الطيار يحي شعلان الغبيسي	Chief of Human Resources Staff	Sana'a
19	Major General Jaber al-Saifi اللواء جابر الصيفي	Chief of Training Staff	Sana'a
20	Major General Mehdi Mqulah اللواء مهدي مقوله	General reserve forces[1622]	He played a prominent role during the Houthis' occupation of Aden in 2015 .After the killing of President Saleh, he encountered

[1612] UN document, S/2017/81

[1613] Yemen government website, available on: http://www.yemen.gov.ye/portal/transport/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1/tabid/705/Default.aspx

[1614] UN documents, S/2018/68 and S/2019/83

[1615] United Nations Security Council, available on: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2140/materials/summaries/individual/abdullah-yahya-al-hakim

[1616] Republican Decree Appointing Abu Ali Al-Hakim, Head of General Intelligence Agency, Yemen Press, 22 August 2017, available on: https://www.yemenpress.org/yemen/republican-decree-appointing-abu-ali-al-hakim-head-of-general-intelligence-agency/

[1617] https://www.26sep.net/news_details.php?sid=159198

[1618] https://ar.shafaqna.com/fn/278805/ also available on http://www.alsyasiah.ye/25272

[1619] UN document, S/2018/68. Also see: https://www.26sep.net/news_details.php?sid=141997

[1620] UN document, S/2018/68. Also see: https://www.26sep.net/news_details.php?sid=141997

[1621] https://sabaanews.net/news492940.htm

[1622] Combat Strength of General Reserve Force consists of Presidential Protection Brigades, Special Operations Command and Missile Brigades Group

			difficulties with the Houthis
21	Major General Ibrahim Ali al-Shami اللواء الطيار ابراهيم الشامي	Air force & Air Defence Commander	Dilamy Base Died/killed in January 2019[1623]
22	Major General Abd al-Khaliq Badr al-Din al-Houthi aka Abu-Yunus[1624] اللواء عبدالخالق بدر الدين الحوثي (ابو يونس)	Commander of special forces	al-Hudaydah al-Hudaydah front commander
23	Major General Muhammad Fadhl اللواء ركن بحري محمد فضل عبدالنبي	Navy and coastal defence commander[1625]	Sana'a
24	Brigadier General Zakaria al- Mutta' العميد زكريا المطاع	Military commander, republican guard commander	Active in many fronts
25	Major General Mubarak Salih al-Mishin اللواء مبارك صالح المحسن	3rd military district commander	Ma'rib
26	Major General Abdulatif Homood Almahdi اللواء عبداللطيف حمود المهدي	4th military district commander[1626]	Ta'izz Previously was Major General Abu Ali al-Hakim
27	Major General Yusif Ahssan Ismail al-Madani اللواء يوسف احسان اسماعيل المداني	5th military district commander[1627]	Al-Hudaydah Married to daughter of Husayn Badr al-Din al-Houthi
28	Major General Abdulqader Ahmad Qassem al-Shami اللواء عبدالقادر احمد قاسم الشامي	Director of political security	Sana'a
29	Major General Abdurab Saleh Jurfan اللواء عبدالرب صالح جرفان	Former Director of National Security Bureau	Sana'a Member of security and military committee[1628]
0	Major General Fawaz Hussein Qaed Nashwan اللواء فواز حسين قايد نشوان	Director of National Security Bureau	Appointed on 19 February 2019[1629]
31	Mutlaq Amer al-Marani aka	Deputy Director NSB	Sana'a

[1623] https://www.26sep.net/news_details.php?sid=148629

[1624] Security Council 2140 Sanctions Committee amends two entries on Its List. Available on: https://www.un.org/press/en/2016/sc12493.doc.htm

[1625] Security Council 2140 Sanctions Committee amends two entries on Its List. Available on: https://www.un.org/press/en/2016/sc12493.doc.htm

[1626] Confidential Sources on File

[1627] https://www.yemenipress.net/archives/98721

[1628] UN document, S/2017/81

[1629] https://www.26sep.net/news_details.php?sid=150509

	Abu Emad مطلق عامر المراني		National Security Bureau ('NSB')[1630]

b. Aden I, Houthi – Saleh Main Actors

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*
1	Ali Abdullah Saleh علي عبدالله صالح	Former President	Had a network of military and security leaders loyal to him participated in and facilitated the control of Aden Planning at strategic level
2	Abdulmalik Badr al-Din al-Houthi عبدالملك بدرالدين الحوثي	Leader of the Houthis'[1631]	Sana'a Political, no military rank Planning at strategic level
3	Major General Hussein Naji Hadi Khairan اللواء حسين ناجي هادي خيران	Chief of General Staff, acting Minister of Defence[1632]	Strategic planning The Supreme Revolutionary Committee, appointed by the Houthi group, was assigned to the Chief of General Staff, Major General Hussein Naji Hadi Khairan, to serve as Minister of Defence, succeeding General Mahmoud al-Sabihi
4	Major General Zakaria Yahya al-Shami اللواء زكريا يحي الشامي	Deputy chief of staff[1633]	Sana'a On 28 November 2016 appointed as Minister of Transportation[1634]
5	Major General Abdullah Yahya al-Hakim aka Abu Ali al-Hakim[1635] عبدالله يحي الحاكم	Chief of military intelligence [1636]	Sana'a 22 August 2017
6	Dr. Abdulaziz Al Habtoor الدكتور عبدالعزيز الحبتور	Former Aden Governor	Loyal to Saleh He became Prime Minister
7	Major General Abderrazak Al Marouni[1637]	Commander Special Operations Command	On 5 December 2018 replaced by MG Ali Mohammad Ali al-Yassani[1638]

[1630] UN document, S/2018/68

[1631] United Nations Security Council, available on: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2140/materials/summaries/individual/abdulmalik-al-houthi

[1632] On 22 March 2015 appointing acting minister of defence. Available on: https://www.al-tagheer.com/news78325.html. Also, see: https://www.ansarollah.com/archives/8676

[1633] UN document, S/2017/81

[1634] Yemen government website, available on: http://www.yemen.gov.ye/portal/transport/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1/tabid/705/Default.aspx

[1635] United Nations Security Council, available on: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/2140/materials/summaries/individual/abdullah-yahya-al-hakim

[1636] https://www.yemenpress.org/yemen/republican-decree-appointing-abu-ali-al-hakim-head-of-general-intelligence-agency/

[1637] UN document, S/2016/73

[1638] https://almasdaronline.com/article/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-

	اللواء عبدالرزاق المروني		
8	Major General Abdul Hafiz al-Saqqaf[1639] اللواء عبدالحافظ السقاف	Commander of Central Security (Special Security Forces)	Escaped to Taizz on 19 March 2015 Appointed as Security Director in IBB
9	Major General Mehdi Mqulah اللواء مهدي مقوله	31st Brigade commander	After the killing of President Saleh, he encountered problems with the Houthis.
10	Brigadier General Abdullah Hizam Naji al-Dhaban[1640] العميد عبدالله حزم الضبعان	33rd Armoured Brigade Commander	Brigade AoR was in al-Dhale'e. The brigade is handed over to Houthi armed men
11	Brigadier Marzouq Al-Sayadi العميد مرزوق الصيادي	201 Brigade Commander	Al-Anid base
12	Colonel Naji Mohammed Saleh al-Arashi العقيد ناجي محمد صالح العريشي	201 Brigade Commander	Start 2 April 2015 Killed in Nov 2017

c. Main Actors in Ta'izz Governorate

Serial	*Name*	*Position*	*Assessment/remarks*
1	Major General Abdel al-Lateef Hmoud Yahya al-Mahdi, aka Abu Naser al-Shaith[1641] اللواء عبداللطيف حمود يحي المهدي	Commander of the 4th military district[1642]	Ta'izz April 2017, replacing Abdullah Yahya al-Hakim (Abu Ali)[1643]
2	Brigadier General Ahmad Sharaf al-Din العميد أحمد شرف الدين	Assistant of 4th military district commander[1644]	Ta'izz
3	Major General Hmoud Ahmad Dahmush اللواء حمود أحمد دهمش	Chief of staff, 4th military district[1645]	Ta'izz April 2017
4	Brigadier General Ahmad Abdullah al-Sharafi العميد أحمد عبدالله الشرفي	Ta'izz axis commander[1646]	Ta'izz Replaced Abdullah Hizam Naji al-Dhaban[1647]

%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86

1639 UN document, S/2016/73

1640 UN document, S/2016/73

1641 Confidential Sources on File

1642 Mahdi al-Shamat issued presidential decree 23 (2017). Available on: http://www.almahweet.net/?p=7380

1643 Confidential Sources on File

1644 https://www.almasirah.net/details.php?es_id=12112&cat_id=3

1645 Ibid.

1646 Ibid.

5	Mansour Ali al-Lakumi, aka Abu Naser al-Jahli منصور علي اللكومي	Ta'izz general supervisor[1648]	Ta'izz Since 2014
6	Abdulmalik Yahya Ali al-Shahari, aka Abu Shehab عبدالملك يحي علي الشهري	Ta'izz security supervisor[1649]	Ta'izz Killed in 2017[1650]
7	Ameen Abdullah al-Baher أمين عبدالله البحير	Governor of Ta'izz[1651]	Ta'izz October 2018, replace Abdu Ali al-Janadi who appointed in November 2015
8	Brigadier General Abdel al-Khaliq Mohammed al-Junaid العميد عبدالخالق محمد الجنيد	Director of security[1652]	Ta'izz October 2018, replaced Brigadier Mansoor al-Maiasi[1653]
9	Abu Wael al-Houbara ابو وائل الحباري	Social supervisor[1654]	Ta'izz
10	Ibrahim Amer إبراهيم عامر	Ansar Allah's educational officer in Taiz[1655]	Ta'izz
11	Amin Hamidan أمين حميدان	Taiz Province's deputy, supervisor of Taizz coastal districts[1656]	Ta'izz
12	Ali Hamdan Al-Hamel aka Abu Ali علي حمدان الهميل المكنى ابو علي	Supervisor, al-Saleh prison[1657]	Ta'izz Directly in charge of the National Security Bureau at al-Saleh prison[1658]
13	Najib Qaed al-Najdin[1659] نجيب قايد النجدين	Influence	Ta'izz
14	Sheikh Mohammed Abdullah Nayef[1660] الشيخ محمد عبدالله نايف	Influence	Ta'izz Influence on his tribe

[1647] UN document, S/2017/81

[1648] Confidential Sources on File. Also, he is the general supervisor of al-Saleh prison. See https://www.almasirah.net/details.php?es_id=12112&cat_id=3

[1649] Confidential Sources on File.

[1650] Ibid.

[1651] Mahdi al-Shamat issued presidential decree 156 (2018), see https://www.al-arabi.com/s/26667

[1652] http://www.26sep.net/news_details.php?lng=arabic&sid=143947

[1653] http://www.almshhadalyemeni.net/93090/

[1654] Confidential Sources on File.

[1655] http://www.taiz-news.com/?p=146289
https://www.al-arabi.com/s/2062

[1656] Confidential Sources on File.

[1657] Confidential Sources on File.

[1658] Ibid.

[1659] Ibid.

[1660] https://www.deeproot.consulting/single-post/2018/08/16/Caught-in-the-Middle-A-Conflict-Mapping-of-Taiz-

15	Abdulwali al-Jabari الشيخ عبدالولي عبده حسن الجابري	Influence, GPC[1661]	He was previously the head of the GPC party in Ta'izz
16	Harith al-Azi[1662] حارث العزي	Ta'izz security directorate	In 2014, he was one of the resistance figures in Ta'izz and fought with al-Qaeda. In 2016 al-Qaeda announced that he is no longer with them. Then, he joined Abu al-Abbas Battalions. At the beginning of 2019 he defected from the Abu al- Abbas and joined the Houthis and was appointed as deputy security director of IBB

d. Main Actors in al-Hudaydah Governorate

Serial	Name	Position	Assessment
1	Major General Abdulqalik Badr al-din al-Houthi[1663] اللواء عبدالخالق بدرالدين الحوثي	Commander of Special Forces and Republican Guard[1664]	Al-Hudaydah
2	Major General Yusif al-Madani اللواء يوسف المداني	5th military district commander[1665]	Al-Hudaydah April 2017
3	Hadi Mohammed al-Kouhlani Abu Ali هادي محمد الكحلاني الملقب ابو علي	security supervisor[1666]	Al-Hudaydah al-Kouhlani is alleged to be the former bodyguard and protection officer of Abdul Malik al-Houthi
4	Brigadier General Ali Ibrahim al-Mutawakel[1667] العميد علي ابراهيم المتوكل	Military leader	Al-Hudaydah airport. likely killed in June 2018
5	Ali Hassan al-Marani, aka Abu Muntather[1668] علي حسن المراني الملقب ابو منتظر	Supervisor	West coast Likely killed in June 2018

[1661] Conflict De-escalation in Taizz city, Deep root, August 2018

[1662] Confidential Sources on File. Also see: https://taizonline.com/news13232.html

[1663] UN document, S/2015/125

[1664] UN document, S/2018/68

[1665] https://shabwahalhadath.info/print/14295

[1666] https://mancheete.com/posts/3946. Also see: https://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/1620129

[1667] https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/yemen/2018/06/14/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%81%D8%AE%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1.html . also see https://www.mandabpress.com/news49514.html

[1668] https://www.mandabpress.com/news49514.html

6	Hamair Ibrahim Arij aka Ibrahim Adhabo[1669] حمير إبراهيم عريك والملقب (ابراهيم عذابو)	Houthi leader	Al-Hudaydah
7	Mohammed Ayash Qahim محمد عياش قحيم	Governor	Al-Hudaydah Replaced al-Hassan Haij[1670]
8	Major General Said Muhammad al-Hariri سعيد محمد الحريري	5th military district[1671]	Al-Hudaydah Now fighting in al-Dhale'e Also responsible for military intelligence
9	Brigadier General Riad Salah Baldhi العميد رياض صلاح بالذي	Director of Military Intelligence[1672]	
10	Khaled al-Jaaq[1673]	Manager of the military intelligence detention facility	Al-Hudaydah
11	Abdul Lateef Alsharafee, aka Abu Akra [1674]	Supervisor of Hunesh detention facility	Al- Hudaydah

[1669] https://almoheetpress.net/news769.html
[1670] https://almushahid.net/31743/
[1671] UN document, S/2017/81
[1672] http://www.ypagency.net/174670
[1673] Confidential Sources on File
[1674] Confidential Sources on File

Appendix 1

Yemen Armed Forces Organizational Structure

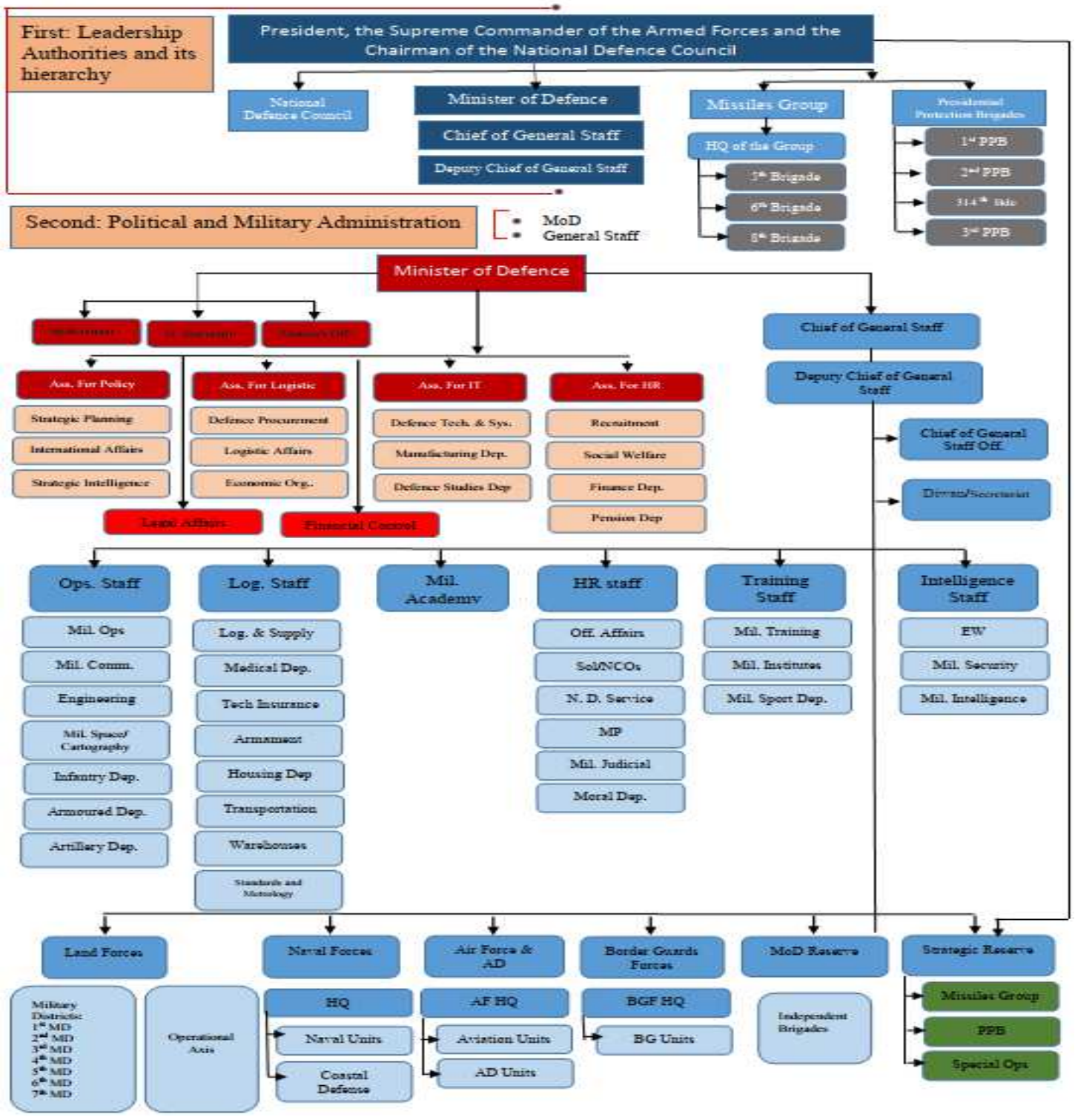

Appendix 2 Government of Yemen Security Apparatus

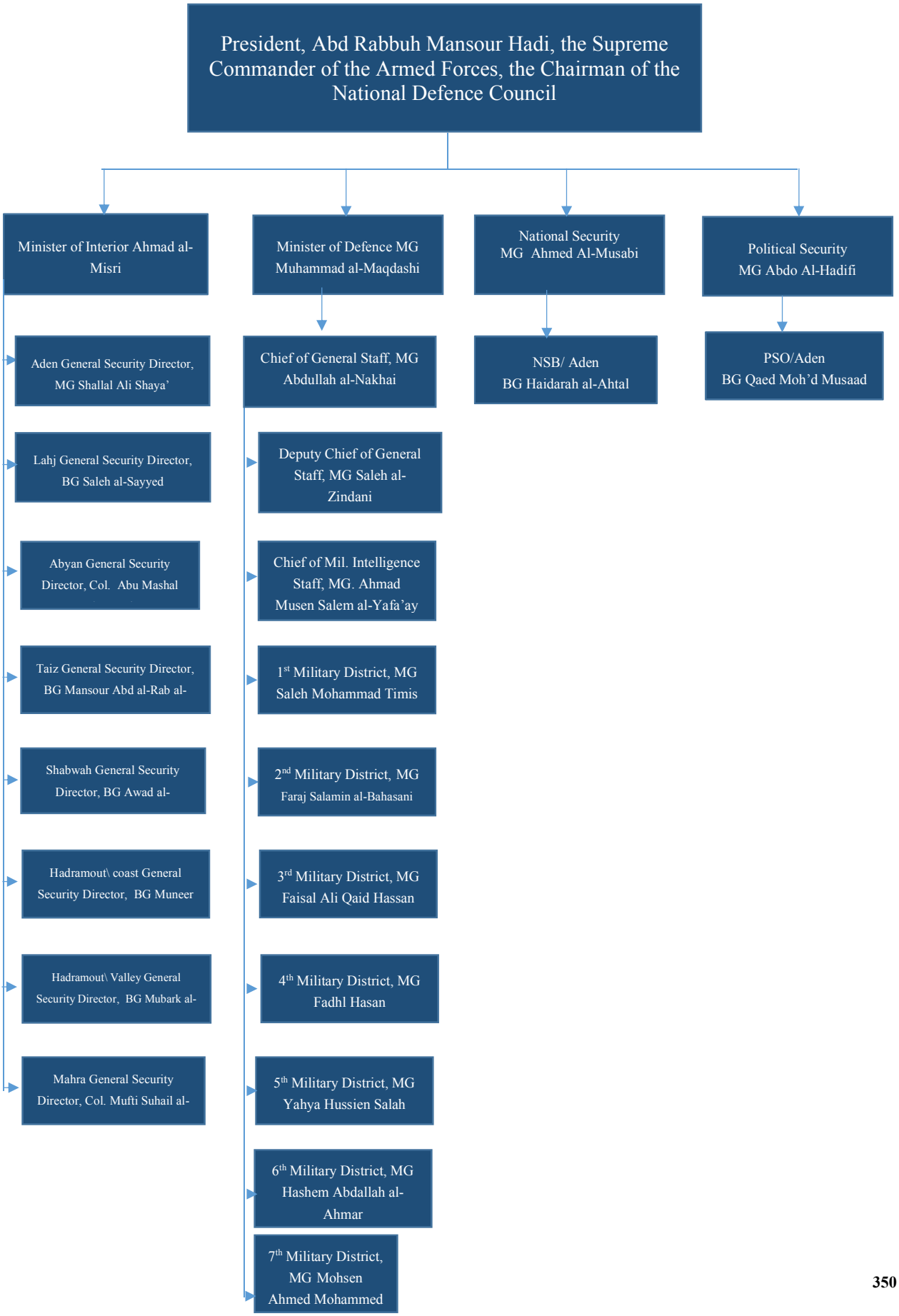

Appendix 3 Main Security Actors in South Governorates of Yemen

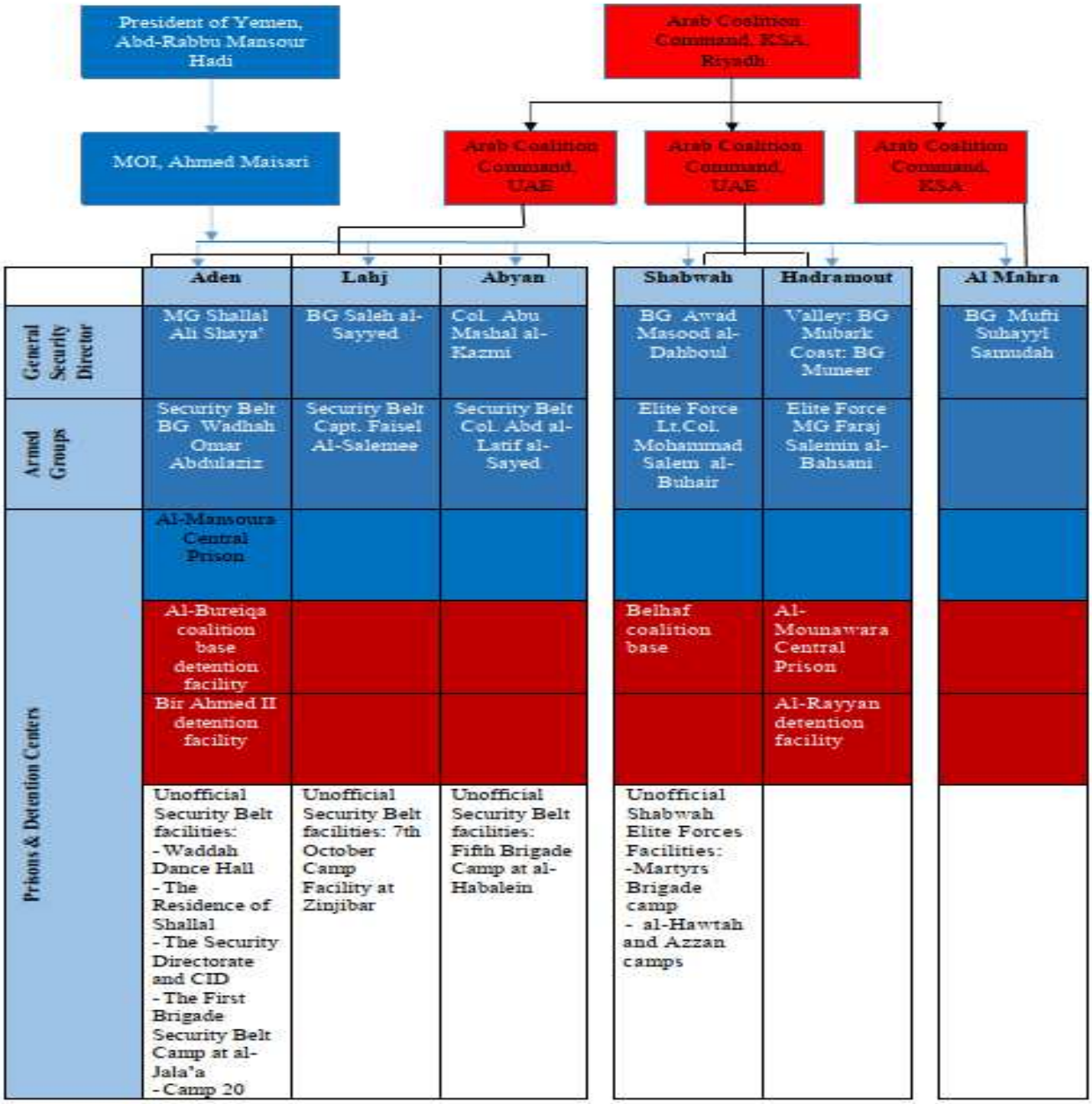

Appendix 4 De Facto Authorities Security Mechanisms

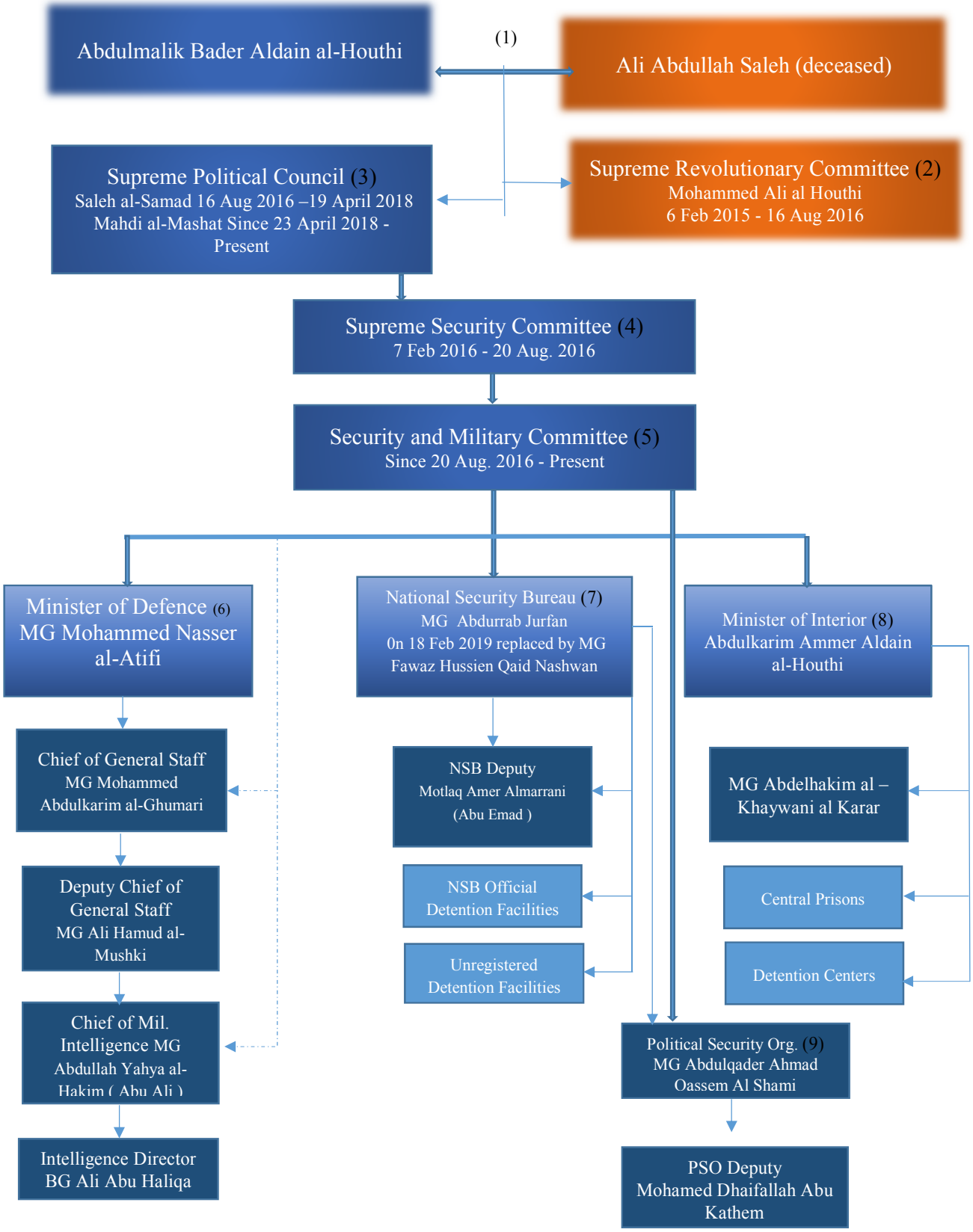

De Facto Authorities Security Apparatus

(1) Houthi/Saleh Alliances. The alliance continued during the period of 21 September 2014 – 4 December 2017 and ended when the Houthis killed Saleh on 4th of December 2017.

(2) The Supreme Revolutionary Committee. On 6 February 2015, Ansar Allah issued a constitutional declaration to establish a new body, the **Supreme Revolutionary Committee**, as the highest authority in charge of State affairs. This committee acting under the direction and guidance of Abdulmalik al-Houthi.[1675] **The Supreme Revolutionary Committee** was established by Ansar Allah following the Constitutional Declaration of 6 February 2015, to act as an executive body after the resignation of President Hadi and the Bahah Government. Mohamed Ali Al Houthi heads the Supreme Revolutionary Committee. On 6 February 2015, the Supreme Revolutionary Committee nominated 18 members to serve in the Security Commission, up to 20 Aug 2016.
On 15 August 2016, the Supreme Revolutionary Committee partially handed power to the Supreme Political Council.

(3) Supreme Political Council. On 28 July 2016, Ali Abdullah Saleh agreed to a power-sharing agreement with Abdulmalik al-Houthi. A Sana'a-based 10-member supreme political council, with five members each nominated by Saleh and the Houthis, was established on the same day, and issued its first "governmental" decree. It has since acted as a de facto government, appointing governors and officials. Headed by Saleh Ali Muhammad al-Samad until 19 April 2018 then replaced by Mahdi al Mashat.[1676] On 15 August 2016, the Supreme Revolutionary Committee partially handed power to the Supreme Political Council[1677]. On 17 March 2019, The Supreme Political Council added two new members, Mohamed Ali Al Houthi and Ahmed Ghalib Al Rahwa, to fill vacant seats.[1678] On 4 August 2019, the Supreme Political Council decided to extent the Mashat presidency period until 24 August 2020, the Council today consists of the following[1679]:

1. Mahdi Mohammed Hussein Al-Mashat مهدي محمد حسين المشاط
2. Sheikh Sadiq Amin Hassan Abu Ras الشيخ صادق أمين حسن أبو راس
3. Mohammed Ali al-Houthi محمد علي الحوثي
4. Major General Mubarak Saleh Al-Mashn al-Zaidi اللواء مبارك صالح المشن الزايدي
5. Sheikh Jaber Abdullah Ghaleb Al-Wahbani السيخ جابر عبدالله غالب الوهباني
6. Mohammed Saleh Mabkhout al-Nuaimi محمد صالح مبخوت النعيمي
7. Sultan Ahmad Abdolrab Alsamai سلطان أحمد عبد الرب السامعي
8. Khaled Saeed Mohammed Al-Dini خالد سعيد محمد الديني
9. Ahmed Ghaleb Al-Rahwi الاستاذ أحمد غالب الرهوي

(4) Supreme Security Committee. The Houthis established a Supreme Security Committee on 7 February 2016, which initially comprised 17 members[1680]. On 20 August 2016 it handed power to new committee, which is the Security and Military Committee.

(5) Security and Military Committee. On 20 August 2016, the Supreme Political Council (SPC) appointed a Security and Military Committee to replace the Supreme Security Committee.

(6) Minister of Defence. Major General Mohamed Nasser Ahmed al-A'tifi, an officer from the Hadr subtribe of Khawlan, was appointed as Missile group commander by President Hadi in 2013. After the Houthis took control of Sana'a, Abdulmalik al-Houthi has praised the force for its creativity and Major General al-A'tifi was appointed as Minister of Defence on 28 November 2016.

[1675] UN Document, S/2016/73, Para 22-23
[1676] https://arabic.rt.com/middle_east/940035-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D8%A7%D8%AF/#
[1677] http://sabanews.net/en/news437023.htm
[1678] t.me/YemenPresidency, also available on https://debriefer.net/news-7381.html
[1679] https://www.ansarollah.com/archives/211608
[1680] UN Document, S/2017/81

(7) The National Security Bureau. NSB is the most powerful intelligence service in Yemen under the Houthis[1681]. It was originally formed in 2002. Ali Abdullah Saleh swiftly co-opted the new organization by making his nephew, Ammar Muhammad Abdullah Saleh, principal deputy in the Bureau, a position that he held until President Hadi removed him in 2012. When the National Security Bureau came under the control of the Houthis, Abdulrabb Saleh Ahmed Jarfan was appointed as head of the NSB. He also appointed to the Supreme Security Council for the Houthis in February 2015.[1682] On 20 August 2016, he was similarly appointed to the Military and Security Committee.[1683] **Abdulrabb Saleh Ahmed Jarfan**, also known as Abu Taha has emerged as the highest Houthi authority in charge of the intelligence services. Since early 2015, he has acted as the head of the National Security Bureau and has significant influence over all other Yemeni intelligence and investigation services under the control of the Houthis involved in allegations of violations of international humanitarian law. The Yemeni intelligence and security services also include the Political Security Organization and the Central Security Forces (also known as the Special Security Force)[1684]. 0n 18 Feb 2019 he was replaced by MG Fawaz Hussien Qaid Nashwan[1685].

(8) Minister of Interior. On 13 December 2017, Major General Abdel Kareem al-Maory was appointed as Misister of Interior.[1686] He replaced Major General Muhammed Abdullah al-Qwsee,[1687] who was appointed as Minister of Interior on 28 November 2016 by Supreme Political Committee Decree 56 (2016)[1688]. On 5 May 2019, President of the Supreme Political Council Mahdi al-Mashat issued Decree 90 (2019), appointing Abdulkarim Ammer Aldain al-Houthi as Minister of Interior

(9) Political Security Organization. It is Yemen's internal intelligence service, established by Resolution 121 of 1992 under the name of the Central Political Security Agency. Its powers of detention and detention are derived from this decision and not by any other law, and its detention centres are not official detention centres, as enshrined in the Yemeni Constitution. the political security apparatus is directly accountable to the President. On 1 January 2018, Major General Abdulqader Ahmad Qassem Al Shami, who was working as an acting director for this organization from the beginning of the conflict was appointed as a director of the Political Security Organization[1689].

[1681] see www.globalsecurity.org/intell/world/yemen/index.html

[1682] See www.almashhad-alyemeni.com/news46910.html.

[1683] See www.gulfeyes.net/middle-east/582499.html

[1684] See www.globalsecurity.org/intell/world/yemen/index.html.

[1685] https://www.26sep.net/news_details.php?sid=150509

[1686] Saba-Net Yemen New agency. See http://www.yemenipress.net/archives/93659 also for his CV see http://thelinkyemen.info/news/20993

[1687] https://www.raialyoum.com/index.php

[1688] https://www.alalamtv.net/news/1890621

[1689] http://www.masa-press.net/2018/01/01/%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-26-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1/

De Facto Authorities Security Apparatus

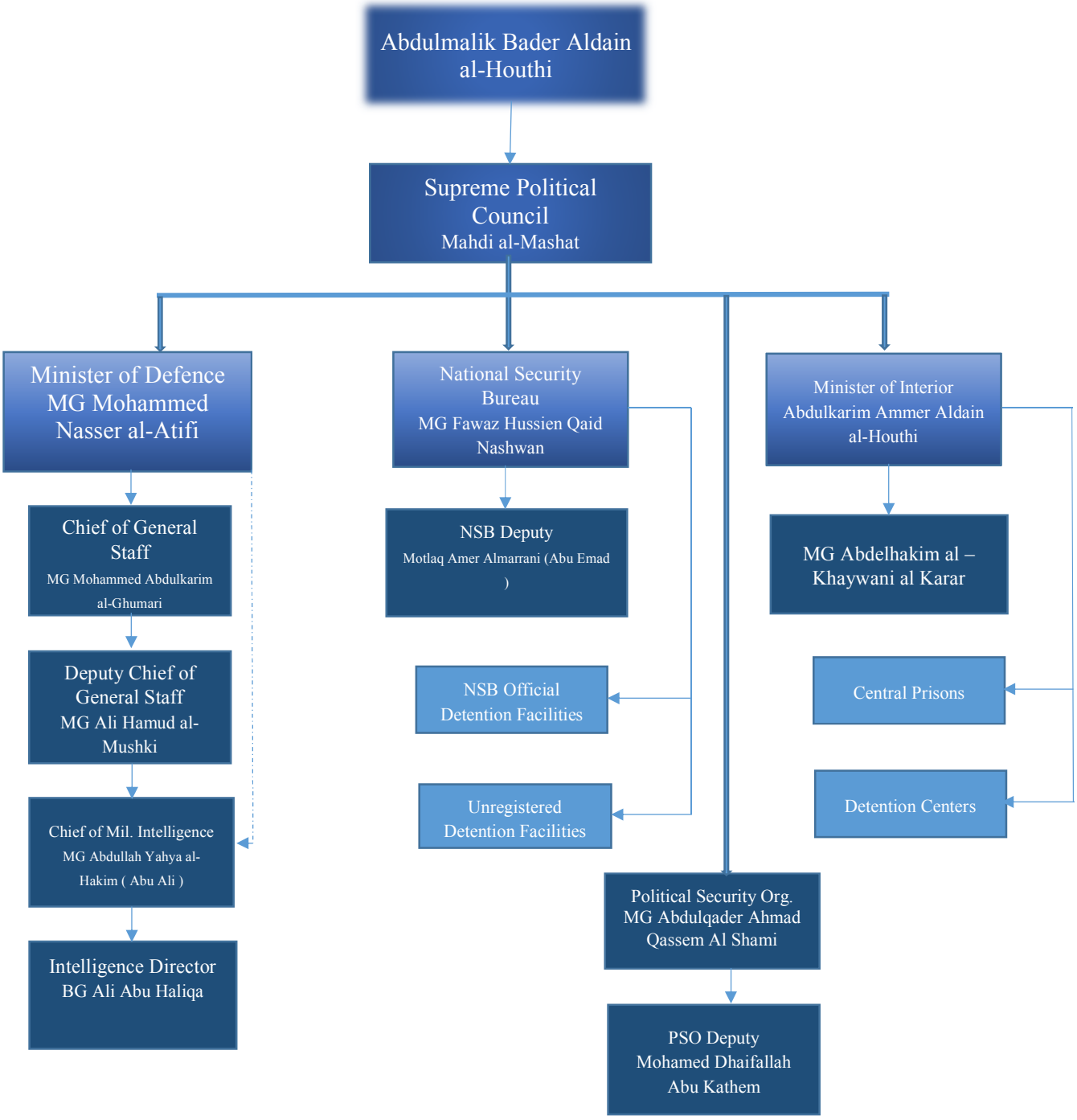

Annex II

Selected communications with parties related to access restrictions

** SENDING NOTIFICATION : FAX SENT SUCCESSFULLY **

TIME SENT	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
January 24, 2019 11:27:16 AM GMT+01		163	2	Sent

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registryg@ohchr.org

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to the Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Office at Geneva and other International Organizations at Geneva and has the honour to refer to the enclosed resolution 39/16 on "Human rights situation in Yemen", adopted by the Human Rights Council on 28 September 2018.

As you know, in its Resolution 39/16, the Human Rights Council decided to extend the mandate of the Group of Eminent International and Regional Experts (GEE) for a further period of one year. The Resolution also "Encourages all parties to the conflict in Yemen to extend full and transparent access and cooperation to the Group … ."

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights would like to invite the Permanent Mission of the Republic of Yemen to make submissions to the GEE on relevant information or documentation related to this mandate by 30 May 2019, at the latest.

Additionally, in fulfilment of this mandate, the Experts and secretariat staff plan to visit Yemen to investigate human rights violations, meet representatives of civil society organizations and relevant authorities and stakeholders.

The GEE has received and reviewed the official responses by the Government of Yemen and other member states. In this context, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights would like to refer to the interactive dialogue under item 10 of the Human Rights Council held on 28 September 2018, and the responses provided by the Experts to comments raised by certain member states.

At the interactive dialogue, the Experts highlighted logistics, time and security constraints to the work of the GEE and acknowledged the need for further research on some key issues and geographic areas. As mentioned in the interactive dialogue, issues on which the GEE would like to carry out further research include access restrictions and shelling in Ta'izz. The Experts have stressed that access to Ta'izz and other areas of Yemen would facilitate the work of the GEE to complete this additional research.

The Experts and secretariat staff who will travel to Yemen in the first visit include the following:

[redacted]

The Office of the United Nations Commissioner for Human Rights would appreciate the facilitation of the Permanent Mission to provide access to the Experts and Secretariat as well expedite the consideration of visa applications from the Group of Eminent International and Regional Experts (copies of official identification attached).

The Office of the High Commissioner for Human Rights avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Office at Geneva and other International Organizations at Geneva the assurances of its highest consideration.

Geneva, 24 January 2019

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to the Permanent Mission of the Republic of Yemen to the United Nations Office and other international organizations in Geneva and has the honour to refer to resolution 39/16 on "Human rights situation in Yemen", adopted by the Human Rights Council on 28 September 2018.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights has the honour to enclose a letter to H.E. Mr. Khaled Al-Yamany, Minister of Foreign Affairs of Yemen, from Mr. Kamal Jendoubi, the Chair of the Group of Eminent Experts on Yemen. The Office respectfully requests the transmission of this note to H.E. Mr. Al-Yamany.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Republic of Yemen to the United Nations Office and other international organizations in Geneva the assurances of its highest consideration.

HUMAN RIGHTS
UNITED NATIONS

Geneva, 20 March 2019

Permanent Mission of the Republic of Yemen
to the United Nations Office and other International Organizations at Geneva
Chemin du Jonc 19
1216 Cointrin

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

Date : 20/03/2019
Ref :06/GEE

جانب معالي الوزير خالد اليمني المحترم،
وزير الخارجية في الجمهورية اليمنية

يسعدني باسم فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن أن أهدي أحرّ التّمنيات إلى وزارة الخارجية في الجمهورية اليمنيّة وأتشرّف بالإشارة إلى القرار 16/39 حول "حالة حقوق الإنسان في اليمن" الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 28 أيلول/ سبتمبر 2018.

في هذا الصّدد، نودّ ويفائق الاحترام أن نسترعي انتباهكم إلى قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 19/39 الذي قضى بتمديد ولاية فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن لمدّة عام إضافيّ إشارة إلى أنّ القرار "يحثّ جميع أطراف النزاع في اليمن على تسهيل الوصول الكامل والشفاف للفريق والتعاون معه..."

كما نودّ دعوة وزارة الخارجية في جمهورية اليمن إلى تقديم البيانات المتضمّنة معلومات أو وثائق ذات صلة بولاية فريق الخبراء إلى الأمانة العامة للفريق بحلول 30 أيّار/ مايو 2019 على أبعد تقدير.

من المرجّح أنّكم على بيّنة أنّه بتاريخ 24 كانون الثّاني/ يناير 2019 ، أرسلت المفوّضية السامية لحقوق الإنسان كتابًا إلى المبعوث الدائم للجمهورية اليمنية لدى مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف سعيًا لتأمين وصول وفد مؤلّف من الخبراء وأعضاء من الأمانة العامة إلى اليمن. ولكن للأسف، لم يصل أي رد من الحكومة اليمنية حتى اليوم.

نعيد في هذا الإطار تأكيد رغبتنا في زيارة اليمن لإجراء بحث إضافيّ في المناطق التي اشتملت عليها الولاية الموكلة إلينا. وسيكون الفريق مقدّرا لجهود وزارة الخارجية في الجمهورية اليمنية في إتاحة وصول الخبراء وأعضاء

الأمانة العامة إلى اليمن وتسريع النظر في طلبات تأشيرات الدخول. كذلك سنكون ممتنين في حال تيسّر لنا ردّ خطّي من وزارة الخارجيّة بحلول 10 نيسان/ أبريل 2019.

أمّا الوفد الأوّل الذي يعتزم زيارة اليمن فتتألّف عضويّته من:

[redacted]

أخيرًا، في حال دعت الحاجة إلى أي ايضاحات، رجاء عدم التّردد في التواصل معي. أنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن فائق الاحترام والتقدير لوزارة الخارجية في الجمهوريّة اليمنية.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام،

كمال الجندوبي

رئيس فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن

** SENDING NOTIFICATION : FAX SENT SUCCESSFULLY **

TIME SENT	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
January 24, 2019 10:26:57 AM GMT+01		209	2	Sent

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to the Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva and has the honour to refer to the enclosed resolution 39/16 on "Human rights situation in Yemen", adopted by the Human Rights Council on 28 September 2018.

As you know, in its Resolution 39/16, the Human Rights Council decided to extend the mandate of the Group of Eminent International and Regional Experts (GEE) for a further period of one year.

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights would like to invite the Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to make submissions to the GEE on relevant information or documentation related to this mandate by 30 May 2019, at the latest.

The mandate of the GEE includes, among other things, the need to 'engage with Yemeni authorities and all stakeholders, in particular [. . .] the authorities of the Gulf States and the League of Arab States'. Resolution 39/16 also "Encourages all parties to the conflict in Yemen to extend full and transparent access and cooperation to the Group … ." To fulfill their mandate the Experts plan to visit Saudi Arabia in the next few weeks for the purpose of meeting relevant Saudi and Yemeni authorities.

The GEE has received and reviewed the official responses by the Government of Yemen and other member states. In this context, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights would like to refer to the interactive dialogue under item 10 of the Human Rights Council held on 28 September 2018, and the responses provided by the Experts to comments raised by certain member states.

The Experts have stressed that meaningful interaction with all parties involved in the Yemen conflict and access to Yemen would be crucial to fulfil their mandate and to follow up on the areas that require further investigation as outlined in the first report. The Experts would like to engage with the Member States involved in the Yemen conflict and would like

H.E Mr. Abdulaziz Alwasil
Ambassador
Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva
Route de Lausanne 263
1292 Chambésy

to visit the Kingdom of Saudi Arabia to have meetings with representatives of the JIAT, Ministry of Defence and Ministry of Foreign Affairs respectively.

The Experts and their team will include the following members:

[redacted]

The Office of the United Nations Commissioner for Human Rights would appreciate the facilitation of the Permanent Mission to expedite the consideration of visa applications from the GEE team (copies of official identification attached).

The Office of the High Commissioner for Human Rights avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva the assurances of its highest consideration.

Geneva, 24 January 2019

H.E Mr. Abdulaziz Alwasil
Ambassador
Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva
Route de Lausanne 263
1292 Chambésy

** SENDING NOTIFICATION : FAX SENT SUCCESSFULLY **

TIME SENT	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
March 1, 2019 3:35:24 PM GMT+01:00		90	1	Sent

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to the Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva and has the honour to refer to the enclosed resolution 36/31 on 'Human rights, technical assistance and capacity-building in Yemen, adopted by the Human Rights Council on 29 September 2017.

Further to the *note verbale* sent to the Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia on 1 February 2019, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights requested for the support of the Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to assist in obtaining visa for the experts and the staff of the secretariat, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights kindly requests the support of the Government of the Kingdom of Saudi Arabia in obtaining travel authorizations for the experts and officials from the Secretariat.

The Office of the High Commissioner for Human Rights avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva the assurances of its highest consideration.

Geneva, 1 March 2019

Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva
Route de Lausanne 263
1292 Chambésy

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

Ref : GEEY/23/2019

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to the Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva and has the honour to refer to its *notes verbale* of 1 February, 1 March, and 25 March 2019 concerning cooperation with the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen.

In the above mentioned *notes verbale*, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights requested the support of the Kingdom of Saudi Arabia in obtaining visas for the experts and staff of the Group of Experts, conveyed a list of issues from the Group of Experts for which responses were requested by 10 May 2019, and invited the Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to make submissions to the Group of Experts on relevant information or documentation related to its mandate by 30 May 2019. To date no responses have been received.

Recalling that the mandate of the Group of Experts includes, among other things, the need to 'engage with Yemeni authorities and all stakeholders, in particular [. . .] the authorities of the Gulf States and the League of Arab States', and that Human Rights Council resolution 39/16 also "Encourages all parties to the conflict in Yemen to extend full and transparent access and cooperation to the Group … .", the Office of the High Commissioner for Human Rights would be grateful to receive responses from the Kingdom of Saudi Arabia with respect to the mentioned *notes verbale*.

The Office of the High Commissioner for Human Rights avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and other international organizations in Geneva the assurances of its highest consideration.

HUMAN RIGHTS
UNITED NATIONS

Geneva, 14 June 2019

Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia
to the United Nations Office
and other international organizations in Geneva
Route de Lausanne 263
1292 Chambésy

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to the Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office and other international organizations in Geneva and has the honour to refer to resolution 39/16 on "Human rights situation in Yemen", adopted by the Human Rights Council on 28 September 2018.

In fulfilment of this mandate, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights has established the Group of Eminent Experts on Yemen, with a secretariat of staff based in Beirut, Lebanon. The Office of the High Commissioner for Human Rights has the honour to inform the Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt that two of the Experts and three staff members of the secretariat will be travelling to Cairo to meet with Yemeni interlocutors based in Cairo. The meetings are organised with the support and assistance of the Yemeni Embassy in Egypt. They will stay in Cairo from 14-16 March, 2019. The delegation is made up of the following members:

[redacted]

The Office of the High Commissioner for Human Rights avails itself of the opportunity to renew to the Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office and other international organizations in Geneva the assurances of its highest consideration.

Geneva, 4 March 2019

Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office and other international organizations in Geneva
261, Route de Lausanne
1292 Chambesy

** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
March 18, 2019 11:02:20 AM GMT+01:0	0227384415	76	1	Received

18/03/2019 10:58 0227384415 EGYP/MISSIONGENEVE PAGE 01/01

Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt
to the United Nations Office, the WTO
and other International Organizations
at Geneva

البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات
الدولية الأخرى
جنيف

CHAN.2019. 076

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations, World Trade Organization, and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to its Note Verbal dated 4th of March 2019 regarding the visit of the members of the Group of Eminent Experts on Yemen to Egypt, the Permanent Mission of Egypt would like to reiterate its position regarding the renewal of the mandate of the Group of Eminent Experts by Human Rights Council Resolution 39/16 which Egypt has voted against in September 2018.

Consequently, the Egyptian government is of the view that this visit is inappropriate and will not be in a position to cooperate with the Group of Eminent Experts on Yemen.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations, World Trade Organization, and Other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 18 March 2019

United Nations Human Rights Commission
Office of the High Commissioner for Human Rights,
Special Procedures Branch
Fax: +41 22 9179008

COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 2 2 917 9008 • E-MAIL: registry@ohchr.org

Date : 28/1/2019
Ref :02/GEE

جانب معالي الوزير هشام شرف عبدالله المحترم،
وزير الخارجية

يهدي فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن تحيّاته إلى وزارة الخارجية في صنعاء ويتشرّف بالإشارة إلى القرار 16/39 حول "حالة حقوق الإنسان في اليمن" الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 28 أيلول/ سبتمبر 2018.

ينصّ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 16/39 على تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن لمدّة عام إضافيّ كما و"يحثّ جميع أطراف النزاع في اليمن على تسهيل الوصول الكامل والشفاف للفريق والتعاون معه."

في هذا الإطار، يودّ الفريق دعوة وزارة الخارجية في صنعاء إلى تقديم البيانات والوثائق ذات الصلة بهذه الولاية إلى الفريق في مهلة أقصاها 30 آيّار/ مايو 2019.

كذلك، يعتزم الخبراء والأمانة العامة، سعيًا لتحقيق الولاية الموكلة إليهم، زيارة اليمن للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ولقاء ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والسلطات والجهات المعنية.

أما وفد الخبراء وموظفو الأمانة العامة الذي سوف يقوم بأول زيارة لليمن فتتألف عضويته من:

[redacted]

يقدّر فريق الخبراء جهود وزارة الخارجية في سبيل تأمين الوصول للخبراء وللأمانة العامة وتسريع الإجراءات ذات الصلة بطلبات تأشيرات الدخول.

ينتهز فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن الفرصة ليعبر عن فائق الاحترام والتقدير لوزارة الخارجية في صنعاء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

كمال الجندوبي

رئيس فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن

الجمهورية اليمنية
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: خ-أ-444
التاريخ:
الموافق: 28-4-2019

السيد / كمال الجندوبي

رئيس فريق الخبراء البارزين الاقليميين والدوليين المعني باليمن الأكرم

تحية طيبة وبعد:

يطيب لي أن أعرب لكم مجدداً عن خالص تقديرنا للجهود التي تبذلونها وأعضاء فريق الخبراء بغية التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان بحق الشعب اليمني منذ 26 مارس 2015.

وإلحاقاً برسالتنا الموجهة لكم برقم خ/أ/393، وتاريخ 17 ابريل 2018 ، أود أن أعرب لكم مجدداً عن ترحيب حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء بزيارة الفريق إلى صنعاء في الوقت الذي ترونه مناسباً.

كما أود أن أؤكد لكم بأن السلطات المعنية سوف تقوم بالتعاون مع الفريق وتقديم كافة التسهيلات اللازمة وبما من شأنه نجاح الزيارة وتحقيق الأهداف المرجوة منها .

وختاماً، فإننا نتطلع إلى موافاتنا بموعد الزيارة وقوام الوفد الزائر وغيرها من الوثائق اللازمة من أجل اصدار تأشيرات الدخول والبدء باتخاذ الترتيبات اللازمة في اسرع وقت.

وتفضلوا بقبول أسمى إعتباري

د. هشام شرف عبد الله
وزير الخارجية

حرر بصنعاء في 28 إبريل 2019

Scanned by CamScanner

Annex III

Maps of Yemen

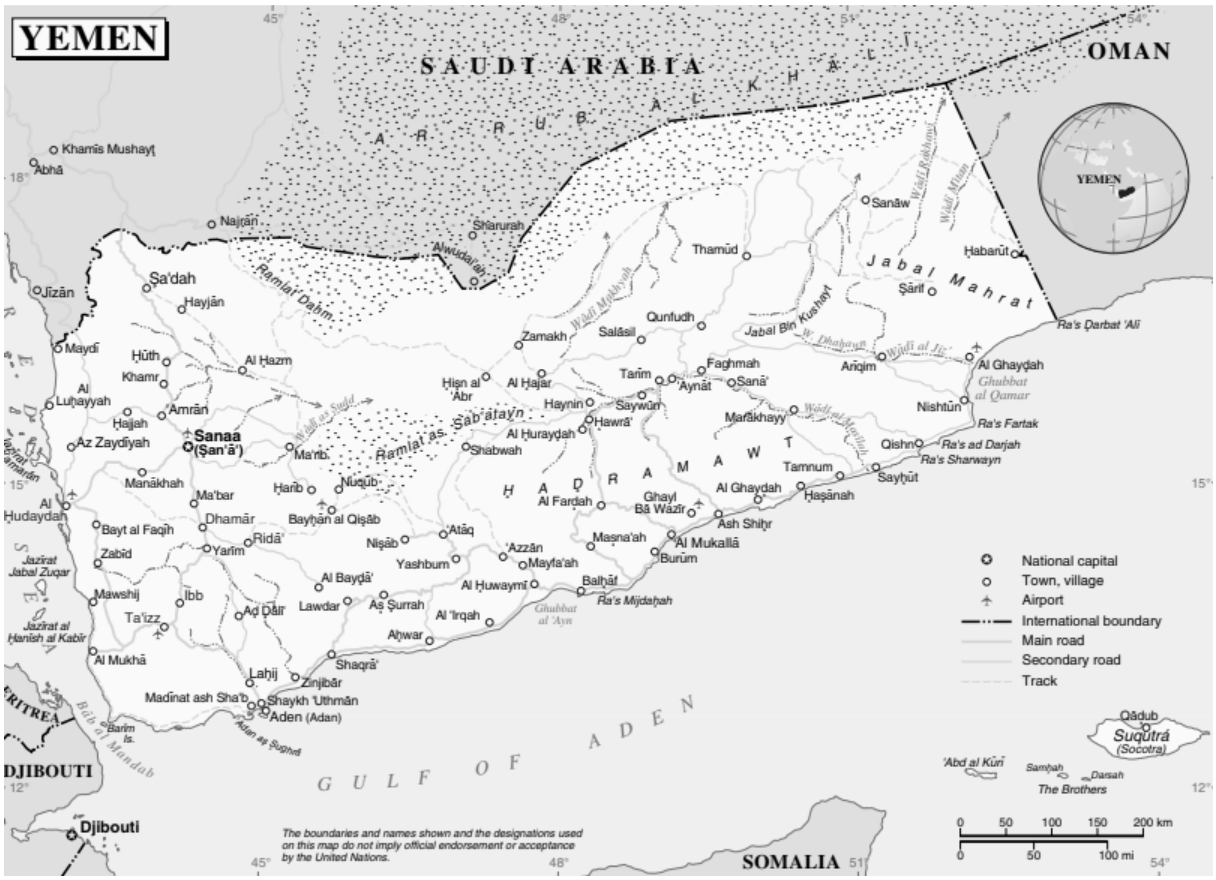

Aden Governorate

Sana'a Governorate

Sa’dah, Hajjah, and Al-Jawf governorates

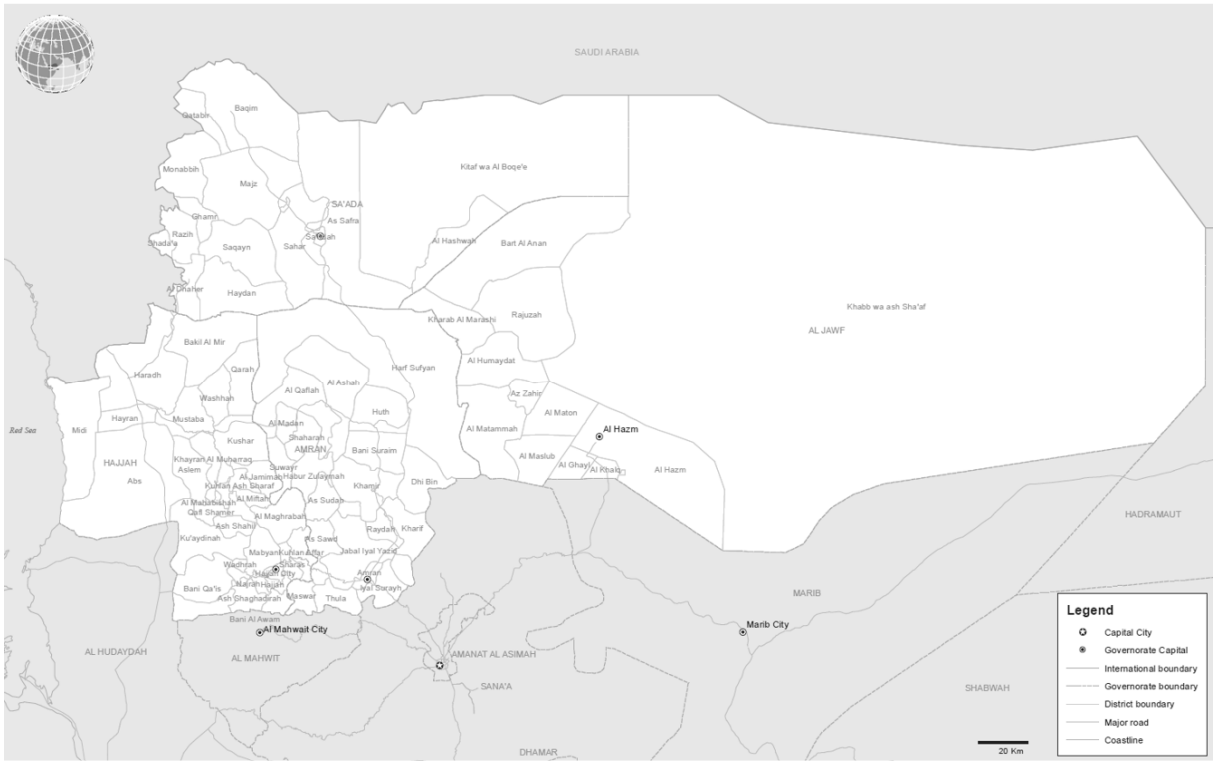

Ta’izz Governorate

Al-Hudaydah Governorate